الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد لمين دباغين. سطيف2
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: علم الاجتماع

الرقم التسلسلي: ....
رقم التسجيل: socio009/02/15

UNIVERSITE SETIF2

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في فرع علم الاجتماع
تخصص: تنظيم و عمل

بعنوان:

المرأة و إعادة إنتاج الاقتصاد العائلي في المجتمع الجزائري

إعداد الطالبة:
عباوي الزهرة

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	مؤسسة الانتساب	الصفة
أ.د . نويصر بلقاسم	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف02	رئيسا
أ.د . مامي زرارقة فيروز	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف02	مشرفا ومقررا
أ.د . قنيفة نورة	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي	عضوا ممتحنا
د . عيسات العمري	أستاذ محاضر أ	جامعة سطيف02	عضوا ممتحنا
د . وشنان حكيمة	أستاذ محاضر أ	جامعة سكيكدة	عضوا ممتحنا
د . بن صويلح ليليا	أستاذ محاضر أ	جامعة قالمة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية : 2018/ 2019م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد و الشكر أولا و أخيرا **لله عز و جل**، على جزيل فضله، و كثير نعمه إذ وفقنا لجمع هذه المادة، و يسر لنا العمل فيها.

و من باب "**و لا تنسوا الفضل بينكم**" أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم يد المساعدة من قريب أو من بعيد، في إخراج هذا البحث إلى النور و أخص بالذكر:

الأستاذة المشرفة على هذا البحث **أ.د مامي زرارقة فيروز**، التي تفضلت بقراءة المادة و مراجعتها ، و و إبداء الملاحظات .

كما أوجه الشكر الجزيل للأساتذة الذين تفضلوا بمناقشة الرسالة : أ.د نويصر بلقاسم ، أ.د قنيفة نورة ،د.عيسات العمري، د.وشنان حكيمة،د.بن صويلح ليليا.

كل الشكر و التقدير كذلك لـ :أ.د أنور مقراني و أ.د نوي الجمعي اللذان كان لهما فضل كبير علي في مراحل سابقة من البحث.

و كل القائمين على مكتبة قسم علم الاجتماع الذين يسروا علينا الحصول على المراجع .

دون أن ننسى كل المقاولات اللواتي وافقن على إجراء المقابلات معهن.

إهداء

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفيهما حقهما أمي **نسيمة** و والدي **جميل** عليه رحمة من الله

إلى من لا يمكن أن أوفيه فضله زوجي **زرارقة نورالدين**

إلى سندي و قوتي ملاذي بعد الله أخي **عبد الغفور** ،أختي **وئام** ،و أخي في الله **خبابة باديس**.

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة و النفوس البريئة إلى رياحين حياتي :**كنزي جميل** ،**رافي جميل** ، **لينة** ،**رشا**.

فهرس المحتويات

فهرست المحتويات

الصفحة

مقدمة .... أ

الفصل الأول: التأسيس المنهجي للدراسة

أولا: الإطار المفاهيمي............ 01

1-تحديد الإشكالية... 01

2- فرضيات الدراسة 02

3- أسباب اختيار الموضوع و أهمية الدراسة الموضوع............ 09

4- أهداف الدراسة............ 10

5-تحديد المفاهيم............ 10

6-الدراسات المشابهة............ 38

ثانيا: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية............ 49

1- التعريف بمجال الدراسة............ 49

2-عينة الدراسة............ 52

3-المناهج المستخدمة في الدراسة............ 55

4-أدوات جمع المعلومات 57

الفصل الثاني: الفعل المقاولاتي والمقاول: اقتراب سوسيولوجي

تمهيد............ 61

أولا- المداخل السوسيو- اقتصادية الكبرى لدراسة الفعل المقاولاتي 62

1- المقاولة في الفكر الماركسي............ 64

2- المقاول و تراكم رأس المال عند ماكس فيبر............ 66

3- شومبتر و دراسات المقاول............ 68

4- اللاعقلانية الاقتصادية عند فالفريدوباريتو............ 71

ثانيا:نظريات و نماذج عن المقاول و المرأة المقاولة............ 72

1-المقاول............ 72

1-1نظرية السلوك المخطط لـ Azjen............ 72

1-2نموذج تكوين الحدث المقاولاتي لـ SHAPERO و SOKOL............ 73

1-3 النموذج الموحد............ 74

2- المعالجة النظرية لظاهرة المرأة المقاولة............ 75

1-2 المرأة المقاولة في النظرية المادية الجدلية.. 75
2-2 المرأة المقاولة في النظرية الاجتماعية النسوية.. 76
3-2 المرأة المقاولة و نظرية النوع الاجتماعي.. 78
4-2 المرأة المقاولة في النظرية الاقتصادية الحديثة.. 80
3- نقد و تقييم النظريات.. 81
ثالثا: التطور التاريخي للمقاول.. 82
1- في نمط الإنتاج الإقطاعي.. 82
2- المقاول وميلاد القيم البرجوازية.. 86
3- المقاول في نمط الإنتاج الرأسمالي.. 91
4- المقاول في المرحلة الاحتكارية.. 94
رابعا: العقلانية وبروز فكر المقاول... 97
1- العقلانية و الرأسمالية.. 97
1-1 المقاول العقلاني.. 98
2-1 عقلنة العامل البشري.. 100
3-1 المستهلك العقلاني.. 101
2- أسباب بروز المقاولين... 103
1-2 رأس المال الاجتماعي... 103
2-2- البيئة الاجتماعية.. 104
3- العوامل المتحكمة في سلوك المقاول... 105
4-خصائص المقاول.. 107
خامسا: تشكل المقاولاتية في المجتمع الجزائري... 110
1-نمط الإنتاج المسيطر في الجزائر.. 110
2- تطور البرجوازية في الجزائر.. 114
3-القطاع الخاص في الجزائر.. 115
4- أنواع المقاولين الجزائريين.. 119
خلاصة... 123

الفصل الثالث: الاقتصاد العائلي و بيئة الاستثمار

تمهيد... 124
أولا: المؤسسة الاقتصادية العائلية... 125
1-مراحل تطور الملكية العائلية الخاصة 125

2- خصائص و معايير تصنيف المؤسسة.. 129
2-1- خصائص المؤسسة.. 129
2-2 المؤسسة وحدة دراسة.. 130
2-3- معايير تصنيف المؤسسة.. 132
3-ماهية المؤسسة الاقتصادية العائلية.. 134
3-1تعريف المؤسسات العائلية.. 134
3-2أشكال و نماذج المؤسسات الاقتصادية العائلية.. 139
4- خصائص المؤسسات الاقتصادية العائلية.. 142
5- جوانب القوة و الضعف في المؤسسة الاقتصادية العائلية.. 143
ثانيا: المداخل المنظرة للمؤسسة.. 148
1- النظرية البنيوية 148
2- النظرية الوظيفية 150
3- التفاعلية الرمزية 151
4- نظرية التنافر المعرفي.. 152
5- النظرية الماركسية.. 152
6- النظرية الاقتصادية الكلاسيكية للمؤسسة.. 153
7- النظريات الاقتصادية الحديثة للمؤسسة.. 154
8- نقد و تقييم النظريات.. 155
ثالثا :حول الاقتصاد غير الرسمي و العمل من المنزل.. 157
1-المنظور الاجتماعي للاقتصاد غير الرسمي.. 157
2 -مدخل إلى الأنشطة غير الرسمية 158
3- العمل و العمال في الاقتصاد غير الرسمي في العالم العربي.. 162
3-1حالة الجزائر.. 166
3-2مراحل انتشار الاقتصاد الخفي والعوامل المساعدة على انتشاره في الجزائر... 168
3-3العوامل المساعدة على استفحال الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.. 169
3-4 انعكاسات الاقتصاد الخفي على مسار التنمية في الجزائر.. 169
4- تقييم الاقتصاد غير الرسمي 170
5- العمل من المنزل أنموذجا.. 172

5-1 مدخل إلى العمل من المنزل 172

5-2 أسباب ممارسة العمل من المنزل.. 174

6- خصائص العمل المنزلي.. 176

7- خصائص العامل من المنزل.. 179

8-واقع العمل من المنزل في الجزائر.. 180

رابعا: المشروع المصغر و آليات دعمه في الجزائر.. 183

1- حول المؤسسة المصغرة.. 183

2- آليات دعم المشروع المصغر في الجزائر.. 187

خامسا: المشروع العائلي المصغر و آفاق الاقتصاد الجديد في الجزائر................ 199

1-العلاقة الاجتماعية بين المقاول و المؤسسة.. 199

2- ثقافة المؤسسة في المشروع المصغر.. 201

3-أهمية المشاريع المصغرة في تنمية ثقافة العمل و روح المبادرة.............. 203

4- تطور العمل في المقاولة المصغرة.. 204

5- المشكلات التي تواجه المشروع المصغر.. 205

خلاصة.. 208

الفصل الرابع: سوسيولوجيا العائلة

تمهيد 209

أولا: المداخل النظرية لدراسة العائلة.. 210

1- النظرية البنائية الوظيفية.. 210

2- النظرية التفاعلية الرمزية.. 214

3- نظرية الصراع.. 216

ثانيا: العائلة 218

1- مفهوم العائلة.. 218

2- وظائف العائلة 218

3- أنماط العائلة 220

ثالثا : العائلة في المجتمع الجزائري.. 227

1- تطور بنية المجتمع الجزائري.. 227

1-1 القبيلة 227

1-2 العشيرة 228
1-3 العائلة 229
2- الخصائص السوسيولوجية للعائلة الجزائرية........ 229
3- رأس المال الإجتماعي للعائلة........ 234
4-القيم الاجتماعية للعائلة الجزائرية........ 238
خلاصة........ 241

الفصل الخامس: الهوية الاجتماعية للمرأة المقاولة

تمهيد 242
أولا: المرأة من فكر العمل إلى فكر المقاولة 243
1- تطور فكر العمل 243
2- سوسيولوجيا عمل المرأة 248
ثانيا: المرأة الجزائرية و النشاط السوسيو-اقتصادي........ 251
1- المرأة و المجتمع الجزائري 251
2- دخول المرأة للعمل في الجزائر........ 258
3- خصائص العمل النسوي في الجزائر 273
ثالثا: المرأة المقاولة 274
1- السياقات العامة لظهور المرأة المقاولة........ 274
2-المرأة و تأسيس المشروعات المصغرة خروج من الفقر أم تكريس له........ 280
3-خصائص و سمات المرأة المقاولة........ 281
4-الدور الاقتصادي و التنموي للمقاولة النسوية........ 283
5- تجارب المقاولة النسوية 284
1-1- تجارب عالمية 284
1-2- تجارب عربية 286
6- المرأة المقاولة و الاستثمار في الجزائر 290
7- المعوقات التي تواجهها المقاولة النسوية........ 301
خلاصة 304

الفصل السادس: الجانب الميداني للدراسة

تمهيد 305
أولا: تحليل و تبويب وتفسير البيانات........ 306
ثانيا:مناقشة نتائج الدراسة........ 405

1-مناقشة نتائج الدراسة على ضوء الدراسات السابقة...................................... 405
2- مناقشة نتائج الدراسة على ضوء النظريات.. 408
3- مناقشة نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات... 410
الإستنتاج العام 425
خاتمة 428
قائمة المراجع.. 431
الملاحق

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	يبين مصدر رؤوس الأموال المستثمرة في المؤسسات الصناعية الخاصة	116
02	التطور التاريخي للقطاع الصناعي الخاص في الجزائر من 1900 إلى 1970	117
03	يلخص تعريفات المؤسسة الاقتصادية العائلية.	138
04	يبين نقاط القوة و مواطن الضعف في الشركات العائلية	146
05	نقاط أخرى لمواطن القوة و الضعف في المؤسسات الاقتصادية العائلية.	147
06	يبين الفروق بين الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد غير الرسمي	162
07	نسب أصناف التشغيل غير المهيكل في الجزائر (من مجمل التشغيل).	167
08	المستوى الأول: حينما تكون قيمة الاستثمار أقل أو تساوي 5.000.000 دج	190
09	المستوى الثاني: حينما تكون قيمة الاستثمار ما بين 5.000.001 و 10.000.000 د.ج	190
10	المستوى الأول: حينما تكون قيمة الاستثمار أقل أو تساوي 5.000.000 دج	191
11	المستوى الثاني: حينما تكون قيمة الاستثمار ما بين 5.000.001 و 10.000.000 د.ج	192
12	يوضح طريقة التمويل الثلاثي للمشاريع المصغرة	196
13	يوضح الفرق بين المجتمع التقليدي و المجتمع الحديث	222
14	يمثل خصائص الأسرة النووية و العائلة الممتدة	224
15	تطور النشاط النسوي في الفترة 1977-1992 (%)	263
16	يوضح تطور توزيع الأفراد المشتغلين حسب الطبقة و الجنس خلال 1987 و 2003	264
17	يوضح توزيع الأفراد المشتغلين حسب المهنة و حسب النوع سنتي 2003 و 2004	265
18	يوضح لنا تطور العمل النسوي المأجور بالنسبة للمجموع العام للسكان من 1977 إلى 2017 (%)	266
19	يبين توزيع المؤسسات المصغرة النسائية حسب قطاع النشاط	293
20	يبن توزيع المؤسسات المصغرة حسب جنس صاحب المؤسسة	294

21	يبين توزيع المقاولات على مختلف القطاعات في الجزائر	296
22	يبين توزيع المقاولات حسب الجنس و مكان التواجد	299
23	يبين توزيع المقاولات حسب منطقة تواجدها و جنس المقاول	300
24	عرض و تحليل المقابلة رقم 01 مع المبحوثة صاحبة معمل لصناعة الحبوب و الفوشار	306
25	عرض و تحليل المقابلة رقم 02 مع المبحوثة صاحبة روضة أطفال و مدرسة خاصة.	309
26	عرض و تحليل المقابلة رقم 03 مع المبحوثة صاحبة ورشة لصناعة الحلي التقليدية	312
27	عرض و تحليل المقابلة رقم 04 مع المبحوثة صاحبة مكتب و محل لبيع لوازم الديكور .	314
28	عرض و تحليل المقابلة رقم 05 مع المبحوثة صاحبة ورشة خياطة .	317
29	عرض و تحليل المقابلة رقم 06 مع المبحوثة صاحبة ورشة خياطة.	319
30	عرض و تحليل المقابلة رقم 07 مع المبحوثة صاحبة معمل لصناعة الحلوى التقليدية.	322
31	عرض و تحليل المقابلة رقم 08 مع المبحوثة صاحبة وكالة كراء السيارات.	325
32	عرض و تحليل المقابلة رقم 09 مع المبحوثة صاحبة معمل لصناعة المواد الغذائية بدون غلوتين	328
33	عرض و تحليل المقابلة رقم 10 مع المبحوثة صاحبة مخبر لاستخلاص الزيوت النباتية	331
34	عرض و تحليل المقابلة رقم 11 مع المبحوثة صاحبة مخبر تحاليل	334
35	عرض و تحليل المقابلة رقم 12 مع المبحوثة صاحبة مطبعة	336
36	عرض و تحليل المقابلة رقم 13 مع المبحوثة صاحبة ورشة لصناعة أقفال الأبواب	339
37	عرض و تحليل المقابلة رقم 14 مع المبحوثة صاحبة ورشة لصناعة الأبواب الأوتوماتيكية و الأنظمة الإلكترونية	341
38	عرض و تحليل المقابلة رقم 15 مع المبحوثة صاحبة ورشة خياطة.	343
39	عرض و تحليل المقابلة رقم 16 مع المبحوثة صاحبة ورشة صناعة الحلوى	345

	التقليدية و الشرقية	
40	عرض و تحليل المقابلة رقم 17 مع المبحوثة صاحبة روضة أطفال و محل لغسل السيارات.	348
41	عرض و تحليل المقابلة رقم 18 مع المبحوثة صاحبة ورشة نجارة	350
42	عرض و تحليل المقابلة رقم 19 مع المبحوثة صاحبة مكتب استشاري في تهيئة المحيط	352
43	عرض و تحليل المقابلة رقم 20 مع المبحوثة صاحبة مكتب دراسات لمتابعة و تطوير الصناعات الغذائية.	355
44	عرض و تحليل المقابلة رقم 21 مع المبحوثة صاحبة ورشة خياطة.	358
45	عرض و تحليل المقابلة رقم 22 مع المبحوثة صاحبة شركة تجارية مختصة في التصدير و الاستيراد	360
46	عرض و تحليل المقابلة رقم 23 مع المبحوثة صاحبة ورشة لصقل الأنابيب.	362
47	عرض و تحليل المقابلة رقم 24 مع المبحوثة صاحبة مؤسسة تنظيم الحفلات	364
48	عرض و تحليل المقابلة رقم 25 مع المبحوثة صاحبة معمل لصناعة الحلوى التقليدية.	367
49	عرض و تحليل المقابلة رقم 26 مع المبحوثة صاحبة ورشة لصناعة اللوحات الإشهارية	369
50	عرض و تحليل المقابلة رقم 27 مع المبحوثة صاحبة مؤسسة لتنظيم الحفلات	371
51	عرض و تحليل المقابلة رقم 28 مع المبحوثة صاحبة ورشة لصناعة الأغلفة الورقية	374
52	عرض و تحليل المقابلة رقم 29 للمبحوثة صاحبة وكالة سياحية	376
53	عرض و تحليل المقابلة رقم 30 مع المبحوثة التي تقوم بصناعة و تعليم صنع الحلويات من المنزل	379
54	عرض و تحليل المقابلة رقم 31 مع المبحوثة التي تقوم بصناعة و مختلف أنواع العجائن من المنزل	381
55	عرض و تحليل المقابلة رقم 32 مع المبحوثة الخياطة من المنزل	383
56	عرض و تحليل المقابلة رقم 33 مع المبحوثة التي تقوم بالطبخ الجاهز من	385

	المنزل .	
57	عرض و تحليل المقابلة رقم 34 مع المبحوثة التي تقوم بصناعة الحلويات التقليدية و العصرية من المنزل	387
58	عرض و تحليل المقابلة رقم 35 مع المبحوثة التي تقوم تنجيد و حياكة الزرابي من المنزل	389
59	عرض و تحليل المقابلة رقم 36 مع المبحوثة التي تقوم بصناعة حلوة الجوزية من المنزل	391
60	عرض و تحليل المقابلة رقم 37 مع المبحوثة التي تقوم بصناعة لوازم الديكور من المنزل	394
61	عرض و تحليل المقابلة رقم 38 مع المبحوثة التي تقوم بالطرز من المنزل .	397
62	عرض و تحليل المقابلة رقم 39 مع المبحوثة التي تقوم بصناعة الأواني الفخارية التقليدية من المنزل.	400
63	عرض و تحليل المقابلة رقم 40 مع المبحوثة التي تقوم بصناعة اكسسوارات الرضع من المنزل	402

فهرس الأشكال التوضيحية و البيانية

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	مخطط توضيحي للتصور العام لإشكالية البحث	05
02	مخطط توضيحي للفرضية الجزئية الأولى	06
03	مخطط توضيحي للفرضية الجزئية الثانية	07
04	مخطط توضيحي للفرضية الجزئية الثالثة	08
05	نظرية السلوك المخطط لـ Ajzen	73
06	نموذج SOKOL و SHAPERO	74
07	النموذج الموحد لنظرية AJZEN ونموذج SHAPERO و SOKOL	75
08	المؤسسة وحدة تحويل المدخلات إلى مخرجات	131
09	توزع إجمالي المشتغلين حسب علاقات العمل 2015	164
10	تطور نسبة العاملين لحسابهم الخاص من إجمالي العاملين	165
11	توزع المشتغلات النساء حسب علاقات العمل 2015	166
12	يمثل نسبة النساء المشتغلات نسبيا	181
13	مشاركة النساء في سوق العمل مقرنة مع الرجال	267
14	يوضح توزيع المؤسسات المصغرة حسب الجنس	295
15	يوضح توزيع المقاولات على مختلف القطاعات حسب النشاط/الجنس	297
16	توزيع المؤسسات النسوية على مختلف الأنشطة	298
17	توزيع المقاولات حسب الجنس و مكان تواجدها	299
18	توزيع المقاولات حسب المنطقة و الجنس	301

مقدمة:

لقد كان لمختلف الأزمات المجتمعية والاقتصادية التي عرفتها بلادنا، نواتج على مستوى مداخيل الأسرة، ما أفرز تغير الكثير من المدركات و التصورات الاجتماعية و العائلية المرتبطة بدور المرأة، فقد أضحت هذه الأخيرة عنصرا فعالا خارج الإطار التقليدي المعروفة به و الذي تحكمه العادات و التقاليد و القيم و الأعراف السائدة .

ذلك أن وضع المرأة و مكانتها ارتبط إلى حد ما بالواقع المادي الذي تعيشه في ظل مجموعة الظروف الاجتماعية و الاقتصادية التي تطبع المجتمع ككل ، ما يعني أن مكانة المرأة حتما ترتبط بدورها في عمليات الإنتاج .

من جهة أخرى فإن العمل على إعادة إنتاج الاقتصاد العائلي من خلال العمل المقاولاتي أو العمل من المنزل يعد الشكل الأقدم من العمل الاقتصادي العائلي ، الذي طالما شكل ، المصدر الرئيسي لخلق الثروة و توفير الوظائف في مختلف الأنظمة الاقتصادية العالمية.

و قد كان لزاما على المرأة الانخراط في هذا المسعى خاصة في ظل أزمة بالبطالة التي فرضت ،إعادة التفكير في فرص جديدة للعمل من خلال التوجه للعمل الحر و ريادة الأعمال.

من هذا المنطلق و بالنظر للمكتسبات الجديدة للمرأة الجزائرية في المجتمع المعاصر من خلال تحقيقها لمستويات عليا في التعليم ، و مجموعة التشريعات و القوانين التي استُحدثت من أجل الزج بها في مختلف قطاعات العمل الاقتصادي ، السياسي و الثقافي...الخ، بالإضافة إلى التحولات الجندرية في مختلف بنيات المجتمع الجزائري، فإن المرأة أضحت عنصرا فاعلا في مجتمعها و بيئتها تضطلع بمختلف الأدوار و الأعباء الملقات على عاتقها .

كل هذا ساهم بشكل أو بآخر على تبلور فكر جديد حول العمل بشكل عام و العمل النسوي بشكل خاص ، برزت على إثره تمظهرات جديدة للمبادرة الخاصة النسوية التي تندرج ضمن منطق الاقتصاد العائلي سواء من خلال إنشاء المقاولات و السعي نحو الربح و خلق الثروة أو من خلال المبادرات غير الرسمية عن طريق العمل من المنزل دعما للمدخول الأسري و تحقيق الاستقلال المالي الذي يعزز المكانة الاجتماعية و العائلية للمرأة.

حيث لم تعد المرأة في الجزائر تكتفي بالأدوار التقليدية التي طالما أوكلت إليها، بل فرضت نفسها كعنصر فعال في المجتمع في مختلف المجالات وأصبحت تنافس الرجل في

تخصصات طالما كانت حكرا عليه من خلال التوجه نحو الأعمال الريادية و المقاولة العالية الأداء، خاصة في ظل انفتاح الدولة على اقتصاد السوق ، و استحداثها لآليات الدعم المالي و اللوجيستي للمبادرات الاقتصادية.

من هنا أضحى مفهوم المقاولة يتجاوز التوصيف الاقتصادي البحت إلى اعتبارها ، نسق سوسيوتقني مفتوح على المحيط لها كيانها الخاص الذي يحكم الممارسات الفردية والجماعية ويتفاعل معها ويؤثر فيه، أي أنها في تبادل مستمر مع الخارج ، لضمان عملية الانتاج في مختلف مرحلها.

إن مساهمة المرأة في إعادة إنتاج الاقتصاد العائلي في الجزائر لازالت رهينة العديد من التحديات سواء تلك المتعلقة بالجنس كاختيار نوع المقاولة، و دعم العائلة، و كسب الثقة، و قبول سلطة المرأة، و المصداقية لدى الموظفين و الزبائن و الممولين، و التمييز لدى المؤسسات المالية...الخ.

أو المحايدة للجنس كالقوانين، و التنظيمات الحكومية، و البنية الأساسية، و التسجيل، و الضرائب، و البيروقراطية، و الرشوة...الخ

كما أن العادات الثقافية و الاجتماعية تعتبر من أهم العقبات التي تواجه النساء المقاولات. بحيث يكون لها دورا أساسيا في تحديد من يمكنه أن يصبح مقاولا داخل المجتمع.

و سنحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على خصائص المرأة المقاولة و دورها في إعادة إنتاج الاقتصاد العائلي ، من خلال السعي للتعرف على واقع المرأة و امكانياتها في تطوير التنمية الاجتماعية و الاقتصادية بالإضافة إلى دراسة الاقتصاد العائلي من البعد السوسيولوجي بتحليله وفق ا لمقاربات علم الاجتماع على اعتبار أنّ اغلب الدراسات التي اهتمت بهذا القطاع هي دراسات اقتصادية، كما سنعمل من خلال هذه الدراسة على إبراز العوامل التي توجه المرأة لإعادة انتاج الاقتصاد العائلي .

و على ذلك؛ ارتأينا تقسيم هذا البحث الموسوم بـ : **المرأة و إعادة انتاج الاقتصاد العائلي في المجتمع الجزائري** إلى ستتة فصول:

- الفصل الأول: يتضمن **"التأسيس المنهجي للدراسة"**، قسم لسبعة مباحث: شملت أسباب اختيار الموضوع، مشكلة و تساؤلات البحث، أهمية و أهداف البحث، المفاهيم، إضافة إلى عرض نتائج الدراسة السابقة.

-الفصل الثاني: و الذي عنوانه " **الفعل المقاولاتي و المقاول:اقتراب سوسيولوجي**"، حيث

قسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث؛ عرضنا بها مختلف النظريات و الدراسات حول المقاول و المقاولاتية و كذا المراحل التي مر بها المقاول، ثم فصلنا في المقاول العقلاني الذي ظهر مع بروز الاقتصاد الرأسمالي العقلاني، مشيرين إلى أهم العوامل المحفزة للمقاولين الجزائريين بالخصوص، وتتبع تطور المبادرة الخاصة في الجزائر.

الفصل الثالث: الذي عنوناه "**الاقتصاد العائلي و بيئة الاستثمار**"، قسم هذا الفصل بدوره إلى أربعة مباحث؛ حيث قمنا بذكر السياقات التاريخية و النظرية التي مرت بها المؤسسة الاقتصادية العائلية ، مع الإشارة إلى معايير تصنيف المؤسسات العائلية، كما تناولنا في هذا الفصل النظري الاقتصاد الخفي أو غير الرسمي ، و تطرقنا بشيء من التفصيل إلى تلك العلاقة الاجتماعية التي تنشأ بين المقاول و مقاولته.

- الفصل الرابع :تحت عنوان "**سوسيولوجيا العائلة**"، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث؛ أين قمنا باشتقاق سوسيولوجيا العائلة اعتمادا على مفاهيم حول العائلة، و مكانة العائلة في المجتمع الجزائري ، كونها أي العائلة مكان لإعادة الانتاج.

- الفصل الخامس: تحت عنوان "**الهوية الاجتماعية للمرأة المقاولة** ". تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث؛ أين قمنا باشتقاق سوسيولوجيا المرأة المقاولة اعتمادا على وضعيتها في المجتمع الجزائري، و ما ترتب عن دخولها لمجال العمل، لنختم بإحصائيات حديثة عن واقع الاستثمار النسوي في الجزائر.

- الفصل السادس:و هو **الجانب الميداني للدراسة**، أين قمنا بالإجابة على تساؤلات الدراسة؛ معتمدين على المنهج الوصفي التحليلي، و كل من تقنية الملاحظة البسيطة و المقابلة نصف الموجهة.

الفصل الأول

التأسيس المنهجي للدراسة

الفصل الأول

التأسيس المنهجي للدراسة

أولا: الإطار المفاهيمي للدراسة

ثانيا: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

أولا:الإطار المفاهيمي :

1-تحديد الإشكالية :

يبدوا أن للتغيرات الاجتماعية التي عرفتها الجزائر منذ استقلالها إلى غاية اليوم تأثيرا على وضع المرأة في الأسرة و في المجتمع ، أدت إلى تغير أدوارها أو على الأقل اكتسابها أدوار جديدة، رغم أنها لم تأخذ أي ظهور ملفت في المرحلة الاشتراكية التي تستند على فكرة الدولة المقاولة المالكة لوسائل الإنتاج و المتكفل الوحيد بمهمة التنمية و التشييد ،و يعود هذا لعدم أخذها فرصا كبيرة في التعليم و العمل كنتيجة للأمية المطبقة في ذلك الوقت و سياسة التجهيل والأمية التي اتبعتها الإدارة الفرنسية مع الشعب الجزائري.

إلا أن هذا الوضع ما فتئ يتغير بالنظر إلى الاستراتيجيات التنموية التي وضعتها الدولة و إشراك المرأة في مختلف المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ...الخ ،ما انعكس إيجابا على وضعية المرأة في المجتمع و في العائلة الجزائرية ذات السلطة الأبوية ، و قد تكون فاطمة المرنيسي صادقة حين أكدت على أهمية استخدام تعليم المرأة في منع ممارسات التمييز بين الجنسين ، واعتبارها عمل المرأة المأجور نهاية لمرحلة و نسق تاريخي بطريركي .

و تبدو السمة الرئيسية بالنسبة للتغيرات التي شهدهتها المرأة في الجزائر، ذلك التغير في الأدوار الجندرية للمرأة، التي بدأت تشغل مواقع لم تكن متاحة لها سابقا؛ و دخلت الحياة العامة بكافة جوانبها الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية، هذا ما طرح ضرورة أو أهمية مراجعة جذرية لنظام تقسيم العمل بين الرجل و المرأة داخل المجتمع، لضمان رؤية مجددة للتوازن المجتمعي مبنية على التكامل و الشراكة، حيث كان للتعليم الأثر البالغ في دخول المرأة سوق الشغل في الجزائر، و الذي تميز بدوره بميول السيدات للاشتغال في القطاع العام نظرا للامتيازات التي يمنحها و التي شكلت عامل جذب للنساء (عطلة الأمومة، قلة ساعات العمل،التأمين...الخ).

هذا ما أفرغ إلى وقت قريب القطاع الخاص من العنصر النسوي بالنظر لخصائصه التي تعتبر عامل طرد للنساء (ساعات العمل الطويلة،ضعف الاستقرار الوظيفي...الخ).

و في نفس السياق أدى انخفاض أسعار النفط و المحروقات إلى حالة من الركود و الانكماش الاقتصادي عرض البلاد إلى أزمات مالية نتج عنها خفض الإنفاق العام و تراجع دور الدولة في التوظيف، و من إفرازات هذه المرحلة، انتشار البطالة الأنثوية كجزء من مشهد البطالة العام التي طرحت نمطا جديدا من التفكير في الولوج إلى مجال الأعمال

الحرة.

و أضحى الخطاب السياسي الجزائري يؤكد على ضرورة إشراك المرأة في عملية التنمية من خلال إقحامها في اقتصاد الأعمال و المقاولة عالية الأداء ، إلا أن هذا الخطاب يصطدم بما هو واقع اجتماعي تحكمه العادات و التقاليد و ثقافة مجتمعية صارمة لا تتيح للمرأة الانفلات من قوانينها و ضوابطها بسهولة، فالمجتمع الذي نشأت فيه المرأة يجعلها خاضعة بشكل مستمر للسيطرة الذكورية المتمثلة في سلطة الأب و الزوج و الأخ...الخ.

هذا ما أدى بالعائلة التي وصفها أوجست كونت "أنها إتحاد له طبيعة أخلاقية" أن تفرض منطقها على كل المبادرات الاقتصادية النسوية ، و جعلها تندرج تحت غطاء الاقتصاد العائلي .

هذه النشاطات التي أصبحت تمثل نواة العديد من الأنشطة الاقتصادية في المجتمع الجزائري بالنظر لما هو سائد من قيم اجتماعية و روابط بين مختلف أفراد العائلة ، حيث يكون للاعتبارات العائلية والعلاقات الاجتماعية تأثيرها في تشكيل مجموع النظم التي توجه الاقتصاد العائلي، فالعائلة تمثل مؤسسة اجتماعية مصغرة، و الهيكل الأول لأوسع دوائر القرار المجتمعي انتشارا ، من خلالها يمكن رصد التطور و التقدم نحو النهوض بالمرأة وتعزيز دورها على مستوى المجتمع العام .

بهذا المنطق أصبحت المبادرة الاقتصادية للمرأة عبارة عن إعادة إنتاج للاقتصاد العائلي في المجتمع الجزائري ، سواء عن طريق المقاولات أو عن طريق العمل من المنزل الذي يصنف ضمن النشاطات غير الرسمية ،بحيث تساهم من خلالها في توفير مناصب الشغل و دعم النظام الأسري من حيث المدخول من جهة، و خلق الثروة من جهة أخرى ، فهي تسعى لتحقيق الربح الذي لا يتأتى إلا عن طريق دفع عجلة الإنتاج.

على هذا الك2لأساس و حسب الطرح الفيبيري فإن اتخاذ المبادرة الاقتصادية يتطلب شخصية كاريزماتية ريادية ،قوية و خارقة للعادة لها تأثيرها على الآخرين من خلال علاقة سلطوية شديدة التباين بين قائد و زمرة من التابعين، و على هذا الأساس فإن المخاطرة تكون عند أشخاص خارقين للعادة، لا يتصرفون بصفة عقلانية و لكن حسب منطق باطني خارج عن المنطق المنتظر أو اللازم، هؤلاء الأشخاص الخارقين للعادة هم أولئك المقاولون الذين يأخذون المبادرة و يتأهبون للمخاطرة.

من هنا فإن توجه المرأة نحو إعادة إنتاج الاقتصاد العائلي ، لا يمكن النظر إليه بعين اقتصادية خالصة فقط، بل إن ذات التوجه هو نشاط اجتماعي بامتياز، له تمظهرات

على المستوى الاقتصادي التدبيري، أي تقوم من خلاله المرأة بإنتاج خدمات معينة و سلع محددة، و لا تتوقف حدودها في مدى تقسيمها للشغل، بل في نفس الوقت، إنها تنتج أفكارا و قيما و تصورات، تفرز علاقات اجتماعية و أنساق الثقافات، كما تشبع رغبات نفسية و حاجيات .

إن هذه الزمرة من النساء قد برزن كفئة اجتماعية جديدة نتيجة تشابك مجموعة من التأثيرات الديموغرافية و القانونية و كذا التكنولوجية و المادية و الثقافية و الاقتصادية، إضافة إلى الضغوط الاجتماعية المتزايدة التي تدفع أعدادا من السيدات إلى التفكير في خلق الثروة سواء عن طريق خلق مقاولات أو إعادة بعث مقاولات عائلية أو إختيار العمل غير الرسمي المتمثل في العمل من المنزل، فهذه الظاهرة أصبحت واقعا ملموسا، و وليد مقاربات و توجهات جديدة تميزت بإتاحة فرص أكثر للنساء لدخول عالم الاقتصاد، خصوصا بعد رحلة البحث عن الاقتصاد المنتج في الجزائر من خلال تفعيل دور المؤسسات المصغرة كبديل استراتيجي للأجيال القادمة.

هنا نعود إلى مقولة السوسيولوجي الجزائري عبد القادر لقجع "أن الدولة لم تعد الفاعل الوحيد في عملية التغير الاجتماعي"، خاصة و أن الدولة بسياستها المتبعة أدت إلى الاندماج القوي للمرأة في القطاع الاقتصادي الذي يعد أحد الأوجه المعبرة في الكشف عن واقع المجتمع.

إلا أن نسبة المبادرة النسوية خاصة الرسمية منها في الجزائر ليست بالمشجعة، حتى و إن كنا في الآونة الأخيرة نلاحظ ارتفاعا محسوسا لنسبة المقاولة النسوية في بلادنا، وهذا قد يعود إلى التحول النوعي الذي تشهده وضعية المرأة في الجزائر و كذا إلى اهتمام الدولة بإدماجها في عالم الاقتصاد و الاستثمار من خلال الأخذ بعين الاعتبار التحدي الكبير الذي يواجهه مجتمعنا وهو ولوج الاقتصاد الجديد القائم على المؤسسة الناجحة والمعرفة الفاعلة، إلا أن هذا غير كاف و بعيد جدا لنقارنه بالانجازات التي حققت في البلدان الغربية أو حتى العربية.

ومن هنا جاءت أهمية الكشف عن واقع المبادرة الاقتصادية النسوية ، على اعتبار أن المرأة في الجزائر حققت مجموعة من المكاسب الاجتماعية تتيح لها الدخول بقوة إلى عالم المقاولة و الأعمال الحرة ، ومنه سعت هذه الدراسة إلى استجلاء واقع مساهمة المرأة في إعادة إنتاج الاقتصاد العائلي من خلال توجهها المقاولاتي سواء الرسمي أو غير الرسمي ،و الذي تهدف من خلاله إلى إستقلالها المادي من جهة و دعم المدخول الأسري من جهة

أخرى.

إن دراسة المواضيع التي تتعلق بالمساهة الاقتصادية للمرأة في المجتمع تتعدى في اعتقادنا مجرد البحث في الأرقام و الاحصائيات، لتمتد إلى الإضاءة على تصورات المجتمع حول المبادرة النسوية ، ولتتيح مادة سوسيولوجية صافية حول تنمية الفكر المقاولاتي لدى المرأة ، وعليه جاء اختيارنا للسؤال الرئيسي الموجه للبحث: **ما هي العوامل التي توجه المرأة لإعادة إنتاج الاقتصاد العائلي ؟**

و على ضوء ذلك نطرح جملة الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي خصائص المرأة التي تجعلها قادرة على إعادة إنتاج الإقتصاد العائلي ؟
- ماهي النشاطات الاقتصادية التي تتوجه إليها المرأة و أي دور للمحيط الاجتماعي و العائلي في توجيه المرأة نحو إعادة إنتاج الإقتصاد العائلي ؟
- ما هي المعوقات التي تواجهها المرأة المقاولة خلال عملية إعادة انتاج الاقتصاد العائلي في المجتمع الجزائري ؟

2 - فرضيات الدراسة:

الفرضية عبارة عن حدس، أو تكهن يضعه الباحث كحل ممكن، ومحتمل لمشكلة الدراسة والفروض تأخذ غالبا صيغة التعميمات، أو المقترحات التي تصاغ بأسلوب منسق ومنظم يظهر العلاقات المعروفة كحقائق علمية، والتي يقوم الباحث بربطها ببعض الأفكار المتصورة التي ينسجها من خياله ليعطي بذلك تفسيرات وحلول أولية مقبولة لأوضاع الظاهرة أو المشكلة التي مازالت مجهولة.[1]

والفوائد التي تهدف الفرضيات لتحقيقها تتلخص، في أنها تساعد على تحديد الأساليب المناسبة لاختبار العلاقات المحتملة بين عاملين، أو أكثر من خلال تقديمها تصورات نظرية للعلاقات بين العوامل المستقاة، والتابعة من جهة، بالإضافة إلى أنها توجه الباحثين نحو الطرق السليمة لما يجب جمعه من معلومات أو بيانات لانجاز أهداف الدراسة، التي تم وضعها سلفا.[2]

[1] ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم: مناهج وأساليب البحث العلمي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2000، ص 69.

[2] -محمد عبيدات وآخرون: منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات، ط2، دار وائل، عمان الأردن 1999، ص68.

أ- الفرضية الرئيسية :

تساهم العوامل الاجتماعية والعائلية و الاقتصادية و الثقافية في توجيه المرأة نحو إعادة إنتاج الاقتصاد العائلي .

تتضمن الفرضية الرئيسية وجود مجموعة من العوامل توجه المرأة نحو إعادة إنتاج الاقتصاد العائلي ،حيث من خلال هذه العوامل سنحدد ملامح الحقل الاجتماعي و الثقافي و العائلي و الاقتصادي الذي تتواجد فيه المرأة و تتفاعل مع مختلف أنساقه لضمان عملية إعادة انتاج الاقتصاد العائلي .

والشكل التالي يوضح التصور العام للفرضية الرئيسية للدراسة:

شكل رقم 01: مخطط توضيحي للتصور العام لإشكالية الدراسة

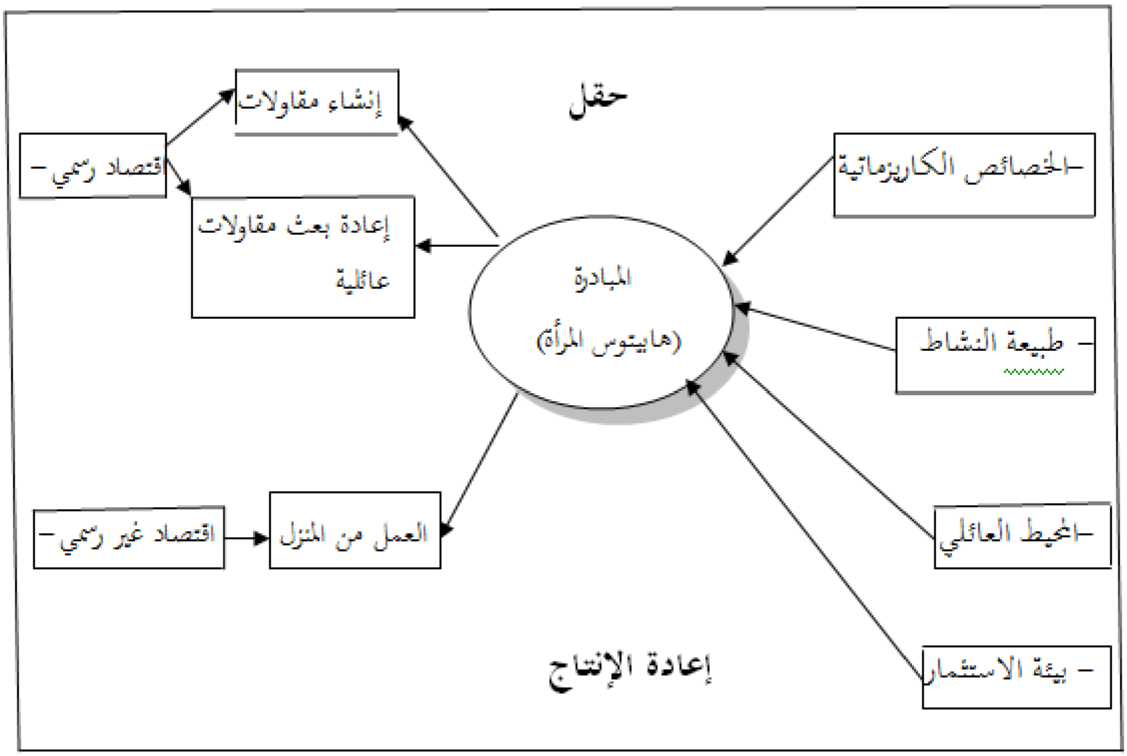

المصدر: من إعداد الطالبة.

ب . الفرضيات الفرعية:

❖ الفرضية الجزئية الأولى

تمتلك المرأة المقومات الفكرية والبدنية و المادية التي تساعدها على إعادة إنتاج الإقتصاد العائلي.

نناقش في هذه الفرضية طبيعة الخصائص التي تتميز بها هذه الفئة من النساء ، من خلال تتبع مساراتها الاجتماعية و الثقافية التي أفرزت لنا فئة من النساء المبادرات كما ستحدد لنا هذه الفرضية خصائص المرأة المقاولة و خصائص المرأة العاملة من المنزل في الإطار غير الرسمي كل على حدى.

وعلى ذلك فقد تم تحديد مؤشرات الفرضية الأولى ، بحيث نفترض أن هذه المؤشرات هي التي توجه المرأة لإعادة إنتاج الاقتصاد العائلي، وفق المخطط التالي:

شكل رقم 02: مخطط توضيحي للفرضية الجزئية الأولى

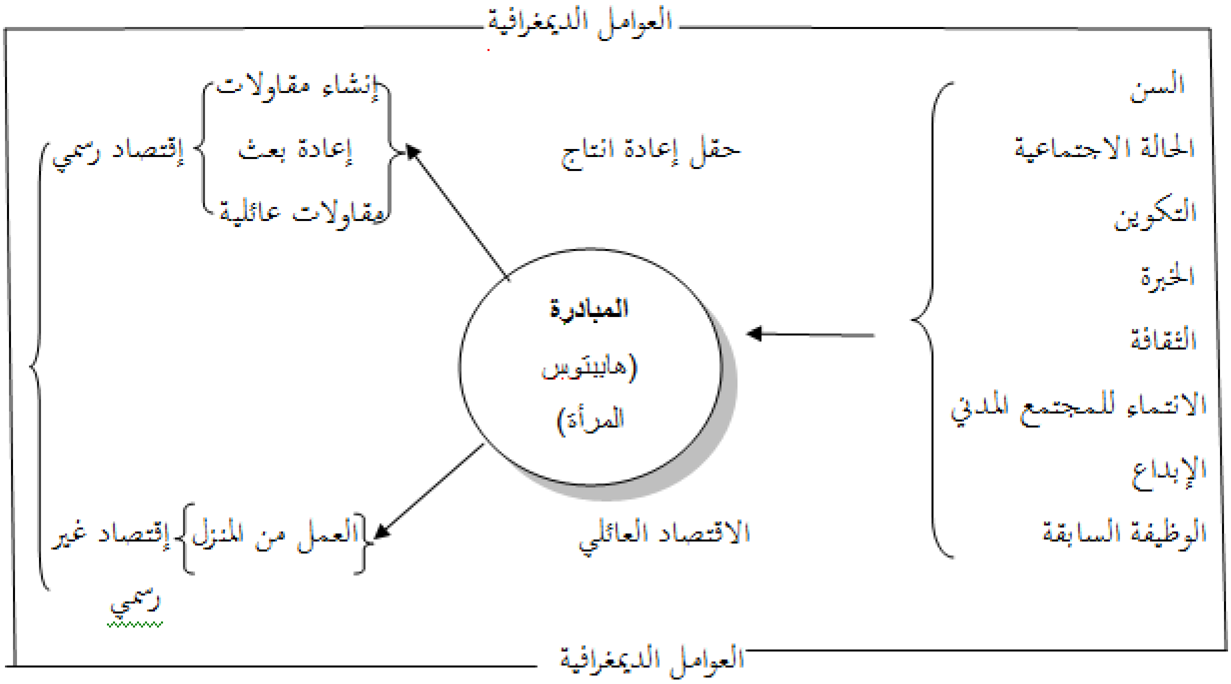

المصـــدر: من إعداد الطالبة

❖ الفرضية الجزئية الثانية

المحيط الاجتماعي و الثقافي و العائلي للمرأة يوجهها نحو إعادة إنتاج الاقتصاد العائلي سواء المقاولات أو عن طريق العمل من المنزل ،

تناقش هذه الفرضية النشاطات التي تهتم الرأة بإعادة إنتاجها سواء بطريقة

رسمية أو غير رسمية و هذا يعتمد على مجالات دعم العائلة و المحيط الاجتماعي للمرأة سواء كان هذا الدعم وجداني أم مادي ملموس ،أو مرافقة أو حتى دعم معلوماتي ،بالإضافة إلى ما يمكن أن يضيفه وجود نماذج لمقاولين ناجحين في العائلة و المحيط الاجتماعي من ثقة في النفس،وهذا كله مرتبط بمؤشرات متعلقة بطبيعة العائلة أو المجتمع الذي تنتمي إليه المرأة و خصائصه.

و المخطط التالي يبرز أهم المؤشرات التي اعتمدنا عليها لقياس هذه الفرضية :

شكل رقم03 :مخطط توضيحي للفرضية الجزئية الثانية.

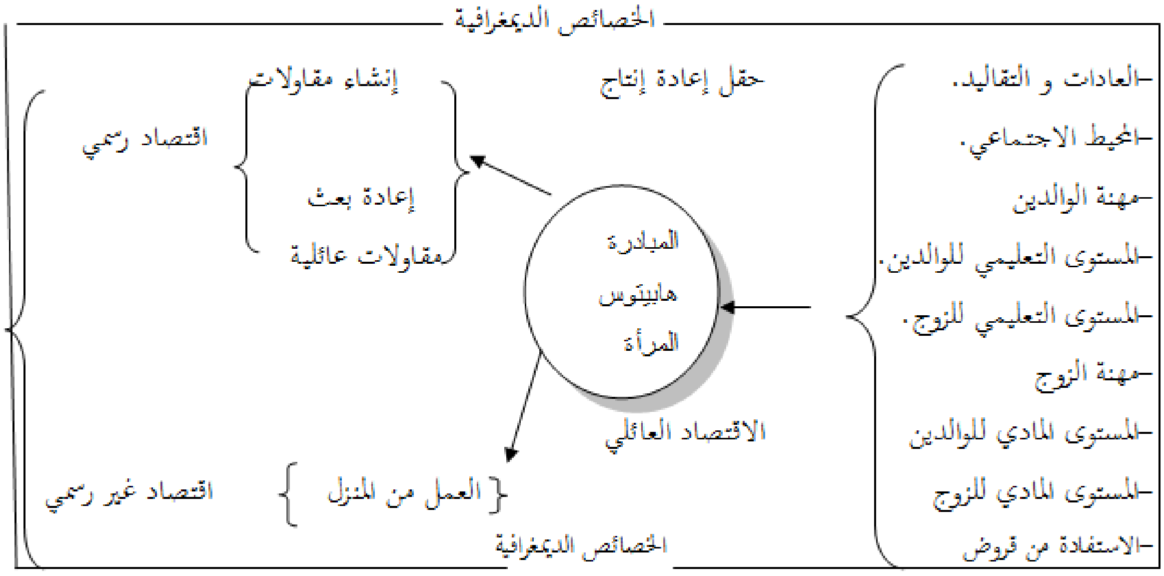

المصدر: من إعداد الطالبة

❖ **الفرضية الفرعية الثالثة**

تعاني المرأة من غياب بيئة للاستثمار.

تناقش هذه الفرضية مختلف المعوقات و العراقيل الاجتماعية و الاقتصادية و الإدارية التي تواجه المرأة في مبادرتها الاقتصادية سواء في المقاولات أو من خلال العمل من المنزل ،و التي تؤثر على مسارها ،و توجهاتها .

و المخطط التالي يبرز أهم المؤشرات التي اعتمدنا عليها لقياس هذه الفرضية :

شكل رقم 05: مخطط توضيحي للفرضية الجزئية الثالثة.

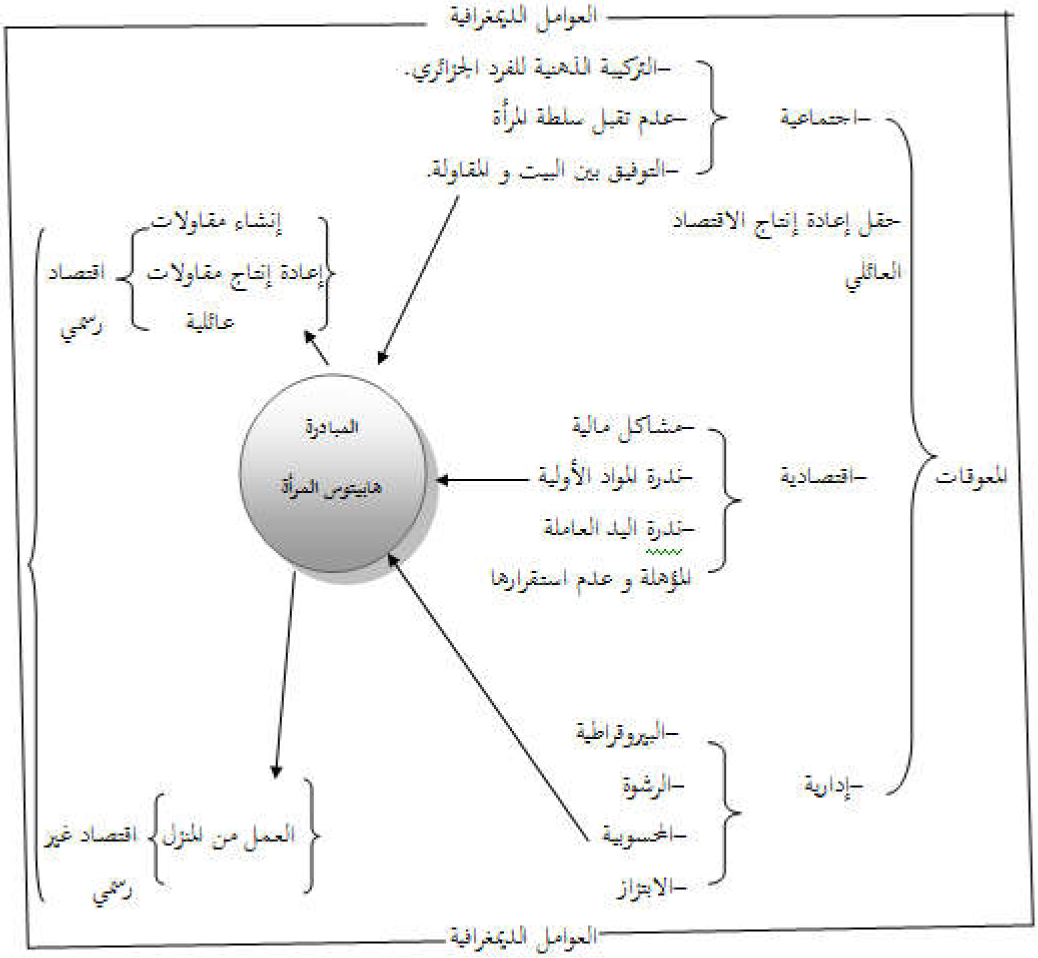

المصدر : من إعداد الطالبة.

3-أسباب اختيار الموضوع وأهمية الدراسة :

لقد أصبح الاهتمام بقضايا المرأة و مدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية على وجه الخصوص يحتلّ حيزاً كبيراً من اهتمامات الحكومات ، و الهيئات العلمية، حيث أخذت في السنوات الأخيرة ترتفع وتيرة السعي في تحسين والنهوض بالمرأة، و تدعيم الاقتصاد العائلي، ومن هذا المنطلق يمكن توضيح أسباب اختيار هذه الدراسة وأهميتها فيما يلي:

3-1- أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع إلى:

- ✓ التعرف على واقع المرأة و امكانياتها في تطوير التنمية الاجتماعية و الاقتصادية والتي تساهم هي الأخرى في توفير مناصب شغل لها و للعاملين لديها.
- ✓ إبراز أهمية العمل المقاولاتي للمرأة باعتباره مؤشرا يقف جنباً إلى جنب مع تقدم التنمية الاجتماعية .
- ✓ دراسة الاقتصاد العائلي من البعد السوسيولوجي بتحليله وفق ا لمقاربات علم الاجتماع على اعتبار أنّ اغلب الدراسات التي اهتمت بهذا القطاع هي دراسات اقتصادية

3-2-أهمية الدراسة:

تعود أهمية دراسة هذا الموضوع لرغبتنا الشخصية في الاقتراب من موضوع الاقتصاد العائلي سواء من خلال العمل من المنزل أو من خلال خلق أو إعادة إنتاج المؤسسات الاقتصادية، التي يكون للعائلة دور مهم فيها تحاول من خلاله استرجاع وظائفها التي سلبتها منها الدولة حيث أن نجاح هذه النشاطات و استمرارها يعتبر تحديا للدولة التي لم تستطع بكياناتها و إمكانياتها أن تقضي على مشكل البطالة و البطالة النسوية على وجه الخصوص، من جهة أخرى و نتيجة لوعينا الذاتي بضرورة دراسة هذا النمط من الأعمال التي تعتبر اليوم أساس التوجه الإقتصادي الوطني و العالمي .

كما أن للموضوع علاقة ببنية أساسية في المجتمع ألا وهي الأسرة التي تعتبر النواة الأساسية في المجتمع خاصة في ظل ذلك التغير في الأدوار الجندرية و المكانة العلمية و الاجتماعية التي أصبحت تحظى بها المرأة في المجتمع، والتي حظيت باهتمام كبير من طرف علماء الاجتماع منذ نشأته كعلم

أصبح موضوع مشاركة المرأة في التنمية يحظى باهتمام كبير من قبل الدارسين و المختصين، إضافة إلى قلة الخلفيات النظرية و العلمية (على حد علم الباحثة) التي يمكن

الاستناد إليها أثناء دراسة هذا الموضوع في المجتمع الجزائري ، ويمكن تلخيص أهمية الدراسة في نقطتين أساسيتين:

-في ظل قلة الدراسات السوسيولوجية في المجال السوسيو-اقتصادي نسعى إلى تقديم طرح سوسيولوجي حول المقاولة النسوية الرسمية و غير الرسمية كفعل اقتصادي واجتماعي.

-كما تبرز أهمية الدراسة وقيمتها العلمية لكونها تساهم في تقديم تحليل متواضع لفهم المبادرة النسوية من خلال إعادة انتاج الاقتصاد العائلي و أثرها على وضعية المرأة سواء المالية أو الاجتماعية من جهة و دعم المدخول الأسري من جهة أخرى .

4- أهداف الدراسة :

لهذه الدراسة أهداف وأبعاد نسعى إلى تحقيقها وبلوغها وهي كالآتي:

1-إبراز الدور الهام المقاولات النسوية و العمل من المنزل على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي.

2-التعرف على ما يمكن للمرأة باعتبارها فرد من العائلة كمؤسسة إجتماعية أن تقدمه لأفرادها وتسهم من خلاله في تحقيق نجاحات المؤسسة التابعة لها وإستمرارها.

3-تحديد وظائف البناء العائلي التي تسهم في تشجيع المرأة على إعادة إنتاج الاقتصاد العائلي.

4-تحديد المعوقات و التحديات التي تواجه المرأة عند إعادة انتاج الاقتصاد العائلي.

5- إبراز أهم المعوقات التي تواجه المرأة في المقاولات أو من خلال العمل من المنزل.

5- تحديد المفاهيم:

إن المفاهيم في علم الاجتماع هي مفاتيح للبحث، و هي اللبنات التي تبنى عليها عملية البحث برمته، حيث أن تسوية هذه اللبنات هي عملية تحديد المفهوم. و لما كانت دراستنا هذه قد تضمنت عديد المفاهيم، وجب علينا تحديدها حتى يرفع أي لبس في فهم محتوى البحث.

وهناك شبه إجماع على أن المفاهيم رموز تعكس مضمون فكر أو سلوك أو موقف لأفراد مجتمع البحث بواسطة لغتهم؛ أو أنها تجريدات لأحداث واقعية؛ بعبارة أخرى هي بمثابة وصف مختصر لوقائع كثيرة. أو كما يعرفها "معن خليل عمر" أنها الصورة الذهنية الإدراكية المتشكلة بواسطة الملاحظة المباشرة لأكثر من مؤشر واحد من وقائع ميدان

البحث.[1]، وهي بناءات لغوية وتركيبات لفظية، تسهم في بناء التركيبات الأدق مثل المتغيرات والفروض أو التعميمات والنظريات العلمية التي تشرح أو تفسر الظواهر العلمية والثقافية. إنها عبارة عن بناءات فكرية تمثل بعض مظاهر العالم (الاجتماعية، السياسية...).[2]

بالنسبة للدراسة الحالية اجتمعت فيها أربعة مفاهيم أساسية هي: إعادة الإنتاج "، و"المرأة المقاولة"، والمقاولة"، و"العمل من المنزل"، و كما يبدو هي مفاهيم مركبة، لذلك سيتم تفكيكها أين سيتم تحديد المفاهيم الرئيسية ثم المفاهيم المساعدة.

وكمرحلة أخيرة يتم تحديد المفاهيم الإجرائية للدراسة التي يتم عن طريقها الانتقال بالمفهوم من مستوى التجريد العقلي إلى الميدان، بتحديدها وفق سياق الدراسة الميدانية.

5-1-المفاهيم الرئيسية:

5-1-1-مفهوم إعادة الانتاج:

أ-اصطلاحا:

يرى **بيار بورديو*** أن ظاهرة إعادة الإنتاج صعبة التفسير بمقدار صعوبة تفسير ظاهرة التغير و عدم التوازن، وعلى هذا فإن عمليات إعادة الإنتاج ليست قابلة فقط في المجتمعات التقليدية ،فقد برهن علم اجتماع التنظيمات مثلا أن نسقا تنظيميا يمكن أن يعيد إنتاجه حتى و لو كان غير فعال أو غير مرض كفاية من وجهة نظر الفاعلين الذين يتكون منهم هذا النظام .[3]

ويشير مصطلح إعادة الإنتاج إلى مجموعة إجراءات تاريخية هي في الوقت نفسه مستقلة و متقاطعة بحيث تندمغ بواسطتها داخل السياقات الأكثر تنوعا، فالتعارض مثلا بين الذكر

[1] ميلود سفاري وآخرون: أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1999، ص 92.

[2] فضيل دليو: تقنيات تحليل البيانات في العلوم الاجتماعية والإعلامية، ط1،دار الثقافة لنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2010، ص29.

*بيار بورديو (أغسطس 23 – 1930 يناير2002) عالم اجتماع فرنسي، أحد الفاعلين الأساسيين بالحياة الثقافية والفكرية بفرنسا، وأحد أبرز المراجع العالمية في علم الاجتماع المعاصر، بل إن فكره أحدث تأثيرا بالغا في العلوم الإنسانية والاجتماعية منذ منتصف الستينيات من القرن العشرين،بدأ نجمه يبزغ بين المتخصصين انطلاقًا من الستينيات بعد إصداره كتاب **الورثة** عام 1964 مع جون-كلود پاسرون و كتاب **إعادة الإنتاج** عام 1970 مع المُؤلِّف نفسه، وخصوصا بعد صدور كتابه **التمييز/التميز** عام 1979 و ازدادت شهرته في آخر حياته بخروجه في مظاهرات ووقوفه مع فئات المُحتجِّين والمُضربين. اهتم بتناول أنماط السيطرة الاجتماعية بواسطة تحليل مادي للإنتاجات الثقافية يَكفُل إبراز آليات إعادة الإنتاج المتعلقة بالبنيات الاجتماعية، وذلك بواسطة علم اجتماعي كلي يستنفر كل العتاد المنهجي المتراكم في مختلف مجالات المعرفة عبر التخصصات المتعددة للكشف عن البنيات الخفية التي تُحدِّد أنماط الفاعلية على نحو ضروري، مِمّا جعل نُقّاده ينعتون اجتماعياته بالحتمانية، على الرغم من أنه ظل، عبر كتاباته وتدخلاته، يدفع عن تحليلاته مثل ذلك النعت.

[3] ر، بودون ، ف ، بورتريكو: المعجم النقدي في علم الاجتماع،تر: سليم حداد،ديوان المطبوعات الجامعية ، ط 2، بيروت،لبنان،2007:(إعادة انتاج).

والأنثى، فإنه موجود داخل الاستعدادات و داخل المؤسسات في الأجساد وفي العقول، في الكلام وفي المعايير القانونية، ويتغير بطريقة جد مختلفة في ارتباط بحقول ومناطق الفضاء الاجتماعي التي يؤول فيها إلى الزوال[1]

إن مفهوم إعادة الإنتاج في معناه السوسيولوجي مدين بوجوده لـ كارل ماركس ، والعمليات الاقتصادية الموصوفة من قبل ماركس بأنها عمليات إعادة إنتاج بسيطة تتميز بدوام الإنتاج استقرار علاقات الإنتاج، يتم استبدال الأفراد زمنيا ولكن النظام يعيد إنتاج نفسه بشكل مماثل فماركس يسمي عملية معينة بأنها عملية إعادة إنتاج عندما يكون الإنتاج متناميا و لكن التنظيم الاقتصادي أو علاقات الإنتاج على حد قوله مستقرة بمعنى الإنتاج يتزايد ولكن العلاقات بين الطبقات تبقى ثابتة.

أما **كروزييه** فيرى أن نسقا تنظيميا يمكن أن يعيد إنتاج نفسه حتى و لو كان غير فعال أو غير مرض كفاية من وجهة نظر الفاعلين الذين يتكون منهم هذا النظام ،هذا ما عبر عنه بقانون الإحتكار.

***استراتيجيات إعادة الانتاج :**

يسعى أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية إلى الحفاظ على مكوناته كنسق مترابط الأجزاء و إلى نقل الموروث الثقافي عبر الأجيال من أجل إنتاج و إعادة إنتاج المجتمع، فنجد العديد من المجتمعات على الرغم من مواكبتها للتغيرات الاجتماعية، إلا أنها تقيم جدار فاصلا بين بوادر التغير الاجتماعي والخصائص الثقافية و البنيوية لها، لذلك تضع استراتيجيات فعالة لإعادة إنتاجها تعتمد على ما يملكه الأعوان من رساميل وعلى الأعوان في حد ذاتهم؛ لأن كلما زادت رغبة الفاعلين الاجتماعيين للحفاظ على النسق زادت مكانتهم الاجتماعية تدرجا داخل الهرم الاجتماعي، وعليه يمكن إقامة نمطية لهذه الإستراتيجيات[2]:

-استراتيجيات الاستثمار البيولوجي:

يحافظ الأفراد على كيانهم البيولوجي إلى إنتاج أعوان اجتماعيين بإحدى طريقتين إما الإنجاب إما الاستراتيجيات الوقائية، فالأولى تتم عن طريق الزواج الشرعي الذي يعمل على الحفاظ عن الموروث الثقافي وتناقله بين الأجيال.

---

[1]ستيفان شوفالي،كريستان شوفيري:<u>معجم بورديو</u>،تر:الزهرة ابراهيم ،ط1،دار الجزائر،دمشق ،سوريا،2013: (إعادة انتاج).

[2]عبد الكريم بزاز:<u>علم اجتماع بيار بورديو</u>،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع،جامعة قسنطينة،2007/2006،ص ص70،71

فكثيرا ما تسعى العائلات النبيلة إلى تأييد رأسمالها والحفاظ على هيبتها، فتعزز هذه المجتمعات هيبتها الاجتماعية بأجيال تحمل خصائصها الثقافية و ترث رأسمالها الرمزي يساعد الجيل الذي سبق الجيل الذي يليه على التدرج في الهرم الاجتماعي، فتلجأ الجماعة الاجتماعية إلى الإنجاب، الذي يعتبر مهمة خاصة بالنساء اللواتي يقمن بإعادة الإنتاج البيولوجي والحفاظ على علاقات القرابة و تقويتها و الحفاظ على بنية العائلة، فإسناد الأعمال المنزلية إلى السيدات له فوائد كبيرة في تقوية العلاقات الاجتماعية و المحافظة على التضامن والتعاون داخل العائلة و في المحافظة على الرأسمال الاجتماعي و صيانته، كما أنها تساهم في نقل الموروث الثقافي بين الأجيال وفي تنظيم النمط المعيشي للحياة اليومية.

أما الاستراتيجيات الوقائية فهي مجموعة القوانين الخاصة بالصحة هدفها الحفاظ على الصحة و تفادي الأمراض ذلك أن سلامة الرأسمال الجسمي ضروري للحفاظ على الرأسمال الاجتماعي.

-الإستراتيجيات الوراثية:

التي تهدف إلى ضمان انتقال الإرث المادي بين الأجيال و ذلك من خلال أقل تسرب ممكن، وتكون ذات أهمية كلما كان الرأسمال الاقتصادي مسيطرا في الحجم الإجمالي للرساميل، إن انتقال المزرعة بالنسبة للمزارعين والدكان بالنسبة للتجار و الورشة بالنسبة للحرفيين يعتبر رهانا مركزيا بالنسبة لهؤلاء المستقلين الذين لهم رأسمال ثقافي ضعيف.

-الإستراتيجيات التربوية:

التي تهدف إلى إنتاج أعوان اجتماعيين مؤهلين وقادرين على تلقي إرث هذه الجماعة،بمعنى نقله بدورهم إلى الجماعة.وفي الإستراتيجيات المدرسية للعائلات يمثل الأبناء المتمدرسون أحد أشكالها.

-إستراتيجيات الاستثمار الاقتصادي:[1]

التي توجه نحو إستدامة أو زيادة الرأسمال الاقتصادي في كل أشكاله.ويتعلق الأمر في ذات الوقت بمراكمة الرأسمال الاقتصادي وكذلك الرأسمال الاجتماعي ،وتهدف إستراتيجيات الاستثمار الاقتصادي إلى إقامة أو إلى صيانة العلاقات الاجتماعية القابلة للاستعمال مباشرة أو القابلة للتجنيد،سواء في الأمد القريب أو البعيد،وذلك بتحويلها إلى التزامات دائمة،ولاسيما من خلال تبادل النقود والعمل و الوقت.

[1] عبد الكريم بزاز،المرجع السابق،ص71.

-إستراتيجيات الاستثمار الرمزي:

و هي كل الأفعال الهادفة إلى الحفاظ وإلى زيادة رأسمال الاعتراف.ويتعلق الأمر بالإستراتيجيات التي يكمن هدفها في إعادة إنتاج بنى الإدراك والتقدير الأكثر ملائمة مع خصائصها وإنتاج أفعال كفيلة بأن تثمن إيجابيا حسب هذه الفئات.

إن تعدد إستراتيجيات إعادة الإنتاج لا تستلزم غياب تعديل البنية الاجتماعية، ذلك أن فعالية إستراتيجيات إعادة الإنتاج رهينة أدوات إعادة الإنتاج الموضوعة تحت تصرف الأعوان والتي تتغير مع التطور البنيوي للمجتمع.

ب -المفهوم الإجرائي لإعادة الإنتاج:

نقصد بإعادة الإنتاج في هذه الدراسة تكرار المبادرة المقاولاتية سواء بشكل رسمي من خلال إنشاء مقاولات أو إعادة بعثها أو بشكل غير رسمي من خلال التوجه نحو العمل من المنزل .و التكرار في هذه الدراسة نقصد به وجود نماذج لمقاولين ناجحين في محيط المرأة ما يجعلها تتوجه إلى إعادة إنتاج تجاربهم سواء بشكل رسمي أو غير رسمي، بهدف الاستقلال المالي من جهة و دعم المدخول الأسري من جهة أخرى.

5-1-2الهابيتوس:

أ-لغة:

الهابيتوس كلمة يونانية مشتقة من الفعل اللاتينيhabere ، ويعني فعل الملكية/التملك .استعمله أرسطو (384-322 ق.م) والذي أعطاه معنى طريقة الوجود الثابتة والتي يصعب تعديلها أو تحويلها، كما استعمله طوما الاكويني (1225-1274) والذي أعطاه معنى العادة، وفي الميدان الطبي يستعمل بمعنى العرض كآبتوس السل teberculeux ، آبتوس البلورات لوصف شكلها الهندسي، آبتوس الكوارتز مثلا.[1]

و يترجم الهابيتوس في العربية بلفظ التطبّع أو السجية أو السّمت،ولعل اللفظ الأخير أقرب لأداء المعنى المطلوب، من حيث إنه يدل أصلا على الهيئة أو الحال.[2]

كما تعني في اللغة الفرنبسية manière d’être بمعنى طريقة الحياة ، habitude أي عادة.[3]

[1] حساين المأمون: بيير بورديو :نحو سوسيولوجيا الكشف عن الهيمنة) الحقل التربوي نموذجًا، **مجلة دليل الكاتب**، بيروت : المقال منشور على الموقع:www.dalilalkitab.net/id=214، زيارة يوم 2018/03/25، على الساعة 14:00

[2] بوعلام معطر: أبجديات التسلط الثقافي من منظور بيار بورديو –المدرسة أنموذجا -، **مجلة الحوار الثقافي**، العدد 9 ،صيف 2016 ،ص74.

[3] petit Larousse, librairie Larousse, paris, 1986,(habitude).

ب-اصطلاحا:

يعرفه **بورديو** على أنه نسق من الاستعدادات الدائمة والقابلة للتحويل أو التناقل،اكتسبت اجتماعيا و تجذرت عميقا في الذات، تشمل على الأقل ثلاثة أبعاد أساسية: بعد نفسي وجداني (الاختيار، الميولات، الأذواق) بعد عقلي منطقي (الأفكار، مبادئ الفهم والتفسير...)، بعد أخلاقي عملي (الأفعال، القيم...) أي كمبادئ مولدة ومنظمة لممارسات و تمثلات[1].

فـ**بيار بورديو** كان له السبق العلمي في تحويل مفهوم الهابيتوس ، من الاستعمال الفلسفي المعرفي إلى التوظيف و الاستخدام السوسيولوجي المادي، في إطار صراع القوى المجتمعية من أجل فرض السلطة وربح رهان الهيمنة.

كما يعرفه **جاسم محمد أفراح** و سعد محمد علي حميد على أنه نظام من الخطط الواعية و غير الواعية في التفكير و الإدراك و الاستعدادات التي تعمل كوسيط بين البنى الموضوعية والممارسة، ويفسر الهابيتوس عملية إعادة إنتاج الهيمنة الاجتماعية والثقافية؛ لأن الأفكار والأفعال التي يولدها تتواءم مع النظم الموضوعية أو النظم التي يمكن ملاحظتها إمبريقيا في الواقع.[2]

وعلى هذا الأساس، فإن بورديو ينظر إلى الهابيتوس من خلال ثلاث مستويات وهي:[3]

المستوى الأول :

هابيتوس الفرد :يقع هابيتوس الفرد ثمرة التجربة الخصوصية التي يعيشها الإنسان في سيرته الذاتية، ومن خلال تفاعل عالمه الشخصي بالمحيط الخارجي وتطبيقه لبرامج الهابيتوس الجماعيو مؤثرات الظروف التاريخية.

المستوى الثاني :

هابيتوس الجماعة المحلية: يرى" **بورديو** "أن الجماعات المحيطة بالفرد بداية من الأسرة و جماعة الأقارب، وجماعة الجيران و الأصدقاء، تمتلك الهابيتوس الخاص بها الناتج عن تماثل ظروف الوجود الذي يؤدي إلى تآلف الممارسات وانصهار الفردي في الجمعي، ويظل تأثير" الهابيتوس الجماعي "في الفرد ممتدا إلى نهاية العمر.

---

[1] حساين المأمون، مرجع سابق.

[2] جاسم محمد أفراح، سعد محمد علي حميد: الهابيتوس وأشكال رأس المال في فكر بيير بورديو، **مجلة الأستاذ** ، المجلد الثاني ،العدد 21 ،2014، ص423.

[3] جاسم محمد أفراح، سعد محمد علي حميد، المرجع السابق، ص 426.

المستوى الثالث :

هابيتوس المجال :إذ يرى **بورديو** أن لكل مجال من المجالات القائمة السياسي، والاقتصادي، و الثقافي ...الخ في المجتمع الهابيتوس الخاص بها، وهو عبارة عن مجموعة المهارات والأساليب الفنية والمرجعيات ونظام المعتقدات الواجب توافرها في عضو هذا المجال دون غيره من المجالات، فالهابيتوس العملي على سبيل المثال يحدد نمط الإنتاج العلمي لجيل من العلماء يختلف عن الأجيال السابقة واللاحقة .بمعنى تحديد الميزات التي يمكن أن يتكيف لها من هو على شاكلة ذلك المجال ويأخذ بمتضمناته ويندرج تحت لوائه و بالتالي يعمل وفقا لما تقتضيه مصلحة وأسس وحاجات ذلك المجال.

ج -المفهوم الاجرائي:

الهابيتوس في هذه الدراسة هو مجموعة من الصفات أو الطباع و الخصائص التي تتسم بها المرأة و تكون قد اكتسبتها من خلال تنشأتها الاجتماعية و محيطها الاجتماعي و الثقافي و العائلي ما يجعلها تسلك وتتصرف وفق طريقة محددك2ة متمثلة في المبادرة الاقتصادية سواء بصفة رسمية من خلال انشاء مقاولات أو إعادة بعث مقاولات عائلية أو بصفة غير رسمية من خلال مزاولة أعمال اقتصادية في المنزل ، و تتبلور هذه الخصائص من خلال العيش بين نظم اجتماعية معينة.

3-1-5الحقل:

أ- اصطلاحا:

يقول **جميل حمداوي** أن **بيار بورديو** يرى أن العالم المجتمعي، في مجتمعاتنا المعاصرة، مقسم إلى مجموعة من الحقول.(Champs) بمعنى أن تقسيم العمل في مجتمعنا أوجد مجموعة من الحقول و الفضاءات المجتمعية الفرعية، مثل: الحقل الفني، والحقل السياسي، والحقل الاقتصادي، والحقل الثقافي، والحقل التربوي، والحقل الرياضي، والحقل الديني...، ويتميز كل حقل فضائي باستقلالية نسبية عن المجتمع ككل.

وتتميز هذه الفضاءات بالتراتبية الطبقية والاجتماعية، وباشتداد الصراع الدينامي والتنافس الشديد بين الأفراد حول الامتيازات المادية و المعنوية، والصراع حول مواقع السلطة والهيمنة، حسب طبيعة الرأسمال الذي يملكه كل فرد داخل المجتمع.

ويكون الصراع في كل حقل حول مصالح مشتركة أو مصالح خاصة بكل فرد على حدة. ويخضع الحقل لمجموعة من القواعد، مثل: الصراع المحتدم بين الجيل القديم

والجيل الجديد. ومن ثم، يخضع الحقل لمنطق التنافس والصراع والهيمنة والعيش المشترك[1].

هنا يمكن أن نشير إلى أن بورديو صحيح أنه أخذ مفهوم الصراع من كارل ماركس من خلال رؤيته أيضا للمجتمع من منظور صراعي إلا أنه في الحقيقة يختلف معه في نظرته للمجتمع ككتل منقسمة حسب ملكية وسائل الإنتاج وقوى الإنتاج بين المالكين، وغير المالكين، بل نجده يرفض ذلك تماما.

و قد أشار **بورديو** في كتابه بعبارة اخرى محاولات باتجاه سوسيولوجيا انعكاسية[2]،إلى أنه إن بدل من أن يحلل المجتمعات من ناحية الطبقات (مثلما يفعل ماركس) فإنه يحللها كفضاء اجتماعي الذي يقارنه بفضاء جغرافي تكون الأقاليم فيه مقسمة، هذه الأقاليم في الحقيقة هي الحقول.

ب-المفهوم الإجرائي :

الحقل في هذه الدراسة هو الميدان أو الفضاء أو بيئة الاستثمار بكل خصائصها الاقتصادية و المالية والاجتماعية و الادارية...الخ ،التي تتم فيها عملية إعادة إنتاج الاقتصاد العائلي.

5-1-14المقاول:

أ-لغة :

هو ذلك الشخص الذي يشغل مصلحة تجارية صغيرة أو بائع بالمفرق[3].

في اللغة الفرنسية: كلمة مقاول يقابلها Entrepreneur المشتق من الفعل Entreprendre، بمعنى بدأ مهمة أو بادر في الدخول في مسالة أو قضية أو مصنع ، فيكون ذلك الشخص الذي يبادر إلى خلق شيء ما وتحمل أعباء النجاح والخسارة. [4].

كما يعرف المقاول لغة على أنه:رئيس بناء أو مقاول معمل أو بناء يمتاز بروح المقاولة التي تتكفل بنجاح العمل أو البناء أو المفاوضة.[5]

---

[1] جميل حمداوي : <u>المفاهيم السوسيولوجية عند بيار بورديو</u> ،مقال منشور على شبكة الألوكة ، رابط المقال : https://www.alukah.net/culture/0/83422/#ixzz5fthCX3CU ، زيارة يوم :2018/11/11.على الساعة :22:00

[2] بيار بورديو: <u>بعبارة أخرى محاولات باتجاه سوسيولوجيا انعكاسية</u>، تر :أحمد حسان، ط1 ، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، 2002 ، ص 210.

[3] نبيه الغطاس: <u>معجم مصطلحات الاقتصاد و المال و إدارة الأعمال</u>، الطبعة 2، مكتبة لبنان، 2002، (المقاول).

[4] Larousse, librairie Larousse, paris, 1986, (entreprendre).

[5] Sophie Boutillier, Dimitri Uzundis : **<u>L'entrepreneur.une analyse socio-économique</u>**, ECONOMICA,Paris,1995,P08.

و عرفه قاموس le petit Robert على أنه:[1]

*الشخص الذي يلتزم بشيئ ما .

*الشخص المكلف بتنفيذ عمل محدد.

*شخص يتكلف بإدارة مؤسسة لحسابه الخاص حيث يسيير مختلف عوامل الإنتاج من رأس مال ،عمال،...من أجل خلق منتجات إما سلعية أو خدمية .

و يعرفه ألمبيير و ديديرو على أنه هو الذي يتحمل أعباء عمل ما سواء كمقاول ورشة أم مقاول بناء.[2]

ب-إصطلاحا :

لقد تعددت التعاريف التي تناولت المقاول حسب الاتجاه النظري الذي انبثقت عنه، و فيما يلي بعض التحديدات لهذا المفهوم:

يعد **كارل ماركس** من المفكرين المهتمين بتكوين الثروات إلا أنه أهمل مفهوم المقاول في تفكيره،و هو يرى أنه (أي المقاول) يتخذ تاريخيا أشكالاً مختلفة نتيجة للاختلاط مع الآخرين والتعارض معهم[3] ،حيث كان يعتقد أن المفهوم الأساسي للطبقة الرأسمالية يقتصر على الفئات الاقتصادية و تحليل القيمة القصوى، الذي هو ناتج عن تراكم رؤوس الأموال.و حينما عرف كارل ماركس الطبقة الرأسمالية وصفها كمالكة لوسائل الإنتاج، و في نفس الوقت هي الهيئة المحددة للسيرورة الاجتماعية للعمل الذي ينتج الثروات. ذلك أن الرأسمالي لا يهمه في نهاية الأمر سوى الربح السريع و الكثير في نفس الوقت، و بالتالي يجد نفسه يفكر في تجديد دورة الاستغلال التي تتطلب تجديد الاستثمار[4].

و هنا يعتقد ماركس أن المادة هي أساس تطور المجتمع، و عليه يصبح المجتمع ينتج ذاتيا بالعمل حيث أنه سبب في وجود العلاقات الاجتماعية التي تقوم بتفكيك المجتمعات المعاصرة و المؤسسات المعاصرة الصناعية الكبيرة [5].

هنا يعتبر هذا التعريف قاصر عن إيجاد تحديد موضوعي لمفهوم المقاول فكارل ماركس تحدث عن الرأس مالي و لم يتحدث عن المقاول ، كما أن تركيز ماركس على الجانب

[1] Alain Rey et autres :**Dictionnaire Le Petit Robert**,Ed des 50 ans, Paris , (entrepreneur)

[2] Sophie Boutillier, Dimitri Uzundis : **L'entrepreneur.une analyse socio-économique,** op.cit ;p09.

[3] انطوني غيدنز: **الرأس مالية والنظرية الاجتماعية الحديثة**، تر: أديب يوسف شيش ، الهيئة العامة السورية للكتاب،سوريا، ص76

[4] قادة بحيري: **محطات اقتصادية من فكر مالك بن نبي**، دار الغرب للنشر و التوزيع، وهران، الجزائر، 2005، ص 43.

[5] Marks Karl: **Le capital**, Ed: Garnier, Paris, 1969, p79.

المادي جعله يتغاضى عن جوانب أخرى كالإبداع و الإبتكار و العقلانية ...الخ.

أما **جوزيف شمبتر** فيرى أن المقاول هو شخص يملك صفة الإبداع و الابتكار، و هو شخص نادر ذو موهبة و هو محرك التطور الاقتصادي و صاحب فكرة و تتوفر لديه الإرادة نحو النجاح مرن في التعامل و يرغب في المخاطرة بعقلانية و لديه قدرة في التنظيم، و هو المنشأ و المتعهد و المؤسس و صاحب العمل، و هذا المصطلح يشمل النساء مثل الرجال[1].

و هو حسب **شومبتر** دائما بالإضافة إلى أنه ذلك الشخص المبدع الذي يحرك ويدفع عجلة النمو الاقتصادي، فإنه يقوم بإيجاد توليفات جديدة لوسائل الإنتاج تأخذ الأشكال التالية: إنتاج سلع أو خدمات جديدة، إدخال طرق إنتاج جديدة، فتح أسواق جديدة، إيجاد مصادر تموين جديدة، وصف طريقة تنظيمية جديدة.[2]

كما يؤكد **شومبتر** أن المقاول ليس مجابه للأخطار فحسب و لكنه مجدد، حيث يعرف المقاول على أنه القائد و المحتوي، فهو إذن يختلف عن من هم محتوون أو التابعين، فهو له ميزة القائد ويضع نفسه في جو الفردية والعقلانية،كما يعمل على كسر الجمود والخمول و التقليد و الروتين.

و يعرف **شومبيتر** أيضا بتبيان صفاته الخاصة،و عدائه للتبعية أي[3]:

1-تنبؤاته مكيفة و ليست محددة و دقيقة الحدوث.

2 - تجارب تقوم على أساس العادات و ليست مبنية على المستجدات و العفوية.

3- حسابات مبنية على التفاؤل و ليست على تصور الخيال.

4- سلوكات روتينية تهدف إلى الحيطة

لقد حدد هذا التعريف الصفات الواجب توفرها في المقاول باعتباره محرك الاقتصاد بمعنى أن شمبتر اعتبر المقاول الموجه لسيرورة الابتكار سواء في المؤسسة الصغيرة أو الكبيرة ، إلا أن هذا التعريف يخدم الاتجاه الاقتصادي في الدراسة أكثر من الاتجاه الاجتماعي .

كما قدم لنا **كرينزر** نموذج آخر عن المقاول و هو المقاول التاجر الذي عرفه بأنه

---

[1] Mokhtar Lakehal: **dictionnaire d'économie contemporaine et des principaux faits politique et sociaux** ,édition 3, 2002, p 299.

[2] سايبي صندرة: المقاولة وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2014 ،ص 31.

[3] صندرة سايبي:مقاربة نظرية حول تطور الفكر المقاولي،مجلة العلوم الانسانية،العدد40، ديسمبر2013،ص205.

الشخص الذي يقوم بعمل التجاري يكتشف من خلاله فرص الربح و الإنتاج من الأفراد الآخرين، و وصفه كريتزر بأنه يتميز باليقظة المقاولاتية[1].

هذا التعريف يتضمن شكلا آخر من المقاولين و هم المقاولون التجار الذين يمتازون باليقظة و البحث عن الربح من خلال أعمال تجارية .

أما غ.**غيلدر** فيميز المقاول بسبع صفات أساسية يحددها كالتالي: [2]

-يأتي من جماعات سوسيو -مهنية متنوعة، قد يتعلق الأمر بالعلماء باحثين فنانين ، مدراء مؤسسات ،حرفيين...الخ.

- يتصرف لحسابه الخاص لإنجاز شيء ما أو ليبرهن لنفسه وللآخرين شيء ما و يقدم مثالا عن المهاجرين الذين يطمحون لتأسيس مقاولات محاولة أو رغبة منهم للاندماج في المجتمع المتواجدين فيه.

- المقاول غالبا ما يكون المقاول من أصول اجتماعية متواضعة ليس بالضرورة من أصول غنية.

-لا يمتلك المقاول بالضرورة المعارف العلمية و النفسية الضرورية لخلق المؤسسة ، يمكنه أن يجهل حتى أساسيات التكنولوجيا أو الأنترنت.

-المقاول لا يفكر بالضرورة مثل الآخرين ، و لا يخضع كثيرا لتقاليدهم في الممارسة ، فهو يتمتع بفكر الإبداع و بالقدرة على تحطيم مرآة الأفكار القلبية .

-المقاول هو الذي يتصرف الأول ، يعمل و يؤثر ،فعل المقاولة و الإبداع لا يقوم على التأثير أو القيام بردة فعل ، و لكن عن إصدار الفعل أولا.

-المقاول مسير بقيم نبيلة، يلتقي في هذه النقطة غيلدر مع فيبر ،الذي توصل خلال دراسته الشهيرة لمقارنة مختلف الأديان إلى اعتبار الرأسمالي بما يلازمه من صفات شحيحة على الأموال ،حريصة على استغلال الوقت و عدم تضييعه ،إنما هي أفكار مستلهمة من العقيدة البروتستانتية.

هنا **غيلدر** اقترب أكثر من الصفات السوسيو- مهنية للمقاول ، فهو قد حدد خصائصه كفرد ينتمي إلى مجتمع و مرتبط بقيمه

لقد اعتبر **ماكس فيبر** أن سيرورة المؤسسة تدور حول فاعل مركزي هو المقاول الذي

---

[1] Sophi Boutillier ;Dimitri uzunides :**Economie Sociale Et Solidaire: Nouvelle Trajectoires D'innovations** , L'harmattan,paris, 2010,pp110,111

[2] ليليا بن صويلح:سياسة التشغيل في الجزائرالمؤسسة الاقتصادية النسوية بعنابة نموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم اجتماع التنمية ،جامعة منتوري ،قسطينة ،2011/2010. ،ص ص34،35

يتميز بتلك الشخصية الكاريزماتية و المستعدة للمخاطرة، من خلال روح المبادرة، وتقديس العمل، واعتماد مبدأ الربح، فماكس فيبر يرى أن المقاول عليه أن يكون شخصية كاريزماتية قوية و خارقة للعادة لها تأثيرها على الآخرين من خلال علاقة سلطوية شديدة التباين بين قائد و زمرة من التابعين. و على هذا الأساس فإن المخاطرة تكون عند أشخاص خارقين للعادة، لا يتصرفون بصفة عقلانية و لكن حسب منطق باطني خارج عن المنطق المنتظر أو اللازم، هؤلاء الأشخاص الخارقين للعادة هم أولئك المقاولون الذين يأخذون المبادرة و يتأهبون للمخاطرة[1].

بذلك يعتبر **فيبر** المقاول الشخص العقلاني الذي يقوم بالادخار من أجل تراكم رؤوس الأموال التي يستخدمها استخداما عقلانيا في عدّ ة نشاطات تجارية أو صناعية...إلخ،كما يركز فيبر على وجود صفات وسمات تُعبر عن الشخص المقاول، وهي المثابرة والمغامرة و القوة الكاريزماتية وكذلك العقلانية في تسيير مقاولته، كما يتحمل كل الظروف التي تلعب دو ا ر مهمًا في كسب الأرباح أو الخسارة.

يعتبر هذا التعريف الأكثر دقة من بين التعاريف السابقة كونه تناول مفهوم المقاول كمفهوم اجتماعي و كظاهرة اجتماعية من خلال فهم سلوك المقاول.

ج -إجرائيا:

نقصد بالمقاول ذلك الشخص الذي يبادر إلى إنشاء مؤسسة مع كل ما تحمله من مخاطرة مالية ومعنوية و يمتلك القدرة على اقتراح رؤية جديدة دائما و يمتلك المهارة في التنظيم ، يجب أن تتوفر في المقاول روح المسؤولية التي تعتبر ضرورية من أجل إنشاء وتسيير مشروع بطريقة عقلانية وفعالة، فهو الشخص الذي تجتمع فيه وظيفتان من جهة المبادرة و تحمل المسؤولية عند المخاطر التي يتعرض لها المشروع، و من جهة القدرة على القيام بأعمال الإدارة.

5-1-5 المرأة:

أ- لغة:

مشتقة من فعل "مرأ" و مصدرها المروءة، و تعني كمال الرجولة و الإنسانية، و من هنا كان المرء هو الإنسان، والمرأة هي مؤنث الإنسان، فالفكر العربي الذي أبدع اللغة العربية

[1] Weber (M): **l'éthique protestantes et l'esprit du capitalisme**, Ed: Plan, Paris, 1921, p208.

لم يميز بين شقي الإنسانية، إلا في الصفات التشريحية التي فرقت إحداهما عن الآخر لتتابع الخلق، بل إن هذا الفكر نفسه أنث كلمة رجل فأطلق على المرأة اسم "رجلة"[1]

و لقد أكد العرب المحدثون هذا المعنى حيث قيل أن أول مثل قالته العرب هو (المَرْأَةُ من المرء و كل أَدْمَاء من آدَمِ).

و ليس لكلمة امرأة جمع في اللغة العربية، و لذا استخدم العرب لفظة أخرى هي في أصلها صفة خاصة بالمرأة، دون الرجل و هي لفظة (نساء، نسوة) و هي جمع نسيء، و نسوء، و هي المرأة الحامل أو المرجو حملها.

ب- اصطلاحا:

يرى حسين عبد الحميد رشوان أن المرأة هي ذلك النوع الثاني للجنس الإنساني، و هي تشترك مع الرجل في خصائص مشتركة بينهما، فهما يكملان بعضهما البعض [2].

فالمراة هي نصف المجتمع فهي الزوجة و الأم و البنت ...الخ.

من خلال ما سبق يمكن تعريف المرأة المقاولة بأنها : كل امرأة سواء كانت لوحدها أو برفقة شريك أو أكثر، أسست أو اشترت أو تحصلت على مؤسسة عن طريق الإرث، فتصبح مسؤولة عليها ماليا، إداريا، واجتماعيا ،كما تساهم في تسييرها الجاري[3].

كما يمكننا القول بأن كلمة إمرأة مقاوِلَة تشمل كل من الآتي: [4]

-الجنس النسوي الذين يمارسون مهنة الأعمال المقاولاتية؛

-كل امرأة مستقلة بذاتها، تتحكم، تتخذ قرارات، وتدير مقاوَلة(مؤسسة)لحسابها الخاص؛

-كل امرأة أنشأت مقاوَلة بطريقة مبتكرة ومبدعة.

و كنتيجة لما سبق ذكره لا يسعنا سوى القول بأن كل شخص سواء كان ذكر أو أنثى ينشىء و يمتلك مؤسسة لحسابه الخاص و تتوفر فيه مجموعة من الخصائص يمكن اعتباره مقاول(ة) .

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **علم اجتماع المرأة**، المكتب الجامعي الحديث، 1998، ص312.

[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المرجع السابق، ص313.

[3] منيرة سلامي ، إيمان ببة:المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة،**مجلة أداء المؤسسات الجزائرية** ،العدد03، 2013،ص53.

[4] منيرة سلامي ، إيمان ببة،المرجع السابق،ص53.

6-1-5 المقاوَلة:

أ- لغة:

المقاولة مصدرها قاول، أي اتفاق بين طرفين على القيام معا بعمل مشترك كبناء أو تجارة. وهي تعهد ببناء أو شق طريق أو بتقديم ما يقتضيه العمل من آلات و عمال و مواد لقاء قيمة معينة من المال[1].

و في اللغة الإنجليزية كلمة Contracting تعني بالأصل معنى القائد،

و هي مشتقة من كلمة Contract أي عقد[2].

ب- إصطلاحا:

عرفها ألان فايول على أنها مجموع النشاطات والعمليات التي تؤدي إلى إنشاء وتطوير مؤسسة، أي خلق ثروة اقتصادية.[3]

أطلق مصطلح المقاوَلة حسب محمد علي جعلوك على نوع من الأعمال الذي يقوم فيه المقاول بالتعاقد مع صاحب العمل المراد تنفيذه، على القيام بإنجاز هذا العمل، نيابة عنه بحسب أحكام العقد المبرم بينهما[4].

فهي عبارة عن ظاهرة معقدة بين مشروع إنشاء المقاولة و حامل فكرة المشروع (العمل) في محيط معين بالرجوع إلى أحكام العقد المبرم ، لكن هذا التعريف القانوني يعتبر غامض نوعا ما كونه لم يحدد طبيعة المقاولة و لم يتحدث عن الطبيعة الاقتصادية و الاجتماعية للمقاولة.

و عليه يرى:**Bernard Mottez** أن المقاولة بالمعنى الاقتصادي يقصد بها الخطة الاقتصادية أو النشاط المنظم المبرمج، القائمة بناءا على تصميم و تنظيم و إدارة بشرية لتحقيق غرض معين صناعي أو تجاري أو حرفي أو خدماتي[5] .

كما تعرف المقاولة الباحثة **مراح حياة** على أنها العملية التي تبدأ بفكرة و تنتهي بعرض منتوج جديد ذو قيمة في السوق،و بين الإثنين المغامرة بالجمع و التنسيق بين مختلف الموارد المتوفرة ، و خوض كافة المخاطر المترتبة عن هذه العملية ، و بما أن ذلك

[1] جبران مسعود: __الرائد المعجم اللغوي الأحدث و الأسهل__، الطبعة 8، دار العلم للملايين، 2001، (مقاولة).

[2] محمد علي جعلوك: __أعمال المقاولات__، دار الراتب الجامعية، لبنان، الطبعة 1، 1999، ص6.

[3] Alain fayolle : __**Le métier de créateur d'entreprise**__, tome2, Éditions d’Organisation, 2003, p 16.

[4] محمد علي جعلوك، مرجع سابق، ص15.

[5] Bernard Mottez**: __la sociologie industrielle__**, presse universitaire de France , 1975,p 50

يعني التجديد سواء على مستوى المنتوج المادي أو الفكري أو اكتشاف موارد جديدة ، فإن المقاولة تنطوي على مبدأ الإبداع [1].

و يرى **يحي مزيودي** أن المقاوَلة هي علم و فن و إدارة وليست كما يظن البعض عملية مغامرة أو مجازفة غير محسوبة النتائج يلعب الحظ الدور الأول فيها ، فهي تتطلب جهدا متواصلا و تطورا مستمرا و التزام تاما بالمبادئ العلمية حتى تؤتي ثمارها و ترد للمقاول ربحا ماديا و سمعة معنوية ترد إلى رصيده المهني [2].

بهذا المعنى يتوضح أن المقاولة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمبادئ العلمية فعي ليست مجرد عملية ارتجالية غير محسوبة العواقب.

ج- إجرائيا:

نقصد بالمقاوَلة في هذه الدراسة ذلك التنظيم الذي يهدف إلى إنتاج جديد له قيمة بإعطائه الوقت و العمل اللازم مع تحمل المخاطرة المترتبة عن ذلك، و تحصيل النتائج يكون على شكل أموال و رضا النفس ، فهي وحدة اجتماعية هادفة تتكون من عناصر بشرية بشرية و مادية و قانونية تمارس النشاط الاجتماعي و تتمتع بذمة مالية و تنتج سلع و خدمات.

5-1-7العمل من المنزل:

أ-العمل لغة:

العمل أو الشغل أو الخدمة ،اختلفت تعاريف العمل باختلاف الرؤى و الأيديولوجيات التي تناولته بالدراسة و التحليل سواء في صورته الكلية أو في عناصره البنيوية ،لهذا و بشكل عام عرف العمل مهما كان بأنه كل نشاط عضلي أو فكري ،مادي أو معنوي يبذله الانسان من أجل تحقيق رغبة اجتماعية ،نفسية ،ثقافية ، أو اقتصادية ،سياسية ...الخ،حيث يقابل هذا الجهد و هذا الفعل و الحركة مقابل مادي يستثمره صاحبه من أجل سد حاجاته المرتبطة بحياته في إطارها الشامل و على جميع المستويات (البيولوجية ، الاجتماعية ،و النفسية...)،بهذا المنطق يكون العمل مجموع النشاطات الانسانية المنسقة من أجل إنتاج أو المساهمة في إنتاج ما هو مفيد.[3]

---

[1] مراح حياة: إشكالية المقاول الجزائري الجديد،مجلة دراسات اجتماعية ،العدد3،الجزائر، 2010،ص26.

[2] يحي مزيودي: المقاولات علم و فن و إدارة ، الشركة العالمية للكتاب ،الطبعة1، 2003 ، ص 14.

[3] Le petit robert,ibid,(travail).

ب-اصطلاحا:

يعرفه **عادل فوزي** بأنه نشاط أو عمل مخصص لشركة عائلية هدفها الربح من خلال تنفيذ عملية الإنتاج ،و قد تكون هذه الأنشطة مناسباتية ، من ناحية أخرى ، فمن الضروري أن تدرج في هذا التعريف جميع الأعمال أو الخدمات التي تنتجها النساء ، في إطار تقسيم العمل داخل الفضاء المنزلي.[1]

هذا التعريف ربط بين الأعباء المنزلية المرتبطة بالمرأة(غسيل ،طبخ،...الخ) و النشاطات التجارية المنزلية ذات الفائدة.

و يضيف **عادل فوزي** أن العمل المنزلي* يشكل ظاهرة اجتماعية أكثر منها اقتصادية لا يهدف بالضرورة إلى خلق الثروة و الربح بقدر هدفه في تحسين نوعية الحياة .[2]

كما عرفه مكتب العمل الدولي على أنه :وحدات منزلية صغيرة تنتج و توزع سلع و خدمات تتميز بهذه الظاهرة الدول السائرة في طريق النمو حيث تتركز في المناطق الحضرية أكثر من الريفية ،ملاك هذه الوحدات المنزلية يعملون لحسابهم الخاص و يشغلون غادة يد عاملة عائلية ، مواردهم المالية و تقنياتهم محدودة و متواضعة.[3]

في حين يعرفه **بيرنار شانتال** على أنه :ينتمي إلى الأنشطة غير الرسمية و وصفها بأنها أنشطة منزلية مستقلة صغيرة ، مع أو بدون العمال مدفوع الأجر ، وعادة ما تكون منخفضة مستوى التنظيم والتكنولوجيا ، تهدف إلى خلق فرص العمل [4].

فهي مشاريع تجارية صغيرة يقوم بها أصحابها من منازلهم، و ما يميز هذا النوع من الأعمال إلى جانب إلى الموقع هو قلة عدد العاملين، و عادة هم الأقارب المباشرين لصاحب العمل و في هذه الحالة يمكن أن يطلق عليه أعمال عائلية .الأعمال المنزلية عموما لا تحتاج لمقر ليكون كواجهة للعملاء و لا موقف لسياراتهم ولا إعلان بالشوارع لأن هذا النوع من الشركات تحظره أحيانا أنظمة تقسيم المناطق

و تعرفه **شانتال راي** على أنه حالة محددة من العمل تتشابك فيها العلاقات الاجتماعية –العائلية مع علاقات الإنتاج ، يتواجد عادة تحت غطاء

---

[1] Faouzi ADEL :Travail domestique ; **insaniyat**,N1, printemps 1997,p13 ;14.

*نفضل استخدام مصطلح عمل من المنزل(travail a domicile)على استخدام عمل منزلي (travail domestique)، لأن العمل المنزلي في الكثير من الأدبيات الاقتصادية و السوسيولوجية يرتبط بمجموع النشاطات المنزلية من غسيل و تنظيف و طبخ...الخ.

[2] Faouzi ADEL ,op.cit,p17.

[3] Bureau International du Travail : **L'heure de l'égalité au travail**, rapport global en vertu du suivi de la déclaration de l’OIT relative aux principes et droits fondamentaux au travail, Genève, 2003 p 197

[4] BERNARD, Chantal: **Nouvelles logiques marchandes au Maghreb**. , Éd. CNRS,paris, 1991,p27.

العمل غير الرسمي يزاول في أماكن السكن .[1]

يأخذ في الواقع دور مفصلي بين العمل المدفوع الأجر والعمل لحساب الذات ، العمل المعلن والخفي ، وكذلك بين العلاقات المهنية و العلاقات العائلية ، و العمل الثابت و المتحرك.[2]

في حين **لقجع عبد القادر** ربط العمل من المنزل بالمرأة حيث يرى أنهن النساء اللواتي يتراجعن إلى منازلهن و يصبحن عمال منزليين 3. حيث يقمن بنشاطات ربحية يهدفن من خلالها للاستقلال المادي .

ج-المفهوم الاجرائي:

نعني بالعمل من المنزل في هذه الدراسة كل نشاط اقتصادي تقوم به المرأة انطلاقا من منزلها بهدف تحقيق أرباح ، سواء كان هذا النشاط فردي أو جماعي.

من خلال كل ما سبق نصل إلى تحديد المفهوم الإجرائي التالي حول المرأة المقاولة :

5-1-8 المرأة المقاولة إجرائيا:

المقصود بالمرأة المقاولة في دراستنا تلك المرأة التي تسعى إلى التمكين الاقتصادي من خلال إما خلق مقاولتها الخاصة أو إعادة بعث مشروع عائلي أو من خلال العمل من منزل في الإطار غير الرسمي، على أن تمتلك روح المبادرة و المخاطرة، وتكون مؤهلة لإدارة مشروعها و اتخاذ قراراتها، تمتلك خصائص و مميزات و مرونة و ثقة في النفس و مهارة في التنظيم، تمارس نشاطات اجتماعية لحسابها الخاص سواء بشكل قانوني أو غير قانوني.

5-1-9 المؤسسة المصغرة:

أ- اصطلاحا:

لتعريف المؤسسة المصغرة يجب علينا تحديد مفهوم المؤسسة أولا وعليه:

أ-المؤسسة لغة: هي ترجمة لكلمة Institution بالإنكليزية و الفرنسية. و تعني بالفرنسية قانون: بمعنى تلك الهياكل و القواعد الموضوعية لإرضاء المصالح المشتركة[4]. أما

---

[1] Chantal Rey : TRAVAIL À DOMICILE, SALARIÉ OU INDÉPENDANT. INCIDENCE DES NOUVELLES TECHNOLOGIES DE L'INFORMATION ET DE LA COMMUNICATION , **revue innovation** ,2001/1 ,n13 ,pp p177-178-179.

[2] Chantal Rey ,op.cit,p173.

3 Lakjaa Abdelkader :Le travail informel ; figure sociale à géométrie variable (le travail à domicile, **insaniyat**,N1, printemps 1997,p32.

[4] Petit Larousse, op.cit, (Institution).

بالإنجليزية فهي جمعية أو هيئة ذات صفة عامة، أو قانون، أو عرف و تقليد استقر في المجتمع[1].

ب- **المؤسسة اصطلاحا:** المؤسسة هي جميع أشكال المنظمات الاقتصادية المستقلة ماليا، هدفها توفير الإنتاج بغرض التسويق، و هي منظمة و مجهزة بكيفية توزع فيها المهام و المسؤوليات، كما تعرف بأنها وحدة اقتصادية تتجمع فيها الموارد البشرية و المادية اللازمة للإنتاج الاقتصادي[2].

و تنقسم المؤسسة من حيث الحجم على أساس 3 مقاييس (المستخدمون، رقم الحصيلة، استقلالية المؤسسات)

إلى[3]:

- المؤسسات المصغرة (تشغل أقل من 10 أجراء):

* **تعريف البنك الدولي للمؤسسات المصغرة:**

يعرف البنك الدولي هذا النوع من المؤسسات على أساس معيار عدد العمال، و يصنف المؤسسات المصغرة على أنها تلك التي تشغل من 1 إلى 10 عمال4.

* **تعريف هيئة الأمم المتحدة للمؤسسات المصغرة:**

لقد استندت هيئة الأمم المتحدة في دراسة لها عن المحاسبة في المؤسسات المصغرة الصغيرة و المتوسطة على معيارين هما العمالة و الحجم، و بذلك تكون :

- **المؤسسات المصغرة:**

هي تلك التي تشغل أقل من 10 عمال، و تتسم نشاطاتها بالبساطة و سهولة الإدارة[5].

وعليه فإن المتعارف عليه في المؤسسات المصغرة من خلال التعاريف السابقة هو عدد عمالها الصغير و محدودية رأس مالها.

---

[1] Webster Institution Collegiate Dictionnary, n/y, 1954. (Institution).

[2] إسماعيل عرباجي: اقتصاد المؤسسة (أهمية التنظيم ديناميكية التنظيم)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص12.

[3] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي: مشروع تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى و المتوسطة في الجزائر، الدورة العامة، 20 جوان 2002، ص 19، نقلا عن بودي عبد القادر و آخرون: دور الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب في الجزائر في تمويل المؤسسات المصغرة و رفع مستوى التشغيل و الاستثمار، الدراسة منشورة على الموقع الالكتروني: www.ulum.nl/c30.htm، زيارة يوم: 2014/02/15 على الساعة 12:00.

[4] أيت عيسى عيسى: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آفاق و قيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، دون ذكر السنة، ص273.

[5] بن يعقوب الطاهر، شريف مراد: المهام و الوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة، مداخلة في الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008، ص03.

➢ المؤسسات الصغيرة:

تشغل أقل من 50 أجير مع استقلالية المؤسسة، و رقم أعمالها لا يتجاوز 7 ملايين أورو و ميزانيتها السنوية لا تتعدى 5 ملايين أورو.

➢ المؤسسات المتوسطة:

تشغل أقل من 250 أجير، رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو و ميزانيتها لا تتعدى 27 مليون أورو.

و تتميز المؤسسات المصغرة الصغيرة و المتوسطة بمحدودية قدراتها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة.

ب- المؤسسة المصغرة إجرائيا: المؤسسة المصغرة في دراستنا هي أحد أشكال التنظيم الاقتصادي الذي يتميز بالشخصية الاعتبارية من الناحية القانونية، تهدف إلى تحقيق الربح، و هي نسق اقتصادي و اجتماعي، يضم مجموعة من الفاعلين ذوي كفاءات مختلفة تربط بينهم علاقات اجتماعية من خلال العملية الإنتاجية، بهدف إنتاج السلع لتلبية مختلف حاجات أفراد المجتمع، تشغل أقل من 10 أجراء، رأسمالها محدود، و تتميز ببساطة المشاريع.

5-1-10 الاقتصاد العائلي إجرائيا:

نعني بالاقتصاد العائلي في هذه الدراسة كل نشاط اقتصادي تقوم به المرأة سواء عن طريق المبادرة في خلق مقاولات نسوية أو إعادة بعث مقاولة عائلية أو من خلال العمل من المنزل تهدف من خلاله إلى الاستقلال المالي و دعم المدخول الأسري و تحسين وضعيتها الاجتماعية و العائلية .

5-2المفاهيم المساعدة:

5-2-1 الأصول الاجتماعية:

أ- لغة:

الأصل هو منبع الشيء و منشأه و مصدره، نقول أصل الشجرة أي هو الشيء و مادته التي يتكون منها، فأصل الشيء يعني موضوع بداية الشيء، أساسه[1].

ب- إصطلاحا:

يرى سفير ناجي أن الأصول الاجتماعية هي دراسة البنية الأسرية التي يرجع إليها

---

[1] سفير ناجي: <u>محاولات في التحليل الاجتماعي</u>، الصناعة، التنمية، ترجمة: الأزهر بوغنبور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص25.

الفرد، أي دراسة المحيط و المكانة الاجتماعية، و المستوى الثقافي و الاقتصادي للأسرة التي ينتمي إليها الفرد، و منشئها الذي يؤثر في تكوين شخصية الفرد و اكتسابه تصورات و اتجاهات معينة.

فالأصل الاجتماعي يعبر عن البنية الاجتماعية و مستوى التدرج الاجتماعي الذي ينتمي إليه فرد بالذات يمتاز بعدد معين من المميزات.

أما زين **الدين بوزيد** فيرى أن الأصول الاجتماعية تعرف بأنها القواعد و الأطر الاجتماعية التي نشأ عبرها هؤلاء الأشخاص، و تنقسم إلى[1]:

* الأطر الأصلية: التي نشأ فيها هؤلاء، الأسرة، الفئة السوسيو-مهنية، الوالدين، المنطقة الجغرافية و الحضرية.

* أطر المرور: التي تعلموا أو تكونوا فيها (مكان التعليم، التكوين) أو المسؤولين عنه.

* الأطر الفعلية: من الناحية المهنية كالوظيفة، النشاط المهني، الجماعات الرسمية و غير الرسمية.

من خلال ما سبق يتبين أن الأصول الاجتماعية تشمل كل التنظيمات الاجتماعية رسمية كانت أو غير رسمية والجماعات المرجعية والأصدقاء فضلا عن الثقافات الفرعية لكل الجماعات القاطنة في المحيط الجغرافي إضافة إلى وسائل الإعلام وأساليب التعامل اليومي وما يتضمنه من مفردات لغويه وآداب عامه وعادات جمعيه

ج- إجرائيا:

نقصد بالأصل الاجتماعي في دراستنا المسار و السياق و المنشأ و الأطر و القواعد التي على أساسها و انطلاقا منها تكونت شخصية المرأة في المجتمع و جعلتها تتوجه نحو المبادرة الاقتصادية ، ويمكن فهم الأصول الاجتماعية من خلال الأوضاع الاجتماعية والأنماط السيكولوجية السائدة في المحيط الاجتماعي للمرأة.

2-2-5 الأصول الثقافية:

أ- الثقافة لغة:

أنسب تعريف لها هو تعريف المجمع اللغوي الذي عرَّفَها بقوله: "جملة العلوم، والمعارف، والفنون التي يُطلبُ الحِذقُ فيها"[2].

---

[1] زين الدين بوزيد: **الأصول الاجتماعية و المرجعيات الفكرية للنهضة المثقفة**، ،في :زرارقة فيروز ،عباوي زهرة : المرأة المقاولة :أصولها الاجتماعية و الثقافية و نوعية مشاريعها-دراسة ميدانية لعينة من المشاريع النسوية المصغرة بولاية سطيف-،مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات،العدد 8،ديسمبر2016،ص30.

2 منجد الطلاب، الطبعة 22، دار المشرق، لبنان، 1978، (ثقافة).

ب- الأصول الثقافية اصطلاحا:

يمكن أن تعرف الأصول الثقافية اصطلاحاً بأنها المعرفة المتوارثة التي تؤخذ عن طريق الإخبار والتلقي والاستنباط، كالتاريخ واللغة والأدب والفلسفة والفنون من وجهة نظر خاصة عن الحياة، فالثقافة بمعناها العام هي مجرد المعرفة النظرية، فالثقافة هي المعارف والعقائد والفنون والأخلاق والقوانين والعادات...[1].

وعليه فالثقافة كنظام يضم تكنولوجيا الحياة يؤكد على قدرة الإنسان على الابتكار والخلق فالثقافة من صنع الإنسان وحده وهي عنصر يميزه عن سائر الكائنات فمفهوم الثقافة يجمع بين الفكر والتطبيق والوسيلة وما حياة الناس إلا فكرة يستتبعها تطبيق والوسيط بين الفكرة والتطبيق إنما هو الوسيلة والأدوات والإمكانيات المتاحة والفرص الممكنة ، وينصهر ذلك كله فى علاقات متبادلة تؤدى إلى مزيد من الأفكار وتطوير فى الوسائل وتجديد فى التطبيق ، وهذا ما يؤدي في النهاية إلى تكوين الأصل الثقافي .

و في تعريف آخر للأصل الثقافي هو: "معرفة مقومات الأمة العامة بتفاعلاتها في الماضي والحاضر، من دين، ولغة، وتاريخ، وحضارة، وقيم، وأهداف مشتركة بصورة واعية هادفة[2].

هنا في هذا التعريف يؤكد على التأثير المتبادل بين الأنظمة الفرعية للثقافة دون سيطرة أحدها على الأخر أو تفوق عنصر على آخر في تشكيل الأصل الثقافي .

ويعتبر تعريف **نبيل على** من أحدث تعريفات الأصل الثقافي ومن أهمها نظرا لارتباط التعريف بعصر المعلومات وسماته ، فقد قدم الثقافة " كنسق اجتماعي " قوامه القيم والمعتقدات والمعارف والعادات والفنون والممارسات الإجتماعية والأنماط المعيشية [3]، و بالتالي فالأصل الثقافي يتكون من خلال عملية التفاعل التي تحدث بين مختلف الأنساق المختلفة للثقافة.

ومن التعريفات السابقة للأصل الثقافي نستخلص أن العنصر المشترك فيها هو الإنسان ذو الفاعلية المؤدية إلى استحداث أمور في مجتمعه ، بعضها مادي يتمثل في كل ما ينتجه ويمكن التحقيق منه بالحواس والبعض الآخر غير مادي ويتضمن العادات والتقاليد والقيم والأخلاق والأساليب الفنية .

1ميشيل توماسيلو: <u>الأصول الثقافية للمعرفة البشرية</u>، ترجمة: شوقي جلال، المجمع الثقافي، الطبعة 1، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2006، ص125.

2 ميشيل توماسيلو، المرجع السابق، ص220.

3جمال أحمد السيسي ،ياسر ميمون عباس : <u>محاضرات في أصول التربية</u> ، كلية التربية النوعية ، جامعة المنوفية ، 2007 ، ص22.

ج- الأصول الثقافية إجرائيا:

هو المسار و السياق الذي يشمل عادات، ممارسات، قواعد ومعايير كيفية العيش والوجود، من ملابس، دين، طقوس و قواعد السلوك والمعتقدات. و هي كل المعلومات والمهارات التي يملكها البشر كالعلوم و الفلسفة و...الخ ، فالأصول الثقافية هي وليدة البيئة وثمرة التفاعل بين الأفراد لبيئاتهم لذلك كان من الطبيعي أن تتعدد تعددا بينا وتختلف باختلاف البيئات لأن هذه الأخيرة مختلفة اختلافا واضحا .

3-2-5 المعوقات:

أ- لغة:

مشتق من الفعل عاق، بمعنى صرفه و ثبطه و أخره عن شيء ، من العوق وهو الحبس والصرف والتثبيط، والعوق الأمر الشاغل . وعوائق الدهر: الشواغل من أحداثه، و التعوق التثبط، التعويق: التثبيط[1].

ت- **إصطلاحا:** ورد في **تقرير المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم** أن العائق هو مفهوم يتضمن ما هو أكثر من التبسيط حيث يشتمل على الحيلولة دون تحقيق الهدف و المنع و العرقلة [2] .

إذن بهذا المعنى نستنتج أم المقصود بالمعوقات هو كل ما من شأنه أن يقف في وجه انجاز الأمر أو إحراز النجاح.

وفي تعريف آخر هي مجموعة العوامل و المؤثرات التي تحول دون إتمام عملية ما ، فهي كل ما يعوق الفكر أو الإدارة من شواغل داخلية أو موانع خارجية تمنع تحقيق الهدف أو تحول دون اكتماله.كما تعبّر هذه الكلمة مجازيا عن كل ما يحول دون الحصول على نتائج إيجابية ويمنع من تحقيق الإنجازات، فهو بذلك نوع من المضايقة أو الاعتراض أو الصعوبات [3].

من خلال ما سبق يظهر أن العائق هو عبارة عن علاقة تناقض بين الواقع و ما يراد التوصل إليه .

---

[1] منجد الطلاب، مرجع سابق، (عاق).

[2] www.projects-alecso.org/ المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم ، زيارة يوم 2014/07/22 على الساعة 14:00

[3] le petit Robert 1: **Dictionnaire alphabétique et analogique de la langue Française**, Le Robert, paris, 1991,p 1296

ج- إجرائيا:

يقصد بالمعوقات في هذه الدراسة الصعوبات الإدارية و المادية و الإجتماعية التي من شأنها التأثير على المبادرة النسوية في إنشاء مقاولة خاصة ، و هي كل ما له تأثير سلبي على ظاهرة المقاولة النسوية بحيث يعطل تحقيق الهدف المنشود.

5-2-4-المؤسسة الاقتصادية العائلية:

أ-اصطلاحا:

يرى كل من **بامس** و **هيرشون** أنه يطلق المؤسسة الاقتصادية صفة العائلية إذا كانت تسيير أو إدارة الملكية تكون بين أيادي فرد أو أفراد عائلة واحدة و هي مؤسسة مملوكة ومسيرة،من طرف عضو أو عدة أعضاء من عائلة واحدة أو عدة عائلات.[1]

ويعرفها **محمد عبد الله عبد المجيد** بأنها أي : المشروعات العائلية بأنها "المشروعات التى يعمل فيها شخصان أو أكثر، بينهما صلة عائلية ، ويملكها أحدهما أو كلاهما[2].

فهو يعني بذلك أن المشروع العائلي هو الذي تتمركز ملكيته وإدارته داخل وحدة العائلة أو الذي يكافح أفراده في الوصول إلى و المحافظة علي علاقات تنظيمية أساسها العائلة.

كما يعرفها **فايز جمعة** على أنها : تلك الأعمال التي تكون العائلة فيها متضمنة مباشرة في الملكية أو الوظائف حيث يملكها عضوان أو أكثر من العائلة نفسها مشتركين في الحياة و الوظائف [3].

ب-إجرائيا:

وحسب دراستنا فالمؤسسة العائلية هي كل مؤسسة مصغرة تكون مملوكة من طرف العائلة ،و تقوم المرأة باعتبارها فرد من أفراد العائلة أو العائلات المالكة بشكل فعلي على تسيير وإدارة المؤسسة لتوفير مصدر رزق لها .

5-2-5-العائلة :

أ-لغة:

العائلة هي مؤنث العائل ،فعائلة الرجل :زوجته و أولاده و من تكفل بهو أقاربه لأبيه.[1]

---

[1] José Allouche et Bruno Amann: l'**<u>entreprise familiale: un état de l'art, Finance, Contrôle, Stratégie</u>**, vol. 3 n°1, 2000, p 13.

[2] محمد عبد الله عبد المجيد: البعد التنظيمي في الشركات العائلية ، **<u>ملتقى الشركات العائلية في الوطن العربي – الواقع وآفاق التطوير</u>**- 15-16 يناير، 2002،ص2.

[3] فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي : **<u>الريادة و إدارة الأعمال الصغيرة</u>**،ط1، دار الحامد ،2006، ص

جاء في **لسان العرب**: أعال و أعول إذا كثر عياله، و علته شهرا كفيته معاشه ،عال عياله عولا و عؤولا بالكسر كفاهم معاشهم و قاتهم و أنفق عليهم ، و قيل إذا قام بما يحتاجون إليه من قوت و كسوة و غيرهما

ب-اصطلاحا:

يعرفها **ميردوك** على أنها :" العائلة هي مجموعة من الأفراد يختصون بالإقامة المشتركة، وتعاون البالغين من الجنسين والأطفال، والذين يكونون مولودين أو متبنين".

ويرى **بورديو** بأنها " العائلة هي مجموعة أفراد أقرباء يرتبطون إما بالمصاهرة أو الزواج أو بالنسب أو إستثناءا بالتبني ويعيشون تحت سقف واحد.[2]

في حين يعرفها **سنمر** و **كيلر** : بأنها تنظيم اجتماعي مصغر ينطوي على جيلين على الأقل و يتميز تشكيله على رابطة الدم ، و الواقع أن وجود الأسرة يبدأ بوجود بين الزوجين و بالصورة التي يقرها المجتمع ، و قد يتسع نطاق الأسرة ليضم الأبناء و الآباء و الأجداد معا ، و الواقع أن لكل جيل ظروفه و أوضاعه و متطلباته و مقاييسه الخاصة بحكم الواقع و ظروف العصر ، الذي نتفاعل معه و الذي تصاغ فيه شخصية الجيل من خلال معطياته الاجتماعية و الثقافية.[3]

و يعرفها **إحسان محمد الحسن** أن العائلة عبارة عن منظمة اجتماعية تتكون من أفراد يرتبطون ببعضهم بروابط اجتماعية و أخلاقية ودموية و روحية ،وهذه الروابط هي التي جعلت العائلة البشرية تتميز عن العائلة الحيوانية[4] .

أما **اسماعيل قباري** فيرى أنها وحدة اجتماعية اقتصادية بيولوجية ،تتكون من مجموعة من الأفراد الذين تربطهم علاقات من الزواج والدم و التبني ،ويوجد في إطار من التفاعل عبر سلسلة من المراكز والأدوار ،تقوم بتأدية عدد من الوظائف التربوية و الاجتماعية و الاقتصادية [5].

ويعد هذا التعريف الأخير الأقرب إلى تصورنا حول العائلة فهو يتعدى الوصف البيولوجي للعائلة إلى أنها وحدة اجتماعية و اقتصادية مرتبطة بأدوار اجتماعية ،تربوية و اقتصادية.

---

[1] المنجد الأبجدي ، دار المشرق، ط5،بيروت ، لبنان،1967:(**عائلة**).

[2] بيار بورديو: **أسباب علمية لأعادة النظر في الفلسفة** ،تر: انور مغيث ،لبنان ، دار الأزمنة الحديثة،ط1 ، 1998 ،ص157.

[3]فادية عمر الجولاني : **الأسرة العربية**، مركز الاسكندرية للكتاب ،دط،مصر ،1998،ص 12.

[4]إحسان محمد الحسن : **مدخل إلى علم الاجتماع** ، ط 1 ، دار النشر و الطباعة،بيروت ،1988 ، ص188

[5] إسماعيل قباري : **أسس البناء الاجتماعي** ، د ط ،منشأة المعارف ، الإسكندرية ،مصر ، ص117

ج-اجرائيا:

نعني بالعائلة في دراستنا الحالية أنها وحدة اجتماعية تحوي مجموعة من الأفراد يعتقدون فيا بينهم أنهم ينتمون إلى جماعة مستقلة داخل المجتمع، ويشتركون في كثير من الأمور العينية و الرمزية.

6-2-5- المقاول من الباطن:

إصطلاحا:

يرى **محمد علي جعلوك** أن المقاول من الباطن هو المتعهد الذي يلتزم ببعض الأعمال التي التزم بها المقاول الرئيسي، وهو جهة غير رئيسية تتعاقد معها المنشاة التي تم إرساء العطاء عليها بغرض انجاز مهمة محددة مثل التمديدات الصحية مثلا أو الكهربائية [1].

بهذا المعنى يكون المقاول من الباطن بمثابة الدعامة الخلفية للمقاولين الكبار ، لكن هذا التعريف لم يحدد بالضبط أدوار المقاولين من الباطن.

إن المقاول من الباطن هي جهة تقوم بتنفيذ بعض البنود المسندة لها من المقاول العام (شركة المقاولات) و ينقسم الى:

مقاول مصنعيات: أي ان يقوم المقاول الباطن بتوفير العمالة اللازمة و القيام بالاعمال علي ان تقوم شركة المقاولات بتوفير المواد اللازمة له لتنفيذ البنود المسندة له.

مقاول توريد و تركيب: أي ان يقوم مقاول الباطن بتنفيذ البنود من توريد المواد و توفير العمالة الك2لازمة لذلك .

هذا التعريف حدد بدقة نماذج المقاولين من الباطن.

ث- إجرائيا:

المقاول من الباطن هو من المقاولين الصغار الذين يقدمون خدمات للمقاولين ذوي المشاريع الكبيرة ، و هو هم الذين يقومون بأعمال متخصصة في المقاولة مثل (مقاول نجارة وحدادة ، مقاول بلاستيك، ومقاول أصباغ ...الخ)، حيث تستعين المقاولات الكبرى ببعض المقاولات الصغرى بعقد من الباطن لإنهاء هذه الأعمال، و غالبا يكون هذا هو شكل الماولين الذين يشتغلون ضمن مقاولات مصغرة.

[1] محمد علي جعلوك ،مرجع سابق،، ص27.

5-2-7- الاستثمار:

أ-إصطلاحا:

يعتبر الإستثمار من المصطلحات الشائعة الإستعمال ،فتعريفها أُخذ من طرف الإقتصاديين الماليين في نهاية القرن 19 بداية و بداية القرن20 حيث نشأت من خلالها عدة تعاريف منها:

حسب **بيار درني** pierre dernaالإستثمار هو عبارة عن تلك المصاريف التي من خلالها نتحصل على أرباح.

إذن الاستثمار هو عملية ربحية بامتياز ، لكن هذا التعريف لم يحدد كيف يتم الاستثمار و ما هيته لذلك يرى **بيار ماس** pierre masse أن الإستثمار يشير في نفس الوقت إلى عملية في حد ذاتها و نتيجة لهذه العملية فالإستثمار هو تلك الأموال التي تقبل المؤسسة دفعها حاليا مقابل أرباح مستقبلية محصل عنها من هذه الأموال ، و هو استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع و الخدمات، و المحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة و تجديدها1.

فالإستثمار إذن يقوم على التضحية بإشباع رغبة إستهلاكية حاضرة و ذلك أملا في الحصول على إشباع أكبر في المستقبل. و يمكن القول أنه ممتلكات منقولة أو غير منقولة ملموسة أو غير ملموسة مقتناة أو منتجة لغرض البيع أو التحويل حيث تستمدها المؤسسة في إستعمالاتها طوال فترة وجودها كأدوات إنتاج.

إجرائيا:

هو وضع رأس المال في دورة إنتاجية من أجل مضاعفته و إشباع الحاجات الشخصية أي أنه التعامل بالأموال للحصول على الأرباح وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة ولفترة زمنية معينة بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وتعوض عن كامل المخاطرة.

5-2-7 المخاطرة:

لغة:

المخاطرة تأتي بمعنى المراهنة، يقال خاطر على مال أي راهن عليه، من الخطر الذي هو الإشراف على الهلاك أو التردد بين السلامة و التلف[2].

[1] حسن عمر: **الاستثمار و العولمة**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2000، ص37.

[2] جمال عبد الناصر: **المعجم الاقتصادي**، دار المشرق الثقافي، عمان، الأردن، 2002، (المخاطرة).

المخاطرة معرّفة في قاموس **"وبستر"** (Webster) على أنها "مجازفة؛ مخاطرة: التعرض للخسارة أو الإصابة"[1]، ولهذا فإن المخاطرة تشير إلى احتمال حدوث شيء غير مرغوب فيه.

إصطلاحا:

هناك من يرى أن المخاطرة هي إمكانية ظهور معطيات غير منتظرة تؤدي إلى الفشل و بالتالي الخسارة المادية و المعنوية.

فهي بهذا المعنى ترى بأن المخاطرة هي العمل في مواضع غير مضمونة النتائج.

كما تعرف حسب محمد علي جعلوك بأنها الاستعداد الإيجابي لتحمل نتائج النشاط الاقتصادي ربحاً أو خسارة[2] .

بهذا المعنى يمكن النظر للمخاطرة على أنها فرصة يمكن أن تأتي بنواحي إيجابية، و هو المعنى الأقرب للواقع الاقتصادي.

ج- التحديد الإجرائي:

المخاطرة هي كل عمل اقتصادي الهدف منه الربح مع احتمال الخسارة في أيّ استثمار و احتمال انخفاض قيمة استثمار أو عدم تحقيق ربح وهو من العناصر الواجب أخذها في الحسبان عند اتّخاذ قرار استثماري ، أي إمكانية خسارة أصل رأس مال المستثمر أو خسارة القوة الشرائية له .

8-2-5 المبادرة:

أ-إصطلاحا:

تعرف المبادرة على أنها عمل أو سلوك يقوم به أو يقترحه أحد الأشخاص قبل سواه و هي دراسة متكاملة تقوم على فكرة ابداعية غير مسبوقة يتقدم بها مستثمر ، تتضمن تقديم وطرح مخططات لأحد المشروعات مع دراسة الجدوى الاقتصادية والبيئية والفنية له، هذا وتتميز المبادرة بسمة التفرد في توفير خدمة أو إنشاء مرفق[3].

إذن فالمبادرة مبنية على الجرأة و الإبداع و الحرية الفردية و الفكرية ، بحيث يبحث المباد عن دور له في النشاط الاجتماعي ، كما يبدوا من خلال التعريف السابق أن المبادرة الهدف منها التغير للحصول على الأرباح.

---

[1] Webster,ibid,(risk).

[2] محمد علي جعلوك ، مرجع سابق ، 72.

[3] جبران مسعود، مرجع سابق، (مبادرة).

ب-إجرائيا:

المبادرة هي كل سلوك إيجابي يحمل أشكالا مختلفة من الإبداع ، سواءا فكريا أو ماديا يهدف إلى خلق شيء جديد حسب تصور المبادر، وتكون بتحدي الموانع و استيعاب المتغيرات و الحماس و الفاعلية و الإيجابية.

6- الدراسات المشابهة:

إن عرض البحوث السابقة هو جزء هام من مشروع البحث، ويتوقف حجم أو طول هذا الجزء على ما سبق عمله من بحوث في نفس الموضوع مباشرة أو في موضوعات ذات علاقة وثيقة به، وذلك بغرض الاستفادة مما توصلت إليه من نتائج أو من حيث مناهج البحث التي تمّ إتباعها[1]، ولما كان التراكم من أبرز خصائص العلم، بمعنى أن المعرفة العلمية اللاحقة ترتكز على المعرفة السابقة، كانت الدراسات السابقة في البحوث الأكاديمية من النقاط المهمة في أي بحث حيث أنها خبرة سابقة تتوفر على الحد الأدنى من شروط البحث.

كما أنها تساعد الباحث في الإلمام بجوانب دراسته كضبط المتغيرات وصياغة فروض البحث، و في إطار عرضنا ومناقشتنا لمختلف الدراسات التي تناولت موضوعي المرأة و إعادة انتاج الاقتصاد العائلي من زوايا مختلفة فنحن نُموضع أنفسنا انطلاقا من موقعنا البحثي، لنناقش العناصر المنهجية والمعرفية المتضمنة في كل واحدة من هذه الدراسات.

ومنه فقد تمّ الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من الدراسات المشابهة المحلية والعربية والأجنبية، يمكن الإشارة إليها كالآتي :

6-1 **الدراسة الأولى:** للباحثة يمينة رحو بعنوان **مؤهلات و عوائق المقاولة النسوية**[2]، سنة 2008،قامت الباحثة بتحقيق في إطار البحوث التي يقوم بها مركز أبحاث الأنثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية Crasc .

هدفت هذه الدراسة إلى :

- تحديد ملامح السيدات صاحبات المشاريع في الجزائر من حيث (العمر و مستوى التعليم والقطاعات التي يتردد عليها)

-تعزيز الدراسات المخصصة لمجال ريادة الأعمال في الجزائر عامة ، والشركات الصغيرة التي أنشأتها المرأة الجزائرية خاصة ، بالنظرا للثروة الناتجة عن هذه الممارسة التي تمثل آلية لمكافحة البطالة وطريقة لمواجهة المنافسة والتنمية الاقتصادية.

- تقييم تطور عمل المرأة في الجزائر و على وجه الخصوص أن ريادة الأعمال النسوية.

---

[1] - طاهر مرسي عطية، إعداد رسائل الماجستير والدكتوراه، دط، دار النهضة العربية القاهرة، سنة 2001، ص 80.

[2] Yamina Rahou: **Atouts et Difficultés de l'entreprenariat féminin, Enquête sur des femmes qui s'inscrit dans l'économie de production et de reproduction**, Centre de recherche en anthropologie sociale et culturelle (Crasc), Alger, 2008.

حيث عالجت من خلال هذه الدراسة تساؤل رئيسي مفاده: كيف تمكنت النساء من إنشاء و إدارة و تسيير مؤسسة في جو لا يساعد كثيرا على مثل هذه المبادرات و خاصة أنها تنتمي لمجتمع أبوي ؟

و قد تحصلت على جملة من النتائج من بينها أن:

- عمر النساء المقاولات يتراوح بين 25 و 29 سنة (علما أن الاستمارات وزعت على 85 مقاولة)، 44.7% منهن متزوجات، 42.4% عازبات، 8.23% مطلقات، 4.41% أرامل.

- مستواهم التعليمي يتراوح بين الجامعي و الثانوي و المتوسط و الابتدائي حيث وجدت أن 24.7% تعليم عالي، 41.2% ثانوي، 27% متوسط، و 7% ابتدائي. أغلبهن مارسن أعمال قبل توجههن للمقاولة.

- 28 بالمائة منهن استثمرن بمالهن الخاص و العائلي، و يرين أن البيئة المحيطة بهن غير مشجعة على الاستثمار و أن النساء يواجهن معوقات أكثر من الرجال.

تقييم وتوظيف الدراسة :

البحث عبارة عن دراسة ميدانية للتحري عن مؤهلات و عوائق المقاولة النسوية في الجزائر، و قد توصلت إلى مجموعة من النتائج ساهمت في توجيه الجانب الميداني في هذا البحث من جهة و من جهة أخرى يؤخذ على هذه الدراسة أنها ركزت على العامل المهني للمرأة أكثر من الجوانب الأخرى إضافة لكون هذه الدراسة جاءت في شكل تحقيق لم تحدد فيه فرضيات الدراسة .

لهذا سنحاول التطرق لجوانب أخرى اجتماعية و ثقافية و التعمق في فهم ظاهرة المقاولاتية النسوية من خلال تحديد الفرضيات و مناهج الدراسة .

6-2الدراسة الثانية : للدكتورة ليليا بن صويلح[1] بعنوان سياسة **التشغيل في الجزائر المؤسسة الاقتصادية النسوية نموذجا** ، هدفت هذه الدراسة تحقيق محورين أساسيين:

-**أهداف علمية** من خلال عرض و تحليل إسهامات التراث السوسيولوجي من خلال الإطلاع على مختلف الرؤى التحليلية التفسيرية التي عالج بها هذا التراث النظري قضية دور المرأة ، أو بالأحرى عمل المرأة خارج البيت ،و إمكانية اندماجها في الحياة الاقتصادية و مساهمتها في عملية التنمية ،وهل يكون ذلك من خلال إعطاء الأولوية لتأسيس مشروع أسري أم مشروع مهني ، من جهة ،خرى حصر أهم معالم التراث الفكري السوسيولوجي

[1] ليليا بن صويلح:سياسة التشغيل في الجزائرالمؤسسة الاقتصادية النسوية بعنابة نموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم اجتماع التنمية ،جامعة منتوري ،قسطنينة ،2011/2010.

بالتركيز على مختلف اتجاهاته الفكرية المعالجة لقضايا المؤسسة الاقتصادية (المقاولة و المقاول) باعتبارهم مفاهيم أساسية تقوم عليها هذه الدراسة و محاولة التوصل إلى صياغة تحليل شامل يأخذ بعين الاعتبار الخصوصية المميزو للمجتمع الجزائري و المؤسسة الاقتصادية النسوية في الجزائر.

- **أهداف عملية** تمثلت أساسا في : محاولة التعرف و الكشف على عدد من الخصائص المميزة للمؤسسات الاقتصادية النسوية في الجزائر و معرفة الدوافع و الأسباب التي تدفع المرأة الجزائرية لاتخاذ مبادرة خلق مؤسسة اقتصادية خاصة بها و ما هي خصائص و مواصفات المرأة الجزائرية صاحبة المؤسسة المقاولة و طبيعة العراقيل التي تعترضها .

حددت معالم إشكالية هذه من خلال التساؤل المركزي التالي:

إلى أي مدى ساهمت سياسة التشغيل المنتهجة حاليا بالجزائر في بروز ما يعرف بالمؤسسة الاقتصادية النسوية؟

وقد تم صياغة الفرضيات التالية:

1-تتميز النساء صاحبات المؤسسات الاقتصادية بعدد من الخصائص مما يساهم في بناء أكثر من نموذج للمرأة المقاولة.

2-تشكل المؤسسات الاقتصادية النسوية نسيجا مؤسساتيا مستقلا بذاته يحظى بخصوصية بنيته الستاتيكية و الديناميكية التي تميزه عن بقية المؤسسات الكبرى.

3-تتباين مواقف الأطراف و المؤسسات المجتمعة بين مؤيد ومعارض لخصوصية دور المرأة الجديد الذي اتخذ المقاولة شكلا له.

ومن خلال استخدام المنهج الوصفي و مجموعة من ادوات و تقنيات المنهج الوصفي تمثلت أساسا في السجلات و الوثائق ، المقابلة الحرة، و الاستمارة المتضمنة لـ 70 سؤالا.

نتج عن هذه الدراسة ما يلي :

***على المستوى الفردي :**

- ارتبطت مسألة اندماج المرأة في القطاع الخاص بدرجة التطور الذي يفترض أن يحدثه هذا العمل على مختلف جوانب شخصيتها .

-تعددت الأسباب أو الدوافع التي تدفع المرأة لإنتاج أنماط سلوكية تتخذ المؤسسة الاقتصادية شكلا لها ،بين دوافع إيجابية أخذة الصدارة و أخرى سلبية .

***على المستوى المؤسساتي:**

-أغلب المؤسسات المدروسة لديها بنية مسطحة و مركزية قوية في عملية التسيير، فسلطة أخذ القرار تتمركز في قمة البناء ممثل في شخصية المرأة المقاولة.

*على المستوى المجتمعي :

-مستوى التقدم السياسي و الرسمي لبعث و انتشار فكر المقاولة بين شرائح المجتمع لم يواكبه تغيير كاف على مستوى ذهنيات الأفراد في استيعابهم ثقافة المقاولة سيما بخصوص نظرتهم للمرأة المقاولة و ظل مجتمع إسلامي محافظ.

*** تقييم وتوظيف الدراسة:**

تتقاطع هذه الدراسة مع دراستنا الحالية في الأهداف خاصة فيما يتعلق بتحديد خصائص المرأة المقاولة و المعوقات التي تواجهها، و خصائص المجالات التي تتوجه إليها المرأة للإستثمار، إلا أننا نضيف على نموذج المرأة المقاولة نموذج آخر في الإطار غير الرسمي و هو نموذج المقاولات في الظل أو ما يعرف بعمل المرأة من المنزل .

3-6 الدراسة الثالثة: للباحثة نعيمة دريس [1] من خلال دراستها المقاولة النسوية بين المساهمة الاقتصادية و المعوقات السوسيو-اقتصادية دراسة ميدانية لعينة من النساء المقاولات في الجزائر.

هدفت الباحثة من خلال هذه الدراسة التعرف عن واقع المقاولتية النسوية في الجزائر، ومدى مساهمتها كقطاع استثماري وتنموي في خلق فرص العمل وزيادة الطاقة الانتاجية و رفع المستوى المعيشي لأصحابها و العاملين بها .

و بناءا على ذلك طرحت الباحثة مجموعة من التساؤلات هي كالآتي:

-ما هو واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر ؟

-ما مدى مساهمتها في الاقتصاد؟

-ما هو سبب تخوف النساء من العمل الحر؟

-ما هي أهم المعوقات التي تواجه المرأة الجزائرية اليوم لإقتحام عالم المقاولاتية و ريادة الأعمال؟

هل تواجه المرأة المقاولة نفس المعوقات التي يواجهها الرجل؟

للإجابة على هذه التساؤلات و الإلمام بكافة جوانب الدراسة تم تقسيمها إلى محورين:

---

[1] نعيمة دريس : المقاولة النسوية بين المساهمة الاقتصادية و المعوقات السوسيو-اقتصادية دراسة ميدانية لعينة من النساء المقاولات في الجزائر، <u>مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية</u>، المجلد 5، عدد10.

-الإطار النظري للمقاولاتية النسوية .

-نتائج الدراسة الميدانية حول واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر

تمحورت الدراسة حول عينة من السيدات صاحبات المشروعات واللاتي بلغ عددهن 20سيدة من منطقة الوسط الجزائري، البويرة، بومرداس والعاصمة، واللاتي لديهن محل وسجل تجاري، و أن تكون المرأة هي صاحبة المشروع و تديره بنفسها، أما عن أهم مجالات هذه المشاريع الصغيرة النسائية هي:الصناعة 10 سيدات في المجالات التالية : صناعة الحلويات، صناعات نسيجية وملابس تقليدية، حلي، معصرة زيتون.

الخدمات: 10 سيدات في المجالات التالية :مدرسة تعليم سياقة، روضة، التنظيف، تجميل..

و قد استخدمت الباحثة أداة المقابلة .

نتائج الدراسة:

-خصائص المرأة المقاولة:-من حيث السن: 45 % هن من الفئة العمرية 25-34 سنة،

40% هن من الفئة العمرية 35-44سنة.

15% هن من الفئة العمرية 55-59 سنة.

-من حيث المستوى التعليمي : 50% لديهن مستوى جامعي.

20 %لديهن مستوى ثانوي.

20%لديهن مستوى متوسط.

10%لديهم مستوى ابتدائي.

-من حيث الحالة العائلية:60% متزوجات.

40 % غير متزوجات.

معوقات المشروعات النسائية الصغيرة: - 25% معوقات سوسيوثقافية

- 75% معوقات تنظيمية :شملت المعوقات التمويلية،و المعوقات التسويقية و خطر الإفلاس و معوقات إدارية.

*** تقييم وتوظيف الدراسة:**

تتفق هذه الدراسة مع دراستنا كونها بحثت عن خصائص المرأة المقاولة و مختلف المعوقات الاجتماعية و التنظيمية التي تواجهها المرأة المقاولة ، إلا أننا أدخلنا ضمن العينة في دراستنا الموسومة بالمرأة و إعادة إنتاج الاقتصاد العائلي في المجتمع الجزائري فئة أخرى و هي فئة النساء العاملات من المنزل في الإطار غير الرسمي .

6-4 الدراسة الرابعة:

جيلالي اليابس من خلال دراسته Entreprises et bourgeoisie d'industrie en algerie[1]:

كانت دراسة الدكتور **جيلالي اليابس** حول المؤسسة الصناعية الخاصة و مختلف علاقاتها وتأثيراتها على مجمل النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي تنشط فيه، مؤكدا أنه من غير الممكن دراسة هذه المؤسسة دون دراسة ممارسات تقييم رأس مال المحول إلى عناصر صيرورة العمل، كما أنه لا يمكن إجراء الدراسة دون اعتبارها كقاعدة مادية لبرجوازية صناعية، والتي انبثقت عن بورجوازية تجارية، نشطت خلال سنوات الاستعمار.

من جهة أخرى يرى جيلالي اليابس أن المقاول هو ذلك الشخص الذي يجمع و يسير ويعيد إنتاج عوامل العملية الإنتاجية.

حيث قام الباحث بتحليل تاريخي لخطاب الدولة الوطنية حول رأس المال الخاص، الملكية و البورجوازية والاستغلال، تلخصت نتائج دراسته فيما يلي:

*ضرورة إدراج الآثار المترتبة عن سياسات الدولة على رأس المال الخاص عند محاولة تحليل هذا الأخير، فمن أهم النتائج المتوصل إليها أن البورجوازية الصناعية الخاصة جد مرتبطة بالدولة الوطنية فلا يمكن دراسة القطاع الخاص دون الرجوع إلى ظروف استغلال قوة العمل، حيث لا يمكن لرأس المال الخاص أن يعيد إنتاج نفسه دون استغلال قوة العمل و التي تتم بتشغيل النساء خاصة في البيوت لحساب ورشة خياطة أو حياكة مثلا، تشغيل الأطفال.

* كما وجد الباحث أن الخواص يستعملون السياسة التوافقية لتسيير الموارد البشرية ، بحيث يقومون بالمزج بين الحديث والتقليدي فالأول يخص المصنع والتكنولوجيا المستعملة والثاني يتعلق بعلاقات السيطرة التقليدية من علاقات قبلية و جهوية، و التوظيف الانتقائي و التي تمثل وسائل أساسية للتخفيف من المقاومة العمالية،كما يتخذ صاحب المصنع من العوامل الدينية وسيلة لإدماج العمال في المصنع كأن يخصص مكانا للصلاة أو منح العمال منحة عيد الأضحى.

*يلعب رأس مال العلاقات دورا كبيرا في نجاح المشروع فلا يمكن أن ينجح إلا الذي حضر أرضية للمؤسسة بتسيير أحسن لمصالح و رأسمال العلاقات وذلك بتزويج أولاده موظفين

[1] Liabes Djilali, Entreprises et bourgeoisie d'industrie en algerie, in les cahier du CREAD,CREAD, Alger, 1984.

سامين أو أبنائهم، و البحث عن حامين أو حلفاء من جهاز الدولة، يعني باختصار بالاستثمار اليومي والمزدوج للإقتصادي و الإجتماعي الرمزي وكذا النظام الاجتماعي والسياسي في مجمله. فثمة علاقة بين رأس المال العلاقات والمؤسسة، فكلاهما يمد الآخر بامتيازات، ومن المستحيل أن يوجد رأس مال خاص دون الوجود النشط للعائلة، مكان التراكم والقاعدة المادية لتمركز رأس المال.

* يربط الباحث بين القطاع العام والقطاع الخاص مبررا ذلك أن ظهور القطاع الثاني لم يكن ليتم بمعزل عن القطاع العام الذي هيئ له بطريقة ما أسباب النشأة والتوسع خاصة بتسهيل عملية التراكم "تدعيم الأسعار، حماية السوق.. ."

*** تقييم وتوظيف الدراسة:**

اعتبر جيلالي اليابس المشروع التنموي الذي اعتمدته الدولة الجزائرية منذ الاستقلال مشروع شعبوي لأنه يقوم على العقلانية والتخطيط والتحديث والتصنيع والتقنية ، كما حرص هذا المشروع على تطبيق القوانين التي تقسم العمل بشكل تجعل القطاع العام يحتكر الصناعات الكبرى والقطاعات الإستراتيجية و يسمح للقطاع الخاص بإنتاج المواد الاستهلاكية فحسب .

لكن ابتداءا من 1978 استطاعت البرجوازية الصناعية أن تستفيد من المشروع الاجتماعي الجديد القائم على الانفتاح والتحرر بعد سلسلة النتائج التي أفرزها الحراك الاجتماعي والتي كانت لصالح القطاع الخاص على خلاف الإرادة المعلن عنها في الخطاب الرسمي.

كما أن ما يركز عليه جيلالي اليابس و ما يهمنا نحن هو رأس مال العلاقات الذي يسعى المقاول لخلقه وتدعيمه لرأس المال الذي يساعد ويمكن من تحقيق فعالية المؤسسة ، حيث سنبحث عن الامتيازات التي تزود بها العائلة المرأة سواء المقاولة أو العاملة من المنزل.

5-6 الدراسة الخامسة: جون بيناف 1981:[1]

دراسة جون بيناف كانت حول **المسار الاجتماعي للمقاولين الجزائريين** ، بغية تحديد نموذج المقاول الجزائري و قد إعتمد على مجموعة من المتغيرات و هي: الأصل الاجتماعي، الأصل الجغرافي، المستوى التعليمي والمسار المهني.

[1] peneff Jean**. <u>Les chefs d entreprises en Algérie</u>** ,In actes du colloque, entreprises entrepreneurs en Afrique,(XIX eme et XX em sicle) , Edition L Harmatan. Paris, Tome 2 ,1983.

كما حاول الباحث الكشف عن الاستراتيجيات التي يعتمد عليها المقاولون في إنشاء المشروع الصناعي ولتحديد موضوعه أكثر حدد تعريفا للمقاول مفاده أنه الشخص الذي له كافة الصلاحيات في مؤسسته فهو الذي ينشأها و هو الذي يسيرها على كافة المستويات و بعد تتبع المسار الاجتماعي للمقاولين المقدر عددهم ب 250 مقاول توصل الباحث إلى تحديد النماذج التالية :

-المقاولون التجار.

-المقاولون العمال

-المقاولون غير المسيرين

*** تقييم وتوظيف الدراسة:**

تتفق دراستنا في الكثير من النقاط التي أبرزتها دراسة جون بيناف لعل أهمها أنه يرى أن ظهور المقاول الجزائري لم يكن وليد الصدفة بل كان نتيجة حتمية لظروف اقتصادية و سياسية سادت في الجزائر ابتداءا من منتصف الستينات من القرن الماضي ،خاصة مع صدور قانون الاستثمار الخاص سنة 1966 ،كما أن المقاول الجزائري في نظر بيناف لا يعد عملية إعادة إنتاج لفعل مقاولاتي أخر إنما هو خليفة تجار و حرفيين و باعة ، كما أكد بيناف على الطابع العائلي للمقاولة و الاعتماد على العائلة كرأس مال اجتماعي و مادي للنهوض بالتنمية.

6-6الدراسة السادسة :

حسنين **كشك و عزة خليل**[1]: الموسومة بـ: **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لعمل المرأة في القطاع غير الرسمي :دراسة حالة في ثلاثة أحياء شعبية بالقاهرة الكبرى.**

و هي دراسة ميدانية هدفت إلى الكشف عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن توجه المرأة للعمل في القطاع غير الرسمي و المشاكل التي تصادفها و كيفية مواجهة تلك المشاكل في ثلاثة أحياء شعبية بمدينة القاهرة و صعيد مصر.

قام الباحثان من خلال هذه الدراسة برصد أوضاع حياة العاملات في القطاع غير الرسمي ونتائج عمل المرأة في هذا القطاع على مستوى إعادة إنتاج الأسرة المعيشية و مكانتها في المنزل و في وعيها ببعض جوانب الوجود الاجتماعي والحياة العامة.

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

[1] حسنين كشك وعزة خليل: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لعمل المرأة في القطاع غير الرسمي :دراسة حالة في ثلاثة أحياء شعبية بالقاهرة الكبرى، مركز البحوث العربية ،مصر،2001 .

*تميز عمل المبحوثات بما يلي:

-الجمع بين عملين نتيجة انخفاض عائد العمل.

-تؤدي الأوضاع الحياتية المتدهورة للعاملات إلى دخولهن سوق العمل،والى عملهن لساعات طويلة وكذلك إلى القبول بأوضاع عمل شاقة وصعبة .

-معظم المبحوثات أميات.

- معظمهن يعملن لساعات طويلة ويتعرضن لمطاردات البلدية والصحة و بلطجية الأسواق

* المرأة العاملة تسهم بعملها في توفير تكلفة الوجود الاجتماعي لأسرتها في غالبية الأسر.

*** تقييم وتوظيف الدراسة**

حاولت هذه الدراسة تحديد أسباب عمل النساء في القطاع غير الرسمي كما حددت هذه الدراسة جملة من خصائص النساء العاملات في القطاع غير الرسمي بشكل عام ، تتفق هذه الدراسة مع جانب من دراستنا إلا أننا سنركز على العمل الحر عند النساء المتمثل في العمل من المنزل .

6-7الدراسة السابعة:

للدكتورة **نبال الجوراني**: عمل المرأة في القطاع غير الرسمي (أوضاع، أسباب و آثار عمل المرأة في القطاع غير الرسمي) -مدينة وريف اللاذقية أنموذجا- [1]:

هدفت هذه الدراسة إلى :

- التعرف على أوضاع حياة العاملات في القطاع غير الرسمي.
- التعرف على أوضاع عمل المرأة في القطاع غير الرسمي.
- التعرف عمى أسباب عمل المرأة في القطاع غير الرسمي.
- التعرف على أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لعمل المرأة في القطاع غير الرسمي.
- التعرف عمى التطلعات المستقبلية للنساء العاملات في القطاع غير الرسمي وتحسين أوضاعهن.

فروض البحث:

صيغت الفرضيات على شكل أسئلة:

* ما هي أوضاع حياة العاملات في القطاع غير الرسمي؟

---

[1] نبال الجوراني: عمل المرأة في القطاع غير الرسمي (أوضاع و آثار عمل المرأة في القطاع غير الرسمي)-مدينة و ريف اللاذقية أنموذجا-،<u>مجلة تشرين للدراسات و البحوث العلمية</u> ،سلسة الآداب و العلوم الإنسانية ،المجلد39،العدد03، 2017.

* ما هي أوضاع عمل المرأة في القطاع غير الرسمي؟

* ماهي أسباب عمل المرأة في القطاع غير الرسمي؟

* ما هي نتائج عمل المرأة في القطاع غير الرسمي على حياتها داخل أسرتها من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية؟

* ما هي التطلعات المستقبلية للنساء العاملات في القطاع غير الرسمي؟

مجالات البحث:

1 -المجال المكاني :تحدد المجتمع الأصلي للدراسة بمدينة وريف اللاذقية.

2 -المجال البشري :يتمثل المجال البشري لمجتمع البحث بالنساء العاملات لدى الغير بأجر نقدي أو لحسابها الخاص سواء في مجال الإنتاج أو في مجال الخدمات.

3 -المجال الزماني :عام2017.

منهجية البحث:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لأنه يتناسب مع طبيعة المعلومات المراد الحصول عليها،وذلك عن طريق استخدام مقابلة شفيية،حيث تمت مقابلة النساء والحديث معهن بلغة مناسبة وقريبة من بيئتين.

و قد تكون مجتمع الدراسة من مجموعة من النساء العاملات في القطاع غير الرسمي في مدينة وريف اللاذقية والبالغ عددهم 20 امرأة و تم الاعتماد على عينة مقصودة نظرا لصغر حجم المجتمع الأصلي.

ونتج عن هذه الدراسة ما يلي :

جاءت النتائج من حيث أوضاع حياة العاملات في القطاع غير الرسمي كما يلي:

-العمر :إن غالبية أفراد العينة هم من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 23 و 50 سنة بنسبة 85 %.

-مكان الإقامة :إن أغلب المبحوثات يقطن في الريف حيث تبلغ نسبتهن 70 %

-الحالة التعليمية :لقد لوحظ أن غالبية المبحوثات بن من المتعلمات وقد حصلن عمى شهادات دراسية

-الحالة الزواجية :يتوزع أفراد العينة بين متزوجة % 55 ،و عازبة لم يسبق لها الزواج45 %

-حجم الأسرة :لقد لوحظ ارتفاع عدد أفراد أسر المبحوثات،حيث يعشن في أسر كبيرة الحجم تحوي من 6 إلى 10 أفراد.

-عمل الزوج :إن أغلب أزواج المبحوثات ينتمون إلى الطبقات الكادحة

-عمل آباء المبحوثات :تبين أن أغلب آباء المبحوثات هم موظفون و مزارعون بنفس الوقت أما أوضاع عمل المرأة في القطاع غير الرسمي فتلخصت فيما يلي:

-نمط العمل :تتوزع العاملات في القطاع غير الرسمي بين عاملات يعملن في مجال الإنتاج بنسبة 30 % و 70 % في مجال الخدمات سواء كن يعملن لحسابهن الخاص أو يعملن لحساب الغير بأجر نقدي.

-وضع العمل :أثبتت الدراسة الميدانية، ومن خلال مقابلة حالات الدراسة (العاملات في القطاع غير الرسمي)أن المرأة العاملة بهذا القطاع تواجه مشكلات أهمها طول ساعات العمل، كما عبرت 25 % من المبحوثات أنهن يجمعن بين عملين كما تعاني المبحوثات عدم وجود المكان المناسب للعمل، فقسم كبير منهن يعمل في غرفة داخل المنزل مخصصة للطعام و الجلوس و النوم.

-انخفاض عائد العمل :بشكل عام لوحظ انخفاض عائد العمل لدى كثير من أفراد العينة، إذ أن نسبة كبيرة منهن و البالغة 85 % من مجموع المبحوثات يتراوح أجرها الشهري بين 5 آلاف 20 ألف سواء أكانت تعمل بمجال الإنتاج أو بمجال الخدمات، فقط 15 % من مجموع العاملات يحصلن على أجر شهري يتراوح بين 30 ألف و 40 ألف.

و فيما يتعلق بأسباب عمل النساء في القطاع غير الرسمي كانت مسؤولية إعالة الأسرة كان من بين الأسباب الرئيسية وراء انضمام المرأة للعمل بالقطاع غير الرسمي.

أما الآثار الاقتصادية والاجتماعية لعمل المرأة في القطاع غير الرسمي فتمثلت أساسا في استقلالها الاقتصادي وتحسن موقعها من أسرتها المعيشية كما أن العمل يحقق لها عائداً لا بأس به فهو يساعدها على مواجهة تكاليف حياتها و حياة أسرتها.

أما عن تطلعات النساء العاملات في القطاع غير الرسمي للمستقبل وتحسين أوضاعهن لوحظ أن65 % من النساء المبحوثات عبرت عن رغبتهن في الحصول على رأس مال لتوسيع عملهن أو القيام بمشروع صغير أملاً منهن في الوصول إلى وضع اقتصادي أفضل.

*** تقييم وتوظيف الدراسة**

تناولت هذه الدراسة جانبا مهما من الدراسة الحالية بتسليطها الضوء على العمل الغير الرسمي للمرأة الذي يتقاطع مع العمل المنزلي في دراستنا ، و قد وجهتنا هذه الدراسة خاصة في الفصل الرابع من الدراسة في تحديد خصائص العمل و العمال غير الرسميين .

➢ ثانيا:الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

1-التعريف بمجال الدراسة :

يعتبر تحديد مجالات الدراسة خطوة منهجية هامة في أي بحث سوسيولوجي، و قد اتفق الباحثون و المختصون في البحوث الاجتماعية على تحديد ثلاث مجالات رئيسية و هي:

1-1- المجال الجغرافي:

أجريت الدراسة الميدانية بكل من ولاية سطيف (دائرة سطيف، دائرة العلمة، دائرة بني ورتيلان ،عين ارنات) ، ولاية قسنطينة (دائرة قسنطينة، دائرة لخروب) ،ولاية بجاية(دائرة بجاية،دائرة أقبو) ، ولاية باتنة (دائرة باتنة)، ولاية الجلفة(، حيث تنقلت الطالبة إلى مقرات و منازل المبحوثات المتوزعة عبر مختلف مناطق الوطن و هي:

***ولاية سطيف** [1]: تنتمي بعض المبحوثات إلى ولاية سطيف وهي من أهم مدن الشرق الجزائري تقع في الشرق الجزائري و هي إحدى أهم ولايات الجزائر ، تطورت سطيف في السنوات الأخيرة بسرعة فائقة حيث أصبحت مركزا اقتصاديا وتجاريا كبيرا، عبرت عنه بإنشاء مناطق صناعية وتجارية عديدة، وتعتبر سطيف من بين المدن الجزائرية التي تتميز بديناميكية اقتصادية وثقافية قلت مجاراتها في الجزائر، لاغرو فهي ملتقى طرق كل الجهات الجزائرية، ومعبر اقتصادي لا يمكن الاستغناء عنه.

***ولاية بجاية** [2]:ينتمي بعض أفراد العينة إلى إحدى أكبر ولايات الجزائر، عاصمتها مدينة بجاية من مدن الجزائر الكبرى و التي تحمل إرثا حضاريا ،ساهمت في دفع عجلة التنمية بالجزائر، تتوفر ولاية بجاية على عدة مصانع و مناطق صناعية كالمنطقة الصناعية تحراشت الواقعة باقبو التي تملك مصانع لمواد غذائية و صنع الصلب و مواد البناء، كما للولاية عدة شركات للمياه المعدنية ك إفري ولالة خديجة.

كما تعتبر الزراعة مصدر دخل للعديد من الاشخاص في الولاية ، و يتعبر الزيتون من أهم المزروعات في الولاية،قدرت نسبة إنتاج الولاية لزيت الزيتون اكثر من 30 بالمئة من الإنتاج الجزائري، كما نجد منتجات أخرى كالخضر بكافة أنواعها التي تزرع في المزارع.

[1] Annuaire de la wilaya de setif , http://www.setif.org/1-Siege-de-la-Wilaya ,visiter le:12/01/2018a 16:00h

[2] http://www.interieur.gov.dz/index.php/fr/component/annuaire/?view=daira&code_d=601,visiter le:12/01/2018a 16:00h

***ولاية قسنطينة**[1]: تتشكل ولاية قسنطينة من (06) دوائر و (12) بلدية موزعة على مساحة **2297,20 كلم2** ويبلغ عدد سكانها أكثر من **980000** نسمة مما يمثل كثافة سكانية تقدر بـ **426** فرد في الكلم2 .

لقد بلغ عدد المتعاملين الاقتصاديين الناشطين عبر الولاية **69371** متعامل اقتصادي منهم **61497** شخص طبيعي أي بنسبة **88,65 %** و **7874** شخص معنوي أي بنسبة **11,35%**ينشطون بمختلف القطاعات (الإنتاج الصناعي، الصناعة الحرفية، الاستيراد، تجارة الجملة، تجارة التجزئة و الخدمات)، و تعتبر الولاية قطبا للصناعات الميكانيكية والصيدلانية.

***ولاية باتنة**: تقع ولاية باتنة في منطقة الشرق الجزائري تتربع ولاية باتنة على مساحة تقدر بـ 12.038.76 كم2 . إقليم الولاية مسجل في أغلبه ضمن المجموعة الطبيعية المكونة من ملتقى الأطلسين " التلي و الصحراوي" و هذا ما يمثل الخاصية الطبيعية للولاية، و يحدد كذلك خاصية البيئة والظروف المعيشية الإنسان2،يعتمد الإقتصاد في ولاية باتنة الجزائرية على الصناعة التي بدأت تشق خطاها في منتصف السبعينات. وتقوم العديد من الصناعات مثل الصناعات الكيماوية وصناعة الملابس و الصناعة الكهرومنزلية [3].

***ولاية الجلفة:**ظهرت ولاية الجلفة بمقتضى التقسيم الإداري عام 1974 للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، و يبلغ عدد سكانها 897.920 نسمة (حسب إحصاء 2003) و تبلغ الكثافة السكانية 27.8 نسمة/كلم2،وهي تضم 36 بلدية ، و 12 دائرة و قد أصبحت المدينة مركزا اقتصاديا و تجاريا هام تنتقل السلع عبره إلى بقية المدن و الولايات الجنوبية للجزائر .

و النشاط الغالب لسكانها المحليين هو الفلاحة و خاصة تربية الماشية (الأغنام) فهي العمود الفقري للنشاط الاقتصادي للمنطقة .. و الممول الرئيسي لمناطق شمال و شرق البلاد بهذه المادة الحيوية لتخترق أحيانا حدود الدولة نحو دول المغرب العربي.. و في المدة الأخيرة تشهد مدينة الجلفة وولاية الجلفة بصفة عامة نشاطا تنمويا معتبرا في المجالات التنموية المختلفة الفلاحية و الاجتماعية و الخدماتية في إطار برنامج التنمية للجمهورية و البرنامج الخاص بولايات الجنوبية لإعادة هيكلة القطاعات و تحسين أداء

[1] http://dcwconstantine.gov.dz/index.php/3 visiter le:20/01/2018a 16:00h

[2] http://wilaya-batna.gov.dz/ ; visiter le :29/01/2018 a 14 :00h

[3]https://www.marefa.org/%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A9_%D8%A8%D8%A7%D8%AA%D9%86%D8%A9 ;visiter le :29/01/2018 a 14 :00h

الخدمات للمرافق العمومية لتحقيق المردودية الأفضل .. و فتح مناصب شغل لامتصاص البطالة و تنشيط دواليب الاقتصاد الوطني[1].

1-2- المجال البشري:

بما أن موضوع دراستنا هو المرأة و إعادة إنتاج الاقتصاد العائلي في المجتمع الجزائري؛ فإن الهدف الأساسي هو معرفة العوامل التي توجه النساء إلى اتخاذ المبادرة الاقتصادية سواءا بالإشراف على مقاولات أو من خلال العمل من المنزل، و ما يعترضها من مشاكل، لذا كانت دراستنا على عينة من هؤلاء النساء بمختلف مستوياتهم و أعمارهم و خلفياتهم الاجتماعية.

و قد ركزنا دراستنا على صاحبات المشاريع المصغرة نظرا لانتشار هذه المقاولات من جهة، و من جهة أخرى فإن معظم النساء يستثمرن في هذا النوع من المشاريع، وما دامت العينة هي كرة الثلج فلا يوجد اطار (مجتمع للدراسة) وسيتم تحديده من خلال الترشيحات التي يقدمها المبحوث الأول

1-3- المجال الزماني:

تطلبت الدراسة الميدانية مدة من الزمن يمكن حصرها بين شهر جانفي2017 إلى غاية شهر ديسمبر 2018، حيث أجريت الدراسة على عدة مراحل :

-المرحلة التمهيدية للدراسة الميدانية :

بدأت هذه الدراسة بتعميق القراءات حول المرأة المقاولة و كذلك الاقتصاد غير الرسمي من جهة و من جهة موازية القيام بزيارات استطلاعية لبعض المقاولات دون التصريح لهن بنية البحث قصد تدوين الملاحظات الأولية و التعرف أكثر على المجال المكاني و الزماني و البشري للدراسة .

من ناحية أخرى تم استغلال إقامة معرض للمرأة المقاولة بمناسبة 8 مارس 2017 بدار الثقافة لولاية سطيف ، حيث تم تسجيل بعض عناوين المقاولات المصغرة من جهة و من جهة أخرى التمعن في الظاهرة من خلال ملاحظة مختلف النشاطات التي تتوجه إليها المرأة المقاولة ، من جهة أخرى رصد استعداد بعض المقاولات لأجراء مقابلة بحثية .

إضافة إلى التوجه إلى كل من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة .

---

[1] http://www.wilayadjelfa.dz/index.php/2016-01-07-09-41-37; visiter le :29/01/2018 a 14 :00h

إلا أننا لم نجد التسهيلات و المساعدات المرجوة من هذه الأجهزة ، و لم تستطع الطالبة الحصول على إحصائيات دقيقة عن المرأة المقاولة و المشاريع النسوية المصغرة في الجزائر.

كل هذه العوامل وجهت الطالبة إلى وضع تصور مبدئي لخطة البحث و عرضها على الأستاذ المشرف و بعض الأساتذة حيث تم و ضع و تحديد مناهج و أدوات البحث الميداني و المتمثلة في منهج دراسة الحالة و المنهج التأويلي و الإعتماد على الملاحظات المباشرة و الإعداد للمقابلة نصف الموجهة و عرضها على التحكيم من قبل مجموعة من الأساتذة ، ثم شرعت الطالبة في تطبيقها في الفترة الممتدة بين شهر أوت 2018 إلى شهر أكتوبر من نفس السنة .

-مرحلة إجراء الدراسة الميدانية :

هي مرحلة بداية العمل الميداني المتمثل في جمع البيانات من المبحوثات بإعتماد تقنية المقابلة نصف الموجهة و تدوين الملاحظات ، هذه المرحلة جاءت بعد مرحلة سابقة سهلت العمل الميداني كاستخراج التراخيص من جامعة محمد لمين دباغين قسم علم الاجتماع بسطيف للنزول للميدان .

حيث كانت الفترة بين 1 جوان 1018 إلى 1 أكتوبر 2018 فترة كافية لإجراء المقابلات الميدانية مع 40 مبحوثة من أجل تحقيق الهدف الأساسي للدراسة .

-مرحلة عرض نتائج الدراسة :

تتضمن هذه المرحلة عرض إجابات المبحوثات التي تحصلت عليها الطالبة من خلال إجراء المقابلات في جداول و التعليق عليها ، وتحليل المعطيات و صولا إلى استخلاص نتائج الدراسة و مناقشتها في ضوء الفرضيات و الدراسات السابقة و النظريات.

2-عينة الدراسة :

إن العينة هي مجموعة الناس التي تم اختيارها لتكون ضمن الدراسة ، وهي تفيد في تمثيل أكبر قدر ممكن من مجتمع الدراسة فكما نعلم أن جمع البيانات قد يتطلب منا النزول للميدان وجمع مفردات المجتمع الذي نود دراسته، لذلك كثيراً ما نستخدم العينة لأن العينة لها شروط وضوابط وأصناف ، والعينة قد تكون الفرد أو الأسرة أو القبيلة أو المصنع أو الشركة أو ما إلى ذلك.و تعرف العينة بأنها :

من أهم الخطوات المنهجية في البحوث الاجتماعية ،و هي عبارة عن مجموعة أفراد مختارة من بين قاعدة أوسع تسمى مجتمع البحث، و ذلك لاستحالة دراسة المجتمع كله، بشرط أن تكون هذه العينة ممثلة لخصائص مجتمع البحث[1].

و لأن مرحلة اختيار العينة تتوقف عليها نتائج الدراسة لموضوعنا، و لتعذر الاتصال بكل المقاولات و كل السيدات العاملات من المنزل المتواجدات في ولاية سطيف، و عدم توفر لإحصائيات دقيقة عنهن، عمدت الطالبة إلى اختيار عينة "**كرة الثلج** ".

2-1عينة كرة الثلج: و هي نوع من العينات غير العشوائية لجمع المعلومات، تستخدم لما يتعذر على الباحث معرفة جمهور البحث، بحيث يكون عدد مفردات هذا الجمهور قليل و صعب الوصول إليه، فيبحث عن فرد أو اثنين، ثم بواسطة هذين الفردين يستطيع معرفة آخرين لتجانسهم في الصفة المراد دراستها، و بواسطة الأفراد الجدد يمكن جمع آخرين و هكذا"2. و تستخدم غالباً للحصول على عينة عندما لا تكون هناك قائمة معلومة يمكن استخدامها كإطار للعينة وهي طريقة للحصول على عينة من جماعات صغيرة الحجم مثل الجماعات العرقية أو السلالية الصغيرة الحجم، أو الجماعات التي تمارس سلوكاً غير سوي كمتعاطي المخدرات، وعليه تستخدم حينما يكون هناك احتمال أن يشك المبحوث في موضوع البحث أو نوايا الباحث، هذه الطريقة تستخدم فقط عندما يكون عناصر العينة المستهدفة منخرطين في شبكة ما مع غيرهم ممن يحملون نفس الخواص موضوع الدراسة، مثل طريقة الحصول على العينة من مثل هذه الجماعات بالتعرف على عضو منهم وبعد إجراء الدراسة معه واطمئنانه بالأمر يطلب منه الباحث مساعدته في توصيله بأفراد من جماعته يحملون نفس الخواص، حيث يتم الاتصال بهم وتغطيتهم بالدراسة، ثم يطلب من كل منهم إيصاله بآخرين والعمل على الاتصال بهم وهكذا حتى لا يتبقى أي فرد منهم إلا ويكون قد تم استيعابه في العينة،بعد ذلك يتم التعرف على شخص آخر من المستهدفين بالدراسة ممن يختلفون عن أولئك في بعض سمات الخلفية الاجتماعية وتبدأ بعدها نفس العملية السابقة حتى يأتي الباحث على كل أفراد المجموعة، وتأتي تسمية العينة عينة كرة الثلج من كونها تبدأ بمفردة واحدة ثم عن طريق تبني العينة ويتضاعف حجمها مثل كرة الثلج، حيث تبدأ صغيرة ثم تكبر وتكبر حتى تغدو هائلة الحجم.

[1] فضيل دليو: أسس منهجية في العلوم الاجتماعية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 1999، ص.188

[2] فيروز زرارقة و آخرون: سلسلة البحوث الاجتماعية في منهجية البحث الاجتماعي، ط 1، الجزائر، 2007، ص ص 88-89.

فعينة كرة الثلج تتضاعف أعدادها بناء على التوصية الشخصية من الشخصية المصدر، إذ عليه إضفاء الشرعية على الباحث وبالتالي تعتبر الطريقة الوحيدة، العملية للحصول على عينة من أمثال هذه المجموعات المنغمسة في ممارسة بعض السلوكيات.

وننوه هنا أن تقنية اختيار هذه العينة لها بعض المزايا وبعض جوانب الضعف في نفس الوقت، فمزاياها تكمن في أنها تكشف عن شبكة من الاتصالات والتي يمكن دراستها في حد ذاتها، أما محدوديتها فتتلخص في أن هذه العينة تتضمن فقط الأفراد المنضوين داخل شبكة اتصالات ما، فهي بالتالي تفشل في إيجاد أي فرد لا صلة له بتلك الشبكة.

وتجدر الإشارة هنا أن الباحث لا بد أن يبرز في بحثه مدى محدودية تمثيل هذه العينة لمجتمع الدراسة وأي مصادر محتملة لتحيز العينة.

بناءا على ما سبق بدأت الطالبة باختيار مبحوثات تستوفين المواصفات الموضوعة للاختيار ضمن العينة ثم طلبت منهن أن تقترح أخريات بنفس المواصفات .

و حقيقة حصلنا على عدد أولي قدر ب6 مبحوثات من خلال الزيارات الدورية للمعارض

التي تنظمها جمعيتي seve♣وwiba♦ و كذلك من خلال الاتصال بممثلة منتدى رؤساء المؤسسات♠ فرع سطيف ،كل هؤلاء مشكورين وجهونا نحو سيدات أعمال تنطبق عليهن مواصفات العينة.

♣نشأت جمعية النساء رئيسات المؤسسات "ساف" في 12 جوان 1993، ومن أهدافها: التكوين، الإعلام ومساندة المرأة في إنشاء مؤسستها الخاصة، ومنذ نشأتها تعمل "ساف" على مرافقة كل سيدة ترغب في الاستقلال بمؤسستها الخاصة حتى تتكون في مجال عملها المختار، مع التركيز كثيرا على تكوين العامل البشري من خلال ملتقيات دورية في الداخل و الخارج، و التكوين في مختلف الفروع الخاصة بتسيير المؤسسة، لاسيما توظيف التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال من أجل تحسين المردودية، و العمل وفق المعايير الدولية، و اختراق أسواق جديدة. و تعمل هذه الجمعية على تنظيم دورات تكوينية حول إدارة المؤسسات و التسويق مستعينة بالخبرة الأجنبية في التكوين من أجل تأصيل المقاولات النسوية و نقل الخبرات الذي يعد عاملا جد مهم في هذا القطاع، مع العلم أن هذه الجمعية عضو في الثلاثية، و في المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، و شريك في الغرفة التجارية و الاقتصادية المكلفة بمتابعة ميثاق الشراكة المتوسطي، و كذا في المجلس الوطني الاستشاري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، لهذا فهي لديها أهداف مستقبلية تعمل من أجل تحقيقها، أهمها جعل النساء في الجزائر مستعدات لموعد إزالة الحواجز الجمركية، وليكون العمل عندها وفق المعايير الدولية لتتمكن من اختراق أسواق جديدة.

♦جمعية المرأة في أعمال الجزائر، تأسست في عام 2016 وتنشط في أكثر من 22 ولاية ، تنفذ WIBA العديد من المشاريع لتعزيز روح المبادرة النسائية من أجل تحقيق الأهداف التي حددها المجتمع المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر،تضم قادة الأعمال ، الباحثين ، الحرفيات ، رواد الأعمال المحتملين ، المديرين والمديرين التنفيذيين.

♠هي جمعية اقتصادية تم إنشاؤها في أكتوبر 2000 من قبل مجموعة من قادة الأعمال ، في ظرف اقتصادي غير سهل ، تميز بانتقال صعب من الجزائر إلى اقتصاد السوق.، هدفها المساهمة في تأسيس ريادة الأعمال في الاقتصاد الوطني وتعزيز مصالح الشركة الجزائرية.الجمعية مفتوحة أمام الشركات الخاصة الجزائرية والشركات الأجنبية الخاضعة للقانون الجزائري والشركات العامة.

أما فيما يخص العاملات من المنزل في القطاع الغير الرسمي فقد تحصلنا كذلك على أفراد هذه العينة من خلال توصيات السيدات المقاولات كونهن يعملن معهن خاصة في مجال (الخياطة ،الحرج،التنجيد)، فهن بطريقة غير مباشرة يعتبرن مقاولات من الباطن للمقاولات الرسميات.

فعلى الرغم من أن هذه الطريقة من طرق اختيار العينة لا تمثل المجتمع تمثيلاً حقيقياً لكنها مفيدة في بعض الأحيان عندما يصعب الوصول إلى أفراد مجتمع الدراسة،مثلما حصل مع الطالبة نتيجة عدم تجاوب الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالعديد من الولايات و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة ، حيث لم يزودوا الطالبة بأي إحصائيات عن المشاريع المصغرة النسوية معتبرين هذه المعلومات أسرار ، رغم أننا قدمنا وثائق تثبت أن الدراسة أكاديمية.

أما مديريات التجارة فقد اكتفوا بتزويدنا بقائمة إسمية لكل النساء صاحبات السجلات التجارية هذه القائمة تحوي أسماء سيدات يملكن سجل تجاري و لكن لا علاقة لهن بالنشاط الاقتصادي ، بمعنى أزواجهن أو أبائهن أو...الخ ينشئوا سجلات تجارية باسم نساء العائلة للتهرب الضريبي فقط، لهذا لم تساعدنا كثيرا هذه القائمة في تحديد عينة البحث.

و تم حصر عينة البحث في 40 مبحوثة 29 في الإطار الرسمي (أنشأن مقاولات أو أعدن بعث مقاولات عائلية) 11مبحوثة في الإطار غير الرسمي (العمل من المنزل)، تم الاتصال بهن عن طريق عينة كرة الثلج، حيث كلما وجدت الطالبة مقاولة تتوفر فيها المواصفات المحددة سالفا تقوم بسؤالها عن ما إذا كانت تعرف مقاولات أخريات و هكذا حتى توصلت إلى 40 مقاولة.

3- المناهج المستخدمة في الدراسة:

إن ما يميز الدراسات العلمية هو تلك الطريقة المنظمة المتبعة للوصول إلى النتيجة، و هذه الطريقة هي ما يصطلح عليها بالمنهج، و لهذا الأخير أهمية بالغة في البحث، و هو من أهم عناصر أي دراسة اجتماعية و أساس أي بحث علمي.

1-3 يعرف المنهج: بأنه "الطرق و الأساليب و العمليات العقلية و الخطوات العلمية التي يتبعها الباحث، أو يقوم بها العالم بداية بحثه في موضوع معين حتى ينتهي منه، مستهدفا من ذلك اكتشاف الحقيقة أو البرهنة عليها إزاء هذا الموضوع الذي يقوم ببحثه" [1].

[1] فرج عبد القادر: معجم علم النفس، ط 1، دار النهضة العربية، بيروت، (منهج).

فالمنهج في علم الاجتماع عموماً يشير إما إلى الطريقة العامة التي يتبعها الباحث في دراسة ظاهرة اجتماعية معينة من أجل التوصل إلى نتائج معينة، وإما إلى الطريقة التي يتم بها عرض هذه الدراسة بصفة عامة.

و لأن موضوع دراستنا يتعلق بظاهرة توجه المرأة نحو إعادة إنتاج الاقتصاد العائلي ، يصبح من اللازم علينا أن نقترب من الموضوع بصورة كيفية و نوعية لكشف طبيعة العوامل الحقيقية التي تدفع بالنساء إلى مجال المقاولة، و كذا أهم الخصائص التي تميزها، و كيفية اختيارها لنشاطها ؛ كذلك فنحن بحاجة إلى وصف أبعاد الموضوع من خلال المعلومات المختلفة المتحصل عليها.

و هذا ما سيتيحه لنا حتما منهج دراسة الحالة الذي يندرج ضمن المناهج الوصفية التي تعتمد على التحليل، و يتم اللجوء إليها عادة لوصف و دراسة ظواهر موجودة في الوقت الراهن، و التعرف على المواقف المختلفة، و تحليلها تحليلا دقيقا، كما تشهد في كثير من الأحيان التنبؤ بمستقبل الأحداث التي يدرسها، من خلال كشف العلاقة بينها و بين المتغيرات التي يتوقع الباحث أن يكون لها صلة في تشكيلها و بروزها بالصورة التي هي عليها في الواقع[1].

2-3 منهج دراسة الحالة: في هذه الدراسة تم استخدام منهج دراسة الحالة الذي يندرج ضمن المناهج الوصفية و الذي يعبر عن طريقة لدراسة وحدة معينة مثل مجتمع محلي أو أسرة أو قبيلة أو منشأة صناعية أو خدمية دراسة تفصيلية عميقة بغية استجلاء جميع جوانبها والخروج بتعميمات تنطبق على الحالات المماثلة لها، وقد أطلق عليه الفرنسيون مصطلح المنهج المونجرافي، ويقصد به وصف موضوع مفرد باستفاضة 2.

بناءا على ما سبق فإن منهج دراسة الحالة يستخدم عند الرغبة في دراسة المواقف المختلفة للوحدة دراسة تفصيلية في مجالها الاجتماعي والإيكيولوجي والثقافي أي كل محتويات الثقافة من عادات وتقاليد وقيم وأفكار إضافة للمكونات المادية للثقافة ، و حين يريد الباحث معرفة التطور التاريخي للوحدة.

كما يستخدم منهج دراسة الحالة حين يريد أن يسبر غور الحياة الداخلية لفرد أو أفراد معينين بدراسة حاجاتهم الاجتماعية واهتماماتهم ودوافعهم ، و قد يستخدم منهج دراسة

[1] ربحي مصطفى عليان و عثمان محمد غنيم: أساليب البحث العلمي، الأسس النظرية و التطبيق العلمي، ط 1، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2000، ص43.

[2] ربحي مصطفى عليان و عثمان محمد غنيم، المرجع السابق ، ص103.

الحالة كمنهج مكمل لمنهج آخر إذا احتاج الباحث استيضاح جانب معين من جوانب بحثه أو تفسير نتائج معينة بصورة مستفيضة، ويحدث عادة عند الحاجة لتفسير بعض نتائج البيانات الكمية، فعلى الرغم من أهمية التحليل الكمي الإحصائي في البحوث العلمية إلا أنها لا تكفي لشرح العوامل الديناميكية المؤثرة في الموقف، وهذا يقتضي استخدام منهج دراسة الحالة كمنهج مكمل لفهم الموقف بعمق وتفسير النتائج الإحصائية وتبريرها.

و في هذه الدراسة طبق منهج دراسة الحالة من خلال دراسة حالة السيدات المبحوثات دراسة كاملة كدراسة المقاولة من حيث نشأتها وتطورها وما يكتنفها من تغيير وتطور، وكيفية تدرجها، وحقل معارفها ومحصلاتها المختلفة، و خبراتها الماضية و علاقتها مع البيئة المحيطة بها، الأمر الذي لا يمكن التحصل عليه في حالة المسح العام أو أي طريقة أخرى.

و قد تم استخدام منهج دراسة الحالة بعد التمعن في الظاهرة المراد دراستها و هي مبادرة المرأة إلى إعادة إنتاج الاقتصاد العائلي سواء بطريقة رسمية أو غير رسمية، من خلال الإطلاع على الرصيد النظري المتوفر حول الظاهرة و الجولات الاستطلاعية التي قامت بها الطالبة، إضافة إلى تحديد مفاهيم الدراسة و فرضياتها و التأكد من وجود معلومات و بيانات حولها ن إضافة إلى تحديد العينة و أدوات جمع البيانات و جع المعلومات الميدانية وتسجيلها بعد القيام بكل ما ذُكر سابقاً قانت الطالبة بالتحليل المنطقي و إستخلاص النتائج والوصول إلى التعميمات من خلال ما توصلت إليه.

4- أدوات جمع المعلومات:

تستخدم العلوم الإنسانية، على غرار العلوم الطبيعية، وسائل من أجل تفحص الواقع، هذه الأخيرة هي عبارة عن مجموعة أدوات التقصي المستعملة منهجا في جمع المعلومات حول الظاهرة المدروسة، فالمقصود بالأداة الوسيلة – ملموسة كانت أم غير ملموسة – التى تستخدم في الحصول على معلومات معينة، وذلك مثل الملاحظة العادية، والملاحظة بالمشاركة، والإخباريين، واستمارة الاستبيان، والتصوير الفوتوغرافى ... الخ.

و لأن طبيعة الموضوع و الظاهرة في حد ذاتها تفرض نوع المنهج؛ فهي كذلك تفرض نوع الأداة المستخدمة، نظرا لاختلاف مزايا كل أداة، و كل هذا لمساعدة الباحث على جمع الحقائق من الميدان ، و بما أن موضوع الدراسة اهتم تسليط الضوء على الأصول الاجتماعية و الثقافية و العائلية و مختلف الظروف التي توجه المرأة نحو إعادة إنتاج الاقتصاد العائلي ، فقد فرض علينا استعمال أدوات جمع البيانات التالية :

1-4 المقابلة: و تعرف على أنها "تقنية مباشرة تستعمل بغرض مساءلة الأفراد بكيفية منعزلة، و في أحيان أخرى مساءلة جماعات من أجل استجوابهم بطريقة نصف موجهة. و تسمح المقابلة بملاحظة التعابير و الإيماءات التي تعبر عن موقف لا يريد المستجوب التصريح به في تقنية أخرى كالاستمارة، و بالتالي تفتح الباب لآفاق جديدة في التحليل، كما تتيح للباحث الفرصة بأن يكون أكثر مرونة، و ذلك من خلال إعادة صياغة السؤال إن لم يتمكن المبحوث من فهمه بالصورة المطلوبة"[1].

كما تعرف المقابلة بأنها "الطريقة الأساسية لإزالة أي غموض؛ حيث تمكن من تحديد جوانب الموضوع الأساسية للبحث"[2].

و قد تطلبت هذه الدراسة إجراء المقابلة نصف الموجهة؛ و هي تلك التي يسعى فيها الباحث إلى التعريف بكل المواضيع التي يتوجب الحصول من خلالها على إجابات المستجوب، و لكن يترك ترتيب هذه المواضيع و الطريقة التي يدخلها بواسطتها لحكمه، و تكون تعليمات الانطلاق وحدها محددة"[3].

و قد تم تحضير دليل مقابلة وعرضه على التحكيم من قبل بعض الأساتذة بكل من جامعة محمد لمين دباغين بسطيف 2،جامعة البشير الإبراهيمي برج بوعريريج،جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2.

و بعد استرجاع نسخ دليل المقابلة و الأخذ بعين الإعتبار كل الملاحظات و التعديلات المقترحة من قبل الأساتذة ، تم اعتماد النموذج النهائي للمقابلة و الخروج به إلى الميدان ،و خلال هذه المرحلة بالذات سعت الطالبة لخلق جو ودي بينها و بين المبحوثات من خلال توضيح الهدف من البحث وجوانب المقابلة ،إشعار المبحوثات بأهمية البحث ،طمأنه كل مبحوثة بأن المعلومات تستخدم في غرض البحث العلمي مع معلومات ستدلي بها غيرها وتحل جميعها ، أخذ موافقة المبحوثات بما ستستخدمه الطالبة لتسجيل المعلومات سواء كتابياً أو آلياً .

و قد استعملت المقابلة كأداة نظرا لعدة أسباب منها: قلة الدراسات السابقة، حيث لم تكن توجد أي فكرة عن هؤلاء النساء ، خصوصا و أننا كنا بصدد دراسة خصائص

---

[1] موريس أنجرس: <u>منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية</u>، ترجمة بوزيد صحراوي و آخرون، ط 1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص199

[2] Benoît Gauthier: **<u>Recherche sociale de la problématique à la collecte des données</u>**, Presse de l'université du Aubes, Canada, 2003, p293

[3] فيروز زرارقة و آخرون ، مرجع سابق ، ص138.

المرأة التي تبادر إلى المقاولات أو التي تتوجه إلى العمل من المنزل ، و ما الذي يدفعها إلى الولوج إلى هذا الميدان، و ما الذي يوجهها إلى نشاط دون غيره، و كذا الصعوبات التي تواجهها.

و تضمن دليل المقابلة في هذه الدراسة على 4 محاور كبرى تشتمل على أسئلة فرعية؛ و هي أسئلة مفتوحة ، تندرج تحت هذه المحاور:

- المحور الأول: يتضمن بيانات متعلقة بالجانب الشخصي للمبحوثات.
- المحور الثاني: يتضمن بيانات متعلقة بالمحيط العائلي، الاجتماعي و الثقافي للمرأة.
- المحور الثالث: يحوي بيانات متعلقة بطبعة النشاط.
- المحور الرابع: يتضمن المعوقات و الصعوبات التي تواجه المبحوثات.

و تكمن أهمية تقنية المقابلة في هذه الدراسة بالذات كونها تسمح للباحثة و المبحوثات بتصحيح المعلومات، و الاستفسار حول أي لبس أو غموض على الأسئلة المطروحة من جهة. و من جهة أخرى يمكن للباحثة أن تكتشف التناقض في إجابات المبحوثات، من واقع مشاهداتها و ملاحظاتها للبيئة، و مقارنتها بتلك الإجابات مما يتيح لها فرصة مراجعتهن فيها.

2-4 الملاحظة:

يعتمد كل البحث في العلوم والاجتماعية علي الملاحظة، فهي العملية النشطة التي يستخدم فيها الباحث عقله لتفسير ما يري ويسمع ، و الملاحظة نوعان بسيطة و علمية.

و ما يهمنا في البحث العلمي هو الملاحظة العلمية حيث يعتبر هذا النوع امتدادا طبيعيا للملاحظة البسيطة إذ يصمم طبقا لخطة موضوعية و يستخدم الكثير من الأدوات و الإجراءات التجريبية و تهدف الملاحظة العلمية إلى تحقيق فرض علمي محدد، كما توجه للكشف عن تفاصيل الظواهر و العلاقات التي تتواجد بينها بطريقة ضمنية غير ظاهرة أو بينها و بين الظواهر الأخرى.

و تختلف الملاحظة العلمية عن الملاحظة البسيطة في الدقة و توقع الهدف المراد تحقيقه، كما تخضع لضوابط معينة تحقق ثباتها و صدقها أي أن العقل البشري يقوم فيها بنصيب كبير في ملاحظة الظواهر و تفسيرها و بذلك لا تقتصر الملاحظة العلمية على مجرد الحواس كما هو الحال في الملاحظة البسيطة بل يجب المشاركة الفعلية لجمع أكبر قدر من البيانات اللازمة للدراسة [1].

---

[1] محمد محمد الهادي: <u>أساليب إعداد و توثيق البحوث العلمية</u>، المكتبة الأكاديمية، القاهرة،مصر ،1990.

بذلك تخضع الملاحظة العلمية للضبط العلمي سواء كان ذلك بالنسبة للملاحظ أو بالنسبة لعناصر الملاحظة، أو بالنسبة للموقف الذي تجرى فيه،كما تنحصر الملاحظة العلمية على مجالات محددة سلفا و ينتشر استخدام الملاحظة العلمية في الدراسات الميدانية أو دراسات الحالات كما هو الحال بالنسبة لهذه الدراسة .

فعلى الرغم من استعمال تقنية الملاحظة كتقنية مساعدة إلا أنها مكنت الطالبة من كشف الظروف الفيزيقية وظروف عمل المبحوثات و مدى اهتمامهن بتوفير جو فيزيقي ملائم سواء من خلال المبنى أو الملبس ، الآلات الخاصة بالنشاط ...الخ .

الفصل الثاني

الفعل المقاولاتي و المقاول:اقتراب سوسيولوجي

الفصل الثاني

الفعل المقاولاتي والمقاول: اقتراب سوسيولوجي

تمهيد

أولا: المداخل السوسيو- اقتصادية الكبرى لدراسة الفعل المقاولاتي

ثانيا: نظريات و نماذج عن المقاول و المرأة المقاولة

ثالثا: التطور التاريخي للمقاول

رابعا: العقلانية وبروز فكر المقاول

خامسا: تشكل المقاولاتية في المجتمع الجزائري

خلاصة

تمهيد:

في علم الاجتماع لا يمكن الحديث عن أي ظاهرة دون إرجاعها إلى سياقاتها التاريخية و الفكرية، و هذا ما سنحاول القيام به في هذا الفصل، حيث سنتعرف على أهم المداخل النظرية السوسيولوجية التي أسست لمفهوم المقاول و المراحل التي مر بها ،كما سيتناول هذا الفصل خصائص المقاول و أهم العوامل المتحكمة في سلوكه المقاولاتي و التعريج على أهم الدراسات التي نظرت للمقاول الجزائري وكذا أنواع المقاول الجزائري في مختلف الحقبات التاريخية ، مع التركيز على خصائص الاقتصاد الرأسمالي السائد في معظم دول العالم، وما محل المقاول في خضم هذا النظام.

➢ أولا: المداخل السوسيو- اقتصادية الكبرى لدراسة الفعل المقاولاتي :

لقد تمكن عدد لا بأس به من البحوث التعرف على العوامل النفسية المدعمة للمقاول، إذ أن هناك أفراداً مختلفين، بمعنى لديهم الحافز والدافع بدرجات مختلفة، و هذه الاختلافات تنتج عن عملية معقدة من خلال التكيف في بيئة اجتماعية تتفاعل فيها عوامل نفسية و وراثية مع مجموعة من الظروف الخاصة بالأسرة و الطبقة الاجتماعية، وهذا ما يتطلب شروطاً ثقافية لإعطاء شكل واتجاه للطاقات الفردية الكامنة، لأن الأفراد الذين يحظون بتقدير مرتفع قد يصبحون مقاولين ناجحين.

و يصر آخرون ممن يبحثون في أهمية العوامل الثقافية بالنسبة للمقاول من أمثال "جوزيف شمبتر" و "ب.كيلبي" و "بيتر ماريس" و "أنتوني سومرست" الذين يناقشون الحاجة إلى مناخ اجتماعي ملائم لكي يبرز المقاول، فشمبتر على سبيل المثال يعتقد أن المقاولون تنتشر حقول نشاطهم في المناطق الثرية و المجتمعات التي يكون فيها الأمن مضمون[1].

بينما كتب آخرون مثل "تالكوت بارسونز" و "نيل سميلسر"، و "فريدو ريجز" و "ايفيريت هاجن" عن تأثير دور التوقعات والقيم و المعايير في تشكيل مناخ اجتماعي يمنح الشرعية للمقاول.

و هناك عوامل إضافية تم استكشافها من قبل أولئك الذين يبحثون عن تفسير ثقافي للمقاول مثل دور الإيديولوجية القومية، و أهمية أن يكتسب المقاول سلطة و سيطرة على و المرافق.

بينما يرى علماء الاقتصاد أن المقاول هو نتيجة لمجموعة من الظروف الاقتصادية و ليس سببا لنموها، فـ "ألبرت هيرشمان " و "ألكسندر جير شنكرون" يميلون إلى الإقلال من شأن أهمية المقاول و يزعمون بأنه إذا كانت الظروف الاقتصادية ليست مواتية فإن المقاول لن يظهر، و ستظل المجتمعات في حالة ركود، و لكن ما إن تكون ظروف الفرصة الاقتصادية في وضعها الصحيح فإن المقاولين سوف يظهرون و يستخدمون مثلما يحدث نظام كهربائي نوع من المواصلات التي تنتقل الطاقة بواسطتها من نقطة إلى أخرى، فالمقاول هو وسيط كيميائي يكفل الشروط للتنمية الاقتصادية.

كما أن مدرسة السوق أو المدرسة النمساوية بزعامة كل من "فردريتش أ. هايك" و "لودفيج فون ميزس" اللذين أكدا على ضرورة فهم خاصتين للمقاول هما الاكتشاف من

---

[1] Schumpeter (J A) M: **Capitalisme, socialisme, et démocratie**, 1ere partie, un document produit en version numérique par Jean-Marie Tremlay, 2002, p124.

جهة و التغيير من جهة أخرى فـ "هايك" يؤكد أن الاكتشاف يشير إلى انفصال غير متوقع عن الأنماط السابقة، أي القدرة على إدخال منتجات جديدة، و طرق جديدة للإنتاج، حيث أن المقاولة لا بدأن تحتوي ابتكارا و إبداعا حقيقيين.

أما تفسير "فون ميزس" فيشير إلى أن فرص الربح التي يكتشفها المقاول ليست مسألة ملاحظات موضوعية للكميات، بل هي مسألة تفسير جاد الملاحظة للمعنى الذاتي، فالأرباح لا تقاس بل تقرأ و النظر إلى فرص الربح مسألة تفسير ثقافي[1].

في حين "كيرزنر" يقول بأن عمل المقاول هو ببساطة الاستفادة من فرص الربح التي أهملها الآخرون، و النجاح بالنسبة إليه هو مسألة من يأخذ البادرة و من يكون متيقظاً و يستغل المكاسب الموجودة.

حيث تأثر "كيرزنر" بكل من "فون ميزس" و "هايك"، و يظهر تأثره في أهمية المنظور التفسيري للعامل البشري، فالعمل يكون ذا هدف فقط فيما يتعلق بالأغراض والخطط و التوقعات، وظروف العامل الموضوعية ليست مهمة لكن الفرص المحددة و القيود التي يلاحظها المقاول هي المهمة، وتأثره بها يظهر من خلال حديثه على منافسة المقاول باعتبارها إجراءًا اكتشافياً.

و تعمل العملية التنافسية من خلال شد و جذب مستمر، فتعدد الاتجاهات بين حقول و أعمال مختلفة يولد نظاماً كلياً بواسطة الأفراد المشتركين فيه هذه العملية تعرف بأنها عملية اجتماعية أساسا، تعتمد بصفة رئيسية على التفاعل الحر للأفراد.

و هنا ربط "كيرزنر" المجالين التفسيري و الإكتشافي، فاختيار الفرد يحدث داخل تفسير مفترض للفرص و القيود، والاكتشاف بالنسبة لكل فرد يستلزم الإطار التفسيري[2].

لأن المقاول وهو يرى و يلاحظ الأرباح النفسية والمالية يكشف الغطاء عن فرص غير غامضة لتحسين موقفه التي يكون الآخرون قد فشلوا في ملاحظتها، كأنما هناك مجموعات ثابتة من الأشياء تسمى أرباحاً كانت ملقاة حوله و كان هناك أفراد أكثر يقظة من غيرهم للعثور عليها، و فرص الأرباح التي يكتشفها لقدرة المقاول على قراءة أشياء جديدة مختلفة عن الآخرين، و هذه القدرة لا ترجع لانفصاله عن الآخرين بل إلى درجة حساسيته نحو ما يبحث عنه الآخرون.

فالمقاولون الناجحون متصلون بالآخرين جيداً و بصفة خاصة بالثقافة و القيم التي

---

[1] بريجيت بريجر: **ثقافة تنظيم العمل**، تر :محمد مصطفى غنيم، الدار الدولية للنشر و التوزيع، مصر، 1995، ص ص 30-53.

[2] بريجيت بريجر، المرجع السابق، ص 59.

يتقيدون بها و الأهداف التي يسعون إليها.

إن أعمال المقاولات المختلفة هي قراءات لما يحدث في المجتمع، و مثلا مورد السلع الاستهلاكية الناجح يصغي إلى ما يحدث في المجتمع المستهلك لسلعته و يستشعر ما سوف يجدونه جذاباً، و بذلك يكون أكثر إقناعا في جعلهم يجربون منتجات جديدة.

كما اهتم "ريتشارد كانتيون" بإبراز دور المقاولين في تسير النشاط الاقتصادي، و تحليل سلوكهم، فالمقاولين يعملون لقاء عائد غير مضمون و قد يشرعون في أعمالهم بامتلاك قدر من رأس المال أو غير ذلك، فشخصية المقاول لا ترتبط بالضرورة برأس المال بل إنها مستقلة عنه، وجوهر النشاط المقاولاتي هو تحمل المخاطرة .[1]

كما يربط "كانتيون" بين المخاطرة التي هي جوهر المقاولة و بين المنافسة بين المقاولين، فهذه المنافسة هي السبب في وجود المخاطرة. و يشرح "كانتيون" هذه الفكرة فيقول: "المقاولون لا يستطيعون معرفة حجم الاستهلاك في مدينتهم، ولا يعرفون متى يقبل المستهلكون عليهم لشراء سلعهم، و المنافسة هي التي تجبر كل واحد منهم على إيجاد أسلوب يحافظ به على أعماله، و هذا هو جوهر المخاطرة، و ما يدل على وجودها فعلاً هو ما يواجهه المقاولون من حالات الفشل[2].

و فيما يلي موقف عدد من السوسيو-اقتصاديين الكبار حول ظاهرة المقاول في المجتمعات:

1-المقاولة في الفكر الماركسي:

تعتبر كتابات "كارل ماركس" على مر التاريخ عظيمة الأثر في الحقل السياسي والاقتصادي، والاجتماعي خاصة مؤلفه الشهير " **رأس المال**". وهذا ما دعمه" **ريمون ارون** "في كتابه مراحل الفكر الاجتماعي، حيث اعتبر المرحلة الماركسية مرحلة تطور العلوم الثلاث(علم الاجتماع والاقتصاد والسياسة) حينما حاول فهم المجتمع الصناعي في ظل الكيان الرأسمالي الاقتصادي .[3]

ففكر **ماركس** السوسيو –اقتصادي حسب " **ريمون ارون** " هو تحليل وفهم للمجتمع الرأسمالي ووظائفه الاقتصادية الاستغلالية، حيث ركز ماركس في المقام الأول على الرأسمالية القائمة على الربح و التنافس، حيث يكون التقدم التقني و المكننة الإنتاجية بالقوة

[1] بريجيت بريجر، المرجع السابق، ص 62-69.

[2] عبد الرحمن يسري، مرجع سابق، ص 165.

[3] رحماني إسحاق ، جاب الله الطيب:سوسيولوجيا المقاولات في الجزائر من المداخل الكبرى إلى الدراسات المعاصرة،**مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات** ، مجلد 01، عدد 3،2014،ص110.

سلاحا للرأسمالي لضمان البقاء في الإنتاجية فالمقاول هو ذلك الفرد الرأسمالي الذي يعمل على تراكم رؤوس الأموال، فمن خلال تعريفه للرأسمالية يرى بأنها نظام للإنتاج يختلف بصورة جذرية عن النظم الأخرى حيث يميز ماركس مرحلتين واسعتين من التنظيم الإنتاجي في الفترة الرأسمالية، المرحلة الأولى تسيطر عليها الصناعة... والطابع المميز لهذا الشكل هو كونه يشمل تفكيك المهارات الحرفية إلى مهمات متخصصة متنوعة ينفِّذها عدد من العمال[1]، ونجده قد حدد عنصرين أساسين يميزان الإنتاج الرأسمالي هما :الرأسمال (المعدات و المال) و العمل بالأجر، ويرى ماركس انه من يمتلكون رأسمال (الرأسماليين) هم الطبقة الحاكمة، بينما أغلبية العاملين هم **البروليتاريا**.

فالنظام الرأسمالي، كما يؤكد ماركس في الصفحة الأولى من رأس المال، هو نظام إنتاج السلعة. في النظام الرأسمالي لا ينتج المنتجون لسد حاجاتهم الخاصة فقط، أو حاجات الأفراد الذين هم على صلة شخصية بهم؛ تشمل الرأسمالية سوقاً للتبادل يتسع للأمة كلها، ويكون في الغالب سوقاً دولياً. ولكل سلعة، كما يقول ماركس، جانبان: "قيمتها الاستعمالية"، من جهة، و"قيمتها التبادلية" من جهة أخرى[2].

فالرأسمالية تشكل بطبيعتها نظاما طبقيا تتميز فيه العلاقات بنمط صراعي، وهي علاقة تبادلية ما بين قوة العمل والأجر، تتميز بالاستغلال والصراع الذي يزداد بقوة مع مرور الوقت،كما يعتبر ماركس من الذين يشجعون على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، فهو يعتبر المقاول عبارة عن جماعة تتمثل في الدولة، أما الفرد المقاول فهو ذلك الشخص المنتج كجزء من العائلة، يتخذ أشكالا و تطورات مع مرور الوقت، نتيجة تفاعله بالطبقة الحاكمة الرأسمالية المستغلة للبروليتاريا ، هولا ينفي الفعل المقاولاتي الخاص ولكنه يشجع على المقاولة الجماعية من اجل القضاء على الاستغلال الطبقي فقط.

وهذا التحديد لن يؤثر على المجتمع، ولن يقسمه إلى طبقية صغيرة احتكارية للسلطتين الاقتصادية والسياسية،و إنما سيؤدي هذا حسبه إلى قيام نظام اقتصادي بملكية جماعية، بمجتمع أكثر إنسانية من ذاك المستغل، و بإنتاج أكثر.

فمن خلال التحليلات السابقة للسوسيولوجي " كارل ماركس" حول الرأسمالية وتطرقه للفعل الاقتصادي الرأسمالي، نستنتج أن المقاول هو الرأسمالي الاحتكاري الذي يستغل

---

[1] أنتوني جيدنز: الرأسمالية و النظرية الاجتماعية الحديثة –تحليل كتابات ماركس،دوركايم و ماكس فيبر: تر:أديب يوسف شيش،جامعة كامبرج،دذس،ص42

[2] أنتوني جيدنز ، المرجع السابق،ص53.

الطبقة العاملة التي يجب عليها أن تتحد لكي تسترد حقها المهضوم، وبالتالي ينتج لنا مجتمع تحكمه علاقات صراعية، فالمقاولة في الفكر الماركسي هي مؤسسة تحكمها الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج[1].

2-المقاول و تراكم رأس المال عند ماكس فيبر:

سيكون السوسيولوجي ماكس فيبر شاهدا على التحولات التي عرفها التطور الصناعي خلال نهاية القرن التاسع عشر؛ ولذلك فإنه فكر في الظروف والعوامل والأسباب المفسرة لها، منطلقا من ملاحظة بسيطة مفادها أن رؤساء (المعامل) أو الزعماء المالكين للثروة لا علاقة لهم بالاقتصاد ولا يحصلون على ما يحصلون عليه بفضل المكانة الاجتماعية، ولكن بفضل عامل الدين، وخاصة المذهب البروتستانتي.

ففي كتابه المتألق "الأخلاق البروتستانسية و روح الرأسمالية " سعى فيبر إلى التدليل على أن الأخلاق البروتستانتية قدمت شرطا مسبقا و ضروريا و كافيا لظهور النظام الرأسمالي، حيث حدد التساؤل الآتي في

دراسته: إلى أي مدى تؤثر التصورات الدينية عن العالم والوجود في السلوك الاقتصادي لكافة المجتمعات ؟

يفتتح ماكس فيبر كتابه الأخلاق البروتستانتية بطرح حقيقة إحصائية للتعليل: حقيقة كون المقاولين وأصحاب رأس المال في أوربا الحديثة، هم و الدرجات العليا من العمال المهرة، وحتى أكثر من ذلك الموظفون الأكثر تدريباً تقنياً وتجارياً في المشروعات الحديثة، كلهم بصورة غالبة من البروتستانتيين.[2]

في نفس السياق يقول "**ريمون أرون**": أن ماكس فيبر في دراسته لتأثير الأخلاق البروتستانتية على الرأسمالية كان يريد أن يؤكد قضيتين هما:[3]

أ- أن سلوك الأفراد في مختلف المجتمعات يفهم في إطار تصورهم العام للوجود، و تعتبر المعتقدات الدينية و تفسيرها إحدى هذه التصورات للعالم، و التي تؤثر في سلوك الأفراد و الجماعات كما في ذلك السلوك الاقتصادي.

ب- إن التصورات الدينية هي بالفعل إحدى محددات السلوك الاقتصادي، و من ثم فهي تعد من أسباب تغير هذا السلوك.

---

[1] رحماني إسحاق ، مرجع سابق،ص110.

[2] ماكس فيبر : الأخلاق البوتستانتية و الروح الرأمالية،في أنتوني جيدنز : **الرأسمالية و النظرية الاجتماعية الحديثة –تحليل كتابات ماركس،دوركايم و ماكس فيبر**، مرجع سابق ص123.

[3] ريمون أرون : **المجتمع الصناعي**، تر:فيكتور باسيل،دارعويدات للنشر، ط3 ،بيروت لبنات ، 1983، ص265

يفسر فيبر هذه الظاهرة بالرأسمالية التي تعني النظام الذي يقوم على المقاولة الصناعية، وحيث الهدف هو تحقيق الحد الأقصى من الأرباح بفضل التنظيم العقلاني للعمل ، وإعادة تنظيم للإنتاج تنظيما عقلانياً موجها نحو زيادة الفعالية الإنتاجية ، نتيجة إدخال روح مشروعات المقاولين (أرباب الأعمال) الجديدة الروح الرأسمالية.

لهذا فالخاصية السائدة التي تميز الاقتصاد الرأسمالي الحديث هي أنه :معقلن على أساس حساب دقيق موجه بتدبر وتبصر وحذَر نحو النجاح الاقتصادي الذي يطلب بصورة حادة مقابل حياة الكفاف الخاصة بالفلاح، وتقليدية الحرفي عضو النقابة ورأسمالية المغامرين الموجهة إلى انتهاز الفرص السياسية والمضاربة اللامعقولة .[1] إنه لقاء بالصدفة بين الرغبة في الربح و النظام العقلاني اللذين يشكلان هذه الظاهرة المتفردة والأصيلة للرأسمالية الغربية.

بطبيعة الحال فإن الراغبين في الحصول على الثروة كثر ويوجدون في جميع المجتمعات لكن ليس بالتأمل ولا بالغزو وليس بالمغامرة ولكن بالعلم.

فما يميز المقاول هي الرغبة في مراكمة ثروة بلا حدود وبلا نهاية. وبهذا المعنى فإن هناك ذهنية وأخلاقا خاصة بالرأسمالي منها رفض المصاريف غير الضرورية وحب الظهور والعمل بلا كلل. إن المقاول الرأسمالي البروتستانتي يعمل تلبية للدعوة الربانية.

ويرى فيبر أن الدعوة التي تجعل الرأسمالي يعمل بدون كلل ولا ملل تجد أصولها في المذهب الكلفاني. فعلى الإنسان أن يعمل تلبية لنداء الله ولا يجب أن يبذر الأموال تبذيرا حتى يراكم الثروة بأخلاق قاسية وطاهرة وحذرة. ثم إن هذه الرؤية تلتقي بفكرة الفردانية؛ إذ أن كل إنسان سيكون وحيدا أمام الله مما يضعف فكرة الجماعة. ففيبر لم يعالج الجوانب المختلفة للدين بوصفه ظاهرة اجتماعية بل اكتفى بدراسة الأخلاقيات الاقتصادية للدين، و يقصد بها ما يؤكد عليه الدين من قيم اقتصادية. فالرأسمالية تمثل ظاهرة فريدة تنحصر خصائصها الأساسية في المشروع الاقتصادي القائم على التنظيم العقلي، و التي تتم إدارته وفقا للمبادئ العلمية و الثروات الخاصة، و الإنتاج من أجل السوق، و الإنتاج للجماهير و عن طريقهم و الإنتاج من أجل المال، و الحماس المتزايد و الروح المعنوية العالية، و الكفاءة في العمل، تلك التي يتطلب تفرغا كاملا من الفرد ليزاول مهمته.

[1] أنتوني جيدنز: الرأسمالية و النظرية الاجتماعية الحديثة –تحليل كتابات ماركس،دوركايم و ماكس فيبر، مرجع سابق ص125.

و هذا التفرغ يجعل من العمل المهني هدفا و مطلبا رئيسيا في حياة الفرد، فالأخلاق المهنية تعتبر من السمات الواضحة لروح الرأسمالية الحديثة.

لقد أكد ماكس فيبر على أن الفعل الاقتصادي هو فعل اجتماعي وسعى إلى فهم طبيعة التغير وأسبابه، متأثرا ب"كارل ماركس "على الرغم من انه قد وجه له انتقادا في بعض مفاهيمه.

فالعوامل الاقتصادية مهمة في نظره، غير أن الآراء والقيم لها أهمية تأثير مماثل على التغير الاجتماعي، وفي نشأة الرأسمالية، و الأخلاق الدينية، فالأولى هو أنه يجب أن يكون هنالك نمط حياة خاصة في العمل، ومنه فالعمل المقاولاتي هو أحد الوسائل التي يلجأ إليها المقاول الحديث لكي يحصل على المردود وبما أن فوائده تزداد

فهو يبحث دائما عن التخزين والادخار ...فالتنظيم الرأسمالي يجعل المقاول يمارس نشاطا تجاريا أو صناعيا وهذا هو النموذج المثالي للمقاول الرأسمالي،كما أعطى فيبر أهمية للأخلاق الدينية البروتيستانتية لممارسة الفعل المقاولاتي، فالتوافق بين الإصلاح البروتستانتي وروح الرأسمالية أنتج طبقة المقاولين.

وبالنسبة إلى صور المقاولة لدى ماكس فيبر فإنها تتضح لنا من خلال دراسته لمورفولوجية المؤسسات الدينية والاجتماعية و الاقتصادية، فهو يرى بأن مسير المؤسسة يسعى إلى الربح والتسيير العقلاني، وهنا تبرز الشخصية المقاولاتية ذات الميزة العقلانية و الكاريزيمة، ويشير فيبر إلى إمكانية ظهور بعض الثغرات كالسيطرة اللاعقلانية على المؤسسات من طرف رجال الأعمال، وهذا ما يؤدي إلى ظهور أزمات اقتصادية .

والفكرة التي نستخلصها من هذا الطرح الفيبيري هي أن فعل المقاولة يتطلب شخصية فريدة و استثنائية، تحمل خصائص كاريزماتية، وأن صيرورة المقاولة تتمحور و ترتكز بشكل أساسي على فاعل مركزي، كما أن الأخلاق الدينية و العوامل الثقافية للمقاولة هي سر نجاح العقلنة الاقتصادية ونشأة المجتمعات الصناعية تحت لواء الرأسمالية[1].

3-شومبتر و دراسات المقاول:

نجد في النظرية الشمبيترية أن المقاول هو ليس مجابه للأخطار و لكنه مجدد، حيث

[1]رحماني إسحاق ، جاب الله الطيب ، مرجع سابق،ص112.

يعرِف المقاول على أنه القائد والمحتوي، فهو إذن يختلف عن من هم محتوون أو التابعين، له ميزة القائد ويضع نفسه في جو الفردية والعقلانية .كما يعمل على كسر الجمود والخمول والتقليد والروتين، ويعرفه شامبيتر أيضا بتبيان صفاته الخاصة،و عدائه للتبعية أي:

.1تنبؤاته مكيفة و ليست محددة و دقيقة الحدوث،

.2تجارب تقوم على أساس العادات و ليست مبنية على المستجدات و العفوية،

.3حسابات مبنية على التفاؤل و ليست على تصور الخيال،

.4سلوكات روتينية تهدف إلى الحيطة و ليست سلوكات مبنية على التجديد تهدف إلى الاستجابة لنفس متطلبات عالم الاأكادة.

و بالتالي فإن تواجد الأفراد المجددين على مستوى السوق هو الذي يحدث التغيير، و يبعث سيرورة خلق الثروة والتنمية الاقتصادية، لذا نجد أيضا أن شومبيتر يرفض فكرة والراس عن المقاول الذي يرى بأن هدف هذا الأخير هو على الأقل الوصول إلى نقطة التعادل (لا ربح ولا خسارة)، وكذا يرفض في نفس الوقت تعريف مارشال للمقاول على أنه له وظيفة واحدة تنحصر في إدارة الأعمال أو المناجمنت، حيث يرى بأن المقاول مهمته أوسع من ذلك. ويؤكد على أن المقاول هو مصدر لتحريك الدورات الاقتصادية، ويخلق ظروف تستوجب وضع سياسات على مستوى الاقتصاد الكلي تعمل على إحداث الاستقرار.

و حسب شومبيتر دائما إن فكرة اعتبار المقاول فردًا مجددًا لا تنحصر على مستوى السوق فقط، بل أنه يؤثر حتى على صورة التاريخ والتحولات الاجتماعية و الثقافية، و هو كذلك الفرد الذي يبادر مهما كان النظام الاقتصادي والسياسي السائد، سواءً كان النظام اشتراكيًا أو رأسماليًا أو حتى عشائري (قبلي)، و مع هذا فهو لا يحمل نفس الصفات التي سادت القرن التاسع عشر إذا ما قورنت مع نظيرتها التي حملها عند ظهور المؤسسات الكبيرة مع بداية القرن العشرين،حيث أن هذه الفترة شهدت تركزًا كبيرًا للشركات، و كان ينبغي فيها على المقاول الذي يريد احتواء كل شيء أن يحمل صفة المنظم و المنسق.

و صورة القائد الفردي هذه تعود حتمًا إلى تطور الرأسمالية و التي تتحول تدريجيا بشكل أو بآخر إلى ما يعرف بتطور رأسمالية الدولة حيث نجد في كتابه Socialisme et Démocratie تنبؤ بنهاية الرأسمالية التقليدية و ظهور نظرية الدولة المقاول.

فالدولة كمقاول ستقوم بثورة على مستوى الزراعة مثلا من خلال الدفع بعملية التحديث على مستوى السياسات الزراعية، و كذا التوسط على مستوى الصناعة من أجل توجيهها إلى التجديد أو مرافقتها من خلال إحداث سياسات استثمارية في البنى التحتية.

وبالتالي فإن نظرية شومبيتر تعالج إذن الخطر و الاأكادة والتجديد، فالوظيفة الأولى للمقاول هي تسيير الأخطار أما الثانية فهي التجديد من أجل التوسط في حركية تصحيح السوق ونخلص إلى أنه للمقاول صفتين:

الصفة الأولى : هو لا يخاف تحمل الخطر و هو محفز، إذ أنه يبحث على أن يكون الأول .

الصفة الثانية: فتتمثل في تجنيدهم ومنحهم كل مواردهم مقابل معدل ثابت ثم يقومون ببيع سلع و خدمات بسعرغير أكيد[1].

ف" شومبتر " يعتبر المنظر الرئيسي للمقاولة في نظرية الدور الاقتصادي، وتم دراسة المقاول في هذه نظرية وفق مرحلتين:

-المرحلة الروتينية تتميز بالاقتصاد المتماثل.

-مرحلة الخروج من الروتين إلى الدور الاقتصادي، وفي مرحلة الخروج حسب شومبتر يعود الفضل للمقاول، الذي يعتبره المحرك الأساسي للتطور الاقتصادي .

المقاول عند شومبتر ليس مجرد مسير أو ممول،و ا نما هو مبدع ولقد حدد مجموعة من السمات التي يجب أن تتوفر في الشخصية المقاولاتية لإحداث الثورة في طرق الإنتاج الروتينية كأن يكون ذو شخصية كاريزمية تعتمد على الإدارة وقوة التسيير.

كما أنه قد أشار إلى وجود نوعين من المقاولين، الأول تكراري، ينشئ مقاولة جديدة على غرار مقاولات موجودة، أما الثاني فو مبدع وبالتالي تحمل المقاول للمخاطر وإقباله على المجازفة في إطلاق مجموعة من النشاطات يسهم في توفير إمكانات للحصول على الثروة وتوزيع الملكية، وبالتالي فالمقاولين هم مصدر للتوازن بين الإنتاج و الحاجات، ينشئ وينظم مقاولة جديدة للسوق.. . ،كما يرى شومبتر بأن المقاول هو المحرك الباطني للتغير في النظام الر أسمالي وهو يعتبر المحور الذي يدور عليه كل شيء، كما يؤكد على أن دافع المقاول ليس المال، ولكن الإبداع.

فالمقاول عند" شوميتر "هو عنصر السوسيولوجيا الاقتصادية الذي يوظف نفسه، والذي يتمتع بالاستقلالية التامة ويبادر بمبادرات ووظائف إبداعية، وفعل المقاولة لا يخضع فقط لمعايير حسابات (التكلفة والفائدة) أي العقلانية الآلية،و ا نما يخضع لعقلانيات أخرى تعد أساسية في فعل المقاولة[2].

---

[1] صاندرا سايبي:مقاربة نظرية حول تطور الفكر المقاولي ،**مجلة العلوم الإنسانية**،عدد 40، ديسمبر 2013، ص 205.

[2] اسحاق رحماني ،جاب الله الطيب ، مرجع سابق ، ص113.

4- اللاعقلانية الاقتصادية عند فالفريدوباريتو[1]:

نبذ باريتو تماماً فكرة الاشتراكية ليس عدم قدرتها على تحقيق التقدم وا لنجاح الإقتصادي من (الناحية النظرية) ولكن أيضاً من (الناحية الواقعية) نادى بإنشاء اقتصاد " الرأسمالي " يقوم على مبدأ (الحرية الإقتصادية) .

لقد خلق سلوك المقاول في النظريات الاقتصادية مشكلا في الدراسات الاقتصادية المؤسسة على الفعل اللاعقلاني، ويمكن أن يظهر هذا في عرض " باريتو "في تناوله للمقاول في العملية الاقتصادية.

فالمقاول لدى " باريتو "يبحث دائما على الربح الممكن عن طريق مزج عوامل الإنتاج بأسعار السوق وفي ظل المنافسة الاقتصادية، ففعل المقاولة ليس مركزا على الأسعار ومعطيات السوق فقط، بل كذلك على المعطيات التقنية للإنتاج، وكميات الإنتاج المخصصة في السوق.

و هو سلوك لاعقلاني حسبه ، يعتمد على ذاتية في الربح، وتنعدم فيها الموضوعية الاقتصادية، حيث تمر العملية المقاولاتية بمنهج لا منطقي يهدف إلى الربح فقط، دون مراعاة الجوانب الاجتماعية و البيئية للفعل المقاولاتي.

[1] اسحاق رحماني ،جاب الله الطيب ، مرجع سابق ، ص.114

➢ ثانيا:نظريات و نماذج عن المقاول و المرأة المقاولة:

1-المقاول:

1- 1نظرية السلوك المخطط لـ Azjen:

تنص هذه النظرية على أن توجهات الفرد هي التي تحدد سلوكه وذلك من خلال ثلاث مجموعات من المتغيرات، ويعرف التوجه المقاولاتي على أنه مراحل معرفية تتفاعل فيها إرادة الفرد مع العوامل المحيطة.

و يتضمن ما يلي:

1-1-1 المواقف المرافقة للسلوك:

وهي تتضمن التقييم الذي يقوم به الفرد للسلوك الراغب في القيام به. وهي تعتمد على النتائج المحتملة التي ينتظرها الفرد من هذا السلوك.

1-1-2 المعايير الذاتية:

وهي تنتج من الضغط الاجتماعي الذي يتعرض له الفرد من عائلته وأبويه وكذلك أصدقائه، فيما يخص رأيهم في المشروع الذي يريد إنجازه.

كما يمكن أن تؤثر السياسات الحكومية التي تشجع مثلا على إنشاء مؤسسات كثيفة التكنولوجيا، على رفع توجهات الأفراد نحو هذا النوع من المؤسسات. بالإضافة لتأثير العوامل الثقافية مثل وجود نموذج مقاول في محيط الطالب، بالإضافة لمحفزات نفسية أخرى مثل الحاجة لتحقيق الذات، والبحث عن الاستقلالية.

1-1-3 إدراك الرقابة على السلوك:

وتتضمن هذه المتغيرة، الأخذ بعين الاعتبار درجة المعارف التي يمتلكها الفرد ومؤهلاته الخاصة، كذلك الموارد والفرص الضرورية اللازمة لتحقيق السلوك المرغوب.

و الشكل التالي يوضح نظرية السلوك المخطط:

شكل رقم(05): نظرية السلوك المخطط لـ Ajzen

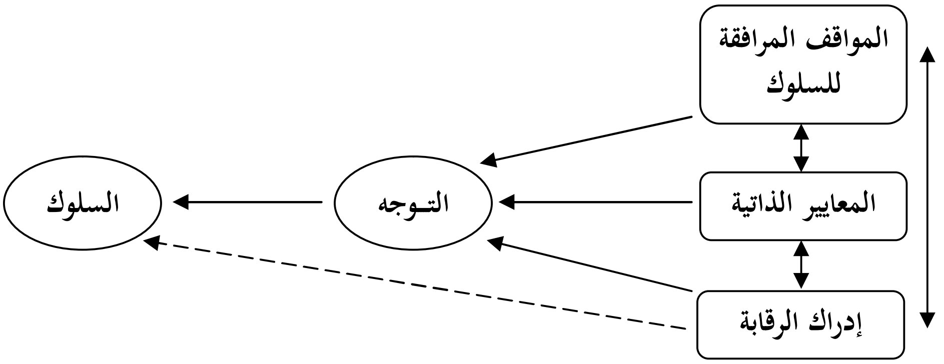

المصدر: منيرة سلامي قريشي يوسف :التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر، مجلة الباحث ، العدد 08، 2010

2-1 نموذج تكوين الحدث المقاولاتي لـ SHAPERO و SOKOL

الفكرة الأساسية للنموذج تقول أنه لكي يبادر الفرد بتغيير كبير ومهم لتوجهه في الحياة، مثل اتخاذ قرار إنشاء مؤسسته الخاصة، فيجب أن يسبق هذا القرار حدث ما يقوم بإيقاف وكسر الروتين المعتاد.

و هناك نقطتان أساسيتان تسبقان اتخاذ القرار بإنشاء مؤسسة هما[1]:

1-2-1إدراك الرغبة (Perception de désirabilité):

ترتبط هذه النقطة بمجموعة العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على نظام القيم عند الأفراد، فكلما زاد تشجيع المجتمع للإبداع، المخاطرة، الاستقلالية الذاتية، كلما زاد عدد المؤسسات المنشأة. و يتشكل نظام القيم من خلال تأثير العائلة خاصة الأبوين اللذان يلعبان دور مهم في تكوين الرغبة، بالإضافة لخوض تجارب مقاولاتية سابقة فاشلة كانت أو ناجحة. كلها عوامل تساعد على تقوية الرغبة لدى الشخص.

2-2-1 إدراك إمكانية الانجاز (Perceptions de faisabilité):

ترتبط إمكانية الإنجاز من خلال إدراك الفرد لجميع أنواع الدعم والمساعدة المتوفرة لديه لتحقيق فكرته. فتوفر الموارد المالية يؤثر مباشرة على توجه الفرد نحو المقاولة، وهذا الميل يتولد نتيجة امتلاك الفرد لمدخرات خاصة أو مساهمات العائلة، ومن خلال أفراد المجموعة .

[1] Bayad Mohamed et Malek Bourguiba, **De l'universalisme à la contingence culturelle: Réflexion sur l'intention entrepreneuriale**, 8[eme] CONGRES INTERNATIONAL FRANCOPHONE ET PME, "L'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriale", 25, 26, 27 Octobre 2006, Haute école de gestion (HEC) Fribourg, Suisse, pp1-19.

شكل رقم (06): نموذج SHAPERO و SOKOL

مسار التغيير في الحياة

*** الانتقالات السلبية**
- الهجرة الإلزامية
- طرد من العمل
- القذف
- الطلاق

*** الأوضاع الوسيطية**
- الخروج من الجيش
- الخروج من المدرسة
- الخروج من السجن

*** التأثيرات الإيجابية**
- من الشركاء
- من المستثمرين
- من المستهلكين
- من الأسواق المحتملة

*** إدراك الرغبات**
- الثقافة
- العائلة
- الزملاء والأصدقاء

*** إدراك إمكانية الإنجاز**
- الدعم المالي
- نماذج المقاولين
- شركاء
- وسائل أخرى للدعم

إنشاء مؤسسة

المصدر: منيرة سلامي قريشي يوسف :التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر، مجلة الباحث ، العدد 08، 2010

3-1 النموذج الموحد:

والذي تفسيره يعني أن الرغبات يؤثر عليها كل من موقف الفرد تجاه فكرة إنشاء مؤسسة والذي يستند على قيمه المهنية أي المميزات المهنية التي يطمح إليها، ونظرته للمقاولة، أي الحاجيات التي يمكنه إرضاءها من خلال النشاط المقاولاتي بالإضافة لتأثير متغيرة المعيار الاجتماعي والتي تتكون من مواقف الأشخاص المهمين له في حال اتخاذه لقرار إنشاء مؤسسة. و الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (07): النموذج الموحد لنظرية AJZEN ونموذج SHAPERO et SOKOL

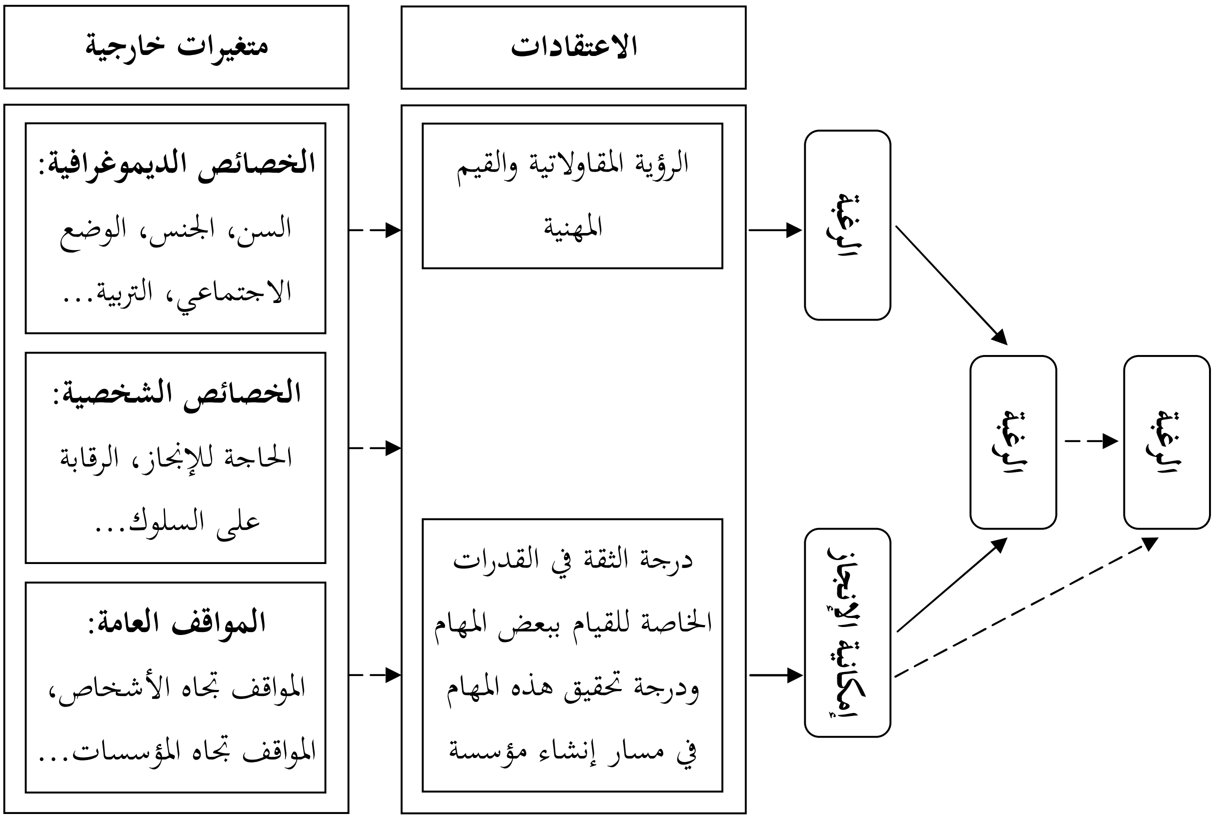

المصدر: منيرة سلامي قريشي يوسف :التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر، مجلة الباحث ، العدد 08، 2010

2-المعالجة النظرية لظاهرة المرأة المقاولة:

في النظرية السوسيولوجية نجد أن الدراسات حول المرأة لم تحظى باهتمام واسع، حيث كانت مناقشة قضايا المرأة تأتي ضمن موضوعات الزواج و الأسرة، حيث كان الاعتقاد السائد بخصوص المرأة على مستوى المجتمع متمثلا في جملة واضحة فحواها أن "البيت هو المكان الطبيعي للمرأة"[1].

1-2 المرأة المقاولة في النظرية المادية الجدلية:

يعتمد هذا الاتجاه على الجانب الاقتصادي للمجتمع و أثره على العلاقات

[1] عبد الباسط عبد المعطي، اعتماد علام: العولمة و قضايا المرأة، أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات و البحوث و الخدمات المتكاملة بكلية البنات، جامعة عين شمس، 3-4 مارس 2002، ص108.

الاجتماعية. فالمرأة نجدها في كل المراحل التاريخية [1]، لأنها تجعل من الإنتاج ووسائله أساسا لتمتين العلاقات الاقتصادية، حيث تفسر هذه النظرية علاقة المرأة بالرجل في سياق تفسيرها لتاريخ المجتمعات البشرية ابتداء من العصور الحجرية أين لم يكن هناك اختلاف بين المرأة و الرجل في الأدوار و لم تكن الحقوق محددة لكل منهما[2]. حيث يعتمد الاقتصاد في هذا العصر على الزراعة و الرعي، و قد رجح الكثير من المؤرخين أن تكون المرأة هي مكتشفة الزراعة البدائية لخبرتها الطويلة في التقاط الثمار و الجذور، و معرفتها بما يؤكل و ما لا يؤكل، و قد ترتب على هذه الأهمية الاقتصادية للمرأة في مجتمع الزراعة البدائية نشوء آثار بعيدة المدى في نطاق القانون و نظام الأسرة؛ فقد فسحت للمرأة مكانة سياسية و اجتماعية لا تقل عن مكانة الرجل إن لم تكن تتصدرها[3].

ثم في المرحلة الإقطاعية؛ الحياة فيها كانت عبارة عن قتال، و نظرا لضعف المرأة الجسدية و عدم إمكانها خوض غمار الحرب سلبت منها حقوقها. و من نتائج ذلك العصر أن حرمت المرأة من حق التملك فعمدوا إلى تمييز الذكور و تفضيلهم عنهن بالإرث[4].

فاضطهاد المرأة في التفسير المادي كان وليد الملكية الخاصة، و هذا نتيجة الاضطهاد الطبقي أيضا، كما أن توزيع المسؤوليات بين الرجل و المرأة ارتبط أصلا بنظام تقسيم العمل الذي أفرزته الأطوار العديدة من الصراع الطبقي في مراحل الاضطهاد الطبقي الحاد أرغمت المرأة على العبودية المنزلية، بحيث تعاظمت الملكية الفردية و الاتجاه الاستقلالي؛ و من ثم فرض القهر على المرأة بتحويلها إلى أداة لخدمة الرجل.

فالمادية التاريخية ترى دور المرأة يتحدد في التنمية الاقتصادية من خلال ما تؤديه من أعمال في مرحلة تاريخية معينة ضمن نظام اقتصادي محدد[5].

2-2 المرأة المقاولة في النظرية الاجتماعية النسوية:

تهتم النظرية الاجتماعية النسوية بالحياة الخاصة الملازمة للعلاقة بين المرأة و الرجل، كما تهتم بالتغيرات التي تصاحب هذه العلاقة، خاصة مع اقتحام النساء المتزايد للحياة العامة، و على مبدأ تكافؤ الفرص، إذ ترى أنه كلما كانت المرأة مساوية للرجل كلما

[1] عبد الباسط عبد المعطي، اعتماد علام: المرجع السابق، ص23.

[2] حكمت أبو زيد: إمكانيات المرأة العربية في العمل السياسي، عن ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول المرأة، 1982، ص154.

[3] ثروت أنيس الأسيوطي: نظام الأسرة بين الاقتصاد و الدين، دار الكتاب العربي للطباعة و النشر، د ط، القاهرة، ص104.

[4] سامية بادي: المرأة و المشاركة السياسية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، 2003-2004، ص73.

[5] باسم كيال: سيكولوجية المرأة، مؤسسة عز الدين للطباعة و النشر، د ط، 1983، ص4

اتسعت لها رقعة المشاركة في البناء و المساهمة في التنمية.

و تقوم هذه النظرية على نقد النظرية الاجتماعية البيولوجية التي ترى في تقسيم العمل الجنسي عنصرا أساسيا في وجود تمييز بين الجنسين، فالمراحل التاريخية التي مرت بها المجتمعات الإنسانية خصت الرجل بالسعي لتلبية متطلبات أسرته و حمايتها، و خصت المرأة بالإنجاب و الرعاية (كما رأينا في الجدلية المادية). هذا التقسيم وضع الرجل في مرتبة عليا و المرأة في مرتبة دنيا. هذا الوضع مكن الرجل من بسط هيمنته على شؤون الحياة الاجتماعية و السياسية والاقتصادية. و قد نتج عن هذا توزيع اجتماعي غير عادل للأدوار و المسؤوليات، السبب الذي أدى إلى ظهور ما يسمى بالحركات النسائية التحررية؛ وهي حركات اجتماعية و سياسية اتخذتها فئة اجتماعية تطالب بتغيير عام و شامل لوضعية المرأة في المجتمع[1].

ومن أهداف هذه الحركات: المطالبة بالمساواة بين الجنسين، التوسع في الحقوق القانونية و السياسية للمرأة، و حقها في العمل و الوظائف و الأجور؛ و يرجع هذا للأسس التي بني عليها المجتمع الغربي، فكما هو معروف أن الرأسمالية تشكلت على قاعدة التقسيم الجنسي و الاجتماعي للعمل، الشيء الذي جعل هذه الحركات تركز في العقدين الأخيرين على وضعية المرأة الاقتصادية و العائلية و المهنية، والهدف هو تكثيف المشاركة النسائية في نظام الإنتاج. وقد أدت الثورات التحريرية في العصور الحديثة دورا كبيرا في تقرير الحقوق الإنسانية و القضاء على الآراء و النظريات التي كانت تنادي بعدم المساواة بين المرأة والرجل؛ وأصبح التطور الديمقراطي يستلزم تمتع المرأة بحقوقها كاملة حتى تستطيع أن تساهم بدورها الطبيعي و تضطلع بمسؤولياتها في الميادين السياسية و الاجتماعية والاقتصادية و الثقافية [2].

ولقد ركزت أطروحة النظرية الاجتماعية الكلاسيكية على خصائص الحياة العامة، نشأتها وأشكال تطورها، متغافلة بذلك الحياة الخاصة التي تمثلها النساء. وهنا تنتقد النظرية النسوية تلك الأطروحات في تلك الفترة لافتقارها إلى نظرية العلاقة النوعية بين الجنسين النوع الاجتماعي-الجنوسة، و تفتقر إلى إظهار التباين بين الرجال و النساء.

---

[1] ثروت أنيس الأسيوطي، مرجع سابق، ص107.

[2] صالح بن حمد العساف: <u>مؤشرات حول المساهمة الاقتصادية للمرأة العاملة في قطاع التربية و التعليم</u>، مطبعة العمال المركزية، بغداد، 1986، ص11.

2-3 المرأة المقاولة و نظرية النوع الاجتماعي:

إن فكرة النوع الاجتماعي من وجهة نظر السوسيو-اقتصادية يعني أن المرأة يجب أن يكون لها الحق في العمل مثلها مثل الرجل، و قد عرفت هذه النظرية اتجاهين:

2-3-1 الاتجاه الليبرالي المعتدل:

قامت الباحثة **روزابيث موس كانتر** بدراسة في الشركات الكبرى، و حللت فيها السبل التي أقصيت فيها النساء عن مراكز التأثير و القوة، و تبين هذه الدراسة بصورة معمقة و موسعة الأساليب التي تحرم فيها النساء في المجتمع الأمريكي من فرص التقدم و الارتقاء في هذه الشركات، و من الدخول في شبكة العلاقات الاجتماعية و الشخصية التي تلعب في العادة دورا مؤثرا في تحقيق التقدم الوظيفي.

فالمشكلة الجوهرية في نظرها تكمن في القوة و السلطة لا في الجنوسة، فوضع المرأة المستضعف لا يعود في أصوله إلى الأنوثة بحد ذاتها؛بمعنى هي تنفي ما جاءت به **النظرية البيولوجية** التي ترى أن معظم الإختلافات الموجودة بين الرّجل والمرأة هي إختلافات تعود إلى عوامل طبيعية ،و هي المسؤولة عن وجود اللامساواة بين الجنسين في جميع المجالات منها مجال العمل حيث ينصّبون التكوين البيولوجي على رأس التمايزات الموجودة بينهما ،وهي تمايزات فطرية وطبيعية، تعود إلى الكروموزومات و الهرمونات و مختلف المؤثرات الجنسية ،وغيرها من الأمور المماثلة ،وأن جميع الثقافات تحمل مثل هذه التمايزات ما يجعل من الرّجل قويّ ويتفوّق في نزعته العدوانية على المرأة ،التي تعتبر كائنا رقيقا ضعيفا لا يمكن له بأيّ حال من الأحوال منافسة الرجل أو التغلب عليه ،بسبب بنيته القويّة وإستطاعته الجسدية في المقاومة وفي النهوض بالأعباء الشاقة ،بينما طبيعة المرأة تجعل منها أكثر عاطفية و حساسية [1].

فالباحثة **روزابيث موس كانتر** ترى أن سبب حرمان النساء من الارتقاء يرجع أساسا إلى أنها لم تحقق مواقع قوة كافية داخل المنظمات، و ترى أن هذا الخلل سيتناقص مع مرور الزمن لأن عدد النساء في الحياة العامة و الحياة التجارية في تزايد كبير [2].

2-3-2- الاتجاه الراديكالي المتطرف:

يمثله **كاتي فيرغيسون**، ويرتبط هذا الاتجاه **بالقيم الماركسية** و أنماط **الهيمنة**

[1] حيرش بغداد ليلى أمال: مفهوم الجندر في الأطر النظرية،**مجلة التدوين** ، العدد 11،السداسي الثاني 2018،ص ص 179،178.

[2] أنتوني جيدنز: علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 4، 2005، ص422.

الذكورية؛ حيث ركزّت كما هو معلوم على العامل الإقتصادي في تحليلها للظواهر الإجتماعية المختلفة ،وكعمود رئيس ي لتحقيق السلطة داخل المجتمع ،فالذي يحوز على وسائل الإنتاج ،ويملك أكبر قدر من الثروة ،هو الذي تؤول إليه السلطة والهيمنة والتي يمارسها على غيره ممن تقل عنهم الثروة والنفوذ ،ونفس الأمر بالنسبة للنظام الطبقي وعلاقة الحاكم بالمحكوم وغيرها من العلاقات المشابهة ،وهذا ما يجعل في نظر ورأي هذه النظرية الرّجل يفوق المرأة،ويمارس سلطته الذكورية عليها ، من منطلق أن الفضاء العام هو حكر على الرّجل ،بينما يبقى الفضاء الداخلي أي المنزلي من نصيب المرأة ،تختزل فيه كلّ مهاراتها وأدوارها ومسؤولياتها.

وبولوج الرّجل الفضاء العام ،فإن هذا الأمر يحيله للولوج إلى عالم الشغل من بابه الواسع بكل ميادينه ومجالاته،ويمكنه من الحيازة على الثروة،هذه الأخيرة التي تفتقر إليها المرأة زوجة كانت أو إبنة ،وتصبح منوطة بإتبّاع الرجل (زوجا أو أبا أوأخا)،وتصبح تابعة له مادّيا ومن تمّ إجتماعيا،وفي الأخير يمارس الرجل بحكم حيازته على المال و الملكية سلطته الإجتماعية ،وهذا السبب حسب النظرية الماركسية ،هو الذي يمنع المرأة من منازعتها الرّجل السلطة ،ويجعلها تقتنع بقيمة العمل المنزلي وأهميته ،حتى توصد الأبواب أمامها وتمنع عن إعتلاء مراكز القوّة والسلطة [1].

مما أخضع النساء منذ لحظة انضمامهن إلى هذه المؤسسات لمرتبة متدنية في الهيكل التنظيمي، و لا خيار أمام النساء في هذه الحالة إلا إقامة مؤسساتهن و منظماتهن و شركاتهن الخاصة على أسس تختلف تماما عن تلك التي يقيمها و يسيطر عليها الرجال.

2-3-2التقسيم الجنسي للعمل :

نعني بالتقسيم الجنسي للعمل تقسيم العمل بين النساء و الرجال على أساس التصورات و نظم القيم السائدة عن كل واحد منهم الناجمة هن عملية التطبيع الاجتماعي في الأسرة و المدرسة و ...الخ[2]،إلا أن إيميل دوركايم يرى أن التقسيم الجنسي للعمل ظاهرة غير طبيعية في تصوره لأنه أساسا قائم على تقسيم غير عادل و غير منصف بين الأفراد و الوظائف .

و من خلال ما سبق يرى **محيا زيتون** أن هناك ثلاثة أشكال للتقسيم الجنسي

---

[1] حيرش بغداد ليلى أمال، مرجع سابق، ص ص180،179.

[2] مشروع النوع الاجتماعي السلام و الأمن بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA):<u>مسرد مفاهيم و مصطلحات النوع الاجتماعي</u>،منشورات مفتاح2006،2006،ص10.

للعمل وفق ما يلي:[1]

أ-الشكل الأفقي: يخص التميز في الصناعة حيث أن أغلبية الرجال يتمركزون في الصناعات الثقيلة التي تتميز عادة بمكانة أعلى في سوق العمل و بمجهود أكبر كالعمل في المجمعات البترولية مثلا ، حيث يكون فيها تواجد الرجال في هذه الصناعات أكبر من تواجد النساء.

ب-الشكل العمودي: الذي ينظر إلى الرجل على أساس تأديته لدورين أساسيين هما الدور الإنتاجي و دور القائد أو المشرف [2] ، فتكون بذلك السلطة في يد الرجال أي القوة المهيمنة في المؤسسة، و فوارق الأجر تظهر مع تباين المؤهلات التي تبرز المستوى الوظيفي، فالعامل الإداري يكون أكثر أجرا من الذي يعمل على الخط الإنتاجي.

ج-الشكل الأجري: يقوم على أساس التمييز في مستوى الكسب بين الجنسين على مستوى الأجرة ،إذ عادة ما تحصل الأنثى في المتوسط على مستوى أقل من الذكر حتى و إن كانت في نفس الدرجة المهنية للرجل ، وهذا التباين في مستوى الأجرة يكون فقط بسبب الجنس.[3]

4-2 المرأة المقاولة في النظرية الاقتصادية الحديثة:

و يرى أصحاب هذه النظرية أن أدوار المرأة في التنمية الاجتماعية مرتبط بطبيعة البناء الاجتماعي القائم و ما يطرأ على هذا البناء من تغيرات، مما يؤدي إلى زيادة فرص العمل المختلفة للمرأة، و قد أدت هذه الثورة الاجتماعية إلى تغيرات في البنى الاجتماعية، حيث تم توزيع جديد لأدوار ووظائف الأفراد داخل المجتمع، لأن النمط المعيشي تغير، و هذا التغير ساهم في فتح مجالات فرص التعليم و التكوين أمام المرأة ليمكنها من العمل الذي يصنع لها مكانة اجتماعية و عائد مادي تساهم من خلاله في المصاريف الأسرية.

أما المرأة في العالم الثالث فقد ظلت أسيرة النظرة التقليدية التي تعطيها الأدوار الثانوية، لأن الأدوار الرئيسية من اختصاص الرجل؛ و بالتالي عليها أن تتخلى عن التقاليد البالية التي فرضت عليها العيش في إطار أبوي صارم ساهم بشكل كبير في استمرارية الدور التابع للمرأة، و جعلها تتأخر في مسارها حول تحقيق ذاتها. إضافة إلى دور الاستعمار الذي ساهم في تدني وضع المرأة [4] .

---

[1] محيا زيتون :**المرأة والتنمية: مناهج نظرية وقضايا عالمية**، المركز القومي للبحوث الإجتماعية و الجنائية، القاهرة ، 2000 ، ص47

[2] مشروع النوع الاجتماعي السلام و الأمن بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)،مرجع سابق ،ص12.

[3] محيا زيتون ، مرجع سابق، ص 48.

[4] سيد عبد الفتاح عفيفي: **بحوث في علم الاجتماع المعاصر**، الفكر العربي، مصر، 1996، ص30.

3-نقد و تقييم النظريات :

تركز كل من نظرية السلوك المخطط و نموذج التكوين و النموذج الموحد على فهم كيفية تغير سلوك المقاول حيث يأخذ سلوكه شكل العادة في كثير من المواقف و يصبح تقليدا متوارثا ، كما أن هذه النظريات تتضمن الصفات البيئية والشخصية والسلوكية لانها العوامل الرئيسية المحددة لسلوك المقاول،إلا أن هذه النظريات تستند على معالجة الإدراك ومستوى تغيير السلوك مقارنة مع نماذج أخرى، فإن نظرية السلوك المخطط تغفل المتغيرات العاطفية مثل التهديد، الخوف، المزاج والمشاعر السلبية أو الإيجابية التي تنتاب المقاول وتقيمها بطريقة محدودة.

كما أن التشديد على الأفراد (المقاولين) في هذه النظريات من أجل تغيير سلوكهم ،واستخفاف عام بتأثير عوامل البيئة على السلوك ،بالإضافة إلى أن بعض النظريات تم صياغتها كدليل مساعد في فهم السلوك البشري وبعضها الآخر صمم كإطار عمل للتداخلات السلوكية إلا أن غايتها غير ثابتة المبدأ.

عودة إلى أطروحات النظرية الاجتماعية الكلاسيكية و التي طورت في أوربا، نلاحظ أنها أطروحات ركزت على خصائص الحياة العامة: نشأتها و أشكال تطورها، متغافلة بذلك الحياة الخاصة التي تمثلها النساء. وهنا تنتقد النظرية النسوية تلك الأطروحات في تلك الفترة لافتقارها إلى نظرية العلاقة النوعية بين الجنسين (الجندر- النوع الاجتماعي – الجنوسة) و تفتقر إلى إظهار التباين بين الرجال و النساء و تعتبر هذه الانتقادات عواميد النظرية الاجتماعية المعاصرة. و باختصار، فإن عدم تحليل الحياة الخاصة للعالم الاجتماعي يثبت بأن النظرية المبكرة لعلم الاجتماع لم تقم بطرح وافٍ ومكتمل لمعرفة و فهم كل أجزاء العالم الاجتماعي.

كما تنظر النظرية النسوية و نظريات النوع الاجتماعي في العالم من زاوية أقلية غير معترف بها و غير منظورة حتى الآن و هي النساء ، أملا في اكتشاف الطرق الأساسية التي بواسطتها تساعد أنشطة هذه الأقلية في خلق عالم النساء ، و قد أسهمت هذه الرؤية في تنقيح فهمنا لمعظم الموضوعات و منها الحياة الاجتماعية و من هذا المنطلق بدأ أنصار النظرية النسوية في تحدي نظرية علم الاجتماع ، و من يجاهرن بهذا التحدي يزعمن أن علماء الاجتماع يرفضون بإصرار رؤى العلم الجديد للمرأة في فهم علم الاجتماع للعالم الاجتماعي، و بذا انعزلت عالمات الاجتماع النسوي عن التيار الرئيسي لعلم الاجتماع و اختزلت النظرية النسوية الشاملة للتنظيم الاجتماعي إلى متغير بحثي واحد هو الجنس و إلى

نمط بسيط للدور الاجتماعي هو النوع الاجتماعي (الجندر).

➢ **ثالثا: التطور التاريخي للمقاول**

1- في نمط الإنتاج الإقطاعي:

1-1نشأة وتطور النظام الإقطاعي:

اهتمّ الباحثون بدراسة النظام الإقطاعيّ الذي أصبح نظاماً سياسيّاً و اجتماعيّاً واقتصاديّاً انتشر في فترة العصور الوسطى، واختلف عن الأنظمة التي ظهرت قبله في العصور القديمة، وظهر هذا النظام تحديداً في قارة أوروبا الغربيّة، ولكنه يعود إلى أصولٍ قديمة ذات جذور رومانيّة وجرمانيّة، فظهرت بداياته في الفترة الزمنيّة بين القرنين الثامن والتاسع للميلاد، ومن ثمّ امتد من القرن العاشر إلى القرن السادس عشر للميلاد؛ حتى تراجع وانتهى نتيجةً للتقدم التجاريّ والصناعيّ ، ويُعرَّف النظام الإقطاعيّ بأنّه نظام يعتمد على مُلكيّة الأفراد من الطبقة الإقطاعيّة للأراضيّ التي تُشكّل الوسائل الإنتاجيّة، ومن ثمّ حرصهم على استغلال الفلاحين للعمل فيها؛ حيث كانت الأراضيّ في تلك الحقبة الزمنيّة هي الوسيلة الأساسيّة للإنتاج، وشملت الأملاك الإقطاعيّة كُلًّا من أراضيّ القُرى والمُدن، واستغلّ الإقطاعيون -بالاعتماد على هذه المُلكيّة- الأرض والفلاحين الذين يعانون من الفقر، كما حدّدَ هذا النظام نوعية طبقات الأفراد في المجتمع؛ ممّا أدّى إلى ظهور مصطلح المُجتمع الإقطاعيّ.

فبعد التطور المذهل في مصارعة الطبيعة انحل النظام العبودي وحل محله النظام الإقطاعي، إذ بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية بفعل الغزوات البربرية و سيطرة القبائل البدائية الجرمانية على ممتلكاتها، برزت إلى الوجود علاقات إنتاجية إقطاعية محل العلاقات العبودية، ما أدى إلى ظهور حكومات يقودها ملوك من أفراد القبائل الجرمانية الذين وزعوا الأراضي الزراعية بين حاشيتهم و أقربائهم و سيطروا بالقوة على مختلف أراضي الفلاحين الأحرار، إذ طبقوا نظاما للزراعة يدعى نظام القنانة أو رق الأرض، حيث يسمح هذا الأخير للإقطاعي بتقسيم أرضه إلى قسمين:

- قسم أول: يحتفظ به لنفسه ويلتزم الفلاحون الأقنان بزراعته له دون أجر إضافة إلى خدمات أخرى كعملهم في قصر الإقطاعي و تقديم ضرائب لمالك الأرض مقابل العمل؛

- قسم ثاني: من الأرض يستفيد منه كل واحد من الأقنان، حيث يقوم بزراعة حصته و استغلالها إضافة إلى زراعة أرض السيد[1].

[1] عبد الله سقور: الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، الجزائر، 2004، ص ص 48-49.

فمنذ القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر، كان النظام في أوروبا وفي إنجلترا تحديدا، قائما على أساس المقاطعات، كل مقاطعة يحكمها سيد يسمى اللورد و هو تابع للملك يعمل فيها عبيد أرقاء أو فلاحين أقنان، أما الأحرار فكانوا يعملون تارة في الزراعة و تارة أخرى أعمال حرفية و عسكرية، ويتسلم اللورد أو الإقطاعي جزءا ضخما من إنتاجهم و محاصيلهم[1].

امتلك النظام الإقطاعيّ طبيعتين، وهما الطبيعة الاقتصاديّة والطبيعة السياسيّة، واختلفتا عن بعضهما من فترة العصور القديمة وصولاً إلى فترة العصور الحديثة؛ حيث كانت الطبيعة الاقتصاديّة المُتعلقة بالمُلكيّة في العصر الرومانيّ والعصر الحديث تعتمد على وجود علاقاتٍ حقوقيّة؛ بمعنى أن لكلِّ قطعة أرضٍ مالك خاص بها، فكانت المُلكيّة المُطلقة للأراضيّ تُعدّ من الحالات الطبيعيّة، وفي فترة العصور الوسطى كانت الأرض تعتمد على عدّة أنواع من الحقوق؛ حيث إنّ أساس المُلكيّة يفقد المعنى القانونيّ الخاص فيه، أمّا من حيث الطبيعة السياسيّة فكانت الفكرة الرئيسيّة هي سيادة الدولة أثناء العصر الرومانيّ والعصر الحديث؛ حيث تُنفّذ الدولة مهامها وسلطاتها باستخدام الرؤساء والموظفين، وعند تطبيق النظام الإقطاعيّ لم يعدّ للدولة أي تأثير؛ ممّا أدّى إلى انقسام سلطاتها بين مجموعة من الأشخاص، وانتقلت لهم هذه السلطات نتيجةً لانهيار وتراجع الدولة، ويُستنتج من ذلك أنّ النظام الإقطاعيّ ظهر بسبب المُلكيّة المُجزّأة في الطبيعة الاقتصاديّة، والسيادة المُجزّأة في الطبيعة السياسيّة. اعتمد النظام الإقطاعيّ في تطوره على المرور بمراحلٍ بطيئة، فظهر نتيجةً للأنظمة الاقتصاديّة التي سبقته ودون أي إرادة فرديّة من الشعوب؛ حيث هاجم البربر الجرمان أغلبَ أراضي القارة الأوروبيّة الغربيّة، ونتج عن ذلك تكامل بين الثقافة الرومانيّة والثقافة الجرمانيّة؛ ممّا أدّى إلى ظهور مُجتمعٍ يحتوي على خليطٍ من العادات والتقاليد الرومانيّة والبربريّة الجرمانيّة؛ لذلك اهتمّ الباحثون بتعزيز دراسة النظام الإقطاعيّ لمعرفة تطوره ونشأته، فانقسمت الآراء حول أصالة جذوره، فالبعض قالوا بأنّه نظام جرمانيّ، والبعض الآخر أشاروا إلى أنه نظام رومانيّ، ونتج عن ذلك ظهور مدرستين لدراسة النظام الإقطاعيّ، وهما: المدرسة الرومانيّة والمدرسة الجرمانيّة.

1-2-2- خصائص نمط الإنتاج الإقطاعي:

يؤكد القانون الأساسي للأسلوب الإنتاج الإقطاعي على أن "الإقطاعيون في كل زمان

[1] خالد أبو القمصان: **موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص12.

ومكان يجتهدون للحصول على أكبر ما يمكن من المنتوج الفائض تحت شكل ريع عقاري إقطاعي عن طريق الاستثمار الإكراهي للفلاحين"[1].

و بفعل هذا التقسيم و الطبقية التي عرفها المجتمع آنذاك، كان لكل من هذه الطبقات دورها المنوط بها، فكانت طبقة النبلاء و الأسياد تسند إليها مهمة الحرب، و على طبقة الفلاحين العمل في أرض السيد، لأن الزراعة كانت تمثل أهم وجه من وجوه النشاط الاقتصادي و الذي يمد طبقة الملاك و الإقطاعيين بثراء ضخم لا يقاس به ثراء أي طبقة أخرى، حيث كان مصدر هذا الثراء هو الطبقة المسؤولة عن إنتاج المحاصيل أي طبقة الزراع[2].

فجدد الإقطاعي شكل حصوله على الريع العقاري، لأنه أصبح لا يضمن الحصول على أحسن النتائج بسبب عدم اهتمام الفلاح برفع الإنتاجية، فظهر شكل آخر هو الريع العيني الذي يرغم و يجبر الفلاح على دفع المنتوج الفائض عن ضروراته للإقطاعي، أثار هذا الشكل اهتمام الفلاحين أكثر بالزراعة، فارتبط الإنتاج الزراعي فيما بعد بالسوق ليظهر شكل حديث و هو الريع النقدي و الذي بموجبه يدفع الفلاح للإقطاعي ثمن المنتوج نقدا بدلا من تسليمه في شكله العيني[3].

فأسلوب الإنتاج الإقطاعي أدى إلى التحديث في استخدام أدوات و طرق الزراعة إضافة إلى اهتمام الفلاحين بتحسين و تطوير الإنتاج، و بهذا يصدق التعبير اللاذع أن الأغنياء يزدادون غنى بينما الفقراء يعانون فقرا فوق فقر، فقد ظلت الوحدة السياسية التي لا تميز فيها للدولة و المجتمع سائدة في القرون الوسطى الأوروبية، و غاصت الدولة في المبنى الإقطاعي الاجتماعي، حيث كان الملك يمثل النبيل الأول بين مجموع النبلاء الذين يشكلون الأرستقراطية في نظام الطبقات السياسية السائدة، ومع تحول النبيل الأول إلى ملك مطلق أفقد النبلاء بالتدريج طبيعتهم السياسية، أو صفتهم كطبقة سياسية، و تحولوا إلى طبقة اجتماعية ذات امتيازات سياسية، زالت هي أيضا بالتطور التدريجي أو بالثورة.

فانطلقت الحداثة من مدن الإقطاع بعد ظهور الملكية المطلقة في نهايات الإقطاع و نظامه السياسي الاجتماعي، عندما تحولت الدولة إلى أداة أو إلى تنظيم مستقل يتميز عن المجتمع، فتطور هذا المجتمع إلى مجتمع المواطنين في المدينة الأوروبية الحرة نتيجة

[1] عبد الله سقور، مرجع سابق، ص50.

[2] عادل أحمد حشيش: **تاريخ الفكر الاقتصادي**، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، 1974، ص97.

[3] عبد الله سقور، مرجع سابق، ص51.

للامركزية الإقطاع، و تميز الدولة كهدف قائم بذاته و كملكية مطلقة وجدت أمامها كيان سمي المجتمع، فسادت فكرة إعادة إنتاج المجتمع لذاته خارج الدولة[1].

1-3أركان النظام الإقطاعي:[2]

اعتمد تطبيق النظام الإقطاعيّ على وجود ثلاثة أركان رئيسيّة خاصة فيه، وتُقسم إلى الآتي:

1-3-1 المجتمع القروي : شَكّل المُجتمع القرويّ الفئات التي عاشت على زراعة الأراضيّ؛ عن طريق الاعتماد على التعاون المُشترك بين الناس، ويُقسم هذا المُجتمع إلى الأقسام الآتية:

أ- **الفلاحون:** هم الأفراد المُوزعون بين الأحرار والعبيد، وشكّلت غالبيتهم في القرنين التاسع والعاشر للميلاد منطقةً وسطى بين العبيد والأحرار، ومن ثمّ ظهرت جماعة جديدة عُرِفت باسم الأقنان، وفيما يأتي معلومات عن فئات الفلاحين: الأحرار: هم أصحاب أراضٍ ولا يلتزمون بأيّ قيود للإقطاعيين، وشكّلوا نسبة 4% من إجمالي عدد الفلاحين الذين يعملون في زراعة الأراضي في إنجلترا، بينما كانت نسبتهم أكبر في كلٍّ من القسم الجنوبيّ من فرنسا، والقسم الشماليّ من إيطاليا، والقسم الغربيّ من ألمانيا.

ب- **العبيد:** هم الذين كانوا يعملون في منازل الإقطاعيين ومن ثمّ أصبحوا يعملون في زراعة الأراضيّ، وكان عملهم في البداية مُقتصراً على تقديم الخدمات للمنازل في إنجلترا، ولم تكن لهم أهمية في فرنسا، مقارنةً مع ألمانيا التي شهدت ارتفاعاً في نسبتهم.

ج-**الأقنان:** هم الأشخاص الذين كانوا أحراراً، ومن ثمّ أُرغِموا نتيجةً لظروفهم المعيشيّة على التضحية في حُريّتهم. القرية: هي المنطقة التي عاش فيها الفلاحون في النظام الإقطاعيّ، واستخدمت ثلاثة ألفاظٍ للإشارة إليها، وهي العزبة والضيعة والقرية.

د- **فلاحة الأرض:** هي الطريقة المُستخدمة في زراعة الأراضيّ، وتمّ الاعتماد على استخدام نظامين للزراعة الأول يشمل زراعة حقلين، أمّا الثاني فاعتمد على زراعة ثلاثة حقول.

1-3-2 نظام الدومين: اشتُقّت كلمة الدومين من الأصل اللاتينيّ (Dominuis) ومعناه

---

[1] عزمي بشارة: المجتمع المدني دراسة نقدية (مع الإشارة للمجتمع العربي)، الطبعة 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000، ص42.

[2] https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%A7_%D9%87%D9%88_%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9%D9%8A_ غادة الحلايقية :ماهو النظام الاقطاعي، أغسطس 2017، زيارة يوم 2018/05/22 على الساعة 03:22

السيد المالك، وأُطلق عليه عدّة مسمّيات وألقاب في أوروبا، مثل السيد والبارون، كما عُرِفت كلمة الدومين بمعنى كافة أملاك الإقطاعيين، ويعتمد نظام الدومين على تقسيم الأراضيّ إلى قسمين؛ حيث ينتفع صاحب الأرض بأحد هذه الأقسام، أمّا القسم الآخر يوزع على الفلاحين مقابل تقديمهم خدمات للإقطاعيين، ومع مرور الوقت ازدادت سلطة الإقطاعيين فأصبحوا حاجزاً يفصل بين الفلاحين في الدومين وحكومات الدول.

1-3-3 النموّ الإقطاعي: يُعدّ النموّ الإقطاعي عبارةً عن العصر الذي شهد نموّ وتطور النظام الإقطاعيّ خلال القرنين التاسع والعاشر للميلاد؛ حيث كانت أوروبا الغربيّة متأثرةً بالعديد من الأحداث والاضطرابات السياسيّة والاجتماعيّة، كما يُشار لتلك الفترة بأنّها شكّلت عصراً من الظلام، وعموماً من الممكن تقسيم هذا العصر إلى ثلاثة عصور فرعيّة، وهي:[1]

أ-عصر التمهيد: هو اعتبار النظام الإقطاعيّ ظاهرة حدثت نتيجةً للأحداث والظروف، ومن ثمّ تطورت بالاعتماد على دور مجموعةٍ من الرجال الذين يمتلكون مهام مُتعدّدة.

ب-عصر النموّ: هو العصر الذي شهد حرباً في القرن التاسع للميلاد أدّت إلى تطور النظام الإقطاعيّ.

ج-عصر الكمال: هو العصر الذي شمل القرنين الحادي عشر والثاني عشر للميلاد، وتزامن مع غياب وجود الحكومات ذات الطبيعة المركزيّة في أوروبا الغربيّة، وفي المقابل ازداد تأثير السادة الإقطاعيين الذين حرصوا على تأسيس عائلات إقطاعيّة؛ ممّا ساهم في تطور العصر الإقطاعيّ.

2-المقاول وميلاد القيم البرجوازية:

البرجوازية Bourgeoisie هي مصطلح فرنسي مشتق من كلمة .burgeis وقد كانت البرجوازية طبقة "رسمية" في المجتمع الفرنسي، ويصنّف المنتمون إليها وفقا لمدة إقامتهم في المجتمع، والمصدر الذي يحصلون به على الدخل.

يبدو المصطلح الفرنسي مشتقا من الكلمة الإيطالية borghesia التي تعني قرية، والتي اشتقت بدورها من الكلمة اليونانية .pyrgos وهي تستخدم بمعنى الرجل الحر الذي يتمتع بحق المواطنة في المدينة التي ينتمي إليها.

تطورت الكلمة بعد ذلك فيما بعد ليدل معناها على طبقة التجار. وحتى حلول

[1] غادة الحلايقية ، المرجع السابق.

القرن التاسع عشر كانت تدل بصفة أساسية على الطبقة الوسطى، وهي تلك الطبقة التي تقع في المنطقة الوسطى بين طبقة النبلاء وطبقة البروليتاريا أو طبقة العبيد.

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بدأت ثروة وسطوة طبقة النبلاء في الانحدار، وعندها صعدت الطبقة الوسطى لتصبح طبقة حاكمة جديدة.

في بداية العصور الوسطى، حين كانت المدن لا تزال تُبْنى وتتوسع، ظهر التجار كقوة اقتصادية أساسية. كوّن التجار منظمات شبيهة بالنقابات الحالية، ومؤسسات وشركات لتعزيز الأعمال التجارية الخاصة بهم. هؤلاء التجار كانوا نواة البرجوازية الأولى.

في أواخر العصور الوسطى تحالف هؤلاء التجار مع الملوك للتخلص من النظام الإقطاعي، وبالتالي صعدوا شيئا فشيئا ليصبحوا الطبقة الحاكمة في الأمم التي انتقلت إلى مرحلة الإنتاج الصناعي.

وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر قامت البرجوازية بدعم الثورتين الأمريكية والفرنسية للقضاء على القوانين والأنظمة الإقطاعية، وتمهيد الطريق للتوسع في التجارة. ظهرت الآن مصطلحات مثل الحريات الشخصية، والحريات الدينية، والتجارة الحرة، استمدت كلها من الفلسفة البرجوازية.

لم تكن البرجوازية فوق مستوى النقد، فقد وُصف البرجوازيون دائما بضيق الأفق، والمادية، والرياء، ومقاومة التغيير، والافتقار إلى الثقافة. وقد كان الكاتب المسرحي "موليير" من أبرز المنتقدين للبرجوازية. وكان نمط الحياة البرجوازي موضع احتقار دائما من الطبقات الأرستقراطية.

بتوسع التجارة أكثر، وانتشار اقتصاد السوق، كبرت الطبقة البرجوازية في الحجم، وفي القوة، وفي مدى التأثير الذي تحدثه في المجتمع. وفي كل المجتمعات التي تحولت للصناعة، وجدت الطبقة الأرستقراطية نفسها تتضاءل في الحجم وينسحب البساط من تحتها تحت ضغط ثورة البرجوازية التي أصبحت تصعد صعودا حثيثا لتحل محل الأرستقراطية. كما أدى صعود البرجوازية وانحسار الأرستقراطية، جنبا إلى جنب مع الثورة الصناعية، إلى خلق طبقة جديدة أشد فقرا بكثير هي طبقة العمال أو البروليتاريا.

أدت انتفاضة الفلاحين التي شهدتها أوروبا الإقطاعية إلى نشوب حرب في كل من فرنسا، إنجلترا و ألمانيا. فاستفادت البرجوازية الأوروبية من الانقلاب على النظام الإقطاعي، بعد تحالف تم بينها وبين الأقنان ضد تعسف أمراء الإقطاع، و زاد نفوذ البرجوازية في شتى مجالات الحياة.

حيث ظهرت الطبقة الرأسمالية الحاكمة التي استبدلت العلاقات الإقطاعية بعلاقات رأسمالية قائمة على استخدام العمل المأجور فتراجعت الطبقة الإقطاعية التي دامت سيطرتها على الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية لسنوات طويلة في المجتمع الأوروبي.

لقد عرف القرن الخامس عشر تكون طبقتين مختلفتين في أوروبا هما:[1]

- الطبقة البرجوازية المالكة لرأس المال و وسائل الإنتاج، والتي كان لها الدور الأساسي و الفعال.

- و الطبقة العاملة أو الشغيلة و التي اقتصرت وظيفتها على الإنتاج باعتبارها المالكة لقوة العمل.

فالبرجوازية إذن هي تلك الفئة التي تحكم وسائل الإنتاج الفكري أو المادي، و تعرض نتائج إنتاجها في السوق سواء كان من السلع أو الخدمات.

حيث تتضمن الملكية المقدرة على التصرف في كل من وسائل الإنتاج و منتجات نظام القوة المنتجة، حيث نميز بين الملكية الحقيقية لوسائل الإنتاج و الحق القانوني للملكية بمعنى الاستعمال وإساءة الاستعمال[2].

فواقع المجتمع البرجوازي الذي يقوم على أساس العمل المأجور هو مجتمع يسوده الصراع الطبقي، لأنه في فترة ازدهاره يعيش حالة صراع بين المالكين و غير المالكين لوسائل الإنتاج، وعليه أصبح المجتمع البرجوازي بالنسبة لماركس ظاهرة محددة تاريخيا، وهذا ما تعرض له في المجلد الأول من كتابه "رأس المال" فحدد هذه الظاهرة:

- أولا: بطريقة نشأتها، كالعملية التاريخية لانفصال المنتجين عن الشروط المادية لعملية الإنتاج، وامتداد الملكية من وسائل الإنتاج لتشمل الأرض و الصناعة...الخ؛

- ثانيا: بالفكر الذي يعبر عنها، أي الاقتصاد الذي صممه الفيزيوقراطيون و آدم سميث و آخرون؛

- ثالثا: حتمية زوال هذه الظاهرة نتيجة للتناقض بين قوى الإنتاج و طبيعتها الاجتماعية، و علاقات الإنتاج و طبيعتها الخاصة، أما منفذ هذا الحكم التاريخي فهي الطبقة العاملة و هي الوحيدة القادرة على ترجمة هذا التناقض اجتماعيا[3].

---

[1] عبد اللطيف بن أشنهو: التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط (1962-1980)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص489.

[2] عبد اللطيف بن أشنهو: مدخل إلى الاقتصاد السياسي، الطبعة 5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص92.

[3] عزمي بشارة، مرجع سابق، ص168.

ففي المجتمع البرجوازي القائم على الإنتاج الصناعي و العمل المأجور و الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، يظهر التبادل و التواصل والتكامل بين الأفراد كأنه تقسيم للعمل، يحول الإنسان إلى كائن مجرد. فعلاقات الاتصال بين الأفراد محددة بمستوى معين لتطور قوى الإنتاج، و علاقات الإنتاج هي التي تحدد سيرورة الحياة الاجتماعية و السياسية بشكل عام.

فقبل الثورة الصناعية لم يكن المقاول مفاوضا و صاحب ورثة، بل كان ذلك الذي يقدم على المخاطرة الاقتصادية.

حيث تحدث كل من كارل ماركس و فريديريك إنجلز على القدرة البرجوازية في استنهاض القوة الإنتاجية، فالبرجوازية خلقت قوى إنتاجية أكثر عددا مما تم توفيره من قبل الأجيال السابقة.[1]

كما أن هابرماس أكد أن البرجوازية تستمد سلطتها من الحاجة الدائمة لتجديد التقنيات.

أما فابر فيرى أن البرجوازية تحصلت على حقها في الوجود بفعل ديناميكيتها على مختلف الجبهات، فتطور المقاول البرجوازي، لأن مبرر البرجوازية هو ربح الأموال، لكن ليس بغرض صرفها بل لربح أموال أكثر قصد الادخار و تشغيل هذه الأموال و إعادة الإنتاج و مضاعفة الربح لبناء اقتصاد قوي.

لا شك أن البورجوازية قلبت النظام الفيودالي السابق الذي لم يعد يستجيب للحاجات الجديدة والأسواق الجديدة. فالمرور من المانفاكتورا إلى الإنتاج الآلي ستكون له انعكاسات على الإنتاج الصناعي مثلما يحدث اليوم مع ظهور أشكال جديدة في الإنتاج.

لهذا تركز اهتمام كارل ماركس على الصراع الدائر حول من يملك وسائل الإنتاج ومن لا يملكها. وكان الاقتصاد في نظره المحدد الوحيد للأنظمة القيمية والدينية والتنظيمية للمجتمع و التاريخ ضرورة؛ أي أن هناك وجود قانون تاريخي حتمي وضروري للتطور تمر منه المجتمعات.

فالبورجوازية وهي تتطور تعمل على احتواء تناقضاتها، احتواء آخرها، الذي هو البروليتاريا، خوفا من انقلابه ضدها. لكن كارل ماركس ينطلق من تأكيد ثابت و ضرورة تاريخية وسببية تاريخية كذلك تقول بالتطور الحتمي الذي يجعل الطبقة اللاحقة أكثر تقدما من السابقة، وهي تحمل بذرة موتها بين مناكبها لتبرز طبقة أخرى. وفي حالة

[1] عزمي بشارة، مرجع سابق، ص170.

البورجوازية يرى ماركس بأن حاجتها إلى مراكمة الرأسمال جعلتها طبقة ثورية بامتياز، إن البورجوازية، حسب كارل ماركس، نتاج سيرورة تاريخية طويلة كان من أهم مميزاتها أنها مزقت الروابط المتعددة الألوان التي كانت تجمع الفرد بالسيد في المجتمع الفيودالي لتحل محلها رابطا جديدا بين الإنسان والإنسان يقوم على المصلحة العارية، وهو الرابط البارد؛ فهو رابط جعل الكرامة تابعة لقيمة التبادل؛ وبتعبير ماركس فإنه عوض الاستغلال المقنع بالأوهام الدينية والسياسية جعلت الاستغلال المفتوح المباشر كأساس للثروة. وتتمثل وجوه ثورتها في تغيير وظيفة الطبيب و القانوني والشاعر ورجل الدين ورجل العلم إلى أجراء، واختزلت العائلة في علاقة نقدية بسيطة. هكذا تكون البورجوازية قد حولت الأنظمة الاجتماعية والأخلاقية والبنيات لتفسح المجال للمجتمع الصناعي الجديد.

فقد جاء أعنف نقد للبرجوازية من "كارل ماركس"، الذي هاجم بضراوة النظريات السياسية للبرجوازية ورؤيتها للمجتمع والثقافة، وما رأى أنها تنشره من مفاهيم خاطئة للعالم. حيث يرى "ماركس" أن البرجوازية برزت كطبقة حاكمة جديدة، تهدف إلى إعادة تشكيل العالم ليصبح على صورتها وفقا لمفاهيمها الخاصة.

تعرّف الماركسية البرجوازية بأنها طبقة اجتماعية تحصل على مصدر دخلها من ممتلكات تمتلكها وتدر ريعا، أو من التجارة الرأسمالية، أو من بيع وشراء البضائع والخدمات. في العصور الوسطى كان البرجوازيون هم أصحاب الأعمال والموظفون الصغار والمقاولون وموظفو البنوك والتجار، ثم في عصر الصناعة الرأسمالية امتلكوا وسائل الإنتاج (الأراضي والمصانع والمكاتب ورأس المال والموارد أيضا). وقد مكنهم هذا من توظيف عدد كبير من العمال الذين ليس لديهم أي مصدر دخل سوى بيع مجهودهم للآخرين الذين يمتلكون منح فرص العمل.

ترى الماركسية أن طبقة البرجوازية وطبقة البروليتاريا (العمال) لابد وأن تصطدما معا في صراع، فالعمال الذين لا يمتلكون وسائل الإنتاج يجب عليهم أن يبحثوا عن فرصة عمل ليتمكنوا من العيش. يقوم الرأسماليون بتشغيل العمال في مشروعاتهم لإنتاج سلع أو خدمات. تصبح هذه السلع والخدمات ملكا للرأسمالي، ويقوم الرأسمالي ببيع هذه السلع ويحصل على الأموال في المقابل. ويرى "ماركس" أن الرأسمالي حصل على هذا المال دون أن يمارس عملا فعليا، وأنه حصل على هذه الثروة من خلال استغلاله لعمل ومجهود العمال الذين يعملون لديه. لذا يرى "ماركس" أن النظام الرأسمالي يقوم على استغلال طبقة البروليتاريا أو العمال.

في المجتمعات الشيوعية تعتبر كلمة (برجوازي) سبّة! وفي روايات الجاسوسية دائما ما كنا نجد أن الجاسوس الروسي يسب العميل الأمريكي بأنه "برجوازي متعفن"! وهذا نابع من استخدام "ماركس" نفسه للمصطلح، واحتقاره للطبقة البرجوازية مالكة رأس المال التي يرى أنها تتبع أسلوبا في الحياة يقوم على استغلال الآخرين. كان "ماركس" معجبا بالقيم الصناعية لهذه الطبقة، إلا أنه كان ينتقد دائما أخلاقها الاستغلالية.

فيما بعد، وفي الدول الشيوعية نفسها التي تمتلك وتسيطر على كل وسائل الإنتاج، أصبح لفظ برجوازي يطلق على الموظفين الكبار أو المسئولين في درجات الحكومة العليا، حيث أصبح اللفظ يطلق على كل من يتحكم في وسائل الإنتاج، بغض النظر عن كونه يمتلكها أم لا.

3- المقاول في نمط الإنتاج الرأسمالي:

3-1- تعريف الرأسمالية:

تعرف الرأسمالية كنظام اقتصادي مؤسس على جملة من الأفكار العلمية أو الفلسفية، يمكن تبسيط مفهومها ببعد اقتصادي هو أن الاقتصاد موارد وثروات، و الثروات بضائع و خدمات يمكن تقديرها و التعبير عنها بمبالغ مالية.

و الرأسمالية مشتقة من رأس المال الذي يكون على شكل عقار أو مصنع أو أرض أو نقود...الخ، و كل الأملاك التي يمكن بيعها أو شراءها أو تقويمها بمبالغ نقدية.

فالرأسماليون يمثلون نزعة فكرية تقدس حرية التملك و الثراء بلا حدود أو قيود، كاستجابة في نظرهم لميل طبيعي و نزعة متأصلة لدى الإنسان و هي حبه للمال و الثروة.

و رأس المال هو الوسيلة الوحيدة التي تمكن الإنسان من إشباع كل حاجاته من بضائع و خدمات و تحقيق الرفاهية، إذ يمحورون الحياة الاقتصادية على رأس المال كغاية و دافع لأي مبادرة اقتصادية من الفرد أو الجماعة، أما العمال المساهمون في عملية الإنتاج فهم أجراء، لا يملكون ولا يسيرون و لا يحددون نوع البضاعة المنتجة و لا سعرها ولا حتى أجورهم التي تظل خاضعة لمبدأ العرض و الطلب.[1]

و يعتبر آدم سميث أحد أقطاب الرأسمالية الذي يرى في الريع المادي الحافز و المحرك لأي مبادرة من خلال شعاره "دعه يعمل دعه يمر" الذي هو شعار الرأسماليين الذين يحصرون كل شيء في حافز الريع المادي و حرية الإنسان المطلقة في التملك و المبادرة.

[1] أوسكار لانكه: **الاقتصاد السياسي**، تر: محمد سلمان حسن، الطبعة 4، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ص243.

و يعرفها كارل ماركس: بأنها نظام اقتصادي و اجتماعي مؤسس على البحث المنظم و المنظم للربح المادي بفعل استغلال العمال بوحشية من طرف الرأسماليين المالكين لوسائل الإنتاج و التبادل التجاري.

كما يعرفها شومبارت بأنها تنظيم يقوم على الاقتصاد التبادلي حيث تتعاون اعتياديا جماعتان مختلفتان، ترتبطان ببعضهما البعض عن طريق السوق و هما مالكا وسائل الإنتاج الذين هم عينة المديرون، و العمال المعدمون من هذه الملكية، و يهيمن على هذا التنظيم مبدأ النشاط المكتبي و العقلانية الاقتصادية[1].

3-2- أسس الرأسمالية:

تقوم الرأسمالية على مجموعة من الأسس هي:

* الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ملكية بدون حدود و قيود؛
* المبادرة الفردية في اختيار نوع المشروع أو الإنتاج تبعا لطلب السوق؛
* التنافس الحر بين رجال المال و الأعمال بدون قيود بالكم والنوع؛
* خضوع الأسعار و الأجور لمبدأ العرض والطلب ارتفاعا و انخفاضا؛
* حياد الدولة و عدم تدخلها في الشؤون الاقتصادية، و عدم تملكها لوسائل الإنتاج و اقتصار وظيفتها على التسيير الإداري و السياسي لشؤون المجتمع.

3-3- أسلوب الإنتاج الرأسمالي:

إن التطور الذي شهدته المجتمعات الأوروبية نقلها من مرحلة الاقتصاد الإقطاعي إلى مرحلة الرأسمالية التي تطورت حتى وصلت في منتصف القرن الثامن عشر إلى أخذ الطابع الصناعي بفضل الثورة الصناعية التي ظهرت في إنجلترا لتنتشر في باقي دول العالم.

تمثلت هذه الثورة في حركة ضخمة و هائلة من الاختراعات أدت إلى إحلال الآلة محل الأدوات التي كانت تستعمل من قبل في الإنتاج، و التي تعتمد على حركية الجهد العضلي للإنسان، حيث كان لهذا النظام في استخدام الآلة على نطاق واسع وبصورة لم تشهدها الإنسانية من قبل نتائج هامة، إذ أخذت هذه الاختراعات تغزوا فروعا إنتاجية جديدة.

فعرفت الإنسانية توسعا كبيرا في العلاقات التجارية و المبادلات بسبب ظهور التجارة الواسعة، و الأسواق الممتدة عبر كل أنحاء العالم.

فرواج البضاعة شكل بداية انطلاق حقيقية لسيادة رأس المال التجاري، لأن

[1] أوسكار لانكه، المرجع السابق، ص244.

الرأسمالية في جوهرها لا تعدو أن تكون إلا نظام إنتاج اجتماعي تسيطر عليه طبقة الرأسماليين، بينما تصبح الأكثرية من الناس مضطرة للعمل كأجراء لدى الرأسمالي.

فكان التجار الأثرياء الذين تراكمت لديهم رؤوس أموال ضخمة من حيث كانوا يأملون إلى تحقيق مزيدا من الثروة بتصدير سلع هذه المشروعات التي تنتج سلع بتكلفة منخفضة نسبيا خلق مناخا جديدا أدى إلى توسيع السوق الداخلي على حساب السوق الخارجي.

و قد صاحب هذه الظروف ظهور طبقة المقاولين في مجال النشاط الصناعي، و ما يصطلح على تسميتهم "بمنظمي العمل" الذين برزوا كقوة اجتماعية جديدة مع الضغوط الاجتماعية المعاصرة التي تدفع أعدادا متزايدة إلى نظام خلق الثروة الرأسمالية.[1]

ففي تواصل فيه المجتمعات الصناعية الرأسمالية الازدهار و التوسع و إدماج اقتصاديات أخرى، تبقى دول العالم الثالث مستمرة في العيش من اقتصاديات رائدة، و هذه حقيقة سلطت الأضواء على الطاقة الكامنة الضخمة التي يقدمها المقاول الحديث لمستقبل مجتمعه الرأسمالي.

فبإمكان المقاول أن يقدم إسهامات جوهرية لتكوين مؤسسات صناعية ذات ديناميكية اقتصادية و قدرة سياسية على الحياة في اقتصاديات يشوبها الركود.

3-4 مالك بن نبي و الرأسمالية:

الاقتصاد عند مالك بن نبي هو جوهره من الحضارة، و لا يمكن تناوله بعيدا عنها، باعتباره ظاهرة اجتماعية ذات تأثير قوي في تشكيل المجتمع و يبقى مجرد جزء بسيط من مشكلات الحضارة[2].

لذا يرى بن نبي أن الرأسمالية القائمة على المبدأ الذي عبر عنه آدم سميث بـ "دعه يعمل أتركه يمر" في نهاية القرن الثامن عشر، أدى إلى اضطراب اجتماعي و الرأسمالية اليوم في موقف صعب، لأنها لا تتلاءم مع طبيعة البشر و لولا تنوعها و تواجدها في أغلب الدول لاختفت من الخريطة الاقتصادية.

فالاضطراب الاجتماعي الذي نتج عن الرأسمالية في المجتمعات المتقدمة أدى إلى انحرافات ثقافية أمام زيادة الإنتاج و نقص التوزيع، فقد خلقت الرأسمالية نقيضا لها لأنها قامت على نظام مفسد للأخلاق.

[1] عبد الرحمن يسري: **تطور الفكر الاقتصادي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999، ص155.

[2] بحيري: **محطات اقتصادية من فكر مالك بن نبي**، دار الغرب للنشر و التوزيع، وهران، الجزائر، 2005، ص70.

فالمنافسة التي تعتبر الأساس في نظام السوق تبيع كل الوسائل التي تمنح للفرد الحق في الحياة باسم الغاية تبرر الوسيلة حيث تكون الغلبة للأقوى، فينشأ عن ذلك صراع الطبقات، وما الشيوعية إلا نتاج لهذا الصراع، فالرأسمالية جلبت الانحلال الاجتماعي و الفساد.

و في هذا الصدد يقول "ألكسيس كادال": "إن هذه المخلوقات البشرية (السارقين و القتلة) هي نتيجة للفساد الذي جلبته الحضارة الصناعية".[1]

فقسمت المجتمعات إلى صنفين، صنف الأقوياء و صنف الضعفاء، إضافة إلى الاستعمار من أجل المحافظة على الفكرة التي جاءت من أجلها الرأسمالية وهي المنفعة الفردية و الريع، و هذا ما جعلها آلة لتفتيت المجتمع و إفساده بدل إصلاحه فظنت أن الريع وحده هو العامل الأساسي لخلق رفاهية المجتمع.

و لهذا السبب تسعى منظمات المجتمع المدني اليوم إلى حماية الفرد و الرد على سيطرة اقتصاد السوق على الحياة الاجتماعية و خلق ثنائية "مجتمع/دولة" من خلال حرية المواطن في التنظيم و الدفاع عن مصالحه من أجل إحداث تغيير اجتماعي و اقتصادي و ثقافي في ظل دولة قوية وفاعلة.

كما أن المجتمع المدني أصبح يساهم في التحول الاجتماعي للمجتمع و تجسيد العدالة الاجتماعية لأن مؤسسات الدولة أصبحت عاجزة عن مواجهة الأوضاع الاقتصادية الناجمة عن ظاهرة العولمة و لتكمل دور الدولة في عملية التنمية و إشاعة قيم المبادرة و الاعتماد على النفس مما يهئ فرصا أفضل لتجاوز مرحلة الاعتماد الكلي على الدولة، حتى يصبح الفرد بدوره مساهما في عملية التغير الاجتماعي.

4- المقاول في المرحلة الاحتكارية (الإمبريالية):

اشتد الصراع بين مختلف المنتجين في ظل المنافسة الحرة، ما أدى إلى بروز ظواهر سلبية اقتصادية خاصة على المنتجين الصغار، لتنتقل بعد ذلك الرأسمالية باتجاه مرحلة الاحتكار أو الإمبريالية، و هذا بعد حيازتها على الشرعية كنظام عالمي له قوانينه و مفاهيمه الاقتصادية الجديدة التي تحكمه مع سريان قوانين الاقتصاد الرأسمالي القديمة.

4-1- تعريف المرحلة الاحتكارية:

هو ذلك التيار النيوكلاسيكي في الفكر الاقتصادي الرأسمالي الذي أخذ سبيله إلى

[1] قادة بحيري، المرجع السابق، 72.

التطبيق في البلدان الرأسمالية مؤخرا، و الذي يؤمن إيمانا مطلقا بالمنافسة و المبادرات الفردية، و يعادي التدخل الحكومي في مجال الاقتصاد، و يضع الفرد الذي هو عادة صاحب رأس المال في بؤرة العناية و الاهتمام[1].

فهي إذن تمثل إيديولوجية الرأسمالية المعاصرة في عرض أزمتها الحالية، عبر ما ترسمه من محاور للحركة بهدف التوصل إلى وضع تاريخي جديد يستعيد فيه تراكم رأس المال حيويته.

2-4- مظاهر المرحلة الاحتكارية:

من أبرز مظاهر و سمات المرحلة الاحتكارية ما يلي:

* تركز الإنتاج و رأس المال و بروز الاحتكارات: حيث أدى التطور السريع للمكننة إلى تمركز الإنتاج في مؤسسات فخمة لا يقوى الأفراد المنتجين العاديين على تمويلها لأنها تتطلب أموالا ضخمة، وهذا ما دفع بالمؤسسات الصغيرة إلى إشهار إفلاسها، حيث مهد الإنتاج المركز و رأس المال إلى نشوء و نمو اتحادات احتكارية.

و يتلخص جوهر أي احتكار مهما كانت طبيعة نشاطه في أن مجموعة من الرأسماليين يركزون على جزء هام من إنتاج أو تصريف سلعة ما، و بذلك يضعون حدا للمنافسة فيما بينهم، فيحصلون على أرباح احتكارية مرتفعة عن طريق بيع البضائع بأسعار احتكارية.

* الاستعمار الجديد: حيث بادرت الرأسمالية بخلق ميكانيزمات للتأثير على اقتصاديات و سياسات الدول المستضعفة من خلال:

- مساعدة الدول الفقيرة ماليا و فنيا لتجاوز التخلف.
- تسهيل عمليات و أنشطة الشركات الاحتكارية في البلدان المتخلفة بهدف توحيد القوى المحركة لهذه الاحتكارات على المستوى المحلي.
- استخدام هيئة الأمم المتحدة في توجيه الأعمال و تنفيذ البرامج و الخطط الاقتصادية.

إن ميزات المرحلة الاحتكارية يظهر تأثيرها بوضوح على اقتصاديات الدول، خاصة المجتمعات النامية منها، التحولات فبعد سقوط الأيديولوجية الماركسية و بحلول الأيديولوجية الليبرالية برز الاقتصاد الحر.

[1] صالح ياسر حسن: الليبرالية الخوصصة، برامج التكييف الهيكلي بين أوهام الخطاب الأيديولوجي و حقائق التبعية، <u>مجلة العلوم الإنسانية</u>، جامعة منتوي، قسنطينة، عدد 12، 1999، ص65.

وأصبحت الدول نفسها مضطرة إلى إحداث تغيرات هيكلية تسمح لها بالدخول لاقتصاد السوق، كما برزت فئة المقاولين و مؤسساتهم الخاصة الساعية للحصول على المكانة الاقتصادية و الاجتماعية و تعزيز التكامل الاقتصادي.

➢ رابعا: العقلانية وبروز فكر المقاول

1- العقلانية و الرأسمالية

إن تطور العلاقات السلعية و النقدية جعل من الضروري الاتجاه نحو البحث عن الكسب (الربح) الذي أصبح نشاطاً مؤسسا على التفكير بمعنى آخر أصبح نشاطا عقلانيا، و العقلانية هي ظاهرة خاصة بالحضارة الغربية، حيث يعتقد ماكس فيبر في هذا الصدد أنها ناتجة عن التخصص العلمي و التنوع التقني الذي تميزت به الحضارة الغربية[1].

لأن تكوين العقلانية ارتبط بتكوين الإنتاج التجاري الرأسمالي، و الرجال العقلانيون الأوائل هم شخصيات رئيسية في المجتمع البرجوازي، كالتاجر، البنكي و قبلهما المقاول. وعلى هذا الأساس فإن الاعتراف بالرأسمالية هو اعتراف بالاقتصاد الليبرالي.

و بذلك يصبح المجال الاقتصادي و النشاطات الدائرة به المرجع الأساسي لكل عقلانية حيث أنه في المؤسسة الرأسمالية يتشكل أول انتصار لمبادئ العقلانية الاقتصادية و لكن هذا النصر يكون محدودا و مشوها في نفس الوقت[2].

يكون محدودا لأن العقلانية الاقتصادية يتم تحقيقها فقط ضمن المؤسسة التي هي ملكية خاصة للرأسماليين، فهي بذلك أداة لزيادة الكسب و بالتالي الأرباح الخاصة، و ليست منحا للمجتمع ككل.

و يكون مشوها لأن الطابع الصراعي لعلاقات الإنتاج الرأسمالي يجعل نشاط البحث عن أقصى ربح يقع في الاستغلال و فقر الطبقة العاملة، و قد يصل إلى هدر القوى العاملة في المجتمع.

فتكون بذلك العقلانية الاقتصادية هي السعي وراء تحقيق أقصى فائدة من خلال جملة التبادلات السلعية، النقدية و حتى المالية، بمعنى هي اختيار الفرد للفعل أي يفضله من بين الأفعال التي تتوفر عليه إمكانية انجازها[3].

وعلى هذا الأساس فإن العقلانية الاقتصادية تطرح في شكل سؤالين:

- كيف يمكن أن يتصرف الفاعل الاقتصادي من أجل تحقيق الأهداف التي يحددها هذا النظام ؟

---

[1] عبد الرحمن يسري، المرجع السابق، ص 166.

[2] Godelier (M): **Rationalité et irrationalité en économie**, la petite collection Maspero, Ed: Maspero, paris, 1971, p25.

[3] ر.بودون و ف.بوريكو: المعجم النقدي في علم الاجتماع، تر:سليم حداد، الطبعة 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، (عقلانية).

- ما هي عقلانية النظام الاقتصادي في حد ذاته ؟ و هل يمكن مقارنتها بعقلانية نظام آخر ؟

من هنا فالسؤال الأول يبحث في توضيح عقلانية مقصودة خاصة بالفرد في حين أن السؤال الثاني فهو يتعلق بعقلانية غير مقصودة[1].

و من هنا فإنه من خلال تحليل النظام الاقتصادي الرأسمالي يتبدى أنه عبارة عن ذلك السلوك العقلاني للفاعلين الاقتصاديين متمثلين أساسا في ثلاث فئات و هم: المقاول العقلاني، العامل العقلاني و المستهلك العقلاني، حيث تشمل فئة المقاول البنكي و التاجر... الخ، وتشمل فئة العامل المهني والموظف.

و بما أن المقاولون و العمال يمثلان فئتين من الفاعلين يشغلان وظائف متمايزة و متكاملة في سيرورة الإنتاج و تداول السلع. فهما إلى جانب ذلك يكونان مستهلكين.

و على ذلك يوجد في الواقع فئتين من الفاعلين يشغلون بشكل متزامن و متعاقب نمطين من النشاط، نشاط الإنتاج (المتاجرة) و نشاط الاستهلاك، و بالتالي فالفاعلين (مقاول/عامل) يقومان بوظيفة مزدوجة (تجارة/استهلاك).

و من خلال هذه العملية يتحقق الهدف الذي هو تحقيق أقصى حد ممكن من الربح و استغلاله بطريقة مثلى مع استعمال الوسائل الملائمة. فدخل المقاول في الواقع يتمثل في عائد رأسماله أو الربح، و دخل العامل يتمثل في عائد عمله أو الأجرة[2]، حيث يمكن لعائد العامل (الأجر) أن يتضاعف أكثر من عائد المقاول في حالة ما استثمر جزء منه و حوله إلى رأسمال يصبح بدوره منتوجا.

وعلى هذا يقدم الاقتصاد الرأسمالي عادة على أنه غير عادل لأنه مؤسس على الربح و الانقسام إلى طبقات و هو نتيجة مباشرة للتراكم الرأسمالي[3].

1-1- المقاول العقلاني:

يعتبر المقاول ذلك الفاعل الذي يقوم بمراقبة و استعمال رأس المال و عوامل الإنتاج المتوفرة في المجتمع من موارد ومنتوجات وسيطة... الخ.

فهو طالما استحوذ على وظائف أساسية في النشاط الاقتصادي داخل النسق الرأسمالي، إذ أنه هو الفاعل المدير في سيرورة المقاولة و هو القائم بالأشكال السوسيو-اقتصادية المتمثلة في تأسيس المؤسسات، و هندسة المشاريع الجديدة تحت هيئة شبكات

---

[1] Godelier (M), op.cit., p25.

[2] Godelier (M), op.cit., p39

[3] ر. بودون و ف. بوريكو، مرجع سابق، (عقلانية).

وشركات.

سلوكه عبارة عن سلسلة من الأعمال و القرارات و أنماط من التسيير التي عن طريقها يوجه نشاط المؤسسة، لهذا يشترط في هذا السلوك العقلانية حتى يؤدي الوظيفة المنوط به، إذ أنها تشكل جانبا أساسيا للممارسة الاقتصادية داخل النسق، أو هي (السلوكات) على الأقل الجانب الأساسي للمضمون المقصود بهذه الممارسة التي تبرز من خلال مشكل اختيار الاستثمار، من هنا فإن مفهوم العقلانية غير قابل للتعريف بسهولة سوى في حالات خاصة، أي عندما ينبغي على الفاعل (المقاول) أن يتخذ قرار في ظل ظروف يحومها الشك، لذلك طرحت بريجيت بريجر تساؤلا محوريا حول من هو المقاول، ما الذي يفعل و ما الذي يجعله حيويا في ممارسة العملية الاقتصادية[1].

إن نظرية السلوكات العقلانية للمقاول تقترح تفكيك عناصر سلسلة الأفعال الإستراتيجية التي يحتاج إليها، حيث يجب على المقاول تعين إمكانات و احتمالات الاستثمار، و كذا التنبؤ بالنتائج المرتبطة بها، إن معرفة هذه الشروط تحدد القواعد، المبادئ و الوصفات الضرورية لتعظيم منفعة المؤسسة، و هذه القواعد بدورها تعين أشكال السلوك و التنظيم (تشريعات بناءات) المتكيفة مع الهدف المتابع.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الشروط ليست اقتصادية فحسب، بل تتعداها إلى الاجتماعية و النفسانية و القانونية و كل ما يرتبط بالمؤسسة، و ما يحتوي عليه المحيط من عمال و ظروف خارجية و إطار قانوني تتضمنه المؤسسة، كما تحتاج المؤسسة أيضا إلى المختصين في الرياضيات، ذلك أن تطبيق اقتصاد المقاول عن طريق الحساب يؤدي إلى الشكل العقلاني.

و تبرز أهمية علماء النفس و الاجتماع عند دراسة حركية وميول قادة المؤسسات و تبيان أن الكسب ليس المحرك الوحيد لأفعالهم بل يسعون عادة إلى السلطة.

إن الحصول على أفضل النتائج في المؤسسة الرأسمالية يتطلب معالجة و حل المشكلات بالسلوك العقلاني، من خلال حساب مستويات العمل لعوامل الإنتاج و اختيار برامج تسمح بتحقيق الفائدة [2].

معنى هذا أن القرار العقلاني يعني المخاطرة، أي اختيار إستراتيجية التعامل مع الفرصة، وعلى هذا الأساس يكون المقاول هو ذلك الشخص الذي يخاطر

[1] بريجيت بريجر، مرجع سابق، ص44.

[2] Godelier (M), op.cit., p41

بمشاركته في مغامرة خلق مؤسسة[1]، أي يعرف كيف يكتشف و ينتهز الفرص الإستراتيجية، لأنه يتخذ قرارات فيها مخاطرة بهدف التجديد.

و هذه المخاطرة تمس الحسابات، أي حساب الاحتمالات المتوقعة التي توصل إلى فائدة قصوى، و يكون ذلك وفق إستراتيجية التخطيط المسبق و على المدى البعيد.

1-2- عقلنة العامل البشري:

تواصلت المجهودات، بعد تايلور إلى يومنا هذا، الرامية إلى تنظيم العمل نظرا للتطور الصناعي. وكان التطور يشمل الإدارة والمقاولة، ولكن كذلك علم النفس وعلم النفس الاجتماعي اللذين يساعدان المنظم على التوجيه الأمثل للعامل، والمعرفة المثلى للفرد والجماعة، والتفاعل الحاصل بين الفرد والجماعة، والجماعة والتنظيم، والفرد والتنظيم. يبدو كما لو كان التوجه الجديد المستعين بهذه العلوم يتجاوز التحليل السلطوي والقرار البيروقراطي مكتفيا بالمعرفة الدقيقة بالجماعة والفرد تحت اسم العلاقات الإنسانية.

كانت بداية مدرسة العلاقات الإنسانية مع أوراش هاوتورن التابعة لشركة وسترن إلكتريك في سنة 1924. وقد شملت الدراسة 29000 شخص يعملون بمعامل ضاحية شيكاغو المتخصصة في كل ما يتعلق بالهواتف.

ورغم الشروط المادية والظروف الجيدة التي يعمل فيها العمال كالأجور المرتفعة والتطبيب والخدمات المقدمة والتغذية بعين المكان والعلاج لوحظ أن علامات عدم الرضا كثيرة مثل التغيبات المتكررة والتوقف عن العمل وانعدام الجدية والجودة في العمل.

سارعت الإدارة بمساعدات باحثين جامعيين إلى البحث في شروط العمل، فكانت البداية بالإنارة التي تبين تأثيرها الكبير على الإنتاج. وقد دامت التجارب الخاصة بالإنارة من 1924 إلى 1927. وبعد ذلك تم التركيز على عمل فريق من الباحثين المتخصصين في علم النفس الاجتماعي الذي دامت أبحاثه ست سنوات كاملة على مجموعة معزولة من العمال. وكان هذا الفريق يبحث في تأثيرات ومتغيرات غير الإنارة على الإنتاج مثل العمل الفردي والجماعي والغلاف الزمني والعمل في نهاية الأسبوع. وقد بدا للباحثين أن إحداث متغير كحذف العمل في نهاية الأسبوع مثلا يزيد في المردودية. وهكذا ظل فريق الباحثين يحدث المتغيرات ويعود إلى الحالة الأولى للوقوف على أسباب التغيبات وعدم الرضا وقلة الإنتاجية.

و ينظر إلى هذا الطرف على أنه عامل من عوامل الإنتاج، يأخذ أجر و ثمن مقابل

[1] Jaques Roger-Machant**: Réussir Nos PME**, Dunod, Paris, 1991, p94.

أداءه مهمة ما، أي أنه يرتبط مع عوامل الإنتاج الأخرى لتحصيل منتوج ما يعود عليه بأجر، بمعنى إخضاع حركة العمل إلى معايير عقلانية.

هذه المعايير العقلانية تعني الاستعمال العقلاني للعامل من خلال تحديد قيمة الأجر و العمل الذي يحقق أكبر قدر ممكن من الأرباح للمقاول، هذه الأرباح التي تتحقق بفعل نشاط العامل العقلاني، فدور المقاول في هذه الحالة لا يعدوا أن يكون مجرد منسق ومكيف بين العامل و الآلة.

كما تعنى هذه المعايير العقلانية بالتعريف بالعوامل التي تؤثر على إنتاجية العامل و تتأثر بها.

إن المقابل الذي يحصل عليه العامل المتمثل في الأجر أو سعر الخدمة عليه أن يكون متماشيا مع كمية الإنتاج المطلوبة و المقاييس العامة المحددة مسبقا، إذن العلاقة بين سياسة الأجر و العمل ما هي في الحقيقة إلا مظهر من مظاهر الاستعمال العقلاني لرأس المال؛ ذلك أن الأجر هو قبل كل شيء عبارة عن قسمة لرأس المال قبل أن يكون عائد مالي (أجر) للعامل[1].

إذ يمكن للعامل من خلال هذا الأجر أن يحول قسما منه لتلبية حاجياته، "حيث أن مفهوم المعاش يجمع كل أشكال النشاطات المبذولة من الناس لتحصيل وسائل العيش"[2]

إذن في إطار العقلانية الاقتصادية فالعامل لا يستطيع أن يشبع رغباته و رغبات عائلته إلا بعد الحصول على الإنتاجية المطلوبة.

1-3- المستهلك العقلاني:

يظهر المستهلك العقلاني كطرف ثالث في معادلة الاقتصاد الرأسمالي العقلاني بعد كل من المقاول العقلاني و العامل العقلاني، نظرا لما يجلبه الاستهلاك من منفعة و ربح، فهو النشاط الذي يشبع به الإنسان حاجاته، و يتوقف على الدخل و النزاعات النفسية و عادات الأفراد[3].

فهو يتضمن الشراء و الإشباع لحاجات الفرد و إرضاءه، و المقصود بإرضاء المستهلك مدى رضاه عن النظام أي تقييم المستهلك للمنافع الكلية التي حصل عليها كالأسعار و

---

[1] Godelier (M), ibid, p45.

[2] عبد القادر جغلول: <u>الإشكالية التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند ابن خلدون</u>، ط 2، دار الحداثة للطباعة والنشر و والتوزيع، بيروت، 1981، ص42.

[3] أحمد زكي بدوي: <u>معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية</u>، مكتبة لبنان، بيروت، 1984، (استهلاك).

الجودة... الخ، الرضا عن المنظمة و ما يحصل عليه المستهلك في تعامله مع منظمات السلع و الخدمات، و من جهة أخرى الرضا عن السلعة أو الخدمة، وعلى هذا الأساس فإنه عندما يستطيع المستهلك أن يوازي بين رغباته و المنفعة المطلوبة لكل رغبة من رغباته يكون قد حقق أقصى رضا و استعمال لعائده[1].

و هنا تطرح مسألة قيمة السلعة المستهلكة ليس على أساس كلفتها المادية فحسب بل بمقدار المنفعة المحصل عليها من استهلاك تلك السلعة أو الخدمة.

وقد دعمت النظرية الاقتصادية هذه الفكرة، حيث يرى أصحاب هذه النظرية أن المنفعة هي أساس القيمة إذ أن المستهلك الفرد يفترض أنه قادر على أن يعين لكل سلعة يستهلكها رقم يمثل المنفعة التي يشتقها من استهلاكها، و افتراض أيضا أن المنفعة المكتسبة من استهلاك إحدى السلع مستقلة عن معدل الاستهلاك من السلع الأخرى[2].

من هنا فإن سلوك المستهلك العقلاني في استخدامه و استهلاكه للمنتوج مرتبط بالدرجة الأولى بالرغبة الفردية المرتبطة بدورها بالمنفعة ثم بالسعر الذي يرتبط بالاختيارات الفردية للمستهلك، حيث أن هذا الأخير (السعر) خاضع لمبدأ العرض و الطلب في السوق.

لهذا فإن مبدأ الأفضلية هو الحكم الذي يوجه المستهلك إلى السلوك العقلاني حيث أكد **دوزنبري** على ضرورة لتركيز على المتغيرات السوسيولوجي في تفسير السلوك الاستهلاكي، حيث ترى أن المستهلك يواجه موقفا يتطلب اتخاذ قرار استهلاكي، و حرية المستهلك في اتخاذ هذا القرار تتمثل في تغيير جودة السلع و الخدمات التي يستخدمها لأي غرض من الأغراض؛ بمعنى اختيار مستوى الجودة المطلوبة في حدود ميزانية المستهلك[3].

و يرى **لازلسفيلد** أن عملية الاختيار (اتخاذ القرار) تقوم على مجموعتين من المتغيرات:

* متغيرات متعلقة بالمستهلك (الفرد): و تشمل الدوافع التي تحدد السلوك و تعكس حالات التوتر أو عدم التوازن داخل الفرد، و الوسائل التي يستخدمها الإنسان في السلوك سواء كانت مادية مثل القدرات الجسمانية أو المعنوية كالمعرفة و القوى الثقافية للفرد؛

* متغيرات متعلقة بالبيئة: منها السلع المتاحة و المؤثرات البيعية كالإعلان و خصائص متاجر البيع و المغريات التسويقية... الخ، ومؤثرات أخرى مثل التفسير الاقتصادي و عوامل التقليد

[1] عائشة مصطفى المنياوي: سلوك المستهلك، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998، ص ص 125-129.

[2] كامل بكري و آخرون: علم الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1989، ص ص31-32.

[3] أحمد عادل راشد: الإعلان، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص90.

و المحاكاة[1].

2-أسباب بروز المقاولين:

عادة ما يظهر مقاول ما على الساحة الاقتصادية و الاجتماعية لوجود عاملين أساسيين متلازمين، رأس المال و المحيط الاجتماعي.

2-1- رأس المال الاجتماعي:

رأس المال نوعان: رأسمال مادي و آخر اجتماعي. أما المادي فهو القيمة النقدية التي يجب أن تتوفر للفرد من أجل إنشاء مشروع، وقد تحدثنا عن تاريخ الرأسمالية و نظرياتها سابقا.

أما رأس المال المعنوي (اجتماعي) فهو حسب بيار بورديو: "مجموع الموارد الحالية المرتبطة بما نملك من شبكة دائمة من العلاقات أكثر أو أقل مبنية على المعارف أو المصالح بين الأفراد، كالتعاون في مجموعة كمجموعة من الأعوان الذين لا تجمعهم فقط مصالح أو ملكية مشتركة ولكن متحدين بروابط مؤقتة وناجحة"[2]. و يتميز رأس المال الاجتماعي بأن نشره و تكوينه يتم عبر آليات ثقافية كالدين و العادات و التقاليد و الأعراف الاجتماعية[3]

و تكمن أهمية رأس المال الاجتماعي في عنصر الثقة و درجة تواجده في التنظيمات و الدول، حيث تتضح أهمية رأس المال الاجتماعي بالنسبة للاقتصاد عند بيان أوجه الاختلاف بين مجتمع يتمتع بقدر وافر من
الثقة مثل اليابان ومجتمع لا يتوفر فيه إلا بقدر ضئيل من الثقة مثل الصين[4].

نظرا لمتانة العلاقات الأسرية في الصين ما يجعل من الصعب دخول الغريب إليها، ما أدى إلى ظهور مؤسسات أسرية صغيرة الحجم من السهل التحكم فيها.

في حين نجد في المجتمع الياباني بحسب فوكو ياما الولاء للمجموعات التي لا تجمع بينها صلة قربى على العلاقات الأسرية منذ عهد التكنولوجيا على الأقل[5]، و هذا ما أدى إلى بروز مؤسسات كبيرة و نشاطها متطور و موسع.

---

[1] خليل الشماع: **مبادئ الإدارة**، دار الميسر للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 1994، ص1.

[2] Bourdieu Pierre: **Le capital social, notes provisoires in/Le capitale social**, Edition la Découverte, Paris, 2006, p31

[3] فرنسيس فوكوياما: **الثقة الفضائل الاجتماعية و تحقيق الازدهار، الراية ملف القرن العشرين**، تر: عامر سلطان، العدد 6575، يناير 2000، ص42.

[4] فرنسيس فوكوياما: **الثقة الفضائل الاجتماعية و تحقيق الازدهار، الراية ملف القرن العشرين**، تر: عامر سلطان، العدد 6575، يناير 2000، ص42.

[5] فرانسيس فوكو ياما، المرجع السابق، ص13.

من خلال كل ما سبق يمكن أن نستنتج أنه يمكن الحصول على رأس المال الاجتماعي من فضاءات مختلفة، فبالإضافة إلى الأسرة و شبكة العلاقات الاجتماعية التي يملكها الفرد، يمكن تحصيل رأس المال الاجتماعي من الحفلات و الملتقيات و في الطريق و عند ركوب الحافلة و القطار... الخ، فعملية التفاعل الاجتماعي التي يقوم بها الفرد هي ما يسمح له بتكوين رأس مال اجتماعي و تؤهل المقاول لتبادل المصالح القائمة في المجتمع.

2-2- البيئة الاجتماعية:

البيئة الاجتماعية هي المكان الذي ينشأ فيه الفرد بما يحمله من خصائص تدخل في تكوين شخصية المقاول.

و كلمة بيئة تحوي معنيين:

* بيئة طبيعية: بما تعنيه من سهول و صحاري و بحار و أنهار و جبال...الخ؛

* بيئة اجتماعية: تتضمن النظم والعلاقات الاجتماعية والحالة الاقتصادية والائتلاف، وهو الحد الوسط بين التحالف والعلاقات، و تعمل البيئة على الجمع بين المنزل العمل والحي وما يسودها من العادات والتقاليد والمعتقدات والأحوال الاقتصادية والاجتماعية وتساهم هذه البيئة مساهمة كبير في تشكيل سلوك الفرد[1].

إن عملية التفاعل مع الآخرين تسمح للفرد الحصول على علاقات اجتماعية لما يتلقاه من استجابة لهذا التفاعل، فالبيئة الاجتماعية للفرد بما تحتويه من العادات والتقاليد والثقافة ومختلف النظم تؤثر تأثيرا مباشرا فيما يكتسبه من المجتمع وما يمتلكه من علاقات.

إن المحيط الاجتماعي الذي يتواجد فيه الفرد هو الثروة الحقيقية والمعنوية التي يحصل منها على رأس ماله الاجتماعي الذي يساعده في إنشاء مشروعه، فإنشاء مشروع ونجاحه يعود إلى مدى الحماية أو نوعية رأس المال الاجتماعي الذي يمتلكه الفرد من البيئة الاجتماعية من جهة، وكأرضية لحاجات الأفراد من سلع وخدمات من جهة أخرى، فالتواجد في المحيط الاجتماعي يعني التفاعل مع الأفراد والتعامل الدائم والمستمر معهم، مما يسمح له بالحصول على أفكار وآفاق للنجاح في الحياة ونظرا لتقسيم العمل الحاصل في مختلف مناطق العالم وتنوع الآلات، فإن الفرد بإمكانه اختيار النشاط الذي يريد مزاولته حسب حاجاته وميوله ونوعية المساعدات التي يتلقاها من رأس المال الاجتماعي، فإن التفاعل مع المحيط الاجتماعي للمقاول يعود بالفائدة للاثنين.

[1] أحمد زكي بدوي: <u>معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: إنجليزي-عربي</u>، مرجع سابق، 2003، ص13.

كما حدد **روبيرت بابين** ثلاث أسباب تجعل الأفراد المميزون ينطلقون نحو المقاولة:[1]

***الإرادة و الرغبة في الذهاب بعيدا** :وهذا ما يمكن المقاول من تجاوز المصاعب ، و يجعله يعمل بثقة دون النظر إلى الحواجز و الصعوبات التي قد تعترضه .

***الرغبة في الحرية في العمل** :فالمقاول يحب البقاء حرا خاصة فيما يرتبط بتوجيه أعماله و اتخاذ القرار و اختيار العمال و المساعدين...الخ.

***الرغبة في السلطة** : هذا السبب في نظر روبيرت بابين يأتي بدرجة أقل من السببين السابقين

3- العوامل المتحكمة في سلوك المقاول:

إن قدرة المقاول على التسيير و إدارة مشروعه الإنتاجي على اعتبار أن التسيير هو عملية التخطيط و اتخاذ القرار، التنظيم، القيادة و التحفيز و الرقابة التي تمارس في حصول المنظمة على الموارد البشرية و المادية و المالية و المعلوماتية و مزجها و توحيدها و تحويلها إلى مخرجات بكفاءة لغرض تحقيق أهدافها و التكيف مع بنيتها[2].

هذه العملية رهينة بمجموعة من المعطيات منها:

3-1- مرجعية سلوك المقاول:

لعل ما يميز سلوك المقاول أو القائد هو ذلك التعارض بين مرجعياته المكونة له من التكوين من جهة و الخبرة من جهة أخرى و كذلك من ناحية التفكير العلمي و الحدس.

إن المفارقة (تكوين/خبرة) تكشف عن تكامل قوي للإرث المتراكم المثري للقدرات المعرفية للمقاول، وفي هذا الصدد عادة ما نجد أن تكوين مقاولي المؤسسات المتوسطة يكون أعلى من تكوين مقاولي المؤسسات الصغيرة، رغم أن التكوين التطبيقي و الأكاديمي المتواصل يحد جزئيا من هذا البون أو التفاوت بين نمطي المقاولين، حيث أن تعليم متخذي القرار هو عادة سند قوي للمقاولة.[3]

لكن هناك متغير آخر يعتبر أحد العناصر الأساسية للمقاولة و هو الخبرة التي يصعب نقلها للآخرين، فالمقولة الشائعة عند المقاولين هي "نتعلم القيادة عندما نقود".

و بالتالي فالميدان و التجربة هي ما يشكل الخبرة التي تمثل منبع تكوين المقاول، فهي

---

[1] Robert Papin: Création d'entreprise, Cité in . **Encyclopédie de gestion** , Sous la direction de Yves Simon et Patrick Joffre, Tome I, édition Economica, Paris, 1989, P. 640.

[2] Boualeme Aliouat: **Initiations stratégique et financiers de la PME-PMI**, Revue des sciences économique et de gestion, Sétif: N3/2004, p39.

[3] Godelier (M), ibid., p60

ما يجعل المقاول يتقبل مسؤولياته لأنها أساسا منبثقة من التعليم بدرجة و من النماذج المحيطة (العائلة أو غيرها) بدرجة أكبر.

فالمقاول يدين إلى مختلف الفئات الاجتماعية بتكوينه و اكتسابه الخبرة، و على هذا فخبرة المقاول إرادة بمعنى (مبرمجة تطبيقيا).

أما فيما يتعلق (تفكير علمي/حدس) فقد أثبتت الدراسات على أن أكثرية المقاولين يؤسسون قراراتهم على الحدس و التجربة بدرجة أكبر، وفئة قليلة منهم هي تلك التي تعتمد على المعطيات الملموسة (الإحصائيات و معطيات رقمية مختلفة).

3-2- مهمة المقاول:

يقضي المقاول معظم وقته في مكان عمله أو في السعي لأجل عمله و هذا ما يموقع دوره و مهامه في المعنى الواسع للمحيط الاقتصادي و في المجتمع المدني، فالمقاول أثناء مهمته الاقتصادية و الاجتماعية يكون قائدا على تنظيم من جهة ومن جهة أخرى هو مورد للعمل و منتج ممد للمجتمع بمنتوج من جهة ثالثة، و على ذلك هو شخصية كاريزمية، مبتكرة مصممة أكثر منها شخصية مجرد شخصية مسيرة.[1]

إن للمقاول شخصية متميزة ومنفردة تسمح له بدخول عالم المقاولة أي المخاطرة، ولذلك يجب أن يكتسب منذ الصغر صفات ومميزات شخصية المقاولة التي تمنحه القدرة لمزاولة هذا النوع من النشاط، خاصة وأنه يعتبر أحد المحركات الأساسية في الاقتصاد الوطني وهو أساس النظام الرأسمالي، فالمقاول يجب أن يتميز بـ"طبيعة ثنائية تجمع بين الملكية و التسيير في نفس الوقت و التي يمنحها للمؤسسة"[2].

3-3- حركية المقاول:

طالما تميز المقاولون عن بعضهم البعض بنجاحهم في أعمالهم، وحركية المقاول تكشف قيم التشييد، و التفاؤل و العمل المتواصل، و أسمى معاني النجاح، و كذا مدى تفاعل المقاول مع نمو مؤسسته، حيث كلما كبرت المؤسسة، كلما دل ذلك على رشاده الحكم فيها.

كما يجب أن تتوفر في المقاول الشخصية الذكية، سعة الفكر، والقدرة على اتخاذ القرار، فالمقاول بتواجده في سوق تحدث فيها تغيرات مستمرة وأحيانا عميقة، تستوجب

---

[1] Godelier (M), op.cit., p61

[2] Schumpeter Joseph: **Capitalisme, socialisme et démocratie**, traduit par Fain Gael, Edition Payot, Paris, 1972, p180.

عليه أن يتأقلم مع هذا الوضع، فبسعة فكره وقوة بداهته يتمكن من إيجاد مخرج لاستمراره واستمرار مؤسسته، حتى لو اضطر لتغيير النشاط بما يتماشى ومتطلبات السوق، فالقرار الذي يتخذه المقاول يكون حاسما والتطبيق مليء بالمخاطر، لهذا يجب أن تكون له شجاعة من أجل اتخاذها والمضي فيها.

3-4- تكوين المقاول:

التكوين هو عملية اكتساب المتكون مهارات السياسة في أحد مجالات العمل، وتكون في العادة إما في المعاهد والمدارس الفنية المتخصصة أو البرامج التكوينية الطويلة الأمد التي تتبناها المؤسسة لتأهيل الفرد لامتلاك مهارة معينة تساعده في الحصول على وظيفة تشترط وجود هذه المهارة.

4- خصائص المقاول:

طالما لازم الحديث عن المقاول فكرة الفارس الوحيد الذي ينجح في بيئة معادية، حيث يقصد بالفارس الوحيد ذلك المقاول الذي يخاطر بمبادرته في خلق مؤسسة، مع كل ما تتطلبه من موارد مالية و مادية و دوافع سيكولوجية [1]، هذا ما جعله يتميز بجملة من الخصائص:

1-4الثقة في النفس و تقبل الفشل : تنشط الثقة في النفس الجوانب الإدراكية و التصورية للمقاول لتجعله أكثر تفاؤل اتجاه المتوقع منه في أعماله الجديدة ، فالثقة بالنفس تمنح شعورا بالتفوق ما يؤدي إلى نجاح أعمالهم .

و يعتبر المقاول الناجح الفشل جزءا من النجاح و هو مصدر لاستغلال فرص جديدة مستقبلا.

2-4 المعرفة الجيدة للسوق:

إن تلبية مختلف الحاجات الإنسانية يتم من خلال عرضها في الأسواق[2]، لهذا شكل حافز معرفة السوق أول الدوافع المؤثرة على المقاول الجزائري.

هذه المعرفة بالسوق توفر للمقاول حدا من الدراية بمنتوجه (كم عدد المنافسين لمنتجه، من يصنعه، هل هو مطلوب... الخ)، إما لأنه قام بدراسة السوق، أو لأنه ورث هذه المهنة عن عائلته. و عادة هذا ما يبث الحماس في المقاول للإقبال على الاستثمار.

[1] بريجيت بريجر، مرجع سابق، ص109.

[2] Gobe (E): **les hommes d'affaires égyptiens**, Ed: Kart hala, Paris, 1999, p27.

3-4 الطاقة و الديناميكية:

تعد سلوك ضروري ،لأن عملية إنشاء مقاولة يتطلب طاقة و بذل جهد معتبر بالإضافة إلى تهيئة الوقت الكافي.[1]

4-4 روح الإبداع:

إن المقاولين يدفعهم إلى المقاولة سمة روح الإبداع التي يتميزون بها عن غيرهم من الأفراد العاديين، فالإبداع هو ما يميز مقاول عن آخر ومؤسسة عن أخرى ومنتج عن آخر.

4-4 الانتماء إلى عائلة مقاولين:

حيث أن الانتماء إلى عائلة مقاولين يشكل حافزا ودافعا قويا، فالعائلة كرأسمال اجتماعي تعمل على تزويد المقاول بروح وفكر المقاولة و الاستثمار كما تحدد التوجه نحو نشاط دون آخر.

القدرة على القيادة: لإن المقاولة تتطلب وجود قائد إداري يمكنه تسيير منظمته،و التعامل مع الصراعات و تكييف الهياكل ...الخ

5-4الرغبة في الربح:

إن اعتبار الربح كحافز و دافع للتوجه نحو المقاولة يختلف من شخص لآخر، ما يعني أنه ليس حافزا أساسيا للمبادرة في لإنشاء مقاولة خاصة.

تجدر الإشارة إلى أنه من وراء الربح يسعى المقاولون إلى الوصول على النفوذ الاجتماعي حسب نفس الدراسة.

6-4 الاستقلالية:

فالعمل في مؤسسة عامة يوجب عليهم الخضوع و الضغط على أي مبادرة بينما هم -أي المقاولون- يعتبرون أنفسهم فاعلين نشطين و يحبون تحمل المسؤولية و هذا بإنشاء و تسيير المشروع و عدم الخضوع لأي مسؤول أو إدارة.

7-4 حب المخاطرة و القدرة على تقدير المخاطر:

المخاطرة هي توقع بروز معطيات جديدة لم تكن في الحسبان قد تؤدي إلى خسارة المقاول سواء ماديا أو معنويا ،فالمقاولون يحبون المخاطرة لأنهم يخططون ويضعون في حسبانهم كل المتغيرات قبل الإقبال على أي صفقة.

أي يعتبرون الخطأ جزء من ضريبة الأعمال ، و دافع كبير للإبداع و التطوير و

[1] http.//creation-pme.wallonie.be/1avant/ToutdAbord/QuiEntrepreneurcourte.htm. **Qui est entrepreneur ? Existe t- il un profil type?** Consulté le 18/1/2016.

إضافة قيم و خدمات جديدة للمجتمع.[1]

8-4 القدرة على استيعاب و حل المشاكل : لأنه و من دون شك تواجه المقاول عقبات و مشاكل عديدة و هذا ما يستوجب عليه التحلي بالفطانة و القدرة على استيعاب المشاكل و حلها في وقتها.

[1] فايز جمعة صالح النجار و آخرون : **الريادة و إدارة الأعمال الصغيرة** ،دار حامد للنشر و التوزيع ، ط1، عمان ، الأردن ،2006،ص11.

➢ خامسا: تشكل المقاولاتية في المجتمع الجزائري:

1- نمط الإنتاج المسيطر في الجزائر:

1-1- قبل الاستعمار:

بسبب غياب معرفة تاريخية عن المجتمع المغاربي عموما و الجزائري خصوصا، و في ظل التكوين الاجتماعي المعقد الذي عرفه المجتمع و خاصة طبيعة البنى الاجتماعية في الجزائر قبل الاستعمار، برزت جهود أوروبية عديدة، تحت غطاء النظرة الماركسية، هدفها إنتاج معرفة حول المجتمعات المسماة بالمجتمعات الشرقية، فصيغت عدة نظريات للتعرف على نمط الإنتاج المسيطر في الجزائر قبل الاستعمار. أهمها:

1-1-1- أطروحة ر.قاليسو R.Gallissot:

علاقة الإنتاج الاجتماعية تشكل أحد مظاهر القوى الإنتاجية، و تعبر عن مستوى تطور هذه القوى، و القوى الإنتاجية تعبر أيضا عن علاقة إنتاج اجتماعية. بوسع القوى الإنتاجية أن توقفها أو أن تحول دون تطورها[1]. و بما أن نمط الإنتاج هو الذي يحدد بصورة عامة العمليات الاجتماعية و السياسية و الفكرية للحياة[2]؛ فقد انطلق قاليسو في تأكيده على أن نمط الإنتاج المسيطر هو الإنتاج الإقطاعي، أو كما أسماه بالإقطاع القيادي، مستندا إلى الاستغلال الداخلي للجماعات، و الصراع فيما بينها. هذا الأخير سمح بتشكيل طبقات اجتماعية يمكن من خلالها استباق نمط الإنتاج. لذا فرق قاليسو بين عدة أشكال لطريقة الاستغلال منها:

- الاستغلال المباشر و الغير مباشر للفلاحين من قبل الدايات و البايات؛ فقاليسو يتحدث عن مظاهر مزيفة تخفي وراءها علاقات إنتاج اجتماعية إقطاعية، سواء استغلال أراضي الجيوش، أو أراضي العزل، أو أراضي العرش، حيث يقوم الفلاحين المستغلين بخدمة مصالح الحكم التركي و الدايات و البايات، و خير مثال على ذلك، قبائل المخزن التي تعتبر مثل باقي القبائل إلا أن قربها الجغرافي من السلطة المركزية يعرضها إلى ضعف جمع الضرائب، فزعماء قبائل المخزن تدفع الضرائب لحساب الداي و الباي بالإضافة إلى نوع آخر من الاستغلال و هو الاستغلال الذاتي المبني على تملك أو عدم تملك الأرض؛ فوجود الاقتصاد الرعوي الزراعي حدد شكلين للملكية:

---

[1] عدي الهواري: **الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي و الاجتماعي، 1830-1960**، تر: جوزيف عبد الله، الطبعة الأولى، دار المدانة للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 1983، ص6.

[2] عبد القادر جغلول: **الإشكالية التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند ابن خلدون**، الطبعة 2، دار المدانة للطباعة و النشر و التوزيع بالتعاون مع ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر، لبنان، 1981، ص77.

* شكل الجماعات المحلية القديم: سيطرة الملكية الجماعية، حيث ساد هذا الشكل في المناطق الجنوبية، فاقتصرت الملكية على حق استغلال الأرض و تربية الماشية، و ملكية الخيمة، هذا النوع من المسكن كان يسهل البحث عن أراضي لاستغلالها و زراعتها من جديد؛

* الشكل الجرماني: سيطر على القبائل الرعوية و أراضي الحبس، فكان التحول تدريجيا نحو الملكية الخاصة، حيث أن كل رئيس أو شيخ يحكم قطعة من الأرض المقسمة، ليشكلوا فيما بعد جماعة كبيرة على أساس رابطة القرابة الدموية، تسيطر على القرية و لها حق الملك، ليجمع كل رئيس عائلة الضرائب و الدخل من عمل العائلات الأخرى فيصبح ذو نفوذ و مكانة مرموقة، لهذا تبدو علاقات الاستغلال و كأنها علاقات إنتاج و في هذا الصدد يقول ماركس أن الجماعات التي تتنازع فيما بينها للاستيلاء على السلطة السياسية هي طبقات اجتماعية يعني جماعات من الناس تتحدد بالوضعية التي يستغلونها اتجاه وسائل الإنتاج و من هذه النماذج الاستغلالية فرق قاليسو بين طبقتين اجتماعيتين هما: الطبقة المستغلة (الفلاحين)، و الطبقة المستغلة (الأرستقراطيين)[1].

1-1-2- أطروحة ل. فالنسي L.Valenci:

أطروحة فالنسي قاربت المغرب ما قبل الكولونيالية بمفاهيم نمط الإنتاج البدائي لضعف مستوى القوى الإنتاجية و عدم ملائمة البيئة في ظل الاقتصاد الرعوي الزراعي.

القبيلة كانت تمثل شكلا من أشكال التنظيم الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي، و داخل هذا الإطار الاجتماعي، تبادل المنتوجات كان شبه معدوم، أما التماسك الاجتماعي فهو موجود بفعل المستوى الديني و الإيديولوجي أكثر من المستوى الاقتصادي[2].

أما التشكيلات الاجتماعية القبلية فهي تعيد إنتاج ذاتها في حقل نمط الإنتاج الجماعي المتكيف مع الخصوصيات المحلية لميزة البنية و العلاقات بينها هي علاقات ضعيفة لكون القبيلة مقسمة إلى أجزاء، و كل جزء إلى عائلات، و العائلة هي الوحدة الحقيقية للإنتاج، هذا الأخير الذي بفضله يستمر وجود العائلة من خلال إعادة الإنتاج، و الوسائل التقنية المستعملة في عملية الإنتاج جد ضعيفة لذا فالفائض المستخرج ضعيف.

و لهذه الأسباب لا تعتبر فالنسي المجتمع الجزائري مجتمعا إقطاعيا بدليل السقوط السريع لدولة الداي سنة 1830، لأن الدولة لم تكن امتدادا و تجسيد للتنظيم السياسي

[1] عبد القادر جغلول، مرجع سابق، ص.80

[2] عدي الهواري، مرجع سابق، ص32.

القبلي، هذا الأخير بدونه يصبح التنظيم مشلولا، و لأنه لم يكن نتاجا لعلاقات اجتماعية، بل نتاج العلاقات سياسية قضى عليها الاستعمار في بضعة أيام، و لم يشكل سقوطها أي أثر على التشكيلة الاجتماعية الجزائرية، التي وجد الاستعمار صعوبة في تشتيت القبائل و زعزعة أسس التوازن الاجتماعي و الاقتصادي لديها[1].

1-1-3- أطروحة عبد القادر جغلول:

انتقد عبد القادر جغلول أطروحتي ڤاليسو و ڤالنسي و اعتبر أنه لا يمكن نقل مفاهيم صالحة لتحليل المجتمعات الأوربية التي كانت تتميز بالتغير السريع للبنى والعلاقات الاجتماعية إلى مجتمعات لم تعرف نفس النوع من التطور، لذا لا يمكن وضع الواقع الاجتماعي الجزائري في قالب مجهز مسبقا[2].

فعبد القادر جغلول تبنى مفهوم نمط الإنتاج الآسيوي لأن التكوين الاجتماعي الجزائري في نظره يتسم بنوعين من العلاقات:

أ- علاقات إنتاج سلالية: مبنية على أشكال جماعية لملكية التربة و الإنتاج الزراعي من خلال الاستحواذ عليهما.

ب- علاقات إنتاج طبقية: مبنية على أشكال الملكية الخاصة للأرض و لوسائل الإنتاج و المبادلات التجارية.

فتملك جزء من الفائض سبب ظهور الزعامة، بالإضافة إلى نماذج متعددة للملكية خاصة و عمومية (بايلك، عرش، حبس)، بالإضافة إلى طرق كثيرة لتملك الفائض كالعشر، الزكاة، الغرامة، الخراج، الحكر... الخ.

كما إن الاستحواذ على الأراضي، خاصة أراضى القبائل، من طرف الأقلية التركية منع تحول الأرستقراطية القبلية و الدينية إلى أرستقراطية الأرض، و خلق فئة منفصلة (فئة الخماسة) التي تعمل في أراضي البايلك و الأراضي الخاصة.

بالإضافة إلى أن الميكانيزمات التي وضعها الأتراك لجمع الضرائب كان لها دور فعال في منع ظهور الإقطاع بسبب مقاومة التنظيم القبلي، و تبعه الدايات و البايات، و عدم استقرار الدايات و البايات في مناصبهم... الخ.

1-2- بعد الاستعمار:

الاستعمار يشكل المرحلة التاريخية التي أسماها ماركس "بالتراكم الأولي لرأس المال"،

[1] عدي الهواري، المرجع السابق، ص32.

[2] عبد القادر جغلول، مرجع سابق، ص86.

و التي عرفتها أوروبا ابتداء من القرنين 15 و 16م. و من جراء هذا التراكم دمرت و فككت المجتمعات الفلاحية و التشكيلة الاجتماعية، لكن تم التقاط الطاقات المحررة بواسطة الصناعة الناشئة و إعادة تنظيمها مرة أخرى بواسطة علاقة اجتماعية جديدة و هي الأجر[1].

و هذا ما تم فعلا في الجزائر، فقد تم تفكيك التشكيلة الاجتماعية وفقا للإرادة السياسية للمستعمر من خلال نزع الملكيات العقارية و تفتيت القبائل.

و لأن الاستعمار انتزع منه قاعدته المادية للوجود الملكية المتناهية للأرض (فاختفت البنية القبلية للمجتمع الجزائري)، لتحرر فيما بعد قوة العمل من الروابط الاجتماعية من دون أن يشكل هذا استجابة لعلاقة اجتماعية جديدة في ظل تفكك علاقات الإنتاج القديمة[2]

لقد قدم اغتصاب الأراضي من قبل الاستعمار و تعميم الملكية الخاصة للأرض القاعدة الاقتصادية للبنى القبلية، و عممت في الريف الجزائري علاقات الإنتاج الرأسمالية، حيث تحول قسم كبير من السكان إلى عمال زراعيين دائمين و موسميين، أو إلى يد عاملة تعمل في بعض ورشات الأشغال الكبرى، و القسم الأكبر من السكان بقي في الريف، و هذا ما يعبر عنه بنشنو ب "عدم إكمال مسار تطبيق العلاقة الرأسمالية في إطار ما نسميه بالرأسمالية الشكلية" حيث تجسد مسار التراكم الأولى لرأس المال.

فمجلس الأعيان عام 1863 كان يتابع تقسيم أراضي القبائل إلى أجزاء صغيرة على قاعدة الملكية الخاصة الفردية. و ذلك للسماح للرأس المال العقاري بحرية التداول لحساب المستعمرين، و تسهيل نشوء الاستقلال الذاتي الفردي، الذي يمكنه تدمير الأشكال الاجتماعية للحياة الاجتماعية. هذه العملية هي تحرير للفرد من الروابط الاجتماعية باستعمال قوة العمل من قبل الرأسمال الكولونيالي، كما أنها تفصل المنتج عن وسيلة إنتاجه، الأرض بصورة غير مباشرة[3].

لكن طبيعة علاقات الإنتاج السائدة من قبل أعاقت التصفية الكاملة للبنى النسوية و القبلية، فالاستعمار الفرنسي أدخل علاقات الإنتاج الرأسمالية للجزائر لكنه لم يعممها كاملة، فالعلاقات الرأسمالية أخفت علاقات الإنسان التي لم تكن قد تهدمت بعد، و لكن

[1] عدي الهواري، مرجع سابق، ص132.
[2] عبد القادر جغلول، مرجع سابق، ص88.
[3] عدي الهواري، مرجع سابق، ص136.

تحولت، فشكل العلاقة قائم لكن محتواه الاجتماعي تغير.

فعلاقات الإنسان أصبحت وسيلة لتطور الاستغلال الرأسمالي لفئة الفلاحين الجزائريين التي دافعت عن بناها النسوية، فكانوا يظهرون مختلفين عن النظام الاجتماعي الاستعماري، معارضين للتغيير الاجتماعي الذي كان يعني التغلغل السريع للرأسمالية الاستعمارية في المجتمع الجزائري، بدليل أن المجتمع الجزائري عام 1973 ظلت طبقاته و فئاته الاجتماعية تناضل على المستوى الداخلي و الدولي لتصفية علاقات الإنتاج الرأسمالية الاستعمارية.

2- تطور البرجوازية في الجزائر:

يقصد بالبرجوازية تلك الفئة التي تحكم وسائل الإنتاج الفكري أو المادي، و تعرض إنتاجها في السوق، سواء كان من السلع أو الخدمات[1]، و تتضمن الملكية المقدرة على التصرف؛ بحيث يميز بين الملكية الحقيقية لوسائل الإنتاج و الحق القانوني للملكية، بمعنى الاستعمال و إساءة الاستعمال، المصادق عليه بحكم قانوني قطعي[2].

و قد شهدت فترة الاستعمار الفرنسي في الجزائر تقلص القاعدة الاقتصادية للبرجوازية، سواء في شقها الفكري أو اليدوي. أما بعد الاستقلال فقد توسعت القاعدة الاقتصادية؛ إذ أن إحصائيات عام 1966 و 1967 دلت على توسع فئة المستقلين غير المزارعين، كما هو الحال بالنسبة للحلاقين، أصحاب المطاعم، الناقلين... الخ.

و قد تطورت البرجوازية الصغيرة مع تطور الدولة الجزائرية إذ كان بعض أفرادها ينحدرون من الطبقة العاملة المحلية أو المهاجرة، و بعض أجزاء الشرائح المتوسطة التي كان أفرادها مأجورين و تركوا القطاع العام أو الخاص ليعملوا في الإنتاج التجاري للبرجوازية الصغيرة، بهدف تطوير رأس المال الخاص، من خلال خطابات الدولةفي تلك المرحلة إضافة إلى القوانين الصادرة من 1962 إلى 1976م[3]، التي كان الهدف منها إنتاج وفير و إنعاش الاقتصاد الوطني[4]، كالبرجوازية الصناعية الخاصة التي أتت بفائدة لمشروع اجتماعي حديث، و قد طرح توسع البرجوازية الصغيرة بعض المشاكل النظرية و العملية، حيث على المستوى النظري كانت ديناميكية تطور البرجوازية الصغيرة تتعارض مع ما كان

---

[1] عبد اللطيف بن أشنهو: <u>التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط (1962-1980)</u>، مرجع سابق، ص489.

[2] اللطيف بن أشنهو: <u>مدخل إلى الاقتصاد السياسي</u>، مرجع سابق، ص92.

[3] عبد اللطيف بن أشنهو: <u>التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط (1962-1980)</u>، مرجع سابق، ص490.

[4] Benguerna (M) et Djerbal (D): **Djillali Liabes, La quête de la rigueur**, Ed: Casbah, Alger, 2006, p17.

متوقع في النظرية التقليدية التي تقول بأن التنمية الاقتصادية الرأسمالية أو الاشتراكية تؤدي إلى تقلص حجم البرجوازية الصغيرة و قاعدتها الاقتصادية[1].

لكن الواقع يقول أن هذه البرجوازية الصغيرة لم تتقلص عدديا، و لا حتى من حيث أهميتها الاقتصادية، بل العكس، فقد اتسعت قاعدتها الاقتصادية و سيطرتها السياسية، كما كانت وسيلة لتطوير الديمقراطية، بالرغم من الدور السلبي لرأس المال الخاص.

و على نفس المستوى النظري، البرجوازية الصغيرة بعيدة على أن تكون طبقة حليفة للطبقة العاملة أو الفقيرة، فهي عادة تعبر عن تميز في طموحاتها السياسية و الاقتصادية. أما على المستوى العملي فتطور هذه البرجوازيات يؤدي إلى تصرفات مؤيدة للتحرر الاقتصادي و تطورت البرجوازية فيما بعد ليظهر ما يسمى بالبرجوازية الحديثة Moderne، و التي تكونت خلال النصف الأول من القرن 20، قليلة عدديا، تتكون من فئة اجتماعية مميزة على أساس مستوى الحياة، نمط الاستهلاك، و تجمع الإطارات السامية، و الصناعية و التجار الكبار، ذوي التكوين الفرنسي. يقابلها نوع آخر ألا و هو البرجوازية التقليدية، و التي تظم الحرفيين، ملاك البنايات الحضرية... الخ، الرافضين للقيم الغربية و الأفكار التقدمية[2].

3- القطاع الخاص في الجزائر:

لقد أصبح الاستثمار الخاص في الجزائر من الموضوعات التي تحتل مكانة مهمة و أساسية في أولويات الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية و غيرها من التخصصات التي تهتم بالتطورات الهيكلية التي عرفها الاقتصاد الوطني.

إن بروز القطاع الخاص جاء نتيجة تراكم مجموعة من الأوضاع، و على هذا الأساس عرفت الفترة ما بين (1965/1962) بمرحلة الانتظار، حيث امتازت بضعف التدابير الاقتصادية و تأرجحها من جهة، و من جهة أخرى سيطرة رأس المال الأجنبي على معظم الاقتصاد الوطني، ذلك أن الشركات الأجنبية لم تكن قد غادرت الجزائر[3].

كما تميزت هذه الفترة بتواضع التأهيل المهني لعمال القطاع الخاص، حيث بلغت نسبة العمال المؤهلين من مجموع العمال، كان ينشط معظمهم في الزراعة حيث بلغ عدد الأموال المستمرة في الزراعة، سنة 1963م إلى 60.8 مليون دينار، ثم تحولوا إلى الصناعة

[1] Benguerna (M) Djerbal (D), op.cit, pp19.

[2] Mahmed Mazouz et autre: **la société Algérienne ente population et développement**, université Paris, France, 1998, p68.

[3] عبد اللطيف بن أشنهو: **التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط (1962-1980)**، مرجع سابق، ص21.

حيث بلغ عدد الأموال المستمرة في هذا الميدان سنة 1965م إلى 156.8 مليون دينار[1]، و قد تمثلت الصناعة الخاصة أساسا في السنوات الأولى للاستقلال في النسيج، الكيمياء، الصناعة التحويلية للبلاستيك، الصناعات الغذائية. أما عن مصادر رؤوس الأموال المستمرة:

الجدول رقم (01): يبين مصدر رؤوس الأموال المستثمرة في المؤسسات الصناعية الخاصة

مصدر رؤوس الأموال المستثمرة في المؤسسات الصناعية الخاصة					
الفترة / المصدر	إلى غاية 1954	1962-1955	1965-1963	1977-1966	المجموع (%)
التجارة	42.6	42.5	63.1	64.4	59.6
الصناعات الحرفية	21.3	25	7	15.1	16
صناعة	14.6	16	14.3	10	11.5
الفلاحة	9.2	0	0	5.3	4.5
المجموع	78.3	83.5	84.4	94.8	91.6
مصادر أخرى	12.3	16.5	15.6	5.2	8.4
المجموع	100	100	100	100	100

* **Source:** Marc Ecrement: Indépendance politique et libération économique, un quart de siècle de développement de l'Algérie (1962-1985), OPU, Alger, P67.

من خلال الجدول (01) يظهر جليا أن التجارة كانت مصدرا أساسيا لرؤوس الأموال المستثمرة في الصناعة، في حين شكلت الفلاحة أدنى مستوى في مساهمتها لتمويل القطاع الخاص الصناعي في الجزائر إلى غاية 1971م.

و قد تطور القطاع الصناعي عبر الزمن كما هو موضح في الجدول رقم (02):

[1] جبار محفوظ: البورصة: التسير و خوصصة المؤسسات العمومية -دراسة حالة اتحاد المغرب العربي-، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، ج 3، جامعة فرحات عباس، سطيف، 1996-1997، ص650.

الجدول رقم (02): التطور التاريخي للقطاع الصناعي الخاص في الجزائر من 1900 إلى 1970

تاريخ إنشاء المؤسسات	1954-1900	1962-1955	1967-1963	1970-1968	المجموع
* الفئة (أ): - العدد	97	51	172	145	465
- النسبة	20.8	11	37	31.2	%100
* الفئة (ب): - العدد	176	69	3.8	371	934
- النسبة	18.8	7.4	34.1	39.7	%100
* الفئة (أ)+الفئة (ب):					
- العدد	273	120	420	516	1399
- النسبة	19.4	8.6	35.1	36.8	%100

- الفئة (أ): الصناعات الاستهلاكية؛ - الفئة (ب): الصناعات الإنتاجية.

*** Source:** Marc Ecrement, ibid, p67.

إن المؤسسات الخاصة سواء الخاصة بإنتاج السلع الاستهلاكية أو تلك الخاصة بإنتاج السلع الإنتاجية قد تضاعف عددها بعد الاستقلال حيث وصل مجموع نسبتها إلى غاية 1970م 36.8% مقابل 19.4% في الفترة الممتدة بين 1900 إلى 1954.

أما من الناحية القانونية فقد صدر ميثاق طرابلس سنة 1962 الذي كان قاسيا على القطاع الخاص، و تبعه قانون 277-63 الصادر في جويلية 1963، الذي سمح بإنشاء مؤسسات خاصة و لكن وفق معايير محددة للأجانب مع توفير ضمانات و امتيازات خاصة كحرية الاستثمار للأشخاص المعنويين و الطبيعيين الأجانب، المساواة أمام القانون، حرية التنقل و الإقامة بالنسبة لمستخدمي و مسيري هذه المؤسسات... الخ.

و في المقابل ظهر قانون التأمينات سنة 1971 الذي ينص على ملكية كل مخلفات الاستعمار للدولة ما أدى إلى تسجيل تناقض بين الدعوة للملكية الجماعية من جهة و من جهة أخرى دعوة الرأسمالية الخواص للظهور.

و قد بدأ القطاع الخاص يستعيد شرعيته ابتداء من سنوات 1966 إلى غاية 1980 بعد فترة التهميش السابقة، و قد تميزت فترة استعادة الشرعية بعدة أحداث على الساحة السياسية الاجتماعية و حتى الاقتصادية الجزائرية، فبعد وفاة الرئيس هواري بومدين. و انعقاد مؤتمر حزب جبهة التحرير لاختيار مرشح للرئاسة و انتخابه، و بعد مواجهة الإستراتيجية الجزائرية في تنمية الاستثمار خلال الفترة 1967-1978 و التحضير للمخطط الخماسي... الخ[1].

صدر قانون الاستثمار سنة 1966، و بدأ القطاع الخاص يأخذ مكانة مرموقة في الاقتصاد الوطني، ففي هذا السباق سجل 688 مشروع خاص مرخص له خلال الفترة 1971-1966[2].

لكن بعد قانون التأمينات 1971 تراجع دور القطاع الخاص الجزائري، و في المقابل سيطر القطاع العام، ما أدى إلى تحول القطاع الخاص إلى سياسة الاستثمار في الخفاء أي الاستثمار دون تصريح من الدولة مستخدمين في ذلك تكنولوجيات بسيطة.

لقد شهدت فترة الثمانينات إعادة بحث للقطاع الخاص نظرا لعجز القطاع العام على تحقيق التنمية الاقتصادية، فقد تطور القطاع الخاص تطورا مذهلا نظرا لتفتح الدولة عليه، فصدر قانون رقم 82-11 في أوت 1982 لتشجيع القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، و قد تضمن هذا القانون[3]:

* منع الاستثمارات العديدة و المتنوعة لنفس المستثمر.
* تحديد رأس المال في حدود 30 مليون دينار جزائري للاستثمار الخاص.
* التحصل على رخصة الإنجاز أو الإنتاج.

كما أن الميثاق الوطني سنة 1986 قد أشار إلى عودة الدور الاستراتيجي للقطاع الخاص، و تغير المواقف الرسمية منه.

كما عرفت فترة التسعينات إلى غاية سنوات 2000 استقلالية أكبر للقطاع الخاص، خاصة مع صدور قانون (12/93)، المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1414 الموافق لـ 5 أكتوبر 1995، المتعلق بترقية الاستثمار من خلال تشجيع حرية المبادرة و روح المنافسة. خاصة و

---

[1] Daho Djerbal, Mohamed Benguerna, Ibid, p23.

[2] Derras (O): **Place du secteur privé industriel national dans l'économie Algérienne**, N:1. CRASC. Oran, 1997, p126 .

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون 21 أوت 1982، المنشور على موقع الحكومة www.gov.dz، زيارة يوم :2016/02/12 على الساعة 09:00.

أن هذه الفترة (أي فترة التسعينات) هي فترة توجه الدولة نحو الخوصصة من خلال قانون 12/97، المؤرخ في 11 ذي القعدة عام 1417 الموافق لـ 19 مارس 1997، المعدل و المتمم للأمر رقم 22/95، المؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1416 الموافق لـ 26 سنة 1995، و المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية، و قد بدأت تتضح ملامح القطاع الخاص من خلال عدة مراسيم[1].

* بمقتضى المرسوم (12/93) أنشأت الوكالة الوطنية لترقية و دعم الاستثمار (APSI)؛

* المرسوم التنفيذي رقم (143/96) المؤرخ في أفريل 1996 المتعلق بشروط تملك الجمهور للأسهم و القيم المنقولة التابعة للمؤسسات العمومية التي ستخوصص و كيفيات ذلك؛

* المرسوم التنفيذي رقم (105/96) المؤرخ في مارس 1996، المحدد لكيفيات تنظيم مجلس الخوصصة.

و هذا ما أدى إلى تعزيز الدور الشفوي للقطاع الخاص في الجزائر، بالاعتماد على مساعدة الدولة من خلال تمويلات متعددة الأوجه من خلال شبكات و صناديق الدعم المستخدمة.

4- أنواع المقاولين الجزائريين:

4-1- مقاولو السبعينات:

صنف **جان بيناف** المقاول الجزائري حسب الفترة الزمنية التي عاصرها، مشيرا بذلك إلى مقاولو السبعينات ، حيث ارتبط كل نوع من المقولين بخصوصية المرحلة التي عاصرها، في تلك الفترة غلب على نظام الدولة تطبيق النظام الاشتراكي، فعرف الاقتصاد العمومي انتشارا كبيرا مقابل عدد قليل من المؤسسات الخاصة، و **جان بيناف**، في دراسته لأنواع المقاولين في سنوات السبعينيات، وجد 3 فئات من المقاولين، من خلال عينة تتكون من 250 مقاول من العاصمة، قام بدراستهم من ناحية الأصول الجغرافية والاجتماعية و هم[1]:

4-1-1- المقاولون التجار:

تميز هذا النوع من المقاولين، حسب جان بيناف، بأصولهم النبيلة، فهم من عائلات عريقة، و أسر مالكة تاريخيا، حيث سلبت ممتلكاتهم في ثورة المقراني عام 1871م،

[1] الجريدة الرسمية، المرجع السابق، أمر رقم 12/97 المؤرخ في 1997/3/19 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية.

[1] PENNEF Jean: **Les chefs d'Enterprise en Algérie**, in/Acte du colloque: «Entreprises et entrepreneurs en Afrique», Edition l'Harmattan, Paris, 1983, p573.

معظمهم من شرق و جنوب البلاد: قسنطينة، واد سوف، مسيلة، بسكرة.

تركز نشاطهم التجاري في التصدير و الاستيراد، ما أدى إلى تكوين رأس مال اجتماعي في الخارج، ما سمح لهم بأن يكونوا من أكبر الداعمين للحرب التحريرية، تحصلوا بسهولة على المساعدة والضمانات من أجل إنشاء مؤسساتهم، كما يوجد في هذه الفئة تجار ذوي أصول قبائلية و ميزابية، وهم أقل ثراء في البداية من التجار الكبار، جاؤوا من أسر بسيطة، متعلمين في المدارس الفرنسية، دون أن يمروا بالمدرسة الإسلامية.

ونظرا للخبرة التي اكتسبوها في أوروبا لم يتوقفوا عند البيع فقط، بل و وصلوا حتى إلى الإنتاج. استثمروا في قطاعات تستخدم تكنولوجيا بسيطة و تدر أرباحا كثيرة، حيث كانوا تجارا أكثر منهم صناعيين.

4-1-2- المقاولون العمال:

هم في الغالب عمال بسطاء و موظفون صغار و حرفيون، يمارسون الحرف اليدوية، يستخدمون أدوات بسيطة، منتوجهم موجه للزبائن الفقراء، من بين هذا النوع من المقاولين مسيرين قدامى في مرحلة التسيير الذاتي التي عرفتها الجزائر بعد الاستقلال، مناضلون في جبهة التحرير و مستخدمو القطاع العمومي. و هم محدودي المستوى التعليمي، من عائلات فقيرة، منهم من هاجر إلى فرنسا فاكتسب خبرة في المقاولة.

4-1-3- المقاولون غير المسيرين:

يوكلون مهمة التسيير إلى مختصين، سواء محليين أو أجانب، هم من ملاك العقارات، يشتغلون في التصدير و الاستيراد.

4-2 مقاولو التسعينات:

عرفت هذه المرحلة تغيرات جذرية ألقت بظلالها على التجربة المقاولاتية بالجزائر، حيث كانت هذه المرحلة بمثابة مرحلة انتقالية لاقتصاد السوق.

و ترى **آن جيلي** أن المقاولون الجزائريون هم مجموعة مختلفة بين المنطق الاقتصادي و المنطق العائلي و قد ميزت من خلال دراستها عدة نماذج للمقاول الجزائري و صنفت مقاولو هذه المرحلة إلى عدة أصناف هي[1]:

4-2-1 المقاول الإطار:

هذه الفئة المقاولاتية تتميز بمستوى تعليمي مرتفع، فهم كانوا إطارات قدامى في

[1] Abderrahmane Abdou : **Entrepreneurs et pme– approches algéro .françaises**;l'harmattan ,paris ; France, 2004 ,p129.

القطاع العمومي، شغلوا مناصب عديدة في القطاع العام تعرفوا فيها على آليات التسيير، وهذا ما مكنهم من إنشاء المقاولات التي تزامنت مع الإصلاحات الاقتصادية سنوات 90 ، كما انه توجد عوامل اقتصادية أخرى كالتسريح التعسفي و الخوصصة...كلها أدت إلى ظهور هاته الفئة. يتميزون بالخبرة نتيجة ممارستهم لوظائف سامية بالدولة، أسسوا مقاولاتهم بعد التقاعد أو التقاعد المبكر نتيجة ظروف اجتماعية ميزت تلك المرحلة: البطالة بالدرجة الأولى، تدني منحة التقاعد، و الرغبة في تأمين حياة الأبناء، أو حب العمل، و الرغبة في تطبيق ما اكتسبوه من خبرة. و يتميز هذا النوع من المقاولين بمساعدة رأس المال الاجتماعي الذي اكتسبوه من الخبرة المهنية لإنشاء وتسيير المؤسسة.

4-2-2 المقاول المهاجر:

تتميز هذه الفئة بتقاليد الهجرة وتمركزت بقوة في منطقة القبائل، هاجروا إلى فرنسا وعادوا منها سنوات الثمانينات حين صدر قانون الاستثمار الخاص لسنة 1982 ، مارسوا أنشطة عديدة في المهجر خصوصا التجارة واكتسبوا خبرة مهنية، وكانت لديهم فكرة الرأسمال والخبرة المهنية كضرورة أساسية لإنشاء المقاولات في الجزائر في تلك الفترة ، كونوا رأس مال يسمح لهم بإقامة مشروع في الجزائر، ويتميزون بحب المغامرة، لأن حياتهم السابقة كانت مليئة بالمغامرات و المخاطرة لما واجهوه في الغربة من قساوة الحياة، كما أن التجربة المهنية التي حصلوا عليها من مختلف النشاطات خاصة التجارية تسمح لهم باختيار النشاط المناسب لإمكانيتهم و متطلبات السوق.

4-2-3 المقاولون بالوراثة:

و يوجد ثلاث نماذج فرعية ضمن المقاول الوريث:

أ-الشباب المقاولين :يترواح سنهم ما بين 25 و 35 سنة، يملكون مقاولات خاصة قديمة ورثوها عن أباءهم مستواهم التعليمي مرتفع، يعتمدون على سلوكياتهم المهنية غير التقليدية التي ورثوها، يتميزون بالتكوين العالي و العقلانية في التسيير، يستخدمون تقنيات جديدة في العمل، يعملون على تحسين نوعية المنتوج بما يتماشى ومتطلبات السوق، فلا يبقون محاصرين بالنوعية القديمة للمنتوج، كما يوظفون العمال على أساس الكفاءة، و هدفهم هو إكمال ومتابعة نفس النشاط الذي قام به الأب مع تطويره وتحسينه، ويعتمدون على المهارة الفردية و الشبكة الأسرية و المهنية.

ب-المقاول الوريث :الذي يتراوح سنهم ما بين 40 و 50 سنة اكتسبوا خبرة مهنية في المؤسسة العائلية من خلال تمرنهم على العمل لسنوات، لديهم مستوى تعليمي ضعيف،

ينتمون إلى نفس المنطقة.

ج-مقاول التسعينات الوريث :أنشئوا مقاولاتهم في نهاية التسعينات بمساعدة أباءهم، لديهم تجربة مهنية ورثوها ورأس مال اقتصادي واجتماعي.

4-2-4 المقاول ذو التقاليد المقاولاتية :

وهم من عائلة تمارس التجارة أو المقاولة، لذلك هم لا يهتمون بالبحث عن عمل بعد الخروج من المدرسة لأن العمل مضمون، وهم يبدأون العمل في سن مبكرة، لديهم تجربة طويلة في المقاولة، وهم من عائلات ذات تقاليد تجارية عبر الزمان، وهذا النوع أكثر انتشارا من الأنواع الأخرى.

من خصائصهم أنهم من خصائصهم أنهم في الخمسينيات من العمر، تأهيلهم العلمي ضعيف، كانوا يملكون مقاولات خاصة، فشلت بأسباب اقتصادية و اجتماعية فانشئوا مقاولات جديدة بفضل خبرتهم المهنية السابقة في ذلك المجال، يملكون تقاليد عائلية وتجارية هدفهم توظيفها في مقاولات عائلية من اجل توفير العمل لأفراد العائلة دون اللجوء إلى مؤسسات أخرى، " ا ستثمار هم في مدينتهم اجتماعي أكثر منه اقتصادي، من خلال الدعم المالي[1]"

5-2-4 المقاولون العمال:

الأفراد الذين يعانون من التسريح والبطالة أو الذين تخوفوا من فقدان مناصبهم مستقبلا نظرا للأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد؛ فأغلب هؤلاء إما عمال إدارة أو عمال مؤهلين أو إطارات متوسطة، هدفهم الأساسي تحسين وضعهم المالي وهذا بسبب ضعف أجورهم وانخفاضها.[2]

[1] Abderrahmane Abdou ;op.cit,p130.

[2] Abderrahmane Abdou ;op.cit,p130.

خلاصة:

ما يمكن أن نخلص إليه من خلال هذا الفصل أن وضعية المقاول في النظام الإقطاعي و بدايات البرجوازية تختلف كثيرا عن وضعيته الراهنة، فهو لم يعدو أن يكون مجرد عبد أو عامل بسيط في المرحلتين السابقتين، لكن مع ظهور الرأسمالية كنظام بديل عن الأنظمة السابقة، و مع اعتماد مبدأ آدم سميث "دعه يعمل دعه يمر"، بدأ يحقق اكتفاءه، بل أكثر من ذلك استطاع حتى التوفير و تكوين رأسمال خاص، تمكن من خلاله إقامة استثماراته.

و لعل ما ميز هذه المرحلة بالذات هي العقلانية الاقتصادية التي في إطارها يحقق المقاول العقلاني أهدافه التي لا ترمي إلى الربح في كل الحالات بل في كثير منها يكون القصد منها تحقيق النفوذ والصيت الاجتماعي.

أما المقاول الجزائري فقد أثرت في تكون شخصيته عدة ظروف اقتصادية و سياسية و اجتماعية و هو بدوره لم يكن مثلا لم يكن الربح المادي السبب الرئيسي في بروزه ، بل تشارك مع عدة أسباب أخرى كالمعرفة الجيدة للسوق و روح الإبداع و الانتماء إلى عائلة من المقاولين، هته الأسباب و غيرها أفرزت لنا عدة أشكال من المقاولين الجزائريين.

الفصل الثالث

الاقتصاد العائلي و بيئة الاستثمار

الفصل الثالث

الاقتصاد العائلي و بيئة الاستثمار

تمهيد

أولا: المؤسسة الاقتصادية العائلية

ثانيا: المداخل المنظرة للمؤسسة

ثالثا :حول الاقتصاد غير الرسمي و العمل من المنزل

رابعا: المشروع المصغر و آليات دعمه في الجزائر

خامسا: المشروع العائلي المصغر و آفاق الاقتصاد الجديد في الجزائر

خلاصة

تمهيد :

يتناول هذا الفصل منطق الاقتصاد العائلي موضوع الدراسة عبر التركيز على شكلين أساسيين هما المؤسسة الاقتصادية (النسوية)العائلية و الشكل الثاني المتمثل في العمل من المنزل الذي يندرج ضمن ما يعرف بالاقتصاد غير الرسمي ،و ركزنا كذلك على المقاولات المصغرة كونها الشكل الحديث للمقاولات النسوية ذات الطابع العائلي الأكثر انتشارا حيث تعتبر المقاولة النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع، وقد شغلت حيزا كبيرا و معتبرا في كتابات و أعمال الكثير من الباحثين بمختلف اتجاهاتهم، و نظرا لما يشهده العالم من تحولات على مختلف الأصعدة، خاصة المجال الاقتصادي، كان لابد على الجزائر من اللحاق بهذا التطور و الاندماج في الاقتصاد الحديث من خلال تنمية النسيج المؤسساتي، فركزت على تنمية المؤسسات المصغرة، من خلا تنمية و تطوير المنظومة المؤسسية، و هذا ما سنتعرض له بالتحديد في هذا الفصل.

أولا: المؤسسة الاقتصادية العائلية:

1-مراحل تطور الملكية العائلية الخاصة :

حدد فريدريك أنجلز في كتابه أصل العائلة و الملكية الخاصة والدولة ثلاث مراحل تاريخية لتطور العائلة اعتمادا على النتائج التي توصل إليها عالم الأنثروبولوجيا الأمريكي لويس مورقان ، و تمثلت هذه المراحل فيما يلي :[1]

1 -1 مرحلة الصيد والجمع والإلتقاط:

تميزت هذه المرحلة بالشكل البسيط للمجتمعات الإنسانية ، إذ كان الإقتصاد يرتكز أساسا على إلتقاط الثمار والصيد وكانت الملكية جماعية والعلاقات تعاونية تتصف في معضمها بالمساواة بما فيها المساواة بين الرجل والمرأة، حيث لم تكن الملكية الفردية معروفة لدى هذه المجموعات، بسبب عدم وجود فائض إقتصادي يمكن امتلاكه ، وكذلك بسبب حياة التنقل والترحال الدائمة.

فقد كانوا عبارة عن عشائر صغيرة نسبيا من حيث الحجم ، وتميزت هذه التجمعات بنظام الزواج الجماعي ، فالكل يشاركون الأبوة والأمومة والبنوة.

أما عن تقسيم العمل الإجتماعي فقد كان يتم على أساس السن والجنس، فيقوم الرجال بالأعمال الصعبة والتي تطلب مجهود أكثر كالصيد ، في حين يقوم الأطفال و النساء بجمع الطعام والنباتات فأغلبية مجتمعات الصيد و الإلتقاط كانت تميل إلى أن تكون مجتمعات أبوية النسب أي يجري النسب فيها في خطوط ذكورية ،أي أن الأطفال يرثون الأنساب في خطوط جماعة الأب،وأبوية الإقامة حيث المرأة تنتقل لدى الزوج للإقامة في مكان في إقامته قبيلة أو عشيرة [2]، و هذا ما يطابق إلى حد بعيد المجتمعات العربية .

و قد كانت هناك قوتين اجتماعيتين فاعلتين أساسا في هذه التجمعات البسيطة و هما الدوافع البيولوجية، والدوافع الديمغرافية .

2-1 مرحلة الرعي والزراعة[3]:

نتيجة للنمو الديموغرافي للسكان تطورت وسائل العمل تدريجيا، وترتب على ذلك تنافس متزايد حول المصادر الطبيعية النادرة والمحدودة وكنتيجة لذلك تطور الصيادون وجامعوا الطعام في المرحلة الأولى وتحولوا إلى الزراعة.

---

[1] فريدريك انجلز :**أصل العائلة و الملكية الخاصة و الدولة** ،تر إلياس شاهين، دار التقدم ، موسكو، ص ص 210،212.

[2] محمود عودة : **أسس علم الاجتماع** ، دار النهضة العربية ، لبنان ، بيروت ، ص ص145.146.

[3] حليم بركات : **المجتمع العربي المعاصر** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط3 ، لبنان بيروت 1986،ص 172.

فزادت بذلك سيطرت الأفراد على الطبيعة حيث تكونت بذلك القبائل والقرى ، ونشأ النظام الأبوي التوارثي وبذلك أصبحت الجماعات أكثر إستقرارا .

و تحقق بذلك الإكتفاء الذاتي، وتطور الشكل الأساسي للعمل في الجماعات الزراعية و ظهر تقسيم العمل في صوره البسيطة حيث كان النساء دور إقتصاديا و إنتاجيا محوريا و هاما في هذه الزراعة البسيطة ، وكتطور طبيعي أدى تعاظم الإنتاج إلى تحرير المزيد من الأفراد اللذين أصبح من الممكن أن يتخصصوا ويعملوا في أنشطة أخرى،فأصبح هناك أفراد يعملون في تخصصات مختلفة إقتصادية أو دينية أو سياسية.

و انتشرت بذلك طبقة ملاك الأراضي، الذين طوروا سيطرتهم على كل مناحي الحياة السياسية و الإقتصادية و الدينية، وبذلك ظهرت في هذه المرحلة التاريخية الوسطى الملكية المشتركة.

كما تعرف هذه المرحلة بمرحلة الانتاج الأسري البسيط قبيل الانقلاب الصناعي في القرن 18م كانت الحياة تتميز بالبساطة و الاكتفاء بالفلاحة و الزراعة و تربية المواشي، و بوسائل إنتاج بسيطة تتسم بالملكية الجماعية، إذ أن المبادلة تتم بالمقايضة بين المنتوجات الزراعية و المواشي مقابل مجموعة من الأدوات، و الأبناء يتعلمون الحرفة من أبائهم في أحياء تميزت بصغر مساحتها و قلة سكانها، إضافة إلى انتشار عدة حرف نذكر منها: النجارة، والحدادة، الدباغة، و صناعة المنتوجات الجلدية.[1]

1-3 مرحلة العمل الحرفي:

هي ورشات حرفية تضم أصحاب الحرف المتشابهة، ذات طابع أسري، يغيب فيها الاستغلال، حيث لم يكن هناك تجار أو وسطاء بين المنتجين و المستهلكين، و نظام الورشة أفقي بين المعلم و الصانع و المتتلمذ، العمل يوزع حسب مراحل الإنتاج لأجل توفير عدد كبير من مناصب الشغل، و تميزت العلاقات الاجتماعية بوجود نوع من النظام و الانضباط الاجتماعي.

لكن عندما أصبح التدريب مقتصرا على أولاد الحرفيين، تحول الصانع إلى عامل أجير، و نشأت جمعيات العمال لضمان حقوقهم، لكن بدأ هذا النظام يتدهور بسبب ظهور حرفيين مستقلين ينافسون التجمعات الحرفية و يتعاملون مع تجار يبيعون بأثمان

[1] سكينة بن حمودة: دروس في الاقتصاد السياسي، ط 1، دار الملكية للطباعة و النشر، الجزائر، 2006، ص127.

زهيدة، إضافة إلى تكوين الصناع لورشات منافسة، و اتساع السوق و ارتفاع الطلب على المنتوجات، مما أدى إلى ظهور طبقة من التجار الوسطاء الذين أصبحوا يحددون مواصفات المنتوج و بالتالي ظهور عملية تخزين السلع و بيعها بالجملة و بأسعار منخفضة، و هذا ما أدى إلى ثراء الطبقة التجارية لتساهم في الانقلاب الصناعي.

1-4 النظام الحرفي المنزلي:

أدى ظهور طبقة التجار الرأسماليين إلى الاعتماد على عدة طرق للحصول على المنتوجات كالاتصال بالأسر في المنازل و تزويدهم بالمواد اللازمة للإنتاج، خاصة الأسر الريفية التي تسعى لزيادة دخلها بتعلم حرفة إضافة إلى الزراعة، فأصبح التجار يفرضون نفوذهم على الحرفيين من خلال إغرائهم بالدفع الفوري أو المسبق، إضافة إلى مطالبته لهم بمضاعفة الإنتاج و تحديد مواعيد الاستلام، مما جعل العامل يشغل كل أسرته و بالتالي إدخال تعديلات على طرق إنتاجه، و التاجر صاحب رأس المال هو من يمول الحرفيين بالآلات من أجل تحقيق العمليات التجارية، فظهر عمال حرفيين لأول مرة في المنازل لا يملكون سوى قوة عملهم[1].

1-5 العمل المانيفاكتوري:

ظهرت المصانع في شكلها الأولي نتيجة لثراء طبقة التجار الرأسماليين و قيامهم بجميع الأعمال تحت سقف واحد لمراقبتهم بشكل أكبر، فكانت المصانع تتكون من أدوات بدائية يشتغل عليها العمال بأيديهم، و يتحكم صاحب المصنع في تعيين و طرد العمال و التحكم في ظروف الإنتاج؛ أي أنه المشرف على عملية الإنتاج من بدايتها إلى نهايتها، و تطورت المانيفاكتورة بإدخال الآلات و الوسائل الإنتاجية في المصانع لتحل محلها المؤسسات الصناعية الآلية.

1-6مرحلة الصناعة:

تمت في هذه في المرحلة العديد من الاختراعات من خلال الثورة الصناعية في مجالات متعددة كالنسيج حيث تزايد الإنتاج، كما تزايد إنتاج الحديد والفحم و استخدمت الآلات البخارية وبذلك ظهر المجتمع الصناعي، فتعاظم دور الآلة في الاقتصاد الحديث وبذلك

[1] عبد اللطيف بن أشنهو: **مدخل للاقتصاد السياسي**، مرجع سابق، ص273.

أنتجت الصناعة مجتمعا حضريا في الأساس، ظهر هذا النوع بظهور الاكتشافات العلمية الموجهة للإنتاج الصناعي و اتساع السوق، حيث أصبحت المانيفاكتورات غير كافية بالنظر للطلب المستمر، فظهرت الفبركات (Fabriques) أو المؤسسات الرأسمالية الآلية في بداية القرن 18م، أما الفبركة الأكثر تطورا فقد ظهرت في إنجلترا على يد "Arkwright" في مجال النسيج، و نشأت و تطورت لعدة أسباب: و هي الاستعمال الواسع للمياه و الطاقة، المردودية المرتفعة، و دخول الآلات و الطرق الحديثة إضافة إلى ظهور شركات تجارية و مؤسسات مالية مثل بنك "أمستردام المركزي" عام 1608م، و ظهور الاختراعات التقنية و الثورة الفكرية التي قادها العديد من الفلاسفة، والإصلاحات التي زاد من خلالها الطلب على المنتوجات الزراعية[1]، و زيادة عدد سكان أوربا بسبب تحسن ظروف المعيشة و هذا ما أدى إلى ظهور الحركات الاستعمارية التي قامت باستغلال موارد الدول المستعمرة، و هكذا ظهرت المؤسسات الكبيرة في عدة دول أو ما يطلق عليه "الشركات المتعددة الجنسية".

كما أدى صعود هذا النظام الاقتصادي الجديد إلى أن تفقد الأسرة العديد من وظائفها التقليدية السابقة،كالوظائف الاقتصادية والترويحية والتعليمية وغيرها.

كما أفرز النظام الجديد خصائص جديدة كالاعتماد على العقلانية في تسيير الأنشطة،بدل العادات و التقاليد التي كانت سائدة في المراحل السابقة، كما نتجت أيضا الأسرة النووية المتكونة من زوج وزوجة وأبنائهما وذلك نتيجة انتشار المدن المتكونة أساسا من العمارات و المنازل الفردية، وكذا صغر حجم السكنات الممنوحة للأفراد العاملين سواءا في المصانع أو الإدارات في هذه المرحلة ثبت نظام الملكية الخاصة ووحدانية الزواج بدلا من تعدده ، كما نتج أيضا نظام جديد للعلاقات الاجتماعية حيث تكون علاقات الإنتاج الأساسية متمثلة في العلاقة بين العمال الأجراء و ملاك وسائل الإنتاج.

7-1 التكتلات و الشركات المتعددة الجنسيات:

تطورت الملكية العائلية الخاصة بالنظر إلى التطور الذي شهده الاقتصاد الرأسمالي و زيادة الإنتاج الصناعي في أوروبا، قامت بتبني عدة إستراتيجيات للتكتل فيما بينها و التغلب على المنافسة و الدخول للأسواق الخارجية في إطار ما يطلق عليه بالشركات المتعددة الجنسيات و أهم هذه التكتلات:

[1] عبد اللطيف بن أشنهو ، المرجع سابق، ص284.

* **الكارتل:** يمثل تركز عدة مؤسسات في نفس القطاع، و تحديد أسعار المواد التي تنتجها، و توزيع الأسواق فيما بينها، مثل "كارتل الصلب" في ألمانيا عام 1904م.

* **التروست:** هي عبارة عن تكتل ينتج عن اندماج عدد من المؤسسات تفقد خلاله استقلاليتها المالية و شخصيتها القانونية، أو يتم بشراء إحداها لأخرى مما يسمح بتحقيق عدة مكاسب كتحسين مردوديتها و انخفاض أسعار منتجاتها.

* **شركة التملك:** ظهر هذا النوع نتيجة توسع الأسواق المالية و كبر المؤسسات الاقتصادية، و كذا المعاملات بين البنوك، و هذه التجمعات تدعى بالرأسمال المالي، و هي ناتجة عن شراء البنوك لأسهم عدد من المؤسسات في قطاعات أو فروع اقتصادية مختلفة أو متشابهة.

2- خصائص و معايير تصنيف المؤسسة:

2-1- خصائص المؤسسة:

لقد قدمت للمؤسسة العديد من التعاريف في مختلف الأوقات و حسب الاتجاهات و المداخل، إن عملية وصف مؤسسة معينة يمكن أن يتم بسهولة، نظرا لأخذ حالة حقيقية منفردة مثل: مؤسسة زراعية أو صناعية أو تجارية أو خدمية، وقد تكون المؤسسة عامة أو خاصة أو فردية أو شركاء أو تعاونية... الخ، إلا أن حصر كل أنواع المؤسسات و فروعها و بأحجامها في تعريف واحد يكون صعبا وذالك للأسباب التالية:

1- التطور المستمر الذي شهدته المؤسسة الاقتصادية في طرق تنظيمها وفي أشكالها القانونية منذ ظهورها، و خاصة في هذا القرن.

2- اتساع نشاط المؤسسات الاقتصادية، سواء الخدمية منها أو الإنتاجية، و قد ظهرت مؤسسات تقوم بعدة أنواع من النشاطات في نفس الوقت، وفي أمكنة مختلفة مثل المؤسسات متعددة الجنسيات و المؤسسات الاحتكارية.

3- اختلاف الاتجاهات الاقتصادية أو الإيديولوجية، حيث أدى اختلاف نظرة الاقتصاديين في النظام الاشتراكي إلى المؤسسة عن نظرة الرأسماليين إلى إعطاء تعريفات تختلف عنها.

و تحصلنا على تعريف يستطيع أن يشمل مختلف أنواع المؤسسات، سواء من ناحية الأنظمة الاقتصادية أو نوعية النشاط الاجتماعي والأهداف.

المؤسسة هي كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين، هدفه دمج عوامل الإنتاج من أجل الإنتاج (أو/و) تبادل السلع (أو/و) خدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين، بغرض تحقيق نتيجة ملائمة، و هذا لضمان شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني والزماني الذي يوجد فيه، و طبقا لحجم و نوع نشاطه. و نشير هنا أن هذا التعريف يبرز استقلالية المؤسسة ماليا، أي لها شخصية اعتبارية مستقلة، وفي نفس الوقت يترك المجال لتفرع المؤسسة الواحدة وتعدد وحداتها، والتي غالبا ما تطرح مشكلة الاستقلالية. ومن خلال التعريف للمؤسسة يمكن استخلاص الخصائص التالية:

- المؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها للحقوق والصلاحيات أو من حيث واجباتها أو مسؤولياتها بمعنى أن للمؤسسة ذمة مالية مستقلة.

- المؤسسة تقوم بأداء الوظيفة التي وجدت من أجلها للقيام بالنشاط الفعلي.

- تعتبر المؤسسة مصدر دخل الأفراد و المجتمع.

- المؤسسة تشبه خلية في جسم الإنسان فهي الوحدة الأساسية الاقتصادية لأنها تساهم بفعالية في التنمية والرفع من مقدوراتها و الدخل القومي.

2-2 المؤسسة وحدة دراسة :

2-2-1 المؤسسة كوحدة دراسة اقتصادية:

المؤسسة هي عبارة عن وحدة إنتاج، بحيث تقوم بتحويل المدخلات التي تأخذها من

المحيط إلى مخرجات في شكل سلع وخدمات، تلبي حاجيات المحيط،تتولى تقسيم أو توزيع القيمة المضافة في المؤسسة يتمم بين العمال، والدولة والهيئات الاجتماعية، والمقرضين والشركاء، والمؤسسة نفسها، ونفس الشيء بالنسبة لفائض الإنتاجية، الذي يتم توزيعه بين الأطراف القابضة.[1]

و الشكل الموالي يوضح ذلك :

[1] Jean longatte ,Jacques muller :**Economie d’entreprise**, Dunod, paris,2004,p02

شكل رقم (08): المؤسسة وحدة تحويل المدخلات إلى مخرجات

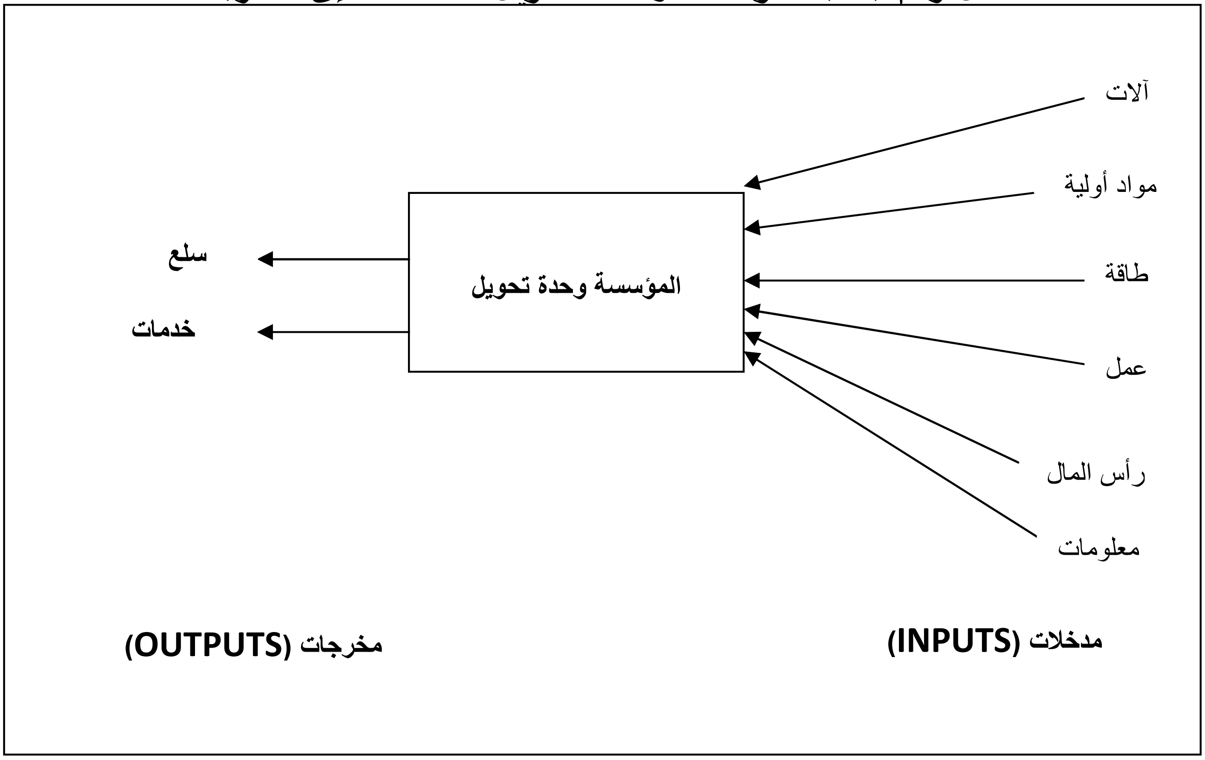

Source : Jean longatte ,Jacques muller ,op.cit,p01

2-2-2المؤسسة كوحدة دراسة اجتماعية :

- المؤسسة تؤثر في المجتمع ، وتساهم بشكل كثير في النشاط الاقتصادي ، ويتجلى ذلك من خلال خلق مناصب العمل، وإنتاج السلع والخدمات (منتوجات)، وكذلك في زيادة المداخيل، وتوفير موارد للجماعات العمومية، و المساهمة في تطوير، وتحديث الاقتصاد بفضل التقدم التقني.

- وتساهم المؤسسة في الميدان الاجتماعي، من خلال نشاطها في المجالات التالية : الاجتماعية، التربوية، السياسية والثقافية ... إلخ.

3-2-2 المؤسسة كوحدة دراسة بشرية :

-المؤسسة هي عبارة عن تنظيم تسلسلي للأفراد، يأخذ بعين الاعتبار المهام، والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم، و يتمتع باستقلال ذاتي في صنع القرار، ويمكن اعتبار المؤسسة كحالة خاصة، من مجموعة واسعة، يطلق عليها، المنظمات.

- المنظمة هي عبارة عن مجموعة من الأشخاص مقسمة إلى فئات (مجموعات) تتفاعل فيما

بينها، من أجل تحقيق أهداف معينة، وكل منظمة تقوم على قواعد معينة، ومبادئ وأغراض ، وقيم وتفرض نظام قانوني جزائي، يخضع له أعضاء المنظمة بحيث يخدم هذا النظام أغراض المنظمة وأهدافها.

2-3- معايير تصنيف المؤسسة:

إن تصنيف المؤسسة إلى أنواع يرتبط بطبيعة المعايير التي ترتكز عليها في ذلك، حيث يكون أكثر ملائمة عندما تكون المعايير أكثر دقة، و يمكن تصنيف المؤسسات بناءا على المعايير الثلاثة.

2-3-1- المعيار القانوني:

تبعا لهذا المعيار يوجد شكلين للمؤسسات، مؤسسات خاصة تخضع للقانون الخاص، و مؤسسات عامة تابعة للقطاع أو الدولة، و مؤسسات نصف عمومية تخضع لخليط من القانون العام و الخاص.

أ- المؤسسات الخاصة: و تندرج ضمنها المؤسسات الفردية و مؤسسات الشركات:

* **المؤسسة الفردية:** مالك المؤسسة هو صاحب رأس المال و عوامل الإنتاج الأخرى، و هو المسؤول عن إدارتها و تنظيمها و تسييرها[1].

* **مؤسسات الشركات:** تعود ملكية هذه المؤسسات إلى شخصين أو أكثر، و لا يمكن أن تقوم إلا بتوفر بعض الشروط طبقا للقانون التجاري و تنقسم إلى ثلاثة أقسام هي:

• **شركات الأشخاص:** يتم فيها دمج عدد من المؤسسات الفردية، حتى يكون رأس المال كبيرا، و بالتالي احتلال أكبر مجال اقتصادي، و تتمثل في[2]:

- **شركة التضامن:** تعد هذه الشركة من أهم شركات الأشخاص، و قد تختلف قيمة الحصة أو تتساوى بين الشركاء، و تسييرها يكون باسم الشركة القانونية أو باسم أحد الشركاء.

- **شركة التوصية:** تتكون هذه الشركة من شريكين متضامنين.

[1] إسماعيل عرباجي: اقتصاد المؤسسة أهمية و ديناميكية التنظيم، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996، ص.12

[2] ناصر دادي عدون: اقتصاد المؤسسة، ط 2، دار المحمدية العامة الجزائر، 1998، ص ص 55-57.

• **شركة ذات مسؤولية محدودة:** يتميز هذا النوع من الشركات بمحدودية مسؤولية الشريك بمقدار الحصص التي يقدمها.

• **شركات الأموال:** و تتمثل في شركات المساهمة و التوصية بالأسهم.

ب- المؤسسات العمومية: تعود ملكيتها للدولة، ويتم تسييرها من طرف شخص أو أكثر تختارهم الجهة الوصية، و يميز بين نموذجين في هذا النوع من المؤسسات:

* **مؤسسات تابعة للوزارات:** المراقبة و التسيير في المؤسسة تتم من قبل عناصر تعينهم الوزارة.

* **مؤسسات تابعة للجماعات المحلية:** تكون في البلدية أو الولاية، تسير من طرف منشئها.

* **المؤسسات نصف عمومية (المختلطة):** تتكون هذه المؤسسات من طرفين هما: الدولة متمثلة في الوزارة أو المؤسسة العمومية، و الطرف الثاني هو القطاع الخاص. وقد أنشئ هذا النوع من المؤسسات بغرض مراقبة بعض القطاعات الاقتصادية من طرف الدولة و التحكم فيها.

2-3-2- المعيار الاقتصادي:

يعتمد تصنيف المؤسسات في هذا المعيار على قاعدة التقييم الاجتماعي للعمل، و قد أصبح في أي مجتمع ثلاثة قطاعات رئيسية وهي:[1]

أ- مؤسسات فلاحية:

مؤسسات تختص برفع إنتاجية الأرض و استصلاحها، وإنتاج الخيرات النباتية و الحيوانية و الموارد الطبيعية المرتبطة بالأرض، حيث يتحد أفراد المجتمع من أجل إنتاج الثروة و توزيعها بين الطبقات الاجتماعية.

ب- مؤسسات صناعية:

تشمل جميع المؤسسات التي تعمل على تحويل المواد الطبيعية المستخرجة من الأرض إلى منتوجات قابلة للاستهلاك، فهناك مؤسسات تحويلية و مؤسسات إستخراجية و

[1] ناصر دادي عدون ، المرجع السابق ،ص 57.

أخرى إنتاجية. و تتوزع هذه المؤسسات على فرعين هما: مؤسسات صناعية ثقيلة، و تتطلب رؤوس أموال ضخمة و مهارات عالية، و مؤسسات صناعية خفيفة (استهلاكية).

ج- مؤسسات الخدمات:

و تشمل مختلف الأنشطة التي لا توجد في القطاعين السابقين، كالمؤسسات الحرفية، النقل، البنوك والمؤسسات المالية، و التجارية، و الصحية.

2-3-3- المعيار التنظيمي:

يأخذ الحجم كمقياس، ويقيم على أساس عناصر منها: عدد العمال، رقم الأعمال، القيمة المضافة، حجم رأس المال، و القدرة على التمويل الذاتي.

و وفقا لذلك تصنف المؤسسات إلى ثلاثة أنواع هي:

أ- المؤسسات المصغرة: وهي التي عدد عمالها أقل من 10 أشخاص.

ب- المؤسسات الصغيرة: غالبية هذه المؤسسات يتراوح عدد عمالها بين 10 و 49 عامل.

ج- المؤسسات المتوسطة: يتراوح عدد عمالها بين 50 و 250 عامل.

3-ماهية المؤسسة الاقتصادية العائلية:

تعد المؤسسات الاقتصادية العائلية مثالا لأقدم المؤسسات التجارية وأكثرها شيوعًا على مستوى العالم،حيث تمثل المؤسسات الاقتصادية العائلية أكثر من 70 % من مجموع المؤسسات، لها دورًا أساسيًا في النمو الاقتصادي وتوظيف القوى العاملة، ففي إسبانيا مثلاً، حوالي 75 %من الشركات هي شركات تملكها العائلات وتساهم بنسبة 65 % من الناتج اللاتينية. المحلي الإجمالي في المتوسط، و بالمثل، تساهم الشركات العائلية بنسبة 60% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا[1].

3-1تعريف المؤسسات العائلية :

تشير المؤسسة العائلية إلى مؤسسة يكون فيها غالبية التصويت تحت سيطرة

[1]مولاي لخضر عبد الرزاق: **حوكمة الشركات العائلية** ، الملتقى العلمي الدولي حول : آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، 25-26 نوفمبر 2013 ، ص184.

العائلة، ويشمل ذلك المؤسس (المؤسسون) الذي يعتزم نقل ملكية الشركة إلى أبنائه و أحفاده.[1]

ومن بين الشركات العائلية المعروفة ما يلي: Ferragamo Salvatore و Benetton و Group Fiatفي إيطاليا؛ LG GroupوHyundai Motor وSamsung في كوريا الجنوبية، و في فرنسا MichelinوLVMH و Carrefour Group وL'Oreal و BMWو Siemensفي ألمانيا؛ و KikkomanوYokado-Itoفي اليابان؛ وأخيرًا Motors Ford Co و Wal Stores Mart-في الولايات المتحدة.

كما يشير مفهوم الشركة أو المؤسسة الاقتصادية العائلية إلى أي مؤسسة مملوكة بصفة أساسية لأفراد ينتمون إلى عائلة معينة ، من أجل تحقيق منافع حالية ومستقبلية ، وذلك لمصلحة عدد من أعضاء هذه العائلة ، وعلى ذلك فان المؤسسات العائلية هي مشروعات يغلب فيها الكيان العائلي دوراً إداريا ومالياً ورقابياً مؤثراً على العمليات الحالية والمستقبلية للشركة، ولبساطة تأسيس هذه الشركات فهي لن تندثر أو يتوقف تأسيس الجديد منها في مختلف دول العالم، فمهما كان حجم التحديات التي تفرضها التحولات الاقتصادية في العالم,فان مثل هذا النوع من الشركات باق ببقاء أشخاص قادرين على العطاء وتحقيق نجاح تجاري واقتصادي ينسب لهم،وينتقل بالتوريث لأبنائهم وأحفادهم .

من جهة أخرى فإن مفهوم المؤسسة العائلية لا يمكن تحديده أو ضبطه لا من خلال الأنماط القانونية و لا من خلال الحجم، ولكن يمكننا فهمه فقط من خلال تشابك وتداخل معياري " العائلة، المؤسسة " وذلك من خلال إيضاح كل من المفهومين.

كما يمكننا أن نحكم عن المؤسسة أنها عائلية من خلال توضيح أن هناك مؤسسات عائلية توجد في الجيل الأول أو جيل المؤسسين ولا نستطيع أن نحدد أن المؤسسة عائلية إلا إذا كان هناك تمرير للملكية إلى الجيل الثاني.

إن التعريفات المتعلقة بالمؤسسة العائلية متعددة ومختلفة، حيث نستطيع على الأقل أن نميز بين نوعين من التعريفات وهما:

---

[1] خالد الخطيب : **مبادئ تأثير الحوكمة على الشركات العائلية**، موجودة على الموقع
www.kantakji.com/fiqh/Files/Companies/01021.doc , زيارة يوم 2016/08/22 على الساعة 12:05.

3-1-1 التعريفات ذات المعيار الواحد:

يرى José Allouche وBruno Amann أن التعريفات ذات المعيار الواحد هي التعريفات الأقل عددا فهي تتعلق إما بمعيار الملكية،أو معيار القيادة، أو معيار التفاعل بين العائلة و المؤسسةو قد قدم الباحثان سلسلة من التعارف ذات المعيار الواحد هي كما يلي:[1]

يرى ديفيس أن هذا التفاعل بين التنظيمين العائلة والمؤسسة هو الذي يميز المؤسسة العائلية ، في حين أن كل من بامس وهيرشون يؤكدان أنه تكون المؤسسة عائلية إذا كان تسيير أو إدارة الملكية بين أيادي فرد أو أفراد عائلة واحدة.

في حين أن كل من لانبسرغ، بيرو وروقولسكي ركزوا على مفهوم الإدارة أو التسيير، لكنهم يصروا على ضرورة وجود إدارة شرعية.

أما التعريف الذي وضعه دير هو تعريف تناوبي فهذا الكاتب يصرح أنه لتكون المؤسسة عائلية، يجب أن تكون إما الملكية أو الإدارة تخضع لسلطة العائلة.

في حين يرى باري أن المؤسسة العائلية هي المؤسسة التي تكون إدارتها من طرف عائلة واحدة.

معيار التفاعل عائلة /مؤسسة يوضع في بعض الحالات كمحدد أساسي للطبيعة العائلية للمؤسسة،أن وجود و حضور العائلة في مجلس إدارة المؤسسة،فوجود مجلس الإدارة يعتبر محدد للعلاقة بين الكيانين "العائلة والمؤسسة ".

3-1-2 التعاريف ذات المعايير المتعددة:

قدم José Allouche وBruno Amann سلسلة أخرى من التعاريف ذات المعايير المتعددة بحيث :[2]

يعرفها ستيرن بأنها كل مؤسسة مملوكة و مسيرة من طرف أعضاء عائلة واحدة أو عائلتين و بأسلوب مشابه فإن المؤسسة العائلية يمكن أن تعرف على أنها مؤسسة مملوكة ومسيرة ,من طرف عضو أو عدة أعضاء من عائلة واحدة أو عدة عائلات.

في حين **دفيس و تاجيري** فيقولان أنها المنظمة التي يكون فيها عضوين أو أكثر من العائلة لهم سلطة على إدارة المؤسسة من خلال منح المناصب الإدارية وكذلك حقوق الملكية على رأس المال من خلال ممارسة علاقات القرابة.

---

[1] José Allouche et Bruno Amann: **l'entreprise familiale: un état de l'art**, la Revue Finance, Contrôle, Stratégie, vol. 3 n°1, 2000, pp 40-41.

[2] José Allouche et Bruno Amann,op.cit,pp,41-42.

أما بالنسبة لكل من أندرسون و جونسون يعتبران أن المؤسسة العائلية هي المؤسسة التي تكون فيها أغلبية الملكية أو الإدارة لعائلة واحدة، ويكون هناك على الأقل عضوين من العائلة مشتركين في تسيير المؤسسة.

أما **دايلي و دولينر** فيحددان علاقة أعضاء العائلة بحيث يجب أن يكون هناك أعضاء أو عضوين على الأقل يحوزون نفس إسم العائلة،و يشتركون في التسيير أو في مجلس الإدارة، وتكون لهم علاقات بملاك المؤسسة الذين يعملون بالمؤسسة.

كل التعريفات المقدمة سابقا هي تعريفات قريبة من بعضها البعض،وسنذكر مجموعة أخرى من التعاريف فمثلا **ليش** و **علي** يعتبران أن المؤسسة العائلية هي المؤسسة التي يكون فيها للعائلة تأثير كبير على العمليات والإجراءات الآنية والمستقبلية للمؤسسة، ويكون هناك تحقيق أحد المعايير التالية[1]:

-أكثر من % 50 من حقوق التصويت ملك لعائلة واحدة.

-جماعة عائلية واحدة تقود بصورة واقعية المؤسسة.

-أن تكون نسبة مهمة في أعلى الهرم الإداري للمؤسسة ملك لعائلة واحدة.

تعريف كل من **كرومي ,ستيفنسون و منتايث** يعتبران أن المؤسسة عائلية إذا ما تحقق أحد المعايير الآتية:

-أن تمتلك العائلة أكثر من % 50 من الحقوق الإجتماعية للمؤسسة.

-أن تمارس العائلة مراقبة فعلية على المؤسسة.

-أن تكون نسبة مهمة في أعلى الهرم الإداري للمؤسسة ملك لعائلة واحدة.

، وهذا كما بعتبر **وارد** أن المؤسسة تكون عائلية إذا ما إنتقلث المؤسسة إلى الجيل القادم يعني إنتقال التسيير والإدارة.

أما **هندلر** فيعرف المؤسسة العائلية على أنها منظمة تكون فيها القرارات الرئيسية و الأهداف تتأثر بأعضاء العائلة المشتركين في التسيير أو في مجلس إدارة المؤسسة.

والآن سنتطرق إلى ذكر بعض التعريفات بالإعتماد على بعض المعايير الثانوية.

يرى **كريستنسن** المؤسسة تخضع لهيمنة العائلة، بمعنى أن العائلة تعطي إسمها تتأثر بتقاليدها.

عند **دونلي** معيار العائلة يحدد تماثل المؤسسة مع العائلة في خلال جيلين على الأقل،

[1] José Allouche et Bruno Amann , ibid , p42.

و كنتيجة لهذا الترابط ينتج تأثير العائلة على سياسة المؤسسة ,وتأثير المؤسسة على مصالح و أهداف العائلة.

يعتبر **لانك** أنه تكون المؤسسة عائلية عندما تكون هناك عائلة أو عدة عائلات تمارس تأثير محدد على الخيارات الإستراتيجية أو على ثقافة المؤسسة.

ويمكننا هنا أن نقدم التعريفات المتعلقة بالمؤسسة العائلية في الجدول الآتي:

جدول رقم (03):يلخص تعريفات المؤسسة الاقتصادية العائلية.

التعريف ذات المعيار	المؤلفين	المحتوى
معيار الملكية	BarnesL B et بارني و Herchon s A (1976). هيرشون Alcorn p. B٠(1982)ألكورن Lansberg I,لينسبرغ	المؤسسة هي ملك لفرد، أو لأعضاء من عائلة واحدة
معيار الإدارة	Barry B(1975)باري Bekhard R, Dyer w (1983)بيخارد ، دبير	المؤسسة تسير من طرف عائلة، نوعا ما موسعة. مجلس الإدارة هو المكان الذي تمنح له الإدارة
التعاريف ذات المعايير	**المؤلفين**	**المحتوى**
الملكية والإدارة	Davis J.A,دافيس تاقيري Taguiri, R(1982) اندرسون وجوتسسون – Anderson R.M	المؤسسة إما أن تكون ملك لفرد أو لعائلة (أو لأكثر من عائلة)، وتكون إدارتها من طرف عائلة، يمكن أن

الملكية, ·لتحويل والإدارة	شرشيل و هاتنCherchill ,N. et Hatten, K,J.(1987). واردWard,JL.(1987)	نجاح انتقال المؤسسة إلى جيل آخر, الجيل الجديد سيحتفظ بالإدارة
الملكية وهيمنة العائلة، إسم المؤسسة	Christensen, R كريستنسن(1953)	إن هيمنة العائلة تظهر وتتحقق من خلال إعطاء اسمها, وتأثرها بتقاليدها
جيل المقاولين والتأثير المتبادل	دونيليDonnely(1964)	هناك على الأقل جيلين من أفراد العائلة موجودين
وجود نظام تابع(خاضع)	بيخارد و ديير et Bekhard,R Deyer,W,G. (1983)	نظام يتكون من أنظمة تابعة (المؤسسة ، العائلة،

Source : José Allouche et Bruno Amann : **<u>l'entreprise familiale: un état de l'art</u>**, la Revue Finance, Contrôle, Stratégie, vol. 3 n°1, 2000, p45.

3-2أشكال و نماذج المؤسسات الاقتصادية العائلية:

3-2-1 نماذج المؤسسات الاقتصادية العائلية:

إن المؤسسة الاقتصادية العائلية ما هي إلا نتاج لعدة نظم فرعية متداخلة، و لكن هناك نموذجين يشكلان النظرة المتكاملة لهذه المؤسسات أحدهما النموذج الثنائي والآخر النموذج الثلاثي:[1]

أ-النموذج الثنائي :

لقد افترضت المراجعات الفكرية التي تمت صياغتها للتعبير عن الشركات العائلية أن هذه الشركات تتكون من نظامين فرعيين متداخلين هما: نظام العائلة و نظام الشركة.

و أن كلا من هذين النظامين يتمتعان بالمبادئ وشروط العضوية وهياكل القيم

[1] عمرو علاء الدين زيدان:<u>إدارة الشركات العائلية،خمس قضايا استراتيجية معاصرة</u>،المنظمة العربية للتنمية الإدارية،القاهرة ،مصر،2009،ص42.

و الهياكل التنظيمية الخاصة به، كما أن المشكلات التي تعاني منها الشركة العائلية تنشأ نتيجة لأن الفرد نفسه يجب أن يضطلع بالتزاماته تجاه كل من العائلة والشركة .

و هذا النموذج عل الرغم من واقعيته إلا أنه يتضمن بشكل واضح المضلة الرئيسة التي تواجهها الشركات العائلية، بمعنى أن الشركة ينبغي أن تمارس أعمالها طبقا لأصول العمل الإداري، وفي الوقت ذاته ينبغي عل الشركة أن تلبي احتياجات العائلة المتمثلة في توظيف أبنائها والمحافظة عل شخصية العائلة ووحدتها، وهذا يتطلب إيجاد استراتيجيات تتواءم مع احتياجات كل من النظامين (العائلة والشركة).

ب - النموذج الثلاثي :

يصف الشركة العائلية باعتبارها نظاماً مكونا من ثلاثة نظم فرعية مستقلة ومتداخلة في الوقت نفسه، وهي: الشركة والملكية والعائلة .

فالنموذج الثلاثي يتضمن تفرقة جوهرية بين نظام الملكية ونظام الإدارة داخل الإطار العام للشركة، بمعنى أن هناك بعض الأفراد الذين يدخلون في دائرة ملاك الشركة لكنهم لا يشاركون في إدارة الشركة، وهناك أفراد آخرون يقومون بإدارة الشركة كمديرين في مواقع مسؤولية مختلقة لكنهم لا يسيطرون عل ملكية الشركة.[1]

2-2-3 أشكال المؤسسات الاقتصادية العائلية:[2]

أ- الشركات العائلية التقليدية:

هذا النوع من الشركات له العديد من الخصائص التي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

*طول البقاء، حيث يستمر بقاؤها عادة على مدار عدة أجيال عائلية، كما تتصف بقدرتها عل التخطيط لاستمراريتها لفترات طويلة.

* يتمتع أفراد العائلة عادة بتأثير بارز عل مجتمعاتهم المحيطة بهم، وذلك لأن غالبية هذه الشركات تميل إلى أن تنتمي إلى مجتمعات محدودة نسبيا، لذلك فمن المعتاد أن تختفي مثل هذه الشركات باندماجها في شركات أكبر حجما، وبالتالي فإن العمل الاستشاري في

---

[1] عمرو علاء الدين زيدان، المرجع السابق ،ص 44.

[2] عبد الرحمن بن محمد النصبان:<u>حوكمة الشركات العائلية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة ميدانية من وجهة نظر قيادات الشركات العائلية بالرياض</u>،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإدارية،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض،2017،ص ص51،52.

الشركات العائلية التقليدية عادة ما يتضمن التعامل مع الاختلافات الجيلية، خاصة الجهود التي يبذلها أفراد العائلة الصاعدون لإحداث تغيير في الممارسات الإدارية للشركة.

* يأتي النمو في مثل هذه الشركات من داخل الشركة بالمقام الأول أكثر من اعتماده عل العوامل الخارجية، فمن المعتاد في مثل هذه الشركات ألا تخضع للضغوط الخاصة بضرورة تحقيقها لنمو سريع، ولكنها تسعى إلى تحقيق نمو بطيء ولكن بمعدلات مطردة.

ب- الشركات العائلية الصراعية:

ينبثق هذا النوع من الشركات العائلية التقليدية، فبالرغم من الجهود الكبيرة المبذولة للحفاظ عل التقاليد العائلية في إدارة الشركة؛ إلا أن الاختلافات في وجهات النظر قد يؤدي إلى جعل الشركة تتسم بنوع من الصراع والشد والجذب بين جيل وآخر والرغبة في ممارسة نمط إداري قد لا يكون الآخرون عل قناعة به.

وعادة ما يفشل العمل الاستشاري في مثل هذه الشركات لأن هذا التصدع يكون كبيرا، ولأن كل موقف يكون قائما على مجموعات مختلقة من الثوابت والافتراضات التي لا تقبل المناقشة، لذلك من المتوقع بدرجة كبيرة أن تكون نتيجة مثل هذا النوع من الصراعات هي بيع الشركة .

ج- الشركات العائلية الريادية:

هناك شبه اتفاق بين الكتاب عل أن هذا النوع من أصعب أنواع الشركات العائلية، حيث تواجه العديد من الصعوبات التي تهدد مستقبلها واستمراريتها في ممارسة أنشطتها.

وتكمن الصعوبة الرئيسة التي تواجه الشركات العائلية الريادية إلى أن رائد الاعمال (Entrepreneur) الذي قام بتأسيس الشركة يستمر في قيادتها إلى أن يخلفه في قيادتها واحد أو أكثر من أبنائه، والذين قد يكونون أقل كفاءة أو ريادة من أبيهم، وفي مثل هذه المواقف من المتوقع أن تطفو العداءات العائلية عل السطح، ومن المتوقع أن تتولد الصراعات العائلية وتستمر لفترة طويلة، وبعد أن يزك الأب المؤسس القيادة تتفاقم المشكلات في هذه الشركات كلما زاد عدد الأبناء والأحفاد المتطلعين إلى الالتحاق بالشركة أو الذين يرغبون في الحصول عل حقوقهم (ميراثهم) في صورة نقدية .

ويرى الباحث أن أكثر التحديات التي تواجه الشركات العائلية الريادية صعوبة قد تعود لأسباب نفسية تتمثل في الطاعة العمياء المتوقعة للمؤسس الريادي في الشركة، ونظرة الاحترام التي يحظى بها ذلك المؤسس والتي سرعان ما تبدأ في الاختفاء بعد ابتعاده

عن قيادة الشركة مع ظهور الصراعات التي تزداد كل مر وقت طويل على ابتعاده، هذا بالإضافة إلى الاختلاف في الفروق الفردية والكفاءة بين الأبناء وكذلك بين بقية أفراد العائلة، حيث تقل أهمية الكفاءة لصالح صلة القرابة، وبالتالي فإن مراقبة ومحاسبة هؤلاء في الشركة تكون أمرا عسيرا، ففي الوقت الذي يجب تبني معيار الكفاءة في العمل نجد أن صلة القرابة هي المعيار الذي تتم من خلاله المساواة في الحقوق والواجبات.

4- خصائص المؤسسات الاقتصادية العائلية:

وتتمثل أهم الخصائص المميزة للشركات العائلية بوجه عام في الجوانب التالية:[1]

-زيادة الترابط والتلاحم في العائلة نتيجة حرصهم عل مصالح واحدة، مما يوجد شعورا بالانتماء للعائلة الكبيرة ويفتح فرص عمل لمن لا يملكون عمل من أفراد العائلة المؤهلين.

- قيادة الجانب الاجتماعي للوضع الربحي داخل تلك الشركات، حيث يسعى أصحابها إلى الظهور في مكانة اجتماعية كبيرة، وهذا يعني أنهم يرون أن الجانب الاجتماعي هو أصدق تعبير عن صورتهم الاجتماعية في السوق والمجتمع، مما يجعلهم يسعون إلى تعظيم الأرباح لتحقيق ذلك الهدف.

-تأصيل مبدأ التخصص وتوارث الخبرات، حيث يستمر العمل في الشركات العائلية في نفس المجال الذي أنشئت له على أيدي المؤسسين، ثم تنتقل الخبرة إلى الأبناء ويستمرون في العمل وتنميته وتطويره.

-استقرار الإدارة وآلية اتخاذ القرار، وهو الأمر الذي تعاني منه إدارات الكثير من الشركات المساهمة -خصوصا في الدول النامية- التي لم يرسخ فيها مبدأ فصل الملكية عن الإدارة.

-ارتفاع ثقة السوق في الشركة بسبب ما تتمتع به العائلة المالكة للشركة من سمعة طيبة، مما يوفر لها مزايا تفضيلية في عمليات البيع والشراء، وكذلك في توفير التمويل والائتمان اللذين تحتاجها الشركة لتنفيذ مشروعاتها وأعمالها وللتعرف عل أهم الخصائص المميزة للشركات العائلية يجب التعرف عل جوانب القوة والضعف فيها والتي من شأن الوقوف عليها إعطاء صورة واضحة لهذه الشركات.

[1] عبد الرحمن بن محمد النصبان، المرجع السابق، ص54.

5- جوانب القوة و الضعف في المؤسسة الاقتصادية العائلية:

5-1 جوانب القوة في الشركات العائلية:

لخص المختصون أهم جوانب القوة في الشركات العائلية في الآتي:[1]

- الالتزام:

حيث تبدي العائلة - باعتبارها مالكة الشركة- درجة عالية من التفاني من أجل نمو و ازدهار أعمالها ومن أجل انتقال شركتها إلى الاجيال اللاحقة، ونتيجة لذلك ينخرط الكثير من أفراد العائلة في الشركة ويكونون عل استعداد دائم للعمل بجد، كما يقومون بإعادة استثمار جزء من أرباحهم في أنشطة الشركة حتى يتسنى لها النمو على المدى الطويل.

- امتداد المعرفة:

يأتي نقل المعارف والخبرات المتراكمة إلى الأجيال اللاحقة عل رأس أولويات الشركات العائلية، ودمج الكثير من أفراد العائلة في أنشطة الشركة مبكرا، مما يعمل عل زيادة مستوى التزامهم ويمدهم بالأدوات اللازمة لإدارة أعمال العائلة.

-المصداقية و الفخر:

نظرا لارتباط اسم وسمعة الشركة العائلية بمنتجاتها وخدماتها فإنها تسعى بكل دأب إلى الارتقاء بمستوى جودة منتجاتها والمحافظة على علاقات طيبة مع شركائها (العملاء، الموردين، الموظفين، المجتمع، ...الخ).

5-2 جوانب الضعف:

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى سقوط الشركات بوجه عام، مثل سوء الإدارة، ونقص التمويل، وعدم السيطرة عل التكاليف بشكل مناسب، والظروف الاقتصادية التي يمر بها السوق الاقتصادي، إضافة إلى ما تختص به الشركات العائلية من ظروف خاصة كالتوريث والتقسيم الشرعي للشركة.

وعلى الرغم من جوهرية هذه الأسباب إلا أن هناك بعض الجوانب التي تعد من أبرز نقاط الضعف التي تعري الشركات العائلية والتي يمكن إيجازها في الآتي:[2]

- التعقيد:

تعتر الشركات العائلية أكثر تعقيدا من حيث الحوكمة بالمقارنة بنظراتها نتيجة

[1] عمرو علاء الدين زيدان، مرجع سابق، ص32.

[2] عمرو علاء الدين زيدان، المرجع السابق ، ص33.

إضافة عامل جديد وهو: العائلة، لان إضافة المشاعر والمشكلات العائلية إلى أعمال الشركة يزيد من تعقيد المسائل التي يجب على هذه الشركات أن تتعامل معها، وعلى عكس الأنواع الأخرى من الشركات يلعب أفراد العائلة أدوارا مختلفة في شركاتهم العائلية، وهو ما يمكن أن يؤدي أحيانا إلى تفاوت الحوافز بين أفراد العائلة المؤسسة والمالكة للشركة.

- الصفة غر الرسمية:[1]

بما أن غالبية العائلات تدير أعمالها بنفسها(على الأقل خلال الجيل الأول والثاني) فلا يكون هناك عادة اهتمام كبير بوضع قواعد واضحة لممارسات وإجراءات العمل، ولهذا عندما يصبح أفراد العائلة أكبر عددا و تتسع أعمالهم يمكن أن يؤدي هذا الوضع إلى الكثير من أوجه القصور والصراعات الداخلية التي تهدد استمرار أعمال هذه الشركات واستدامتها عل المدى البعيد بما يحقق الفوائد المرجوة لكافة الأطراف، كما نلمس عدم وجود الخصوصية الشخصية ، فأفراد العائلة الذين يعملون في الشركة تجدهم طوال الوقت مع بعضهم ، و ليست لديهم نوع من أوقات الخلوة التي يحتاجونها لأمورهم و اهتماماتهم الخاصة ، فتجدهم سوياً في الصباح وقت العمل ، ثم يتقابلون على مائدة الغداء و العشاء ....الح، فالشركات العائلية يجب أن تركز على احترام أوقات و خصوصيات أفرادها خارج وقت العمل إذا أرادت تركيزهم في أوقات العمل.

-قلة الانضباط:

هناك الكثير من الشركات العائلية التي لا تبدي اهتماما كافيا بالمجالات الاستراتيجية الأساسية مثل. خطط انتقال مناصب الرئيس التنفيذي والمناصب الإدارية الرئيسة الأخرى، وتوظيف أفراد العائلة في الشركة، وجذب مديرين ماهرين من خارج الشركة والاحتفاظ بهم، ويمكن أن يؤدي تأجيل اتخاذ مثل هذه القرارات الاستراتيجية أو إغفالها إلى فشل الشركات العائلية.

-الصراع:

كثيرا ما ينشأ الصراع في الشركات العائلية بعد انقضاء مدة الجيل الأول سواء بوفاة مؤسس الشركة أو اعتزاله العمل وتولية أحد الأبناء أو الأحفاد لإدارة الشركة، وهذا يعد من أكثر التحديات خطورة عل مستقبل الشركات العائلية بوجه عام، ما لم هناك تخطيط مسبق لمواجهة مشكلة تعاقب الأجيال في الشركة العائلية.

[1] عمرو علاء الدين زيدان، المرجع السابق ، ص34.

كما هناك العديد من التحديات الداخلية التي تواجهها الشركات العائلية عموما و المرتبطة بالتوريث على وجه الخصوص، ومن أهم هذه التحديات مشكلة انتقال الرئاسة بعد وفاة المؤسس، والتقسيم الشرعي لتركة المؤسس، وتغير نمط الملكية العائلية، والصراع على السلطة والإدارة، وضعف التخطيط الاستراتيجي، وعدم الفصل بين الملكية والإدارة ،فالشركات العائلية مليئة بالإختلافات و المشاجرات و ليس هناك مواصفات معينة لمن يستحق أن يكون المدير أو صاحب المنصب المعين ، و الكل منهم يظن أنه الأولى بهذا المكان . إن عدم وجود الشروط التي تحدد مواصفات الأحق بهذا المكان ، تبدأ الاختلافات و المنازاعات العنيفة بين أفراد العائلة ، كلٌ يريد أن يستعيد حقه الضائع كما يظن ،من جهة أخرى نجد انتقال الصراعات الشخصية بين أفراد العائلة من المنزل إلى بيئة العمل ، فالأب قد يغضب على ابنه بسبب أمر شخصي حدث في البيت ، فيتنقل معه غضبه من الغد في بيئة العمل ، و العكس كذلك ، قد يترك الابن العمل بسبب مشكلة شخصية مع أبيه حدثت في المنزل لا تتعلق إطلاقاً بالعمل .

و يبين الجدول التالي نقاط القوة ومواطن الضعف في الشركات العائلية

جدول رقم(04) : يبين نقاط القوة و مواطن الضعف في الشركات العائلية

أبعاد نقاط القوة ومواطن الضعف في الشركات العائلية

الأبعاد	نقاط القوة	مواطن الضعف
البنية الأساسية	انخفاض درجة الرسمية- المرونة- الطبيعة الريادية- الابتكار.	عدم الوضوح- الغموض والتناقض- المشكلات الحدودية (بين الشركة والعائلة)- التردد وعدم الحسم- مقاومة التغيير- الحاجة إلى التطوير الإداري- عدم وجود خرائط تنظيمية.
الأدوار	القيام بأكثر من دور في الوقت نفسه- المرونة- العلاقات المزدوجة- سرعة صناعة القرارات.	غموض الأدوار- عدم أداء الوظائف المطلوبة- محاباة الأقارب- تعارض الأدوار المزدوجة مع الحاجة إلى التعلم والموضوعية- الحقوق المترتبة على الانتماء للعائلة قد تؤدي إلى تعيين أفراد غير مؤهلين في الوظائف.
نمط القيادة	إبداعي- طموح- الاعتماد على السلطة غير المرتبة- الصبغة الريادية	ديكتاتوري- مقاوم للهياكل والنظم والخطط- تجنب الحديث عن التقاعد.
الانتماء للعائلة	التزام العاملين- الولاء- القيم والمعتقدات المشتركة- اسم العائلة- الروح العائلية- الحلم العائلي- الإحساس القوي برؤية ورسالة العائلة.	عدم القدرة على الفصل بين مشكلات الشركة ومشكلات العائلة- عدم القدرة على تحقيق التوازن بين احتياجات كل من الشركة والعائلة للسيولة النقدية.
الزمن	النظرة طويلة الأجل- الالتزام- القدرة على الصمود والمثابرة- الولاء- الروابط والصلات العميقة- بناء جسور الثقة بشكل مستمر.	صعوبة التغيير- الارتباط بالتقاليد- تأثير تاريخ العائلة على قرارات الشركة- تأثير درجة الثقة السائدة بالإحباطات السابقة.
الثقافة	الابتكارية- عدم الرسمية- المرونة- الإبداع- القدرة على التكيف- اللغة المشتركة- الاتصالات الفعالة.	دور المؤسس يعيق الابتكار- انعدام الكفاءة- ارتفاع درجة المشاعر والعاطفة- مقاومة التغيير- الاعتماد على ردة الفعل- ارتفاع درجة المخاطر المترتبة على الصراعات.

المصدر: عبد الرحمن بن محمد النصبان، مرجع السابق، ص58.

و تشير بيانات هذا الجدول إلى أن مواطن الضعف في الشركات العائلية تكاد تطغى على نقاط القوة التي يجب تعزيزها، وهذا يعني أن الشركات العائلية بحاجة إلى اتخاذ إجراءات وآليات تمكنها من التغلب عل مواطن الضعف وتعزيز نقاط القوة بها، وتأتي حوكمة الشركات في مقدمة ذلك لما تتميز بها من إيجابيات عديدة ومزايا يمكن من خلالها مواجهة المعضلات التي تواجه الشركات العائلية.

و الجدول الموالي يوضح نقاط أخرى لمواطن القوة و الضعف في المؤسسات الاقتصادية العائلية:

جدول رقم (05): نقاط أخرى لمواطن القوة و الضعف في المؤسسات الاقتصادية العائلية.

الأبعاد	نقاط القوة	مواطن الضعف
الحوكمة/ الملكية	الملكية محدودة بعدد قليل من الأفراد- ملكية العائلة للشركة- الرقابة الصارمة- المكاسب المادية هي المحرك والدافع إلى استمرارية الشركة.	إمكانية التضحية بالنمو في مقابل تحقيق الرقابة- عدم الالتزام بالرد على استفسارات الملاك- عدم الاستعانة بمجلس إدارة خارجي محترف- ارتفاع درجة خصوصية شؤون الشركة.
الخلافة (انتقال السلطة من جيل إلى جيل)	إمكانية تدريب أفراد العائلة في مراحل مبكرة- إمكانية اختيار توقيت التقاعد.	وقوف المشكلات العائلية في طريق انتقال السلطة- عدم الرغبة في التقاعد- عدم القدرة على اختيار الخليفة.
درجة التعقد	يمكن أن تدعم القدرة على الإبداع- ثراء في الأدوار والأهداف.	يجب أن تدار الشركة بطريقة تساعد على تجنب الغموض- يمكن أن تؤدي إلى فقدان الموارد والطاقة.

المصدر: (Hillburt & Dyer,2003,p23,24)

المصدر: عبد الرحمن بن محمد النصبان، مرجع السابق، ص60.

ومن هذا المنطلق فإن الشركات العائلية بحاجة إلى صياغة الخطط والسياسات المتعلقة بالرقابة، وتخطيط المستقبل الوظيفي، وتوفير رأس المال، وإدارة الصراع، والثقافة المتبعة في الشركة، ويمكن التعرف عل هذه المتغيرات الخمس عل النحو التالي:[1]

- الرقابة : إرساء القواعد التي تعتمد عليها العائلة في صناعة القرارات عل مستوى العائلة، وعلى مستوى الإدارة، وعل مستوى ملكية الشركة.

تخطيط المستقبل الوظيفي (Career): إتاحة الفرصة أمام جميع أفراد العائلة للحصول عل مستقبل وظيفي واعد أو القيام بأدوار أخرى في الشركة مع وجود فرصة للتقدم والرقي طبقا لمستوى أداء كل منهم.

توفير رأس المال(Capital): وضع النظم والاتفاقيات التي تمكن أفراد العائلة من إعادة استثمار أموالهم أو-عند الضرورة- بيع أسهمهم دون أن يؤدي ذلك إلى التأثير السلبي على اهتمامات بقية أفراد العائلة، والى عدم استمرارية الشركة.

إدارة الصراع (Conflict): تحديد مجالات الصراع التي يتوقع لان تواجهها عائلات الاعمال نتيجة للتداخل القوي بين علاقات العمل والعلاقات الشخصية.

[1] عبد الرحمن بن محمد النصبان، مرجع السابق، ص58.

الثقافة (Culture): استخدام القيم والمعتقدات والمبادئ العائلية في صياغة الخطط والقرارات، فثقافة الشركة العائلية ما هي إلا تعبير عن القيم العائلية الراسخة.

ثانيا- المداخل المنظرة للمؤسسة:

1- النظرية البنيوية:

استثمر علم الاجتماع فكرة البناء والوظيفة في دراستة للمجتمعات والجماعات و المؤسسات والمنظمات،فالمؤسسة أو النسق الفرعي له بناء يتحلل الى عناصر بنيوية يطلق عليها الادوار، ولكل دور وظيفة ، وهذه الوظائف مكملة بعضها لبعض .

ذالك أن التكامل يكون بين البنى و بين الوظائف كما تعتقد النظرية البنيوية الوظيفية

فالنظرية البنيوية من النظريات الأساسية التي لا مفر من اللجوء إليها عند الحديث عن المؤسسة؛ لأن كل مؤسسة هي بنية و لا يمكن أن توجد مؤسسة بدون بنية.

و بما أن البناء يمثل شبكة العلاقات المتبادلة بين الأجزاء المكونة لأي نسق فإن البنيوية هي دراسة هذه العلاقات و وظيفتها في استمرار ذلك النسق؛ و بعبارة أخرى فالبنيوية هي محاولة تفسير الظواهر عن طريق فكرة البنيان أي المجموع المكون من عناصر متصلة ببعضها، فمفهوم البنيوية يحتوي[1]:

- الترابط بين الأجزاء: فكل جزء تابع للأجزاء الأخرى و متعلق بها.

- التنظيم: فالترابط و التناسق بين الأجزاء يحتوي ضمنيا على تنظيم دائم نسبيا يسير الأجزاء المكونة للبناء بشكل واضح و محدد.

- النشاط: بما أن البناء يحتوي على تنظيم يتحدد نمطه بنوع النشاط الذي يتخذه فكل جزء في البناء يقوم بوظيفة، و من ثم تسعى وظائف تلك الأجزاء إلى تحقيق وظيفة البناء ككل.

[1] أحمد أبو زيد: <u>المدخل إلى البنائية</u>، المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية، القاهرة، 1995، ص45.

و تقوم النظرية البنيوية على مجموعة من المبادئ :[1]

1 - تتكون المؤسسة مهما يكن غرضها وحجمها من أجزاء ووحدات ،مختلفة بعضها عن بعض وعلى الرغم من اختلافها إلا انها مترابطة ومتساندة ومتجاوبة مع الأخرى.

2 - المجتمع أو الجماعة أو المؤسسة يمكن تحليلها تحليلا بنيويا وظيفيا إلى أجزاء وعناصر أولية ،أي أن المؤسسة تتكون من أجزاء أو عناصر لكل منها وظائفها الأساسية.

3- الأجزاء التي تحلل إليها المؤسسة أو المجتمع أو الظاهرة الاجتماعية إنما هي أجزاء متكاملة ,فكل جزء يكمل الجزء الأخر وان أي تغيير يطرأ على احد الأجزاء لابد أن ينعكس على بقية الأجزاء وبالتالي يحدث ما يسمى بعملية التغير الاجتماعي من هنا تفسر النظرية البنيوية الوظيفية التغير الاجتماعي بتغير جزئي يطرأ على احد الوحدات أو العناصر التركيبية وهذا التغير سرعان ما يؤثر في بقية الأجزاء إذ يغيرها من طور إلى طور آخر.
4 - أن كل جزء من أجزاء المؤسسة أو النسق له وظائف بنيوية نابعة من طبيعة الجزء ، وهذه الوظائف مختلفة نتيجة اختلاف الأجزاء أو الوحدات التركيبية ,وعلى الرغم من اختلاف الوظائف فان هناك درجة من التكامل بينها .لذا فوظائف البنى المؤسسية مختلفة ولكن على الرغم من الاختلاف فان هناك تكاملا واضحا بينهما.

5 - الوظائف التي تؤديها الجماعة أو المؤسسة أو يؤديها المجتمع إنما تشبع حاجات الأفراد المنتمين أو حاجات المؤسسات الأخرى ,والحاجات التي تشبعها المؤسسات قد تكون حاجات أساسية أو حاجات اجتماعية أو حاجات روحية
6-الوظائف التي تؤديها المؤسسة أو الجماعة قد تكون وظائف ظاهرة أو كامنة أو وظائف بناءة أو وظائف هدامة
7- وجود نظام قيمي أو معياري يسير البنى الهيكلية للمجتمع أو المؤسسة. فالنظام القيمي هو الذي يقسم العمل على الأفراد ويحدد واجبات كل فرد وحقوقه,كما يحدد أساليب اتصاله وتفاعله مع الأخرين ، إضافة إلى تحديده لماهية الأفعال التي يكافأ عليها الفرد او يعاقب.

8-تعتقد النظرية البنيوية الوظيفية بنظام اتصال أو علاقات إنسانية تمرر عن طريقه

[1]أحمد أبو زيد، المرجع السابق،ص45،46.

المعلومات والإيعازات من المراكز القيادية إلى المراكز القاعدية أو من المراكز الأخيرة إلى المراكز القيادية.

9- تعتقد النظرية البنيوية الوظيفية بنظامي سلة ومنزلة ،فنظام السلطة في المجتمع أو المؤسسة هو الذي يتخذ القرارات ويصدر الإيعازات والأوامر إلى الأدوار الوسطية أو القاعدية لكي توضع موضع التنفيذ ،فهناك في النظام أدوار تصدر الأوامر وهناك ادوار تطيعها .

أما نظام المنزلة فهو النظام الذي يقضي بمنح الامتيازات والمكافاءات للمعلمين

الجيدين لشدهم والآخرين من زملائهم إلى العمل الذي يمارسونه، علما بأن الموازنة بين نظامي السلطة والمنزلة هي شيء ضروري لديمومة وفاعلية المؤسسة أو النظام أو النسق.

2- النظرية الوظيفية:

المفهوم الأساسي هنا هو الأنشطة التي تم إنجازها من قبل البناءات، فالوظيفية

تعني نوع العمل أو النشاط الذي يمكن للبناء أداؤه بوضوح لتحقيق أهداف معينة، و يرى البعض الأخر أن الوظيفية هي التفسير الذي يمكنه مساعدتنا على الإحاطة بوجود مؤسسة ما، سواء في غياب المعلومات التاريخية حول مسار تكوينها، أم أثناء الرجوع إلى المعلومات التاريخية المتوفرة[1].

فالوظيفية تسعى إلى الترابط و التكامل بين أجزاء البناء، و مدى تناسق نشاطات تلك الأجزاء، و الكيفية التي تساعد هذه النشاطات على بقاء البناء و المحافظة عليه من الاختلالات و الاضطرابات؛ و من ثم معرفة مدى تحقيق البناء لأهدافه و طموحاته، أو الوظائف الهدامة التي تتناقض معه و تحول دون تحقيق أهدافه.

و باختصار يقصد بالوظيفية النشاط لتحقيق هدف، و بالنسبة للمؤسسة ما تقوم به في إطار الأهداف التي أنشأت من أجلها، لأن أكثر التنافس بين المؤسسات يكون بين تلك التي تقدم نفس الخدمات مثلا، و وجود مؤسسة ما يستمر باستمرار الطلب على تلك الخدمات.

[1] خليل أحمد خليل: <u>المفاهيم الأساسية لعلم الاجتماع</u>، دار الحداثة، بيروت، 1984، (الوظيفية).

و تصف النظرية الوظيفية البناء الاجتماعي في ضوء فكرة النسق الاجتماعي،والعناصر التي يعتمد بعضها على بعض وتتعاون وتتساند من أجل تحقيق أهداف التنظيم الاجتماعي، وقد تمثل هذا الاتجاه في دراسات بارسونز

فجميع الأنساق عليها العمل والتعاضد من أجل حل كل المشاكل التي تعترضها، وذلك لكي يكتب لها البقاء والاستقرار والاستمرار في تنفيذ خططها وإنجاز أهدافها، وهذه المشكلات تتعلق بالتوافق وتحديد الهدف، والتكامل، وتدعيم النمط، كما أن لكل مستوى من مستويات التنظيم الاجتماعي مشكلاته الخاصة به، فالمستوى الفني من واجباته السهر على تحقيق أهداف التنظيم، أما المستوى الإداري فيقوم بالعمل من أجل تكامل التنظيم، في حين أن الإدارة العليا تعمل على توحيد التنظيم وربطه بالمجتمع الأكبر، ويستخدم هذا المنظور في دراسة العلاقات الصناعية على أساس أنه تصور يتسم بالشمول والعمومية.

3- التفاعلية الرمزية:

لأن التفاعلية الرمزية هي اتجاه يحاول أن يصور الاحتمالات الممكنة التي تواجه عملية التفاعل بين الأفراد، و خاصة فيما يتعلق بتكوين الذات، لذا يقصد بها ذلك الجانب المتعلق بالتفاعلات و استخدام الرموز؛ فالرموز المرتبطة بالاحترام و التعالي و الغرور و التواضع و الكرم... الخ تلعب دورا في علاقاتهم مع المؤسسة، و تشكل التفاعلية الرمزية خطوة إضافية تتجاوز البنائية و الوظيفية؛ بمعنى وجود جانب إنساني خاص ضمن بناء المؤسسة ووظائفها[1].

فالتفاعلية الرمزية يمكن أخذها لترميز الحوادث الاجتماعية، و هذه العملية لا تتضمن الأشياء العادية و التافهة، بل تتضمن الأشياء ذات القيمة، و التي لا ينظر إليها كأشياء هامة بذاتها، بل تشير إلى أفكار و أفعال ذات آثار هامة في المجتمع؛ إذ تشكل ممارسة اجتماعية، و تكشف أبعاد الفعل الاجتماعي، و عن طريقها يمكن ترميز الحوادث الاجتماعية[2].

[1] محمد علي محمد و آخرون: **المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985، (التفاعلية الرمزية).

[2] دربة السيد حافظ: **علم الاجتماع الاقتصادي**، دار المعرفة الجامعية، 1997، ص285.

4- نظرية التنافر المعرفي:

يوجد التنافر المعرفي عندما تكون هناك علاقة متضاربة بين عنصرين معرفيين أو أكثر مثل: المعرفة، اتجاه، أو رأي يختص بأي شيء، سلوك أحد الأفراد، و تظهر حالة التنافر المعرفي عندما يتعارض أحد هذه العناصر[1].

إن الفكرة الأساسية في هذه النظرية هي أنه في حالة ما إذا كانت مؤسسة اقتصادية تملك عناصر معرفية متنافرة مع بعضها فإنها تقوم بمحاولة لجعلهم منسجمين إذا كانت فعلا تعتقد بقيمة الربح كأساس للاستمرار و البقاء في سوق تتنافر فيه مؤسسات عمومية و خاصة، حيث يتضح لمسئولي تلك المؤسسة أهمية جلب المستهلك و تتبين لهم أضرار نفور المستهلك، فتقوم إدارة تلك المؤسسة بعملية تغيير في معاملاتها مع المستهلكين بشكل يحل الانسجام محل التنافر أي تتوقف السلوكات و المعاملات السيئة مع المستهلكين، فهذه النظرية تقرر أن السلوك أو الاتجاه لهذه المؤسسة لابد من أن يتغير حتى يحدث الانسجام، إذ تفترض وجود قدرة من الوعي من طرف المؤسسة كشخص معنوي، تجعلها تتجه نحو التخلص من التنافر.

5- النظرية الماركسية:

عالجت النظرية الماركسية موضوع المؤسسات من خلال تناولها للتنظيمات الاجتماعية ومقدار تأثيرها في مستويات الأداء والإنتاجية، كالصراع الطبقي، والبناء الاجتماعي وقضايا الإنتاج، وظروف العمل المتنوعة وقضايا التغير والتطور ضمن التنظيمات الصناعية وخارجها .وتعد مشكلة الاغتراب واحدة من القضايا التي يمكن من خلالها معرفة العناصر الأساسية في التحليل الماركسي المتعلقة بقضايا التنظيم عامة، والتنظيم خاصة الصناعي.

يتكون البناء الاجتماعي للتنظيم بمعناه العام المرادف لمفهوم المجتمع وفق المنظور الماركسي من بنيتين أساسيتين[2] :

1- البنية التحتية وتتألف البنية التحتية من علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج.

[1] محمود أبو النيل: **معجم علم النفس**، دار النهضة العربية، بيروت، (التنافر المعرفي).

[2] الحسيني السيد محمد :**النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم**، دار المعارف، مصر، ط1975 ، 1 ،ص 38،39.

2- البنية الفوقية وتتألف البنية الفوقية من السياسة، والقانون، والفن، والأدب، والفلسفة، والدين، ويحدث التغير في البناء الاجتماعي نتيجة التفاعلات التي تحدث في البنية التحتية، أي بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، والتي يسميه ماركس بالعلاقات الاجتماعية.

ولم يحتل موضوع التنظيم الاجتماعي بصفة عامة و المؤسسات بصفة خاصة مكاناً أساسياً في النظرية الماركسية، على الرغم من أنها أسهمت في شرح قضايا التنظيم البيروقراطي الرأسمالي وتفسيره، من خلال معالجتها لمسائل الصراع الطبقي، وأزمة المجتمع الرأسمالي وحتمية المجتمع الشيوعي، إذ رأى التحليل الماركسي أن التنظيمات البيروقراطية أداة طيعة تستخدمها التنظيمات الاجتماعية الرأسمالية والطبقة المالكة الحاكمة من أجل إحكام السيطرة على العمال واستغلالهم بأشكال متعددة .

فتنظيمات العمل في المجتمع الصناعي الرأسمالي وفق التحليل الماركسي هي تنظيمات بيروقراطية، وهي لا تشغل وضعاً عضوياً في البناء الاجتماعي، فضلاً عن أنها لا ترتبط بعملية الإنتاج ارتباطاً مباشراً، فوجودها وجود مؤقت، ونموها نمو طفيلي، ومهمتها الأساسية هي الاحتفاظ بالأوضاع الراهنة التي تتمثل في استغلال الطبقات الحاكمة للطبقات المحكومة، وفي ظل هذه الظروف يصبح نمو هذه التنظيمات أمراً حتمياً في مجتمع ينقسم إلى طبقات، ويسعى باستمرار إلى تدعيم التقسيمات الطبقية والحفاظ عليه.

6 -النظرية الاقتصادية الكلاسيكية للمؤسسة:

يعتبر الكلاسيكيون وخاصة منهم آدم سميث من الأوائل الذين فكروا في وظيفة المؤسسة في المجتمع ودورها في بناء مجتمع مثالي.وتتلخص أفكارها فيما يلي [1] :

•العقلانية التامة لكل الأطراف، والبحث عن تعظيم الربح، والمعلومات التامة.

•تنظر للمؤسسة من خلال وظيفة الإنتاج.

•تعتبر المؤسسة بمثابة "علبة سوداء" أي هناك تجاهل تام لتنظيمها وكيفية تشغيلها.

•تعمل المؤسسة في محيط معروف ومؤكد ويمكن التحكم فيه، يسود سوقه المنافسة التامة.

•الفرد يتصرف "كرجل اقتصادي" يسعى إلى تحقيق مصالحه، وهو مثل السوق تحركه يد خفية. والسوق هو الذي يسمح للفرد بتلبية احتياجاته مقابل عرضه هو لقوة عمله

[1] Jean longatte ,Jacques muller ,ibid,p23

المتخصصة، وهنا تظهر المؤسسة كمكان للتبادل (سوق) يتحدد فيها سعر التوازن (قوة عمل/تلبية حاجات).

7-النظريات الاقتصادية الحديثة للمؤسسة:

تعيد النظر في الأفكار الكلاسيكية حول المؤسسة: عقلانية تامة، معلومات تامة،

الرجل الاقتصادي، منافسة تامة... من بينها النظريات التعاقدية Les théorie contractuellesوالتي ترى أن وجود المؤسسة وتسييرها يؤدي إلى التعاقد مع كثير من المتعاملين سواء كانوا موجودين بداخل المؤسسة أم خارجها . هذه العقود ضرورية حتى تتم عملية التبادل، لكن لها تكاليف وأشكال بديلة (سوق أو مؤسسة) ولها حقوق قابلة للتفاوض. وتعبر النظريات الثلاثة الآتية عن المداخل التعاقدية :

7 -1 نظرية تكاليف المبادلة: La théorie des couts de transaction :

من أهم روادها . (1937) Williamson ; Coase ترى هذه النظرية أن المؤسسة هي

شكل من أشكال التنظيمات التي تتحمل تكاليف المبادلة حينما تتوجه إلى السوق . وتتمثل تكاليف المبادلة في تكاليف تشغيل نظام التبادل في اقتصاد السوق ومنها: تكاليف التفاوض، تكاليف ابرام العقود والرقابة عليها ، تكاليف تحويل حقوق الملكية كموضوع للتبادل . يرى Coaseأن حينما تقوم المؤسسة ببعض المهام سوف تخفض من تكاليف التبادل الناتجة عن اللجوء إلى السوق، وهنا تكون المؤسسة بديل للسوق دون أن تحل محله تماما لأن ذلك سيتسبب في خلق تكاليف تنظيمية . لذلك فإنه ليس من الفاعلية أن تعوض المؤسسة السوق إلا حينما تكون تكاليف التبادل أكبر من التكاليف التنظيمية.

2-7 نظرية حقوق الملكية: La théorie des droits de propriété :

من أهم روادها (1972) Demetz ; Alchian ترى هذه النظرية أن كل مؤسسة قابلة للتسيير والتأكيد هنا هو على ضرورة الفصل بين ملكية المؤسسة وتسييرها. فالمالك والمسير ليس لهما نفس الأهداف ولا نفس المعلومات ولا نفس إمكانيات ووسائل التصرف. فالمالك يفوض للمسير توكيل لتسيير حقوق ملكيته . هذا النوع من التفويض هو عقد يعطي مجال للرقابة والصراعات والتأثير ولعب السلطة (خاصة من خلال الأسواق المالية) والتي يجب تسييرها .

كل مبادلة بين الوكلاء Agents هي تبادل لحقوق الملكية على أشياء . وبهذا أعطت هذه النظرية شكل جديد للعلاقات السائدة في المؤسسة والمتمثلة في العلاقات التعاقدية من خلال التنازل عن حقوق الملكية.

3-7 نظرية الوكالة:La théorie de l'agence :[1]

من أهم روادها (1976) Jensen ; Merckling تعيد هذه النظرية صياغة النظريتين السابقتين (تكاليف المبادلة – حقوق الملكية)، حيث ترى أن المؤسسة هي عبارة عن مجموعة من العقود المبرمة والتي يجب المبادرة إليها وتنفيذها والرقابة عليها. تعرف علاقة الوكالة على أنها عقد يبين أن شخص أو مجموعة أشخاص يسمى الرئيسي Le principale يكلف شخص آخر يسمى الوكيل L'agent تنفيذ باسمه مهمة معينة ، مما يتطلب من الرئيسي تفويض جزء من سلطته في اتخاذ القرار إلى الوكيل . تسود هذه العلاقة (الرئيسي/الوكيل) حالة اللاتماثل L'asymétrie في المعلومات أي المعلومة التي يعرفها الشخصان ليست نفسها، فالوكيل عموما له معارف أكثر من الرئيسي حول المهمة التي يجب أن يقوم بها مما يؤدي إلى القول أن العقد غير تام . وإذا أراد الرئيسي مراقبة الوكيل فعليه تحمل تكاليف أخرى للوكالة (مثلا من خلال مفتشي الحسابات، تكاليف تحفيزية

تخلص النظرية إلى : كل علاقة تعاقدية سواء كانت داخلية أم خارجية عن المؤسسة هي علاقة وكالة، وعليه فإن المؤسسة لا توجد بها علاقات سلطوية بل علاقات تعاقدية أي وكالة.

8- نقد و تقييم النظريات:

فيما يتعلق بالنظرية البنيوية و الوظيفية فقد انصب التركيز على الجوانب الثابتة

من النسق الاجتماعي أكثر من الاهتمام بالأبعاد الديناميكية المتغيرة، وكانت الأبعاد الثقافية للنسق الاجتماعي أكثر استخداما في التفسير من غيرها من مكونات النسق كما يؤخذ على الاتجاهين البنائي و الوظيفي انه أحادي النظرة،بمعنى أنه لا يرى ويبحث في النسق الاجتماعي إلا أبعاد التوازن والوظائف وتحقيق الأهداف, فلا يهتم بتحليل أبعاد أخرى مثل

[1] Jean longatte ,Jacques muller ,Ebid,p29.

أبعاد التغير والإظطراب والأمراض والمشكلات الاجتماعية.

أما النظرية الماركسية ومع أن فكرة مدرسة الصراع الطبقي لها مبرراتها الخاصة في إدانة الطبقة الرأسمالية الأوروبية في القرن التاسع عشر، إلا أن تحليلها يعجز عن تحديد هوية الطبقات الاجتماعية المختلفة في التاريخ. حيث تقتصر نظرتها على رؤية طبقتين فقط ؛ هما : طبقة العمال وهي الطبقة المستعبَدة ، وطبقة الرأسماليين وهي الطبقة المستعبِدة. ولمّا كانت الطبقة العمّاليّة تنتج بعرقها وجهدها ثروة زائدة تفيض عن حاجات المنتجين الأساسية ، أصبح هم الطبقة الرأسمالية ـــ حينئذ تجميع الثروة الفائضة من الانتاج الاجتماعي الكلي .وهذا الأسلوب الرأسمالي في العمل هو الذي أنتج تراكماً للثروة في طبقة ، وحرماناً لها في طبقة أخرى. وبذلك أصبحت الثروة الفائضة أمّا ملكية وسائل الانتاج التي تتحدث عنها النظرية الماركسية فإنها وان كانت موجودة في عالم اليوم ، إلا أن العديد من هذه المؤسسات الصناعية الكبيرة تقع تحت ملكية الألوف من أصحاب الأسهم والسندات ، وتدار من قبل موظفين يتقاضون أجوراً معينة على جهدهم وعملهم وفي نهاية المطاف ، توزع أرباح هذه المؤسسات على الأسهم ومالكيها بالتساوي. فتراكم الثروة في هذه المؤسسات إذن ، يختلف اليوم عما كان عليه الوضع الاقتصادي في القرن التاسع عشر. فملكية وسائل الانتاج تختلف حتماً عن السيطرة على وسائل الانتاج. فأين يضع (ماركس) هذه الطبقة الجديدة من مدراء الشركات و المقاولين ، وعلماء المختبرات ، والمحاسبين الذين يتقاضون أجوراً كبيرة على أعمالهم ولكنهم لا يسيطرون على وسائل الانتاج؟

➢ ثالثا :حول الاقتصاد غير الرسمي و العمل من المنزل:

1-المنظور الاجتماعي للاقتصاد غير الرسمي:

1-1الاتجاه الوظيفي:

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن للإقتصاد غير الرسمي و معه العمل غير الرسمي دور في استقرار المجتمع كونه يتيح لشريحة معتبرة من المجتمع بالبقاء معوضا بذلك النقص الذي تعجز الدولة عن تغطيته بطريقة رسمية ، و على هذا يرى أصحاب الاتجاه الوظيفي أن هذه النشاطات الغير رسمية تقوم بوظيفة في السوق.

حيث أن هذه الفئة من الممارسين غير الرسميين تصبح لها وظيفة داخل نمط الإنتاج الرّأسمالي في حالة إعادة إنتاج القوّة العاملة الّتي تتحمّلها الهيئات الغير رأسماليّة مثل العمل المنزلي ،و بهذا يكون في هذه الحالة لهذه الوحدات دور وظيفي بالنّسبة للقطاع الرّأسمالي كونها تمنح بأقل تكلفة سلعا مأجورة في السوق الرأسمالية و توفر بشكل مؤقّت أو دائم مناصب شغل.[1]

من جهة أخرى فإن التعريفات الوظيفية اهتمت بتحليل العلاقة القائمة بين القطاعين الرسمي و غير الرسمي حيث تراهما غير منفصلين، بالنظر للدور الهام للإنتاج التجاري و الصناعي البسيط الذي يوفرة الاقتصاد غير الرسمي و الذي يسهم في نموّ ، وبهذا المنطق فإن القطاع غير الرسمي يكون خزان لعمالة يستفيد منها القطاع الرسمي عند الحاجة.

فالتيار الوظيفي يشمل مفاهيم تفسر الخصائص المتعلقة بالنشاطات التي يحتويها القطاعين - الرسمي وغير الرسمي -ومدى أهمية التداخل الموجود بينهما لأن الفئة التي تنشط داخل القطاع غير الرسمي كما أسلفنا الذكر يكون لها دور توفير احتياطي اليد العاملة بالنسبة للقطاع الأول حيث بإمكان العاملين اقتناء سلع وخدمات تسمح بإعادة إنتاج قوة

---

[1] BOUNOUA CHAIB: Une lecture critique du secteur informel dans les pays du tiers monde **, les cahiers du CREAD ,**N°30, 1992,pp 91-107

العمل بأقل تكلفة .كما أنه يوجد عدد كبير من العاملين في القطاع الرسمي يعملون داخل القطاع الغير الرسمي كعمل ثانوي.

2-1الاتجاه الماركسي:

وصف الماركسيون قطاع النشاطات غير الرسمي بالإنتاج التجاري البسيط و كما هو معلوم فإن هذا الشكل البسيط ساد المجتمعات البدائية حيث كان هدفه إشباع الحاجات الشخصية المباشرة [1].

و قد صنف الماركسيون هذا القطاع ضمن النشاطات الهامشية هدفه خدمة الرأسمالية و تطويرها و بصفة عامة فإنّ ذلك يفسر عدم قدرة نمط الإنتاج الرأسمالي على امتصاص كل اليد العاملة الفائضة و التي هي في حالة بحث عن عمل و عليه نستنتج من هذه المقاربة التداخل الحاصل بين مجموع الوحدات الاقتصادية الرسمية غير الرسمية ، فالنشاطات غير الرسمية بحسب هذا الإتجاه ما هي إلا أداة بيد الرأسمالية لتطويرها .

***نقد و تقيم:**

إن الاتجاهات النظرية التي عالجت موضوع النشاطات غير الرسمية تعرف اختلاف و عدم اتفاق حول دور هذه النشاطات فهي تارة يكون لها دور مكمل و تارة مستقل و أحيانا منافس للقطاع الرأسمالي الحديث إلى درجة يكون فيها العائد الذي يأتي من القطاع غير الرسمي أحسن من الذي ينتجه القطاع الرسمي ،ثم إنّ الاختلاف و عدم وجود اتفاق حول القوانين و المعايير الخاصّة بالدّور الوظيفي للقطاع الغير الرسمي ، يأتي خاصّة من عدم تجانس أشكال و أنماط الإنتاج ، هذه الأخيرة تعتبر معقدة و صعبة التّحليل.

2 -مدخل إلى الأنشطة غير الرسمية:

إن مسألة ممارسة الأنشطة غير الرسمية أي خارج القطاع الرسمي أخذت اهتماما ضمن قضايا الفكر السوسيو-اقتصادي و السياسي مثلها مثل التجارة ، العمل الموسمي ، النشاطات الممارسة في الشارع أو بالمنزل التي عادة ما تصنف ضمن أحد أشكال البطالة المقنعة.

[1] محمد عبد الله شاهين محمد:أصول علم الاقتصاد و الحل الأمثل للمشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي،شركة دار الأكادميون للنشر و التوزيع،دذس،ص86.

فبعد الأزمات المتتالية التي عرفتها الجزائر من انهيار سعر البترول و إعادة هيكلة المؤسسات ، باتت النشاطات غير الرسمية خيارا حتميا لدى فئة معتبرة من المواطنين ، على هذا الأساس عرفت هذه الظاهرة تطورا ملحوظا رغم الجهود المبذولة من أجل التحكم فيها و امتدت بشكل جعلت إمكانية خلق المناصب أسرع من الدولة أيضا .

إلا أنه و رغم الانتشار الواسع لهذه الظاهرة فإن كل المحاولات الرامية للتوصل لتعريف دقيق للأنشطة غير الرسمية عرفت قصورا .

1-2 مفهوم الاقتصاد غير الرسمي:

بدأ النقاش فعليا حول هذه الظاهرة بداية من سنة 1971 حينما ابتكر **كيت هارات** و هو خبير مستقل على أساس نتائج تحقيق أنجز في كينيا مفهوما جديدا جذب اهتمام الدارسين أكثر من سواه وكان له تأثير استثنائي ، إذ قدم أملا جديدا لوكالات دولية تصارع دون نجاح لتنمية العالم الثالث ، ويرتبط هذا الأمل باكتشاف الوزن الحقيق لأنشطة جديدة تولد دخلا يساعد الفقير على العيش دون أي تهديد للغني ، علاوة على اقتناعها بأن أثر سياسات التنمية لم ينفذ إلى الفئات الأكثر فقرا ،الأمر الذي يتطلب تحديد جماعة القطاع الرسمي كجماعة مستهدفة ، نظرا لما يحققه هذا الإجراء من تحولات كبيرة في الحياة الحضرية كترقية العمالة ، تطوير الإنتاج ، تحقيق نوع من المساواة والتوزيع الملائم للموارد [1]

لو حاولنا إعطاء تعريف شامل لمفهوم هلامي مثل مفهوم النشاطات غير الرسمية في غياب معايير ضابطة لهذه الظاهرة سوف نجد عديد المصطلحات التي تدور في فلكه ،فهو يعرف بالاقتصاد الأسود ، السوق السوداء ، السوق الخفي ، الاقتصاد الشبح ، السوق الموازي ، الاقتصاد الخفي ، اقتصاد الظل وغيرها من المصطلحات المتعددة و المتباينة و التي توحي في معظمها إلى معنى واحد وهو النشاط غير الرسمي ،فحسب **المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي** [2]النشاط غير الرسمي هو مفهوم وطرح اقتصادي وسوسيولوجي يستعمل للدلالة على جزء من الاقتصاد وكذلك نموذج ومنوال إنشاء الشركات، بحيث يعتبر شاذا مقارنة بالمؤسسات النظامية وكل ما يتطلبه إنشاءها من توفر عناصر تبدو أحيانا شبه بديهية مثل :التسجيل الجبائي، التسجيل في السجل التجاري، التوظيف الشرعي للعمال،

[1] إبراهيم توهامي وآخرون : **العولمة والاقتصاد غير الرسمي** ، مخبر الإنسان والمدينة ، جامعة منتوري قسنطينة ، مطبعة الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ،بدون طبعة ، 2004 ، ص98

[2] منشورات المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، **القطاع غير الرسمي أوهام وحقائق** ، الدورة العادية ، 24 جوان 2004،ص 39

الاشتراك في صندوق الضمان الاجتماعي التمويل من القنوات المصرفية الرسمية، التسيير الرسمي والقانوني.

وقد عرف تقرير مكتب العمل الدولي لسنة 1993 الأنشطة غير الرسمية كالآتي[1]:

هو مجمل النشاطات الصغيرة المستقلة بواسطة عمال أُجراء وغير أُجراء، والتي تمارس خاصة بمستوى تنظيمي وتكنولوجي ضعيف، ويكمن هدفها في توفير مناصب شغل ومدا خيل لأولئك الذين يعملون بها كما أن هذه النشاطات تمارس بدون الموافقة الرسمية للسلطات ولا تخضع لمراقبة الآليات الإدارية المكلفة بفرض احترام التشريعات في مجال الضرائب، والأُجور الدنيا والأدوات المشابهة الأخرى المتعلقة بالقضايا الجبائية وظروف العمل .

كما يعرف على أنه مجموعة من النشاطات غير شرعية تقوم على هامش الاقتصاد الرسمي، تمارس من طرف أفراد أو جماعات هدفها الأساسي الربح السهل والسريع و التهرب من الضرائب ومن المراقبة ، بحيث لا تلتزم بقواعد التجارة الرسمية مثل استخراج السجل التجاري وإعلام مصالح الضريبة ولا تحترم مكان التبادلات ولا الجودة ولا الأسعار الرسمية، وأحيانا تتعامل بسلع غير مصرح بها.

وترتبط المعايير المذكورة في التعاريف السابقة بالمعطيات الاقتصادية والاجتماعية التي تصنف نشاطات الاقتصاد الخفي أساسا إلى وحدات تهدف إلى التشغيل الذاتي أو إلى إنشاء وظائف عائلية والبحث عن فرص لتحقيق المداخيل، وهي ذات تنظيم ضعيف، و تعمل على نطاق ضيق بشكل مميز مع اعفاء أو انعدام التقسيم بين العمل و رأس المال باعتبارهما عوامل إنتاج، وعلاقات العمل إن وجدت فهي تقوم بشكل خاص على التشغيل المؤقت و العلاقات العائلية أو العلاقات الشخصية و الاجتماعية بدلا من أن تقوم على اتفاقات تعاقدية تتضمن ضمانات للأُصول المتبعة

2-2 خصائص الاقتصاد غير الرسمي:

بناءا على ما سبق يمكن استخلاص بعض الميزات أو الخصائص التي يتمتع بها النشاط غير الرسمي ، والتي يمكن إجمالها فيما يلي[2] :

*سهولة التداول السوق

*استعمال الموارد المحلية

*الملكية العائلية للمؤسسة

[1]بودلال علي: القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري، **ملتقى الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة**، جامعة البليدة، ص1

[2]منشورات المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، **القطاع غير الرسمي أوهام وحقائق** ، مرجع سابق،ص39.

*نشاطات على نطاق صغير

*التكنولوجيا ذات الكثافة العليا في العمل

*التكوين المكتسب خارج النظام المدرسي

*أسواق ذات المنافسة غير المنظمة

*إنه اقتصاد لا يخضع للرقابة الحكومية ولا تدخل مدخلاته ومخرجاته ضمن الحسابات الوطنية ، لا يعترف بالتشريعات الصادرة ولذلك يعتمد السرية في المعاملات ، أيبعيدا عن أعين الرقابة.

*أنه يتهرب من كافة الاستحقاقات المترتبة عليه تجاه الدولة سواء كانت رسوم أو ضرائب أو خطط أو تقديم بيانات، ويستفيد من أغلب الخدمات المقدمة لغيره من القطاعات وبكل أشكالها.

*أنه يختلف عن الاقتصاد الإجرامي تقريبا في كل شيء ، إلا أنه يشترك معه في اللاعلنية ، عدم التصريح به ، التهرب من الاستحقاقات المترتبة عليه.

*من السهولة العمل فيه ، فلا يحتاج إلى إجراءات ومعاملات .

*تتصف أسواقه بقلة التنظيم والمنافسة الشديدة .

*مهارات العاملين به يتم اكتسابها بالخبرة وممارسة العمل

*متنوع في طبيعة عمله لذلك يصعب تصنيفه .

*أن الفجوة بينه وبين القطاع الرسمي ناتجة عن القوانين والأنظمة النافذة و التشريعات وهذا ما أشارت إليه المدرسة القانونية التي ظهرت في منتصف ثمانينات القرن الماضي و اعتبرت أن جوهر التفريق بين القطاعين يكمن في:

- التنظيم :بما في ذلك شروط العمل والعلاقة مع النقابات.
- القانونية أي علاقة المشروع بالدولة من خلال سياسة الأجور أو العطل..إلخ

*قسم منه يرتبط بمنشآت ثابتة ومحددة جغرافيا كبعض الورشات الصغيرة وغيرها ، وقسم غير مرتبط بمكان جغرافي محدد وغير مسجلة رسميا مثل عمال الأجرة والباعة المتجولون أغلب هذه الأعمال تتطلب رؤوس أموال قليلة وتعتمد على السيولة النقدية .

*يتميز بأنه يكمل القطاع الرسمي وبالتالي فإنه يضم مختلف الشرائح الاجتماعية من الأميين وحتى أصحاب الشهادات العليا .[1]

[1] نسرين عبد الحميد نبيه : **الاقتصاد الخفي** ، دار الوفاء ، الاسكندرية ، مصر ، ط 1 ، ص ص.34 30

و الجدول التالي يبن أهم الفروقات بين الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد غير الرسمي بحسب المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي :

جدول رقم(06) : يبين الفروق بين الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد غير الرسمي:

الأهداف الرئيسية للقطاع الحقيقي (الرسمي)	الأهداف الرئيسية للقطاع غير الرسمي(الخفي)
*تحديد أقصى حد من الربح في السوق *دخول مقنن ، وجود نقابات *تطبيق تشريع العمل *الاستفادة من القروض الوطنية و الأجنبية *دفع الرسوم و الضرائب *أجور و عقود عمل *تنظيم السوق: -حواجز عند الدخول -علامات مسجلة ،منتجات معيارية -أسواق محمية(الحصص ، الرخص،الرسوم) *التكنولوجيا: -عصرية و مستوردة -الاستعمال المكثف لرأس المال -إنتاج واسع النطاق	*تحقيق مداخيل في السوق *سهولة الدخول ،عدم احترام القواعد *انعدام تشريع العمل *التمويل الذاتي *عدم دفع أية رسوم أو ضرائب *التشغيل الذاتي و الأجرة على الوحدة المنتجة *تنظيم السوق: -غياب الحواجز عند الدخول -منتوجات مقلدة -أسواق غير محمية *التكنولوجيا: -تقليدية ، مكيفة ،منشأة -الإستعمال المكثف للعمل -وحدات إنتاجية صغيرة و متنوعة

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ،الاقتصاد غير الرسمي أوهام وحقائق،ص40.

3 - العمل و العمال في الاقتصاد غير الرسمي في العالم العربي:

تستقطب الأنشطة غير الرسمية نسبة لا بأس بها من القوى العاملة إذ لا تزال مشاركة العمل في الأنشطة غير الرسمية في تزايد مستمر ، ويشمل سوق العمل في هذا المجال جميع الحالات التي يعتمد فيها أصحاب العمل أو العاملون أو كلاهما إلى إبقاء أوضاعهم في الخفاء من حيث الإنتاج والتسويق ، ويتخذ الناشطون في هذا المجال قرار العمل في إطار غير

رسمي إما لأنهم يجدونه مربحا أكثر من غيره أو لعدم توفر فرص عمل مأجورة ، وعرفت هذه الظاهرة انتشارا واسعا حتى في الدول المتقدمة على غرار بلدان الاتحاد الأوروبي التي تستقطب ما يقارب20 مليون ناشط ، وتعتبر نسبة القوى العاملة في الأنشطة الموازية أو غير الرسمية مرتفعة للغاية في بعض البلدان على غرار إيطاليا وإسبانيا ، وقد ارتفع حجم القوى العاملة في الأنشطة غير الرسمية ارتفاعا مذهلا خلال العقود الثلاثة الماضي.[1]

أما في الدول العربية فمنظّمة العمل الدوليّة لا تُعطي إحصائيّات وتوقّعات دقيقة عن العمل غير المهيكل في البلدان العربيّة، خصوصاً وأنّ معظم هذه البلدان لا تقوم بالمسوحات اللازمة ولا تنشر المعطيات حول الأمر .

لكنّ المنظّمة توثّق توزيع المشتغلين حسب علاقات العمل بين المشتغلين بأجر، وأرباب العمل، والعاملين لحسابهم الخاصّ، والعاملين في التعاونيّات، وعمّال الأسرة المساهمين هكذا يُمكن لقياس حجم العاملين للحساب الخاصّ أن يُعطي فكرةً أوليّة عن العمل غير المهيكل فهي تبلغ إجمالًا في الدول النامية حوالى نصف العمل غير المهيكل، والنصف للأخر للعمل بأجر غير المهيكل.[2]

[1] عبد الحكيم مصطفى .الشرقاوي : **التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود** ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية ، مصر ، ط1 ،ص ص 26،27.

[2] سمير العيطة: **التقرير الاقليمي العام العمل غير المهيكل الواقع و الحقوق** ، 2017،ص 29.

شكل رقم(09) : توزع إجمالي المشتغلين حسب علاقات العمل 2015.

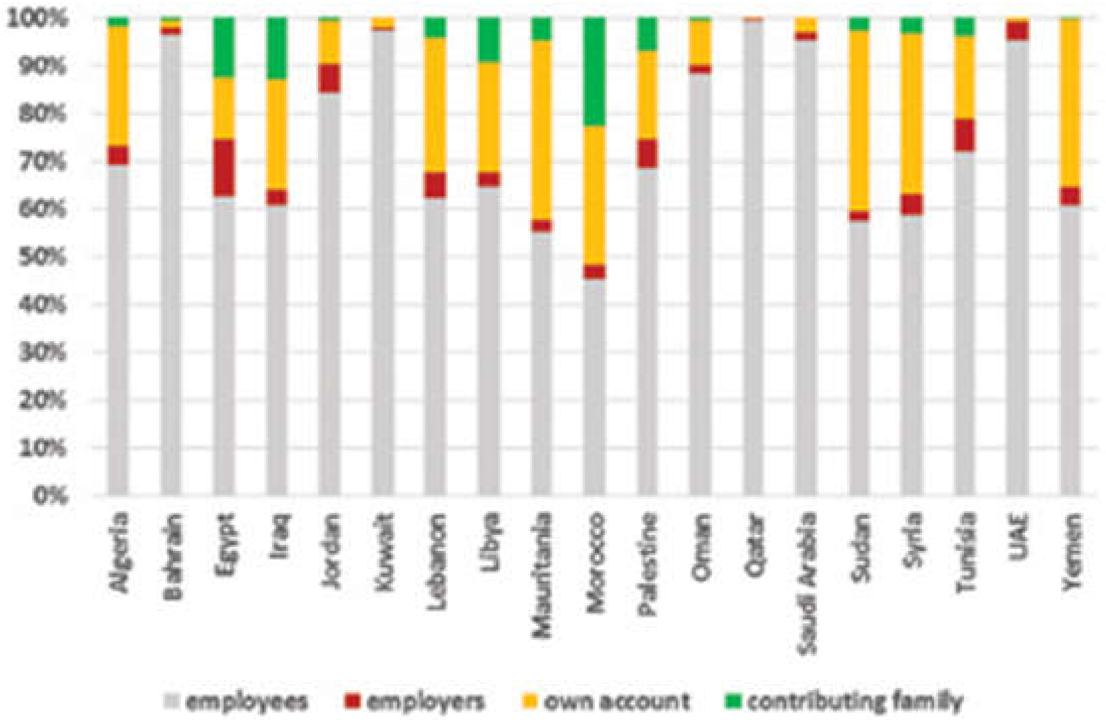

المصدر: سمير العيطة: التقرير الاقليمي العام العمل غير المهيكل الواقع و الحقوق ، 2017،ص 29.

لا ترصد معطيات منظّمة العمل الدوليّة سوى نسبة ضئيلة من العمل للحساب

الخاصّ في دول الخليج، أعلاها في عُمان بحوالى % 11 في 1990 ، تناقصت إلى 9% العام 2015تليها السعودية مع3 % في 2015 أمّا في المغرب العربي، فيتمّ رصد أنّ حوالى ربع المشتغلين يعملون لحسابهم الخاصّ .وحدها موريتانيا تتميّز بنسبة مرتفعة 43% في 1990 ، انخفضت حتّى % 38 في . 2015 والعاملون لحسابهم الخاصّ هم أيضاً حوالى ربع المشتغلين في معظم بلدان المشرق ووادي النيل.

لكنّ السودان واليمن يتميّزان بنسب عالية تنخفض تدريجيّاً، في حين تتميّز مصر والأردن بنسب منخفضة تقارب تلك لدول الخليج .ويلاحظ بشكلٍ عام تراجعاً للعمل للحساب الخاصّ خصوصاً مع تراجع حصّة العمل الزراعي عدا دولٍ مثل سوريا واليمن وليبيا، التي تعيش حرباً، وكذلك نسبيّاً المغرب ومصر.

أضِف أنّ المعطيات ترصِد حجم عمّال أسرة مساهمين كبيراً في المغرب يوازي أولئك

العاملين لحسابهم الخاص .وكذلك في مصر والعراق لكن بنسبة أقلّ[1].

شكل رقم (10) : تطور نسبة العاملين لحسابهم الخاص من إجمالي العاملين

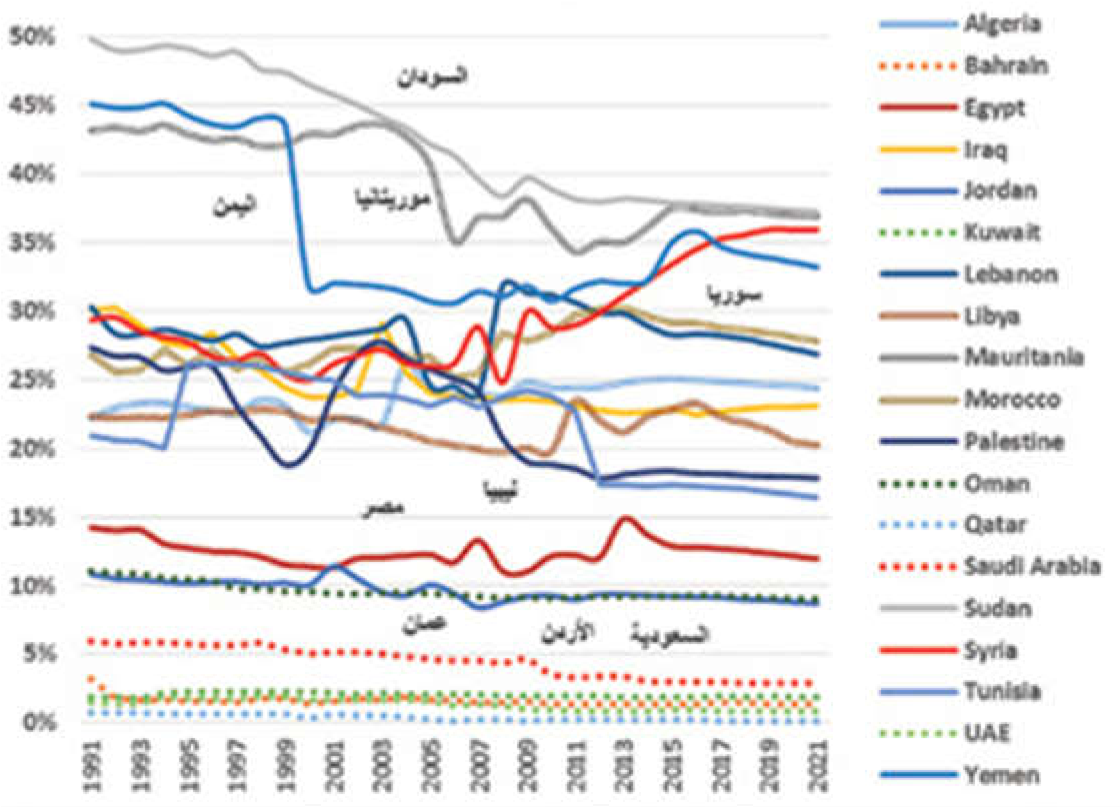

المصدر: سمير العيطة: التقرير الاقليمي العام العمل غير المهيكل الواقع و الحقوق ، 2017،ص 30.

وتزيد نسبة انخراط النساء في العمل للحساب الخاصّ عن تلك التي للرجال في غالبية البلدان العربيّة خصوصاً مصر مثلًا.

كذلك تتميّز النساء بنسب كبيرة لعاملات الأسرة المساهمات غير مدفوعات الأجر إجمالًا، وملحوظة في مصر والعراق والمغرب وليبيا،تتفوّق على نسب العاملات لحسابهنّ الخاصّ..

[1] سمير العيطة ،المرجع السابق ، ص 30

شكل رقم (11) : توزع المشتغلات النساء حسب علاقات العمل 2015.

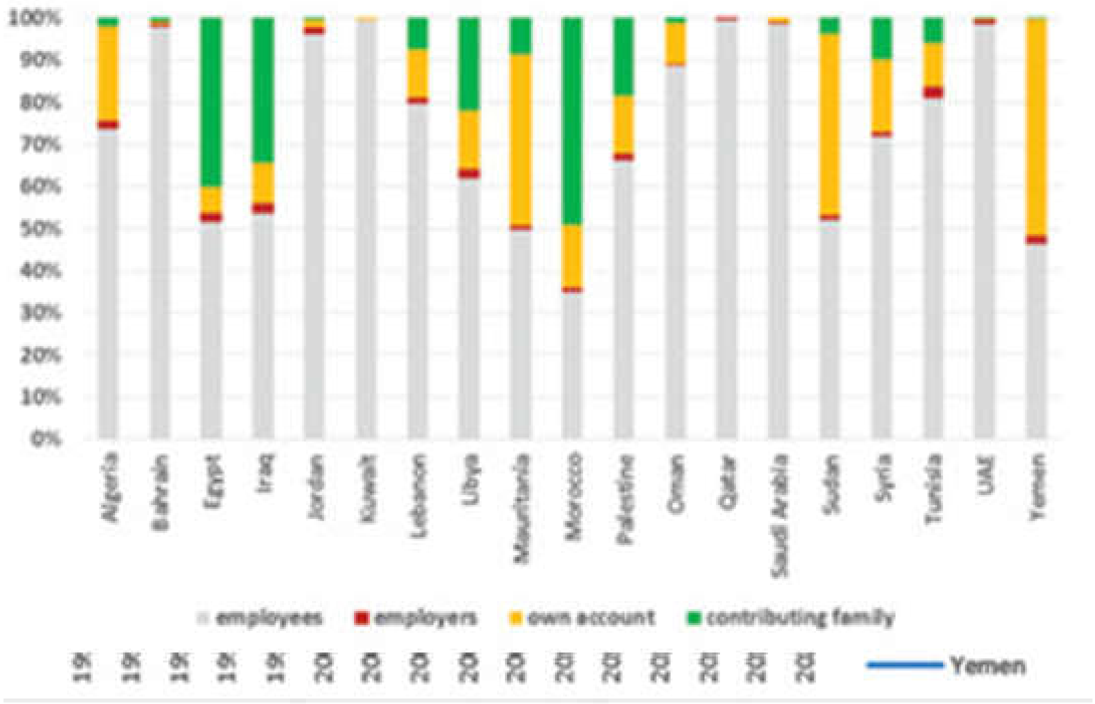

المصدر: سمير العيطة: التقرير الاقليمي العام العمل غير المهيكل الواقع و الحقوق ، 2017،ص 29.

انطلاقاً من هذه المعطيات الجزئيّة، وعلماً بأنّها تشمل العمل الزراعي والعمل في القطاع الحكومي، يُمكن في قراءة أوليّة تبيان أنّ جزءين من أصناف العمل غير مهيكل أي العمل للحساب الخاص والعمل

المساهم في الأسر يصلان في البلدان العربيّة غير الخليجيّة إلى ما بين ربع ونصف مجمل المشتغلين، وفي كثيرٍ من الأحيان إلى نصف المشتغلات.

1-3حالة الجزائر:

حيث يصل عدد المشتغلين في 2015 من 6 إلى 10 ملايين ، 69 بالمئة منهم يعملون أجراء و 25 % يعملون لحسابهم الخاصّ و 4 % أرباب عمل منهم 8% فقط نساء سيدات أعمال و 2% عمّال أسرة مساهمين.[1]

هذا في حين تصل نسبة إجمالي المشتغلين غير المصرّح عنهم للتأمينات الاجتماعيّة إلى

[1] www.ons.dz زيارة يوم 19/12/2016 على الساعة 15:33.

39%من مجمل العاملين ، أي أنّ العمل غير المهيكل في الجزائر يشكّل 39 %من إجمالي المشتغلين .

و لا تبيّن المعطيات الرسميّة توزيع الاشتراكات في التأمينات الاجتماعيّة بين الرجال والنساء، إلّا أنّ تقريراً بني على معطيات 2010 الرسميّة قد أظهر أنّ 45.8 % من النساء المشتغلات غير مسجّلات في هذه التأمينات.

وقد لوحظ تقلّص نسبة العمل غير المهيكل الإجمالية في الجزائر بين 2005و 2015 إلّا أنّ هذا يردّ أساساً إلى تراجع العمل الزراعي والعمل الأسري وإلى تزايد التشغيل في القطاع الحكومي، كلّهم بشكلٍ كبير، و بشكلٍ أقلّ إلى سياسات دعم التشغيل .

هكذا تضحى نسب العمل غير المهيكل هذه إذا ما أعيدت على المشتغلين في غير الوظيفة الحكوميّة 66% في 2015 ، مقابل 78 %في2005

جزءٌ ملحوظ من المشتغلين خارج الزراعة والحكومة يعملون لحسابهم الخاص أو هم أرباب عمل أو مساعدون عائليوّن(أي ما يُدعى العاملون المستقلون ما يمثل نسبة 39 % في 2015، و البقية يعملون بأجر كما هو موضح في الجدول أدناه .[1]

جدول رقم (07) : نسب أصناف التشغيل غير المهيكل في الجزائر (من مجمل التشغيل).

نوع الوحدة الإنتاجية	التشغيل حسب وضعيّة العمل								
	العاملون لحسابهم الخاص		أرباب العمل		عمّال الأسرة المساعدون	العاملون بأجر		أعضاء تعاونيات المنتجين	
	غير مهيكلين	مهيكلون	غير مهيكلين	مهيكلون	غير مهيكلين	غير مهيكلين	مهيكلون	غير مهيكلين	مهيكلون
منشآت القطاع المهيكل						16,8%			
منشآت القطاع غير المهيكل	17,5%		2,8%		1,4%			?	
القطاع الأسري									

المصدر: سمير العيطة: التقرير الاقليمي العام العمل غير المهيكل الواقع و الحقوق ، 2017،ص 37.

الملاحظ بالنسبة للنساء أنّ الإحصاءات الرسميّة ترصد أعداداً من العاملات بأجر الدائمات أقلّ من مجمل العاملات في القطاع الحكومي، ما يدفع أيضاً للاستنتاج أنّ جزءاً من العمالة الحكوميّة النسائيّة هو أيضاً غير مهيكل .وحتّى مع إهمال ذلك، يأتي تقدير نسبة العمل غير المهيكل النسائي في 2015 إلى % 49 من الإجمالي 85 %إذا ما استثنينا العمل الحكومي، أكثر من نصفه 54 % عمل بأجر غير دائم، وأكثر من ثلثه39 % عمل للحساب

[1] سمير العيطة ، المرجع السابق ،ص37.

الخاصّ، مع ملاحظة ضآلة التقديرات الرسميّة للعمل الأسريّ 4 % في 2015 وتناقضها بين المراجع.

3-2مراحل انتشار الاقتصاد الخفي والعوامل المساعدة على انتشاره في الجزائر:

مرت ظاهرة انتشار العمل غير الرسمي في الجزائر بعدة مراحل تاريخية نوجزها فيما يلي:

-مرحلة الثورة الزراعية :

حيث ارتبطت بندرة في المنتوجات والزراعات الصناعية، مما تطلب المزيد من الاستيراد و في مقابل ذلك المنتوجات المحلية تبقى عرضة للكساد .

- مرحلة المضاعفات الداخلية الفجائية 1974 :

وتمتاز هذه المرحلة بالوفرة النفطية وماصاحبها من تحسن للمداخيل.

- مرحلة الانفجار السكاني وانعكاساته على الطلب.

هذه المظاهر السابقة الذكر أدت إلى ظهور التضخم الهيكلي خاصة التضخم للطلب والذي تطور إلى تضخم بالكميات وهو ما أفضى إلى نتيجة واحدة هي :تشكيل شبكات الاقتصاد الخفي.

أما المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي فيقسم تطور الاقتصاد الخفي في الجزائر إلى ثلاث مراحل :[1]

***المرحلة الأولى 1989/1962:**

شهدت هذه المرحلة ازدهارا في مجال توفير مناصب الشغل وذلك بفضل الاستثمارات الضخمة،لاسيما تلك التي خصصت لقطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية، وسمحت هذه الحركية الاقتصادية بتخفيض نسبة البطالة بشكل معتبر، إلا أن بروز الاقتصاد الخفي كان قويا وهذا نتيجة لجمود الاقتصاد مع تقويم مفرطا لسعر صرف الدينار مما ولّد نقصا في المواد الاستهلاكية وظهور ممارسات سلبية، مثل " :الطرابندو "و"تجارة الحقيبة "وكذا" البيع تحت الطاولة "و"البيع المشروط".

***المرحلة الثانية :1997/1990:**

و تميزت هذه المرحلة التي بدأت فعليا منذ سنة 1986 بأزمة مالية واضطرابات

[1] منشورات المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، **القطاع غير الرسمي أوهام وحقائق** ، مرجع سابق، ص 71.

سياسية واقتصادية إلى جانب تطبيق ثلاثة برامج استقرار مع صندوق النقد الدولي في/94/91/89 أفضت إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية سنة 1994 .

وتم تطبيق برنامج تعديل هيكلي تطبيقا لوصفات صندوق النقد الدولي و قد رافق تطبيق هذا البرنامج إعلان حرب على الشعب الجزائري فيها طرف واحد وهو الشعب.

***المرحلة الثالثة 2003/1998:**

و تميزت هذه المرحلة باستقرار الاقتصاد الكلي باسترجاع التوازنات الداخلية والخارجية وتم تحقيق هذه التوازنات بفضل النتائج المحققة من خلال برنامج الاستقرار والنمو الكبير لحجم الصادرات من المحروقات، بالإضافة إلى تخلي الدولة عن دعم النفقات الاجتماعية مما أدي إلى انتشار الأمراض والانتحار كنتيجة لذلك.

3-3العوامل المساعدة على استفحال الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر :

إن العامل الرئيسي الذي تسبب في ظهور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر هو النظام الاقتصادي الذي تبنته الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال ألا وهو النظام الاشتراكي اقتصاد موجه ومخطط، مركزية القرارات.... الخ .

كما يبرر الاقتصاد غير الرسمي في كثير من الأحيان معدلات البطالة،إلا أن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي يدرج أهم العوامل المساعدة عل تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر فيما يلي[1]:

*ارتفاع عدد المتسربين و المفصولين من المدارس.

*ارتفاع عدد حملة الشهادات الجامعية و التكوين المهني .

3-4 انعكاسات الاقتصاد الخفي على مسار التنمية في الجزائر :[2]

3-4-1آثاره على السعر:

إن الادخار المخبئ عن طريق القطاع الخاص تحت شكل ادخار يغذي المضاربة، و يضع حركات توازن العرض والطلب في موقع أزمة حادة،حيث أن غياب المنافسة مابين المؤسسات في فروع اقتصادية كاملة،نظرا لأن السعر في السوق الغير الرسمي لا يأخذ بعين الاعتبار الكلفة، وهنا يلاحظ أن الأسعار التي تطرحها المؤسسات التي تستجيب للمعايير تكون أكبر من التي تطرحها المؤسسات غير الشرعية، ومن ثم ينتج عدم وجود نمو جيد لتحسين الإنتاجية.

[1]منشورات المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، المرجع السايق، ص73.

[2]منشورات المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، المرجع السايق، ص135.

3-4-2 آثاره على العملة الوطنية:

إن ندرة العملة الصعبة تؤدي بالبنك المركزي إلى عدم تلبية طالبي العملة الصعبة الأمر الذي يدفع بالراغبين في الحصول عليها بشرائها بأعلى سعر ممكن الشيئ الذي يدفع مالكي هذه العملة من بيعها في السوق الموازي بدلا من السوق الحقيقي.

3-4-3 آثاره على التجارة :

سمحت عملية الإحصاء وإعادة التسجيل المنطلقة 1997 وانتهت في أوت 2002 باستخلاص فارق بين التجار الحقيقيين والتجار الوهميين يقدر ب 626.781 تاجر منهم :

99075تاجر مشطوب

55548تاجر متجول

39075شخصا يؤدي خدمة النقل

37020تاجرا مشتغل غير محدد

3-4-4 آثاره على القطاع الانتاجي :

إن غياب سياسة صناعية وعدم تلاءم مخططات إعادة الهيكلة والتفكك المالي، يقابله دخول منتجات مستوردة بأسعار زهيدة مع ضعف وغياب المراقبة، أجبرت المؤسسات الجزائرية على تخفيض عدد عمالها، بل حتى على توقفها عن الإنتاج.

3-3-5 المساس بالتضامن الوطني :

إن الثوابت الأساسية للتضامن الوطني مشكلة أساسا من الجباية والضمان الاجتماعي هذين الآليتين الحيويتين تشوهتا تحت وطأة الضربات المتتالية للغش والتهرب الجبائيين والاجتماعيين،مما يفسد مبدأ المساواة ويحرف القانون الاجتماعي، ويقلص فعالية النفقات الموجهة للحماية الاجتماعية.

وقد أدت هذه الوضعية إلى تثبيط القطاع التجاري وتشويه القطاع الإنتاجي وتفكيك البنية الاجتماعية.

4- تقييم الاقتصاد غير الرسمي :

الحقيقة أن الاقتصاد الموازي أو غير الرسمي رغم كونه يفتقد إلى الصيغة القانونية فإن ذلك لا يعني بالضرورة كونه ظاهرة سلبية بشكل مطلق كونه لا يدخل في حساب الناتج الوطني " فقد يكون النشاط الموازي ظاهرة صحية إذا كان نشاطا مشروعا ، حيث أن إنتاجية العمل في الاقتصاد غير الرسمي قد تكون أعلى منها في الاقتصاد الرسمي ، وذلك لارتفاع حوافز

العمل الخفي وتأقلم العامل مع ظروف العمل وارتياحه لها ،وقد يكون ذلك مناسبا للظروف الاقتصادية للدول النامية.

لكن وبالمقابل فإن النشاط الموازي قد يشكل عبئا على الاقتصاد الوطني ويكون ظاهرة سلبية إذا كانت الأنشطة غير مشروعة و إنتاجية العامل منخفضة أو أنه يضر بالصالح العام أو الاقتصاد الوطني الفعلي و غير ذلك .[1]

فرغم دوره الإنتاجي _ الاستيعابي _ الخدمي _ فإن تشجيعه يعني خلق رأسمالية محلية متخلفة وتابعة ، فتهميش أعداد هائلة من قوة العمل الحضرية هو بمثابة تدعيم للتفاوت التخلف والتبعية على غرار ما يحدث في مجتمعات أمريكا اللاتينية ويحدث اليوم كثيرا في بلدان العالم النامية.

فالحقيقة أن النشاط الموازي أصبح يشكل واقعا لا مفر منه كما أنه أصبح جزءا من الحالة الاقتصادية و صار يمثل متغيرا رئيسيا في تحليل الصورة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية.

وإذا كانت الشواهد تؤكد أن الغالبية العظمى من سكان مدن البلدان النامية تعيش على هامش الاقتصاد وأن من المتوقع أن يستمر هذا التهميش في التزايد ، والموقف يصبح أكثر خطورة إذا أدركنا ما للتنمية الرأسمالية من انعكاسات خطيرة سواء في تناقضات البناء الاجتماعي وخلق ميكانيزمات تدعم التخلف أو في ربط عملية التنمية بالجهات الأجنبية.

وإذا كان يحلو للبعض التركيز على الشكل وتطبيق مبدأ الصرامة على من يمارسون نشاطهم بطريقة غير رسمية و لا تخضع لأبسط شروط المنطق التي ترفض أن ترى يوميا في شوارع البلدان النامية صورا تدعوا للدهشة ، فمشاهدة رجال الأمن يجرون وراء بائع لعب أطفال وما يصاحب ذلك من دفع للمارة و إثارة غضب الجماهير يعبر تعبيرا صادقا عما ينطوي عليه البناء الاجتماعي من قهر واستغلال.[2]

فعلى الرغم أن مثل هذه المشاهد صارت مألوفة وتشكل جزءا من الواقع ، ورغم أنها تبدوا كذلك مألوفة لكنها في واقع الأمر تعبر تعبيرا صادقا عن حقيقة مرة مليئة بالتناقضات وتتجاذبها كثير من الاعتبارات ذات البعد السوسيو-إقتصادي ، وفي كثير من الأحيان تخترقه بعض الروائز السياسية وحتى الثقافية.

[1] نسرين عبد الحميد نبيه ، مرجع سابق ، ص 35.

[2] ابراهيم توهامي و آخرون، مرجع سابق ، ص 117.

5- العمل من المنزل أنموذجا:

5-1 مدخل إلى العمل من المنزل :

يمكن القول أن بداية القرن 18 م كان الظهور الفعلي لظاهرة العمل من المنزل ،و ازدادت أهميته نظرا لما تميزت به هته الفترة من بروز للنشاطات الصناعية ليصل إلى أوجه خلال القرن 19(العصر الذهبي)أين أصبح العمل الصناعي للنساء في البيت واسع النطاق[1] .

ففي بداياته ارتبط بالمرأة و الصناعات النسيجية على وجه الخصوص قبل ظهور المكننة التي كانت سببا قويا لتراجع العلاقة التي كانت قائمة بين المصنع والعمل المنزلي ما أدى إلى تحول اليد العاملة نحو العمل المأجور في المصانع. أما عن ممفهوم العمل من المنزل travail a domicile ، فقد ظهر للمرة الأولى في عام 1978 بدلا من المصطلح السابق "صناعة منزلية "industrie a domicile ، صاغ العبارة للمرة الأولى ماريون بر ، الذي قام بدراسة علمية لمعرفة كنه الأعمال التي تقوم بها ربات البيوت من منازلهن في جميع أنحاء أمريكا، حيث قام هذا الأخير رفقة ويندي لازار بنشر كتاب المرأة العاملة من المنزل : دليل الأعمال المنزلية احتوى الكتاب على عدة قصص لنساء يعملن من المنازل في أرجاء الولايات المتحدة في مجالات مختلفة بالإضافة إلى معلومات عن إنشاء الأعمال و التحالفات مع القانون و لا يزال عدد الأعمال المنزلية في نمو نتيجة للتقدم التكنولوجي. ففي بريطانيا 8 مليون شخص يديرون أعمالهم عبر الانترنت من المنازل بحسب دراسة أجريت في أبريل 2013 [2].

فالعمل من المنزل يعد من أقدم النشاطات التي مارسها الإنسان داخل سكنه في مجالات عديدة، تميزت به للمرأة بصفة خاصة حيث طبعت نشاطاتها بخصائص ذات طبيعة أنثوية متعلقة بالاعتناء بالعائلة.

بينت تقديرات المكتب الدولي للعمل تقر بوجود أكثر من 100مليون عامل منزلي في الدول النامية معظمهم نساء،مما استدعى إعادة الاهتمام بهذا النوع من النشاط من طرف الهيئات و المنظمات الدولية التي تعنى بالعمل و التشغيل قصد إدراجه في إطار مفهوم العمل المحترم.

---

[1] MAHIOU Ahmed: **Où va l'Algérie**, KARTHALA-IREMAM, Hommes et société,2001,p 390.

[2] The Telegraph, 8 million Britons run online home-based businesses, April 2013,p12.

فمجال النشاطات المنزلية توسع بسبب التطور التكنولوجي،مما دفع العديد من الدول(المتقدمة)إلى محاولة تحديد وتقنين هذا النوع من الأعمال الذي كان يتميز بغياب شبه كلي للتنظيم القانوني، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا تختلف شروط الترخيص بالعمل المنزلي حسب نوع النشاط و التواجد.

لكن يبقى الاختلاف القائم يكمن في أن الدول المتقدمة حاولت تأطير هذا النشاط بينما تبقى الدول النامية (الجزائر مثلا) لا تعتمد العمل من المنزل كنشاط حقيقي فهو لا يظهر في حساباتها ولا في إحصاءاتها الوطنية[1].

إن العمل المأجور ومعه العمل من المنزل عرف تطورات مرتبطة بتحولات نمط الإنتاج الرأسمالي في إطار الاقتصاد الذكي كاللجوء إلى اليد العاملة النسائية و انتقال العديد من الصناعات نحو الدول النامية كدول أمريكا اللاتينية و شمال إفريقيا ، و بهذا أصبح هدف أرباب العمل استقطاب النساء الشابات في الأسواق المحلية ، التي عادة ما تكون اليد العاملة فيها رخيصة ، ما جعل عدة قطاعات كالنسيج و التلفيف و التصبير ذات طابع نسويا خالصا، إلا أن ظروف النساء في هذه القطاعات تتميز بانعدام شروط السلامة مع أجور هزيلة وغياب شبه تام لأي حماية اجتماعية.

و لقد أفضت اتفاقيات التبادل الحر في عدة مجالات الى إغلاق المئات من المصانع و تسريح ألاف العمال مما أدى إلى استنزاف قوة عمل النساء التي تشغل نسبة هامة منها في البيوت و القطاع التقليدي.

إذا كانت النظريات الأولية حول سوق العمل في اقتصاديات الدول النامية لم تضع هذه النشاطات إلا في إطار القطب المهمش من المجتمع ،هدفها مواجهة الفقر و محاولة البقاء ،فانه تم الإجماع فيما بعد على احتوائها لخصائص و معايير اقرها تقرير كينيا و كل الندوات الدولية لاحصائيي العمل و التي تخص سهولة ممارسة هذه الأعمال التي تتميز بسلم مقيد للعمليات و الملكية العائلية للمؤسسات ،اين تعتبر اليد العاملة هي أهم عامل للإنتاج بالإضافة إلى اللجوء للموارد المحلية ،كما ان الخبرة و المؤهلات الفنية تكون مكتسبة في معظمها خارج النظام المدرسي.

كل هذا يتم في إطار سوق يخرج عن كل قانون و مفتوح على المنافسة ،و يبقى ان

[1] Bureau International du Travail : **L'heure de l'égalité au travail**, ibid, p 197.

الهدف من ذاك هو خلق مناصب الشغل و الحصول على عائد.و لمعرفة خبايا هذه الظاهرة لابد من تحليل لقطاعات هذا النشاط و تحديد مجالاته من خلال فهم أبعاد العمل المنزلي و خصوصياته.

5-2 أسباب ممارسة العمل من المنزل:[1]

5-2-1 خفض التكاليف:

يسمح العمل من المنزل بالتقليل من عدد هام التكاليف تمس ما يلي:

-اليد العاملة :حيث وجود مشاركة أفراد الأسرة ومساعدين عائليين بدون مقابل

- الكراء، الكهرباء، التدفئة، التأمين، الأكل....

-التكاليف الاجتماعية والضريبية

-النقل، وجبات العائلة، الاعتناء بالأطفال...

5-2-2 العناية بالعائلة و القيام بأعمال البيت بالإضافة إلى العائد المالي:

فإن هذا الأخير يمكّن المرأة من القيام بأعمال البيت اليومية(مسح، غسيل، طبخ)... ويسمح لها بالاعتناء بأطفالها وأفراد أسرتها عامة،إذن فهي توفّق في القيام بعدة أدوار متزامنة.

5-2-3 الدخل:

يعتبر من أهم العوامل التي تدفع المرأة لممارسة العمل المنزلي وذلك أمام التحديات التي تتعرض لها الأسرة في فترات الأزمات، إثر التسريح أو الطرد من العمل الرسمي، موت الزوج أو الطلاق، حيث يشكل هذا الدخل ركيزة أساسية بالنسبة للعائلة.كما تمارس نشاطات العمل المنزلي كأعمال ثانوية تمكّن العائلة من مضاعفة عائدها أو زيارته قصد تلبية حاجيات الأسرة المتزايدة في ظل تدني القدرة الشرائية التي يعرفها المجتمع الجزائري.ومن منظور آخر فإن الحصول على الدخل يسمح للمرأة بالمشاركة في أخذ القرار داخل العائلة وفرض آرائها التي طالما ظلت دون أهميته في فترات اللاعمل.

5-2-4 الوقت:

يسمح العمل المنزلي باقتصاد الوقت من خلال اجتناب التنقل اليومي وما ينجرّ عنه من مشاكل ناجمة تخصّ التكاليف، التعب، القلق...كما أنّه يبرز نوع من المرونة فيما يخص وقت العمل، فقد يعوّض وقت الصباح بالمساء أو الليل بشرط التقيد بآجال الإنجاز.(مثلا العمل في أوقات متفاوتة في الأسبوع الأول، عدم العمل خلال الأسبوع الثاني ث العمل في

[1]عطار عبد الحفيظ و آخرون:مرجع سابق ،ص183،182.

ساعات الليل خلال الثالث.)إنّ هذا النظام يعمل على جذب فئة النساء خاصّة لكونه يتماشى مع تقلبات الحياة العائلية(مثلا :العمل في أوقات الدراسة بالنسبة للأطفال)كونه يفسح مجال هام و واسع في التصرف.

5-2-5 الإطار الخفي(غير الرسمي) :

يسمح المجال الخفي لهذه النشاطات بتجاوز إجراءات وأعباء سوق التشغيل، تخفيف تكاليف اليد العاملة، التهرب من الضرائب والتكاليف الاجتماعية بالإضافة إلى الضغوط الإدارية والنقابية، مما ينمّي الجانب الربحي .ممّا يجعل العامل أو النشاط في حد ذاته في مأمن من المزايدات، أين يسمح ذلك بالمنافسة و البقاء في السوق بعيدا عن أعين الرقابة.

6-2-5 الحرية والتقدير:

يتمتع العامل المنزلي بحرية وراحة نفسية داخل البيت وذلك لعدم وجود رقابة مباشرة، مما يساهم في اقتصاد الوقت، إبراز الشخصية، الذات والذوق بالإضافة إلى القدرات والإمكانيات، إن العمل المنزلي يبرز قيم مبنية على الحرية والتقدير معارضة للتنظيم الإداري الرسمي.

7-2-5 الاندماج في سوق العمل:

يسمح العمل المنزلي بالاندماج في سوق العمل لفئة النساء لما تكون العادات والتقاليد الثقافية تمنع عمل المرأة في الخارج.إذ أن ذلك يطرح مشاكل من حيث إعادة النظر في عدد من الأمور التي تعوّدت عليها العائلة منذ سنتين كقضية توزيع الأدوار والمهام كان عمل المرأة في الخارج استثنائي يرافقه صمت واستياء، في حين يمثل العمل داخل المنزل امتدادا للأعمال الخاصة بالبيت تمارسه الأمهات الزوجات والبنات، حتى وإن كان توزيع وتسويق السلع مهمة يقوم بها الرجال أحيانا.

8-2-5 الرغبة:

يعبّر العمل المنزلي أحيانا عن رغبة واختيار طوعي ناتج عن تفكير مسبق توصل فيه صاحبه إلى القرار بعد الموازنة بين الإيجابيات والسلبيات التي ينتجها هذا العمل، وقد تكون هذه الرغبة متزايدة في حالة تشجيع أفراد الأسرة وتأسيسهم لها.

9-2-5 المستوى العلمي:

له أثر هام فيما يخص التحولات الاجتماعية والثقافية، إذ يعتبر من بين الدوافع

القوية خاصّة في الآونة الأخيرة من حيث تطور المستوى العلمي عند عدد كبير من الفئات النسوية خاصة الشابة وأمام عدم قدرة التشغيل الرسمي على امتصاص هؤلاء الفئات وكحل مؤقت لمشكل البطالة تلجأ العديد من النساء إلى ممارسة نشاطات منزلية تسمح لهن بإبراز قدراتهن ومعارفهن في انتظار الدخول للقطاع الرسمي أو الانتقال للحياة الزوجية.

6- خصائص العمل المنزلي:[1]

1-6 مرونة العمل المنزلي :

إنّ العمل المنزلي حتّى و إن نسب كغيره من النشاطات غير الرسمية للأزمة 1986فإنّه أنتج أهمية إستراتيجية تمثلت في المؤسسات الصغيرة ، التشغيل و إنتاج السلع و أداء الخدمات التي تلبي الحاجيات الأساسية دون نسيان العوائد المحصلة و كذلك الخبرات و المؤهلات المكتسبة، فالمرونة الّتي يتميز بها هذا النوع من النشاط سمحت بانتشاره بشكل واسع النطاق، مسّ فئة النساء خاصة لعدّة اعتبارات ثقافية ، اجتماعية و اقتصادية .

فقد تكون هذه الفئة مجبرة على العمل في هذا الإطار لتكميل العائد العائلي في حالة الأزمات التي تمسّ العائلة ،و أيضا نظرا لطبيعة النشاطات الغالبة التي تختص بطابع الجنس الأنثوي مثل : الخياطة ، الحبك ، الطرز، النجادة، الأعمال الحرفية ، الاعتناء بالأطفال بحيث أنّنا نجد بعض الرجال يلعبون دور المستخدم أو الوسيط مهمته القيام بالأعمال الثانوية من جمع و توزيع المواد الأولية و السلع المصنعة ، حتّى و إن كان وجودهم لا ينكر فيما يخصّ الأعمال الحرفية التي يتطلب بعضها قوّة عضلية.

هذه المرونة تتمثل أيضا في عدم خضوع النساء للصعوبات القانونية و الإدارية و الاجتماعية و الثقافية و هي تخصّ جانب العوائد سواء بالنقص أو الزيادة. كما أنّها تعبر من جهة ثانية على الشطارة و جودة التصرف ،التضامن ، الاستقلالية و التعايش ،الأمر الذي ابرز الاهتمام بالجانب الاجتماعي الذي يميزه عند نهاية الثمانينات.

2-6 منطق العائد و محاولة تراكمه :

حيث أن مستوى الدخل الهزيل ينتج لعدم وجود تراكم لرأس المال قصد البقاء في الخفاء و القدرة على المنافسة، إلا أن هذا العائد قد يعرف ارتفاعا هاما في حالة الطلب المتزايد على خدماته، فقد نجد السيدات اللاتي يصنعن الحلويات تعجزن عن تلبية الطلبات

[1] عطار عبد الحفيظ و آخرون:منطق و استراتيجية العمل المنزلي;، revue de Lareiid N1 ,SEPTEMBRE 2014

بسبب فائض العرض أثناء فترات الأفراح و النجاحات المدرسية و الأعياد ...الخ ، مما يجعل منه مصدر ربح ظرفي .

فليس بالضرورة أن يكون الحصول على عائد يعبّر عن التراكم إذ تعبر عن العلاقات العائلية ، العرفية و الدينية و حتّى السياسية التي تجعل من عملية الحصول على العائد فقط كعامل من عوامل إستراتيجية البقاء ،كما أنّ وجود تراكم في ظل أيّ تغيير تقني هو نادر الوجود و هذا راجع لطبيعة النشاطات و صعوبة اللّجوء للقروض البنكية حيث يبقى الادخار و التضامن الوسيلة الوحيدة في ظل غياب الضمانات، لكنّها تتطلب قواعد تتمثل في الثقة و،المحبة رغم بعض الاستثناءات ،هدا بالإضافة إلى وجود منافسة القطاع الرسمي التي تؤدّي إلى تخفيض التكاليف داخل النشاط المنزلي الذي يكون باديا للعيان في حالة أيّ تراكم أو تقدّم تقني.

يمكن القول أنّ عملية التراكم لا توجد في هذا النشاط إلاّ إذا كان غير مخفي أو انه يأخذ طابع غير شرعي.

3-6 الاستقلالية :

إن محاولة التهرب من العمل المأجور(الرسمي)و محاولة اكتساب الخبرات خارج الإطار و الطابع الرسمي الذي يمارس ضغطا على العامل الذي قد يقابل ذلك بتصرفات سلبية اتجاه المستخدم سواء كانت الدّولة أو القطاع الخاص، الشيء الذي يعمل على التراجع من المؤسسات الكبرى(الباردة) كالدولة،النقابات والأحزاب نحو المؤسسات الاجتماعية الصغيرة (الدافئة)مثل العائلة ، الأقارب و الحي. .....و تبقى الاستقلالية هي سبيل الإبداع، الخلق و الطموح من جهة و من ناحية أخرى فهي تتأرجح من قيمة الاستعمال و قيمة التبادل بين الإنتاج الذاتي و السوق. إنّ توسيع مجال هذا النشاط على مستوى أعم يسمح بنشأة مفهوم " التعايش " الّذي يعبر عن اندماج اجتماعي(يأخذ عدّة أشكال)يكون ذلك على حسب مقر الأفراد و حسب حجم التجمعات ، أين نجد التعاون و تبادل المساعدة و إعادة التوزيع على مستوى التجمع على المستوى المحلي ، و حتّى التضامن بين التجمعات نفسها،هذا التعايش لا يوجد بصفة متطابقة في كلّ مكان فلا يمكن لأحد العيش بمعزل عن الآخرين ، لكن كل له طريقة في تنظيم حياته حيث أنّ هناك بحث دائم عن أكبر تقارب اجتماعي(العمارة ، الحي...الخ)دون أن ننسى بعض الحالات الخاصة ،فالمساعدة و المعاملة بالمثل ليستا دائما

متساويتان إذ هناك اعتبارات أخرى قد تحل محل ذلك من تضامن ، مودّة ، تقدير ، إعجاب إكبارا ...الخ، و التي ليس لها أيّ ثمن أو مقابل مادي.

4-6 التضامن و إعادة انتاج الاقتصاد العائلي :

رأينا أنّ عملية التراكم هي أمر غير سهل ، فهذا يؤدّي بنا إلى التفكير بصفة اجتماعية حول مفهوم التضامن العائلي و إعادة انتاج الاقتصاد العائلي اللذان يعتبران المحركان الأساسيان لهذا النوع من النشاط ، إذ يسمحان بالحصول على قروض أو حتّى هبات بطريقة قد تكون آلية(المساعدة خلال الأزمات أمر لا يستجدي التفكير أين نجد منطق الإنتاج و إعادة الإنتاج العائلي يطغى على منطق نمو المؤسسة الفردية يقابله في ذلك انخفاض العائد الفردي داخل العائلة ، إذ يمكن القول أنّ التضامن يعمل على احتواء الأزمات باعتماد سياسة تفيد البقاء وتعبّر عن تماسك الأسرة و بقائها تحت نفس هذه الإستراتيجية ،الأمر الذي يدعونا إلى التمييز بين عمل منزلي تجاري و آخر غير سوقي، كما يظهر التضامن و إعادة انتاج الاقتصاد العائلي من خلال ما يلي:

أ-الإعتماد على المساعدين العائليين : حيث أن أفراد الأسرة غالبا ما يشاركون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كمساعدين عائليين ،ما ينتج عنه إقصائهم من حقوق الأجرة نظرا لغياب أي عقد رسمي يحدد وقت النشاط و عوامل الدفع ،حيث يتم التفاوض الذي يؤدي غالبا إلى منح أجور ضعيفة تحت مستوى الأجر الرسمي.[1]

ب . سيادة الأنشطة الحرفية و التقليدية: إذ تتركز نشاطات العمل المنزلي غالبا في أعمال حرفية وذات طابع تقليدي كالحياكة، الخياطة، الطرز ،الطبخ، الاعتناء بالأطفال،غسيل الصوف...الخ ، و التي تعتبر امتدادا لعمل البيت عند فئة النساء وعائلاتهم حتى و لو كان ذلك يتم بصفة تجارية .

حيث يمكن تفسير هذا الامتداد نتيجة عملية التوريث حيث نجد البنات يمارسن نفس الأعمال التي تقوم بها أمهاتهن[2] .

كما نجد العمل المنزلي في مجالات أخرى يصعب حصرها كعمليات التصليح المختلفة، الدروس الخصوصية، صناعة، محاسبة، بحوث، دراسات، إعلام آلي، صحة ..ساهم في ذلك التطور التكنولوجي من جهة و اندماج القطاع الخاص في القطاع غير الرسمي إما بالتعامل

[1] SCHWEITZER Sylvie : **Les femmes ont toujours travaillé :une histoire de leurs métiers** ,Editions EDILE JACOB, Paris, février,2002,p145.

[2] TRIKI Souâd, et autres : **Le Travail des Maghrébines: l'autre enjeu**; situation économique et sociale, Collectif 95 Maghreb- Egalité, GTZ, 2006 p 285.

المباشر أو عن طريق علاقات إنتاج مميزة ،مما ابرز أنماطا جديدة للتشغيل كالعمل عن بعد télétravail .•

7- خصائص العامل من المنزل:

يتميز العامل من المنزل بمجموعة من الخصائص نوردها فيما يلي :[1]

-العامل من المنزل هو فرد سواء كان رجلا أو امرأة يمارس عملا داخل إطار البيت بصفة شخصية، ويستفيد من هذا النشاط بحيث أنّه يسمح له بالحصول على عائد و عليه ،يتمثل العمل من المنزل في إنتاج السلع و أداء الخدمات لصالح مستخدم في غالب الأحيان ما يكون له نفس النشاط داخل القطاع الاقتصادي الرسمي ، و يكون ذلك في إطار عقد عرفي لا يخضع لأيّ رقابة مباشرة.

-العامل من المنزل يقوم بنشاطه داخل المنزل بصفة شخصية، و يتحصل على المواد الأولية و الأدوات اللّازمة للعمل إمّا عن طريق المستخدم أو يقوم هو بشرائها و إدماج ذلك في التكاليف.

-يمكن للعامل من المنزل التعاقد مع عدد من المستخدمين، أين يقدم هؤلاء مواصفات وميزات السلعة المراد إنتاجها، ممّا قد يجعل منهم مموّنين له بالمادة الأولية، الأدوات واللوازم.

-توجد وساطة بين العامل من المنزل و المستخدم أو حتى بينه و بين الزبون ممّا يخلق صعوبات معينة.

-يعتبر العامل المنزلي مستقلا إذا كان هو من يقوم بتحديد السعر،تسويق منتوجاته و باقتناء المواد الأولية اللّازمة.

-هو بمثابة موظف إذا كان يتعامل مع مستخدم واحد فقط أمّا إذا تعدد مستخدموه فإنّه يصبح مستقلا له حقّ اختيار الطلبات.

-تتميز علاقة العمل بدفع راتب محدد في العقد المعنوي المتفق عليه سابقا و هو غالبا ما يكون نقدا ،حيث يمثل هذا العائد حجم الإنتاج بالإضافة إلى التكاليف التي تصاحبه ، فاعتماد الوقت المخصص للعمل كمقياس ليس ممكنا دائما.

• سنة 2009 ، مثّل" العمل عن بعد "نسبة 13 % من السكان النشيطين كنسبة متوسطة في أوروبا بينما وصلت النسبة 25 % في الولايات المتحدة

[1] BUREAU DU CONSEIL ECONOMIQUE ET SOCIAL, Rapport sur « Le travail à domicile », Bruxelles, mai 1998 p 36.

- كما أن العامل من المنزل حرّ في تنظيم وقت عمله (يأخذ بعين الاعتبار أجل الطلبات)و هو بالتالي له حرية اختيار أيام الراحة و العطل لكنه قد يكون مجبرا على التوقف عن العمل في حالة عدم وجود الطلبات.

-لا يستفيد العامل من المنزل من أية حماية اجتماعية و كلّ ضمان يخصّ العائد(التسريح أو الطرد)، تعويض البطالة و التّأمينات الخاصة بالحالة الاجتماعية...الخ

8- واقع العمل من المنزل في الجزائر :

إن تقدير حجم التشغيل غير الرسمي في الجزائر يتلخص في الإحصائيات والمعطيات التي تحتويها النتائج المحصل عليها خاصة من البحوث حول العائلات عن طريق الإحصاءات العامة للسكان والسكن أو تلك التي تخصّ المؤسسات .نجد البحوث الميدانية التي استطاعت إعطاء تقييم أولي رسمي حول التشغيل غير الرسمي في الجزائر وتحديد أهم الفئات التي تكوّنه و من بينهم العاملين المنزليين.

فلقد ثبت وجود هذا القطاع لأوّل مرة في الجزائر سنة 1977 عن طريق الإحصاء العام للسكان و السكن الذي أجري في تلك السنة ، هذا الأخير سمح باكتشاف فئة سميت لأول مرّة ب "نساء مشتغلات نسبيا Femmes partiellement occupées " فيما سمحت البحوث الميدانية بإحصاء هذا النوع من العاملات الذي كان في تزايد مستمر[1] ، حسب الشكل الموالي :

[1] ONS, ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE AU 4ème TRIMESTRE 2013,2012,2011,N°653-651-592.

شكل رقم (12):يمثل نسبة النساء المشتغلات نسبيا

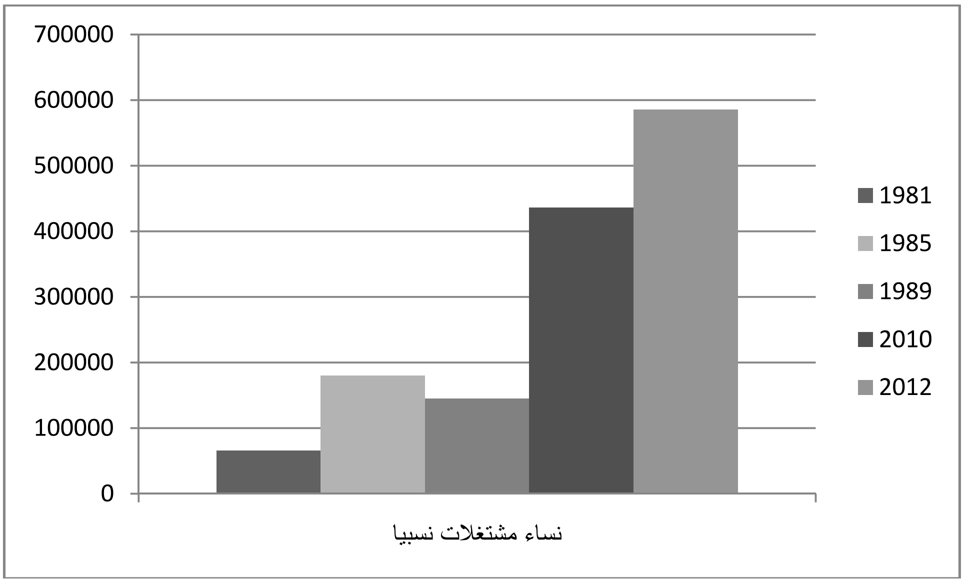

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات من الديوان الوطني للإحصائيات

فحسب **عبد القادر لقجع**[1]، فإن الأنشطة المهيمنة للعمال المنزليين سنة 1990 هي أساسا أنشطة نسوية فقد مثلت صناعة الملابس و الأنسجة نسبة 53 ٪ ،منها الخياطة 23٪ ، النسيج على 9٪ ، التطريز 3 ٪.

و مثلت الزراعة 6٪ ،، والحرف اليدوية 2 ٪ ، 1 ٪ الخدمات المنزلية ، و صناعة الزرابي 1 ٪ و أعمال أخرى 2 ٪.

تركز أكبر عدد من النساء المتزوجات في الخياطة بنسبة 35.6)٪ (، التنجيد (28.6٪) والحياكة (11.2٪)

أما العازبات تنجذب إلى الخياطة بنسبة 47.4)٪ (والحياكة (18.4٪) ،التطريز (16.4٪)

و تشارك المرأة المطلقة أساسا في الخياطة بنسبة 54.5)٪ (وا إلى الحياكة (13.6٪) و نسيج (11.8 ٪). الأرامل المقسمات بالتساوي بين الخياطة (22.9 ٪) والنسيج (22.3 ٪) ، هي أيضا موجودة في صناعة الزرابي بنسبة (17.6 ٪) ، لكنها كذلك موجودة بنسبة معتبر في الخدمة المنزلية بنسبة(10.6٪).

إلا أن البعض اعتبر هذه الأرقام بعيدة عن الواقع ،ما أدّى إلى إدراج تقنيات جديدة سمحت نسبيا بالكشف عن حجم هذه الفئة و ساهمت الانتقال لما أصبح يسمى بالعمل من المنزل الذي امتد حتى لفئة الذكور.[1]

---

[1] Lakjaa Abdelkader :ibid,p31.

فالنمو الديموغرافي الذي عرفته الجزائر منذ الاستقلال و العدد المتزايد للفئة النشيطة و التحولات الاقتصادية و الاجتماعية التي عرفتها الجزائر خاصة بعد الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 ،كل هذا أدى إلى نقص التشغيل، تسريح العمال، ارتفاع البطالة، ...الخ .

فخلال التسعينات شهد العمل النسوي المأجور في الخارج انخفاضا محسوسا وتحولا في القطاع الخاص قابله زيادة توسع نطاق العمل المنزلي ليشمل هدا التوسع أعدادا أخرى تمارس نشاطات متنوعة قدر ب 829000 سنة 1994 إن هذه النشاطات لم تعد تعبر كما في الماضي عن ظاهرة تقليدية بل أخذت أبعادا و امتدادات أخرى أبرزت أنواعا من النشاطات تكيف أصحابها مع النسيج الاقتصادي و الاجتماعي المحيط بهم.

فالنسب الحقيقية التي تقدر العمل المنزلي أكبر من ذلك ، حيث نلاحظ الاختلافات في الأرقام و المعطيات كون العمل من المنزل يشمل نشاطات غير متجانسة وبالتالي يصعب حصرها، فهناك تشتت كبير وعزلة لبعض الممارسين في إطار هامشي وغير مستقر[2].

الأمر الذي يؤثر بصورة مباشرة على مفاهيم تمس مستويات البطالة وإنتاجية العمل لدى فئة النساء خاصّة إذ أنّها تمثل غالبية النشاطات المنزلية ، و على العموم فان العمل المنزلي عرف انتشارا واسع النطاق خلال مرحلة التسعينات(فترة الإصلاحات الهيكلية)و بداية الألفية الجديدة (مرحلة الانتعاش الاقتصادي)حتى و لو كان هذا الارتفاع يتفاوت من سنة لأخرى .

فإرتفاع النسب في مجال العمل المنزلي يبرز مرونة هدا النمط من التشغيل و مدى اندماجه مع النسيج الاقتصادي و الاجتماعي في فترات الأزمات وحتى في مراحل النمو.

---

[1] Lakjaa. Abdelkader, op.cit ;p 30.

[2] CNES**, Rapport National sur le développement humain :Algérie 2006,** Réalisé en coopération avec le Programme des Nations Unies pour le développement ,Algérie, **2007 p 62.**

➢ رابعا: المشروع المصغر و آليات دعمه في الجزائر:

1- حول المؤسسة المصغرة:

1-1- مفهوم المؤسسة المصغرة:

تعددت تعريفات المشروعات المصغرة، حسب طبيعة المعيار المستخدم في التعريف، كعدد العمال و حجم رأس المال، و طبيعة الملكية و حجم الإنتاج و قيمة المبيعات... الخ. بالإضافة إلى اختلاف أهدافها و درجة التفوق الصناعي الذي تعيشه كل دولة، و هنا يمكن أن نرصد جملة من التعريفات لهذا النوع من المؤسسات[1]:

* تعرفها هيئة المنشئات الصغيرة التابعة للحكومة الأمريكية، و التي تدعى The Small Business administration، فالعامل المحدد و الأساسي في تعريف المؤسسات المصغرة، الصغيرة، و المتوسطة هو طريقة التسيير؛ بمعنى آخر أنها تلك المؤسسات المسيرة بطريقة حرة، أي هي ملك للمسير.

* كما يعرفها البروفسور J. E. Bolton بأنها تلك المؤسسات التي تتمتع بالاستقلالية، و لا تملك القدرة على فرض أسعارها بسبب الحصة الصغيرة التي تملكها في السوق.

* كما تعرفها (G.B.M.E.C) في فرنسا بأنها المؤسسات التي يتحمل فيها رئيس المؤسسة شخصيا و مباشرة المسؤوليات المالية و التقنية و الاجتماعية و الروحية مهما كان نوعها.

* أما الجزائر فعرفت المؤسسات المصغرة على أنها "كيان اقتصادي يسمح لكل شخص راغب في الاستثمار في إنتاج السلع و تقديم الخدمات، تنشأ من قبل فرد أو مجموعة من الأفراد، و تمس كل قطاعات النشاط الاقتصادي. لكن يتحدد نطاقها بعدد العمال أو حجم الاستثمار حيث[2]:

- **المؤسسات المصغرة:** يكون عدد العمال فيها من 1 إلى 9 عمال، و رقم أعمالها السنوي 20 مليون دينار، و الحصيلة السنوية 10 ملايين دينار؛

[1] محمد الهادي مباركي: المؤسسة المصغرة، المفهوم و الدور المرتقب، مجلة العلوم الإنسانية، قسنطينة، العدد 11، 1999، ص131.

[2] صالح صالحي: أساليب تنمية المشروعات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 3، 2004، ص24.

- **المؤسسات الصغيرة:** عدد العمال فيها من 10 إلى 49 عامل، و رقم الأعمال السنوي 200مليون دينار، و الحصيلة السنوية 100 مليون دينار؛

- **المؤسسات المتوسطة:** عدد العمال فيها من 50 إلى 250 عامل، و رقم أعمالها السنوي 250 مليون دينار، و الحصيلة السنوية 500 مليون دينار.

1-2- خصائص المشروع المصغر:

يكتسي المشروع المصغر أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني، و في عملية التغيير الاجتماعي نحو الأفضل، و يرجع ذلك إلى جملة من الخصائص[1]:

- اعتماد المؤسسات المصغرة على التقنية البسيطة، مما يتيح لها المرونة في العمل، و تخفيف التكاليف، و يساعدها على التكيف مع مستجدات السوق، و بالتالي القدرة على امتصاص البطالة.

- سهولة دخول المستثمرين الصغار بأفكارهم التجديدية في مختلف القطاعات.

- القدرة على إنتاج سلع مختلفة تلبي عدد كبير من رغبات المستهلكين.

- تميزها بالتخصص؛ أي أن الإنتاج يكون على مستوى الولاية بسبب محدودية الأموال.

- مساهمتها في التنمية الإقليمية، من خلال تواجدها في جميع المناطق تقريبا.

- الملكية الفردية أو العائلية لهذا النوع من المؤسسات (الخضوع لفكرة الأنساب و القرابة)، فلا يوجد تأهيل أو شروط خاصة بعملية التوظيف.

- سهولة القيادة و الإشراف و تحديد الأهداف الواجب تحقيقها في هذا النوع من المؤسسات لما تمتاز به من صغر في الحجم.

- سهولة و بساطة التنظيم الهيكلي لهذه المؤسسات، و يتضح ذلك من خلال التوزيع المناسب للاختصاصات بين أقسام المشروع، و التحديد الدقيق للمسؤوليات و توضيح

[1] زغيب مليكة: دور و أهمية قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 5، 2005، ص ص 173-174.

المهام[1].

- سهولة إقناع العمال بالأسس و السياسات التي تحكم عمل هذا النوع من المؤسسات.

- تتميز بالكفاءة و الفعالية، و ذلك من خلال قدرتها على الأداء و الإنجاز في وقت قصير نسبيا؛ بالإضافة إلى تحقيقها لمزايا الاتصال المباشر بين المدير و العاملين (الاتصال الشفوي).

- القابلية للتجديد و الابتكار و مساهمتها في التطور التكنولوجي.

- الاعتماد على التخطيط القصير المدى (مناسباتي).

- قلة التكاليف اللازمة لتدريب العمال، باعتمادها على أسلوب التدريب أثناء العمل بسبب استخدامها للتقنيات غير المعقدة.

1-3- أهداف المؤسسات المصغرة:[1]

تسعى المؤسسات المصغرة، دائما إلى تحقيق جملة من الأهداف سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، زيادة على الهدف الأساسي الذي وجدت لأجله و الذي يختلف من مؤسسة إلى أخرى، و من أهم هذه الأهداف:

- ترقية روح المبادرة الفردية و الجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية لم تكن موجودة من قبل؛ و كذلك لإحياء أنشطة تم التخلي عنها من طرف المؤسسات الكبيرة.

- بناء اقتصاد قوي تنافسي بخلق ثروة خارج المحروقات، اعتمادا على الثروة الحقيقية التي يمتلكها الإنسان من إبداعات مختلفة (نشر ثقافة المقاولة).

- المساعدة على التخفيف من حدة البطالة المنتشرة في المجتمع و خلق مناصب شغل جديدة.

- تحقيق الاكتفاء الذاتي في سلع استهلاكية و خدمية بدلا من استيرادها من الخارج.

[1] جدي عبد الله شرارة: أهمية تكامل الصناعات الصغيرة و المتوسطة مع الصناعات الكبيرة، **مجلة آفاق اقتصادية**، جامعة الجزائر، العدد 85، 2001، ص73.

[1]صالح صالحي، مرجع سابق، ص25.

- تقوم بتمويل المؤسسات الكبيرة ببعض المستلزمات الخاصة بالإنتاج بتكلفة أقل من إنتاجها في المؤسسات الكبيرة.

- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء إفلاس بعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة من خلال الإصلاحات الاقتصادية.

- تحقيق التوازن الجهوي و العدالة الاجتماعية في توفير مناصب عمل في مختلف جهات الوطن، بحيث لا يكون التركيز على المناطق الحضرية الكبرى فقط و إهمال المناطق الأخرى.

- تشكيل عائد مالي للدولة من خلال الضرائب.

- تحقيق التنمية الاقتصادية و التي بدورها تؤدي إلى رفاهية اقتصادية و من ثمة إلى الرفاهية الاجتماعية.

1-4- أهمية الاستثمار في المؤسسات المصغرة:

من أهم الشروط الأساسية لنجاح إستراتيجية التنمية في أي بلد، تنمية المبادرات الخاصة، و تدخل الدولة

في ترقية الاستثمار، و خاصة الاستثمار في مجال المشاريع الصغيرة التي تعد من أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكيفها و مرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية و توفير مناصب الشغل و جلب الثروة، و تكمن أهمية هذا النوع من النشاط الاجتماعي في عدة مستويات[1]:

1-4-1- الأهمية الاقتصادية للاستثمار في المشاريع المصغرة:

تقاس أهمية الاستثمار في المشاريع المصغرة، الصغيرة و المتوسطة بعدة مؤشرات منها نسبة مساهمتها في الاقتصاد الوطني من خلال:

- الحد من البطالة و توفير مناصب شغل.

- توفير المواد الأولية للاستثمارات الكبيرة في غالب الأحيان.

[1] صالح صالحي، مرجع سابق، ص25.

- تصريف منتجات المؤسسات الكبيرة.

- تساعد على زيادة حجم المبيعات و التوزيع مما يقلل من تكاليف التخزين.

- امتصاص فوائد الأموال العاطلة و المدخرات و العمل على تشغيلها و المشاركة في أرباحها.

- العمل على تدريب و بناء طبقة قيادية في المجتمع و زيادة كفاءتها.

- استغلال الثروات المحلية.

- القضاء على الاحتكار و تحقيق التوازن الجهوي.

1-4-2- الأهمية الاجتماعية للاستثمار في المشاريع المصغرة:

- تحسين الظروف الاجتماعية من خلال رفع الدخل الفردي.

- التقليل من الآفات الاجتماعية من خلال الحد من البطالة و توفير مناصب شغل محفزة.

- المحافظة على استمرار الصناعات و المهن التقليدية من خلال إنشاء مؤسسات عائلية متخصصة.

- تنشئة أجيال من الشباب يملكون روح المبادرة و ينظرون إلى المستقبل بنظرة تفاعل.

- نشر التفكير المنظم في المجتمع الذي يؤثر بشكل ما على تصرفات أفراده.

- تحقيق روح الفريق و تقليل التكاليف نسبيا.

2- آليات دعم المشروع المصغر في الجزائر:

إضافة إلى نشاطات وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الهيئات التابعة لها في إطار دعم هذه المؤسسات، توجد هيئات حكومية و مؤسسات متخصصة تقوم بدور فعال في دعم المشاريع المصغرة أبرزها:

2-1- الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ[1]:

2-1-1- طبيعة الوكالة:

هي هيئة وطنية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية، تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشباني.

أنشأت سنة 1996م بموجب أحكام المادة 16 من الأمر 96-14 المؤرخ في 8 صفر عام 1417 الموافق لـ 24 يوليو سنة 1996م، و توضع تحت سلطة رئيس الحكومة، حيث يتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة.

2-1-2- هياكلها:

يسير الوكالة مجلس توجيه، و يديرها مدير عام و مجلس للمراقبة؛ حيث يقترح المدير العام تنظيم الوكالة، و يصادق عليه مجلس التوجيه الذي يتكون أساسا من مجموعة من الأعضاء.

و يتولى المدير العام للوكالة أمانة مجلس التوجيه، و أعضاء المجلس يعينون من طرف وزير التشغيل، باقتراح من الهيئات التي ينتمون إليها لمدة 3 سنوات، أما لجنة المراقبة فهي تتكون من ثلاثة أعضاء، يعينهم مجلس التوجيه، و تعين لجنة المراقبة رئيسها من ضمن أعضائها، حيث تكلف هذه اللجنة أساسا بممارسة الرقابة اللاحقة لتطبيق قراراتها لحساب مجلس التوجيه.

2-1-3- مهامها:

- تشجع كل الأشكال و التدابير المساعدة على ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين و التشغيل و التوظيف الأول.

- تدعم و تقدم الاستشارة و ترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.

- تبلغ الشباب المستثمر بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل

[1] مجموعة النصوص التشريعية و التنظيمية لجهاز دعم و تشغيل الشباب، **مرسوم تنفيذي رقم 96-296**، المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417هـ الموافق لـ 8 سبتمبر 1996، يناير 2004، ص 29-30.

الشباب و الامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.

- متابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة، و مساعدتهم عند الحاجة، لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.

- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي و التقني و التشريعي، و التنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم.

- تطبيق كل تدبير من شأنه رصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل نشاطات لصالح الشباب و استعمالها في الآجال المحددة وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما.

2-1-4- إسهاماتها في تطور المشاريع المصغرة:

يتميز هذا الجهاز بالمقاطعة مع المناهج السالفة؛ حيث يرتكز على معالجة البطالة بطريقة اقتصادية و هو يصبو إلى هدفين:

- تشجيع إحداث أنشطة إنتاج المواد و الخدمات من قبل الشباب أصحاب المشاريع؛

- تشجيع كل العمليات و التدابير الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب، فيما يتعلق بإحداث المؤسسات المصغرة من قبل الشباب، بحيث مجال تطبيق الجهاز بكل الاستثمارات التي تتعدى العشر ملايين دينار جزائري، و يتم تحقيق هذه الاستثمارات وفق تركيبة مالية ثلاثية أو ثنائية.

2-1-5- أشكال الدعم المالي و الإعانات التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

تنوعت مساعدات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب للمؤسسات المصغرة بين التمويل و الإعانات المستمرة خلال فترة إنشاء المشروع و في مرحلة الاستغلال:

أ- الإعانات المالية للمؤسسات المصغرة:

إن استثمارات الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، تتمثل في إنشاء المؤسسات المصغرة الجديدة من طرف الشباب أصحاب المشاريع المؤهلين لذلك، و بذلك تمنح الإعانة

من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب على ضوابط السن، عدم الشغل و التأهيل.

إن التركيبات المالية الجديدة لاستثمارات الوكالة لإنشاء المؤسسة المصغرة المعدلة تتكون من صيغتين:

*** التمويل الثنائي[1]:**

حيث تتشكل التركيبة المالية للاستثمارات من:

- المساهمة المالية للشاب أصحاب المشاريع، التي تتغير قيمتها حسب مستوى الاستثمار.

- القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، و تتغير قيمة هذا القرض حسب مستوى الاستثمار.

و يتم هذا التمويل على مستويين كما هو مبين في الجداول المرفقة:

جدول رقم (08) :المستوى الأول: حينما تكون قيمة الاستثمار أقل أو تساوي 5.000.000 دج

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة
%75	%25

جدول رقم(09):المستوى الثاني: حينما تكون قيمة الاستثمار ما بين 5.000.001 و 10.000.000 د.ج

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة
%80	%20

Source: www.ansej.org.dz

[1] www.ansej.org.dz، زيارة يوم 2014/04/04 على الساعة 9:00.

*** التمويل الثلاثي:**

تتشكل التركيبة المالية للاستثمار من:

- المساهمة المالية للشاب أصحاب المشاريع التي تتغير قيمتها حسب مستوى الاستثمار و موطنه.

- القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تتغير قيمة هذا القرض حسب مستوى الاستثمار.

- القرض البنكي الذي يخفض فوائده من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، و يتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع.

و يتم هذا التمويل بدوره على مستويين:

جدول رقم (10): المستوى الأول: حينما تكون قيمة الاستثمار أقل أو تساوي 5.000.000 دج

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة	القرض البنكي
%5	%20	%70

Source: www.ansej.org.dz

جدول رقم (11):المستوى الثاني: حينما تكون قيمة الاستثمار ما بين 5.000.001 و 10.000.000 د.ج

المساهمة الشخصية		القرض بدون فائدة	القرض البنكي	
المناطق الخاصة	المناطق الأخرى		المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
%8	%10	%20	%72	%70

Source: www.ansej.org.dz

ب- الإعانات الجبائية و الشبه جبائية:

تستفيد المؤسسات المصغرة التي يشكل الحد الأقصى للاستثمار فيها 4 مليون دينار جزائري، من تسهيلات جبائية أو شبه جبائية خلال فترة الإنجاز (3 سنوات) و استغلال المشروع[1]، من خلال المراحل التالية:

*** مرحلة الإنجاز:**

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لاقتناء التجهيزات و الخدمات.
- معدل مخفض لـ 5% من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة.
- الإعفاء من رسوم ثقل الملكية على الإكتسابات العقارية.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس الشركات.
- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات و إضافات البنايات.

[1] صالح صالحي، مرجع سابق، ص34.

*** مرحلة الاستغلال:**

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.

- الإعفاء من الضريبة على الدخل الكلي.

- الإعفاء من الدفع الجزافي.

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

- معدل مخفض لـ 7% لاشتراكات أصحاب العمل فيما يتعلق بالمرتبات المدفوعة.

- الإعفاء من الرسم العقاري على البيانات و إضافات البنايات.

هذه المرحلة تمدد إلى 6 سنوات فيما يخص المناطق الخاصة.

2-2- وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI) ودورها في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تم إنشاء هذه الوكالة كهيئة حكومية وذلك تحت إشراف رئيس الحكومة بموجب قانون الاستثمار الصادر في سنة 1993، وتتكلف هذه الوكالة بمساعدة أصحاب المشاريع لإكمال المنظومة الإجرائية المتعلقة بإقامة استثماراتهم وذلك من خلال إنشاء شباك موحد يضم الإدارات والمصالح المعنية بالاستثمارات وإقامة المشروعات بغية تقليص آجال الإجراءات الإدارية والقانونية لإقامة المشروعات بحيث لا تتجاوز 60 يوما.

و تقوم وكالة ترقية ودعم الاستثمارات بالمهام التالية[1]:

- متابعة الاستثمارات وترقيتها؛

- التكفل بكل النفقات أو بعضها والمتعلقة بانجاز الاستثمارات؛

- تقييم الاستثمارات وتقديم القرارات المتعلقة بمنح أو رفض الامتيازات؛

- منح الامتيازات المتعلقة بترقية الاستثمارات؛

[1] المجلس الوطني الاجتماعي و الاقتصادي، www.ulum.n/c30.htm، مرجع سابق.

- مراقبة ومتابعة الاستثمارات لإتمامها في إطار الشروط والمواصفات المحددة؛

- تقديم التسهيلات الجمركية الخاصة بوسائل الإنتاج والمواد الأولية.

منذ نشأتها ساهمت الوكالة في تنمية الاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وما يؤكد ذلك الأرقام المتعلقة بإنجاز المشاريع المصرح بها. وقد بلغت تعهدات الاستثمار لدى الوكالة ما يقارب 3344 مليار دينار جزائري، بعدد مشاريع يفوق 43200 مشروع، يتوقع منها أن تساهم في خلق 16 مليون منصب شغل.

2-3- الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار (ANDI) وهيئاتها المكملة:

إن الصعوبات التي تواجه أصحاب المشاريع الاستثمارية قد أدت إلى ضرورة تجاوزها ومحاولة استقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية وذلك بإنشاء الدولة للوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات عام 2001 بموجب المرسوم رقم 03/01 المتعلق بتنمية الاستثمار.

الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي التام. تم إحالة عدة مهام لهذه الوكالة تتمثل في:

- ضمان ترقية وتنمية ومتابعة الاستثمارات.

- استقبال وإعلام ومساعدة المستثمرين الوطنيين والأجانب.

- تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع.

- منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار.

- تسيير صندوق دعم الاستثمارات.

- ضمان التزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعلقة بالاستثمار.

و ترافق إنشاء الوكالة مع مجموعة من الهيئات المكملة لأنشطتها و المسهلة لتأدية مهامها و هي:

2-3-1- المجلس الوطني للاستثمار:

يرأسه رئيس الحكومة، و يقوم بما يلي:

- اقتراح إستراتيجية وأولويات الاستثمار.

- تحديد الامتيازات و أشكال دعم الاستثمارات.

- تشجيع إنشاء و تنمية المؤسسات و الأدوات المالية المتعلقة بتمويل الاستثمارات.

2-3-2- الشباك الموحد:

هو شباك تابع للوكالة، و يضم الأدوات و التنظيمات التي لها علاقة بالاستثمار، و مهمته القيام بتقديم الخدمات الإدارية الضرورية، بالتنسيق مع الجهات و الهيئات التي لها علاقة بإقامة مشروعات؛ و منها المركز الوطني للسجل التجاري، و مديرية الضرائب، و الوكالة العقارية، و لجان دعم المشاريع المحلية و ترقيتها، و مديرية السكن و التعمير، و مديرية التشغيل، و مديرية الخزينة، و البلديات المعنية، و التي تكون ممثلة في هذا الشباك الموحد من أجل تخفيف و تسهيل الإجراءات التأسيسية للشركات و إنجاز المشاريع بشكل لا مركزي على مستوى الولايات المعنية.

2-3-3- صندوق دعم الاستثمار:

هذا الصندوق مكلف بتمويل المساعدات التي تقدمها الدولة للمستثمرين في شكل امتيازات لتغطية التكاليف اللازمة لإنجاز الاستثمارات.

كما تلعب دورا بالغ الأهمية في تمويل المؤسسات المصغرة و المتمثلة في التمويل الثلاثي، و هي طريقة يتم فيها تمويل المشروع من 3 نواحي:

- التمويل الذاتي لصاحب أو أصحاب المشروع.

- قرض بنكي يمنح من طرف وكالة دعم و تشغيل الشباب.

- قرض بنكي يتنازل عن جزء من فوائده لوكالة دعم و تشغيل الشباب.

و الجدول الآتي يبين هذه الطريقة من التمويل:

جدول رقم (12): يوضح طريقة التمويل الثلاثي للمشاريع المصغرة

	قيمة الاستثمار	القرض دون فائدة	المساهمة الشخصية		القرض البنكي	
			المناطق الخاصة	المناطق أخرى	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
المستوى 1	أقل من 1.000.000 دج	%25	%5	%5	%70	%70
المستوى 2	ما بين 1.000.000 دج و 2.000.000 دج	%20	%8	%10	%72	%70
المستوى 3	ما بين 2.000.000 دج و 3.000.000 دج	%15	%11	%15	%74	%70
المستوى 4	مابين 3.000.000 و 4.000.000 دج	%15	%14	%20	%71	%65

المصدر: المجلس الوطني الاجتماعي و الاقتصادي.

يتبين لنا من خلال الجدول أن هناك أربع مستويات للقروض من ناحية مبالغ قيمة الاستثمار، كما يظهر لنا أن نسبة القروض دون فوائد تتناسب طردا مع حجم القرض و هذا من مستوى لآخر. و كذا فإن تغير قيمة القرض و المنطقة التي يتم إنجاز المشروع فيها تؤثر على المساهمة الشخصية.

2-4- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالإشراف على صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة الذي أنشئ لضمان القروض التي تقدمها البنوك للمقترضين.

ولديها عدة مهام منها:

- إدارة و تسيير القرض المصغر الممنوح لذوي الدخل الضعيف أو معدومي الدخل حيث لا يزيد المبلغ عن 4.000.000 دج.

- تقديم قروض دون فوائد و الاستشارات للمستفيدين بمساعدة الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر.

- إقامة العلاقات مع البنوك لتوفير التمويل للمشاريع.

- توقيع اتفاقيات مع المؤسسات للإعلام و التوعية.

2-5- صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة:

يتولى إدارة و تسيير هذا الصندوق بضمان القروض التي تقدمها المؤسسات المالية المنخرطة مع الصندوق في إطار الاستثمارات، فيغطي الديون المستحقة و الفوائد في حالة فشل المشروعات.

2-6- لجان دعم و ترقية الاستثمارات المحلية CALPI و وكالة التنمية الاجتماعية:

2-6-1- لجان دعم و ترقية الاستثمارات المحلية (CALPI):

هي لجان على مستوى المحليات، مكلفة بتوفير الإعلام الكافي للمستثمرين حول الأراضي و المواقع المخصصة لإقامة المشاريع، أنشأت سنة 1994م لتساهم في تقديم القرارات المتعلقة بتخصيص الأراضي لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

2-6-2- وكالة التنمية الاجتماعية:

هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، أنشأت سنة 1994 تحت الإشراف المباشر لرئيس الحكومة، هدفها تقديم قروض مصغرة للتخفيف من أشكال الفقر و الحرمان[1].

ومن مهامها:

[1] صالح صالحي، مرجع سابق، ص39.

- ترقية و تمويل الأنشطة ذات المنفعة الاقتصادية و الاجتماعية التي تتضمن استخداما كثيفا للعمالة.

- تطوير و تنمية المشروعات المصغرة و الصغيرة عن طريق القروض المصغرة لتوفير العتاد و الأدوات و المواد الأولية لممارسة بعض الحرف تشجيعا للعمل الحر و تطوير الحرف الصغيرة و الصناعات التقليدية للتقليل من الفقر و تحسين الظروف المعيشية.

➢ خامسا: المشروع العائلي المصغر و آفاق الاقتصاد الجديد في الجزائر

1- العلاقة الاجتماعية بين المقاول و المؤسسة:

1-1- المؤسسة كتنظيم إنتاجي:

المؤسسة هي أولا و بصفة أساسية تنظيم للإنتاج، منشأة من طرف مقاول يملك رأس مال، و يقبل المخاطرة به؛ حيث أن التنظيم هو نموذج التفاعل بين ما هو بشري و تقني تفرضه القواعد و السياسات الواضحة للمؤسسة لتأمين التعاون الضروري لإنجاز أهداف اقتصادية[1].

هذا التنظيم يعمل على تجميع مختلف عوامل الإنتاج التي يجلبها المقاول، حيث يكون هذا الأخير مرتبط بعقود، كعقود الشراء، عقود العمال، عقود المؤسسة... الخ، و يوفر للمؤسسة العتاد المادي و غير المادي، كالتمويل، اليد العاملة، والمواد الأولية.

وظيفته التقنية تكمن في الربط بين مختلف عناصر الإنتاج بصفة تجعله يحقق إنتاجا يتماشى مع احتياجات المستهلك و بأقل التكاليف.

لهذا فالمؤسسة تتطلب و بصفة أساسية نشاط مستمر للإنتاج و ليس فعل واحد أو عدة أفعال منعزلة[2]...

و المقاول هو قائد للمؤسسة (التنظيم) ليس فقط لتلك الصفات التقنية التي يتمتع بها، و التي تجعله قادرا على قيادة المؤسسة، بل لأنه لا يعوض (Irremplaçable) عند تطبيق مهمته الخاصة و المتمثلة في البحث عن أفضل ربط لعوامل الإنتاج المنفصلة، و تنظيمها بحكمة و عقلانية اقتصاديا و اجتماعيا لتكون صالحة، و كذا إدراك الخطر حتى يمكن التحكم فيه[3].

حيث أنه من صفات تنظيم الإنتاج أن المؤسسة تتميز بالفردية على مستوى القيادة من خلال المقاول، لاستكمال الحاجة المحددة حيث يتمتع بحرية كاملة في اتخاذ القرار و

---

[1] Mottez (B), **La sociologie industrielle**, PUf, Paris, 1975, p23.
[2] Bruno Oppetit, Alain Sayage: **Les structures juridiques de l'entreprise**, Collection droit et gestion, France, 1972, p12.
[3] Schumpeter (JA), Ibid, p93.

الشجاعة في تحمل المسؤولية إضافة إلى القدرة الإدارية أي: التنبؤ، و التنظيم و التنسيق، و المراقبة[4].

حيث من خلال هذه الصفات تكون المؤسسة وحدة اقتصادية متميزة عن الوحدات التقنية، فحسب "Schumpeter " المنطق المقاولاتي لا يتوقف عند إنشاء مؤسسة فحسب؛ لكنه يزداد و ينتشر مع طول مشوار المقاول، وهذا ما يؤدي إلى إنشاء مؤسسات كثيرة، و يجعله يبحث عن الحلول من أجل تحسين سير المؤسسة[5]، بمعنى أن المقاول يبحث بتمعن عن فرص و مجالات تجاربه، فيبدع و يخلق التغيير من جهة، و من جهة أخرى يخلق عدم اليقين بمنافسيه، فالمقاول شرط أساسي لخلق القيمة، أي هو الفاعل الرئيسي.

1-2- البحث عن الربح الأقصى:

المؤسسة لا يمكن أن توجد على أرض الواقع إلا إذا تمكنت من تحقيق أكبر ربح مادي ممكن؛ حيث مهما كان نشاط المؤسسة من انشغالات سياسية، اجتماعية، معنوية، أو خدمات عامة، فإنه، و حتى تبقى مؤسسة، يجب عليها أن تبحث عن أقصى ربح ممكن[1]. و البحث عن الربح هي صفة لازمة و ملازمة للمقاول، حيث تشكل حافز لمضاعفة الأموال التي من خلالها يكتسب سلطة و نفوذ اجتماعي يتمثل أساسا في احترام الآخرين[2].

1-3- السوق:

إن مؤشر السوق في التعريف الاقتصادي للمؤسسة حسب بعض المختصين أمثال "E. James" و "Marcha J" هو النتيجة الضرورية للعنصرين السابقين (تنظيم الإنتاج و الربح).

حيث أنه إذا كانت وظيفة المقاول هي تحقيق ذلك الترابط بين مختلف عناصر الإنتاج؛ يعني أنه بإمكانه إيجاد عناصر للإنتاج خارج فضاء مؤسسته. فالمقاول الحقيقي يجب عليه أن يسعى في السوق الذي يوفر له فضاء للمبادلة من خلال العرض و الطلب. فالسوق يتدخل كل مرة لإكمال وظيفة مهمة، فهو الذي يسمح بتحديد سعر المنتوج و

[4] Fayol (H): **Administration industrielle et générale**, Alger, 1990, p120.
[5] Lambourdette (A): **Théorie des organisations**, PUF, 1992, p102.
[1] Bruno Oppetit: op. cit, p13.
[2] Hisrish (Ro), Peters (MP): **Entrepreneurs hip**, lancer, élaborer et gérer une entreprise, Economica, Paris, France, 1991, p15.

تحصيل الفوائد.

البحث عن الربح إذن يحدد وجود المؤسسة في حد ذاتها من خلال تواجد المنتوج في السوق.

لذلك فالمؤسسة كمنظمة للإنتاج هي حسب بعض الاقتصاديين مكونة من عنصر أساسي هو السوق الرأسمالية. فتكون السوق من خلال ما سبق نقطة الانطلاق بالنسبة للمقاول، و هي شرط لتعريف المؤسسة، فتضمن حياتها أو فشلها، من خلال المنتوج حيث أنها تقوم بنشاط ذو طابع صناعي، أو تجاري، أو مالي، و يدخل ضمن ذلك عمليات الإنتاج والتموين و البيع و التوزيع و التمويل[1]، و هذه لعمليات فضاءها الوحيد هو السوق لأنه يعبر عن مقاصد الفاعلين الاجتماعيين و مقاصد مساهمتهم مع الآخرين.

2- ثقافة المؤسسة في المشروع المصغر:

يعتقد المختصّون من علماء اجتماع أن المؤسسة تدافع عن ثقافتها لأنها الأساس الذي يمكن من تقنين نماذج السلوك ومن ترسيخ القيم المتعارف عليها داخلها، إذ أن ثقافة المؤسسة تمكن الفاعلين من تبرير مواقفهم وإكساب آرائهم بعدا منطقيا. وتحتوي ثقافة المؤسسة على كلمات سر وشعارات ومحاور تعبئة. ومن ثمة تستطيع المؤسسة تحقيق ثلاثة أهداف؛ وهي رفع معنويات الفاعلين، ودفعهم إلى العمل، وخلق تضامن داخلي في رسم هوية المؤسسة بكل وضوح.

حيث تشكل تنشئة الفاعلين داخل المؤسسة مسارا طبيعيا، وبصورة عامة فإن التنشئة هي الطريق الذي يمكن الأعضاء السابقين في مجتمع ما من نقل كفاءاتهم ومهاراتهم ومعارفهم إلى الجيل اللاحق حتى يقوموا بأدوارهم على أحسن وجه في مجتمعهم وهذا ينطبق على التنشئة داخل المؤسسة[2].

كما ينقل الفاعلون القدامى للأجيال القادمة الثقافة التي تضمن لهم المعارف الاجتماعية التي يحتاجونها للقيام بأدوارهم ووظائفهم داخل المؤسسة بنجاح. إن التنشئة

[1] سعيد أوكيل: **وظائف و نشاط المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص1.

[2] الزغلامي حسني: **تأثير العولمة الاقتصادية على ثقافة المؤسسة التونسية**، مذكرة ختم الدروس للحصول على الأستاذية في الدراسات الاجتماعية، تونس، المعهد الوطني للشغل و الدراسات الاجتماعية، 1999-2000، ص ص 35-36.

توفر للفاعلين الأدوات التي تمكنهم من مواكبة ما يجري في المنظومة التي ينتمون إليها، وهذا ما يجري أيضا داخل المؤسسة لأنها تعلم آليات العمل ضمن الفرق والأقسام وتؤسس العلاقات الاجتماعية وعلاقات العمل كما تطور الكفاءات والمعارف الضرورية للقيام بالمهام الجديدة.

فقد ظهرت ثقافة المؤسسة بالتوازي مع تطور الثقافة التنظيمية داخل المؤسسة، فهو مفهوم حديث نشأ في سياق التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي برزت خلال النصف الثاني من القرن الماضي وخاصّة أثناء العشريات الثلاث الأخيرة التي تلت ثورة الطلاب بفرنسا سنة 1968. يرمز ظهور ثقافة المؤسسة إلى "طفرة مفاهيمية" شهدها مجال التصرف في الموارد البشرية على أرضية أن ما يشكل ثقافة المجتمع يتسلل إلى ثقافة المؤسسة. فهذه الأخيرة تحدد هوية المؤسسة المصغرة وميزاتها من طقوس وتقاليد وعلاقات عمل مما يكسبها بعدا تأسيسيا في مستوى القيم المرجعية؛ حيث يتولد مفهوم الأمن الاجتماعي وقيم الهوية الاجتماعية. تشكل ثقافة المؤسسة نموذجا معقدا من المعتقدات والتوقعات التي يتقاسمها أعضاء المؤسسة الواحدة، وبصفة أدق فإن ثقافة المؤسسة مكونة من الفلسفات والإيديولوجيات والقيم والمعتقدات والمسلمات والتوقعات والمواقف والمعايير الجماعية للمشتغلين ضمن المؤسسة الواحدة، وتتضمن العناصر التالية:

* بعض السلوكات التي تلاحظ بانتظام ضمن العلاقات بين الأشخاص (الفاعلين) مثل الطقوس والمظاهر الاحتفالية الخاصة بالمؤسسة وكذلك بعض الرموز المستخدمة جماعيا.

* الضوابط المتفق عليها بين فرق العمل داخل المؤسسة والتي تبرز في بعض العبارات مثل يوم "عادي من العمل يقابله أجر يوم عادي".

* توجد قيم متفق على صلاحيتها داخل المؤسسة مثل أهمية جودة المنتوج والأسعار المتميزة.

* وجود فلسفة توجه سياسة المؤسسة بالنسبة إلى كل من العمال والحرفيين.

* لكل مؤسسة أساليب تشتغل بواسطتها وعلى كل منتم جديد أن يتقنها.

وتتشكل الثقافة الداخلية للمؤسسة من القيم والرموز والطقوس والأساطير والبطولة:

- **القيم:** تسمح قيم المؤسسة للأفراد بإصدار أحكام كما أنها توجه وتشكل سلوكاتهم، وهي تنبع من التجارب التي عاشها الأفراد، ويمكن أن تكون ضمنية أو معلنة، كما أن المؤسسة عادة ما تحافظ على هذه القيم وتحترمها ضمن لوائحها وقوانينها الداخلية.

- **الرموز:** هي علامات لها دلالات ثقافية من ذلك شكل اللباس واللغة... الخ.

- **الطقوس:** يمكن أن تتعلق بأحداث يومية أو استثنائية داخل المؤسسة، ويمكن أن تكون لها أبعاد رمزية تدعم هوية المؤسسة، منها ما يتعلق بالاجتماعات أو بإصدار النشريات أو بإدماج المنتدبين الجدد أو بتوديع المتقاعدين... الخ.

- **الأساطير:** للمؤسسة أساطيرها الخاصة التي تنبع من أحداث هامة عاشتها، وخاصة المتعلقة منها بأزمات كبرى أو تحولات عميقة مرت بها.

- **الأبطال:** هم الأشخاص الذين لهم علاقة مباشرة ومكانة مميزة في ماضي المؤسسة أو في حاضرها، والذين تركوا بصماتهم واضحة مثل مؤسس المؤسسة ذاته.

3-أهمية المشاريع المصغرة في تنمية ثقافة العمل و روح المبادرة:

ينشئ جزء كبير من المشاريع المصغرة على أفكار إبداعية و ريادية التي تلعب دور في معالجة إشكالية البطالة التي لأضحت تشكل ظاهرة اقتصادية خطيرة خصوصا في ظل تراجع الحكومة عن أداء دورها في توفير فرص عمل تلبي رغبات واحتياجات الداخلين إلى سوق العمل و من كلا الجنسين.

و لعل أهمية المنشآت المصغرة بالنسبة لأصاحبها بما تقدمه لهم من فوائد ومنافع عدة، ومن أهمها ما يلي[1]:

-تساعد على تطوير أفراد المجتمع باعتبارها حقل ملائم للتدريب وبناء الخبرات خصوصا بين الشباب في مراحل بناء خبراتهم العملية، و الانتقال بهم إلى درجة الاعتماد على الذات بدلا من الاعتماد على الآخرين.

- تساعد هذه المنشآت في ظهور التشغيل الذاتي Self Employedو تناميه، وتطور إبداعات الفرد بعيدا عن التزامه بأنظمة و تعليمات مقيدة.

[1] وليد يغمور :تنمية ثقافة العمل الحر و المبادرة لدى المرأة العربية كصاحبة عمل،منظمة العمل العربية ،2015،ص ص 16،17.

-تحد من إمكانية اعتماد الموظف على أجر أو راتب ثابت، وبالتالي تساهم في تطور مفهوم الريادة في المجتمع وترسيخ قيم الريادة والعمل الحر لدى الأفراد، وإبعادهم عن الاتكال و الركون إلى الوظيفة.

- استثمار المهارات الإبداعية الكامنة لدى الريادي باعتبارها حقل مميز للريادة والمبادرة و الابتكار، حيث يتمكن عن طريق إستغلال البيئة المناسبة للعمل من تحقيق إبداعاته.

- تدني تكلفتها و مرونتها و قدرتها على التكيف، كل ذلك يدفع الشباب إلى الاستثمار في المهارات التي يمتلكونها.

- تحقيق دخل مستمر، مما يمكن الشباب من توفير متطلبات الحياة المختلفة و العيش الكريم لهم و لعائلاتهم، والارتقاء بمستويات المعيشة على كافة الأصعدة الصحية و التعليمية و المالية(مصدر للأمن الاقتصادي للأسرة، والنمو الاقتصادي للمجتمع.)

-تحسين المستوى الاجتماعي و الاندماج مع المجتمع،حيث أن الشخص المنتج والنشط اقتصاديا يرتقي بمستواه الاجتماعي، وتتكون لديه القدرة و الثقة بالنفس على التعامل و التعاون بقوة مع مجتمعه والاندماج فيه.

فتنمية ثقافة العمل وتشجيع الشباب لإنشاء مشاريعهم الخاصة يتطلب مبادرات حكومية جادة نحو إزالة المعيقات التي تواجه الرياديين في هذه المنشآت وتحول دون قيامها و استمرارها مما يجعل منها بالنهايه ميادين مناسبه لتمكين الشباب والرياديين.[1]

4- تطور العمل في المقاولة المصغرة:

ستكون التايلورية، حسب آلا تورين، مرحلة انتقالية من تنظيم إلى آخر، من بداية المكننة الصناعية إلى عصر الأوتوماتيكية. وبذلك يكون العمل قد خضع لتأثيرات وتحولات أجملها فليب بيرنوكس في ثلاث مراحل هي:[2]

أ- المرحلة الأولى:

تبدأ منذ بدايات المرحلة الصناعية، وتقوم على ثلاثة عناصر هي: الأداة و يد الصانع والمادة الواجب استعمالها في العمل. وفي الصناعة فإنها هي الآلة-الأداة، هي آلة كونية كان العامل يصدر أحكاما بشأن مرونتها. وأما تعلم استعمالها فكان يتم في حالة العمل بها،

[1] وليد يغمور ، المرجع السابق ،ص 17.

[2] حسن اللحية: مآل المدرسة ،نهاية المدرسة، **علوم التربية** ،على الموقع: https://www.hassanlahia.com/2015/10/blog-post_0.html ،زيارة يوم:2014/10/11،على الساعة 18:00.

واكتساب المهارة بالتجربة، مما يسمح للعامل بتكوين رأسمال بالتجربة لا يمتلكه غيره؛ لأن المهندس الذي يشرف على العمل لا يقول له ماذا يجب عليه أن يفعل. والمهندس بدوره الذي يمتلك سلطة تقنية، والمشرف على عدد من العمال تنحصر سلطته في الورش، ويكتسب ما يكتسبه من خبرة تقنية بالممارسة تاركا المستعمل وحيدا أمام الآلة.

ب- المرحلة الثانية:

تتميز هذه المرحلة بالإنتاج المتسلسل لتقطع مع الإنتاج الكلي والشامل والكوني الذي ميز المرحلة الأولى. بدأ تقطيع الإنتاج وفق حلقات متخصصة بآلات متخصصة كذلك لإنتاج منتوج واحد. وبدأ ينظر للعامل والعاملة من منظور تخصصي، رغم أن التخصص هو تخصص الآلات المستعملة. وقد تعمم هذا النموذج بسرعة كبيرة كما هو الشأن في معامل رونو.

ج- المرحلة الثالثة:

صادفت هذه المرحلة وتحت الضغط الاقتصادي في الإنتاج الذي جعلها تنتج بأعداد وافرة وبتسلسل كبير الاكتشاف التقني الأوتوماتكي (معامل فورد 1937). وتتميز بتجميع العمليات الموزعة في المرحلة الثانية، فأصبحت الآلة تسمى آلة التحويل؛ كل آلة تحول العمل إلى آلة أخرى، والآلة لا تعمل إلا حينما تكون القطعة قد توصلت بها.

لقد كان لهذا التطور تأثيرا على اليد العاملة التي أصبحت تتناقص لصالح اليد العاملة المتخصصة أو اليد العاملة التي تكتفي بالمهام اليدوية مثل شحن الآلات المحولة أو إفراغها، وكل عمل غير أوتوماتيكي مثل الحراسة والمراقبة دون مبادرة تذكر.

5- المشكلات التي تواجه المشروع المصغر:

الصناعة هي النشاط الذي به يدخل الفرد إلى عالم الملكية الخاصة[1]، لكن هذا العالم الذي تعددت مظاهره من مؤسسات مصغرة، صغيرة و متوسطة، و حتى كبيرة، تختلجه العديد من المشكلات تقف كحاجز و عقبة أمام تنامي و تطوير المشاريع

[1] Marc Ecrement: **Indépendance politique et libération économique, un quart de siècle du développement algérien 1962-1985**, Entreprise algérien du presse et office des publications universitaires algérienne, p106.

الاقتصادية، و سوف نذكر أهم المشكلات التي تواجه هذا النمو:

5-1- المشكلات الإدارية:

لطالما كانت المشاكل البيروقراطية في الجزائر تشكل أهم حاجز تتحطم عليه إرادة المستثمر في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث تصطدم كافة الجهود المتعلقة بالحركية الاستثمارية بمجموعة من العوائق الإدارية و الإجراءات البيروقراطية المعقدة التي تتطلب عشرات التراخيص و الموافقات، و العديد من الوثائق و الجهات التي يتطلب الاتصال بها، و حسب ما توصل إليه المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي هناك: "تباطؤ في الإجراءات، و تعقيد للشبكات، و تفسير ضيق للنصوص، و نقص في تكوين الموظفين، و الوثائق المطلوبة تكون مزدوجة الاستعمال في كثير من الحالات".

5-2- مشاكل التمويل:

تعتبر أهم و أخطر المشاكل المواجهة للمؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة، حيث تعتمد و بشكل كبير على البنوك لتغطية احتياجاتها في ظل نقص قدراتها على التمويل الذاتي؛ و هذا ما يجعلها تابعة للبنوك و يؤدي إلى اختلال الهيكل المالي لهذه المؤسسات، إضافة إلى التوزيع غير متوازن للقروض[2]، إشكال كبير تعاني منه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛ فالبنوك ترى أن إنشاء هذا النوع من المؤسسات يتضمن درجة عالية من المخاطرة، و هذا ما يجعلها تواجه صعوبات في الأتعاب و العمولات التي تفرضها البنوك على هذه المؤسسات.

5-3- المشاكل المرتبطة بالعقار:

توجد مشكلات متعلقة بالعقار أو المكان المخصص لتوطين المؤسسات المصغرة الصغيرة و المتوسطة؛ إذ أن الحصول على عقد الملكية للعقار أو عقد الإيجار يعد أساسا في الحصول على التراخيص الأخرى المكملة، والمشكل أن سوق العقارات إلى حد الآن لم تحدد بشكل يحفز على الاستثمار؛ فهي رهينة العديد من الهيئات التي تتزايد باستمرار كالوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، وكالة دعم وترقيه الاستثمارات المحلية... الخ. حيث أن الوكالة تكون أحيانا عاجزة على تسهيل إجراءات الاستفادة والحصول على العقار اللازم لإقامة

[2] زغيب مليكة، مرجع سابق، ص174.

المشاريع المصغرة، الصغيرة والمتوسطة؛ وذلك يعود إلى:

- محدودية الأراضي الخاصة بالنشاط الصناعي وغيره.

- ارتباط التحفيزات المقدمة للمستثمرين من خلال تخصيص أراضي بأسعار منخفضة؛ وهذا ما يؤدي إلى تزايد أشكال المضاربة على الأراضي التي تتحول دون تنفيذ تعهدات الاستثمار.

5-4- المشاكل المتعلقة بالإنتاج التجاري:

كانت لمرارة مخطط التعديل الهيكلي مرارة العلقم وتأثيرا يضاهي الصدمة الكهربائية، فهو الذي لقن الضربة القاضية للاشتراكية، ولدور دولة المن والسلوى الذي لم يعد قادرا على تأمينه، وهذا ما أدى إلى الانتقال من اقتصاد مسير إداريا إلى انفتاح تجاري ليبرالي بما يحمله من ريع وأشكال الفساد التي انعكست على المؤسسات الإنتاجية الخاصة والعامة؛ مما أدى إلى ارتفاع معدل الأرباح في النشاط التجاري و الاقتصادي غير الأساسي، مما أثر على نمو و تطوير المنظومة الإنتاجية.

خلاصة:

إن التوجه نحو الاستثمار يتطلب اختيار شكل معين لطبيعة التنظيم سواء كان رسمي أو غير رسمي ، وقد تناولنا في هذا الفصل بشيئ من التفصيل أشكال المقاولات التي قد تتوجه إليها المرأة و مختلف هيئات مؤسسات الدعم ، بالإضافة إلى العمل من المنزل كخيار آخر يطرح نفسه بديلا عن المؤسسات الرسمية بالنظر لجملة من الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و حتى الثقافية التي تواجهها المرأة و تفرض عليها التوجه للعمل غير الرسمي.

الفصل الرابع

سوسيولوجيا العائلة

الفصل الرابع

سوسيولوجيا العائلة

تمهيد

أولا: المداخل النظرية لدراسة العائلة

ثانيا: العائلة

ثالثا : العائلة في المجتمع الجزائري

خلاصة

تمهيد:

لقد شغلت العائلة بال السوسيولوجيين و الأنثروبولوجيين كونها تعد اللبنة الأساسية في بناء المجتمعات و أي تغير يطرأ عليها يكون له انعكاس مباشر على البناء العام ،فهي النسق الذي يزود المجتمع بمختلف الفاعلين بالنظر لدورها العام في إعادة الانتاج سواء البيولوجية أو القيمية أو التربوية...الخ، على هذا الأساس سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على العائلة بشكل عام و العائلة الجزائرية بشكل خاص لارتباطها بموضوع الدراسة .

➢ أولا: الدراسة النظرية للعائلة:

1-النظرية البنائية الوظيفية:

تعتبر النظرية البنائية الوظيفية أحد الاتجاهات الأساسية في علم الاجتماع المعاصر، و عندما تستخدم كإطار لفهم موضوعات الأسرة فإنها توجه متطلبات عديدة نظرا لتعدد الاهتمامات المتاحة داخل نطاق الأسرة مثل العلاقات بين الزوج والزوجة و الأبناء، و كذا التأثيرات المنبعثة من الأنساق الأخرى في المجتمع كالتعليم و الاقتصاد و السياسة و الدين و المهن على الحياة الأسرية و تأثير هذه الأخيرة على تلك الأنساق.[1]

ويعتبر هذا الاتجاه العائلة نسق متفاعل مع كافة الأنساق يمارس نشاطه من خلال أنساقه الجزئية لأداء كل وظيفة محددة هي بدورها حلقة متفاعلة مع وظائف الأنساق الأخرى .[2]

فالبناء الاجتماعي للعائلة يشير إلى الطريقة التي تنتظم بها الوحدات الاجتماعية و العلاقات المتبادلة بين الأجزاء ، كما بشير إلى أنماط التنظيم ، التي تختلف بصورة واضحة في أنحاء العالم إلا أن الأسر أو العائلة على الرغم من هذا الاختلاف فإنها تكشف عن نمط معين من التنظيم كما أنها تؤدي إلى نتائج متكررة محددة ،فاتخاذ زوجة أو زوجات ، أو تأسيس منزل مستقل ،أو مشاركة الزوج و الزوجة في اتخاذ القرارات، أو تركيز الميراث في الإبن الأكبر ،كل هذا يبين أن نفس الأشياء يمكن أن تشارك فيها مجتمعات عديدة.[3]

فالعائلة حسب هذا المنهج تنظر أيضا إلى الفرد لا من حيث كونه كائنا بشريا بل من حيث كونه مجموعة قيم و معايير تعلمها و اكتسبها من العائلة عبر التنشئة الاجتماعية، إذن فكل مكتسبات الفرد من قيم و معايير ما هي إلا نتاج لما قدمته العائلة لهذا الفرد من خلال عمليات التنشئة المختلفة.

فأصحاب هذا المدخل يؤكدون على أن للعائلة وظائف جميعها اجتماعية ،أي هناك تداخل و تفاعل مع أبنية المجتمع لخصها **محمد الجوهري** أساسا في :[4]

الوظائف الفيزيقية : متمثلة في وظيفة التكاثر و الوظيفة الاقتصادية و وظيفة الحماية .

---

[1] سناء الخولي : الأسرة و الحياة العائلية، دار المعرفة الجامعية، الأزريطة،مصر ،1995،ص 143.

[2] عبد الخالق محمد عفيفي:الأسرة و الطفولة أسس نظرية..مجالات تطبيقية، دار الكتب،مصر ،1998،ص 72.

[3] سناء الخولي،مرجع سابق،ص140.

[4] محمد الجوهري : المدخل إلى علم الاجتماع ،دار الثقافة و النشر و التوزيع ، القاهرة،1974،ص179.

الوظائف الثقافية و العاطفية و الاجتماعية : تشمل تكوين الفرد عن طريق الثقافة و التربية و التنشئة الاجتماعية،و ازدهار كل عضو بالأسرة.

وفي هذا المقام يرى ميردوك أن وظائف الأسرة الرئيسية هي التنشئة الاجتماعية ،التعاون الاقتصادي ، الإنجاب ،العلاقات الجنسية.

في حين يرى **وليم اجبران** أن الأسرة تقليديا تقوم بوظائف أساسية للمجتمع :تناسلية،اقتصادية،تربوية و ترفيهية و دينية و نفسية و اجتماعية.

أما **بارسونز** و **بليز** فقد قلصا وظائف الأسرة إلى إثنين:التنشئة الاجتماعية الأولية للأطفال التي من خلالها يصبحون أعضاء في المجتمع الذي ولدوا فيه ، و الإستقرار للأشخاص البالغين.[1]

ويصنف العلماء الاجتماعيون النظم الاجتماعية في ضوء الوظائف الرئيسية التي تؤدها فالنظم الاقتصادية تؤدي وظائف الإنتاج و التوزيع والأسرة تؤدي وظائف الإنتاج البشري والتوالد والتنشئة الاجتماعية ووراثة الوضع الاجتماعي وتؤدي النظم الدينية و وظائف التماسك الاجتماعي والتضامن والإجماع أما النظم التعليمية فإنها تؤدي وظيفة نقل الميراث الثقافي من جيل إلى جيل[2].

كما يتصور الاتجاه البنائي الوظيفي في معظم اتجاهاته بأن الأسرة هي نسق من الأفعال المحددة والمنظمة، وتتألف من مجموعة من المتغيرات أو الأبعاد المترابطة بنائيا و المتساندة وظيفيا القيم،المعايير، الرموز،السلطة... الخ.

إن الخاصية العامة الأساسية لأي نسق من الأنساق الاجتماعية تتمثل في تساند مكوناته ، ذلك التساند الذي يتألف من العلاقات المحددة القائمة بين الأجزاء باعتبارها مناهضة للعشوائية و بعبارة أخرى فان التساند هو النظام في العلاقات بين المكونات الداخلة في النسق، وهذا النسق يحوي ميلا نحو المحافظة أو الصيانة الذاتية التي يعبر عنها تعبيرا عاما من خلال مفهوم التوازن[3] .

ومن أهم رواد هذه النظرية نجد :بارسونز،مرثون، س وروكين[4] .

حيث إهتم بارسونز بدراسة الفعل الإجتماعي وتتلخص الأفكار الأساسية لنظرية

---

[1] سناء الخولي ،مرجع سابق،ص146.

[2] محمد عودة : أسس علم الاجتماع ،دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت ، لبنان،ص 91.

[3] عبد الباسط عبد المعطي: اتجاهات نظرية في علم الاجتماع ، عالم المعرفة، الكويت ، 1981،ص118.

[4] عبد الخالق محمد عفيفي، مرجع سابق ،ص72.

الفعل الإجتماعي عنده في أن، هذا الأخير يتكون من أبنية و عمليات يقوم الأعضاء بواسطتها بتكوين مقاصد ذات مغزى،فأفعال الأفراد ليست عشوائية أو تحكمها الصدفة، بل أنها تسير وفق أنماط منظمة ومقننة،فالأفراد يشتركون في قيم نهائية تحدد أهدافهم.

ويرى بارسونز أن الأسرة بوصفها وحدة بنائية، هي الوحيدة التي تستطيع القيام بمهمة التنشئة الاجتماعية، بواسطة غرس القيم إلى الجيل الجديد،وتضمن توافق الفرد مع متطلبات المجتمع وثقافته، و بذلك تعمل على ضمان استمرار النظام الاجتماعي[1].

الأسرة إذن موجودة عبر التاريخ ولكن في أشكال مختلفة وهي أيضا ضرورة عالمية لأنها تقوم بانجاز عدد من الوظائف الأساسية للمحافظة على إستمرار الحياة الاجتماعية، وقد اتفق علماء الاجتماع على عالمية هذه الوظائف.

كما يعتقد بارسونز أن في كل الجماعات الصغيرة " الأسرة " ميل لظهور تباين الأدوار فهناك أفراد يختصون بالأدوار الرئاسية وآخرون يختصون بالأدوار الثانوية ,ويعتبر بارسونز أن هناك أربعة متطلبات وظيفية أساسية، يجب على كل نسق اجتماعي إن يواجهها وهي[2]:

1-التكيف: حيث يشير التكيف إلى ضرورة تكيف الأسرة أو تلاؤمها مع البيئة الاجتماعية التي تعيش فيها، فالتبادل بين الأسرة والناحية الاقتصادية يكون بواسطة التحاق فرد أو أكثر من أفراد الأسرة للعمل مقابل الحصول على المال فتحقق بذلك الأسرة مطلب التكيف عن طريق تهيئة ظروف العمل الجيد والإجازات و المكافئات لأفرادها من أجل مواجهة الظروف الاقتصادية.

2 -تحقيق الهدف: أما تحقيق الهدف فيشير إلى الفهم الأساسي و الموافقة على تحديد أهداف الأسرة و من ثم تسخير الموارد من أجل تحقيق أهداف النسق وهذا يعني أن هناك أهدافا يريد الأفراد تحقيقها و تشترك فيها الأسرة مع أنساق المجتمع المختلفة

3-التكامل: يحتويها النسق و خاص العلاقات التي تضمن تحقيق أعلى مستوى من التضامن و التماسك بين الأنساق الفرعية.

4 –الكمون: أما فيما يخص الكمون فيشير بارسونز أن الفرد يعاني من صراع الدور داخل الأسرة فأولا لابد من خلق آليات تحقق وظيفة الانسجام بين الأدوار التي يقوم بها الفرد داخل

---

[1]محمد أحمد، محمد بيومي، وعفاف عبد العليم ناصر: <u>علم الاجتماع العائلي، دراسة المتغيرات في الأسرة العربية</u> دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003 ،ص 71.

[2]محمد أحمد، محمد بيومي، وعفاف عبد العليم ناصر، المرجع السابق، ص72.

العائلة، والأدوار التي يقوم بها خارج العائلة و الأمر الثاني هو أن الفرد يعاني من صراع الدور داخل العائلة.

و يؤكد بارسونز أن الأسرة أصبحت أكثر تخصصا عما كانت عليه من قبل و لكن هذا لا يعني أنها أصبحت أقل أهمية لأن المجتمع أصبح يعتمد عليها أكثر في أداء عدد وظائفه المختلفة.

وعلى أساس كل ما سبق ذكره فالأسرة هي اصغر وحدة اجتماعية مسؤولية على المحافظة على نسق القيم الذي يحدد عن طريق التنشئة الاجتماعية ,الدين ,والأنساق التربوية وبالتالي يتحكم في تحديدأنماط السلوك المرغوبة الخاصة بأعضائها.

أما البناء الاجتماعي للعائلة فيشير إلى طريقة انتظام الوحدات الاجتماعية والعلاقات المتبادلة بين الأجزاء ، وهو حسب **راد كليف براون** يتألف من كائنات إنسانية وان كلمة بناء تشير بالضرورة إلى وجود نوع من التنسيق والترتيب بين الأجزاء، أو العناصر المكونة للنظام،أي البناء وكذلك يعني البناء مجموع الروابط العائلية التي تقوم بين مختلف أفراد العائلة،حيث تجعل من هذه الأخيرة أي العائلة بناء متماسك.

وبمقتضى هذا المفهوم فانه حسب راد كليف براون تك ون الوحدات الجزئية " أفراد العائلة" الذين يحتل كل واحد منهم مركزا معينا ويؤدي دورا محددا في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للعائلة.

فـ **راد كليف براون** يستخدم مفهوم البناء الاجتماعي بمعنى واسع لأنه يدخل فيه كل العلاقات الثنائية التي تقوم بين شخص وأخر مثل العلاقة بين الأب والابن.

كما يمكننا تبني الاتجاه الذي يربط بناء العائلة بأنماطها المختلفة،وهو ما يعني كذلك هيكل العائلة أو بناءها، فحجم الأسرة عرف تقلصا ملحوظا عبر العصور التاريخية، إنتقالا من القبائل إلى العشائر فالأسرة الممتدة، وصولا إلى الأسرة النووية، وهذا ما اسماه إميل دوركايم بقانون تقلص حجم الأسرة أو قانون التناقص.[1]

فمن خلال ما سبق تكون الوظيفة هي تلك النتائج أو الآثار التي يمكننا ملاحظتها بحيث تؤدي إلى تحقيق التكيف والتوافق في نسق معين، أو هي الدور الذي يلعبه أو يسهم به الجزء في الكل كما أنها هي التي تحقق التساند والتكامل بين أجزاء البناء الاجتماعي الشامل، وربط **راد كليف براون** بين مفهومي الوظيفة والبناء قائلا " إذا أردنا استخدام مفهوم الوظيفة

[1] علياء شكري : الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة ، دار المعارف الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 1992،ص 179.

هنا سيكون على أساس أن حياة الكائن العضوي تستمر نتيجة لوظيفة بنائه، فالبناء يحتفظ ببقائه عن طريق استمرار قيامه بوظائفه"[1]

و يمكن أن تشير كذلك كلمة وظيفة إلى معنى آخر وهو المنفعة وهو الاستخدام الذي استعمله باريتو حين قصد المنفعة التي تقدمها الوحدات أو الأجزاء للكل أي الإسهام، الذي تقوم به ظاهرة بعينها التأكيد هدف معين وانجازه .

ويرى العديد من علماء الاجتماع انه وفي خلال ربع قرن الماضي حدث نوعان من التغير الاجتماعي سلبا الأسرة كثيرا من وظائفها التقليدية التي كانت تجعلها أمرا ضروريا للفرد ولاستطيع الاستغناء عنها،فالتصنيع الذي أدى إلى خروج المرأة بالإضافة إلى توفير الكثير من السلع والخدمات الأساسية التي كانت في كثير من الأحيان فيما مضى من أعمال الأم .

2-النظرية التفاعلية الرمزية:

بدأ استخدام التفاعلية الرمزية كمصطلح يشير إلى مدخل معين و مميز لدراسة حياة الجماعة الانسانية و السلوك الشخصي ، و قد عنيت هذه النظرية من منطلق نفسي اجتماعي يبحث مسألتين رئيستين تدخلان في نطاق اهتمام الدراسات الأسرية الرئيسي :[2]

-التنشئة الاجتماعية

-الشخصية

فالتفاعل هو محور العلاقات الإجتماعية و يقوم التفاعل على الفهم العقلي للرموز و الأحكام القيمية فالتفاعل هو الذي يمكن الإنسان من التواصل مع الآخرين فيقيم بذلك علاقات إجتماعية،و الفرد في حياته يتفاعل مع جماعات عديدة و متنوعة يكتسب من خلالها بلورة لطبيعة شخصيته .[3]

و التفاعل في جوهره تفاعل رمزي و هو الذي يحدد سلوكات الأفراد، و الرموز التي يتعلمها الأفراد و المجتمع أو العائلة أسبق من الفرد فالفرد ينشأ في العائلة ويكتسب منها رموزه وقيمه، ومن خلالها تتشكل ذاته الفاعلة.

والأسرة ينظر إليها على أنها وحدة من الأشخاص المتفاعلين ويشكل كل منهم وضع

---

[1] صبحي محمد قنوس: دراسات في علم الاجتماع ، دار النهضة العربية ، بيروت، لبنان، ط 1 ،2000،ص 263.

[2] سناء الخولي ، مرجع سابق ،ص 151.

[3] عبد الخالق محمد عفيفي، مرجع سابق، ص173.

ومكانة داخل الأسرة، وبموجب هذا الوضع تتحدد الأدوار داخل الأسرة، فالفرد يدرك معايير و توقعات الدور الذي يحدده له الأعضاء الآخرون في الأسرة التي يحرص المجتمع الكلي أو العائلة على مستوى أصغر بنقلها عبر سلسلة متواصلة من عمليات نقل الثقافة، فيجد الفرد نفسه خاضعا لبيئة رمزية ذات معان وقيم يحملها الفرد في داخله وبذلك يصبح و تدرس الأسرة بطريقة مباشرة من خلال تحليل التفاعلات الظاهرة بين الأعضاء، أي تفاعلات قيامهم بالأدوار المسندة إليهم ، فالدور عنصر أساسي في بناء الأسرة، ويتم التركيز في هذا الإتجاه على الأسرة كعملية وليست كوحدة إستاتيكية[1].

ومن ابرز من يمثل هذا الإتجاه نجد جورج هربرت ميد ، و قد سيطر هذا الإتجاه على دارسي الأسرة خلال السنوات الماضية وعلى هذا الأساس يرى بلومر أن التفاعل الرمزي يرتكز على ثلاث مقدمات منطقية هي :[2]

-أن بني الانسان يتعاملون مع الأشياء على أساس معانيها بالنسبة لهم :حيث قد تكون هذه الأشياء في محيط الأسرة :

جمادا مثل اللعب و الكتب،

مخلوقات آدمية أخرى مثل :الجدة ،الأخ ، الطفل.

فئات مثل : الجيران ، الأصدقاء .

نظم مثل المدارس،و الصناعات.

مثل عليا مثل:الحرية و العطف.

أنشطة تتصل بالآخرين مثل طلبات الزوجة أو أوامر الأب .

-إن المعاني مشتقة أو ناشئة عن التفاعل الاجتماعي الذي يمارسه الفرد مع رفاقه: هنا يشير إلى مصدر المعنى بحيث يمكن اعتبار المعنى جوهر الشيئ أو اعتباره صادرا من تركيب الانسان النفسي و العقلي ،هنا يختلف التفاعل الرمزي تبعا لوجهات النظر هذه.

-إن هذه المعاني يمكن تناولها من خلال عملية تفسيرية يستخدمها الفرد في التعاملمع الأشياء التي يواجهها.[3]

[1] معن خليل عمر :<u>علم اجتماع الأسرة</u>،دار الشروق،عمان،2000،ص34.

[2] سناء الخولي ،مرجع سابق، ص 152،151.

[3] سناء الخولي ، المرجع السابق ، ص152..

3- نظرية الصراع:

حاول أصحاب هذا المدخل دراسة العلاقات الزوجية والعلاقات الوالدية بين أفراد الواحدة الأسرة الواحدة و اعتبروا أن الصراع داخل الأسرة ما هو إلاّ شكل من أشكال إستخدام القوة ضد الآخرين محاولين معرفة مصدر قوة كل فرد من أفراد الأسرة .[1]

حيث تؤكد نظرية الصراع على أهمية الطبيعة الديناميكية للأسرة،وتعتبر أن العوامل الخارجية هي قوى تغيير رئيسية فالأحوال الإقتصادية المتغيرة وتغير البنى الإجتماعية وعلاقات السلطة في المجتمع هي أهم عوامل التغير الأسري و الفكرة الأساسية في هذا الإتجاه هي أن الحياة الإجتماعية تتصف بصراع المصالح الفردية، والتغير الذي يحصل هو نتيجة هذا الصراع أي صراع المصالح الذي يحطم التوازن السابق ويخلق توازن جديد ، فهذا الاتجا يبحث في كيفية تحول الصراع إلى قوة وكيف يستغلها في اتخاذ القرارات و من أمثلة ذلك كيف يمكن للمرأة التأثير على القرارات داخل الأسرة لخدمة مصالحها أو ما هي الوسائل التي يستخدمها الأبناء للتأثير على قرارات الأسرة رغم ضعفهم.[2]

كما تخلق بنية الأسرة ظروفا خاصة ملائمة لتضارب مصالح أفرادها وصراعاتهم ، و هذه الصراعات الداخلية تعكس في الواقع عداوات أساسية متأصلة في البنية الإجتماعية الكبرى.

ومن بين أهم مؤسسي و مفكري هذا الإتجاه نجد كل من **كارل ماركس** و **فريديريك أنجلز** اللذان عكست تصوراتهم عن الأسرة كغيرهم من علماء القرن التاسع عشر، عندما حاولا دراسة الأسرة من منظور تطوري تاريخي وربطها بأنماط ، الإنتاج المتغير، حيث ناقش إنجلز خلال دراسته للتاريخ البشري كل من العلاقات الجنسية وعمليات إنجاب الأطفال، كما حددت أيضا نظم الزواج والحياة الأسرية بالنظر إلى سيطرة الطبقات الحاكمة والمالكة لوسائل الإنتاج، التي تتحكم في وضع القوانين واللوائح و التنظيمات للطبقات الإجتماعية الفقيرة، وتشريع قوانين تحكم علاقاتهم الزواجية والأسرية بل أيضا تتحكم في اعداد وحجم الأسر ...الخ.[3]

كما تبحث نظرية الصراع في الاوظيفية في مؤسسة العائلة و هي تشدد على المشاكل،

---

[1] علياء شكري وآخرون: الأسرة والطفولة، ط1 ،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د ذ س، ص30.

[2] علياء شكري ، المرجع السابق ،ص31.

[3] عبد االله محمد عبد الرحمن:علم الإجتماع النشأة والتطور، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999،ص259.

التوتر والصراع الدائم و المستمر على النفوذ والسلطة القائمين بين أفراد العائلة، وخاصة بين الزوجين أو بينهم وبين الأولاد أو الأولاد مع بعضهم البعض.

وفي هذا الإطار يرى (فردريك انجلز) أنَّ أهم وحدة اجتماعية في المجتمع الرأسمالي هي العائلة وتمثل المصدر الأساس لاضطهاد المرأة، فالزوج هو البرجوازي والزوجة تمثل البلوريتاريا حسب التعبير الماركسي ومن خلال منظور الصراع فإنَّ الزوجات والأمهات المضطهدات يدركن مصالحهن المشتركة ويتساءلن عن عدالة وشرعية النماذج القائمة ثم يجتمعن معاً ويقررن التغير أو الثورة ضد الأزواج أو الوالدين، الرجال المسيطرين بصورة عامة ويقررن إعادة توزيع مصادر القوة والمال والتعليم والعمل وغيرها، فالصراع حتمي في المجتمع وفي الأسرة وفي العلاقات بين الأفراد ويؤدي إلى التغير[1].

فالموقف الاجتماعي هو موقف عدم المساواة بين الجنسين ، فللرجال لا يوجد نية لتطبيق المساواة المطلقة بينهم وبين النساء لأنهم المستفيدون الوحيدون من هذا التميز، فهم يترأسون المناصب والمراكز العليا، يتقاضون المعاشات الأكبر بينما تعمل النساء جاهدة للحصول على كافة حقوقها لكن المجتمع مشبع بقيم و معايير رجولية .

هذا الصراع الذي يدور بمستوى الماكرو ينتقل و يؤثر بصورة كبيرة على مؤسسة العائلة (الميكرو)، هذه الخلافات متواجدة أيضا في العائلات الحديثة (اختلافات بالرأي على كيفية تقسيم المسؤوليات، رعاية تربية وتعليم الأولاد، مدى التقدم المهني، اتخاذ قرارات بالمجالات التي تتعلق في مؤسسة العائلة).

---

[1] غني ناصر حسين القرشي : المداخل النظرية في دراسةالعائلة
http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=8&depid=3&lcid=24826، زيارة يوم 1018/02/14.على الساعة 21:54.

➢ ثانيا: العائلة:

1-مفهوم العائلة:

عرف **قاموس علم الاجتماع** العائلة على أنها هي عبارة عن جماعة من الأفراد يرتبطون معا بروابط الزواج والدم والتبني، ويتفاعلون معا، وقد يتم هذا التفاعل بين الزوج و الزوجة، وبين الأم والأب، وبين الأم والأب والأبناء، ويتكون منهم جميعا وحدة اجتماعية تتميز بخصائص معينة[1].

و هي حسب **ابراهيم مذكور** جماعة من الأشخاص تربطهم رابطة الزواج، الدم أو التبني، ويتفاعلون معا وقد يتم هذا التفاعل بين الزوج والزوجة وبين الأم والأب والأبناء ويشكلون جميعا وحدة اجتماعية.[2]

بهذا المعنى فالعائلة تقوم على خاصية التفاعل بين أعضائها سواء الأب و الأم أ و بين الزوج و الزوجة، أو بين الوالدين و الأبناء. فالمعنى الواسع للعائلة يشير إلى مجموعة الأفراد الذين يعتقدون فيما بينهم أنهم ينتمون إلى جماعة مستقلة داخل المجتمع، و يرتبطون فيما بينهم بمجموعة روابط مختلفة كالدم أو الزواج، و يدركها بقية أفراد المجتمع حيث يرون أن هؤلاء يرتبطون ببعضهم البعض عن طريق علاقات خاصة تجمعهم.

في حين يرى **بورديو** أن العائلة هي مجموعة أفراد أقرباء يرتبطون إما بالمصاهرة أو الزواج أو بالنسب أو إستثناءا بالتبني و يعيشون تحت سقف واحد .[3]

في حين ربط **بارسونز** العائلة بالقيم و الأدوار السائدة في المجتمع فالعائلة حسبه نسق اجتماعي لأنها هي التي تربط البناء الاجتماعي بالشخصية، فالقيم و الأدوار عناصر اجتماعية تنظم العلاقات داخل البناء، وتؤكد هذه العناصر علاقة التداخل والتفاعل بين الشخصية والبناء الاجتماعي.[4]

2-وظائف العائلة:

إن العائلة شأنها شأن النظم الأخرى في المجتمع تخضع لقانون التغير الدائم ، و إن كان تغيرها أبطأ من من التغير في تلك النظم ، و قد صاحب هذا التغير تباين في وظائف العائلة التي أضحت تواجه متطلبات المعيشة و الضبط الاجتماعي في وقت واحد.

---

[1] Josef Sumpf et Michel Hugues: **Dictionnaire de Sociologie**, Larousse, Paris,1973 ,p 131.

[2] ابراهيم مذكور :معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975 ، ص38

[3] بيار بورديو : أسباب علمية لإعادة النظر في الفلسفة، تر: أنور مغيث ، دار الأزمنة الحديثة ، ط1،بيروت،لبنان،1998،ص157.

[4] فرج محمد سعيد :البناء الاجتماعي والشخصية، الهيئة العامة للكتاب، الإسكندرية، 1980 ، ص246

وفي هذا البند سنورد وظائف العائلة المنوطة بها في المجتمعات:

2-1الوظيفة الاقتصادية :

نعني بالوظيفة الاقتصادية مسؤولية العائلة على توفير مختلف الحاجات المادية لأعضائها حيث كانت الأسرة في الماضي وحدة اقتصادية مكتفية ذاتيا لأنها تقوم باستهلاك ما تنتجه، وبالتالي لم تكن بحاجة للبنوك أو المصانع أو المتاجر [1]، و كانت الأسرة فيما سبق وحدة اقتصادية اجتماعية إنتاجية متضامنة يقوم فيها الأب بإعانة عائلته و قد تمثل الأم أو بعض الأبناء من أجل زيادة دخل العائلة و من ثم فأعضاء العائلة يشكلون وحدة متعاونة و متساندة اقتصاديا لكن في هذا الزمان قضى الإنتاج الصناعي على وظيفة الأسرة الاقتصادية في المجتمعات الحضرية، وتحولت الأسرة فيها إلى وحدة استهلاكية بدرجة كبيرة. فحاليا و نتيجة تطور وسائل الإنتاج و انتشار المصانع فالإمرة أصبحت وحدة استهلاكية حيث أصبحت الوظيفة الاقتصادية المتمثلة في الإنتاج و التوزيع تقام في مؤسسات و منظمات متخصصة.

2-2الوظيفة البيولوجية و الصحية:

هي أهم الوظائف والتي بقيت الأسرة محتفظة بها ولم يمسها التغير ،فالأسرة هي الوسيلة البيولوجية التي تمد المجتمع بالأفراد من خلال إنجاب الأطفال أي تزويد المجتمع بالوحدات الاجتماعية التي يتكون ويقوم عليها من أجل بقاءه و إستمراره فالأسرة هي منبع استمرار المجتمع، أما من الجانب الصحي ولكي يتحقق التكامل الأسري لابد أن تتوفر الجوانب الصحية لجميع أفراد الأسرة، وذلك بإجراء الفحوص الطبية اللازمة قبل إتمام عملية الزواج فالوراثة لها دورا هاما في حياة الأسرة، ولا جدال في أن سلامة الأبوين الصحية تؤدي إلى نسل سليم، وبالتالي إلى أسرة سعيدة .[2]

2-3وظيفة التنشئة الاجتماعية :

كتعد التنشئة الاجتماعية من أهم وظائف العائلة كونها المحيط الاجتماعي الأول الذي يحتضن الطفل التنشئة الاجتماعية هي عملية إكساب الفرد شخصيته ،ونعني بها تربية الطفل داخل أسرة تصنع قواعد الحياة مثل التدريب على قول الصدق وتهيئته حسب قدراته لحسن الاحترام والتعامل، واحترام الأهل والأقارب.[3]

---

[1] سناء الخولي المرجع، السابق ،ص286.

[2] أميرة منصور يوسف علي :__محاضرات في قضايا السكان والأسرة والطفولة__، دار الفكر، الأردن، 2005 ، ص187

[3] سناء الخولي ، مرجع سابق،ص68.

و انطلاقا من أداء الأسرة لمهمة التنشئة الاجتماعية ، تكون معها مسؤولية تشكيل شخصية الفرد وفقا للأنماط السلوك المتعارف عليها و كذا العادات و التقاليد و القيم الاجتماعية السائدة و التي من خلالها يتحدد المركز الاجتماعي للفرد و كذا دوره بالنسبة لعائلته و مجتمعه.

2-4الوظيفة النفسية و العاطفية :

إن الوظيفة النفسية و العاطفية للأسرة هي كل أجواء المنزل غامرة بعواطف الحب و القبول الاجتماعي و اللعب و التفاهم و التقبل بين الزوجين و احتضان الأول و بالدفء و هذا يؤدي إلى وجود وحدة متغيرة نكون المصدر الرئيسي للإشباع العاطفي لجميع أعضاء الأسرة[1].

3- أنماط الأسرة:

لقد اختلفت أنماط الأسرة باختلاف المجتمعات البشرية،فتعددت أنماط الأسرة، وفقا للثقافات المختلفة وكذا التطورات التاريخية،فنمط الأسرة يختلف من مجتمع لأخر،كما أنها تختلف داخل المجتمع الواحد بين الريف والحضر، كما ارتبط شكل الأسرة بعملية العصرنة أو الحداثة وما عرفته من تغييرات اجتماعية في الانتقال من مجتمع تقليدي إلى مجتمع عصري ، على هذا الأساس فقد ميز علماء الاجتماع أربع خصائص رئيسية للمجتمع الحديث:

1-ذوبان العائلة الموسعة والتقارب الاجتماعي، المجتمع التقليدي مكون من قبائل تعيش معا بشكل جماعي يمتازون بالعلاقات الاجتماعية المتماسكة، متجانسة الأفكار، تربطهم القيم والمعايير المشتركة و الواضحة، بالمجتمع التقليدي الثقافات الفرعية و بالتالي المراكز و الوظائف، أفراد هذا المجتمع ذوي هوية واحدة ويعترفون بانتمائهم إلية، أما في المجتمع الحديث والذي يعتمد على ألصناعة المتطورة فيتميز بكثرة المدن التي تكونت نتيجة لانتقال العمال من القرى إلى مراكز العمل، أما بالنسبة للقرى فقد تطورت هي الأخرى و ارتبطت بشبكة اتصالات ووسائل نقل سريعة ومريحة للمدن، المجتمع الحديث هو مجتمع غير متجانس، العلاقات الاجتماعية بين أفراده ثانوية ورسمية حيث يشعر الفرد بالوحدانية والغربة، التركيز بالمجتمع الحديث على الكسب المادي والتشديد على تلبية الحاجيات الملموسة، المجتمع ألحديث هو مجتمع تعددي يتكون من عدة ثقافات فرعية وبكثرة المراكز التحصيلية والتي تعتمد على الشهادات، المعرفة و الخبرة ، تركز هذه المجتمعات الحديثة

[1] سناء الخولي ، مرجع سابق ، ص 61.

على الحياة المهنية و العلمية (التعليم هو رسمي وإلزامي للجميع ويتم من خلال مؤسسات رسمية) .

2- تتميز المجتمعات الحديثة بالفردانية و الاستقلالية و بعدم إعطاء أهمية كبيرة للموروث الثقافي(قيم، معايير، عقائد، ديانة) بحيث يشددون أكثر قيم الحرية والاستقلالية، أما في المجتمعات التقليدية فالاهتمام ينصب أكثر على المجموعة والمصلحة العامة على المصلحة الخاصة وبقوة تأثير الموروث الثقافي على حياة الفرد في جميع المجالات

3- المجتمع الحديث يتميز بالعلمانية حيث هنالك تشجيع لوجهات النظر و الأراء العقلانية المدعومة بادعاءات علمية، وكل فرد بالمجتمع الحديث يتخذ لنفسه سلوك ومسار يسلكه. أما في المجتمعات التقليدية فيعتمدون أكثر على المعتقدات و الإيمان بالعقيدة والدين.

4- في المجتمعات الحديثة الاهتمام والتفكير في المستقبل حيث يظهرون التفاؤل باعتقادهم أن حياتهم ستتغير في أعقاب الاكتشافات والاختراعات وسيحققون التقدم، بينما في المجتمعات التقليدية انصب اهتمامهم في الماضي.

و الجدول رقم (13): يوضح الفرق بين المجتمع التقليدي و المجتمع الحديث:[1]

المجتمع ألتقليدي	**المجتمع الحديث**
مجتمع متماسك ومتقارب	غير متماسك وغير متقارب
الولاء للجماعة المحلية مع عدم مساهمة الأفراد في النشاطات الاجتماعية المختلفة.	عالمية العلاقات الاجتماعية.
الثبات بلا تغيير أو تطور	ديناميكية المجتمع.
تواجد رقابة اجتماعية	تواجد رقابة قانونية رسمية
قيام معظم أفراد المجتمع بعمل واحد محدد الملامح و هو الزراعة دون محاولة لتعلم أعمال أخرى.	توافر التكنولوجيا المتقدمة مع وجود تخصصات دقيقة، وتغلب المسحة الحضارية على العمل.
يتميز بوجود مراكز إنتمائية	يتميز بكثرة المراكز التحصيليية
يتميز بالجماعات الاجتماعية	يتميز بالفر دانية والوحدانية
مجتمع محافظ متعلق بالدين	مجتمع علماني غير محافظ
يتميز بالتقليد والامتثال لمعايير المجتمع و الأسلوب التكنولوجي المتأخر	يتميز بالعقلانية والعلوم
التعليم المحدود الذي لا يرتفع عن مستوى القراءة والكتابة.	مجتمع يواكب الحاضر ويهتم بالمستقبل
مجتمع قبلي	مجتمع غير قبلي

المصدر: من إنجاز الطالبة بناءا على معطيات من سمير محمد حسين:الإعلام والتنمية الوطنية في المملكة العربية السعودية،مؤسسة الأمير خالد 1977،ص ص 3،6.

3-1أنماط الأسرة من حيث الشكل:

صنف المختصون في الأنثروبولوجيا و علم الاجتماع الأسرة إلى عدة أشكال حسب

[1] سمير محمد حسين:**الإعلام والتنمية الوطنية في المملكة العربية السعودية**،مؤسسة الأمير خالد 1977،ص ص 3،6.

عدد أفرادها و مكان إقامتهم:

3-1-1 الأسرة النووية:

يعرفها **أحمد زيدان** على أنها تلك التي تكون مكونة عادة من،الزوج، الزوجة والأبناء غير المتزوجين، الذين يقيمون مسكن واحد " تتكون الأسرة النووية من الزوج، الزوجة، وأطفالها المباشرين، المستقلين معيشيا واقتصاديا، و مكانيا عن الأسرة الممتدة ويتمثل هذا الاستقلال في مصادر الدخل والإنفاق ، وفي جميع أوجه المعيشة من مأكل ومشرب" [1]، فهي تمثل ظاهرة اجتماعية عالمية، وترجع عالميتها إلى الوظائف الأساسية التي تؤديها والمشكلات التي قد تترتب على قيام أية جماعة أخرى بهذه الوظائف.[2]

وكذلك يمكن أن يتنوع حجم الأسرة النووية إلى ثلاث أنواع:

أسرة نووية صغيرة الحجم : تتكون من زوج وزوجة، لهما مسكن واحد ويكونان وحدة اقتصادية.

أسرة نووية متوسطة الحجم :تتكون من أسرة زوج زائد أبناء لا يتجاوزون عادة الأربعة،لهم مسكن واحد.

أسرة نووية كبيرة الحجم :تتكون من زوج وزوجة زائد أكثر من أربعة أبناء لهم مسكن واحد.

3-1-2 العائلة الممتدة :

و تشكل نمطا شائعا في المجتمعات غير الصناعية، وهي عبارة عن جماعة متضامنة، الملكية فيها عامة والسلطة فيها لرئيس الأسرة أو الجد الأكبر[3].

تتكون عادة من عدة اسر نووية، تسكن مسكن واحد ، و يعد هذا النمط من الأسر الأكثر شيوعا وخاصة بالمجتمعات العربية وهي النمط الذي يتكون من عدة عائلات نووية تربط فيما بينها علاقة أعمام و أبنائهم و يكون القاسم المشترك للعائلة الممتدة، المسكن الواحد.

كما يمكن أن يسكن هؤلاء الأفراد مجموعة سكنية تكون متجاوزة ومتقاربة ، فالعائلة

---

[1] زيدان أحمد و آخرون : **الأسرة و الطفولة** ، دار المعرفة الجامعية ، ط1، القاهرة مصر ، ص269.

[2] محمد أحمد بيومي، عفان عبد العليم ناصر : **علم الاجتماع العائلي** ، دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية ،2003، .،ص22

[3] محمد أحمد بيومي، عفان عبد العليم ناصر، المرجع السابق، ص 22.

الممتدة تضم أكثر من جيلين من عائلة واحدة، فيتعاون الجميع من اجل توفير حاجات الأسرة ومتطلباتها ، فهم يشكلون وحدة اجتماعية اقتصادية.

3-1-3 الأسرة المتعددة الزوجات:

هذا الشكل مرتبط بزيجات جماعية، أي أن أحد الوالدين المتزوجين مشترك، فهو يلعب دور الزوج و الأب في أكثر من أسرة نواة، وبالتالي يوحدهم في جماعة أسرية كبيرة، ويوجد هذا النوع في المجتمعات التي تبيح تعدد الزوجات المجتمعات العربية والافريقية، و يطلق عليها بالأسرة البوليجامية وهي الأسرة التي تكون من أسرتين نوويتين أو أكثر، تربطهم علاقات اجتماعية أساسها الأب المشترك، الذي تزوج من عدة نساء، وكونوا عوائل نووية و يعرفها محمد عاطف غيث كما يلي "هو نموذج أسري يقوم على نظام تعدد الزوجات لزوج واحد، وإخوة غير أشقاء،مما ينشئ في هذه العائلة أنماط مختلفة من العلاقات الاجتماعية .[1]

وبعد تطرقنا لأنماط العائلة حسب الشكل لا يفوتنا هنا أن نضع هذا التمييز بين خصائص الأسرة النووية الحديثة ، والأسرة الممتدة المحافظة، في الجدول الآتي:

جدول رقم (14) : يمثل خصائص الأسرة النووية و العائلة الممتدة:

العائلة الممتدة	العائلة النووية
عائلة موسعة تعيش بالقرية	عائلة نواتيه تعيش بالمدينة
علاقات أولية ودية	علاقات ثانوية، مبنية على تلبية ألحاجيات ألمادية والمجردة(الدعم، المحبة....)
يعملون بالزراعة	يعملون بالصناعة، بمجال التربية والتعليم، التعليم لاكتساب الشهادات والتخصصات

[1] محمد عاطف غيث مرجع سابق ، ص 177.

	(ضعف مؤسسة العائلة)
العائلة كوحدة إنتاج واستهلاك	العائلة كوحدة استهلاك فقط
العائلة تحدد مكانة الفرد (مراكز إنتمائية), هنالك صعوبة باكتساب مراكز أخرى	الفرد يحدد مكانته بواسطة التعليم, العمل والدخل المادي (مراكز تحصيلية)
قليلة جدا	التطور التكنولوجي أدى إلى تخفيف الأعمال المنزلية وبالتالي خروج المرآة لاقتناء العلم والعمل
عائلة أكثر استقرارا، ونسبة الطلاق قليلة	اقل استقرارا وازدياد بنسبة الطلاق وتكوين العائلات المركبة وعائلات أحادية الوالدين
عن طريق الأهل (الخطاب)	يتم اختيار الزوج\ة بشكل حر وعلى أساس الحب والمودة
نمط أبوي (بتريليناري)	نمط انتماء ثنائي (بيليناري)
يتعلق بالثقافة: مونوجيميا او بولوجيميا	مونوجيميا، ممنوع الزواج بأكثر من امرأة

من اعداد الطالبة.

2-3أنماط الأسر حسب السلطة:

يمكننا هنا التمييز بين ثلاثة أنواع من الأسرة تخضع في تمييزها و تقسيمها إلى ثلاثة أنواع من السلطة وهي كالآتي[1]:

-**الأسرة الأبوية :**ويتم الانتساب فيها إلى الأب بحيث تكون لديه السلطة و الزعامة فيها ،هذا النوع منتشر بشكل كبير في المجتمعات العربية.

-**الأسرة الأمومية :**الانتساب فيها للأم و ليس للأب و تكون فيها السلطة للأم و هي عادة ما تكون في حالة فقدان الأب أو الطلاق.

[1] صالح محمد أبو جادو :**سيكولوجية التنشئة الاجتماعية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،الأردن، 2006 ، ص65.

ثالثا : العائلة في المجتمع الجزائري:

1- تطور بنية المجتمع الجزائري :

نقصد ببنية المجتمع الجزائري هنا، " أنماط الوحدات التي يتكون منها المجتمع و التي ينتمي إليها المجتمع ذاته "[1]، فهي المراحل التي تطور من خلالها المجتمع الجزائري وأخذ صورا متنوعة من الجماعات، من قبيلة، عشيرة وعائلة، والتي بدورها أي العائلة أخذت صورتان هما العائلة الممتدة،ثم العائلة النووية، فهي وحدات أساسية مر بها تشكل المجتمع الجزائري إلى غاية وصوله إلى شكله الحالي،فصحيح أنها تختلف من حيث الحجم والخصائص لكنها تكون خاضعة بصورة عامة إلى تغيير بنية النظام الاقتصادي السائد، فكانت كالأتي:

1-1 القبيلة:

تعد القبيلة البنية الاجتماعية الأساسية ، والشكل الواقعي الملموس للنظام ا لقبلي، و يمثل هذا النظام بما يحمله من رموز وقيم ومعايير بالنسبة للقبيلة، روحها وأيديولوجيتها في تحقيق وجودها المادي وإعادة إنتاجها الاجتماعي.

و نسق في التنظيم الاجتماعي يتضمن عدة جماعات محلية، مثل القرى و العروش و العشائر، و تقطن القبيلة عادة إقليما معينا ويكتنفها شعور قوي بالتضامن والوحدة يستند إلى مجموعة من العواطف الأولية.[2]

و توجد تنظيمات رسمية في القبيلة تعمل على تأكيد وحدتها وتماسكها الاجتماعي، وبالتالي تحافظ على كيانها واستمرار وجودها، أهم تلك التنظيمات ، التنظيم السياسي، يمثل القبيلة رئيس يحظى باحترام الجميع، ويشاركه في رعاية شؤون القبيلة مجلس يسمى مجلس" القبيلة "يتكون في الغالب من رؤساء العشائر إذا كانت القبيلة تتكون من عشائر.[3]
في الجزائر كان أول شكل من أشكال الأسرة الذي عرفته العائلة الجزائرية هو شكل القبيلة ، أو النظام القبلي ،الذي كان يحكمه شيخ القبيلة ، فيخضع الأفراد التابعين للقبيلة لسلطة العادات والتقاليد التي يمليها شيخ القبيلة، وقد مثلت القبيلة البنية الاجتماعية الأساسية،والشكل الواقعي الملموس للنظام الاجتماعي فالقبيلة عند الجزائريين شكلت وحدة اجتماعية تكونت مع ظهور المجتمعات الزراعية،كما تقوم ثقافة القبيلة على رموز وقيم

---

[1] عاطف وصفي :<u>الأنثروبولوجيا الثقافية</u>، دار النهضة العربية بيروت ،لبنان، 1971،ص 164.

[2] محمد نجيب بوطالب:<u>سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي</u>،رسالة دكتوراه في علم الاجتماع،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،لبنان ،2002،ص55.

[3] عاطف وصفي ، مرجع سابق،ص169.

مشتركة تمثل روح القبيلة و إديولوجيتها، في تحقيق الوجود المادي وكذا إعادة الإنتاج الاجتماعي والاقتصادي و الثقافي،كما تشكل رابطة الدم و المصاهرة أساس التعاون والتماسك الاجتماعي.

و سلوك الفاعلين مرتبط بتغليب الولاء للمجموعة أو القبيلة، فلكي تحمي القبيلة أرضها الخاصة بها ، فهي تعتبر جميع ذكورها جند مجندون متى أصبحوا قادرين على حمل السلاح [1]، وهو ما يطلق عليه ابن خلدون العصبية، فالعصبية تعني التماسك الاجتماعي أو روح التضامن ويذهب ابن خلدون أكثر من ذلك فيقول " لا يتعامل أبناء العصبية بالقهر بل يتساوون أمام واجباتهم و مغانمهم و غير ذلك و يتشاورون و السلطة فيهم منتشرة" كما يقر **ابن خلدون** بان القبيلة المختلفة العصائب أضعف من القبيلة ذات العصبية الواحدة، فالعصبية تتولد إلى القرابة، وتسند إلى وحدة النسب،كما يؤكد **ابن خلدون** على دور المكانة، أي الأرض، التي تشكل أساس إلتحام الجماعة وبالنسبة للجزائر هناك مجموعات لا زالت إلى يومنا الحالي تمثل معنى إسم قبيلة وهم " القبائل، الميزابيين، الأوراس، والتوارق "كما توجد تنظيمات رسمية في القبيلة تعمل على تأكيد وحدتها وتماسكها الاجتماعي، وبالتالي تحافظ على كيانها، واستمرار وجودها، أهم تلك التنظيمات، التنظيم السياسي حيث يمثل القبيلة رئيس يحظى باحترام الجميع، و يشاركه في رعاية شؤون القبيلة مجلس يسمى مجلس القبيلة ويتكون في الغالب من رؤساء العشائر إذا كانت القبيلة تتكون من عشائر.

2-1 العشيرة:

تعرف على أنها مجموعة من الأفراد تنحدر من نسب واحد ولها جد مشترك والانتماء إليها يكون إما عن طريق النسب الأبوي أو النسب الأمي ولا يكون عن طريق النسبين. [2]

فهي تعتبر جزء من القبيلة التي تتكون عادة هي مجموعة عشائر، فالعشيرة في المجتمع الجزائري تقوم على أساس الإنتساب الخطي الأبوي، لذلك تكون العصبية داخل العشيرة أقوى منها داخل القبيلة،هذا ما أكده عدي الهواري حيث أن العشيرة في المجتمع الجزائري التقليدي حسبه تقوم أساسا على القرابة الأبوية، ويكون النسب في هذه البنية الاجتماعية حقيقيا أكثر منه شكليا أو خرافيا بعكس القبيلة.[3]

---

[1] عبد المجيد مزيان: النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون وأسسها من الفكر الاسلامي والواقع المجتمعي، درا سة فلسفة واجتماعية، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب مع ديوان المطبوعات الجامعية، 1988 ص 34.

[2] دي كن ميتشيل: معجم علم الاجتماع، ترجمة ومراجعة، إحسان محمد الحسن، ط2 ، دار الطليعة، بيروت،1986 ،(عشيرة)

[3] ADDI LHOUARI : **De l'Algérie précoloniale à l'Algérie coloniale**, , ENAL, Alger , 1985, P93.

و بوضعها وحدة تتفاعل مع مثيلاتها داخل البناء الاجتماعي الكلي، تقوم العشيرة بمجموعة من الوظائف الاجتماعية ، لأفرادها ، فهي التي تعطيهم المكانة الاجتماعية و الاقتصادية و نشر العادات والتقاليد الخاصة بها بين أعضائها وعادة ما تكون مخالفة أو مشابهة لعادات العشائر الأخرى والتي تسمى أيضا فرق ، وهي موجودة بأعداد كبيرة في المجتمع الجزائري.

1-3العائلة:

إن العائلة الجزائرية هي أسرة كبيرة أو عائلة ممتدة، أو مجموعة أسر زواجيه يعيشون معا تحت سقف واحد "الدار الكبيرة "عند الحضر" والخيمة الكبيرة " عند البدو ، وتضم من 20الى 60 شخص أو أكثر يعيشون في تجمع[1] ،

إذن فالعائلة الجزائرية هي أسرة كبيرة أي، فهي تضم من 3 إلى أربعة أجيال،إذن فهي عائلة ممتدة تتميز بوحدة السكن،تكون تحت سلطة شخص واحد أي أن السلطة بطريركية،فالأب هو القائد الروحي و المادي للجماعة العائلية، بيده السلطة المادية و الروحية، و هو من يورثها لابنه الأكبر من أجل الحفاظ على عدم تقسيم الملكية العائلية، ويقول **بيير بورديو** بصدد ذلك، العائلة الممتدة هي الخلية الاجتماعية الأساسية، وهي النموذج الذي على صورته تنتظم البنيات الاجتماعية، لا تقتصر على جماعة الأزواج أولادهم، ولكنها تضم أيضا كل الأقارب التابعيين للنسب الأبوي[2].

أما **العيد دبزي وروبير ديكلوتر**، فيعرفان العائلة الجزائرية كما يلي " :هي جماعة منزلية تدعى العائلة مكونة من الأقارب القربين الذين يشكلون وحدة اجتماعية،اقتصادية قائمة على علاقات الالتزام من تبعية وقانون[3]."

2- الخصائص السوسيولوجية للعائلة الجزائرية:

2-1 العائلة الجزائرية ممتدة:

إن الشكل السائد في بنية العائلة العربية هو العائلة الممتدة و في ما خلا بعض

---

[1] Boutenfouchet Mustapha **: La Famille Algérienne, évolution et caractéristiques récentes**,SNED, Alger, 1982, P40.

[2] مالكي حنان : الخصائص السوسيولوجية للأسرة الجزائرية –التقليدية و الحديثة.**مجلة العلوم الانسانية**.جامعة محمد خيضر بسكرة،العدد22،2011،ص44.

[3] مالكي حنان ، المرجع السابق ،ص44.

الاستثناءات فإن العائلة الممتدة لا تسكن عادة في بيت واحد، ففي المدن الصغيرة و الكبيرة نجد انه قد تعيش في حي واحد أو قد تتوزع على عدة أحياء في المدينة ومن الناحية البنائية نجد أن العائلة الممتدة تتكون من خليتين أسريتين أو أكثر،تضم أكثر من جيل واحد،يقيمون في وحدة سكنية مشتركة أو في وحدات سكنية متقاربة و متجاورة .

إلا انه و نتيجة للتطورات الحاصلة فقد حدثت العديد من التغيرات في المجتمع أدت بتطور العائلة الجزائرية تدريجيا بإتجاه الأسرة النووية، حيث يستقل الزوج و الزوجة و أولادهما بمنزل خاص بهم، إلا أن تطور العائلة الجزائرية نحو العائلة النووية كان بتأثير سببين يكادان يكونا رئيسيين وهما:

1-الاستعمار -2 .حركة التحديث والصناعة.

أما فيما يخص السبب الأول " لقد عمدت فرنسا إلى تفكيك النسيج الاقتصادي التقليدي واستبدال المنظومة القيمة ، والعلائقية في الريف الجزائري".

وهذا نتيجة الصعوبات التي واجهت الاستعمار، فقد تم القضاء تدريجيا على التنظيم القبلي و استبداله بالتنظيم العائلي البسيط، و كذلك فقد تم " نقل الفاعلين بشكل سريع و عنيف من نمط الحياة الجماعية القائمة على الوحدة العشائرية ، ذات التضامن القرابي إلى الجماعات الاصطناعية القائمة على الفردانية.

وقد أدى هذا كله إلى تفكيك البنية الاجتماعية التقليدية،كذا تحطيم الروح الجماعية و العلاقات العائلية ، وهكذا انتقلت السلطة من حكم شيخ القبيلة إلى نظام أبوي عائلي، و من هنا بدئت تنتشر الأسرة النووية شيئا فشيء داخل المجتمع الجزائري، وبعد الاستقلال مباشرة ونتيجة للتحطيم التدريجي الذي تعرضت له البنية العائلية التقليدية برز إلى الواقع، المجتمع الجزائري بناءا عائليا له بعض مميزات البناء القديم و هي الانقسام و وحدة الملكية و كذا استمرار السلطة الأبوية و الغزو العائلي الموسع القائم على الخط الأبوي، أما فيما يخص السبب الثاني فنتيجة للتقدم العربي، ورغبة العرب إتباع هذا النمط وسايره الغرب ، فانتشر التعليم و تطور، وكذا التصنيع وما تبعه من اتساع في المدن وظهور الطبقة المتوسطة، انتشار الوظائف البيروقراطية،وإمكانية الحصول على العمل الخاص.

إذن فالعائلة الجزائرية عائلة ممتدة، تتحول تدريجيا إلى عائلة نووية ولكن هذا التحول

لا يأخذ صورة سريعة، كما أن هذا التحول لا يأخذ صورة الشمولية، وهذا ما يتضح جليا من خلال عرضنا لأهم الإحصائيات المتعلقة بتعداد العائلات الجزائرية وتحولها وفقا لهذه الإحصائيات فقد تم تقسيم العائلات الجزائرية إلى 12 نمط هي كالأتي[1]:

1-أسرة معيشية عادية متكونة من شخص واحد بمفرده.

2-أسرة معيشية عادية متكونة من شخصين أو أكثر بدون وجود رابطة زواج

3-أسرة معيشية عادية متكونة من الزوجين و أبنائها.

4-أسرة معيشية عادية متكونة من الزوجين دون أبناء.

5-أسرة معيشية عادية متكونة من أم بمفردها و أبنائها أو أب بمفرده و أبنائه.

6-أسرة معيشية عادية متكونة من زوجين و أبنائهما و أشخاص آخرين إضافيين.

7-أسرة معيشية عادية متكونة من زوجين دون أبناء و أشخاص إضافيين.

8-أسرة معيشية عادية متكونة من أم بمفردها و أبنائها أو أب بمفرده و أبنائه و أشخاص آخرين إضافيين.

9-أسرة معيشية عادية متكونة من أسرتين من النمط: أم بمفردها و أبنائها أو أب بمفرده و أبنائه، سواء وجد أم لم يوجد أشخاص إضافيين.

10-أسرة معيشية عادية متكونة من أسرتين من النمط: الزوجين و أبنائهم أو من أسرتين من النمط: أم و أبنائها أو أب و أبنائه، سواء وجد أم لم يوجد أشخاص آخرين إضافيين.

11-أسرة معيشية متكونة من أسرتين إحداهما من النمط: الزوجين و أبنائهما والأخرى من النمط: الزوجين دون أبناء، سواء وجد أم لم يوجد أشخاص آخرين إضافيين.

12-أسرة معيشية متكونة من ثلاث أسر أو أكثر، سواء وجد أو لم يوجد أشخاص آخرين إضافيين.

2-2 العائلة الجزائرية هرمية على أساس السن والجنس:

تظهر العائلة في المجتمع الجزائري نظام الإنتساب في خط الذكور، وبذلك يمكننا أن نصف العائلة الجزائرية بأنها، تتبع التسلسل الهرمي على أساس السن و الجنس، فيحتل الأب رأس الهرم، ويكون تقسيم العمل والنفوذ والمكانة على أساس الجنس والعمر و النفوذ و

[1] CENEAP: **Mutation des structures de la famille algérienne et ses implications sur les attitudes , les comportements et les pratiques courantes**, CENEAP, Alger, 2003, p 8.

المكانة على أساس الجنس و العمر.[1]

ك8ففي العائلة الجزائرية يكون التسلسل الهرمي للسن و الجنس يسيران في خط واحد،

فمكانة الفرد داخل العائلة و تأديته لأدواره تتحدد من خلال سنه أولا ثم جنسه.

و لهذا تكون السلطة العائلية مركزة بين الذكور من أفراد العائلة، وخاصة منهم الكبار، ومن هنا تنتج دونية النساء و الصغار.

أما فيما يخص الهرمية على أساس الجنس فإننا سنستخلص منها إضطهاد المرأة و دونيتها يتفق الباحثون و المراقبون على أن المرأة تحتل موقعا دونيا في بنية العائلة العربية القديمة منها والمعاصرة، فالمرأة لا تحظى بما يحظى به الرجل في مجتمعنا حتى أنه لو قمنا بسؤال مجموعة من الأباء حول ما يتمنون جنس ذريتهم أو نسلهم، لتمنوهم من الأولاد و ذلك بعد ذكر عديد الأسباب تكون في معظمها اقتصادية، فهناك دائما خوف و غموض يحوم حول مستقبل البنت و هذا لعدة أسباب اجتماعية و اقتصادية و ثقافية.

فالميل إلى إنجاب الذكور يعني للرجل أيضا استمرار نسله وبقاء زيجته و الصبي البكر هو أثمن ما تملكه العائلة، فالأب ينجب أولاده من أجل نفسه فإنجاب الذكور يعني إمتداد حياة الأب أما الأنثى فهي عبء على العائلة وما على هذه الأخيرة أي المرأة العربية أن تكون كائن بغيرها لا بذاتها.

3-2 العائلة الجزائرية عائلة أبوية:

إن الأب والجد، أو أحيانا الأخ الأكبر، يعتبر رئيسا ومركز قوة ، وسلط ذاته ت طبيعة مطلقة ونهائية وانطلاقا من هذه المميزة التي يخولها له العرف والعادة، يسهر عادة رأس الهرم في بنية العائلة الجزائرية، فهو من يعيل أفراد العائلة و يوفر لهم حاجياتهم المادية،فهو من يقرر و هو من يحدد كل الأمور المتعلقة بالعائلة.

و في هذا الإطار فإن العائلة الجزائرية تتميز ب:[2]

1-العائلة الجزائرية هي عائلة بطريركية حيث يمثل فيها الأب أو الجد القائد الروحي للجماعة أو المشتركة فهناك ترتيب بطريركي يسمح له بالحفاظ على تماسك و انسجام الجماعة المنزلية .

---

[1] حليم بركات: <u>المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاع اجتماعي</u>، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984، ص179

[2] Boutenfouchet Mustapha ,ibid,p38.

2-العائلة الجزائرية هي عائلة إكناتية النسب فيها للذكور و الانتماء دائما أبوي فالمرأة أو الأم يبقى انتمائها لأبيها و الميراث ينتقل من حظ أبوي من الأب إلى ابنه الأكبر على العموم للمحافظة على وحدة الميراث أو الملكية.

و بهذا الشكل تكون عبر قرون سحيقة النظام الأبوي الذي يميز النظام العائلي العربي عموما و كذا النظام العائلي الجزائري ، وهو ما توصل إليه كل من الباحثين حليم بركات،وهشام شرابي من خلال دراستيهما لواقع المجتمعات العربية من خلال ما ورد في كتابيهما، المجتمع العربي المعاصر، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، على التوالي.

حيث يقوم هذا النظام الأبوي على العنصر الذكوري أو الرجالي الذي يمثل القوة داخل العائلة،لأن الذكور هم محور كل الأعمال الزراعية وأعمال الصيد،حيث أن هذا النوع من الأعمال يحتاج إلى طاقة بشرية كبيرة تستعمل في مختلف الأعمال و بخاصة أعمال الزراعة و الري و الفلاحة.

4-2 العائلة الجزائرية وحدة اجتماعية إنتاجية:

نظرا لأهمية الوظيفة الاقتصادية التي تؤديها العائلة لأفرادها في المجتمع التقليدي، فأنه كان لا يحدد مركز الشخص كفر د معزول، ولكن ينظر إليه كعضو في أسرة محددة معينة ، إذ كان اسم الأسرة هو المهم والمؤشر وليس اسم الشخص الفرد، فاسم الأسرة يمثل بطاقة تعريف يجب المحافظة عليها وحمايتها[1]

و في هذا الإطار فإن العائلة تشكل وحدة إنتاجية اقتصادية اجتماعية أساسية، تفترض في أعضائها التعاون معا والاعتماد على بعضهم البعض في جميع المجالات، وكل حسب قدراته عمره وجنسه من اجل تحسين معيشتها وتحسين أوضاعها ومكانتها في المجتمع.[2]

فالفرد في العائلة يكون عضوا أكثر منه مجرد فرد، فتسود علاقات عائلية مبنية على التعاون و نكران الذات،أو العمل من اجل الجماعة، و الحفاظ على وحدتها و ملكيتها، فكون العائلة وحدة إنتاجية اجتماعية و اقتصادية، يجعل من القرارات شأنا عائليا و ليس شأنا فرديا، وبالنسبة لهذه القرارات فإنها تشمل كل القرارات المتعلقة بحياة الأفراد أو بحياة العائلة ككل، فالفرد بإمكانه الاعتماد على العائلة في كل حالاته، فالعائلة هي التي تنتج الفرد وتلبي له كل حاجياته الاقتصادية و النفسية و الاجتماعية، فهنا يكون هناك اعتماد متبادل بين الأفراد

---

[1] لوحيشي أحمد بيرى: <u>الأسرة والزواج : مقدمة في علم الاجتماع العائلي</u>، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1998 ،ص7

[2] حليم بركات،مرجع سابق، ص175

و العائلة كل منها يعمل من أجل الأخر، ونتيجة لبعض التطورات الحاصلة فان هذه الخاصية أن العائلة وحدة إنتاجية اجتماعية واقتصادية،أخذت في التراجع نتيجة توفر التعليم وكذا الوظائف الحكومية،وتوفر العمل خرج بنية العائلة،إلا أنه رغم ذلك " لا يجوز أن نستنتج أن العائلة لم تعد تكون وحدة اجتماعية اقتصادية لأنها في الواقع لا تزال تشكل مثل هذه الوحدة، وبالتالي لا تزال مركزا تتمحور حوله مختلف النشاطات الإنسانية في المغرب العربي.

2-5العائلة الجزائرية تبيح تعدد الزوجات:

و يتكون الزواج المتعدد في المجتمع الجزائري من زوج واحد وأكثر من زوجة واحدة بالإضافة إلى الأطفال، و لابد أن تكون تلك الزيجات شرعية أي تتم بموافقة المجتمع، ولابد أيضا أن يكون للزوج أكثر من زوجة واحدة في نفس الوقت وليس في أوقات متعاقبة.[1]

كما تمتاز العائلة الجزائرية بالزواج الداخلي و المقصود به الزواج بين أفراد الجماعة الأصلية لتمتين رابطة الدم و بقاء الميراث في يدها عكس الزواج الخارجي الذي يبنى مصالح اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية قاهرة.[2]

3- رأس المال الإجتماعي للعائلة:

من الواضح أن بورديو عندما أكد على أن مفهوم رأس المال الاجتماعي كان يشير الى الموارد التي يمتلكها الأفراد سواء أكانت موارد كمية أو كيفية ، والتي يمكن أن تستخدم بطريقة إستراتيجية للحصول على مزايا وموارد أخرى- إقتصادية على وجه الخصوص _ ولذلك فإن رأس المال الاجتماعي يمثل قوة تساعد على خلق وترسيخ مزايا اجتماعية للفاعلين[3] ،و على ذلك يمكن تلخيص مرتكزات رأس المال الاجتماعي للعائلة الجزائرية فيما كيلي:

3-1 السلطة :

إن دراسة السلطة تعني بصفة عامة نمط توزيع القوة والنفوذ داخل العائلة، و طبيعة السلطة داخل العائلة الجزائرية تفرض علينا الربط بين نمطي السلطة التقليدية و الكاريزماتية ما نتج عنه سلطة أبوية:

---

[1] عاطف وصفي، مرجع سابق،ص16.

[2] حنان مالكي: مرجع سابق،ص48.

[3] حسني ابراهيم عبد العظيم:مفاهيم سوسيولوجية حديثة –رأس المال الاجتماعي،**الحوار المتمدن**: على الموقع: http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=326914&r=0 زيارة يوم 2018/04/19.

3-1-1 السلطة التقليدية :

يقوم هذا النموذج من السلطة "على قدسية التقاليد والعرف والإيمان بخلود الماضي،وفي كل جماعة مهما كانت درجة تطورها ارتباط بالماضي ، أي لها سلطة تقليدية. فهذه السلطة تقوم على اعتقاد راسخ لدى الأفراد في قداسة العادات، التقاليد والأهداف السائدة .وبذلك يكون النظام الاجتماعي القائم نظاما مقدسا ثابتا و مستقر غير قابل للتغيير أو الانتهاك والتمرد عليه، بمعنى أن الأفراد يشعرون بأن هذا النظام غير قابل للتغيير ولذلك فما عليهم إلا القبول.[1]

ويفسر ماكس فيبر ذلك بان هناك دائما مركب من التقاليد يشكل نوعا من السلطة، وكل أشكال السيطرة والسلطة في التاريخ هي مزيج وتداخل بين القيادة الروحية والقيادة التقليدية ، أي مزيج من التنظيمين الروحي والتقليدي، بل ويصعب في كثر من الأحيان الفصل بينهما، وتتمتع السلطة التقليدية بمجموعة من السمات هي:

1-العشوائية، أي الاعتماد على التقاليد.

2-اللامركزية في جمع المعلومات.

3-المسؤولية الجماعية في العائلة.

4-غياب اللوائح والقوانين.

5-توريث السلطة.

6-المركزية في إتخاذ القرارات.

3-1-2السلطة الكاريزماتية:

هي سلطة تقوم على الاعتقاد في الصفات الاستثنائية للقائد التي تجعل منه شخصا ملهما، أي أن مصدر الشرعية هنا هو الاعتقاد أو الإيمان بقدسية الصفات التي يتميز بها القائد دون الأتباع، لذلك غالبا ما تشبه العلاقة بين القائد و الأتباع في هذا النمط من السلطة العلاقة بين الانبياء وبقية الناس الذين ينظرون إليهم على أنهم أصحاب سلطة ملهمة .

لذلك فإن أهم ما يهدد انهيار هذه السلطة هو عدم قدرة الشخص القائد على إثبات تفوقه غير الطبيعي إلى جانب الوفاة .[2]

---

[1] عبد العزيز الغريب صقر:**الجامعة والسلطة دراسة تخليلية في العلاقة بين الجامعة والسلطة** ، الدار العالمية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2005 ، ص 130

[2] محمد على محمد:**أصول علم الاجتماع السياسي**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1987،ص 118.

ومن بين سماتها ما يلي:

1-وجود القائد الروحي : هو الملهم والمتبع.

2-المركزية : ففي عمليات اتخاذ القرارات يكون القائد هو الوحيد المخول للقيام باتخاذ القرارات.

3-الإيمان المطلق بالقائد الروحي.

4-اللامركزية في جمع المعلومات وتقديمها من خلال التنظيمات أو الأعضاء الفرعيين.

زيادة على ذلك يمكن للأفراد المجردين من أيه شرعية أن يصبحوا بفضل مؤهلاتهم و مآثرهم الخاصة في سياقات تاريخية معينة طارئة أو درامية أن يصبحوا قادة.[1]

من خلال ما سبق يمكن أن ستشقي أن هذه السلطة تقوم على الصفات الشخصية للفرد، وهي سلطة لا تتوارث مثلما هو الحال مع السلطة التقليدية لأنها ترتبط تحديدا بشخصية الفرد.ويتعلق الأمر هنا بعلاقة الأتباع بالسيد الذين ينظرون بعين التبجيل و الاحترام لقائدهم.

إلا أن طبيعة السلطة داخل العائلة الجزائرية تكون محتواة بين النمطين السابقي الذكر السلطة الكاريزمية والسلطة التقليدية فهي سلطة تقترن بالهيمنة و السيطرة الذكورية حيث تخضع السلطة في العائلة الجزائرية إلى نوعية العلاقات داخل الأسرة وكذا أنماط الاتصال، وتوزيع السلطة في النظام السلطة الكاريزمية تقوم على وجود فرد يتمتع بصفات نادرة تجعل الأخريين يطيعونه ويتبعونه، والإيمان بأن للفرد ميزة خاصة، قدرة استثنائية جاذبية غريبة، هيبة ، تمنح القائد من النفوذ ما يملي طاعته والإذعان له إلا انه في حالة إدامة الكاريزما عبر مأسستها يمكن في هذه الحال أن تتحول السيطرة الكاريزمية إلى سيطرة تقليدية إذا ما تحول الزعيم الكازيمي إلى مؤسس سلالة ملكية، أوالى سيطرة عقلانية إذا ما نجح في إنشاء مؤسسات[2]

ومن بين سماتها ما يلي:

---

[1] جان ماري دانكان :<u>علم السياسة</u> ،ترجمة :محمد عرب صاصيلا ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، بيروت، 1997 ، ص 120

[2] ضيف ياسين ، مرجع سابق ،ص69.

1-وجود القائد الروحي : هو الملهم والمتبع.
2-المركزية : ففي عمليات اتخاذ القرارات يكون القائد هو الوحيد المخول للقيام باتخاذ القرارات.
3-الإيمان المطلق بالقائد الروحي.
4-اللامركزية في جمع المعلومات وتقديمها من خلال التنظيمات أو الأعضاء الفرعيين.

3-1-3السلطة الأبوية:

و كما عرفنا مما سبق أن الأسرة الجزائرية هي أسرة أبوية منذ قدم التاريخ، وكذلك الحال بالنسبة لمختلف الدول العربية. فالخاصية الأبوية هي السمة الأساسية لمجتمعنا، و يشير النظام الأبوي إلى طبيعة،نمط وتوزيع السلطة داخل الأسرة الجزائرية والأساس في هذا هو هيمنة الرجل على المرأة،و هيمنة الكبار على الصغار، مما يعني توزيعا هرميا للسلطة على محوري الجنس والسن، ويعتمد هذا النظام على البناء القرابي، إن هذا النظام يرتبط جذريا بالعائلة الممتدة أبويا .

حيث نجد أن هذا النظام العائلي اقترن في الزمن القديم بالأسرة الرومانية، ويرى مصطفى بوتنفوشت أن الأسرة في منطقة الشمال الإفريقي أو الغرب العربي قد تأثرت بالنموذجين ، الأسرة الرومانية القديمة **ذات العاهل** "والأسرة العربية القديمة رب البيت والتي اعاد الإسلام تنظيمها وتشكيل الكثير من ملامحها[1].

حيث ارتبط النظام الأبوي بالأسرة الممتدة وكذلك بنمط الإنتاج التقليدي، الذي كانت تشغل في وحدة إنتاجية وإستهلاكية معا، و هو ما يطلق عليه اليوم المؤسسة العائلية حيث يؤكد أحد الباحثين "لقد كانت حقا مقاولة رب الأسرة، أو بالأحرى " رئيس، الأسرة "هو رئيس المقاولة و أعضاء الأسرة هم أنفسهم العاملون يتقاضى البعض منهم أجرا بكيفية أو بأخرى، في حين أن البعض الأخر و النساء في مقدمة ذلك لا يتقاضون عن عملهم أجرا.

فرب الأسرة هو مدير كافة شؤون وأنشطة الإنتاج في هذه المقاولة ,وهو المهيمن على جميع أفرادها.

[1] Boutenfoucht Moustafa, Ibid, P42.

4-القيم الاجتماعية للعائلة الجزائرية:

ترتبط القيم في مجتمع ما عادة بنمط معيشة هذا المجتمع مثلما ما أشار إليه ابن خلدون من أن ما لأهل البداوة من قيم الشجاعة، الخشونة، التضامن،حب الغير، هي قيم لا يمكن أن نجدها عند أهل الحضر الذين يميلون إلى الترف و الأنانية ، الخوف من العدو ، على هذا الأساس فقد تميزت العائلة الجزائرية بمجموعة من القيم نلخصها فيما يلي:

4-1الدين:

ينظر إلى الدين على أساس أنه مصدر من مصادر القيم لدى الجماعة، على اعتبار أن:

-الدين مؤسسة اجتماعية ثقافية.

-الدين مجموعة من السنن و التشريعات الواجب و المفروض إتباعها.

-الدين كنظام من المعتقدات و الممارسات السلوكية و الأخلاقية.

-الدين كنسق من الرموز.

4-2الطاعة:

من أهم القيم التي تميز العائلة الجزائرية و هي إما تتعلق بطاعة الصغار للكبار أو طاعة الأولاد للآباء أو طاعة الزوجات للأزواج، وهذه القيمة نابعة أساسا من مبادئ الدين الإسلامي، فالإسلام يحث على الطاعة التي هي في الأساس مرتبطة بالعبادة، و كذا من البنية الأبوية للعائلة الجزائرية، فالأب هو أكثر الأشخاص احتراما و طاعة من طرف الزوجة و الأبناء فالأب يحتل مركز و رأس هرم السلطة والمسؤولية فهو ينتظر من جميع أفراد الأسرة بمن في ذلك الزوجة، الطاعة و الاحترام، و الإمتثال، وعدم مناقشته فيما يراه مناسبا، فهو يتجه إلى أفراد عائلته بالأوامر و النواهي و كذا النصائح و الإرشادات ويحتل الأب ومن بعده ابنه الأكبر السلطة داخل العائلة برسم التقاليد الموروثة فهذا النمط من العلاقات يتماثل مع نمط العلاقات التي تسود المجتمع.

كما يورد ذلك **هشام شرابي** فالعائلة هي صورة مصغرة عن المجتمع فالقيم التي تسودها من سلطة وتسلسل هرمي وتبعية وقمع هي التي تسود العلاقات بين أعضاء المجتمع كما تميز العلاقات بين أعضاء العائلة.

4-3الجماعة:

يمكن تعريفها على أنها شعور أعضاء الأسرة بالوحدة والتكامل التام مع بعضهم

البعض في العمل بحيث يصبح ناتج العمل ملكا جماعيا للأسرة، فضلا عن رغبة أعضاءها في مساعدة بعضهم البعض في مواجهة الآخرين، كما يشير إلى إهتمام أعضاء الأسرة وعملهم على دوام بقاء الأسرة ككل بغض النظر عن المصالح والإهتمامات الفردية .

وهذه القيم تكون متضمنة في بنية العائلة الجزائرية فما أن ينشأ الفرد داخل العائلة إلا و بدأت تنشئته على قيم التعاون والتكامل مع باقي أفراد العائلة خاصة بحالة وجود ملكية مشتركة فإن أفراد العائلة يتضامنون كما يشير إلى ذلك **دوركايم** تضامنا آليا يسعون جاهدين من أجل الجماعة و قد تصل إلى درجة نكران الذات.

إن محور العلاقات الاجتماعية في العائلة الجزائرية هو الجماعة وعلى اعتبار أن العائلة الجزائرية تتميز ببنيتها الممتدة فإن العلاقات بين الأفراد تتداخل وبذلك تتشابك معها مصالحهم وممتلكاتهم فيتكون بذلك نوع من الولاء وتوقعات السلوك، ويكون عدم التقيد بها بمثابة الخروج عن العائلة وهذا يشعر الفرد بالانصهار داخل العائلة ونبذ كل ما هو خارج العائلة ويكون ذلك بتمجيد جل ما هو داخلي والحفاظ عليه بأي وسيلة، فإحترام مبدأ الملكية مثلا سيستلزم القضاء على كل محاولة للاعتداء عليها.

4-4التفاخر العائلي:

من الأمور التي يحرص عليها الفرد في علاقته بالمحيط الخارجي هو الاجتهاد في إبراز الوجه المشرف لباقي أفراد العائلة بغرض إظهار المكانة المرموقة للعائلة في المجتمع و يلاحظ هذا التفاخر خاصة في الخارج حيث العائلة تعمل على إظهار الوجه الأكثر تشريفا عن طريق التظاهر بالقوة والمال والتمسك بمختلف القيم الأخلاقية لهذا يجب على كل فرد عضو في العائلة أن يخضع إلى هذه التعاليم حتى يبرز الوجه الايجابي وهذا ما يسمى الشرف

4-5 العائلة مكان إعادة الإنتاج[1]:

تعمل العائلة على الحفاظ على النظام الإجتماعي، وإعادة إنتاج الحيويات، أي إعادة إنتاج بني المجال الإجتماعي و العلاقات الإجتماعية، كونها أحد الأمكنة الممتازة لتراكم رأس المال في أنواعه المختلفة، ونقله بين الأجيال فهي تحفظ وحدته من أجل الوراثة وعبر القدرة على التوريث ولأنها مؤهلة للوراثة تكون الذات الرئيسية لإستراتيجيات إعادة الإنتاج إذن فمما سبق فإن العائلة هي المكان الأساسي لعملية إعادة الإنتاج الإجتماعي والاقتصادي

---

[1] ضيف ياسين ،مرجع سابق، ص82

يرثون من الأباء الكثير مما يتعلق بالعائلة، مكانتها، رؤوس أموالها المختلفة، إذن فهم ملزمون بإعادة التوريث إلى أبنائهم. فإعادة الإنتاج داخل العائلة هي حتمية بالنسبة للأفراد المنتمين لها، وهذا ما نلاحظه في مختلف نواحي حياتنا اليومية، فيشير بورديو إلى أن نزوع العائلة في الحفاظ على كيانها و إستمرارية وجودها مع ضمان كمالها، لا ينفصل عن النزوع للحفاظ على كل ممتلكاتها المهددة دائما بالهدر أو التفتت، فقوى الإندماج وبالتحديد الإستعدادات الأخلاقية التي تدفع إلى التوحيد بين مصالح الأفراد الخاصة و المصلحة العامة للعائلة"

إن أحد أهم خصائص العائلة الجزائرية هي أنها عائلة ممتدة متماسكة، بسبب تضامن مصالحها و توحدها أي بواسطة رأس المال ومن أجله في نفس الوقت، ونقصد برأس المال هنا بداهة رأس المال الإقتصادي وكذلك رأس المال الرمزي، ورأس المال الإجتماعي، الذي يقول عنه بورديو أنه شرط و نتيجة الإدارة الناجحة لرأس المال المملوك جماعيا من طرف أعضاء العائلة. فالأسرة تلعب دورا هاما في إدارة رأس المال الإقتصادي، من خلال مد أفرادها بكل المتطلبات الإجتماعية والإقتصادية و الرمزية، من أجل تحقيق النجاحات الإقتصادية، فالعائلة تضمن حل النزاعات والقضاء على الإختلافات وكذلك توفير جو عام من العلاقات يساهم بشكل إيجابي في الوصول إلى الغايات.

فالعائلة هي مصدر عمليات إعادة الإنتاج بمختلف أشكالها، وهي متعالية على أفرادها فهي موجودة قبلهم و توجد معهم و ستوجد بعدهم إنها العائلة هي مركز كل ك2النجاحات وهي مركز إعادة الإنتاج.

خلاصة:

لقد خلصنا من خلال هذا الفصل إلى تحديد نماذج العائلة بشكل عام و العائلة الجزائرية بوجه خاص كونها مكان لإعادة الانتاج سواء البيولوجي أو القيمي أو الثقافي ، و حتى الاقتصادي .

فالعائلة الجزائرية لا ترتبط و تتأثر فقط بمجموع العادات و التقاليد و القيم السائدة ، بل تتعدى ذلك إلى الثقافات التي أملتها العولمة ، ما جعلها تدخل في حركة التغير الاجتماعي وتساهم في تبلور العديد من الأفكار و القيم التي تكون شخصية الفرد .

الفصل الخامس

الهوية الاجتماعية للمرأة المقاولة

الفصل الخامس

الهوية الاجتماعية للمرأة المقاولة

تمهيد

أولا: المرأة من فكر العمل إلى فكر المقاولة

ثانيا: المرأة الجزائرية و النشاط السوسيو-اقتصادي

ثالثا: المرأة المقاولة

خلاصة

تمهيد:

لقد شغل موضوع المرأة المقاولة الكثير من الباحثين في السوسيولوجيا و الأنثروبولوجيا و الاقتصاد و السياسة والثقافة ...الخ ، و حتى الحكومات عبر العالم أولت هذا الموضوع أهمية بالغة كون المرأة المقاولة أضحت تمثل أحد أقطاب الاقتصاد و قاطرات نموه، فالتقارير الاقتصادية و الدراسات العلمية تؤكد أن المقاولة النسوية تعد أحد معايير النمو للاقتصاد، و مدى وجودها من عدمه هو الذي يفرق بين نمو مختلف الاقتصاديات.

لكن وعلى الرغم من أهميتها ومدى مساهمتها في رقي الاقتصاد، إلا أن نسبتها في الجزائر ليست بالمشجعة، بالرغم أنه وفي الآونة الأخيرة نلاحظ ارتفاعا محسوسا لنسبة المقاولة النسوية في بلادنا، إلى أن هذا لا يكفي وبعيد جدا لنقارنه بالانجازات التي حققت في البلدان الغربية أو حتى العربية.

➢ أولا: المرأة من فكر العمل إلى فكر المقاولة

1- تطور فكر العمل:

طالما شغل موضوع العمل مختلف الاقتصاديين، الفلاسفة و المفكرين، و حسب تياراتهم و اتجاهاتهم اختلفت تعاريفهم و آرائهم، فالعمل ظاهرة اجتماعية موجودة منذ وجود الإنسان و بأشكال متعددة، و لأنه كان لا يتعدى بعض الحركات الجسمية و المجهودات الفكرية البسيطة، نجده اليوم يتميز بالتعقيد بالنظر لتغير ظروف و أهداف الإنسان.

إذا فالحضارات القديمة و مما لاشك فيه لم تقم من العدم، وإنما كانت نتيجة عمل مضني قام به الإنسان في القديم وهو ما تؤكده مختلف الديانات السماوية والنظريات القديمة والحديثة والتي تعتبر كلها بأن العمل البشري هو مصدر الإنتاج والتطور والرخاء في أية مرحلة من مراحل تطور البشري إلى أن هذه الديانات والنظريات تختلف في تقييمها لهذا العمل وفي من يستفيد بثماره.و قد لخصها ناصر دادي عدون فيما يلي: [1]

***في الحضارة المصرية:**

التي قامت على العمل الجبار سواء بالنسبة للفلاحة أو بالنسبة إلى الصناعة التي كانت راقية ومزدهرة آنذاك. حيث عرفت مصر القديمة منذ عهودها الأولى، صناعة البرونز لإنتاج الأسلحة وصناعة الآجر والإسمنت والزجاج والفخار والخشب والجلد والنسيج واستعمال الكمياء في الصناعة واشتهرت مصر القديمة أيضا بالفكر العلمي كالرياضيات والهندسة والأهرام خير شاهد على ذلك.

و تتكون الفرقة العاملة من الرجال الأحرار والعبيد والرقيق يشرف عليهم رئيسا يؤدي لأفرادها أجورهم.

***أما الحضارة البابلية :**

فقد اهتمت بالصيد أكثر من الزراعة لوعرة أراضيها وكثرة الحجارة فيها كما أن أغلب البابليين كانوا يعملون في باطن الأرض ويستخرجون المعادن مثل الحديد، الذهب، والفضة والرصاص .

بالإضافة إلى بعض الصناعات التي كانوا يقومون بها مثل النسيج الآجر وبعض الصناعات الأخرى، ومما يجب التنبيه إليه هوان الحضارة البابلية بقيادة مؤسسها حمو

[1] ناصر دادي عدون: إدارة الموارد البشرية و السلوك التنظيمي، دار المحمدية العامة، 2001، ص ص 26، 28.

رابي والذي حكمها بالعدل لمدة 43 سنة وقد وضع لها قوانين تفوق 280 قانونا رتبت ترتيبا يكاد يكون الترتيب العلمي الحالي فقسمت كالتالي قوانين خاصة بالأملاك المنقولة والأملاك العقارية والتجارة والصناعة والأجرة والأضرار الجسيمة والعمل وهذه الحضارة هي من الحضارات القليلة القديمة التي حددت الأجور من قبل الدولة كما كانت هذه الحضارة عظيمة ومتطورة وطورت الكثير من العلوم وعلمتها اليونان وذلك نتيجة إقبال شعبها على العلم والعمل معا، 28 قرن فبل الميلاد.

***الحضارة الفينيقية :** [1]

تعتبر هي أيضا من أقدم الحضارات (28 قبل الميلاد) حيث اشتهر أهلها بالتجارة الخارجية والصناعة كصناعة الزجاج والمعادن والأسلحة والمجوهرات، وباحتكاكهم بالحضارات الأخرى عن طريق التجارة الخارجية مكنتهم من الاستفادة من أحداث توصلت إليه تلك الحضارات من اختراعات وطرق الصناعة وطرق الإنتاج.

***اليهود:**

من أكثر الشعوب إقبالا على العمل حيث عملوا أيام النبي سليمان عليه السلام في مختلف المجالات (الفلاحية و تربية المواشي....) ومع زيادة ثروتهم اهتموا بالتجارة ونجحوا فيها حتى أصبحوا مضرب المثل فيها.

***الحضارة الرومانية :**

تعتبر هذه الحضارة من أهم الحضارات القديمة التي اشتهرت بالازدهار الاقتصادي والمادي الذي لا يفوقهم إلى الازدهار الأوروبي بعد الثورة الصناعية. وذلك بفضل كد الكادحين من العبيد الفقراء المفروض عليهم من طرف الأشراف والنبلاء وكلها أعمال يدوية التي كان يرى جماعة اللاتين أن العمل اليدوي القوي هو سبب قوة النفوس والأجسام لاستخدامها أي أجسام العبيد والفقراء لحماية النبلاء والأشراف من اعتداءات الغير. أما التجارة فلم تكن ذات بال عند الرمان لأنهم يرون فيها بأنها عمل غير شريف مادامت تهدف إلى الشراء بأرخص الأثمان والبيع بأرفعها .

وبعد أن جاءت الديانة المسيحية بنظرة جديدة للعمل حيث كان السيد المسيح عليه السلام يشتغل بيديه، وضع الفتى (سان بول) مبدأ إجبارية العمل حيث قال: "أن الذي لا يعمل لا يأكل."

[1] ناصر دادي عدون: <u>إدارة الموارد البشرية و السلوك التنظيمي</u>، المرجع السابق، ص ص 27، 28.

وفي الأخير نقول بأن الرومان والكثير من الحضارات القديمة لم يقدروا قيمة العمل كما أنهم لم ينصفوا العمال والطبقات المغلوبة على أمرها مثل العبيد والفقراء والفلاحين ولم يمنحوهم حقوقهم وحرياتهم خوفا من الثورة عليهم وعلى أملاكهم وسلطتهم وبالتالي لم يمكنوهم من استغلال ثمرة عملهم وجهدهم واستفادتهم بإنتاجهم.

ففي الحضارات القديمة مثل الصين، الهند، و مصر القديمة، كان ينظر للعمل على أنه نوع من الإرهاق ضمن التجمعات الحرفية و الشعبية، و كان اختيار الأشخاص و تدريبهم يتم بعد معرفة إمكانياتهم و كفاءاتهم، كما لم تكن الأعمال و المهن مكدروسة و محددة.

و في حضارات البحر المتوسط قام معاصرو هذه الفترة مثل أفلاطون و أرسطو بوضع تحليلات اجتماعية غير علمية كاعتبار العمل مذلا، و أن جماعة الحرفيين محصورة في سلسلة من النظم التي ترعى ركودها. و في نظرهم لم يكن العمل الفكري و الحرب و السياسة يتعلق بالعمل.

أما في القرن 18 فقد تأكد مقياس العمل الآلي من خلال تجربة غاليلي، و أصبح العمل الإنساني من خلال تنفيذه العضلي و الحركي مثل العمل الآلي، و أصبح البحث العلمي في مجال العمل، و نشأت تدريجيا فيزيولوجيا العمل بدراسة مجهود العامل، و شملت الأبحاث الجوانب المادية و الوظيفية إضافة إلى الجوانب النفسية و الاجتماعية و الأخلاقية منذ القرن 19. و ظهرت في هذا القرن كذلك المشاكل المتعلقة بالعامل و العمل.

و قد تميز الفكر الاجتماعي عن مفهوم العمل في العصور الحديثة في ثلاث اتجاهات فكرية:[1]

1-1- الفكر الاشتراكي اليوتوبي:

يرى مور (1480-1535) في جمهوريته المثالية أن كل مواطن يعمل في الإنتاج الزراعي إضافة إلى تعلمه لحرفة أخرى، و بذلك فهو يهدف لإلغاء نظام الطوائف و الملكية الفردية، و لا مكانة للطفيليات البشرية التي تعيش عالة على إنتاج غيرها. و أثرت الأفكار اليوتوبية على عدة مفكرين في العصر الحديث، فتخيلوا مجتمعات بشرية بدرجة عالية من الكمال يختفي فيها الفقر، البؤس و الحرمان و من أشهرهم:F. Fourier، و روبرت أوين (R. Owen)، حيث اكتسبت كتاباتهم اتجاهات سياسية و اجتماعية بحثا عن حلول لمشاكل مجتمعاتهم عن طريق تنظيم عوامل الإنتاج و وسائله و طرق توزيعه.

[1] كمال عبد الحميد الزيات: العمل و علم الاجتماع المهني، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، 2001، ص 18-19.

1-2- الكتابات الاجتماعية في الفكر الاجتماعي الحديث:

تمثلت الكتابات الاجتماعية في تفسير العلاقة بين تقسيم العمل و التضامن الاجتماعي قبل دور كايم، من طرف مجموعة من المفكرين: جون ماكسويل، جيمس هاريس، جوزيف بريستلي و نظروا إلى تقسيم العمل كعامل من عوامل التضامن الاجتماعي.

اعتبر ماكسويل تقسيم العمل بمثابة العامل الوحيد الذي يؤدي إلى التماسك الاجتماعي، و اهتم جيمس هاريس (1709-1870) بتطوير فكرته، فهو يرى أن تقييم العمل أساس تشكيل نمط الحياة الاجتماعية، فهو تلقائي في الإنسان، و بالتالي اهتم بفكرة القوة الدافعة التي تدفع الإنسان إلى التخصص و تقسيم العمل و بالتالي تؤدي إلى انتشار السلع و الخدمات.

و حاول جوزيف بريستلي (1733-1804) تفسير العلاقة بين تقسيم العمل و التماسك الاجتماعي، و ذلك في إطار البحث عن علاقة الفرد بالدولة.

و تم التعبير عن هذه الأفكار من قبل العديد من مفكري الاجتماع، إلا أن النظريات الاجتماعية الحديثة اهتمت بتفسير أثر تقسيم العمل على البناء الاجتماعي عامة.

1-3- الفكر الاجتماعي الوضعي:

مع تقدم الصناعة و التصنيع في العصر الحديث، ظهر اهتمام واضح بدراسة التخصص و تقسيم العمل. فخلال الفترة (1780-1850) تحول المجتمع الزراعي إلى صناعي، و احتلت الثورة الصناعية مكانتها في إنجلترا، و ساد القارة الأوروبية الرأسمال الصناعي، و حل محل النظام الإقطاعي النظام الجديد في ظل الجمهورية الثالثة عقب ثورة فرنسا، و تميز المجتمع بسيادة النظام الرأسمالي و انتشار الآلات الحديثة في الصناعة و ظهور المدن الصناعية.

و أدت كل هذه الظروف إلى ظهور نظريات نادت بالوحدة العضوية في المجتمعات الحديثة، و ظهرت معها النظريات المناهضة للنظام الرأسمالي، و أهم المفكرين في هذه الفترة: سان سيمون، أجست كونت، هربرت سبنسر، و كارل ماركس، و يمثلون الجيل الأول من علماء الاجتماع الكلاسيكيين، أما الجيل الثاني فيمثله: دور كايم، ماكس فيبر، فيرديناند كونسيس، جورج زيمل، وليام جراهام سمنر، و عبر هؤلاء عن العوامل المؤثرة في القوة الاجتماعية في العصر الحديث، كما اهتموا بمشكلات النظام الاجتماعي، و نظر أغلبيتهم إلى أسلوب التحليل العلمي للحياة الاجتماعية كوسيلة لتفسير طبيعة الحياة الجماعية، و لهذا فقد قام تفكير هؤلاء العلماء على وجه الخصوص فيما يتعلق بتقييم

ظاهرة تقسيم العمل في المجتمعات الحديثة و أثرها في الحياة الاجتماعية.

إن ظاهرة تقسيم العمل في الفكر الاجتماعي في مختلف عصور التاريخ الإنساني كان يمثل بعدا أساسيا و هاما في الحياة الاجتماعية؛ و ما يؤكد ذلك الاهتمام الكبير بتفسير ظاهرة تقسيم العمل التي تحتل مكانا بارزا في تاريخ الفكر الاجتماعي اليوتوبي و الواقعي[1].

و كان مؤلف دوركايم في تقسيم العمل الاجتماعي عام 1893م نقطة تحول هامة في تاريخ النظرية الاجتماعية في تفسيرها لظاهرة تقسيم العمل الاجتماعي، و حيث تتبلور معالم التراث السوسيولوجي في تفسير العلاقة الوظيفية المتبادلة بين المهنة و البناء الاجتماعي، فهو يرى أن المجتمع يتكون من جماعات مهنية، و الجماعة المهنية هي تلك التي تتكون من مجموع الأفراد الذين يشغلون مهنة واحدة، و كل جماعة مهنية لها دور معين في الحياة الاجتماعية، و الذي يتغير بتغير الأوضاع المجتمعية داخل البناء الاقتصادي و الاجتماعي، إذن فالمهنة يشار إليها بعدد من النشاطات مثل الطب و الأعمال القضائية، و على هذا نجد علم الاجتماع يستند إلى أولى ثلاث مساهمات رئيسية قام بها فيبر، دور كايم، بارسونز.

* **فيبر:** أكد على أهمية المهن في المجتمع الغربي الحديث؛ و يرى أن الإمتهان هو العبور من نظام اجتماعي تقليدي إلى نظام اجتماعي يرتبط فيه وضع كل واحد بالمهام التي يقوم بها، و حيث تكون لهم تعويضات مخصصة وفقا لمعايير عقلانية للكفاءة و التخصص، إذن فالمهنة دعوة، و ليست موروثة كالقدر، و لكنها مرادة، و يتم تحملها كمهمة.

* **دور كايم:** كان يفتش عن سلطة شرعية قادرة على تهدئة نزاعات المصالح التي تمزق المجتمعات الصناعية و إقامة أدنى حد من التماسك بين أعضائها؛ و هو يعتقد أنه يجدها في التجمعات المهنية أو الحرفية (مهن أو نقابات) التي لا يميز بينها دوما بوضوح كبير، و تحكم كل مهنة آداب خاصة تطور عند أعضائها نظاما معينا و تفصلهم عن الأنانية الفردية.

* **بارسونز:** قام بتوسيع و تنظيم تحليلات فيبر و دور كايم من منطلق نموذجه المثالي للعلاقة العلاجية: إنها العلاقة بين الطبيب و المريض و التي حللها بدقة. تتميز المهن أيضا عن الأعمال الأخرى حتى لو كانت تؤمن عائدات مهمة، فالربح ليس غايتها بمعنى أن الأولوية تعطى للسعي[1].

[1] كمال عبد الحميد الزيات، المرجع السابق، ص187.

[1] ربودون، ف بوريكو، مرجع سابق، (رأسمالية).

2- سوسيولوجيا عمل المرأة:

2-1- دوافعها:

كان خروج المرأة للعمل أمرا حتميا بعد الانقلاب الصناعي، كما يعتبر ظاهرة اجتماعية ناجحة سادت جميع المجتمعات التي اتجهت نحو التصنيع، و تزايدت نسبة النساء العاملات في أغلب المجتمعات المتقدمة؛ فهذه الظاهرة ضرورة حتمية أملتها الأوضاع الاقتصادية و ظروف الحياة الاجتماعية.[1]

و لهذا تبين الدراسات الأولى في هذا المجال أن أهم دوافع خروج المرأة للعمل هو الحاجة الاقتصادية و المقصود بها هو حاجة المرأة الملحة لكسب قوتها أو حاجة الأسرة للاعتماد على دخلها، و لكن و مع اتساع مجال التعليم و التطور التكنولوجي و ظهور أعمال تختص بها المرأة فقط أدى إلى البحث عن النساء للعمل. و أهم الأسباب التي دفعت بالمرأة للخروج للعمل ما يلي[2]:

2-1-1- أسباب داخلية (ذاتية):

* تحقيق الذات و ذلك بمحاولة فرض وجودها على الساحة الاقتصادية و قدرتها على العمل و الإنتاج؛

* التخلص من المخاوف و السيطرة عليها كالخوف من ترك الزوج لها أو الخوف من المستقبل؛

* الضغط الانفعالي لشعورها بالوحدة فتلجأ للعمل لملأ الفراغ؛

* حب الظهور حيث أن كل فرد يسعى للتميز عن غيره؛

* تحقيق الرضا النفسي.

2-1-2- أسباب خارجية:

أ- تأثير الأسرة:

ساعدت التكنولوجيا و انتشار دور الحضانة في التخفيف من أعباء البيت، و مع التطور العلمي حدث تغيير في القيم اتجه عمل المرأة. كما لعب العامل الاقتصادي دورا كبيرا في خروج المرأة للعمل إضافة إلى ارتفاع مستوى المعيشة و زيادة متطلباتها.

[1] مصطفى عوفي: خروج المرأة إلى ميدان العمل و أثره على التماسك الأسري، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة باتنة، الجزائر، العدد 19، جوان 2003، ص131.

[2] كاميليا إبراهيم عبد الفتاح: **سيكولوجية المرأة العاملة**، دار النهضة العربية و النشر، بيروت، 1984، ص86.

ب- تأثير الزملاء:

حاجة المرأة إلى الشعور بالانتماء إلى جماعة الزملاء و تحقيق مكانة اجتماعية.

ج- تأثير المجتمع:

الإنسان اجتماعي بطبعه؛ و المرأة إنسان فهي تؤثر و تتأثر بأفراد المجتمع الذين يعيشون في إطار نسق متكامل تلعب فيه المرأة دورا في الحفاظ على تكامله.

2-1-3- أسباب أخرى:

تتمثل في الحربين العالميتين اللتين أثرتا على البناء التنظيمي للمجتمع و توزيع الأدوار؛ حيث بذهاب الرجال للحرب و تركهم أماكن عملهم اضطر رجال الأعمال للبحث عن العمالة النسائية إضافة إلى التطور التكنولوجي الذي أدى إلى تسريح العمال؛ و بالتالي خرجت المرأة للعمل.

بالإضافة إلى ظهور الحركات النسوية التي طالبت برجوع المرأة للعمل بعد انتهاء الحرب، و مطالبتها بالتسوية بينها و بين الرجل؛ خاصة فيما يتعلق بحق العمل، و تأثير العولمة التي حاولت إخراج نساء دول العالم الثالث من الاضطهاد، و إعطاء المرأة مكانتها في ظل متطلبات الاقتصاد العالمي الذي أصبح يتجه إلى تشغيل النساء لانخفاض أجورهن عن الرجال، و تأثر المواطنين بالثقافات الغربية التي تدعو إلى تحرر المرأة، و هناك دوافع أخرى كالدافع الثقافي و المهني؛ حيث تشعر المرأة بأن العمل يمكنها من تنمية معارفها نتيجة التفاعل مع الآخرين و الرغبة في تعلم مهارة[1].

2-2- مشاكلها:

تعاني المرأة في عملها من عدة مشاكل؛ نجد منها ما ينبع من ذاتها كالخوف من الفشل في إثبات ذاتها، و منها ما تواجهه في مكان عملها. و يمكن إيجازها فيما يلي:

2-2-1- مشاكل داخل العمل:

من أهم المشاكل التي تعاني منها المرأة تحيز صاحب العمل؛ فهناك من يتخذ موقفا معاديا للمرأة، و يرجع هذا لعدم تفهم الدور الجديد الذي اكتسبته المرأة من خلال عملها، كما أن خروجها عن القوالب الاجتماعية يجعلها عرضة للكثير من المتاعب. إضافة إلى نقص التدريب المهني و المهارة و هذا ما يؤثر على العملية الإنتاجية.

[1] أحمد زايد و آخرون: المرأة و قضايا المجتمع، الطبعة الأولى، مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية، القاهرة، 2002، ص48.

2-2-2- التقاليد و القيم الثقافية:

إذ أن الاعتقاد بأن مكان المرأة هو البيت، و أنه من الضروري أن تقوم بالأعمال البسيطة الخالية من أي ابتكار، يقلل من أهمية المرأة و طموحها في العمل.

و ما يلاحظ فيما يتعلق بالمهن المكتبية قيام عدة مؤسسات إلى جانب قطاع التعليم الرسمي بإعطاء تدريب سريع على العمل اللازم، كما نلاحظ أن طبيعة التدريب المهني و نوعه يؤثر على نوع العمل و الأجر الذي تحصل عليه المرأة، كما يؤثر على استمرارية حياتهن المهنية؛ و هكذا يبدو أن التدريب المهني هو المشكلة التي تفتح الباب لمشاكل العمل النسائي.

➢ ثانيا: المرأة الجزائرية و النشاط السوسيو-اقتصادي:

1- المرأة و المجتمع الجزائري:

1-1- المرأة و الثقافة في المجتمع الجزائري:

إن الثقافة هي مجمل القيم والرموز والأخلاق والسجايا والمعتقدات والمفاهيم والأمثال والمعايير والأعراف والتقاليد والعادات والوسائل والمهارات التي يستعملها الإنسان في تعامله مع بيئته، أو بلغة ابن خلدون "آداب الناس في أحوالهم في المعاش وأمور الدنيا ومعاملاتهم وتصرفاتهم في الحياة اليومية". وهي الفكر من علوم وفلسفة ومذاهب وعقائد ونظريات.[1]

وتتداخل هذه المكونات وتشكل معا الثقافة العامة لشعب ما. ولكل شعب ثقافته مهما كانت درجة حضارته أو درجة تقدّمه. ومن أهم خصائص الثقافة أنها تنتقل من جيل إلى جيل ومن شعب إلى شعب عن طريق الرموز أو اللغة.

و الثقافة ليست مجموعة مكونات ثابتة وجامدة ومطلقة ومغلقة تصلح لكل مكان وزمان، بل هي متطورة، متغيرة، مرنة، نسبية، منفتحة و ديناميكية. خلاصة القول: إن الثقافة هي جملة الأحوال الاجتماعية والمنجزات الفكرية والعلمية والتقنية وأنماط التفكير والقيم السائدة، أي كل ما يتداوله الناس في حياتهم الاجتماعية من مكتسبات تحصل بالتناقل والتعلم.

كل ذلك يؤكد ما تذهب إليه الإنثروبولوجيا الثقافية من تأكيد على أهمية العامل الثقافي في تنمية شخصية الفرد وتحديد سلوكه عبر ما يعرف بالعادة والتعلم، ذلك أن الثقافة هي فعل مكتسب؛ وهي التمثلات السلوكية المكتسبة والمنقلة من قبل عناصر مجتمع معين، وهي بالتالي عبارة عن "حالة نفسية" بموجبها يتمكن الفرد من الإحساس بالراحة داخل البيئة التي يعيش فيها على حد تعبير لنتن[2].

الثقافة هي مجموع ما يتعلم و ينقل من نشاط حركي، وعادات و تقاليد و قيم و اتجاهات و معتقدات تنظم العلاقات بين الأفراد، و ما ينشأ عنها من سلوك يشترك فيه أفراد المجتمع، نظرا لما لها من تأثير على الفرد؛ حيث يتعلم الفرد عناصر الثقافة الاجتماعية أثناء نموه الاجتماعي من خلال تفاعله في المواقف الاجتماعية؛ هذه الأخيرة تساهم في تكريس التميز النوعي بالنسبة للمرأة، و هذا ما تجسد في ظاهرة نلحظها في

[1] حليم بركات: **المجتمع العربي المعاصر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، 1984، ص321.

[2] Ralf Linton.: **De l'homme**, Edition de Minuit ,paris, 1968, p.p123-124.

المجتمع الجزائري و هي ارتفاع نسبة إنجاب الذكور في الأسرة، حيث تعد الإناث عبئا اقتصاديا عليها، في حين يعد ارتفاع عدد الذكور رمزا لاستمرار الأسرة و رعاية الوالدين في الكبر.

و تؤثر الثقافة في تشكيل شخصية الفرد، سواء كان رجلا أم امرأة، عن طريق المواقف الثقافية العديدة و من خلال التفاعل الاجتماعي المستمر، و هكذا تحدد الثقافة السلوك الاجتماعي للفرد و الجماعة عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية[1]؛ و التي تقوم على تضافر عدد من الوكالات أو المؤسسات كعوامل مؤثرة فيها؛ و أهمها الثقافة، الأسرة، المدرسة و جماعة الرفاق، وسائل الإعلام، و دور العبادة و مجال العمل. و قد أثبتت الدراسات أثر التنشئة الاجتماعية في تشكيل سلوك الذكر و سلوك الأنثى.

و بشكل عام فإنه من الملاحظ أن وعي المرأة بذاتها، و بقدرها و قدرتها، إنما يتحدد أول ما يتحدد بما يمثله الخطاب الثقافي المتضمن في ذلك المخزون الاجتماعي الموروث، و بما يطرحه من إعلاء لقيمة المرأة أو هبوط بتلك القيمة[2].

و يستهدف الفعل الثقافي تحقيق اندماج الأفراد داخل الجماعة وتنظيم علاقتهم ببعضهم البعض، وكما ينطبق هذا على المجتمع ككل، ينطبق على الجماعات داخل هذا المجتمع، أي على مختلف المؤسسات والتنظيمات والبنى التي يتكون منها هذا المجتمع.

و هذا ما يفسر دور المرأة الجزائرية الفعال في الإنفاق و تعليم الأبناء؛ حيث تسهم و بشكل كبير في النشاط الاقتصادي للمنزل لما لها من قدرة على اتخاذ القرار و التحكم في الدخل[3]. إضافة إلى بعض القيم، كالشرف مثلا، و الذي يعتبر أحد المكونات الأساسية للنسق القيمي؛ حيث تكمن أهميته في تحديد و ضبط قواعد السلوك و الحفاظ على تماسك المجتمع، خاصة في ظل التغيرات التي تطرأ على المجتمع، و تغلغل الثقافة الرأسمالية، حيث تواجه المرأة تهديدات تدفعها للخروج عن العادات و القيم، كما أن مظهر المرأة اليوم هو الذي يحدد مكانتها و هذا ما يسهل عليها الوصول إلى مراكز قيادية.

1-2- المرأة الجزائرية و التعليم:

إن تعليم و ثقافة المرأة مسألة مهمة في تطوير المجتمع بداية من أسرتها ومحيطها، فالمرأة اليوم قطعت العديد من الأشواط كي تبرز شخصيتها، و أهميتها في المجتمع، فرغم

---

[1] حامد عبد السلام زهران: <u>علم النفس الاجتماعي</u>، عالم الكتب، القاهرة، ط 5، 1984، ص251.

[2] محمد سيد فهمي: <u>مشاركة المرأة في مجتمعات العالم الثالث</u>، المكتب الجامعي الحديث، د ط، الإسكندرية، مصر، 2012، ص287.

[3] سعاد عثمان و آخرون: <u>المرأة و قضايا المجتمع</u>، الطبعة 1، مركز البحوث الاجتماعية و الدراسات الاجتماعية، القاهرة، 2002، ص135.

حضورها منذ القدم في المجالات التقليدية مثل الحرف والفلاحة والجهاد... الخ، إلا أنها كانت في الماضي غائبة عن المجال العلمي والسياسي والثقافي، والسبب في ذلك يعود إلى غياب التعليم ونشر الأمية عبر كامل التراب الوطني من طرف الاستعمار؛ لذلك نجد أمهاتنا و جداتنا لم يتعلموا بتاتا، واكتفوا ربما بحفظ بعض الآيات القرآنية. فالتعليم يزود المرأة بمعارف متنوعة تستفيد منها في مجال رعاية أسرتها والعناية بصحتها، وكلما ارتفع مستوى تعليم المرأة ازدادت معارفها وتوسعت فرصها في النجاح، سواء على صعيد الأسرة أو المجتمع. ويعتبر التعليم أداة تمكينية للارتقاء بوضع المرأة والوصول بها إلى مواقع صنع القرار من أجل إحداث التغيير لصالحها.

يأتي التعليم في الجزائر كمصدر من مصادر الإسهام في التكوين الثقافي، و هنا يمكن أن نشير إلى إدخال التعليم كأحد المصادر التي تسهم في ثقافة المرأة الجزائرية؛ كون هناك دوافع ثانوية ترتبط بالإنسان و طبيعته ككائن اجتماعي، و من هذه الدوافع رغبة الإنسان في المعرفة، و عملية التعليم كدافع ثانوي تتميز عن غيرها من أوجه النشاط الفكري و الاجتماعي بأن تؤثر في الواقع و تتأثر به. فالمجتمع بحاجة دائما إلى التغيير الثقافي عن طريق التعليم الذي يلعب دورا أساسيا في تغيير نمط البناء الاجتماعي[1].

كما يعتبر التعليم أحد لوازم الإنسان العصري وضرورة من ضروريات الديناميكية الاجتماعية إذ يعتبر أساس التقدم الاقتصادي و التكنولوجي و الفكري لدى المجتمعات المتقدمة؛ فالفجوة التنموية بين البلدان المتقدمة و النامية ليست فجوة اقتصادية و سياسية بل هي فجوة تعليمية. فالتعليم هو المطلب الملح لدفع عملية التحديث لدى الدول التي تطمح للحاق بركب التطور[2]. **فبارسوتد** يرى أن هناك عمليتين رئيستين تتسببان في تغيير علاقة الفاعل بالموقف هما الفاعلية و التعليم، و هو يرى أن التعليم هو صورة أخرى من التغيير الذي يعكس التوازن فيما يتعلمه الفاعل و يستخدمه، و يكون له تأثيره في تغيير الظروف المحيطة بالفاعل[3].

و لما صار التعليم ضروري لبناء الإنسان و التغيير، و الديناميكية الاجتماعية الأسرية

[1]سامية خضر صالح: **المشاركة السياسية للمرأة و قوة التغير الاجتماعي (التعليم، العمل، الوضع الاجتماعي)**، الطبعة الأولى، الجزء الأول، الصدر لخدمات الطباعة، 1989، ص90.

[2]سناء خولي: **التغير الاجتماعي و التحديث**، دار المعرفة الجامعية، 1985، مصر، ص340.

[3]جي روشيه: **علم الاجتماع الغربي، دراسة لأعمال تالكونت بارسونز**، ترجمة محمد الجوهري و آخرون، القاهرة، 1981، ص91.

تهتم بتغيير القيم داخل المجتمع أصبح الاهتمام كبيرا بقضية تعليم المرأة[1]. لكن بالرغم من هذه الأهمية التي يكتسبها المستوى التعليمي إلا أنه ظل منخفضا في الوطن العربي؛ إذ بلغت نسبة الأمية أكثر من 62%، ففي الجزائر قبل الاستقلال كانت أمية المرأة مرتبطة بوضعية المجتمع الجزائري، و الظروف التاريخية التي فرضت عليها أن تكون قوة عاطلة و عامل من عوامل التخلف[2]. و حتى بعد الاستقلال، و رغم المجهودات المبذولة من خلال ما لحظناه في السنوات القليلة الماضية، خاصة بعد العشرية السوداء، من انتشار مدارس التعليم ومحو الأمية وانتشارها بكثرة في المساجد، لحماية المرأة من التهميش والمطالبة بحقوقها، فالنساء اللواتي لم يسبق لهن أن دخلن إلى المدرسة يقبلن بحماس على دروس محو الأمية بغرض تدارك ما فاتهن من دروس محو الأمية التي توفرها الجمعيات والمساجد مجانا لمن يرغب من الكبار سواء من النساء أو الرجال في بعض الأماكن العامة، إلا أن نسبة الأمية عند النساء لازالت تضاهي 40 بالمائة[3].

1-3- المرأة الجزائرية و المشاركة المجتمعية:

إن المرأة معنية بقضايا المجتمع العامة بدرجة الخصوصية نفسها التي يعنى بها الرجل، لكونها مواطنة بالدرجة الأولى، ومن حقها ممارسة مواطنتها شرعا؛ لأن في ذلك ضرورة وطنية مدنية وسياسية واقتصادية وثقافية. ولأن المرأة فرد من الأسرة؛ بل وفرد أساسي فيها، فإن المرأة يجب أن تشارك هي الأخرى في صنع القرارات؛ تلك التي تخصها وتخص أسرتها، وبالتالي تلك التي تخص مجتمعها، ومن هذا المنطلق، فإننا نرى أن المشاركة المجتمعية هي الخطوة الأولى على طريق المشاركة السياسية للرجل أو المرأة على حد سواء، فإننا في حديثنا عن مشاركة المرأة يجب أن نبدأ بتمكين المرأة على المستوى الأسرة الضيق، بأن يكون لها صوت في شئون أسرتها؛ سواء كفتاة تختار من ترتبط به وتختار نوعية تعليمها، أو كزوجة تختار مع زوجها عدد أبنائهم ورغبتها في العمل من عدمه وتعليم أولادها وما إلى ذلك من شئون الأسرة. ولكن هذا يمثل بداية الطريق فحسب، حيث يجب أيضا اكتشاف القيادات الطبيعية في الشوارع والأحياء، لأنها هي النواة الأولى للمشاركة في الحياة العامة، فهن من يهتممن بالمشاركة في حل مشكلات جيرانهن وشارعهن، ويأتي بعد ذلك الانخراط في النقابات وعضوية الأحزاب المختلفة وغيرها من وسائل المشاركة.

---

[1] Madeleine Grarawitz: **Méthodes des sciences sociales**, 10eme édition, Dalloz, Paris, 1984, p957.

[2] محمد سيد فهمي: **المشاركة الاجتماعية و السياسية للمرأة في العالم الثالث**، ط 1، دار الوفاء للطباعة و النشر، 2007، ص127.

[3] Rabah (A): **La Minorité invisible**, Ed Casbah, Alger, 2007, p09.

و باعتبار منظمات المجتمع المدني إحدى وسائط التنمية في بلدان العالم الثالث فإنها تلعب دورا أساسيا في الإعانة على التضامن و التغيير الاجتماعي و الدفاع عن مصالح و حقوق الفئات الاجتماعية المختلفة[1]. كما أن هذا النوع من المنظمات يسعى إلى نشر و خلق ثقافة المبادرة الفردية من خلال رفع الوعي خاصة لدى النساء بدورهن و استقلاليتهن، فالمرأة تقدم واقعا فريدا وشديد الخصوصية، حيث تواجه قوى الكبح و التعطيل الاجتماعي لطاقاتها في محاولة منها لتأكيد الذات، و من نماذج المشاركة المجتمعية للمرأة الجزائرية "الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات"؛ و هو تنظيم نسوي جماهيري وطني مستقل، ذو طابع اجتماعي، يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية، و يعتبر أول تنظيم في حياة المرأة الجزائرية و المتحدث الرسمي باسمها، و المتحمس لانشغالاتها و تطلعاتها منذ مؤتمرها التأسيسي عام 1966. و مثل هذه التنظيمات تسعى دائما إلى دعم مشاركة المرأة في العمل السياسي من خلال:

* توفير المناخ الملائم لدعم قيم المساواة و تأكيد روح المواطنة لتحقيق المشاركة الفعلية في الحياة السياسية بعيدا عن كل تمييز.
* تأمين حق المرأة الجزائرية في هيكل و آليات السلطة و مواقع صنع القرار في مختلف المستويات.
* تبني سياسات و آليات من شأنها تعزيز تمثيل المرأة في المجالس على المستوى الوطني.
* العمل على جعل الأحزاب تتبنى سياسات مختلفة اتجاه قضايا المرأة و إشراكها في الحياة العامة و الدعوة إلى إيجاد مواقف داعمة لوجودها كمرشحة ضمن القوائم الانتخابية.
* تنمية قدرات المرأة في ميدان العمل السياسي عن طريق برامج فكرية و التدريب و التوعية من خلال برامج تسطرها.

أصبح للمرأة الجزائرية حقوق، و هي الانتخاب و الترشح، و موقع في العمل السياسي الحزبي الذي يبقى الإشكال فيه هو استبعادها من المناصب القيادية في الأحزاب السياسية، خاصة الأحزاب الكبرى، فيبقى دورها محصور في العمل في الإدارة، و لم تتحصل على أي قوة إضافية، باستثناء البعض، لكن حياتهن السياسية قصيرة المدى؛ بسبب مشاكلها في تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة في البلاد و تغيير لاتجاهات الناس[2].

[1] حامد عبد السلام زهران: **علم النفس الاجتماعي**، الطبعة 5، عالم الكتب، القاهرة، 1984، ص251.
[2] علياء شكري و آخرون: **المرأة و المجتمع**، وجهة نظر علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1998، ص111.

1-4- المرأة الجزائرية و المشاركة السياسية:

لقد كانت المنظومة القانونية الجزائرية عرضة للتعديل أو لسن قوانين جديدة تنفيذا لالتزامات الدولة التي تعهدت بإحداثها عند انضمامها وتصديقها لهذه الاتفاقيات حيث تطابقت معظم النصوص القانونية الجزائرية مع حقوق المرأة التي أقرتها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، كحق المشاركة السياسية والانخراط في العمل السياسي:[1]

فقد أشار دستور 1963 وهو أول دستور للدولة الجزائرية إلى مبدأ المساواة، واحتوى

فصلا خاصا بعنوان الحقوق السياسية حيث تكون من إحدى عشر مادة، أهمها المواد 10، 12 و13 التي تنص في مجملها على أن كل الأفراد من كلا الجنسين لهم نفس الحقوق والواجبات. لكن خلى هذا الدستور من النص على حق المرأة في تقلد الوظائف العامة.

فجاء دستور 1976 ليقر المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة في تولي الوظائف العليا،

تماشيا مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، في العديد من مواده (39،40، 41، 42، 44، 58) حيث تؤكد المادة 42 على الحماية القانونية المتوفرة للممارسات المجتمعية التي تقوم بها المرأة الجزائرية؛ وعلى مفهوم المرأة الجزائرية كمواطنة تتمتع بجميع الحقوق التي يتمتع بها الرجل في الحياة العامة.

كما تؤكد المادة 144 على أن وظائف الدولة والمؤسسات التابعة لها متاحة لكل

المواطنين بالتساوي. إذ اعتمد هذا الدستور على مبدأ المواطنة، فكان مكسبا عزز من مكانة المرأة كفاعل اجتماعي يساهم في إحداث التنمية بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، باعتبارها شريكة الرجل في عملية بناء الدولة وإنجاح العملية السياسية.

و أبقى دستور 1989 على ذات المفاهيم عندما تناول حقوق المرأة وعدم تمييزها

[1] نرجس صفو:المشاركة السياسية للمرأة بين نظلم الاكوطة و تكريس الحق في المساوات ، مجلة جيل حقوق الانسان ،العدد 18 ، أفريل 2017،ص97

تعزيزا لمبدأ المواطنة وإدماج المرأة في الحراك السياسي والتنموي المحلي والوطني، وذلك بموجب نصوص صريحة، وأحيانا عندما يعطي الحق لكل المواطنين كما دلت على ذلك بعض من مواده.

وهي ذات المضامين التي أكد عليها دستور 1996 مع تغيير فقط في أرقام المواد.

فنصت المادة 31 منه: "تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات

في الحقوق والواجبات وإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان، وتحول دون مشاركة الجميع في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، والمادة 32: الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة. وتكون تراثا مشتركا بين جميع الجزائريين والجزائريات، واجبهم أن ينقلوه من جيل إلى جيل كي يحافظوا على سلامة وعدم انتهاك حرمته.

وقد ساهم التعديل الدستوري لسنة 2008 في إطار الاصلاحات التشريعية التي بادر

بها رئيس الجمهورية، في تفعيل مبدأ المواطنة وإدماج المرأة في الحياة العامة من خلال وصولها إلى البرلمان وتقلد مناصب هامة في الجماعات المحلية مما جعلها فاعلا في عملية رسم وصناعة السياسة العامة للدولة .

فالمشاركة السياسية في أي مجتمع هي محصلة نهائية لجملة من العوامل الاجتماعية الاقتصادية والمعرفية والثقافية والسياسية والأخلاقية؛ تتضافر في تحديد بنية المجتمع المعني ونظامه السياسي وسماتهما وآليات اشتغالهما، وتحدد نمط العلاقات الاجتماعية والسياسية ومدى توافقها مع مبدأ المشاركة الذي بات معلما رئيسا من معالم المجتمعات المدنية الحديثة. بعبارة أخرى، المشاركة السياسية مبدأ ديمقراطي من أهم مبادئ الدولة الوطنية الحديثة؛ مبدأ يمكننا أن نميز في ضوئه الأنظمة الوطنية الديمقراطية التي تقوم على المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، من الأنظمة الاستبدادية، الشمولية أو التسلطية، التي تقوم على الاحتكار. ويمكن القول إن المشاركة السياسية هي جوهر المواطنة وحقيقتها العملية، فالمواطنون هم ذوو الحقوق المدنية، الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي يعترف بها الجميع للجميع بحكم العقد الاجتماعي، ويصونها القانون الذي يعبر عن هذا العقد، فالمشاركة السياسية تمثل أساس الديمقراطية وتعبيرا عن سيادة

الشعب.و لهذا نجد أن وضعية المرأة و درجة مشاركتها السياسية في كل مجتمع حسب تقدم و تخلف علاقات الإنتاج السائدة فيه[1].

ويفرض قانون تمثيل المرأة (نظام الكوطة) [2]،تخصيص حصص نسبية للعنصر النسوي في القوائم الانتخابية؛ إذ ينص القانون في مادته الثانية على أنه «يجب ألاّ يقل عدد النساء في كل قائمة ترشيحات، حرّة أو مقدمة من حزب أو عدة أحزاب سياسية، عن النسب المحددة أدناه، بحسب عدد المقاعد، المتنافس عليها»؛ إذ حدد النسبة فيما يتعلق بالانتخابات للمجلس الشعبي الوطني بـ20% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أربعة مقاعد، 30% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق خمسة مقاعد، 35% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق أربعة عشر مقعدا، 40% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق اثنين وثلاثين مقعدا، 50% بالنسبة لمقاعد الجالية الوطنية في الخارج. أما فيما يخص المجالس الشعبية الولائية فحدد القانون النسب بـ30% عندما يكون عدد المقاعد 35 و39 و43 و47 مقعدا، و35% عندما يكون عدد المقاعد من 51 إلى 55 مقعدا. وبخصوص الانتخابات للمجالس الشعبية البلدية فقد أقر القانون نسبة 30% في المجالس الشعبية البلدية الموجودة بمقرات الدوائر وبالبلديات التي يزيد عدد سكانها عن عشرين ألف (20.000) نسمة؛ مؤكدا أن كل قائمة مخالفة لأحكام هذه المادة تلغى تلقائيا بقوة القانون. هذا القانون أيضا سيسمح بتشكيل برلمان ستشهد فيه النساء حضورا قويا قد يتجاوز نسبة الـ50 بالمائة، والسماح لعدة مناضلات وجزائريات بإثبات قدرتهن على تسيير شؤون البلاد، ربما أحسن من الرجال اللذين أثبتوا فشلهم طيلة 50 سنة كاملة...

2- دخول المرأة للعمل في الجزائر:

2-1 تطور عمل المرأة في الجزائر:

2-1-1 عمل المرأة قبل الاحتلال :

على غرار باقي نساء العالم تأثرت المرأة الجزائرية بالتحولات المجتمعية بالنظر للأوضاع التاريخية التي مر بها المجتمع الجزائري حيث تمير الاقتصاد الجزائري إبان الحكم العثماني بنظام اقتصادي ريفي عائلي إذ كان عمل المرأة في هته الفترة في المجتمع الجزائري التقليدي مكملا للعمل الزراعي فهي لم تكن تعمل بالمفهوم الحديث للعمل بل كان لها دور اجتماعي

[1] محمد سيد فهمي: **المشاركة الاجتماعية و السياسية للمرأة في العالم الثالث**، الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة و النشر، الإسكندرية، 2007، ص127.

[2] نرجس صفو، مرجع سابق، ص98.

تقوم به فتمثلات حياتها كانت مرتبطة بقيم المجتمع المحافظ من تربية الأبناء و الاهتمام بشؤون المنزل إضافة إلى أعمال النسيج و تربية المواشي و صناعة الفخار ...الخ، فتقسيم الأدوار بين الرجل والمرأة خلق توازن داخل المجتمع الجزائري إذ تمتعت المرأة ١الجزائرية في هذه المرحلة بمكانة لائقة تميزت بالاحترام وحظيت بعناية ورعاية بالنظر لمركزها المميز في الأسرة التي تصلح بصلاحا وتفسد بفسادها فكانت تشارك الرجل في مكافحة الحياة الريفية وذلك بمساهمتها في كل أعماله الشاقة كالحرث والزراعة والحصاد ...الخ، بالإضافة لخدماتها الدينية و الخيرية حيث كانت توزع الأوقاف على الفقراء و الكتب على المساجد و مراكز التعليم .

2-1-2 عمل المرأة أثناء الاستعمار:

بعد دخول المستعمر إلى الجزائر حطم الاقتصاد العائلي في البلاد فقام بمصادرة جميع الأراضي ونزعها من أصحابها بالقوة فأصبحت معظم العائلات دون أراضي إذ بمجيئ الاستعمار بدأت مرحلة جديدة في مجال العمل حيث تغير النظام الاقتصادي الريفي للعائلة الجزائرية، فاضطر الجزائريين للعمل عند المستعمر بأجور زهيدة لتوفير لقمة العيش لهم و لأبنائهم وأصبح الفلاح الجزائري عبدا بعدما كان سيدا لأرضه.[1]

ويعد قيام الثورة المجيدة انظم معظم الشباب لصفوف جبهة التحبير الوطني تاركين ورائهم زوجات وأطفال بدون عائل فلم يكن بوسع المرأة الجزائرية إن تقف مكتوفة الأيدي وأطفالها يموتون جوعا فخرجت تبحث عن العمل لسد حاجات أطفالها فبدخول المرأة الجزائرية لسوق العمل أثناء ثورة التحرير الكبرى لم يكن المفهوم الذي هو عليه اليوم لكن الفقر و الحاجة أرغم المرأة على ترك بيتها ورغم تلك الظروف القاسية التي عاشها المرأة إبان لاحتلال من فقر و حاجة وغياب عائل البيت إلا أنها استطاعت أن تحافظ على بيتها من الزوال، فكانت مصدر القوة والقيمة وأداة الضبط الاجتماعي الني تمارسه على أطفالها حفاظا على هويتهم وثقافتهم وكرامتهم بالإضافة إلى أنها أصبحت مصدرا اقتصاديا يلبي حاجات أسرتها الضرورية وكذلك لم يمنعها من المشاركة في الثورة التحريرية إلى جانب الرجل كمناضلة و مجاهدة ، فمهن الأخت والام والزوجة فعملت كجامعة الأدوية والذخائر وممرضة وطاهيات وغاسلات وخياطات ومقاتلات ومسئولات اتصال.

ففي ظل هذه الظروف مارست المرأة أعمالا منزلية مختلفة وشاقة، فعملت إلى جانب

[1] نادية بوضياف بن زعموش ،زهار جمال:<u>المرأة و العمل في المجتمع الجزائري</u> ، مركز جيل البحث العلمي ،العدد 20 ، ماي 2016 ، ص 70.

عملها البيتي اليومي،ورعاية أطفالها، في الرعي، والزراعة.

ومما ضاعف من أعمال المرأة والتزامها بأعمالها المنزلية، ارتفاع معدلات النساء الأرامل في المجتمع بسبب الثورات الشعبية واندلاع الحرب التحريرية التي راح ضحيتها مئات الآلاف من الرجال، مما جعل المرأة في وضع أكثر مسؤولية لإعالة أسرتها.

أما عمل المرأة المأجور فقد اقتصر على ممارسة بعض الحرف التقليدية والزراعية والنسيجية، وأعمال التنظيف في البيوت، وذلك بسبب ضعف مستواها التعليمي، وقلة إمكانياتها ومهاراتها[1].

أما المرأة في المدينة فقد كانت أسيرة عادات وتقاليد جعلتها لا تغادر المنزل إلا لضرورة وبرفقة، ومع هذا استطاعت أن تحول البيت إلى ورشة عمل، فكانت الحياكة والنسيج وغزل وتصفيف الصوف والقطن والحرير وصباغة الصوف وحرفة الطرز على الصوف والقطن، كل هذه الأعمال كانت تقوم بها نساء داخل البيت لتتقاضى عليها أجرة تساهم بها في مصاريف البيت.

و رغم هذا الدور الاقتصادي الذي كانت تقوم به المرأة في هذه الفترة إلا أن المجتمع لم يكن يعترف لها بذلك،لأنه جعل من الرجل الوحيد الذي يملك القدرة الاقتصادية من إنتاج وشراء رغم أن الحياة العملية لا تتوافق مع ذلك بطريقة ما، لأن المرأة في الجزائر كان لها نشاطها التجاري الذي سمح لها بتحقيق استقلالية مادية ولو بسيطة كانت في الغالب لا تحاسب عليها من طرف الرجل لأنها ضعيفة ولأنه يعلم أنها ستساهم بها في مصاريف البيت والأبناء فهي بذلك تؤدي دور اقتصادي في تسيير البيت، كل هذا يجعلنا نفهم أن المرأة في المجتمع التقليدي الجزائري كانت مقاولة لكن بخصائص غير الخصائص المعروفة اليوم.

3-1-2 عمل المرأة بعد الاستقلال :[2]

خرج المجتمع الجزائري من الثورة التحريرية محطم على جميع مستويات أبنيته المجتمعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسة ومن اجل أن يسترجع مكانته وضعت الدولة مجموعة من البرامج والمخططات التنموية لرفع المستوى الاقتصادي للمجتمع فتحت أبواب التعليم أمام جميع فئات المجتمع وكافة طبقاته دون أدنى تمييز بين هذه الفئات لا من حيث الجنس و لا الانتماء ولا الطبقة الني ينتمون إليها مادام جزائري فله

---

[1] نادية بوضياف بن زعموش ،زهار جمال، المرجع السابق ،ص71.

[2] مناد لطيفة ، صغيري فوزية:واقع العمل النسوي في الجزائر،<u>مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية</u>،العدد 29، جوان 2017،ص ص259،258

الحق في التعليم المجاني والدخول المدرسي والجامعات التي تتيح لهم فيها بعد لالتحاق بسوق العمل إلا انه بقيت مشاركة المرأة ضعيفة في بداية سنوات الاستقلال .

فخروج المرأة للعمل في تلك الفترة بالذات ارتبط بعديد العوامل و الظروف البيئية و الجغرافية و عامل السن و مستواها الثقافي و وضعيتها العائلية كلها عوامل تحكمت في مجال عمل المرأة .

لكن بعد استقلال الجزائر، كان من أولويات السلطة الحاكمة إعادة بناء مؤسسات الدولة، وأعطت أهمية متميزة للمؤسسات التعليمية من أجل تمكين جميع المواطنين من التعّلم من دون تمييز بين الذكور و الإناث، ورغم ضعف التحاق الإناث بالمدارس في السنوات الأولى للاستقلال، بحكم العوامل الاجتماعية والثقافية؛ إلا أن زيادة وعي الرجال بأهمية تعليم المرأة، وتحسن الظروف الاجتماعية والاقتصادية، ساهمت في تزايد تمدرس المرأة.

هذا العامل لعب دوراً رئيسياً في اكتساب المرأة مستوى تعليمي منحها مكانة اجتماعية،خولتها توّلي مناصب عمل مهمة.

و لقد عبر الميثاق الوطني لسنة 1976 عن هذه التوجهات بوضوح عندما أكد على ضرورة توفير الشروط الموضوعية التي تساعد على أن تتبوأ المرأة مكانتها في المجتمع لتهدف إلى تمكينها من الاندماج الفعلي في مسيرة التنمية حتى تضمن مساهمة ملايين النساء الجزائريات اللاتي يشكلن طاقة هائلة للاقتصاد الوطني.

و في ظل تبني الجزائر للنهج الاشتراكي كانت البنية الاقتصادية للبلاد مبنية على أساس المؤسسات العمومية،عملت على فتح أبواب مؤسساتها لجميع أفراد المجتمع بتأهيل أو بدون تأهيل، وكان دخل فرد واحد من العائلة يكفي لإعالة كل الأسرة فلم تضطر المرأة للخروج للعمل، ولكن مع تغير الأوضاع الاقتصادية في سنوات التسعينيات والتي نتج عنها تسريح مكثف للعمال أصبحت الأسرة الجزائرية تواجه ضغوطا اقتصادية اضطر بسببها مسؤول العائلة بقبول خروج زوجته وأخته وابنته للعمل من أجل مساعدته في مصروف المنزل، خاصة أنها قطعت شوطا من التعليم يؤهلها للبحث عن العمل، وقد ساهمت الدولة بشكل كبير في توعية وتوجيه الفكر الشعبي لتقبل الأفراد عمل المرأة؛ لما يرجع بالفائدة للأسرة والمجتمع والاقتصاد الوطني .ومع هذا التغير الحاصل في نوع اليد العاملة ونظرا للدخول

المكثف للمرأة في مجال العمل، عملت الدولة على إيجاد حلول لرعاية الأطفال فأنشأت مؤسسات تقوم برعايتهم واستيعابهم محاولة حل مشكل كبير للمرأة.[1]

و قد توالت القوانين محدثة تطورا هائلا فاعتبرت المرأة عضوا فاعلا في المجتمع ،فمنعت كل أنواع التمييز ضد المرأة، مساوية بينها وبين الرجل، الأمر الذي أحدث تحولات مذهلة، دون المساس في أغلب الأحيان بالقيم الروحية و العقائدية للمجتمع الجزائري، وقد استفادت المرأة الجزائرية بدخولها عالم الشغل من عدة مزايا؛ منها أنها استطاعت أن تفرض نفسها كعضو فعال لا يمكن الاستغناء عنه بسهولة، ومشاركتها في النقابات وانفتاحها على المجتمع.

و عملت على فرض نفسها كمواطنة كاملة الحقوق؛ والسبب في هذا يرجع إلى زيادة وعيها وارتفاع مستواها الثقافي والتعليمي، فأصبحنا نجدها في الإدارة وفي الجيش وفي الصناعة والتعليم والصحة والتجارة وهي اليوم مقاولة تقتحم هذا الميدان الأصيل للرجل دون أن تهمل محيطها العائلي.

فواقع المرأة الجزائرية في وقتنا الحالي يختلف عن فترة الاستعمار وما قبلة و ما بعده ، حيث نجدها واكبت ركب التعليم و بمستويات عالية ، ما أدى إلى ارتفاع حظوظها في المشاركة في مجموع القوى العاملة حيث بلغ إجمالي السكان المشتغلين 10.594.000 شخصا، أي بنسبة % 26,4 من إجمالي السكان . و يشكل حجم الفئة العاملة النسوية 1.934.000مشتغلة وهو ما يمثل % 18,3 من إجمالي اليد العاملة.

أما نسبة العمالة – المعرفة كحاصل نسبة السكان المشتغلين على إجمالي السكان البالغين 15 سنة فأكثر –فقد بلغت 37.1 % على المستوى الوطني، مسجلة ارتفاعا بلغ 0,7 نقطة مقارنة بسبتمبر 2014 .

و تعود هذه الزيادة أساسا إلى الارتفاع المعتبر لنسبة العمالة لدى النساء و التي ارتفعت ب 1,3 نقطة حيث انتقلت من % 12,3 إلى % 13,6 خلال نفس الفترة. و تظهر النتائج أن الأجراء يمثلون ما يعادل سبعة مشتغلين من ضمن عشرة (% 69,8) ، و ترتفع هذه النسبة لدى الإناث لتمس ثمان مشتغلات من ضمن عشرة(% 78,8) .[2]

على اعتبار أن إجمالي عدد الإناث بالجزائر حسب احصائيات 2017 قدر

[1] مناد لطيفة ، صغيري فوزية، المرجع السابق ص259.

[2] http://www.ons.dz/ .14:50 زيارة يوم 2018/08/04 على الساعة

ب 20590000 أنثى مقابل 21100000 ذكر

2-2 نظرة على إحصائيات عمل المرأة في الجزائر:

كان أول اقتحام المرأة لمجالات العمل منذ الثورة التحريرية، فتحملت مسؤولية إعالة الأسرة و المشاركة الإيجابية في ثورة التحرير، و بعد الاستقلال عملت الدولة على نشر التعليم و توفير كافة الإمكانيات لتفتح لها مختلف مجالات العمل، و ما يلاحظ هو أنه رغم أن نسبة النساء العاملات التي تشكل أقلية بالنسبة للرجال إلا أن نسبة الموظفين الأحرار و الأجراء الدائمين ترتفع بشكل واضح.

و الجدول التالي يوضح لنا تطور نسبة النساء العاملات في مختلف النشاطات.

الجدول رقم (15): تطور النشاط النسوي في الفترة 1977-1992 (%)

السنوات / القطاعات	1977	1982	1985	1992
- الفلاحة	5.6	3.4	2.7	3.8
- الصناعة	17.4	14.3	12.4	11.0
- البناء	2.1	1.5	3.4	3.7
- التجارة	3.3	2.5	3.4	4.6
- النقل	3.2	3.3	2.5	2.8
- الإدارة	5.8	64.7	64.3	67.5
- نشاطات أخرى	10.3	8.8	5.4	6.6
- غير مصرح بهم	4.4	1.8	5.9	6.6

Source: www.ons.dz

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة النشاط كانت مرتفعة في سنوات السبعينات و ذلك في قطاع الصناعة، في حين ترتفع النسبة في سنوات الثمانينات في قطاع الإدارة لتستمر في ارتفاعها حتى سنة 1985.

من جهة أخرى تشير الدراسات إلى أن أكبر قطاعين يضمان أكبر نسبة هما قطاعا التربية و الصحة، كما تحوي وزارتا التعليم و البريد و المواصلات أكبر نسبة من النساء[1]، و في دراسة أخرى نجد التعليم، و بدرجة أقل الصحة، هما القطاعان اللذان يعتبرهما المجتمع الجزائري خاصين بالنساء[2].

- و في دراسة أخرى لتوزيع النساء حسب الطبقات؛ أي حسب مواضع تواجدهن في المناطق الحضرية أو الريفية، نقدم الجدول التالي:

الجدول رقم (16): يوضح تطور توزيع الأفراد المشتغلين حسب الطبقة و الجنس خلال 1987 و 2003.

السنوات	1987		2003	
الجنس / الطبقة	رجال	نساء	رجال	نساء
الحضر	73.42	95.42	54.45	80.90
الريف	26.58	4.58	45.55	19.10

Source: www.ons.dz

ما يلاحظ من خلال الجدول أنه خلال الفترة الطويلة و الممتدة من 1987 إلى 2003 بقيت النسبة الأكبر من النساء المشتغلات في الجزائر تتركز في المناطق الحضرية حيث بلغت نسبة 95.42% عام 1987 و 80.9% عام 2003، و بالمقارنة مع نسبة الرجال نجدها بقيت متقاربة في الحضر كما في الريف. و نخلص بالقول أن العمل النسوي ليس ظاهرة حديثة و أن المرأة الجزائرية العاملة بأجر هي امرأة حضرية في أغلبيتها.

- أما في دراسة العمل السنوي حسب المهن في الجزائر فإن الجدول التالي يوضح توزيع النساء و الرجال على مختلف المهن.

[1] Benatia (F): **Le travail féminin en Algérie**, Ed SNED, Alger, 1970, p215.

[2] Vandevelde Dallier (H): **Femme algériennes à travers la condition féminine dans le constantinois depuis l'indépendance**, OPU, Alger, p198.

الجدول رقم (17): يوضح توزيع الأفراد المشتغلين حسب المهنة و حسب النوع سنتي 2003 و 2004

السنوات	2003		2004	
النوع / المهنة	رجال	نساء	رجال	نساء
موظفين أحرار	27.95	26.60	30.68	36.49
أجراء دائمون	40.87	51.29	37.43	36.26
أجراء غير دائمين	23.94	14.89	24.83	13.66
أعمال عائلية	7.24	7.22	7.06	13.59

Source: www.ons.dz

نلاحظ من الجدول أنه في سنة 2003 كانت نسبة الرجال و النساء في المهن الحرة متقاربة إلى حد ما، لكن بعد سنة من ذلك نلاحظ أن نسبة النساء فاقت نسبة الرجال، و أن نسبة الرجال في المهن المأجورة الدائمة أقل من نسبة النساء و العكس في المهن المأجورة غير الدائمة.

أما بالنسبة للمهن ذات الأصول العائلية فكانت متساوية تقريبا عام 2003 إلا أنها ارتفعت بشكل كبير عام 2004 حيث أنها تضاعفت أي أن نسبة النساء ضعف نسبة الرجال.

- أما بالنسبة للعمل النسوي المأجور فقد قدم الديوان الوطني للإحصاء المعطيات التالية في الجدول رقم (18).

جدول رقم (18): يوضح لنا تطور العمل النسوي المأجور بالنسبة للمجموع العام للسكان من 1977 إلى 2017 (%)

السنة	1977	1987	1996	1998	2003	2017
النسبة	3.5	7	11.3	16	13.95	17.6

Source: www.ons.dz

يلاحظ من الجدول أن العمل النسوي في تزايد مستمر، كما نلاحظ أنه خلال سنة 2003 تناقصت النسبة و تراجعت إلى 13.95%، لتعود و ترتفع عام 2017 إلا أنها تبقى تشكل نسبة أقلية في الجزائر.

- و حسب الديوان الوطني للإحصاء (ONS) فقد وصل عدد النساء العاملات في الجزائر عام 2003 إلى 1.251.361 عاملة، مع العلم أنه كان يتوقع أن تصل سنة 2001 إلى 2.888.087 عاملة، أما سنة 2017 فقد بلغ عدد النساء المشتغلات 2.529.445 عاملة في حين أنه كان يتوقع أن يصل إلى 605.345 عاملة.

و الجدير بالملاحظة من خلال الأرقام التي عرضها الديوان الوطني للإحصاء عام 1996 هو النسبة المرتفعة لفئة المطلقات و العازبات من بين النساء العاملات حيث تشكلان الثلثين بنسبة 38.3% بالنسبة للعازبات، و 30% بالنسبة للمطلقات، و قد يرجع ذلك إلى حاجتهن للعمل لتلبية حاجياتهن المختلفة، في مقابل ذلك نجد النساء المتزوجات يشكلن الأقلية من النساء العاملات بنسبة 18.3%، أما الأرامل فيشكلن نسبة 13.3%، و في تفسير انخفاض نسبة المتزوجات قد يعود الأمر لعدم وجود حاجة لهن بالعمل أي تغطية أزواجهن لحاجاتهن المختلفة، أو انشغالهن بتربية أطفالهن[1].

شهدت نسبة النساء العاملات في الجزائر ارتفاعا كبيرا في السنوات الأخيرة، حتى بلغت ما يقارب الـ 20% من مجموع عدد السكان الناشطين، علما أن أغلبهن يشغلن وظائف في مجال التعليم والصحة والقضاء. لكن على الرغم من هذا التقدم النوعي، ما زالت هناك بعض التيارات الفكرية تحذر من مساوئ عمل المرأة، وهي تمكنت، مع الأسف، من تحطيم أحلام وتطلعات العديد من النساء.

[1] Bennoune (M): **Les algériennes victimes de la société néo-patriarcale**, Alger, 1999, p99.

شكل رقم(13): مشاركة النساء في سوق العمل مقرنة مع الرجال

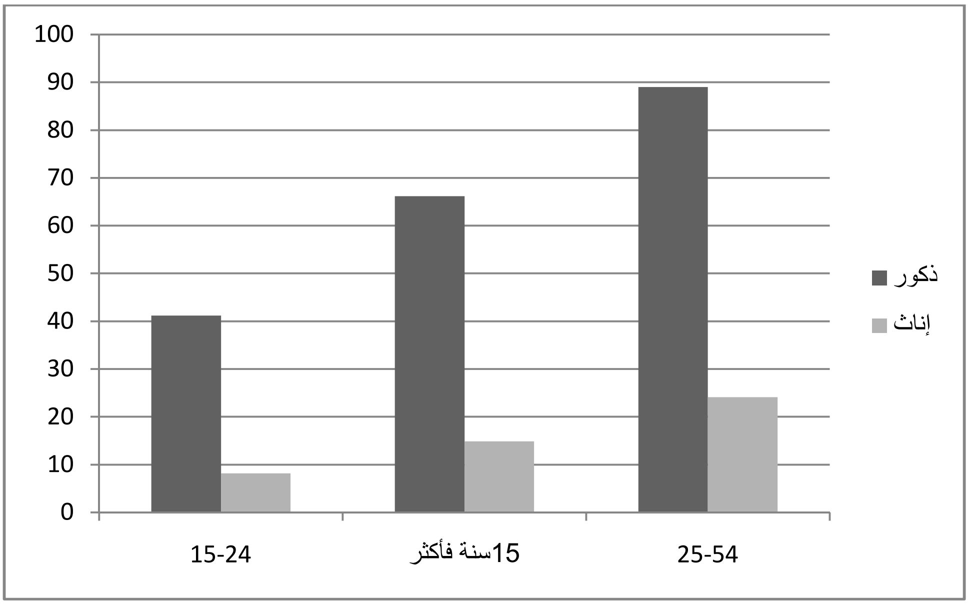

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات لعام 2016.

على الرغم من أن نسبة النساء العاملات ما زالت ضعيفة جدا مقارنة بالعدد الإجمالي للنساء (علما أن عددهن يفوق عدد الرجال) إلا أنه تبيّن أن مؤشّر نسبة النساء العاملات في تصاعد مستمر سواء في المدن أو في الريف، ما يفسّر تغير الكثير من المفاهيم في المجتمع الجزائري. في الإطار عينه، كشفت دراسة أجريت في أواخر العام 2013 أن هناك حوالي مليون ونصف امرأة في الجزائر منعن من العمل من قبل أزواجهن بحجة إهمال شؤون البيت والعائلة، وصعوبة التنقل إلى مقر الشغل، لاسيما في المناطق الريفية. علما أن بعضا من الرجال الذين كانوا يرفضون في السابق فكرة عمل المرأة رفضا قاطعا، تراجعوا عن موقفهم بفعل الضغوطات الحياتية وازدياد موجباتها. ومن الجدير بالذكر أن الدولة الجزائرية قد استثمرت مبالغ طائلة في مجال تعليم وترقية المرأة. ولأن التحاق المرأة بالعمل هو حق دستوري وأساسي، تضمّن قانون الأسرة تدابير تحمي هذا الحق، لاسيما في عقود الزواج الجديدة التي أصبحت تصون للمرأة كامل الحرية في المطالبة بحقها في العمل.

إن تاريخ المرأة الجزائرية حافل بالإنجازات المهنية، فمن العمل اليدوي والحرفي الذي كانت تقوم به سابقا، أصبحت اليوم تحتل مناصب مرموقة، كمنصب وزيرة أو سفيرة أو قاضية في المحاكم الجزائرية؛ مع الإشارة إلى أن النساء يمثلن اليوم 35 بالمائة من مجموع عدد القضاة، كما يمثلن نحو 40 بالمائة من مجموع الإعلاميين في الجزائر (في قطاع الإعلام السمعي والبصري، النساء يمثلن حوالي الـ 70 % من مجموع العاملين).

ومن الجدير بالذكر، أنه في ما يختصّ باشتراك المرأة في الحياة السياسية، أشاد الاتحاد البرلماني الدولي، في تقريره السنوي لعام 2012، بارتفاع نسبة التمثيل النسوي في البرلمان الجزائري، مشيرا أن الجزائر هو أول بلد عربي تخطى نسبة 30 بالمائة (148مقعدا)، واصفا هذا التمثيل بالإنجاز المهم.

و حسب آخر إحصائية للديوان الوطني للإحصاء فقد بلغت نسبة تشغيل النساء المتحصلات على شهادات التعليم العالي 1.58 بالمائة، في حين بلغت نسبة تشغيل المتحصلات على شهادات التكوين المهني 1.37 بالمائة، ولكنها لم تبلغ سوى 6.6 بالمائة لدى النساء اللواتي ليس لديهن أي شهادة، أما حجم الفئة النشطة النسوية التي مافتئت تزداد، حيث انتقلت من 166.000 سنة 2004 إلى 2.275.000 سنة 2013 أي ارتفاع بنسبة 37 بالمائة خلال عشرية[1].

في نفس السياق، ارتفع عدد النساء المقاولات بحوالي 23% في السنوات. وتتسع دائرة النشاط في مجال الأعمال، فإلى غاية نهاية فبراير 2017، أحصت الجزائر 143.010 مرأة أعمال مقابل 116.474 في نهاية 2012، حسب بيانات المركز الوطني للسجل التجاري، وتشمل فئة نساء الأعمال المسجلات كمسيرات مؤسسة (شخصية معنوية) واللاتي يمثلن 6% من إجمالي مسيري المؤسسات رجالا ونساء، وكذا النساء التاجرات (شخصية طبيعية) اللاتي يمثلن 8% من إجمالي المتعاملين الاقتصاديين ذوي الشخصية الطبيعية. وخلال خمس سنوات ارتفع عدد النساء مسيرات المؤسسة بحوالي 56% من 6.703 نهاية 2012 إلى 10.444 نهاية فبراير 2017.

أما النساء التاجرات ذوات الشخصية الطبيعية، فقد زاد عددهن إلى 132.566 بنهاية فبراير الماضي مقابل 116.474 في 2012 أي بارتفاع نسبته 14%. غير أنه بالمقارنة مع إجمالي المتعاملين الاقتصاديين المسجلين في البلاد والبالغ عددهم 1.9 مليون، فيما يبلغ حجم النساء المقاولات لا يمثل سوى 5.7%.

وبالنظر إلى قطاعات النشاط الاقتصادي، فإن النساء التاجرات ذوات الشخصية الطبيعية يمارسن أساسا تجارة التجزئة (49 % من إجمالي النساء التاجرات المسجلات كشخصية طبيعية) والخدمات (9،37%) وإنتاج السلع (4،9%) وتجارة الجملة (4،3 %) والإنتاج الحرفي (26،0 %) والتصدير (01،0%)

أما مسيرات المؤسسة (ذوات الشخصية المعنوية) فتمارسن نشاطهن في قطاع الخدمات

[1] www.ONS.dz: زيارة يوم 12/02/2017 على الساعة 14:00.

(4،39 % من إجمالي الشركات التي تسيرها نساء) وإنتاج السلع (3،25 %)
والاستيراد (8،16 %) وتجارة الجملة (2،10 %) وتجارة التجزئة (6،6 %) والإنتاج الحرفي (1.1 %) والتصدير (6،0%

أما في ما يتعلق بالفئات العمرية، فتظهر بيانات المركز الوطني للسجل التجاري أن سن النساء التاجرات (شخصية طبيعية) يتراوح بين 39 و48 سنة بنسبة 21،26 % مقابل 7،23 % لفئة النساء بين 49 و58 سنة. فيما بلغ عدد النساء أرباب عمل في الجزائر 143.010 امرأة متكونة من 132.566 تاجرة (أشخاص طبيعية) و10.444 مسيرة شركات[1] .

3-2 العوامل المؤثرة على عمل النساء في الجزائر:

تلعب جملة من العوامل دورا هاما في التأثير على تطور العمل النسوي المأجور في الجزائر. و يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

2-3-1- مدى التطور الاقتصادي و الاجتماعي:

بمعنى مدى ارتباط العمل النسوي بالحالة الاجتماعية و الاقتصادية للبلاد، حيث من خلال الإحصائيات يبدو جليا أن هذا العمل يتراجع كلما ظهرت أزمات في النمو و التطور، و بهذا يكون مدى تحضر المرأة جانبا من الجوانب العامة لحركة النمو و التطور الاقتصادي و الاجتماعي العام التي يعرفها أي بلد؛ حيث كلما تقاطع التحضر و التكوين كلما حدث تأثير إيجابي على وضعية العمل النسوي.

و من هنا نجد في الجزائر أن نسبة نشاط النساء في مختلف الأعمال ترتبط مباشرة مع درجة تكوينهن، علما أن هذا ليس حال الرجال[2]، ضف إلى ذلك أن توقعات عام 2025 تشير إلى أن حوالي 80 % من النساء سيكن من قاطنات الحضر؛ ما يعني تأثيرا إيجابيا على تطور العمل النسوي المأجور في الجزائر في السنوات القادمة[3].

2-3-2- الثقافة الاجتماعية الأبوية:

نعني بالثقافة الاجتماعية الأبوية تلك الثقافة المستمدة من الأصول الاجتماعية للمجتمع الجزائري، خاصة و أن العمل النسوي في الجزائر، بل حتى قانون المرأة، مرتبط ارتباطا وثيقا بتلك المكونات الاجتماعية المتوارثة عبر الأجيال التي تميز مجتمعنا. و رغم هذا

---

[1] www.ONS.dz المرجع السابق

[2] Bensadon N: **Les Droits de la femme des origines à nos jours**, Casbah, Alger, 1999, p119.

[3] www.CRASC.dz. Visité le 01/02/2008 à 15:00h

الارتباط، فقد تعددت الرؤى و المداخل الإيديولوجية التي تحدثت عن هذا الموضوع.

فالمدخل الثوري الماركسي يرى بأنه من أجل فهم المكانة التي يشغلها العمل النسوي في الجزائر يجب الانطلاق من فرضية أن كل شكل من أشكال التنظيم الاقتصادي يتوافق مع شكل خاص من التنظيم العائلي، و أن العائلة الأبوية الممتدة في المجتمع الجزائري التقليدي تتوافق مع الشكل الجماعي للملكية و وضع القيمة لوسائل الإنتاج. من جهة أخرى هناك من يرى بأن الثقافة الأبوية Culture Patriarcale تحصر الحياة الاجتماعية النسوية في الفضاء المنزلي، و تمنع المرأة من الخروج و الاختلاط بالرجال[1]، و ذلك أن العائلة الجزائرية ليست مستعدة بما فيه كفاية لأن تزيح قيم الثقافة الأبوية التقليدية[2]. و من هنا تكون الثقافة هي العامل الأساسي وراء ضعف المشاركة العمالية النسوية المهنية خارج الأعمال المنزلية الغير مصرح بها.

3-3-2النظام الأبوي والهيمنة الذكورية:

تتناول العديد من الأدبيات والدراسات مفهوم النظام الأبوي في إطار الإشارة للهيمنة الذكورية وفي إطار هيمنة الرجل على المرأة، حيث نجد أن مفهوم النظام الأبوي عند **غيردا ليرنر** هو"تجلي ومأسسة للهيمنة الذكورية على النساء والأطفال في الأسرة، وتوسيع الهيمنة الذكورية على النساء في المجتمع بعامة. وهذا التعريف وفقا **لبيرنر ان** الرجال يتولون السلطة في جميع مؤسسات المجتمع المهمة، وأن النساء محرومات من سلطة كهذه.[3]

وإذا كان هذا المفهوم لدى البعض بتلك الصيغة، فإن شرابي قد استدرك هذا الأمر معتبرًا أن مفهوم البطركية الذي استخدمه في بعض كتاباته هو مفهوم قريب من مفهوم الأبوية مع توضيحه لجوانب الاختلاف والاقتراب، فالأبوية تاريخًا وبنيويًا تختلف عن البطركية بكونها النظام الأولي الذي انبثق منه النظام البطركي ويرتسم على شكله. إلا إن مفهوم الأبوية أضيق شمولية من مفهوم البطركية، فهو محصور في بنية العائلة والبنى

---

[1] ADDI (L): **Les mutations de la société algérienne**, Ed: La Découverte, Paris, 1999, p127.

[2] Benatia (F), Ibid, p231.

[3] غيردا ليرنر: نشأة النظام الأبوي، تر: أسامة إسبر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2013 ، ص 450.

المتفرعة من العائلة كالعشيرة والقبيلة، بينما يضم مفهوم البطركية البنية الاجتماعية بكاملها بما فيها البنية الأبوية ومتفرعاتها.[1]

ولا يعني ذلك أن هشام شرابي لا يقصد بالنظام الأبوي الهيمنة الذكورية بل إن

مصطلح النظام الأبوي أوسع بالنسبة إليه ويشير إلى الهيمنة المطلقة للأب في صورتها البيولوجية أو الاجتماعية على مستوى العائلة/الأسرة، أو الرجل في مقابل المرأة، أو الأب في صورته السياسية ممثلا بالحاكم. أي إنه في المجال الذي تسود فيه القوة على حساب الحجة. بل ان هشام شرابي يرى ان حجر الزاوية في النظام الأبوي والنظام الأبوي المستحدث هو استعباد المرأة، فالمجتمع الأبوي مجتمع ذكوري لا وجود فيه للأنوثة إلا تأكيد تفوق الذكر وهيمنته ليصل به الى القول، "ففي غياب المساواة بين الرجل والمرأة يغيب مبدأ المساواة في المجتمع ككل.[2]

أ-مفهوم النظام الأبوي عند هشام شرابي

يقوم مفهوم النظام الأبوي أو البطركية لدى هشام شرابي على أساس وجود روابط

تراتبية بين أفراد المجتمع، يخضع بموجبها البعض للبعض الآخر، يسميها ذهنية أبوية تأخذ نزعة سلطوية شاملة ترفض النقد ولا تقبل بالحوار إلا أسلوبا لفرض رأيها فرضًا. ويفرق شرابي بين النظام الأبوي والنظام الأبوي المستحدث أو الجديد تعبيرًا عن التطورات والتحولات التي لحقت بهذا النظام لاسيما في الحالة العربية.

النظام الأبوي الجديد كمفهوم يشير إلى البنية الاجتماعية، السياسية، والنفسية

التي يتميز بها المجتمع العربي المعاصر. إنه مفهوم ذو ازدواجية نظرية مهمة لأنه يعبر عن تشكيلة اجتماعية هجينة ناتجة عن الانتقال من نظام تقليدي إلى نظام حديث دون استكمال عملية التحول أو الانتقال بصفة نهائية .وهو الأمر الذي جعل المجتمع العربي المعاصر يبدو في هذه الصيغة التي يجمع فيها بين التقليد والحداثة دون أن يكون أي منهما.

---

[1] هشام شرابي: <u>النقد الحضري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين</u>، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،1990، ص 89 – 90.

[2] هشام شرابي، <u>النظام الأبوي واشكالية تخلف المجتمع العربي</u>، تر:هشام شريح ، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، 1992، ص 16

إنه نظام يعيش الماضي في الحاضر والحاضر في الماضي، إنه مزيج بين التراث والمعاصرة، "نظام غريب يختلف عن أي نظام" على حد تعبير شرابي.[1]

إن مفهوم النظام الأبوي بالنسبة لهشام شرابي ذا طبيعة مزدوجة؛ فالأبوية كمقولة اجتماعية اقتصادية كلية (تحيلنا للمجتمع، الدولة، الاقتصاد) وجزئية (تحيلنا للعائلة والشخصية الفردية) من جهة، وكمقولة نظرية تحليلية أو نموذج مثالي من جهة أخرى.[2]

ب-خصائص وسمات النظام الأبوي في المجتمع العربي

هناك مجموعة من الخصائص المميزة للنظام الأبوي في المجتمع العربي، وهي:[3]

- السيطرة والخضوع: يشكل الأب في النظام الأبوي أداة القمع الأساسية، وبزيادة القمع يزداد الايمان بالخرافة وبالتالي يؤدي الى احكام السيطرة على الوضع القائم والخضوع للأب لا بلمعنى البيولوجي فقط بل بالمعنى الثقافي أيضا.
- التبعية: فالنظام الأبوي لا ينتج ذوات مستقلة بقدر ما ينتج افرادًا سلبيين همهم الوحيد الامتثال للأعراف بدل احترم القوانين وتكريس الولاء للتقاليد بدل طاعة أوامر العقل.
- الولاء: أي أن العائلة او العشيرة او الدين او الجماعة الإثنية (بدلا من الأمة أو المجتمع المدني) تشكل أساس العلاقات الاجتماعية وما يقابلها فيه من تنظيم اجتماعي.
- النماذج المطلقة: أي ان هناك وعيا مغلقا ومطلقا (في نظرية العمل والسياسة والحية اليومية) في هذا المجتمع، وهو وعي يرتكز على مفاهيم التعالي وما وراء الطبيعة والوحي والانغلاق (بدلا من الاختلاف والتعدد والتساوي والانفتاح ...الخ.
- الممارسات الشعائرية: أي السلوك المبني على الرسميات والعادات والشعائر (بدلا من العفوية والابداع والابتكار ...الخ.

---

1 هشام شرابي، المرجع السابق،ص16،17.

2 العياشي عنصر، "الأسرة في الوطن العربي: آفاق لتحول من الأبوية الى الشراكة"، **عالم الفكر**، العدد 3، المجلد 36، (يناير – مارس) 2008، ص 289.

3 هشام شرابي: **النظام الأبوي واشكالية تخلف المجتمع العربي** ، مرجع سابق ،ص 59 – 70 – 71 – 72 – 73 – 74 – 75.

3- خصائص العمل النسوي في الجزائر:

يمكن التمييز بين 5 خصائص رئيسية للعمل النسوي في الجزائر:

1. ما يجب معرفته أن العمل النسوي في الجزائر لم يتوقف عن التطور عبر السنين، و مع ذلك بقي يشكل نسبة قليلة مقارنة مع العمل الرجالي على الأقل فيما يخص الأعمال المصرح بها. زيادة على ذلك فإن الأزمات التي مرت بها الجزائر قد أثرت سلبيا على نسبة العمل النسوي.[1]

تجدر الإشارة إلى أن هذه الهشاشة في وضع النساء العاملات ليست خاصة بالعاملات الجزائريات فقط، و لا حتى عاملات دول العالم السائرة في طريق النمو، بل قد سجل في منتصف السبعينات من القرن الماضي تقهقر لوضع النساء العاملات في 5 دول تعد من أكبر الدول الصناعية، و هي فرنسا، بلجيكا، كندا، السويد، والمملكة المتحدة[2].

2. من خلال الإحصائيات التي سبق و أن عرضناها يبدو العمل النسوي في الجزائر كظاهرة حضرية، بمعنى ظاهرة تسجل أعلى نسبها في المناطق الحضرية، كالجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، عنابة، تلمسان، أين نلمس حضور قوي للنساء في أيام العمل، و في ساعات الدخول و الخروج من المكاتب؛ و يعود هذا الارتفاع في نسبة العاملات في الحضر لأن به الإطارات السابقة للنظام الاشتراكي الذي يشجع عمل المرأة[3].

3. دائما و من خلال المعطيات الرقمية يظهر جليا أنه يوجد بالجزائر قطاعات نسوية، كالتعليم، الصحة العمومية، قطاعات الإدارة، حيث أنه و منذ 1982 هذه القطاعات توظف لوحدها أكثر من ثلثي اليد العاملة من النساء[4].

4. و بالرجوع إلى الإحصائيات نجد أن العمل النسوي المأجور المصرح به يضم أساسا و بنسبة أكبر العازبات، المطلقات و الأرامل، و بنسبة أقل النساء المتزوجات.

5. مقارنة مع الرجال نسبة النساء العاملات المتعلمات و المتكونات أعلى من نسبة الرجال.

---

[1] Werneke (D): Le ralentissement économique et les possibilités d'emploi des femmes, **Revue internationale du travail**, Vol 117 N°:1, 1978, p56.

[2] Werneke (D),op.cit, p56.

[3] ADDI (L), ibid, p128.

[4] Djarghloul (A): **Huit études sur l'Algérie**, Ed: ENAL, Alger, 1986, p201.

➢ ثالثا: المرأة المقاولة

1-السياقات العامة لظهور المرأة المقاولة :

تشير الإحصائيات الرسمية أن نسبة الإدماج الآنثوي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا تتعدى الثلاثة في المائة إلى غاية عام 2014 ، كما أن استفادة النساء من صيغ التمويل لأجل خلق المقاولات، كانت جد محتشمة، فيما أن الهيمنة الاجتماعية للموروث الثقافي تعيد إنتاج الهوية النسوية المنزلية(الصناعة التقليدية)على طابع الأعمال التي تريد النساء خلقها، من ناحية أخرى لا تزال المهن الفكرية والعلمية تعرف تمركزا نسويا قويا وبشكل ارتكاسي تسيّر النساء ما نسبته عشرة في المائة من المقاولات، وتحوز واحد ونصف في المائة فقط من مناصا مديرات،إطارات تنفيذية، مسيّرات.[1]

فقد برز نموذج المرأة المقاولة في ظل سياقات اجتماعية و ثقافية و قانونية و اقتصادية كانت بمثابة المحرك و الدافع الرئيس لتحرير المرأة و جعلها تفكر في انتاج و اعادة انتاج نشاطات اقتصادية تحقق من خلالها مكانة مجتمعية و استقلالية مالية ، حيث نرصد هذه السياقات فيما يلي:

1-1السياق الاجتماعي-الثقافي:

حيث أن الثقافة السائدة في المجتمع هي التي تحدد الأسلوب الذي يسير عليه الأفراد ، فعلى حد تعبير ماكس فيبر فان كل مجتمع ينقسم إلى شرائح اجتماعية معينة تنسم بنموذج حياة خاص بها، وبرؤية متميزة حول العالم المحيط بها ، هذه الجماعات تعتبر منبع الأفكار التي تشكل سلوك وشخصية الفاعلين وتكسبهم رؤية مستقبلية لتوجهاتهم وطموحاتهم،وفي هذا الإطار أكد فيبر على أن الرأسمالية الحديثة نشأت من خلال العقيدة البروتستانتية فروح الرأسمالية هي نفسها العقيدة البروتستانتية ، بما تتضمنه من سلوك وأخلاقيات فقد وجدت أخلاقيات اقتصادية في نطاق الديانة البروتستانتية وهذه الديانة التي اهتمت بتنشئة الفر تنشئة عقلية كما تمنح المهنة قيمة أخلاقية كبيرة و تقدس العمل وكنا تعتبر جمع المال بطريقة شريفة نشاطا ذكي.[2]

ما يعني أن إقبال المرأة على المقاولة راجع إلى ثقافة المجتمع الذي تتواجد فيه، كما أصبحت العقليات والسياقات الاجتماعية في معظم الدول العربية تدعم حضور المرأة في

---

[1] أنور مقراني ،حسان حامي:سوق العمل في الجزائر و وهم الهيمنة الأنثوية.الجندر في محك المخيال الاجتماعي،**مجلة العلوم الاجتماعية**،جامعة الأغواط،المجلد 07، العدد 29،مارس 2018،ص48.

[2] فيليب جونز: **النظريات الاجتماعية و الممارسات البحثية**، تر:محمد ياسر الخواجة،مصر العربية للنشر و التوزيع،مصر،2010،ص29.

المجال الاقتصادي وكذا قبولها كشريك اجتماعي،بالإضافة إلى المناخ الاجتماعي الذي أصبح يشجع على أهمية الدور المجتمعي للمرأة ، ويظهر هذا جليا من خلال التطور الملحوظ في نسب تعليم وتكوين المرأة ، وما تحمله هذه الأخيرة من تمثلات اجتماعية جديدة لنجاح المرأة وتفوقها.

1-2السياق القانوني:

باعتبار المرأة نصف المجتمع، و نظرا لدورها الفعال منذ الثورة، قامت الدولة الجزائرية برفع مكانتها و ساوتها بالرجل في الحقوق و الواجبات. و من أهم النصوص التشريعية التي أكدت على حقوق المرأة ما يلي:[1]

1-2-1- مؤتمر الصومام:

انعقد في 20 أوت 1956، و أشاد بنضال المرأة الجزائرية و تضحياتها، و أعطاها حقوقها، ونوه بوجود إمكانيات كبيرة ضمن الحركات النسوية، كما عبر المجتمعون عن إعجابهم بقدراتها و شجاعتها في مواجهة الاستعمار.

1-2-2- ميثاق طرابلس:

انعقد في جوان 1962، و جاء فيه ضرورة إزالة الحواجز التي تعيق تطور المرأة، و أوكل هذه المهمة لحزب جبهة التحرير، كما جاء فيه أنه يجب جعل تطور المرأة واقعا بتخويلها مسؤوليات إدارية.

1-2-3- الميثاق الوطني 1976:

في معركة البناء بعد الاستقلال استطاعت المرأة أخذ مكانتها في المجتمع؛ و جاء هذا الميثاق لدمج المرأة في سيرة التنمية. و في المادة 39 من هذا الميثاق جاء: "حيث النهوض بالمرأة يتبع مبدأ العدالة و المساواة هو حاجة ضرورية تمليها عليها جدلية التقدم الديمقراطي، و بناء صريح البلاد بناءا متناسقا، و اعتبار المرأة مواطنة كاملة الحقوق في جزائر ثورية اشتراكية".

كما جاء فيه: "انطلاقا من مبدأ المساواة بين الجنسين فإن الاشتراكية التي تعترف بالمكانة الأساسية التي تحتلها المرأة فهي الخلية العائلية بوصفها زوجة و مواطنة تشجعها على أن تشتغل لأن ذلك من مصلحة المجتمع". إن تركيز هذا الميثاق على المبدأ الاشتراكي

[1] سلامي منيرة : دراسة و تحليل واقع المقاولة النسوية بالجزائر –دراسة ميدانية على عينة من المقاولات-،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم فرع العلوم الاقتصادية ، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ، الجزائر ، 2015،ص 71.

فتح مجال المشاركة في التنمية لكلا الجنسين في جميع المجالات.

1-2-4- الدستور الجزائري 1963-1996:

ركز على مساهمة المرأة في الحياة المهنية، و ساوى بينها و بين الرجل في حق التعليم و حق العمل في شتى الميادين؛ و هذا ما جاء في المادة 12: "يضمن الدستور الحقوق السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للمرأة الجزائرية، و في مجال العمل ضمن لها القانون الأساسي حقها". فالمواد التي تنص على مبدأ المساواة بين الجنسين هي 29، 31، 33، 34، 36، 51.

كما نص على حقها في التعليم في المادة 53، و في المرسوم رقم 76-35 المؤرخ في 16 أفريل 1986 نجد إشارة واضحة إلى المساواة في التعليم، و إلى واجب التعليم و مجانيته، و هذا ما تؤكده المواد 4 إلى 7، كما وفرت الدولة جميع الإمكانيات لتطبيق هذه الإجراءات.

ويكرس الدستور الجزائري مبدأ التسلسل الهرمي في المعايير، كما تنص المادة 132 من الدستور أن المعاهدات المصادق عليها من قبل رئيس الجمهورية أعلى من القانون، وينص قرار المجلس الدستوري بتاريخ 20 أوت 1989 على أنه" بعد المصادقة ومنذ تاريخ النشر، تدمج أي اتفاقية في القانون الوطني."

ويعتبر دستور 1996 آخر دستور أُعد سنة التوقيع على اتفاقية السيداو، حيث حاول من خلال مواده الصريحة رقم 29 و 31 المناداة بضرورة إعطاء المرأة حقوقها، وعدم تمييزها عن الرجل، كما يلي:

المادة 29 : كل المواطنين سواسية أمام القانون ، و لا يمكن أن يتذرع أهي تمييز يعود سببه إلى المولد أو العرق أو الجنس أو الرأي أو أي شرط أو ظرف آخر شخصي أو اجتماعي.

المادة 31 تستهدف المؤسسات ضمان كل المواطنين و المواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان و تحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية، ا ولاقتصادية، والاجتماعية والثقافية[1].

وسعيا من الدولة الجزائرية لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة، تم تعديل المادة 31 بالمادة 31 مكرر، وذلك في نوفمبر من سنة 2008 ، والتي تنص على ما يلي " :تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة، بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة."

كما حاول إرساء مواد أخرى لترقية وضعية المرأة في عدة مجالات، منها:

[1] سلامي منيرة : المرجع السابق،ص72.

المادة 51" : يتساوى جميع المواطنين في تقلد المهام والوظائف في الدولة دون أية شروط أخرى غير الشروط التي يحددها القانون."

وبناءا على هذه المادة يكرس المرسوم 06-03 المؤرخ 19 جمادى الثانية 1427 الموافق ل 15 جويلية 2006 والمتضمن النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية مبدأ عدم التمييز بين الجنسين في العمل في القطاع العمومي، وبالفعل فإن المادة 74 منه تنص على أن" :تعيين الموظفين يخضع لمبدأ تكافؤ فرص الحصول على وظائف في القطاع العمومي."

1-2-5- القانون العام للعامل في الجزائر:

يؤكد القانون أن العمل مضمون لجميع العمال دون استثناء، أو تفرقة بين الجنسين، و تنص المادة 6 منه على استفادة المرأة من كل الحقوق في العمل، خاصة المتعلقة بالظروف العامة للعمل و الوقاية من الأخطار المهنية. إضافة إلى عدة إجراءات اتخذت لفائدة المرأة العاملة بالجزائر. و من النصوص التطبيقية للقانون الأساسي للعامل ما يلي:

* عطلة الأمومة ثلاثة أشهر مدفوعة الأجر في جميع القطاعات مع تكفل كلي للضمانات الاجتماعية؛

* استفادة الأمهات اللاتي يرضعن أولادهن من ساعتين عطلة كل يوم في 6 أشهر، و ساعة كل يوم في 6 أشهر الموالية؛

* الاستفادة من التقاعد، و الذي حدد بـ 55 سنة شريطة أن يكون للمرأة أكثر من 15 سنة خدمة.

كما تنص المادة 194 على أنه "لا يجوز استخدام النساء في العمل الليلي، و هذا حماية لهن من جهة، و من جهة أخرى لكي يتفرغن لأعبائهن المنزلية".

بينما تنص المادة 195 على ما يلي: "يرخص العمل للنساء ليلا في وحدات مهنية لمن تزيد أعمارهن عن 18 سنة".

1-2-6 المرأة الجزائرية في قانون الأسرة:

ينص قانون الأسرة على تقسيم الأدوار بين الجنسين، بما يتماشى و المتغيرات الحاصلة و مراعاة لمبادئ الدين الإسلامي. و أكد الرئيس الحالي على حقوق المرأة بعد الطلاق و حقها في الإرث الزوجي المشترك، و طلب إثبات الأبوة، و دور الوكيل الذي يكفل

حقوق المرأة؛ كما أكد حقها في طلب الطلاق و المساواة بينها و بين الرجل.[1]

و يمكن القول أن المشرع الجزائري دمج بين أحكام الشريعة الإسلامية و بين الأحكام العامة نتيجة تدخل اعتبارات عدة أهمها تغير المركز الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي للمرأة الجزائرية.

و في خضم كل هاته التشريعات دخلت المرأة مجال التعليم لتحتل مكانتها بين طلاب الجامعات لتنتقل لميدان العمل بسرعة، كما دخلت ميدان العمارة و ميكانيك السيارات ثم إلى مجالات أخرى كانت مقتصرة على الرجال كالشرطة و القضاء و الإدارة إضافة إلى الأعمال الحرة التي كان لها نصيب وافر فيها .

أصبحت قضية ترقية المرأة والنهوض بها باعتبارها شريكا كاملا وأساسيا في التنمية، إحدى الأولويات المطروحة ضمن سياسات الدول العربية، حيث يتم النظر لهذه القضية من زاوية جديدة قصد تقليص الهوة بين الدور الذي يقوم به الرجل وذلك الذي تقوم به المرأة في عملية التنمية وكذا تعزيز مكانتها وضمان حقوقها الفعلية في المجتمع ؛ كما أن حقوق المرأة وحريتها تمثل نقطة ارتكاز أساسية وجوهرية في المجتمعات المعاصرة على اختلاف منطلقاتها، وهو ما يفسر اهتمام العديد من المنظمات والهيئات الدولية للدفاع عن حقوق المرأة وصيانتها.

و على أساس ما سبق قامت الدولة الجزائرية بجملة من الإصلاحات التشريعية التي قامت بها نتيجة الاتفاقيات الدولية الموقعة، وصولا لأهم الآليات المؤسساتية المرساة لتسهيل الاهتمام بدور المرأة وأهم ما توصلت إليه الجزائر في هذا الإطار:

*الجزائر واتفاقيات حماية المرأة :في إطار حماية المرأة وتحسين وضعها على جميع الأصعدة، قامت الجزائر بالتوقيع على عدة صكوك واتفاقيات دولية منها:[2]

-الإعلان العالمي لحقوق الإنسان :انضمت الجزائر إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)سنة 1963 الذي ينص في مادته الأولى، على حق كل شخص في التمتع بحقوقه وحرياته المعلن عنها بدون تمييز قائم على العرق، اللون أو الجنس.

- كما صادقت الجزائر على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية(1966) سنة 1989 .

[1] مصطفى عوفي: خروج المرأة إلى ميدان العمل و أثره على التماسك الأسري، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة باتنة، الجزائر، العدد 19، جوان 2003، ص131.

[2] تقرير حول الوضع الوطني الجزائر: **الحقوق الإنسانية للمرأة والمساواة على أساس النوع الاجتماعي** ؛ تقرير منشور ضمن برنامج تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في المنطقة .- الأورومتوسطية (2011/2008) ، بتمويل من الإتحاد الأوروبي، 2010 ، ص32/31.

صادقت الجزائر على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966) سنة 1989 .

-الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (1981) صادقت الجزائر على هذا الميثاق سنة 1987 ، وبموجب الفقرة الثالثة من المادة 47 منه، تلزم الدولة الطرف ب " :السهر على القضاء على شتى أشكال العنف ضد المرأة وضمان حماية حقوق المرأة والطفل مثل ما هو منصوص عليه في الإعلانات والاتفاقيات الدولية "؛ لكن لم يتم التطرق لحقوق المرأة بطريقة واسعة .وفي هذا الإطار، جاء اعتماد بروتوكول الميثاق الإفريقي بحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق المرأة 2003 ، لكن الجزائر لم توقع على هذا البروتوكول.

-إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1979) تعتبر اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة بمثابة الإعلان العالمي للحقوق الإنسانية للمرأة، وهي تمثل الاتفاق الدولي الأكثر شمولا في المجال .ولقد صادقت عليها الجزائر سنة 1996 مع لائحة من التحفظات، التي في أغلبها لم يعد لها أي أساس نظرا للإصلاحات التي تم القيام بها منذ 2005 على قانون الأسرة، والقانون الجنائي وقانون الجنسية ؛ لكن الجزائر لم تصادق على البروتوكول الاختياري لهذه الاتفاقية (1999).

- الإعلان الرسمي لرؤساء الدول الإفريقية حول المساواة بين الرجل والمرأة :يتطرق هذا الإعلان الذي تمت المصادقة عليه خلال مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي في تموز/يوليو 2004 في أثيوبيا إلى مبدأ التكافؤ في اتخاذ القرار .ولقد نقحت الجزائر دستورها سنة 2009 مع إدخال المادة 24 مكرر حول تكريس مبدأ المشاركة السياسية للمرأة.

1-3السياق الاقتصادي:

اتسم بمزيد من التوجه إلى اقتصاد السوق وتفاعل ذلك التوجه بالحرية المتزايدة وكنا تزايد المناداة بتمكين المرة في البلدان العربية ليفرزا زيادة واضحة في إسهام النساء في حرية إنشاء المؤسسات الاقتصادية ، وقد تم اتخاذ تدابير لتشجيع المرأة علي مزيد من المشاركة في المجال الاقتصادي و يمكن أن نجمل أهم العوامل الاقتصادية المساعدة على المقاولة فيما يلي:

-التمويل:تتمثل في برامج التمويل المصغرة التي تساعد المقاولين على تجسيد أفكارهم و مشاريعهم.

-توفر فرص المقاولة

-السياسات الاقتصادية تلعب دورا كبيرا سواء من خلال التمويل أو البرامج التدريبية بالإضافة إلى الامتيازت التي قد تمنح للمقاولين.

1-4السياق السياسي:

و هنا نتحدث عن دور ومجهودات الدولة فيما يخص الترقية النسوية والمساواة بين الجنسين بالإضافة إلى تعدد البرامج الخاصة التي تساعد المرأة على الدخول في مجال المقاولة .

2-المرأة و تأسيس المشروعات المصغرة خروج من الفقر أم تكريس له:

ترى عائشة التائب أن الكثير من الدّارسين و الباحثين على برامج التمويلات الصغرى و على سياسة الإقراض متناهي الصغر، يشككون و يتحفظون عن جدوى الأثر العائد منها في محاربة الفقر بصورة عامة و فقر الإناث بشكل أخص، حيث يمكن تصنيف جملة تلك المواقف الناقدة لسياسات التمويلات الصغرى إلى صنفين أساسيين[1]:

***الصنف الأوّل** يتحفّظ على تلك البرامج والسياسات عبر وضعها في سياق علاقة مشبوهة مع العولمة تكون فيها القروض الصغرى بمثابة الفُتات الذي يرميه كبار العولمة إلى صغارها و مهمشيها.

حيث حسب التائب أن الصنف الأوّل يتحفظ على المواقف في اعتبار القروض متناهية الصغر وسيلة يتمّ من خلالها إخضاع عمليّة مدّ يد العون إلى الفقراء والمعوزين إلى شروط السوق ومقاييسه، بحيث تصبح معونة **"مسوّقة"** تعمل على إدماج الشرائح الفقيرة في دائرة نفوذ قوانين السوق و شروطه ، كما يشير أتباع الصنف الأول .

أن التوسع الكبير لسياسات التمويلات الصغرى قد يكون خطيرًا و وخيم العواقب؛ لأنّ ذلك الانتشار السريع والكبير قد يجعل من القروض الصغرى تدريجيًا الوسيلة و الحلّ الوحيدين المعتمدين في مدّ يد العون للمحتاجين بغض النظر عن الحالات الاستثنائية و الملحة و الطارئة .

وقد دفع هذا الموقف البعض إلى التساؤل عن جواز القول بتحوّل آلية القرو ض الصغرى إلى ما وصفته بـ "حصان طروادة" العولمة النيوليبرالية، التي تصرّ على إقحام فقراء العالم ومهمّشيه في دوائرها الماليّة محوّلة إياهم إلى أدوات و أعوان يسهمون- ولو بقدر معلوم -في نماء اقتصادها؛ وبذلك يصبح الجميع- بما في ذلك نساء الشرائح المعدومة المقصيات من مسارات العولمة و سياقاتها -أحد الروافد الخلفية للدوائر المالية لأنظمة العولمة و مصدرًا مسهمًا فيها .

[1] عائشة التائب : النوع وعلم اجتماع العمل و المؤسسة ،ط1 ، منظمة المرأة العربية ،2011، ص ص250،251.

و في نفس هذا الاتجاه يشدّد آخرون على الارتباط المباشر بين سياسات التعديل الهيكلي(ثقيلة الظل على الشرائح الفقيرة وعلى النساء)وبرامج التمويلات الصغرى، ويركّز هؤلاء على التأثيرات العكسيّة لبرامج القروض متناهية الصغر التي بدل أن ترتقي بالأوضاع المادية للفقراء فإنها تسهم على العكس من ذلك في إثقال كاهلهم بالديون غير المتناهية(و هذا بالفعل ما يحدث مع المتعاملين مع الوكالات الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

***الصنف الثاني** من المواقف يتّخذ منحى أكثر ارتباطًا بواقع الممارسة الميدانية لسياسات الإقرا ض متناهي الصغر، يتمّ فيه التشكيك في النتائج المباشرة لتخفيف تلك البرامج من حدّة فقر النساء انطلاقًا من بيان بعض الصعوبات الميدانية في قياس الأثر وتحديد الفئات المستهدفة و التحقيق الفعلي للتمكين.

حيث ينطلق أتباع هذا الاتجاه من التأكيد على الصعوبة الفعليّة في قياس أثر القروض الصغرى على المرأة وتحقيق التمكين الفعلي لها، و لا بدّ من الإشارة إلى أن كيفيّة إجراء القياس و أدواته تظلّ معضلة حقيقية مطروحة بحدّة في مختلف ساحات التمويلات الصغرى و مؤسساتها في مناطق العالم النامي المختلفة .وهكذا يبقى اختلاف وجهات النظر وتباين المواقف والنتائج أمرًا واقعًا في أغلب دراسات قياس أثر القروض متنناهية الصغر حتى بالنسبة إلى نفس البرامج و المنتفعين و الفترة.

3-خصائص وسمات المرأة المقاولة:

تتميز المرأة المقاولة بخصائص تميزها عن غيرها من النساء .يمكن تصنيفها كما يلي:

3-1 **الخصائص الاجتماعية**

-توفر بيئة أسرية تشجعها على الاستمرار؛

-القدرة الكبيرة على التوفيق بين هايتا الخاصة ومسؤوليتها اتجاه المقاولة؛

-المرونة في التعامل مع العنصر البشري على الصعيدين الداخلي والخارجي.

3-2الخصائص الذاتية:

-القدرة على الضبط والسيطرة على العوامل الخارجية المؤثرة بها .[1]

-الثقة بالنفس التي تقودها إلى كسب المزيد من الزبائن والتعامل مع التفاصيل الفنية وإدامة حركة العمل التي تضمن التميز و الكفاءة في مجال العمل، فمن المهم أن تمتلك المرأة المقاولة عنصر الثقة في قدرتها و امكانياتها وأن يكون لها إلهام في العمل الذي تنشط فيه.

[1]محمد جودت ناصر، غسان العمري، قياس خصائص الريادة لدى طلبة الدراسات العليا في إدارة الأعمال الريادية (دراسة مقارنة)، <u>مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية</u>، الأردن، المجلد 27، العدد الرابع، 2011 ،ص ،148.

-توفر روح المبادرة، أي أن تمتلك صفة البحث عن الفرص الجديدة وتقديم الإضافات.
-الإبداع والابتكار والاهتمام بالمستقبل.
-القدرة على المخاطرة لكن بشرط أن تكون مبنية على أسس مدروسة مما يؤدي إلى نجاحها
-القدرة على تحمل المسؤولية والرغبة في الحصول عليها.

2-3 الخصائص التنظيمية و الإدارية: [1]

و تشمل الخصائص الإدارية مايلي :

3-2-1 المهارات الإنسانية :

و تمثل المهارات الخاصة بالتعامل الإنساني والتركيز على إنسانية العاملين وظروفهم الإنسانية و الاجتماعية وتهيئة الأجواء الخاصة بتقدير و احترام الذات ، فللجانب السلوكي و الانساني الأثر البالغ على أداء المرأة المقاولة في مقاولتها.

3-2-2 المهارات الفكرية : [2]

ترتبط هذه الخاصية بالجانب التعليمي للمرأة المقاولة و تتمثل في حيازة مجموعة المعارف و الجوانب العلمية و التخطيطية و الرؤيا لإدارة المشروع الصغير وكيفية ارتكازه على الأطر والمفاهيم العلمية والمعرفية والقدرة على تحديد السياقات والنظم وصياغة الأهداف على أساس العقلانية .

3-2-3 المهارات التحليلية :

ترتبط هذه المهارات بسرعة الفهم والاستيعاب، بما أن صاحبة المقاولة هي من تضع خططا تنافسية لمقاولتها باعتبارها منبع الأفكار الجديدة، هذا يتطلب منها قدرة كبيرة على رؤية المشروع ككل من أعلى فإذا كان التميز في العمل يساعدها على التعرف على كيفية أداء كل نشاط فإن القدرة العقلية والفكرية تساعدها على الربط بين الأنشطة والوظائف ضمن كيان المقاولة

و ترتبط المهارات التحليلة مع المهارات الفكرية و بتفسير العلاقات بين العوامل والمتغيرات المؤثرة على أداء المشروع و بتحليل الأسباب وتحديد عناصر القوة والضعف للبيئة الداخلية والفرص والتهديدات في البيئة الخارجية، كما تركز هذه المهارات على تحديد السلوكيات الخاصة بالمنافسين وتصوراتهم المستقبلية .

---

[1] براهيمي نوال، بزقراري عبلة، أثر خصائص المقاول في النية المقاولاتية لطلبة، ملتقى الدولي الرابع : المقاولاتية عند الشباب : تنوع فئات المتعاملين، إختلاف الظروف و محيطات، جامعة بسكرة 23/24/25 أفريل 2013 ص5 .

[2] براهيمي نوال، بزقراري عبلة، المرجع السابق ، ص5.

4-2-3 المهارات الفنية :

ترتبط بالمهارات الأدائية و معرفة طبيعة العلاقات بين المراحل الإنتاجية و المهارات التصميمية للسلع ومعرفة كيفية أداء الأعمال الفنية خاصة فيما يتعلق بتصميم المنتج وكيفية تحسين أداءه ما وكل يرتبط بالجوانب الفنية والتشغيلية ومعرفة كيفية تركيب الأجزاء وصيانة بعض المعدات، وهذه المهارات تكون ذات تأثير في كبير بعض المشاريع ذات الطابع الفني ، من جهة أخرى :

-امتلاك خاصية القدرة على التحكم في الوقت وإدارته؛

-المهارة في التنظيم، لكي تحقق المرأة المقاولة النجاح عليها أن تأخذ بعين الاعتبار التوافق الذي يجب أن يحدث بين مهارتها ومواصفات العمل ونوعية النشاط ومستلزماته المناسبة كما ونوعا.

4-الدور الاقتصادي و التنموي للمقاولة النسوية:

تؤدي المقاولات النسوية دورا مهما في عملية التنمية الاقتصادية فهي[1] :

-تساهم في تشغيل المرأة إذ تلعب المقاولة والأعمال الصغيرة دورا كبيرا في الاهتمام بالمرأة العاملة من خلال دورها الفاعل في إدخال العديد من الأشغال التي تتناسب مع عمل المرأة كالعمل علىالحاسب، الخياطة....الخ كما تساعد الريادة على تشجيع المرأة على البدء بأعمال ريادية تقودها بنفسها لتسهم بذلك مساهمة فاعلة في بناء الاقتصاد الوطني؛

-المساهمة في الحد من الفقر والبطالة وهذا نتيجة لتدني تكلفة خلق فرصة العمل في المقاولات من جانب، وتدني الحجم الكلي للاستثمار فيها من جانب آخر؛

-استقرار السكان وتخفيض نسب الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن كونها تعتمد على الموارد و الأسواق المحلية، فهذا يعني تركزها في خدمة المجتمعات التي تعيش فيها مما يساعد في الحد من الهجرة الداخلية، وكذلك في رفع مستوى التنمية المحلية للمجتمعات التي تعيش فيها؛

-مصدر للأمن الاقتصادي للأسرة، والنمو الاقتصادي للمجتمع حيث أن الحصول على الدخل المناسب للمرأة يمكن الأسرة من تحقيق متطلباتها والارتقاء بمستويات معيشتها و مستوياتها، ويحقق هذا بدوره الأمن الاقتصادي؛

-تشجيع التشغيل الذاتي وخاصة للفئة النسوية؛

[1]كواش خالد،بن قمجة زهرة:المقاولة النسوية في الجزائر الأهمية الواقع و التحديات(دراسة استطلاعية)،**مجلة المناجير**،العدد02،جوان 2015،ص33.

-تنمية أساليب الإنتاج وتطوير تقديم الخدمات؛
-استغلال الموارد والمواد المتاحة في البيئة المحلية نتيجة اعتمادها على الأسواق المحلية؛
-أسلوب متميز لإعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع عن طريق إتاحة الفرص للجميع.

5- تجارب المقاولة النسوية:

5-1 تجارب عالمية:

5-1-1 المرأة المقاولة في أمريكا اللاتينية:

حسب جمعية الأبناك البيروفية "أسبانك"، تحتل البيرو الرتبة الثانية بأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي من حيث تقديمها لأفضل بيئة مشجعة للمقاولات النسائية بعد الشيلي وقبل كولومبيا.

وأوضحت الجمعية، في الدراسة التي أعدتها حول المشاكل التي تواجهها النساء المقاولات بأمريكا اللاتينية، أن البيرو ثاني دولة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي من حيث الولوج إلى التمويل و تقديمها لمناخ عام ملائم للأعمال بالنسبة للمقاولات التي تديرها نساء.

واعتبرت الدراسة أن من بين أهم المشاكل التي تعترض إدارة المقاولات النسائية وتقوم بتغطية المخاطر الماكرو-اقتصادية انعدام الأمن والفساد، في حين أن ثاني هذه المشاكل تتمثل في مناخ الأعمال التي يتضمن التكاليف والمتطلبات القانونية التي يفرضها إحداث مقاولة.

ويشمل المشكل الثالث، حسب الدراسة، الولوج إلى التمويل، بما في ذلك توفر واستخدام المنتجات المالية الرسمية من قبل النساء أصحاب المقاولات.

ويتمثل المشكل الرابع والأخير في القدرة والكفاءة التي تركز على تشجيع التحصيل الأكاديمي للمرأة المقاولة و توفير التكوين بخصوص مجموع المؤهلات المفروض توفرها في النساء اللواتي يدرن مقاولات.

كما أشارت الدراسة إلى الخدمات الاجتماعية التي تتضمن توفر برامج دعم الأسرة مثل رعاية الأطفال، معتبرة أن هذه المؤشرات تدل أن الشيلي والبيرو وكولومبيا أفضل الدول بأمريكا اللاتينية من حيث تقديمها لأفضل بيئة مشجعة للمقاولات النسائية.

5-1-2 المرأة المقاولة في فرنسا:

تعتمد المرأة المقاولة في فرنسا على إمكانيات مالية بسيطة مقارنة مع الرجل، و هذا راجع للصعوبات التي تواجهها مع البنوك، كما أن النصف منهم لا يستفدن من المرافقة،

أما اللواتي استفدن من القروض و تمت مرافقتهم فقد استطعن أن يوفرن 746 منصب عمل في سنة 2006، و قد بلغت نسبة النساء المقاولات في فرنسا 25 بالمائة ما يعادل 600.000 امرأة فقط.

3-1-5 المرأة المقاولة في النرويج:

في عام 2008 أطلقت الحكومة النرويجية "خطة عمل خمسية لتعزيز ريادة الأعمال بين النساء 2013/2008"، وكان هدف الحكومة هو أن توفر أعمالا و صناعات أكثر إنصافا وتنوعا تؤدي إلى ابتكار يضيف قيمة في النرويج، و كما هو مبين في الموقع الالكتروني لوزارة التجارة والصناعة النرويجية: "إن العمل الإيجابي لتعزيز مشاركة المرأة في المشروعات لا يعتبر ذو أهمية فقط لدعم المساواة بين الجنسين وتحقيق التنوع في مجال الأعمال و التجارة، إن النقص في تمثيل الإناث بين رواد الأعمال يمثل أيضا طاقة غير مستغلة للاقتصاد النرويجي، و بتحسين الظروف بالنسبة لرائدات الأعمال و جعل المرأة جزءا قويا من الأعمال و التجارة نريد أن نساهم في دعم التنوع الاقتصادي و توفير المزيد من فرص العمل للمرأة و تحقيق النمو الاقتصادي. إن هدف الحكومة هو زيادة حصة المرأة بالنسبة لمجموع رواد الأعمال إلى 40% على الأقل بحلول عام 2013، بعد أن كانت 33 و 30% عام 2007. و خطة العمل هي التزام واسع من جانب الحكومة تم توقيعه من سبع وزارات"[1].

لقد وضعت التدابير من أجل زيادة وصول المرأة للخبرة و لشبكات التواصل و لرأس المال، و تعزيز المواقف الإيجابية نحو المرأة كرائدة أعمال، و تحسين ظروف الجمع بين الحياة الأسرية وريادة الأعمال، والتأكيد على زيادة العناية برائدات الأعمال في جميع الأجهزة التي تدير التمويل وأدوات السياسة العامة الأخرى، و تضمنت التدابير أيضا تشريعات جديدة تزكي رائدة الأعمال، وعلى سبيل المثال، و في شهر يوليو عام 2008، صدر قانون جديد يقر حق المرأة صاحبة العمل الحر في استحقاقات الوضع والأمومة، و في عام 2009 استحدثت هيئة "الابتكار النرويجية Norway Innovation" إستراتيجية جديدة للمرأة رائدة الأعمال كفئة مستهدفة ذات أولوية، و ما تركز عليه هذه الإستراتيجية بصفة أساسية هو إعطاء الأولوية للمرأة في كل استراتيجيات و برامج وخدمات هيئة "الابتكار النرويجية"، و تنظم هيئة الابتكار النرويجية أيضا مسابقة سنوية لأفضل مشروع تملكه المرأة و قابل للنمو و ذلك بالتعاون مع وزارة الصناعة و التجارة، و الهدف من هذه المسابقة هو تشجيع

[1] www.regjeringen.no/en/dep/nhd/selected-topics/innovation/promotingentrepreneurship.html/id=582899، PDF، 2011.15:00 على الساعة 2014/06/02 ، زيارة يوم

المزيد من النساء، و بصفة خاصة الشابات، للسعي لتأسيس و تنمية المشروعات.

4-1-5 المرأة المقاولة في السويد:

في السويد تقوم الوكالة السويدية للنمو الاقتصادي و الإقليمي (Tillvaxtverket) بتعزيز ريادة المرأة للأعمال كأولوية سياسية منذ عام 1993، و تدير الوكالة ثلاثة برامج بدأتها الحكومة لمساندة المرأة في مجال ريادة الأعمال: سفراء الحكومة لرائدات الأعمال، و برنامج تعزيز رائدات الأعمال، و البرنامج الوطني لتطوير مراكز الموارد الإقليمية للمرأة، و يهدف لزيادة حصة المرأة في ملكية المشروعات إلى 11%، و دعم مساواة المرأة في الحصول على الفرص على أساس أن ذلك من الأولويات السياسية للحكومة. تضمنت خطة العمل أربعة أسس: 1. زيادة فرص التمويل.

2. توفير المعلومات و المشورة وتنمية المشروعات.

3. المزيد من العمل في البرامج القائمة.

4. الدعاية للنماذج التي تتخذ قدوة.

و تدار هذه المبادرات بالتعاون مع شركاء من القطاع الخاص و العام، مثل الهيئة السويدية للضرائب و هيئة التأمينات الاجتماعية، و جهاز التوظيف السويدي، و الهيئة السويدية لتسجيل الشركات، و "VONNOVA"، و هي وكالة حكومية سويدية للنظم المبتكرة، وأيضا من مجالس إدارة المقاطعات.

2-5 تجارب عربية:

1-2-5 المرأة المقاولة في الأردن:

استطاعت المرأة الأردنية تحقيق تقدم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، و يعود الفضل في ذلك إلى إسهامات القطاعات الحكومية بإصدار التشريعات ووضع سياسات وبرامج لتفعيل دور المرأة المقاولة الأردنية وتمكينها من انجاز أعمال تفوق تلك الأعمال التقليدية التي تحصر النساء في قطاعات محددة، حيث استجابت المرأة الأردنية للمشاركة الاقتصادية وتوجهت إلى الأعمال الحرة والمشاريع الصغيرة كمالكة ومسيرة تطمح إلى تحقيق مكانة في مجتمعها واستقلالية ودخل يلبي احتياجاتها المتزايدة، إذ يعبر قطاع الصناعة من أهم القطاعات التي تستقطب صاحبات الأعمال الأردنيات، حيث استطاعت المرأة الأردنية أن تقتحم هذا القطاع كمقاولة متميزة في صناعة الألبسة والأثاث، التطريز، المواد الغذائية، صناعة مواد التجميل، التغليف.[1]

[1] منيرة سلامي ، إيمان بية،مرجع سابق،ص55

على الرغم من أن المرأة تمثل أقل من 1% فقط من أصحاب المشروعات في الأردن وفقا لتقرير المشروعات الصغيرة و المتوسطة، وهو بحث تم إجراؤه كمساهمة في تقرير التنمية البشرية في الأردن عام 2011، فإن 82% من صاحبات الأعمال الأردنيات اللاتي يمتلكن مشروعات يرون أن حياتهن قد تأثرت إيجابا بامتلاك مشروعهن، وذلك يرجع إلى عوامل متنوعة تشمل زيادة الدخل و التحكم في الحياة الشخصية وتحقيق منزلة أفضل داخل العائلة و حياة عائلية أكثر توازنا... "وأصبح المحيطون بهن يعتبرونهن جديرات بالاعتماد عليهن وعضوات منتجات لمساهمتهن في دخل الأسرة".

2-2-5 المرأة المقاولة في المغرب:[1]

أفادت دراسة حديثة حول النساء المقاولات في المغرب أن عدد المقاولات النسائية وصل في السنة الماضية إلى 4.063 مقاولة، ما يعني أن 2.110 مقاولة رأت النور في السنوات الثلاث الأخيرة، علما أن عددها لم يكن يتجاوز الألفين في سنة 2005.

وذكرت الدراسة، التي قدمت في الاحتفال بالذكرى العاشرة لإنشاء جمعية النساء رئيسات المقاولات في المغرب، أن المقاولات المسيرة من قبل الرجال عرفت بدورها منحى تصاعديا، إذ إن عددها انتقل من 11.492 سنة 2005، إلى 23.803 في سنة 2009.

ويتركز أكبر عدد من المقاولات المسيرة من قبل النساء في العاصمة الاقتصادية الدار البيضاء، بنسبة حددت بـ37%. وكشفت الدراسة أن أكبر حضور سجل لمجموع المقاولات النسائية ما بين سنتي 2005 و 2010 كان على صعيد القطاع الخدماتي بمجموع 8.205 مقاولة، أي بنسبة 48.1%، والتجاري بـ 12.466، والصناعي بـ 1.744، ما يعادل 31.7% على مستوى هذا التوزيع، والبناء والأشغال العمومية بـ 3.080 مقاولة، والزراعة والصيد البحري بـ 322 مقاولة، والمعادن والطاقة بـ 96 مقاولة. ويرى مراقبون اقتصاديون أن المقاولة النسائية بصفة عامة تأثرت أقل من نظيرتها الذكورية من تداعيات الأزمة المالية العالمية.

وتتركز إستراتيجية هؤلاء النساء المقاولات، في الفترة الممتدة من 2009 إلى 2012، على تشجيع وتنمية روح المبادرة للمرأة من خلال إنشاء الأعمال التجارية، وتعزيز نظام الدعم للتحضين، والمشاركة في تعزيز روح المبادرة على الصعيد الوطني، فضلا عن تحسين

---

[1] أيمن بن تهامي: المغرب: المقاولات النسوية ترتفع بأكثر من ألفين في 4 سنوات، http://www.elaph.com/Web/Economics/2010/12/617789.html، زيارة يوم 2014/05/12 على الساعة 16:00.

إدارة وتشغيل الحاضنات.

كما تعتمد أيضا على اختيار وتعيين المشاريع الواعدة في حلقات دراسية لرفع مستوى الوعي لتنظيم المشاريع، وإقامة الشراكات مع حاضنات تكنولوجية وطنية ودولية أخرى، أو المشاركة في دورات وطنية لجمع التبرعات من الأفراد والجهات المانحة الدولية.

وسيمتد التركيز خلال هذه الفترة إلى خلق مشاريع في مناطق من الرباط وفاس وطنجة. ويصل عدد النساء رئيسات المقاولات، حسب إحصاء أنجزته الجمعية المغربية للنساء رئيسات المقاولات سنة 2004، لقرابة 5 آلاف. وأسست جمعية النساء المقاولات في المغرب، أخيرا، "حاضنة مشاريع" في الرباط، بهدف تشجيع روح المقاولة في صفوف المرأة في العاصمة الإدارية.[1]

5-2-3 المرأة المقاولة في تونس:

في بداية التسعينات من القرن الماضي أنشأت غرفة وطنية لسيدات الأعمال بصنف الإتحاد التونسي للتجارة و الصناعة التقليدية، و تنحصر دور هذه الغرفة في تكوين سيدات الأعمال، و تعليمهن في جميع المجالات، كونهن مسئولات عن مؤسساتهن و عائلاتهن، و كذلك بحث كل السبل الكفيلة لاقتحام الأسواق و تسويق منتجاتهن، و قد كان عددهن آنذاك لا يتجاوز 200 امرأة مقاولة ينشطن في مختلف المجالات، صناعة، تجارة، خدمات... أما القطاع المفضل لهن فهو قطاع النسيج، وهنا لابد من الإشارة إلى أنهن المسئولات قانونيا و ماليا على تلك المقاولات، و حسب بعض الإحصائيات فقد وجد أن أكثر من 60% بالمائة يشغلن أكثر من 20 عاملا.

وحسب بعض المقاولات التونسيات فالمحيط الذي تنشط فيه المقاولة التونسية مناسب و مشجع لبذل المجهود و البروز أكثر؛ لأن المرأة التونسية حاليا تجاوزت قضية المساواة، ودليل ذلك التوازن الكبير في منح الصفقات لرجال الأعمال و سيدات الأعمال، كما وصلت المرأة التونسية إلى مرحلة الشراكة في القضايا المهنية والعائلية، إذ نجدها تتمتع بحقوق تحميها، لكن أيضا لديها واجبات تؤديها، بمعنى أنها أصبحت لديها مكانتها، فالرئيس لحبيب بورقيبة حرص من السنوات الأولى للاستقلال على جعل المرأة التونسية تحظى بنفس الحقوق التي يحظى بها الرجل، و نشر القانون الأساسي الخاص بالمرأة، ولما جاء خليفته زين العابدين بن علي حافظ على تلك المكتسبات الخاصة بالمرأة، حيث كان ضد

[1] أيمن بن تهامي، المرجع السابق.

أي مشروع لإعادة النظر في وضع المرأة في تونس، كما قام بتشجيع النساء المقاولات، حيث يقوم كل سنة بتكريم أحسن امرأة مقاولة و أحسن رجل مقاول في اليوم الوطني للمؤسسة كدعم منه للمرأة على مساهمتها في النهوض باقتصاد تونس في ظل العولمة.

وحسب ما يبدو، فالمرأة التونسية المقاولة اقتحمت معظم القطاعات كالفندقة والإلكترونيك والكهرباء التقنية... الخ، والتي كانت حكرا على الرجال. أما فيما يخص المشاكل والعراقيل التي تعترضها فهي تقريبا نفسها في دول المغرب العربي، أهمها مشكل التمويل من طرف البنوك، و عدم الحصول على أسواق لصرف السلع، هذا فيما يخص الجانب المهني، أما الجانب الاجتماعي فهو يتعلق بمسؤوليتها على عائلتها، و بالتالي تصبح تعاني من إرهاق جسدي و فكري لقيامها بمسؤوليتين.

كما تشتكي من قلة استعمال التقنيات المعلوماتية الحديثة كإحدى أدوات العمل في التجارة و التسيير المقاولاتي، حيث يبقى ولوج الإنترنيت باهظا و صعبا بالنسبة للأغلبية الكبرى للتونسيين والتونسيات، كما يخضع إنشاء مقر معلوماتي خاص بالمقاولة إلى كثير من الإكراهات وهذا ما تؤكده النسبة العالية (87%) من المقاولات اللواتي لا يملكن مقاولتهن.

5-2-4المرأة المقاولة في مصر. :

تعتبر المرأة المقاولة في مصر امرأة تبدأ من الصفر لتصل إلى القمة، إذ تعتمد اغلبهن على المصادر الذاتية أو الميراث أو الذهب الخاص أو مساعدات الزوج و العائلة، وهذا راجع لقلة الفرص أمام المصريات للاستفادة من قروض ومساعدات حكومية، لكن مع وجود عدة صعوبات في البيئة المصرية إلا أن جمعيات سيدات الأعمال المصريات والتي يصل عددها إلى 350جمعية لها الفضل الكبير في مساندة المرأة المقاولة حيث قامت هذه الجمعيات بإنشاء مركز لتدريب الفتيات وتأهيلهن كسيدات أعمال قادرات على المنافسة، ومع هذا فالمرأة المصرية نادرا ما تقتحم مجال المقاولة بسبب الفقر و حب جمع المال، أما اللواتي يدخلن هذا المجال بحثا عن المكانة الاجتماعية فهن من الطبقة الثرية في مصر.[1]

5-2-5المرأة المقاولة في السعودية:

لقد ظهرت المرأة المقاولة في السعودية نتيجة للفرص المتاحة في هذه البيئة وليس لعامل الحاجة لأموال تغطي متطلبات معيشتها، وهذا لكون السعودية بلد غني بثرواته المختلفة، فالمرأة السعودية في غالب الأحيان لا يكون دافعها من إقامة مشروعها هو تحسين

[1] منيرة سلامي ، إيمان ببة،مرجع سابق،ص55.

مستواها المعيشي بقدر ما تبحث عن فرصة لإثبات ذاتها و تحدي للرجل ومحاولة تغيير النظرة المجتمعية التقليدية للمرأة السعودية .

فخلال سنة2010 استطاعت أكثر من 300 سيدة أعمال في مختل مناطق السعودية من إبراز دورها بالمساهمة في التنمية الاقتصادية لبلدها، كما يوجد 43 ألف سجل تجاري للسعوديات صاحبات المشاريع على مستوى السعودية ككل، و بالرغم من الصعوبات الاجتماعية التي تواجهها المرأة السعودية في سوق العمل وعلى مستوى الدوائر الحكومية والبنوك استطاعت أن تبرز قدراتها في تسيير أعمالها المقاولاتية. إذ تزاول صاحبات الأعمال السعوديات نشاطهن من خلال مجموعة واسعة من المجالات حيث تظهرن بكثرة في مجال الأزياء و المجوهرات و الديكور ويتميزن في أداء عملهن كذلك[1].

6- المرأة المقاولة و الاستثمار في الجزائر:

6-1 لمحة عن الاستثمار:

6-1-1 تعريف الاستثمار:

إن المقصود بالاستثمار استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية اللازمة لعمليات إنتاج السلع و الخدمات، و الحفاظ على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها. هذه الأخيرة تسهم في إنتاج سلع إنتاجية لا تشبع أغراض الاستهلاك، بل تسهم في إنتاج غيرها من السلع و الخدمات، و تسمى بالسلع الرأسمالية، و بالتالي الاستثمار كعلاقة نابعة عن قرار، سواء بالنسبة للمشروع أو بالنسبة للاقتصاد الوطني، يعني الرغبة في الحصول على عناصر الإنتاج الطبيعية و خاصة الأصول طويلة الأجل بقصد زيادة أو تحسين الطاقة الإنتاجية للمشروع أو الاقتصاد الوطني، كما يمكن تعريفه بأنه: "تشغيل أموال أي توظيف فوري لمبالغ مالية لإنشاء أو شراء أصل ثابت على أمل الحصول على أرباح على مدى فترات زمنية متعددة". و يعرف على أنه إنشاء أو شراء أصول ثابتة و المتمثلة في المعدات، المباني، السندات، براءات الاختراع. كما أنه توظيف دائم للأموال في أشكال مختلفة على أمل الحصول على وضعية اقتصادية أحسن للمؤسسة[2].

الاستثمار هو توظيف طويل الأجل يتمثل في اتفاق فوري لأموال مؤكدة على أمل الحصول على إيرادات مستقبلية موزعة على عدة سنوات و تفوق المبالغ المنفقة.

[1] التركي نورة صاح، برازويل ريبيكا: **صاحبات الأعمال في المملكة العربية السعودية : مقارنة اقليمية للخصائص والتحديات والتطلعات**، مركز السيدة خديجة بنت خويلد، جدة،2010 ،ص22 .

[2] Golsene: **Les décisions financières de l'entreprise**, DUNOD, Paris, 1981, p57.

و يرى السيد الهواري أن الاستثمار هو ارتباط مالي بهدف تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها على مدى مدة طويلة في المستقبل[1].

و الاستثمار هو العملية الاقتصادية التي تتمثل في شراء مواد الإنتاج و التجهيزات لتكوين رأس المال، و هو استخدام الأموال المدخرة لتمويل مختلف المشاريع و اقتناء الآلات و المعدات الإنتاجية لاستخدامها في النشاط الاقتصادي[2].

2-1-6 أقسام الاستثمار:

يمكن تصنيف الاستثمارات إلى عدة أقسام، و ذلك بالنظر إلى آثارها على الاقتصاد الوطني، أو شكل الاستثمار، أو مصدر رأس المال المستثمر:

أ- حسب الغرض المقصود منها:

و نجد أن هذا النوع من الاستثمارات يحقق أهداف اقتصادية و اجتماعية و إدارية.

***الاستثمارات الاقتصادية:** و الغرض منها تحسين و تطوير المشاريع لتحقيق الغاية المطلوبة منها، كالاستثمار في مجال الطاقة و المواصلات و الاتصالات، و تساعد هذه المرافق في إنجاز الأعمال بسرعة.

***الاستثمارات الاجتماعية:** هذا النوع من الاستثمارات يشكل عاملا مهما في تمكين الفرد من العيش في رفاهية أكثر مثل الاستثمارات التي توجه للأنشطة الرياضية، الثقافية أو الترفيهية.

***الاستثمارات الإدارية:** و تهدف إلى تطوير المرافق الإدارية التي تعمل على تنظيم أداء المجتمع، مثل مرافق القضاء، الجيش.

ب- حسب آثارها و مخلفاتها:

هناك عدة آثار للاستثمار على الاقتصاد الوطني، و لكل نوع منها أثر في زيادة الدخل، و تنقسم إلى:

***الاستثمارات المنتجة:** تهدف إلى إنتاج سلع و خدمات مخصصة للاستهلاك أو الاستثمار، مثل المشروعات الصناعية، الزراعية و التجارية.[3]

كما نجدها ترمي للحصول على سلع إنتاجية تؤدي بدورها إلى إنتاج سلع إنتاجية جديدة، كالحصول على آلات و أدوات لصناعة السيارات.

---

[1] سيد الهواري: الإدارة المالية، مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1985، ص51

[2] حرفوش مدني: الشامل في الاقتصاد، مكتبة قصر الثقافة، الجزائر، 1999، ص77.

[3] رمضان صديق محمد: الضمانات القانونية و الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998، ص ص 21-22.

*** الاستثمارات الاقتصادية الأساسية:** و هي تلك التي تتطلبها المشروعات الاقتصادية لإنتاج ما هو مطلوب منها من سلع أو خدمات، كوسائل الاتصال و الطاقة، و هذا النوع يقدم خدمات لازمة للاستثمارات المنتجة، و من ثم فهي تعتبر أداة غير مباشرة لزيادة الدخل.

*** الاستثمارات الاجتماعية الأساسية:** تحسن بيئة الفرد في المجتمع، و تعمل على توفير وسائل الحياة المريحة للتمتع بقدر معتبر من الثقافة و رفع المستوى الصحي و التعليمي و الترفيهي، و هي الاستثمارات في مجال الخدمات الثقافية و الصحية، التعليمية، الإعلامية و الرياضية.

ج- حسب شكل الاستثمار:

و تنقسم الاستثمارات في هذا النوع إلى استثمارات مباشرة و غير مباشرة.

*** المباشرة:** و هي رؤوس الأموال المستثمرة مباشرة في قطاعات الإنتاج، مثل الصناعات الاستخراجية، و تساهم في المشروعات القائمة أو في إنشاء مشروعات جديدة.

*** غير المباشرة:** تتمثل في شراء الأصول المالية من أسهم و سندات، أي التوظيف المالي، و يتعلق ذلك بشراء أصول جديدة نتيجة إصدار جديد، كما يتضمن شراء السندات الدولية و شهادات الإيداع في سوق العملات الدولية، و شراء الذهب و المعادن النفيسة، أو سلع رأسمالية قديمة كالآلات و الأجهزة التي تستخدم في إنتاج سلع أخرى[1].

د- حسب مصدر رأس المال:

و تصنف إلى استثمارات وطنية أو محلية، بالنظر إلى أن مصدر أموالها هو من داخل الدولة، و استثمارات أجنبية ترد من مصادر خارج الدولة.

و في مسألة التفريق بين الاستثمار الدولي و الاستثمار الأجنبي تجد الأول يعني التغير الصافي الإيجابي أو السلبي في حقوق الدولة، أما الثاني فهو ما يجري خارج النظام النقدي و المالي و كالاقتصادي و القانوني للدولة المستثمرة، و نجد أن الدولة النامية تولي أهمية كبيرة للاستثمار الأجنبي باعتباره وسيلة هامة لتمويل خطط التنمية.[2]

2-6 مشاركة المرأة الجزائرية في الاستثمار:

إن المقاولة السنوية أصبحت تشكل اليوم حقيقة، و هذا حسب المركز الوطني للسجلات التجارية، حيث سجل CNEC في نهاية 2005، 94.738 امرأة تاجرة، أو بمعنى آخر امرأة مقاولة. حيث 96.6% منهن تمثلن الشخص الطبيعي، 45% تتوجه نشاطاتهن نحو

[1] مصطفى رشيد شيحة: <u>الاقتصاد النقدي و المصرفي</u>، كالدار الجامعية، الإسكندرية، 1985، ص116.

[2] رمضان صديق محمد، المرجع السابق، ص24.

التجارة بالتجزئة، في حين 33% نحو ما هو خدماتي، أما فيما يتعلق بالصناعة فقد أشارت دراسة إلى أن 8% من النساء فقط يتوجهن إليها[2].

و حسب إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب فإن توزيع المؤسسات المصغرة السنوية حسب القطاعات يكون كما يلي:

جدول رقم (19): يبين توزيع المؤسسات المصغرة النسائية حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	عدد المؤسسات المصغرة الممولة	الرجال	النساء	المعدل السنوي
خدمات	24438	18549	5889	%24
نقل المسافرين	12057	11651	406	%3
الصناعات التقليدية	12578	10032	2546	%20
نقل البضائع	11125	10831	294	%3
الزراعة	10125	9393	628	%6
البناء و الأشغال اليومية	3405	3277	128	%4
الصيانة	1392	1346	46	%3
الصيد	348	348	0	%0
الهيدروليك	240	233	7	%3
المجموع	82265	70639	11524	%14

المصدر: www.ansj.dz

رغم إحراز المرأة لتقدم ملحوظ في المجال الخدماتي بنسبة 24%، غير أن تواجدها في الميدان الصناعي و المجالات الأكثر حركية (كالصيانة بـ 3%، الصيد بـ 0%، النقل بـ 3%)

[2] Abdelatif Rabeh, Ibid, p47.

ضئيل جدا لا يعكس حقيقة القدرات التي تتمتع بها، كما و أنه بمقارنة النشاط النسوي مع الرجالي يظهر جليا تواضع المساهمة السنوية في إنشاء المؤسسة المصغرة فهي لا تشكل أكثر من 14% من مجموع المؤسسات المصغرة المنشأة منذ نشأة الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب (ANSEJ).

إن إقبال المرأة على الاستثمار و على إنشاء المقاولات الخاصة يعني أنهن أصبحن يعلمن بأنهن مطالبات بفرض أنفسهن أمام الآخرين، سواء كانوا زبائن أو ممولين أو بنوك أو موظفين من جهة، ومن جهة أخرى هن ملزمات بتقديم النتائج[1]، و هذا الالتزام عادة ما يكون لوعيهن بطبيعة المجتمع و ميولاته الذكورية.

6-3إحصائيات عن المرأة المقاولة في الجزائر:

نقدم في هذه الفقرة قراءة إحصائية حسب الديوان الوطني للإحصائيات لواقع المقاولة النسوية في الجزائر.

6-3-1 توزيع المؤسسات حسب جنس صاحب المؤسسة:

جدول رقم (20): يبن توزيع المؤسسات المصغرة حسب الجنس

النوع	العدد الإجمالي
مذكر	798.026
أنثى	90.768
المجموع	888.794

المصدر: دليل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 2013.

حيث نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة إقبال النساء على المقاولة هي أقل بـ10مرات من نسبة إقبال الرجال؛ حيث سجلت الوكالة 90.768 مقاولة نسوية مقابل 798.026 مقاولة رجالية.

[1] Abdelatif Rabeh: op. cit., p56.

شكل بياني رقم (14): يوضح توزيع المؤسسات المصغرة حسب الجنس

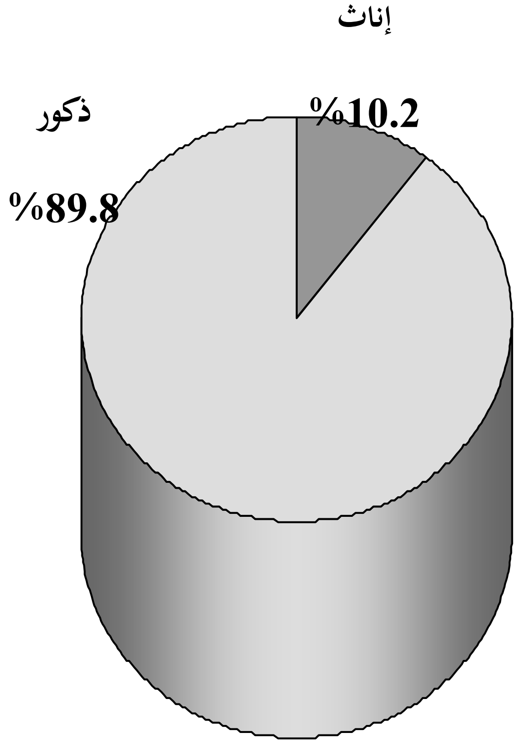

المصدر: من إعداد الطالبة.

و يعود هذا التباين في توزيع المقاولات بين الذكور و الإناث لعدة اعتبارات منها ما هو اجتماعي متعلق بالذهنية الاجتماعية السائدة عند الفرد الجزائري كالهيمنة الذكورية مثلا.

و منها ما تعلق باعتبارات اقتصادية تشمل مشاكل التمويل و ندرة المواد الأولية و غلائها في الأسواق.

و منها ما تعلق باعتبارات إدارية كمختلف العوائق البيروقراطية و الرشوة و المحسوبية... الخ، على العموم سنقوم بالتحري عن هذه الاعتبارات في الجانب الميداني من الدراسة.

2-2-6 توزيع المقاولات النسوية على مختلف القطاعات في الجزائر:

جدول رقم (21): يبين توزيع المقاولات على مختلف القطاعات في الجزائر

النشاط	الجنس		المجموع
	ذكر	أنثى	
الصناعة	78410	8097	86507
البناء	5706	186	5892
التجارة	459676	39665	499341
الخدمات	254234	42820	297054
المجموع	798026	90768	888794

المصدر: دليل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 2013.

نلاحظ من خلال الجدول أن المرأة المقاولة في الجزائر تركز استثماراتها فيما هو تجاري و خدمات؛ في حين نلاحظ تدني إقبال النساء المقاولات في الجزائر على القطاع الصناعي و قطاع البناء.

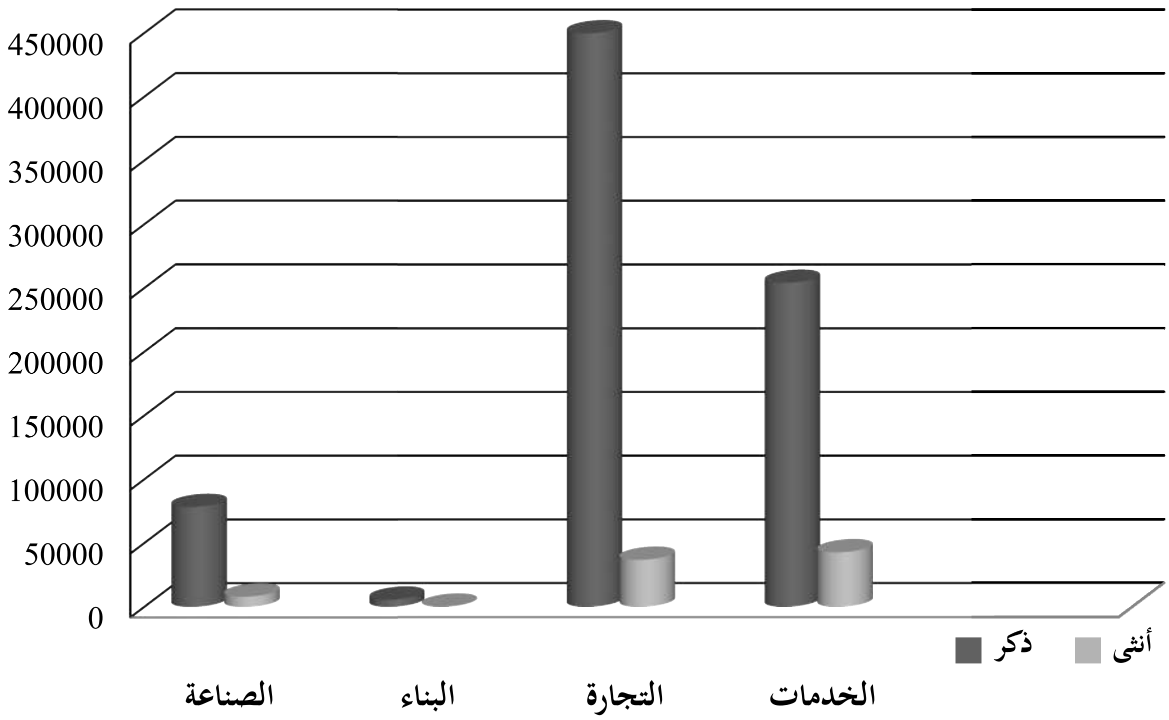

شكل رقم (15): يوضح توزيع المقاولات على مختلف القطاعات حسب النشاط/الجنس

المصدر: من إعداد الطالبة.

و الشكل البياني المرفق يبين الفرق بين إقبال النساء و الرجال على مختلف القطاعات؛ حيث نلمس ضعف المشاركة النسوية في الأعمال المقاولاتية و تركزها على ما هو خدمات و تجارة.

و الشكل البياني أدناه يحدد الأنشطة الاجتماعية التي تقبل عليها المرأة المقاولة في الجزائر.

شكل رقم 16 : توزيع المؤسسات النسوية على مختلف الأنشطة.

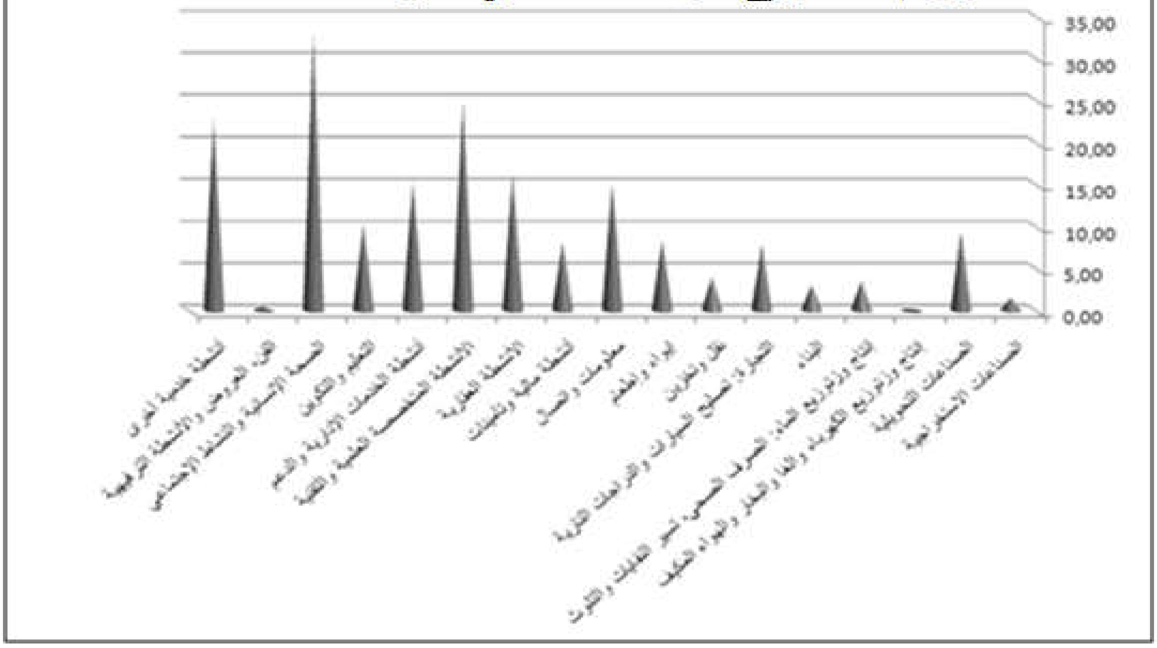

المصدر: من إعداد الطالبة.

يتوضح لنا من خلال التمثيل البياني المرفق أن المرأة المقاولة في الجزائر تركز نشاطها على ما هو خدماتي؛ فالمؤسسات النسوية تعنى بما هو صحة إنسانية و نشاط اجتماعي في المقام الأول، ثم تتأرجح نسب المشاركة المقاولاتية بين ما هو أنشطة متخصصة علمية و تقنية، و أنشطة خدمية أخرى، و أنشطة الخدمات الإدارية و الدعم، و الأنشطة العقارية، و الإعلام و الاتصال، ثم تتناقص النسب في الصناعات كالصناعة الإستخراجية و الصناعات التحويلية و البناء، النقل و التخزين، إلى أن تنعدم تقريبا المشاركة المقاولاتية النسوية في مجال إنتاج و توزيع الكهرباء و الغاز و البخار و الهواء المكيف، و الفن و العروض و الأنشطة الترفيهية.

3-2-6توزيع المقاولات حسب جنس صاحبها و مكان تواجدها:

جدول رقم (22): يبين توزيع المقاولات حسب الجنس و مكان التواجد

المنطقة	الجنس		المجموع
	ذكر	أنثى	
حضري	665053	79360	744413
ريفي	132973	11408	144381
المجموع	798026	90768	888794

المصدر: دليل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 2013.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المرأة الجزائرية تستثمر أكثر في المناطق الحضرية، حالها حال الرجل، الذي نلاحظ من خلال الشكل البياني أدناه أنه يستثمر أكثر في المناطق الحضرية، و عادة ما يعود سبب تركز الاستثمارات في المناطق الحضرية لوجود تنمية في هاته المناطق من جهة، و من جهة أخرى لقرب الإدارات من مراكز العمل و تسهيل المعاملات، حيث بحسب إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لسنة 2013 سجلت 744.413 مقاولة في الوسط الحضري منها 79.360 مقاولة تعود ملكيتها لسيدات. في حين سجلت الوكالة 144.381 مقاولة في الوسط الريفي، أي أقل بسبع مرات عما هو موجود في المناطق الحضرية، منها 11.408 هي مقاولات نسوية.

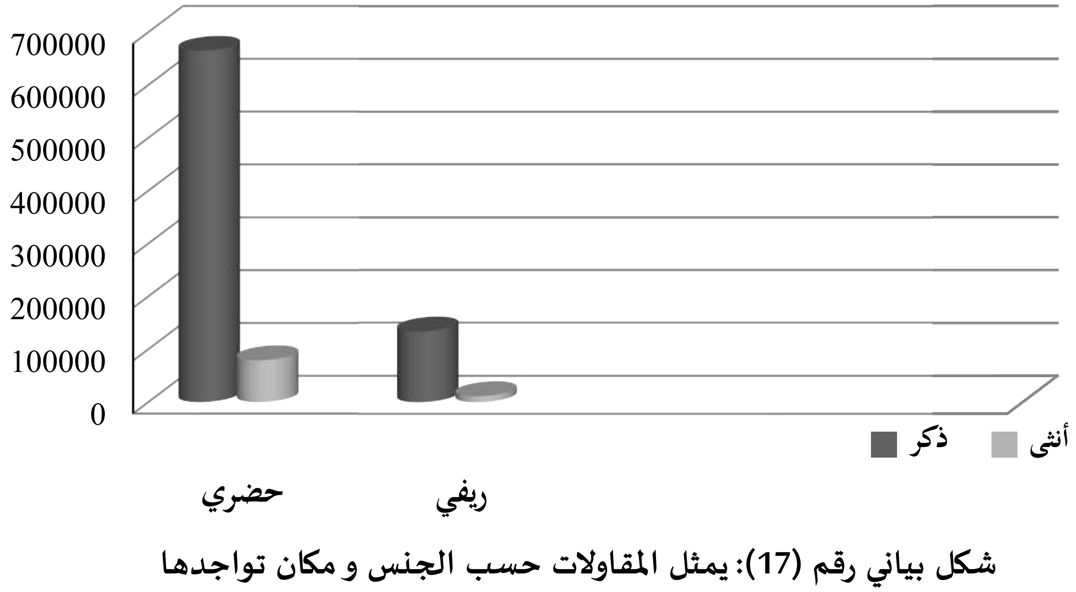

شكل بياني رقم (17): يمثل المقاولات حسب الجنس و مكان تواجدها

المصدر: من إعداد الطالبة.

الشكل البياني المرفق يوضح الفرق بين نسب تمثيل المقاولات في الحضر و الريف من جهة، و نسبة التمثيل المقاولاتي للنساء في المناطق الحضرية و الريفية من جهة أخرى، حيث يظهر الشكل البياني تواضع التمثيل المقاولاتي للمرأة مقارنة مع الرجل من ناحية، و من ناحية أخرى تواضع التمثيل المقاولاتي للمرأة في الحضر مقارنة بالريف.

4-2-6 توزيع المقاولات النسوية جغرافيا:

جدول رقم (23): يبين توزيع المقاولات حسب منطقة تواجدها و جنس المقاول

المنطقة	الجنس		المجموع
	ذكر	أنثى	
شمال وسط	258588	32382	290970
شمال غرب	143559	16414	159973
شمال شرق	116745	17815	134560
الهضاب العليا	210045	17520	227565
الجنوب الكبير	69089	6637	75726
المجموع	798026	90768	888794

المصدر: دليل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 2013.

إن العملية المقاولاتية مرتبطة بدرجة التنمية في مناطق الوطن التي تعتبر محفزا للمقاولين و المقاولات لولوج عالم الاستثمار، إذ من خلال الجدول يظهر أن مجموع المقاولات في الشمال (585.503) تعادل تقريبا 8 مرات عدد المقاولات في الجنوب الكبير و مرتين عدد المقاولات في الهضاب العليا.

أما مجموع المقاولات النسوية في الشمال فيمثل 66.611 مقاولة؛ أي ما يعادل 10 مرات عدد المقاولات النسوية في الجنوب الكبير و تقريبا أربع مرات عدد المقاولات النسوية في الهضاب العليا.

شكل بياني رقم (18): يبين توزيع المقاولات حسب المنطقة و الجنس

المصدر: من إعداد الطالبة.

يوضح الشكل البياني ارتفاع نسب النساء المقاولات في المناطق الشمالية بنسب متفاوتة عن النسب المسجلة بالجنوب؛ و يعود هذا لوجود تنمية في الشمال و ضعفها في الجنوب، كما نسجل الأمر نفسه بالنسبة للمقاولات الرجالية.

7- المعوقات التي تواجهها المقاولة النسوية:

تواجه المقاولات العديد من الصعوبات والتحديات التي تعيق مشاركتهن في النشاط الاقتصادي، يمكن

إجمال هذه الصعوبات في الآتي:[1]

7-1صعوبات تمويلية :

يمكن حصرها فيما يلي:

-تعتمد النساء المقاولات في أغلب الأحيان على التمويل الذاتي مواردهن المالية الخاصة وموارد عائلاتهن، أما اللجوء إلى القروض البنكية ولأجهزة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين على البطالة فيبقى ضعيفا، حيث أن % 60 منهن لا يعرفن هذا الجهاز حسب الدراسة التي أجراها المركز الوطني للبحثة في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية.

و بالتالي فهن تعملن في حدود الإمكانيات المالية المحدودة المتاحة لهن .

[1]كواش خالد ، بن قمجة زهرة ، مرجع سابق ،ص ص40،41.

-نظراً لأن الكيانات القانونية لمشروعات المرأة الاقتصادية تكون في الغالب مؤسسات فردية فإنه يصعب عليها زيادة رؤوس أموالها عن طريق طرح أسهم في الأسواق المالية أو إصدار سندات للاقتراض.

-تردد بعض البنوك التجارية في منح هته المقاولات قروضاً ائتمانية قصيرة أو طويلة الأجل، ما لم تكن تلك المؤسسات تتمتع بشهره واسعة أو بضمان مؤسسة أو شخصية معروفة في الوسط التجاري.

2-7 صعوبات تسويقية وإدارية:

تتمثل فيما يلي:

-انخفاض الإمكانيات المالية لمشاريع المرأة الاقتصادية، مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة عدم قدرتها على توفير معلومات عن السوق المحلي والخارجي وأذواق المستهلكين.

-مشاكل ارتفاع تكاليف النقل وتأخر العملاء في تسديد قيمة المبيعات وعدم دعم المنتج الوطني بالدرجة الكافية.

-كثرة إجراءات الإنشاء وصعوبة تكوين الملف، وخاصة من لجأن إلى صناديق الدعم، فقد واجهن الكثير من العراقيل الإدارية المتعلقة بالقرض الذي تحصلن عليه.

3-6 صعوبات فنية[1] :

تتمثل فيما يلي:

-تعتمد مشاريع المرأة الاقتصادية عادة على قدرات وخبرات أصحابها في العمل بصفة رئيسية، كما تلجأ عادة إلى استخدام أجهزة ومعدات قد تكون بدائية أو أقل تطورا عن تلك المستخدمة في المؤسسات الكبيرة، أو لا تتبع أساليب الصيانة أو الأساليب الإنتاجية المتطورة التي تساعدها على تحسين جودة منتجاتها بما يتماشى مع المواصفات العالمية في الأسواق الدولية.

-كما أن اختيار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج اللازمة لأعمال هذه المؤسسات قد لا يخضع لمعايير فنية و هندسية مدروسة ولكنها تعتمد في أغلب الأحوال على خبرة أصحاب هذه المؤسسات التي قد تكون محدودة في بعض المجالات الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم تحقيق هذه المؤسسات لأهدافها في بعض الأحيان .مما يحد من قدرتها على التصدير إلى الأسواق الخارجية

[1] كواش خالد ، بن قمجة زهرة ، مرجع سابق ،ص ص42،41.

خاصة إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة.

بالإضافة إلى مجوعة من المعوقات الأخرى نذكر منها:

-نقص تكوين وتدريب المقاولات في مجال نشاط مشروعهن) لغياب ثقافة التكوين (فأغلب صاحبات الحرف والصناعات التقليدية يتعلمن بورشات؛

-سوء معاملة الزبائن و تأخرهم في الدفع وأحيانا أخرى امتناعهم عن الدفع ولا يوجد من يحميها منهم.

-مشاكل مع العمال وعدم إتقانهم للعمل لعدم تلقيهم التكوين المناسب بالإضافة إلى عدم الالتزام بالمواعيد المحددة للدوام.

-تدخل أفراد العائلة (خاصة الأزواج) في تسيير المقاولة وفي اتخاذ القرارات؛

-صعوبة تنقل المرأة لوحدها (خاصة الريفية) لمتابعة مشاريع أخرى أو للمشاركة في الملتقيات و البرامج التكوينية للإستفادة من خبرات الدول الأخرى في هذا المجال، لرفض العائلة ذلك ممايقلل من حظوظ نجاحها؛

-غلاء المواد الأولية وصعوبات تتعلق بالضرائب والرسوم التي تحول دون تحقيق أرباح هامة تساهم في تنمية هذه المؤسسات، خاصة النشاطات ذات الطابع الخدماتي فهي تكون واضحة بالنسبة للضرائب.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل تبين لنا أن المرأة أثبتت جدارتها و كفاءتها في الدخول إلى كافة المجالات و ممارسة كل النشاطات؛ حيث لم يبق عملها محصورا فقط في القطاع العام، بل تعدته إلى القطاع الخاص بإنشاء مؤسسات و مقاولات خاصة استطاعت إثبات قدرتها على إدارتها و تسييرها بنجاح، مستغلة كل الإمكانيات و الفرص المتاحة أمامها، بفضل كيانتها و مستواها التعليمي، كما استطاعت منافسة الرجل في مختلف الأعمال التي يقوم بها، و حتى المشاركة في المنافسة العالمية، و لم تحصر مشاركتها في الحياة الاقتصادية فقط، بل تعدتها إلى الحياة السياسية؛ و الدليل على ذلك ترأسها و انضمامها لأحزاب سياسية مختلفة، فساهمت بذلك في صنع القرارات السياسية، و في دفع عجلة التنمية من خلال خلق فرص عمل خففت من حدة البطالة خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي يشهده العالم و التحفيزات التي تمنحها الدولة من خلال تمويلات متعددة الأوجه، إضافة إلى استحداث وكالات و صناديق الدعم المختلفة، إضافة إلى الثقافة الاجتماعية التي تمتلكها المرأة و قدرتها على المنافسة و التسيير.

الفصل السادس

الجانب الميداني للدراسة

الفصل السادس

الجانب الميداني من الدراسة

تمهيد

أولا: تبويب و تحليل البيانات

ثانيا: مناقشة نتائج الدراسة

خلاصة

تمهيد:

إن المصادرة المنهجية لهذا البحث ضرورية لتحقيق الترابط بين النظرية و الميدان من أجل الوصول إلى النتائج العامة.

و قد تضمن هذا الفصل عرض مقابلات مع 40 مبحوثة بين مقاولات نظاميات و بين مقاولات من المنزل و قد اعتمدنا عرض المقابلات في جداول حتى يسهل علينا تحليل و تفسير النتائج المتوصل إليها و بالتالي الإجابة عن التساؤلات المطروحة.

كما تضمن هذا الفصل عرض نتائج الدراسة على ضوء الدراسات السابقة و النظريات و على ضوء مجموعة الفرضيات التي وضعت في بداية البحث ، ذلك أن المعلومات الميدانية بدون مرجعية نظرية تبقى مفككة، و المعلومات النظرية بدون ميدان تبقى خواء لا معنى له.

➢ **أولا: تبويب و تحليل و تفسير البيانات .**

جدول رقم (24): عرض و تحليل المقابلة رقم 01 مع المبحوثة **صاحبة معمل لصناعة الحبوب و الفوشار**•

تاريخ إجراء المقابلة :2017/12/11

السؤال	الجواب
ما هي أهم محطات مسارك و الخصائص التي تميزك ؟	-أنا في عمري 28 سنة ،غير متزوجة ،من مدينة سطيف ،عندي مستوى جامعي ليسانس في علوم التسيير ،اشتغلت في إطار عقود ما قبل التشغيل عند محاسب ، ثم استقلت بالنظر لساعات العمل الطويلة و قلة الأجر ،ثم أسست أنا و أمي معمل لصناعات الحبوب و صناعة الفوشار.
ماهي خصائص محيطك العائلي و الاجتماعي ،و هل هناك من معارفك و عائلتك من له تجربة ناجحة في المقاولة؟	-والدي مستثمر ناجح في مجال استيراد العتاد الفلاحي ،والدتي كانت أستاذة في الثانوية هي الآن في التقاعد ، إخوتي كلهم ذكور أصحاب مشاريع،حتى الجيران أغلبهم أصحاب مشاريع تجار ،مستثمرين ...الخ.
إذن أكيد كانوا يدعمونك؟ ممكن تفصلي أكثر ،يعني كيف كان شكل هذا الدعم؟	-طبعا ، ليس دعم فقط هم من وجهني أنا و أمي لهذا المجال . -يعني هم من وضعوا لي ملف القرض في cnac ، هم من استأجر لي المرآب أين نعمل ، هم من جلبوا العمال ،حتى في التسيير لا نقوم بأي شيئ حتى نستشيرهم ، لأننا ما زلنا في البدايات نحن نشتغل منذ أقل من سنتين.
يعني حسب كلامك الفكرة لم تكن فكرتك في إنشاء مقاولة؟	-لا لا ، بالعكس أنا كنت أبحث عن مشروع ،أصلا تعبت من عقود ما قبل التشغيل ، هم و جهوني لمعرفتهم بخبايا العمل الخاص.

•أنظر الملحق رقم01

طيب حدثيني عن مشروعك الآن هدفك منه و علاقتك بالعمال، فرص تطور العمل...الخ	-أنا هذ المشروع في البداية إتجهت ليه بعدما طرقت كل أبواب التوظيف ،بعدما يئست ،فكرت في الاستثمار و نصحني إخوتي بأخذ قرض طبعا بالإضافة إلى المساعدة المادية العائلية و مدخرات أمي ،اشترينا العتاد و بحثنا عن الممولين بالمواد الأولية في السوق و بدأنا العمل أنا الآن أصنع الفوشار بكل الأذواق و سلعتنا موجودة في كل الولايات ، أحاول التعريف بمنتوجنا من خلال المشاركة في معارض عديدة خاصة التي تنظمها جمعية wiba ،من خلال توزيع بطاقات الزيارة و الأجندات...الخ، و المنتوج يلقى إعجاب الزوار، و نسعى للتصدير للخارج إن شاء الله،أما العمال حاليا عندي عاملين فقط و أنا و أمي يعني نعمل في 4 ،علاقتي معهم طيبة لكن دعيني أقول لك أني أعمل منذ 18 شهر مر عليا أكثر من 20عامل للأسف لا يوجد عامل مستقر.
ماهي المشاكل التي تواجهك؟	-المشكل الرئيسي الذي نعاني منه هو اليد العاملة غير المستقرة، بالإضافة إلى المشاكل المالية .

يحيل مضمون المقابلة الواردة أعلاه أن السبب الرئيسي للتوجه المقاولاتي في هذه الحالة هو البطالة التي كانت تعاني منها المبحوثة حتى و إن كانت تشتغل في عقود ما قبل الشغيل ، فهي كانت على قناعة أنها غير مستقرة وظيفيا ، ما جعلها تحذو حذو محيطها العائلي و الاجتماعي و التوجه نحو المقاولة ، فبيئتها الاجتماعية و العائلية أثرت في نمط تفكيرها و سلوكها ، ما جعلها تتبنى سلوك الجماعة المحيطة بها خاصة في ظل و جود نماذج لمقاولين ناجحين في هذا المحيط .

كما أن هذه المبحوثة لم تنفي الدعم العائلي لها ، فمجرد التفكير في دخول مشروع خاص تجند إخوتها و والدا و حتى والدتها لمساعدتها ، فنجاح الفتاة في المخيال الاجتماعي الجزائري هو نجاح لكل العائلة ، و المستوى التعليمي للمبحوثة جعلها منفتحة على مختلف البدائل فاختارت منها المقاولة ، خاصة و أن الثقافة الأبوية التي كانت إلى وقت قريب

سائدة في الجزائر ، لا ترى ضرورة لتعليم و عمل المرأة ، إلا أن التغيرات الاجتماعية الجديدة فرضت تجديد العلاقة بالمحيط ما أسفر عن مهام جديدة للنساء تتطلب في معظمها تعليما و تكوين و خبرة ، للحفاظ على التوازن بين مختلف أطياف المجتمع في ظل عولمة الثقافة.

لم تنفي هذه المبحوثة استفادتها من آليات الدعم التي وضعتها الدولة للنهوض بالمشاريع المصغرة و حث الشباب على خلق الثروة .

كما طرحت هذه المبحوثة إشكالا مهنيا يتعلق بعدم استقرار اليد العاملة ، و هذا ما يعرف في علم اجتماع التنظيم و العمل بدوران اليد العاملة أو غياب الاستقرار الوظيفي و يمكن تفسير هذه الحالة باعتبار هؤلاء العمال لهذا الشكل من الأعمال عبارة عن عمل مؤقت في انتظار فرصة أفضل.

جدول رقم(25) : عرض و تحليل المقابلة رقم 02 مع المبحوثة صاحبة روضة أطفال و مدرسة خاصة.

تاريخ إجراء المقابلة :2018/01/16

السؤال	الجواب
ما هي أهم محطات مسارك و الخصائص التي تميزك ؟	-عمري 54 سنة متزوجة من مدينة سطيف،حاصلة على ليسانس في الأدب الإنجليزي جامعة قسنطينة، كنت أستاذة الأدب الإنجليزي بثانوية محمد قيرواني بسطيف ، ثم قدمت استقالتي من التعليم و انتقلت للعيش في فرنسا أين مكثت بها 4 سنوات بحكم عمل زوجي ،هته الفترة قمت بالعديد من التربصات هناك بعد انضمامي للمعهد الجامعي لتكوين الأساتذة في باريس ، هذا ما ساعدني على اكتساب الكثير من الخبرات في التعامل مع الأولاد و تحديد احتياجات الروضة و المدرسة.
ماهي خصائص محيطك العائلي و الاجتماعي ،و هل هناك من معارفك و عائلتك من له تجربة ناجحة في المقاولة؟	-في الحقيقة والدي رحمه الله عنده مستوى ابتدائي هو في الأساس فلاح ،و الوالدة لم تدخل المدرسة في حياتها ،إخوتي تجار معروفين في المدينة أما الزوج فهو حاصل على شهادة هندسة من الجامعة الروسية في الرياضيات التقنية،كان أستاذ هو كذلك لكن استقال و توجه إلى الأعمال الحرة و بفضله و فضل مساعدته استطعت إنشاء روضة خاصة في بالبداية .
ممكن تحددي طبيعة المساعدة التي تحصلت علها من الزوج ؟	-ليس زوجي فقط من دعمني ، هو دعمني بالأموال لأني لم آخذ قرض، كل تكاليف التجهيز كانت على عاتقه ،حتى إخوتي أدانوني مبلغ من المال .
كيف جاءتك فكرة إنشاء مشروعك الخاص ؟	-بعد عودتنا من الخارج لم أستطع البقاء في البيت بدون عمل خاصة و قد كنت قدمت استقالتي ،سنة 2007 قررت بعد التشاور مع زوجي استثمار خبرتي و تكويني في إنشاء روضة أطفال .

طيب حدثيني عن مشروعك الآن هدفك منه و علاقتك بالعمال، فرص تطور العمل...الخ	- مشروعي كان في البداية روضة أطفال ، الآن الحمد لله أسست مدرسة خاصة ،هذا المشروع وضعت فيه كل مدخراتي و نصيبي من ميراث والدي بالإضافة إلى دعم زوجي ، في بالبداية كنت أعمل أنا و مربيتين، و كان لدي إعلان آن ذاك في الإذاعة الجهوية لسطيف ، الآن الحمد لله نستخدم الفايسبوك و أصبح لدينا إسم أنا أعمل كمسيرة أشغل 8 مربيات في الروضة 6 معلمين في المدرسة بالإضافة لسائق الحافلة و الطباخة و عاملة النظافة.
ماهي المشاكل التي تواجهك؟	- الآن أمر بأزمة مالية لتمويل مشروع ثانوية الخاصة ، لأني لا أريد الدخول في مجال الاقتراض من البنوك ، فيما عدا ذلك منا مشاكل مرتبطة أساسا بالتزاماتي العائلية رغم أن أبنائي كبار لهذا أنا دائما ألجأ لعاملة النظافة .

تبرز المقابلة مع هذه المبحوثة بعدا آخر من أبعاد المقاولة النسوية في الجزائر ، فصحيح أن الهدف من ورائها هو الربح و الذي من خلاله توفر الرفاه لأبنائها ،لأنهم بفضل هذه الاستثمارات اليوم يدرسون خارج الوطن ، حسب ما أشارت إليه المبحوثة ،إلا أنها أشارت في البداية أن السبب الرئيسي كان شعورها بالملل في البيت ، فليس السبب الأول إذن في عملهن كسب المال فحسب ، بل الإحساس الفراغ ، في زمن لم يعد فيه وجود للعائلات الممتدة، إذ حلت الأسر النووية محلها، وضاعت في زحمة الحياة الروابط الاجتماعية.

كما تجمع هذه المبحوثة بين مشروعين روضة الأطفال و المدرسة الخاصة ، و يمكن تفسير هذا إلى تكوين رأس مال خاص بها ساعدها على التوسيع في نشاطاتها، حيث تقل نسبة خسارتها بالمقارنة إذا ما كانت قد استفادت من قروض بنكية.

و الملاحظ أن ما شجعها على ولوج ميدان المقاولة هو ارتباط هذين المشروعين بطبيعة تكوين و خبرة المبحوثة ، فالمرأة تستثمر في مجالات تمتلك فيها الامتياز و المعرفة ، بالإضافة إلى وجود نماذج مقاولين ناجحين في بيئتها الاجتماعية و العائلية، بمعنى أن

الفعل المقاولاتي أصبح تقليد في بيئتها و في هذا السياق ، يقال أن الإنسان إبن بيئته أو نتاج بيئته؛ و المعنى أن كل مجتمع يطبع نفسه على شخصية أفراده بحسب التحليل الدوركايمي الذي يقضي بأن الفرد مرآة المجتمع ، أي تنطبع شخصية الأفراد بما يكون سائدا في المجتمع من دوافع و قيم و أساليب تفكير، و ترتبط مقدرته على التأقلم بمستوى وعيه و عمره و مدى استعداده للتغير و الاكتساب من المجتمع الجديد؛ فلا ننكر دور الفرد في تكوين سلوكياته و جعلها بالنمط الذي هو يختاره و يريده، فلكل منا صفات مكتسبة من البيئة يستطيع تغييرها أو تعديلها؛ و في نفس التحليل الدوركايمي فالتقاليد تصبح قوية إذا بقي الإنسان في نفس المكان الذي تربى فيه، و مع نفس الأشخاص الذي يعرفونه، فيكون سلوكه متوافقا معهم.

و ربما هذا ما يفسر توجه هذه المبحوثة إلى المقاولة ،فبالإضافة إلى النماذج العائلية و الاجتماعية الناجحة المحيطة بها ، فهي تنتمي إلى مدينة معروف علها النشاط الاقتصادي و نشاط الحركة التنموية ، و زيادة عدد النساء العاملات اللاتي هن في حاجة إلى روضات و مدارس خاصة .

من جهة أخرى لم تنفي المبحوثة لجوئها إلى وسائل الإعلان المختلفة كالإذاعة نظرا لأن الإعلان المسموع يلعب دورا بالغ الأهمية في التأثير على المتلقي؛ و مع انتشار الإنترنت زادت أهمية الدعاية والإعلان،فاستخدمت المبحوثة الفايسبوك كوسيلة دعائية تضمن بها سرعة الوصول إلى الزبون ، بالإضافة لخفض التكاليف ، هذا بالإضافة إلى سرعة تبادل المعلومات، وقدرة المستهلك على الاستفسار والسؤال بتفصيل واسع عن الخدمة.

جدول رقم(26) : عرض و تحليل المقابلة رقم 03 مع المبحوثة صاحبة ورشة لصناعة الحلي التقليدية

تاريخ إجراء المقابلة : يوم 2018/01/20

السؤال	الجواب
ما هي أهم محطات مسارك و الخصائص التي تميزك ؟	-أنا في عمري 37سنة ،غير متزوجة ،من مدينة بجاية ،عندي مستوى ثالثة متوسط ، تكونت في مركز التكوين المهني في تخصص صناعات تقليدية ،منذ أن كان عمري 16 سنة و أنا أشتغل في صناعة الحلي القليدية مع والدي و أعمامي
ماهي خصائص محيطك العائلي و الاجتماعي ،و هل هناك من معارفك و عائلتك من له تجربة ناجحة في المقاولة؟	-والدي رحمه الله صائغ فضة ،والدتي و أنا و كل إخواتي البنات كنا نساعده منذ صغرنا ،كل عائلتي تمارس هذه الحرفة ،فهي موروثة من الأجداد ،حتى جدي كان صائغ.
بما أنه والدك متوفي رحمه الله ،من كان يدعمك؟	-أنا من الأساس كنت أعمل في الورشة مع أبي ، و بعد مرضه كنت تقريبا أعمل لوحدي لأن أخواتي تزوجن،حتى هو أوصى إخوته بأن يتركوا لي المحل بعد وفاته (أبي ليس له أبناء ذكور) ،فالمحل و العتاد كان موجود و بحكم خبرتي التي تجاوزت 20سنة في الميدان ، أعرف من أين أشتري السلعة،حتى العملاء شجعوني.
يعني لم تستفيدي من قرض بنكي و أي آلية من آليات الدعم؟	-لا ،لحد الآن لا، يمكن في المستقبل لأني أفكر في تطوير المشروع و فتح محلات في مناطق أخرى.
طيب حدثيني عن مشروعك الآن هدفك منه و علاقتك	-هذه الصنعة هي التي أطعمتنا الخبز ،حتى اليوم ،منذ 2016 أنا واصلت مسيرة أبي هو ترك لي كل شيئ ،ليس لديا أي حل إلا

بالعمال، فرص تطور العمل...الخ	الإستمرار لأني ملزمة بدعم العائلة خاصة أمي المريضة ،لا أعرف صنعة غيرها ،بالإضافة إلى أن هذه الحرفة تعتمد على الإبداع ، نحن الأن نصنع مختلف أنواع الحلي و سلعتنا مطلوبة في كل الولايات، من خلال مشاركتي في مختلف المعارض ،أما العمال هم أنا أشغل عامل واحد و هو محترف و لدي حاليا متربصين لتعلم الحرفة ،العلاقة معه عادية،ليست علاقة رئيس و مرؤوس .
ماهي المشاكل التي تواجهك؟	المشكل الرئيسي الذي نعاني منه غلاء المواد الأولية و ندرتها ، لأنها تستعمل بالإضافة إلى معدن الفضة ،المرجان والجوهر و الأحجار الكريمة ...الخ

هذه المبحوثة واصلت مسيرة والدها لتأثرها بنشاطه من جهة ومن جهة كون النشاط الذي توجهت إليه و هو صناعة الحلي الفضية التقليدية يلقى رواجا واسعا في منطقة القبائل أين تقيم و حتى مناطق أخرى من الوطن ،و رغم تواضع المستوى الدراسي فالمبحوثة اكتسبت الخبرة اللازمة من الموروث الثقافي للعائلة، فالملفت في هذه المقابلة أن للأصول الاجتماعية دورا مهما في تحفيز المبحوثة على المبادرة ، و مواصلة التجربة دون خوف من الفشل،كما أن البيئة الاجتماعية بمختلف أنماطها و عواملها المباشرة و غير المباشرة لها تأثير في نمط التفكير و السلوك من أجل تكوين فرد قادر على العيش في النظام الاجتماعي، فهذه البيئة الاجتماعية أو الجغرافية تختلف عن غيرها في الخصائص نظرا للعوامل المشكلة لها.

و المميز في هذا النشاط أنه يتطلب الكثير من الصبر والذوق الرفيع و الإبداع و كلها مواصفات متوفرة عند المرأة التي تكون بطبيعتها رقيقة وتتمتع بالصبر والتركيز. كما أنه من صفات المرأة التي نعتبرها ايجابية أنها شديدة الدقة في أداء عملها، لذلك نجد أنها توكل لها أغلب المهام التي تتطلب دقة عالية وتركيزا شديدا في التعامل مع أدق التفاصيل.

من جهة أخرى فإن الخبرة لدى هذه المبحوثة تلعب دورا هاما؛ فهي تساعد في التسيير و الإنتاج، فهي توفر لها القدرة على اختيار الأساليب التي تكفل الحصول على أكبر قدر من الكفاية الإنتاجية.

جدول رقم (27): عرض و تحليل المقابلة رقم 04 مع المبحوثة صاحبة مكتب و محل لبيع لوازم الديكور .

تاريخ إجراء المقابلة : 2018/02/06

السؤال	الجواب
ما هي أهم محطات مسارك و الخصائص التي تميزك ؟	- عمري 47 سنة ، متزوجة ،من مدينة سطيف ،عندي مستوى جامعي تخصص هندسة ديكور،جامعة العين الإمارات ،اشتغلت في مكتب والدي في الهندسة المعمارية كاستشارية ديكور ، عضو الجمعية الوطنية للعقار.
ماهي خصائص محيطك العائلي و الاجتماعي ،و هل هناك من معارفك و عائلتك من له تجربة ناجحة في المقاولة؟	-والدي مهندس معماري خاص ، والدتي ماكثة بالبيت ، إخوتي الذكور موجودين خارج الوطن ، البنات متزوجات و هن أيضا صاحبات مشاريع ،زوجي طبيب و هو من شجعني على الاشتغال لحسابي الخاص ،بالنظر لأن كل عائلته أصحاب مشاريع .
إذن أكيد كانوا يدعمونك؟ ممكن تفصلي أكثر ،يعني كيف كان شكل هذا الدعم؟	- ليس دعم مادي لأنهم كلهم كانوا في مرحلة التأسيس لمشاريعهم ، لكن التشجيع و الدعم المعنوي ساعدوني كثيرا خاصة أمي التي تولت تربية أبناءي ، و كذلك الوالد الذي لازلت حتى اليوم استشيره في كل كبيرة و صغيرة.
طيب حدثيني عن مشروعك الآن فكرته ،هدفك منه و علاقتك بالعمال، فرص تطور العمل...الخ	-جاءتني فكرة المشروع الأول الذي هو مكتب تصميم الديكور سنة 2005 ، وقتها كانت مثل هذه المشاريع نادرة جدا ،استأجرت محل بمالي الخاص في البداية ،ثم سنة 2007 استفدت من قرض من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، و مشت الأمور على ما يرام اشتغلت مع العديد من المقاولين ، بعدها عام 2013 استثمرت جانب مداخيل المشروع الأول بعد تسديد دين ansej في فتح محل خاص

	بمستلزمات الديكور.
هل لديك مشاكل في مجال العمل أو في المحيط الاجتماعي ؟	-المشاكل الاجتماعية هي مشاكل كل امرأة تعمل خارج البيت ،بين التوفيق بين الالتزامات المهنية و المنزلية ،بالإضافة إلى عدم تقبل بعض العملاء التعامل مع امرأة في الورشات ،هناك مشكل آخر مرتبط بطبيعة العمل حيث هناك أزمة استشارة و توجيه لتحقيق التزامات السوق.

تبين هذه المقابلة نموذج آخر للمبادرة الاقتصادية النسوية ، و هو الاستثمار في مجال يبتعد نوعا ما عن مجالات النساء ،ما جعل الفاعلين المحيطين بالمبحوثة (نقصد العمال و بعض المتعاملين) لا يقبلون بسهولة ولوج المرأة لورشات البناء و إسداء الأوامر لهم.

هذا ما عبرت عنه هذه المبحوثة لأن هؤلاء الفاعلين يرون أنها إنسانة تنكرت لرقتها وأنوثتها، رغم أن المبحوثة ترى أن هذا الخطاب نابع عن عقدة ذكورية.

و لعل هذا ما يندرج ضمن تقسيم مجالات العمل و الذي قال عنه Maurice Godelier أنه يضع خطوطا وهمية بين المرأة و الرجل ، يصبح بمقتضاها مجال العمل ذكوريا أو أنثويا حسب تمثلات الفاعلين.

و هنا نجد نفسنا أمام فكرة الهيمنة الذكورية لبيار بورديو الذي يطرح فكرة أن الرجل في غالب الثقافات و في مجمل الحضارات المختلفة هو المسيطر و هو الطرف المهيمن في الحضارة، و أن المرأة هي الطرف المستضعف، و التي تتعرض لصنوف من الظلم والإهمال و تغييب دورها. وهذه العلاقة غير الطبيعية يحاول النظام الاجتماعي بشكل متواصل أن يؤكد أنها طبيعية للمهيمِن وللمهيمَن عليه[1].

من جهة أخرى تحدثت المبحوثة عن الدعم الذي تتلقاه من محيطها العائلي و قد خصت والدتها بصاحبة الفضل الكبير ،و يمكن تفسير هذا بقوة التآزر الذي يلعب دورا في ضبط العلاقة بين الأم و البنت التي تتميز بمرونتها [2] ، لأنها عفوية و دون حسابات.

[1] بيار بورديو: **الهيمنة الذكورية**، تر: سلمان قعفراني، مركز دراسات الوحدة العربية، د ط، ص120.

[2] سامية مصطفى الخشاب :**النظرية الاجتماعية و دراسة الأسرة**،دار المعارف،ط3،الاسكندرية،1987،ص144.

كما أن خبرتها التي اكتسبتها من عملها السابق ، بالإضافة إلى تكوينها و خبرتها في مكتب تصميم الديكور، أعطى لها الحظ الأوفر في النجاح إنشاء محل آخر، و هذا ما يدل على درجة النضج العقلي الذي تتوفر لديه المرأة في اختيار استثمارها بكل عقلانية.

أما فيما يتعلق بمكان تواجد مقاولتها فقد أكدت المبحوثة أن "نوع نشاطها يتطلب منطقة حضرية ليحقق الرواج"، بالنظر أولا لتركز مشاريع الإسكان الكبرى في المناطق الحضرية من جهة، و من جهة أخرى، و بالنظر لانفتاح العائلات على العالم الخارجي، و رغبة ربات البيوت في التميز في ديكور المنازل، فبالإضافة إلى لمستها الخاصة، فهي تسعى في مكاتب الديكور إلى مزج أفكارهن بلمسة هندسية.

حيث عبرت مبحوثة صاحبة مكتب للديكور أن في المدينة هناك مشاريع متنوعة يمكن لمصممة الديكور الدخول فيها غير تصاميم البيوت، فهناك تصاميم المشاغل النسائية، والمكاتب العقارية والتجارية، وهناك محلات الملابس النسائية، ومقاهي خاصة بالنساء، ومعظمها مشاريع موجودة في الحضر، تستطيع انجازها بسهولة، فتنوع الأفكار مطلوب في كل مجال.

جدول رقم(28) : عرض و تحليل المقابلة رقم 05 مع المبحوثة صاحبة ورشة خياطة .

تاريخ إجراء المقابلة : 2018/02/03

السؤال	الجواب
ما هي أهم محطات مسارك و الخصائص التي تميزك ؟	- عمري 37 سنة ، متزوجة ،من مدينة باتنة ،عندي مستوى جامعي ليسانس اللغة الفرنسية ،اشتغلت في كأستاذة مستخلفة في عديد المدارس و المتوسطات ، بعدها اقتنعت باستحالة التوظيف فتوجهت إلى مركز التكوين المهني و حصلت على شهادة تقني سامي في الخياطة الرفيعة.
ماهي خصائص محيطك العائلي و الاجتماعي ،و هل هناك من معارفك و عائلتك من له تجربة ناجحة في المقاولة؟	-والدي كان موظف في البلدية ،والدتي كانت خياطة من المنزل ، زوجي بطال مرة يعمل و مرة لا ، يعني بإمكانك القول أني أول واحدة في محيطي أنشأت عمل خاص ، أختي الآن تحضر الملف لإنشاء ورشة خياطة هي كذلك.
كيف كان موقف عائلتك ،هل قدموا لك الدعم؟	-طبعا ، هم من شجعني بالنظر لحجم المعانات التي مرت عليا و أنا أبحث عن عمل في المدارس ،لما رآني زوجي مصرة على العمل لأني كنت خياطة من المنزل اقترح علي الاستفادة من برامج الدعم الخاصة ب ansej و فتح ورشة خياطة ،كذلك والد زوجي منحني المحل بدون مقابل .
طيب حدثيني عن مشروعك الآن هدفك منه و علاقتك بالعمال، فرص تطور العمل...الخ	-إتجهت إلى هذا المشروع بعدما طرقت كل أبواب التوظيف ،بعدما يئست ،تحول تفكيري إلى العمل للحساب الخاص و بالفعل اشتغلت كخياكة في منزلي لمدة 6 سنوات بعدها ، بعدها تكونت مرة ثانية في ورشة خاصة على الطرز بالكمبيوتر ،حينها اقترح علي زوجي الاستعانة بدعم الدولة لشراء الماكينات الجدد و فتح المشروع ، أنا الآن لدي 6

	عاملات في الورشة و العدد يزيد حسب الطلبيات .
ماهي المشاكل التي تواجهك؟	-المشكل الرئيسي الذي نعاني منه هو اليد العاملة غير المستقرة، بالإضافة إلى المشاكل المالية ، الغرامات كلها مشاكل تؤرقني.

أبانت هذه المقابلة عن حجم هاجس البطالة في المجتمع بشكل عام و البطالة الأنثوية بشكل خاص ، فالبطالة لم ترتبط بالمبحوثة فقط بل حتى بزوجها، بسبب عدم أداءه لالتزاماته اتجاه الخدمة الوطنية ما جعلهما يفكران في إنشاء مقاولة خاصة بها.

و هذا ما يفسر تقبل الشباب فكرة مبادرة المرأة و مخاطرتها في مشروع تملك فيه الامتياز، حيث تقول المبحوثة أنها هي العائل الوحيد للأسرة، و تقول أن زوجها تقبل فكرة المقاولة لأنها تعمل في وسط نسائي بحت بعيد عن الاختلاط، فهو من شجعها على هذا النوع من الأعمال.

و لعل هذا ما دفعها لإعادة إنتاج حرفة والدتها ، ذلك أنها و بحكم الوسط العائلي الذي نشأت فيه اكتسبت قدرة على التمييز بين عيوب و مزايا هذا النشاط مما سهل عليها الولوج في هذا الفضاء.

و قد اعتبرت هذه المبحوثة أن العمل الجمعوي يتطلب وقت و تضحية، و أنه ممارسة خاصة بالرجال، لهذا لا تفكر في الانتساب لأي جمعية حتى و إن كانت مهنية أو حزب سياسي ، و يعزى ذلك إلى ظروف ثقافية أو اجتماعية، أو سياسية سائدة في المجتمع، أو محددات مجتمعية بعينها، مثل قلة وعي النساء بحقوقهن، وأساليب التنشئة الاجتماعية، والسياسية، وتقاليد المجتمع التي تشجع اعتماد المرأة على الرجل اقتصاديا، وتثبط من عزيمتها في المساهمة في عملية صنع القرار وممارسة حقوقها السياسية، إضافة إلى انتشار مفاهيم خاطئة عن المشاركة السياسية للمرأة.

من جهة أخرى و عن أسلوب قيادتها و تعاملها مع العاملات فالمبحوثة تبتعد عن السلطة الرسمية في التوجيه، فهي تحاول استمالة العاملات و تعمل دائما على تنمية الشعور بالولاء لديهن اتجاه المقاولة.

جدول رقم(29) : عرض و تحليل المقابلة رقم 06 مع المبحوثة صاحبة ورشة خياطة.

تاريخ إجراء المقابلة : 2018/02//07

السؤال	الجواب
ما هي أهم محطات مسارك و الخصائص التي تميزك ؟	- عمري 40سنة ، متزوجة ،من عين توتة ولاية باتنة ،عندي مستوى ثالثة متوسط ، تكونت في مركز التكوين المهني في تخصص خياطة رفيعة ، و قمت بالعديد من التربصات و التكوينات المكملة في المدارس الخاصة في الخياطة.انضممت إلى العديد من الجمعيات المهنية و عضو في منتدى رؤساء المؤسسات فرع باتنة.
ماهي خصائص محيطك العائلي و الاجتماعي ،و هل هناك من معارفك و عائلتك من له تجربة ناجحة في المقاولة؟	-والدي تاجر خضر و فواكه ،هذه الورشة هي في الأساس ملك لوالدتي ، الآن هي لا تستطيع بذل مجهود كبير في الورشة عمرها 63سنة ، تقريبا كل عائلة أمي تشتغل في مجال الخياطة و الشبيكة ، الطرز...الخ.
إذن هذه الورشة ليست ملكك؟ طيب حدثيني عن هذا المشروع الآن هدفك منه و علاقتك بالعمال،...الخ	-على الورق هي ملك لوالدتي ،لكن في الواقع أنا التي أسييرها ، كما أخبرتك والدتي كبرت لا يمكنها العمل كثيرا . -أنا نشأت في محيط مرتبط كثيرا بهذه الحرفة، والدتي خياطة معروفة في المدينة كانت تعمل في البداية من المنزل ،ثم تقريبا منذ 2003أنشأت هذه الورشة و اقتنت عتاد متطور و الآن منتوج الورشة يسوق تقريبا لكل محلات الشرق،عندنا 8 عاملات ، كلهن محترفات منهن جامعيات و جميعهن من العائلة، 3 أخوات ، 4 زوجات إخوتي و خالتي ،العلاقة معهن أخوية هن أكثر من عاملات،و زوجي يعمل على تسويق السلع .
منذ متى استلمت الورشة ؟	-بدأت في العمل مع أمي منذ 22سنة ،الآن عندي تقريبا 7 سنوات أنا

	المسؤولة عن الورشة .
ماهي المشاكل التي تواجهك؟	-المشاكل لا تعد و لا تحصى في هذا المجال، عصب صغير في المكينة ممكن يخلق فوضى في العمل خاصة و أن العتاد قديم منذ2003 لم نغيره .بالإضافة إلى أننا كلنا أبناءنا صغار و عندنا مسؤوليات عائلية .

مضمون هذه المقابلة يحيلنا إلى مناقشة فكرة توجه المرأة إلى إعادة إنتاج الحرف العائلية ، خاصة عندما يكون المستوى الدراسي محدود (حالة المبحوثة سنة ثالثة متوسط)، هنا يكون للموهبة من جهة و تأثير المحيط الاجتماعي و العائلي خاصة دور في إحالة المرأة على التفكير في بديل لخلق الثروة أو على الأقل ضمان مدخول مادي معقول .

فبمجرد استغناء المبحوثة عن الدراسة تم توجيهها إلى تعلم حرفة الخياطة و اكتساب الخبرة من خلال الموروث الثقافي للعائلة من جهة و التكوين المهني و التربصات من جهة أخرى ، وهذا ما يدل على أهمية التكوين في بلورة أفكار المرأة و توجيهها نحو المبادرة الخاصة .

من ناحية أخرى يحيلنا مضمون هذه المقابلة إلى تبني فكرة أن المقاولة النسوية في الجزائر هي مقاولة عائلية بامتياز، هذا ما دلت عليه المحادثة مع المبحوثة ، حيث تعود ملكية الورشة إلى الوالدة لكن مع تقدمها في السن ،تسلمت الإبنة تسيير و إدارة المنشأة ، هنا نحن أما مؤسسة اقتصادية عائلية من الجيل الثاني ، و ما يدعم هذا التوجه أن كل المشتغلين في الورشة هم من العائلة، بمعنى أن العلاقات العائلية هنا تمر قبل الاعتبارات المهنية.

و هنا يكون للدعم العائلي باعتباره شكلا مهما من أشكال الرأسمال الاجتماعي دورا مهما في استمرار النشاط الاقتصادي في هذه المنشأة سواء كان هذا الدعم مادي أو نفسي وجداني ...الخ، هذا ما يفسر اشتغال زوج المبحوثة معها في تسويق منتوجات الورشة عبر الشرق الجزائري .

كما أن اعتراف الرجل بحق المرأة في المقاولة يعني دعمها في فكرة الاستقلال المادي ، و الاستغناء عن التبعية المالية للرجل إذ تسعى المرأة للخلاص منها كخطوة على طريق اختيار مستقبل أفضل وأكثر أمانا من خلال المقاولة.

إن العائلة باعتبارها رأس مال اجتماعي تلعب دورا بالغ الأهمية في دعم المقاولات ماديا و معنويا، و هنا يتوجب علينا تحديد تعريف دقيق للعائلة، إذ نستعرض تعريف بورديو Bourdieu، حيث يعرفها على أنها "مجموعة أفراد أقرباء يرتبطون إما بالمصاهرة أو الزواج أو بالنسب، أو استثناءا بالتبني، ويعيشون تحث سقف واحد و يتواجدون معا"[1]، وما يميز العائلة باعتبارها نوع من التجمع البشري، هو أن أفرادها يشتركون في كثير من الأمور العينية والرمزية.

أما من حيث المعوقات التي تواجهها المبحوثة فهي لا تنفي وجود مشاكل التوفيق بين العمل و المنزل حتى و إن استعانت بخادمة حتى تحدث قليلا من التوازن بين المقاولة و البيت، ورغم وجود الخادمة؛ إلا أن هذا لم يمنعها من تحمل جانب من أعباء المنزل، حيث تخصص صباح يوم السبت لإنجاز الأشغال المنزلية الكبرى، حتى تستطيع أن تتحكم في باقي أيام الأسبوع التي كانت موزعة بين الأعباء المنزلية الصغيرة، وبين واجبات أولادها، الذين استطاعت أن توفر لهم أسباب الراحة والنجاح.

بالإضافة إلى المشاكل المالية ،و مشاكل تقنية تتمثل أساسا في قدم الآلات، لأنها اضطرت إلى الاستعانة بالآلات المستعملة (Deuxième main)، لأن الآلات الجديدة باهظة الثمن.

[1] بيار بورديو: أسباب عملية لإعادة النظر في الفلسفة، مرجع سابق، ص157.

جدول رقم (30): عرض و تحليل المقابلة رقم 07 مع المبحوثة صاحبة معمل لصناعة الحلوى التقليدية.

تاريخ إجراء المقابلة :18//2018/02

السؤال	الجواب
ما هي أهم محطات مسارك و الخصائص التي تميزك ؟	- عمري 42سنة ، متزوجة ،من أوقاس ولاية بجاية ،عندي مستوى جامعي ليسانس علم اجتماع التربوي ، و تقني سامي في الإعلام الآلي و شهادة تقني في صناعة الحلويات بالإضافة إلى العديد من التكوينات و التربصات في مجال الطبخ و الحلويات ،كنت أستاذة طبخ و حلويات في مركز التكوين المهني .
ما هي خصائص محيطك العائلي و الاجتماعي ،و هل هناك من معارفك و عائلتك من له تجربة ناجحة في المقاولة؟	-والدي متقاعد كان محاسب في شركة عامة ،والدتي ماكثة بالبيت كل إخوتي إطارات في شركات . زوجي كان أستاذ ثم توجه إلى التجارة و كل عائلته يشتغلون في التجارة .
طيب حدثيني عن مشروعك الآن هدفك منه و علاقتك بالعمال، فرص تطور العمل...الخ	- اولا عانيت كثيرا من البطالة في السنوات الأولى لتخرجي ، بعدها اتجهت إلى مركز التكوي ن المهني و تخصصت في صناعة الحلويات بالإضافة لعدة تربصات في الجزائر العاصمة ،البلدية و بجاية ، ثم سنة 2008 عينت كأستاذة في هذا المجال في مركز التكوين المهني بأوقاس ، في الوقت نفسه كنت أعمل في منزلي حسب الطلب ، بعدها قدمت سنة 2012استقالتي ، و تقدمت بطلب إلى cnac، 2014 تحصلت على تمويل ثنائي اشتريت العتاد و صلحت مرآب البيت و بدأت بالعمل في مدينة بجاية ، منذ 2012 عملت صفحة على الفايس بوك للإشهار بالمحل في البداية كان عندي عاملة واحدة الآن عندي ثلاث عاملات ، أحاول قدر الإمكان الاحتفاظ بهن .إن شاء الله إذا تحصلت على قرض ثاني نفتح محل لبيع الحلويات طبعا لتسويق

	منتوج المعمل .
ماذا أضاف لك هذا العمل ؟	-أضاف الكثير ،تحسنت ظروفي المادية و أصبحت أشارك في مصروف البيت رغم أن زوجي مقتدر لكن مشاركته في بعض الأعباء المالية يريحني، و تمكنت من ربط شبكة علاقات اجتماعية .
ماهي المشاكل التي تواجهك؟	-مشكلتي كما قلت لك عدم استقرار اليد العاملة ، العاملات ما إن يتعلمن الصنعة يتوقفن عن العمل و يتوجهن للعمل لصالحهن ،مؤخرا صرت لا أعلمهن أقوم بالخلط لوحدي هن فقط يقمن بالتشكيل و غسيل الأواني ...الخ، ومشكل الغرامات و ارتفاع تكاليف المواد الأولية خاصة بعد توقيف الإستيراد.

هذه المبحوثة لا تختلف عن سابقتها في اختيارها لنشاط يعد نسوي بحسب التقسيم الجنسي للعمل في المجتمعات الذكورية ، فبالنظر لأزمة البطالة التي طالما عرفها و يعرفها خريجوا قسم علم الاجتماع على اختلاف تخصصاتهم تجبر الحاملين لهذه الشهادات على تنقيحها بشهادات أخرى مهنية تقنية أم علمية ، اختارت هذه المبحوثة التكوين في مجال الحلويات التقليدية و العصرية 5PATISSERIE ET GATEAUX MODERNE ET TRADITIONEL ، كما أن إنشاء المقاولة بعد الزواج بعد خاصة أن زوج المبحوثة أيضا توجه للأعمال الحرة و التجارة ، فيمكن تفسيره على أن هوية المرأة الاجتماعية ترتبط بهوية زوجها فالهوية الاجتماعية تتأثر بالبيئة الإجتماعية التي تعيش فيها المرأة سواء بالسلب أو الإيجاب طبقا لنوعية هذه البيئة حيث تتحدد من خلالها الأنماط السلوكية التي تلتزم بها في الحياة، و هذا ربما ما يفسر اختيار هذه المبحوثة للتوجه بدورها إلى الاستثمار في مجال تملك فيه الامتياز حيث يعتبر امتداد لمهام المرأة بصفة عامة و من خلال كذلك ارتباطه بمختلف الدورات التكوينية التي قامت بها في المجال ، و كذلك بالنظر للخبرة التي تملكها كأستاذة في التكوين المهني.

كما أن تجربتها في القطاع العام لم تلب طموحاتها في الوصول إلى مراتب عليا، ففكرت في الاستثمار الخاص لتحقيق طموحها، فالثبات الوظيفي يكون بمستويات عالية في

القطاع العام، كذلك عدم مطابقة تخصصها الأكاديمي لوظيفتها من بين الأسباب المؤدية إلى الخروج منه و التفكير في المقاولة الخاصة.

كما أن فتح مثل هذه النشاطات في مناطق حضرية يعزى إلى درجة التنمية ،و خروج المرأة للعمل ، و بالتالي لجوئها إلى ورشات صناعة الحلوى بالنظر لانشغالاتها و ضيق وقتها.

و مما لا شك فيه هو أن اتجاه المرأة للاستثمار الخاص أصبح يشكل دعما قويا للأسرة، في ظل غلاء المعيشة؛ حيث أكدت المبحوثة أنه و الرغم من أن الزوج هو الذي يتحمل نفقات البيت الأصلية كاملة، إلا أنها تتحمل النفقات الإضافية من باب التطوع منها على ذلك، و حسب نفس المقاولة فإن هذا التصرف يزيد من المودة و الرحمة بين الزوجين، و قوة العلاقة بينهما في كل الظروف و الأحوال، إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية من خلال تحقيق فائض القيمة.

من جهة أخرى طرحت المبحوثة على غرار غيرها من المبحوثات في العينة ، إشكالية عدم استقرار اليد العاملة و هذا حسب رأينا راجع لبطئ التطوير في المشاريع المصغرة، ما يجعل العمال و العملات يتركون العمل بمجرد الحصول على فرصة عمل أفضل .

جدول رقم(31) : عرض و تحليل المقابلة رقم 08 مع المبحوثة صاحبة وكالة كراء السيارات.

تاريخ إجراء المقابلة :2018/02/23

السؤال	الجواب
ما هي أهم محطات مسارك و الخصائص التي تميزك ؟	-أنا في عمري 33سنة ،غير متزوجة ،من عين أرنات ولاية سطيف ،عندي مستوى جامعي ليسانس تسويق علوم تجارية ، اشتغلت في قسم التسويق بشركة خاصة في المنطقة الصناعية بعين الطريق، بعدها أسست وكالة كراء السيارات مع إخوتي، أنا حاليا منخرطة في العديد من الجمعيات و المنظمات المهنية التي بفضلها فتح لي المجال للمشاركة في عدة معارض وطنية عرفت بها عن مشروعي و التقيت فيها بأشخاص وجهوني كثيرا بخبرتهم العالية في العمل المقاولاتي .
طيب ، و ماذا عن انتماءك المشاركة الحزبية و السياسية؟	-لا، لا أنا لا أمارس السياسة ،لا أفهم فيها و ليس عندي أصلا الوقت لممارستها،أنا الآن في مرحلة تكوين نفسي TIME IS MONEY، عندي التزامات أهم من ممارسة السياسة.
ما هي خصائص محيطك العائلي و الاجتماعي ،و هل هناك من معارفك و عائلتك من له تجربة ناجحة في المقاولة؟	-والدي عنده مستوى متوسط كان تاجر ،والدتي ماكثة بالبيت ،إخوتي تجار في مجال بيع و شراء السيارات ،و هم من اقترح علي هذا النشاط.
طيب حدثيني عن مشروعك كيف كانت البداية ؟	-البداية كانت لما اقترح علي إخوتي أخذ فتح وكالة كراء السيارات ،مع تأكيد دعمهم لي ،لأنهم بالأساس تجار سيارات ،قدمت ملف للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بعد الموافقة عليه بدأت العمل أنا و أخي و عندي عاملين واحد يهتم بالأمور الإدارية و الثاني التقنية.
و الآن كيف تسير الأمور، هل	-الآن تغيرت الأوضاع في السابق كان العمل أحسن ، الآن أفكر في

تفكرين في تطوير المشروع؟	تغيير النشاط أصلا ، بالنظر للمشاكل العديدة سواء في التمويل أو في صيانة السيارات ، حتى المتعاملين **يحقروا** النساء.

أحالتنا هذه المبحوثة إلى مناقشة فكرة العمل الجمعوي الذي يعتبر ميدانا لتحقيق الطموحات في التغيير الاجتماعي، ومكونا أساسيا من مكونات المجتمع المدني، ومجالا يمكن من خلاله تعلم وممارسة الديمقراطية، من خلال الانخراط في التعددية داخل المجتمع، الأمر الذي يعلمنا قبول التعددية وقبول الآخر بكل خصوصياته ومواصفاته، وبفضله يمكن اكتساب التجربة والمبادئ في الحياة، وفيه تتجرد المرأة من الحالات النفسية المرضية كالخجل والانطواء على الذات، وكذا تعلم مجموعة من المهارات في الحياة وطرق الاندماج في المجتمع وحل المشاكل ومواجهة الصعوبات التي تعترض حياتهم.

إلا أن استهجان المبحوثة لفكرة العمل السياسي ، ينم عن خلل ثقافي و تاريخي و مجتمعي عززته قلة الوعي، وعدم الفهم الصحيح لبعض مجريات الأمور السياسية، بما يؤثر في اتجاهات المرأة نحو العمل السياسي بشكل عام، و اكتفاء مشاركتها المحدودة في جمعيات مهنية تخدم توجهاتها الاقتصادية.

كما أن توجه هذه المبحوثة من العمل كأجيرة في القطاع الخاص إلى الاستثمار في قطاع خدماتي تجاري ، تفسره أن العمل "كأجيرة" يخلق لها عدم الرضا، و هذا ما جعلها تفكر في مشروع خاص؛ خاصة مع قلة الرواتب، وعدم توفر وسائل مواصلات عامة (كونها كانت تعمل في منطقة صناعية)، فنصف راتبها كان يذهب للمواصلات، و قلة العطل. هذه الأسباب مجتمعة أو البعض منها كان من بين الأسباب القوية التي جعلت المبحوثة تفكر في الاستثمار الخاص بها، نتيجة اكتسابها خبرة في العمل السابق، خاصة و أنها منحدرة من أسرة تجارية فقد استهوتها التجارة وفكرة العمل الحر بعد اكتساب الخبرة، خصوصا في الأعمال الفردية، كما أن عدم الثبات الوظيفي و صعوبة التظلم و بطئ التطوير بالنسبة للشركات صغيرة الحجم، وكذلك بعض الشركات تكون الترقية بناء على آراء شخصية لملاك المؤسسة أو الشركة، وكذلك انتشار التفضيلات بشكل كبير، كان من بين الأسباب التي جعلت المبحوثة تفكر في المقاولة الخاصة.

من جهة أخرى فإن دعم أشقاء المبحوثة لها كان دليلا على تقبلهم دخولها عالم المقاولة الخاصة (خاصة في مجال كراء السيارات أين يكون التعامل مع الرجال بدرجة

كبيرة) دون إعطاء لأهمية للقيم الثقافية السائدة التي تعتبر هذا المجال حكرا على الرجال فقط، و ثقتهم في قدرتها على تحمل المسؤولية، رغم أن البعض يرى أن الاعتماد على معونة و دعم العائلة و مساندتها للفرد في كل نواحي حياته قد يؤدي إلى قتل و إعاقة المبادرة الفردية خاصة في الدول النامية[1].

[1] عبد القادر الفقير: **الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية**، ط1،دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1999، ص68.

جدول رقم (32): عرض و تحليل المقابلة رقم 09 مع المبحوثة صاحبة معمل لصناعة المواد الغذائية بدون غلوتين.

تاريخ إجراء المقابلة :2018/02/13

السؤال	الجواب
ما هي أهم محطات مسارك و الخصائص التي تميزك ؟	- عمري 44سنة ، متزوجة ،من مدينة سطيف ،ماجيستير في الكيمياء ، بالإضافة إلى عملي في صناعة المواد الغذائية لمرضى السيلياك ،أعمل كأستاذة متعاقدة في الجامعة .
ما هي خصائص محيطك العائلي و الاجتماعي ،و هل هناك من معارفك و عائلتك من له تجربة ناجحة في المقاولة؟	- أنا نشأت في بيت جزائري تقليدي، والدي فلاح ،والدتي ماكثة بالبيت ،إخوتي أصحاب شهادات جامعية منهم من يشتغل في وظائف حكومية و منهم من يشتغل لحسابه الخاص، زوجي يعمل معي في مشروعي .
كيف جاءتك فكرة المشروع و من دعمك ؟	- في البداية عائلتي كانت متحفظة قليلا كان حلمهم أن أتحصل على منصب قار في الجامعة ، و الحقيقة أني حاولت كثيرا المشاركة في مسابقة توظيف الأساتذة الجامعيين لكن في تخصص الكيمياء العضوية مناصب التوظيف شحيحة بالنظر لعدد حاملي الماجيستير ، بعدها وجهت تفكيري نحو هذا المشروع و بالطبع زوجي دعمني بقوة في المشروع سواء ماديا أم معنويا، هو من يهتم بتسويق المنتوج ،للعلم هذا المنتوج مطلوب بكثرة نظرا لقلة هذه المواد لفئة مرضى السيلياك. هي الفكرة جاءت لأني كنت شاهدت أشخاص من العائلة يعانون من حساسية القمح ،لكن في المقابل هناك ندرة و شبه انعدام للمواد الغذائية الخاصة بهذه الفئة ،منها عملت دراسة جدوى و بحثت كثيرا عن الممولين بالمواد الأولية ،ثم قدمت ملف في الوكالة الوطنية لدعم

	تشغيل الشباب بالإضافة لمدخراتي و مدخرات زوجي و انطلقت في المشروع منذ 8 سنوات ، الآن طورت المنتوجات كثيرا أصبحنا نصنع الحلوى ، الخميرة، العجائن....الخ.*
طيب حدثيني عن مشروعك الآن هدفك منه و علاقتك بالعمال، فرص تطور العمل...الخ	-يقوم المشروع على توفير بودرة الذرة الخالية من الغلوتين و طبخها على شكل خبز أو حلوى أو بيعها بودرة ...الخ. بالنسبة للعمال عندي ثلاث عمال العلاقة معهم مبنية على المرونة . هذا النوع من الاستثمار يعتد على المعرفة العلمية بالدرجة الأولى لأننا نتعامل مع مرضى أي خطأ في المقادير يعرض حياتهم للخطر ، هذه المعرفة العلمية تعطيني ثقة بنفسي في تحقيق أهداف العمل .
ماهي المشاكل التي تواجهك؟	-المشكل الرئيسي الذي نعاني منه ندرة كبيرة في المواد الأولية الخاصة بفئة مرضى السيلياك ، و ندرة اليد العاملة المؤهلة ،أما إشكالية التوفيق بين الواجبات المهنية و الأسرية ،صحيح هناك تقصير في حق أولادي حتى و إن استعنت بخادمة أشعر دائما بالتقصير.

إن المقابلة مع هذه المبحوثة جعلتنا نسلم بأن التفكير في الاستقلال المادي و دعم المدخول الأسري في أوساط الخريجات بدأ يأخذ منحى آخر، فقد بدأت هذه الفئة في القيام بدراسات جدوى، و طرق أبواب البنوك و وكالات الاستثمار للحصول على قروض، و هذا ما تعكسه هذه المحادثة ، حيث أن المبحوثة ذات مستوى تعليمي عالي (ماجيستير،و باحثة في الدكتوراه)، فبالنظر لطبيعة النشاط يتضح أنها يتطلب مستوى تكوين عالي.

حيث يمكن تفسير هذا التنوع في مشاريع المرأة المقاولة ذات المستوى التعليمي العالي كون مفهوم التعليم في مثل هذه الحالات له تأثير كبير في تحديد وتنمية الجوانب النفسية والشخصية للفرد؛ أي بمعنى آخر أنه يعمل على إحداث التغيير في السلوك الإنساني وفقا لأهداف المؤسسات التي تشرف على هذه العملية، والمتوقع أن يكون هذا التغيير في الاتجاه

* صور المنتوجات في الملحق رقم02

الموجب الذي يخدم المجتمع.

من هنا فإن المستوى العالي للمبحوثة يكون قد ساهم بلا شك في توجيهها إلى الاستثمار في مجال الصناعات الغذائية بدون غوتين ،للإشارة فإن المنتجين المحليين للمواد الغذائية الخالية من الغلوتين لا يتجاوز سبعة على المستوى الوطني ، رغم ارتفاع عدد المصابين بمرض السيلياك و كذلك الصدفية التي يعاني المصابون بها من حساسية لبعض المواد منها الحبوب ،فالمبحوثة تعد المستثمرة الوحيدة على مستوى ولاية سطيف في هذا المجال .

كما أن موقف العائلة المتحفظ في البداية على مبادرة المبحوثة الاقتصادية كان بسبب طموح العمل في الجامعة وذلك للصورة النمطية المترسخة في الذهنية الجزائرية عن الأستاذ الجامعي و مركزه الاجتماعي ، لكن الموقف تغير بمجرد ظهور بوادر النجاح في العمل المقاولاتي و تحول إلى دعم بمختلف أشكاله.

و لعل ما يميز المبحوثة هو ثقتها بنفسها و قدرتها على توظيف مهاراتها و معارفها العلمية و خبرتها في خدمة مشروعها .

و من خلال المعطيات المبينة في الجدول يتوضح لنا أن مشروع المبحوثة ظهر بشكل رسمي منذ سنة 2010 ، هته الفترة تميزت بطرح جملة من الإصلاحات والتشريعات القانونية قصد تهيئة المناخ الملائم لتطوير الاستثمار، أهمها تلك المتعلقة بإنشاء وكالات وأجهزة لترقية الاستثمارات مثل: وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI)، لجنة دعم مواقع الاستثمارات المحلية وترقيتها (CALPI)، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI)، المجلس الوطني للاستثمار (CNI)، صندوق دعم الاستثمارات (CSI) الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC).

لقد نتج عن نشاط هذه الأجهزة وعن البرامج التي سعت الحكومة من خلالها إلى ترقية الاستثمار والتشغيل في مختلف القطاعات بروز نزعة مقاولاتية استفادت منها شريحة من النساء ، تجدر الإشارة إلى أن معظم هذه الأجهزة ظهرت في الفترة من سنوات 2000.

و هذا ما يفسر إنشاء المقاولات المبحوثات مشاريعهن في هذه الفترة بالذات ، باعتبار سياسة الدولة مشجعة للإستثمار.

جدول رقم(33) : عرض و تحليل المقابلة رقم 10 مع المبحوثة صاحبة مخبر لاستخلاص الزيوت النباتية.

تاريخ إجراء المقابلة :2018/03/14

السؤال	الجواب
ما هي أهم محطات مسارك و الخصائص التي تميزك ؟	-أنا في عمري 53سنة ، متزوجة ،من مدينة الجلفة ،حاصلة على شهادة الدراسات الجامعية في البيولوجيا النباتية ، عملت في مخبر تحاليل في مرسيليا بفرنسا ، أين مكثت تقريبا 21 سنة ،لأن زوجي كان يعمل هناك،بعد تقاعده قررنا العودة و الاستقرار في الجزائر و التفكير في مشروع اقتصادي.
ما هي خصائص محيطك العائلي و الاجتماعي ،و هل هناك من معارفك و عائلتك من له تجربة ناجحة في المقاولة؟	-الوالدان مستوى تعليمي متواضع ،والدي موال ،أما زوجي كان مهندس في الملاحة يشتغل بميناء مرسيليا و هو الآن شريك في المشروع ، في عائلتي هذا هو المشروع الأول أما عائلة زوجي كلهم مقاولون و هو من شجعني و قام بكل الإجراءات لهذا المشروع الذي يعتبر تقريبا الأول في ذلك الوقت أي منذ 11عام.
من كان يدعمك؟	-كل الدعم كان من زوجي و عائلتة المشروع بالنسبة لهم مشروع كل العائلة ، حيث استثمرنا كل مدخراتنا في هذا المشروع ، كل اخوة زوجي يشتغلون في المشروع، وقوفهم معي و دعمهم لي زادني ثقة بنفسي .
طيب حدثيني عن مشروعك الآن هدفك منه و علاقتك بالعمال، فرص تطور العمل...الخ	-البداية كانت سنة 2008 ،عندما عدنا من المهجر ، في الحقيقة قبل عودتنا كنا قد عملنا دراسة جدوى و بدأت عائلة زوجي بالبحث عن الممولين بالأعشاب الطبيعية (الضرو ، الشيح ،السدرة ...الخ) ، نحن جلبنا العتاد و هم هيؤوا المحل و قاموا بكل الإجراءات ، نحن الآن لا نستخلص الزيوت فقط بل نستخلص النكهات و نحضر لمشروع تصدير هذه المواد.

	هذا المشروع هو مصدر رزق عدة عائلات ، صحيح أنني أقود المشروع بالنظر للخبرة التي امتلكها و تكويني في البيولوجيا النباتية ، إلا أن أسلوب عملنا جماعي . أما على المستوى الشخصي فهذا المشروع منحني مكانة في المجتمع ،أصبحت أشارك في معارض و أحصل على جوائز و تكريمات ...الخ.
ما هي المشاكل التي تواجهك؟	- المشاكل عديدة أهمها المشاكل الإدارية البيروقراطية التي نعاني منها خاصة على مستوى مديرية التجارة ، و ندرة بعض الأعشاب الضرورية للعمل.

هذه المبحوثة هي نموذج آخر للمرأة المقاولة المهاجرة ، فبعد تكوين رأسمال في المهجر يسمح لها بالاستثمار توجهت إلى نشاط يرتبط بطبيعة المنطقة التي تنتمي إليها ، فالمعروف عن مدينة الجلفة ثرائها الطبيعي و الإمكانيات الطبيعية التي حباها الله بها، إلا أن الجانب الاستثماري فيها يبقى جد متردي حسب ما صرحت به هذه المبحوثة، بالنظر لانعدام الأفق المقاولاتي عند سكان الجلفة بصفة عامة كون معظم المقتدرين هناك يشتغلون في تربية المواشي و يرفضون الاستثمار الصناعي و التجاري....الخ،من جهة و من جهة أخرى حتى جالية الجلفة في المهجر كما صرحت هذه المبحوثة من خلال المقابلة التي أجريت معها أن المغتربون في الولايات الأخرى يفكرون بمنطق مقاولاتي حيث يسعون دائما لكسب ماكينات لصناعات بسيطة قصد بيعها للشباب في" البلاد" ، أما الحال عندنا في الجلفة فهو جلب "الشيفون" و السيارات القديمة و الهواتف النقالة المستعملة ...الخ

فالفرق هنا واضح في طريقة التفكير الحضارية، و هذا ما يفسر حسبها تردي وضع التنمية بهته المنطقة، و تفشي ظاهرة البطالة بين شبابها، ما جعلها تفكر في إنشاء مقاولة خاصة تتماشى و الخصائص الطبيعية لمنطقتها ، و تتماشى مع تكوينها تساهم من خلالها في دفع حركة التنمية بالمنطقة و خلق الثروة.

كما تعتبر مقاولة هذه المبحوثة مقاولة عائلية و إن كانت من الجيل الأول إلا أن هذا لا ينفي مساهمة كل أفراد عائلة زوجها في المشروع و اعتباره مشروع كل العائلة .

فمن خلال المعطيات المبينة في الجدول يتبن لنا أن أغلبية المبحوثة اعتمدت على

العائلة في تكوين رأس مال مقاولتها بالإضافة لمدخراتها، لاعتبار العائلة كرأس مال اجتماعي هي دائما السند الأول الذي تلجأ إليه المرأة، بدل اللجوء إلى اقتراض من البنوك و إعطائها نسب فوائد معينة.

فالمرأة المقاولة عندما تستعين بالرجال من العائلة بالذات تشعر بأنها استعانت بمن يساعدها حتى تكون أكثر حزما في المقاولة، إضافة إلى عنصر الثقة، و هذا ما أشارت إليه المبحوثة .

في المقابل هناك فهي ترى أن القضية ليست كسب مال بقدر ما هي تعزيز لمكانتها الاجتماعية، حيث قالت أنها تثبت ذاتها من خلال تحقيق استقلاليتها المادية و بالتالي الاعتراف بها كفاعل له مكانته الاجتماعية.

بالإضافة إلى المشاكل التي طرحتها المبحوثات السابقات تضيف هذه المبحوثة إشكالية المعيقات البيروقراطية في تمرير المعاملات الإدارية الخاصة بالمعمل بالإضافة إلى ندرة أو نقص بعض الأعشاب بالنظر للتغيرات المناخية .

جدول رقم(34) : عرض و تحليل المقابلة رقم 11 مع المبحوثة صاحبة مخبر تحاليل◆.

تاريخ إجراء المقابلة :2018/03/18

السؤال	الجواب
ما هي أهم محطات مسارك و الخصائص التي تميزك ؟	-أنا في عمري 47سنة ، مطلقة ،من مدينة قسنطينة ،حاصلة على الدكتوراه في العلوم البيطرية ، أسست مع زوجي السابق مؤسسة خاصة لتربية الدواجن ،عضو نشيط في عدة جمعيات .
ما هي خصائص محيطك العائلي و الاجتماعي ،و هل هناك من معارفك و عائلتك من له تجربة ناجحة في المقاولة؟	- عائلتي بسيطة والدي إطار سابق ، وأمي ماكثة بالبيت، كل إخوتي إطارات ،أما عن التجارب المقاولاتية هي فقط تلك التجربة مع طليقي في مجال تربية الدواجن ، لكن بعد الانفصال ،خرجت بدون أي فلس ، بعد فترة من الصدمة قررت إعادة التجربة و فتح مخبر التحاليل CATALYSE .
من كان يدعمك؟	-في هذا المشروع دعمني والدي و الدتي بقوة ، والدي كان معي في كل المعاملات والدتي هي من تولت تربية ولدي ،المهم بالنسبة لهم أن أخرج من حالة الإحباط التي كنت أعيشها .
طيب حدثيني عن مشروعك الآن هدفك منه و علاقتك بالعمال، فرص تطور العمل...الخ	-مثلما أخبرتك بعد فترة من طلاقي ، عشت أزمة مادية حادة خاصة أن طليقي رفض إعطائي أي شيء رغم أننا كنا شريكين في مشروع تربية الدواجن ، بعدها قررت فتح مخبر للتحليل البيولوجية ، ساعدني والدي كثيرا في هذا الموضوع توجهت إلى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC.أخذت قرض بالإضافة إلى مساعدة مالية من الأهل و انطلقت في المشروع، علاقتي بالعمال جيدة على العموم كلهم شباب مكونون يعرفون عملهم.

◆ أنظر الملحق رقم:03

	هذا المشروع يتجاوز أن يكون مجرد مكسب مادي هذا المشروع رد لي اعتباري و ثقتي بنفسي ،سنة 2017 تحصلت على جائزة أحسن استثمار نسوي في إفريقيا.
ما هي المشاكل التي تواجهك؟	- اشغلت كثيرا بالعمل ، و تركت مسؤولية أبنائي لأمي كبيرة بالسن ،الحمد لله هم الآن كبروا ،لكن كل ما قمت به لأجلهم.

تحيلنا هذه المقابلة إلى مناقشة حالة من حالات القهر الاجتماعي المتمثل في الطلاق و تبعاته على المرأة ،على اعتبار أن النجاح في تجربة الزواج في المجتمع الجزائري يعتبر المعيار الوحيد لنجاح المرأة الاجتماعي ، ما يعني أنه في حالة الطلاق ستواجه المرأة ضغطا اجتماعيا يكاد يحملها لوحدها مسؤولية فشلها في الزواج، خاصة إذا كانت لا تمتلك مصدرا للرزق و معيلا كما هو الحال بالنسبة للمبحوثة المستجوبة ، حيث وجدت نفسها في مواجهة صعوبات وظروف الحياة و مشاقها بمفردها.

و لأن الجانب المهني لأي فرد يعد ركن مهم لضمان توازن في الحياة الاجتماعية ، توجهت هذه المبحوثة إلى إعادة بعث نشاط مقاولاتي ،من خلال إنشائها لمخبر تحاليل بعد أن كانت سابقا شريكة طليقها في مشروع تربية الدواجن.

من جهة أخرى ، رغم أن الاستقرار العائلي للبنت في المجتمع الجزائري يعد نجاحا اجتماعيا أهم من العمل و الدراسة و مختلف النجاحات الأخرى ، إلا أن هذا لا ينفي دعم العائلة للمسار المهني للمرأة في المجتمع ، و هذا ما يفسر الدعم العائلي المادي من قبل الأب و المعنوي الوجداني من طرف الأم التي ترى في نجاح ابنتها في هذا المشروع صورة من بين الصور المتعددة للوجود النسوي الذي ترى نفسها من خلاله.

أما عن علاقة المبحوثة بالعمال فقد وصفتها بأنها طيبة و هنا نشير إلى مستوى تكوين العمال، فهو عامل فاصل في علاقة العمال برب العمل ، فالتكوين يعد محور عملية التنمية و التطوير، و الإنسان هو صانع التنمية و المستفيد منها، و هو ركيزة الحياة الأساسية، و العامل الأهم في صناعة التطوير و الرقي و استنهاض الواقع للسير نحو الأفضل[2] ، و هذا ربما ما يفسر حالة الانسجام بين المبحوثة و عمالها .

[2] السيد جمعة سيد: **التأهيل المهني**، المقال منشور على الموقع www.arabspine.net، زيارة يوم 2014/10/22، على الساعة 16:00.

جدول رقم (35): عرض و تحليل المقابلة رقم 12 مع المبحوثة صاحبة مطبعة

تاريخ إجراء المقابلة :2018/03/23

السؤال	الجواب
ما هي أهم محطات مسارك و الخصائص التي تميزك ؟	- 43سنة ، متزوجة ،من مدينة سطيف ،حاصلة على ليسانس أدب عربي، لم يكن لدي توجه نحو البحث عن وظيفة في القطاع العام منذ البداية ،بعد زواجي توجهت،عضو جمعية نساء في التجارة الجزائرWIBA .
ما هي خصائص محيطك العائلي و الاجتماعي ،و هل هناك من معارفك و عائلتك من له تجربة ناجحة في المقاولة؟	- كل العائلة مقاولون من الأب إلى الإخوة حتى شقيقتي مقاولة(ضمن العينة)،هذه المطبعة هي مشروع مشترك بيني و بين زوجي .
كيف جاءتك فكرة إنشاء العمل من المنزل و من دعمك في هذا التوجه ؟	-في البداية أنا لم أفكر في الوظيفة العمومية بتاتا كنت دائما ابحث عن مشروع خاص خاصة و أن والدي وعدني بالدعم ، بعد دراسة عدة مشاريع قررت أنا و زوجي الاستثمار في مجال الطباعة ،خاصة مع تطور الكثير من الصناعات و ظهور الكثير من المؤسسات الخدمية و غير الخدمية .
طيب حدثيني عن هذا العمل هدفك منه و علاقتك بالعمال، فرص تطور العمل...الخ.	-نقوم من خلال هذه المطبعة ،بالطبع الورقي و غير الورقي (قماش بلاستيك ...الخ) ، لدينا ثلاثة عمال العلاقة معه مرنة جدا دعيني أخبرك أنني منذ فتح المطبعة عام 2011 ،اشتغل عندي تقريبا 50عامل ،كلهم يشتغلون لفترة صغيرة ثم يتركون العمل ، الفرص كبيرة جدا في تطوير العمل خاصة في ظل تكنولوجيا المطابع الجديدة التي نطمح لإكتسابها . هذا المشروع يتجاوز أن يكون مجرد مكسب مادي للأسرة بما أنه مشروع مشترك مع زوجي ، حيث يعتبر متنفس

	بالنسبة لي حققت من خلاله ذاتي و تمكنت من نسج شبكة علاقات طيبة .
ما هي المشاكل التي تواجهك؟	- بالنسبة لنا في هذا المجال يعد مشكل المحسوبية و الرشوة من أبرز المشاكل التي تواجهنا ،أحيانا في الإدارات يطلبون رشوة مباشرة مقابل الحصول على وصل الطلبية bon de commande، و مشكل اليد العاملة الغير مستقرة ،

يعتبر المحيط الاجتماعي عنصرا مهما في الدفع نحو إنشاء المؤسسة نظرا لتركيبته المعقدة و باعتبار العائلة جزء من تركيبة المحيط الاجتماعي فهي تعمل على تنمية القدرات المقاولاتية لأبنائها ودفعهم لتبني إنشاء المؤسسات كمستقبل مهني خاصة إذا كان هؤلاء الآباء يمتلكون مشاريع خاصة عن طريق تشجيع الأطفال منذ الصغر على بعض النشاطات و تحمل بعض المسؤوليات البسيطة.[1]

و هذا ما يفسر إقبال هذه المبحوثة على الاستثمار الخاص ،بالنظر لكون كل أفراد عائلتها مقاولون ،حيث أن وجود القدوة الواضحة في الأسرة أمر مهم ، ذلك أن وجود نماذج مشجعة على التفكير والإبداع يساعد الفرد على تكوين اتجاهات للتفكير ، والقدوة تعتبر من أهم العوامل المساعدة في توجيه الفرد نحو المقاولة و اتخاذ المبادرة .

. إذ يمكن تصنيف هذه المقاولة ضمن تصنيف آن جيلي الذي رأيناه في الفصل الثاني من الجانب النظري و هي بالضبط من صنف المقاولون ذووا التقاليد المقاولاتية ، من جهة أخرى تطرح هذه المحادثة نموذج آخر من النماذج المتنوعة للمشاريع المقاولاتية النسوية ، و لعل المستوى العلمي للمرأة هو الذي يوجهها نحو مشاريع ذات القيمة المضافة العالية ، ولعل تشجيع العائلات الجزائرية للمبادرة الاقتصادية للمرأة يكون من باب مكافحة الفقر و دعم المدخول الأسري ،و تحقيق استقلالية مادية تخرجها من حلقة الفرد التابع إلى الفرد المساهم.

و قد برز من خلال هذه المقابلة على غرار غيرها من المقابلات إشكالية عدم استقرار

[1] فلاح حسن الحسيني: إدارة المشروعات الصغيرة، مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط1، عمان، الأردن، 2006، ص48.

اليد العاملة ما جعل هذه المبحوثة تسعى لكسب ولاء العمال ذلك ليقينها أنها لن ترتقي لمراتب متقدمة من دوت كسب ولاء العمال ،خاصة و أنهم يتعاملون مع تكنولوجيا متقدمة في مجال الطباعة .

جدول رقم (36): عرض و تحليل المقابلة رقم 13 مع المبحوثة صاحبة ورشة لصناعة أقفال الأبواب.

تاريخ إجراء المقابلة :2018/04/01

السؤال	الجواب
ما هي أهم محطات مسارك و الخصائص التي تميزك ؟	عمري 43 سنة ،متزوجة ،من مدينة سطيف ، متحصلة على ليسانس في الحقوق و شهادة تقني سامي في الإعلام الآلي ، عضو حركة مجتمع السلم و منتخبة سابقا في المجلس الشعبي البلدي ، عملت كاستشاري قانوني في الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط، مهتمة كثيرا بكل ما هو جديد في تكنولوجيا العدة الميكانيكية .
ما هي خصائص محيطك العائلي و الاجتماعي ،و هل هناك من معارفك و عائلتك من له تجربة ناجحة في المقاولة؟	والدي متوسط التعليم عنده مستوى ثانوي ، و هذه الورشة في الأصل كانت له قبل وفاته ، بعد وفاته بقيت الورشة مغلقة لفترة من الزمن خاصة أن أخي الوحيد مغترب ، بعدها قررت أنا و زوجي إعادة بعثها. زوجي لديه محل خاص بكهرباء السيارات .
كيف جاءتك فكرة إنشاء مشروعك الخاص ؟	- في الحقيقة زوجي هو من اقترح علي فتح ورشة والدي خاصة أن العتاد موجود ،حتى أوفر مدخول لنفسي و لبيت العائلة (والدتي و أخواتي)، بالتالي قدمت استقالتي بالبنك ، اتصلنا بخبراء و عملنا دراسة جدوى للمشروع .
طيب حدثيني عن مشروعك الآن هدفك منه و علاقتك بالعمال، فرص تطور العمل...الخ	والدي كان يشتغل في أقفال بسيطة ، الآن بعد الاستفادة من قرض الصندوق الوطني للتأمين على البطالة اقتنينا عتاد جديد و الآن نصنع أقفال بتصميمات جديدة و أشكال مختلفة جديدة حسب رغبة الزبائن من خلال تعليقاتهم على صفحة الفيسبوك على المنتوج ، لدي أربعة عمال كلهم رجال كانوا يعملون عند والدي ، الحقيقة أنهم لم يتقبلوا أن أكون قائدا عليهم .

ماهي المشاكل التي تواجهك؟	هناك مشاكل عديدة في التسويق ، و عقلية العمال مشاكل مالية ، المهم هذا المجال خاصة في بداياته يحمل الكثير من المصاعب .

وجهتنا هذه المقابلة إلى نموذج آخر من المقاولة النسوية المتعلقة بإعادة بعث مقاولة عائلية كون هذه السيدة واصلت مشوار والدها بعد وفاته حيث كان يملك نفس الورشة حتى و إن كانت لا تملك خبرة مسبقة في مجال عمل المقاولة إلا أن الرغبة في استمرار نشاط المقاولة العائلية هي بالنسبة لها استمرار لنجاح والدها .

و قد ساعدها زوجها بالنظر لأنه ذو تخصص تقني يخدم توجهات المقاوَلَة التقنية ، و غم أنها لم تحدد شكل الدعم الذي الذي تتلقاه من محيطها الاجتماعي إلا أن تأثير زوجها كان واضحا خاصة في الاستشارات التقنية للمقاولة.

كما أن الانفتاح على العالم الخارجي من خلال الاطلاع على ما هو جديد في مجال نشاط مقاولتها جعل المبحوثة تعمل على تطوير نماذج جديدة من منتوجها ، انطلاقا من تشجيع الزبائن على إبداء ملاحظات و تعليقات حول المنتوج ، و الاستفادة منها في تطوير منتوجها .

كما تعتمد هذه المبحوثة على غرار غيرها من أفراد العينة على استراتيجية التسويق الفعال من خلال عرض الخدمات على مواقع التواصل الاجتماعي و الاستفادة من التعليقات و الملاحظات .

حيث تضمن وسائل التواصل الاجتماعي خفض تكاليف الإعلان و فعالية الترويج و جذب الانتباه للمنتوج.

أما فيما يتعلق بعلاقتها بعمال المقاولة كونهم يشكلون فئة مهمة من المحيط الاجتماعي لأي امرأة مقاولة فهذه المبحوثة تتقاطع مع غيرها من المبحوثات اللواتي ولجن مجال استثمار صناعي يصنفه المجتمع على أنه رجالي ،وهذا ما يفسر عدم تقبل العمال لإشراف إمرأة على عمل كانوا يعتقون أن للرجل امتياز في هذا النوع من الأنشطة .

جدول رقم (37): عرض و تحليل المقابلة رقم 14 مع المبحوثة صاحبة ورشة لصناعة الأبواب الأوتوماتيكية و الأنظمة الإلكترونية .

تاريخ إجراء المقابلة :2018/04/06

السؤال	الجواب
ما هي أهم محطات مسارك و الخصائص التي تميزك ؟	-عمري 44 سنة من مدينة سطيف ، متحصلة على شهادة الدراسات الجامعية في العلوم الفيزيائية و تقني سامي في الإعلام الآلي عملت كإطار سابق في بلدية سطيف ، لكن لم أستطع التأقلم مع العمل الإداري بالنظر لتخصصي العمل ،استقلت و فكرت في إنشاء مشروع.
ما هي خصائص محيطك العائلي و الاجتماعي ،و هل هناك من معارفك و عائلتك من له تجربة ناجحة في المقاولة؟ يعني عائلتك كانت تدعمك؟	-والدي متقاعد كان موظف بسيط عند الدولة ، أختي سبقتني إلى مجال المشاريع ،حيث فتحت ورشة للخياطة منذ سنة 2001، و هي من دعمني و شجعني على الدخول في مشروع خاص ، إخوتي الذكور إثنان يعملون معي في المشروع . -أجل في البداية ساعدتني أختي ،إخوتي الذكور كانوا طلبة في الجامعة ،بعد تخرجهم مباشرة باشروا العمل معي .
طيب حدثيني عن مشروعك الآن هدفك منه و علاقتك بالعمال، فرص تطور العمل...الخ	-فكرة المشروع راودتني منذ كنت موظفة في البلدية التقيت بتقنيين اقترحوا علي هذا المشروع ، بعد دراسته تحصلت على قرض من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ،استأجرت مرآب وباشرت العمل عندي في البداية عاملين ،بالإضافة إلى إخوتي فقط.
ما هي المشاكل التي تواجهك؟	-المشكل الذي أعاني منه هو مشكل العقار لأن هذه الصناعة من المفروض لا تكون في الأحياء السكنية ،للأسف عندي مشاكل مع الجيران بسبب ضجيج الآلات ، و أعترف أنهم على حق لكن للأسف ما باليد حيلة، و عدم التزام العمال .

حسب إجابات هذه المبحوثة و هي صاحبة ورشة لصناعة الأبواب الإلكترونية يظهر أنها عاشت في أسرة متوسطة التكوين العلمي ، إلا أنها مشجعة للمبادرة الخاصة و الدليل أختها التي تملك ورشة للخياطة و التي دعمتها بقوة في بداية مشروعها، أما عن العلاقة بينها و بين عمال الورشة فتقول أنها متذبذبة كونها اقتحمت مجال استثمار رجالي .

كما أن التكوين العالي في هذه الحالة ضمن وضوح الأهداف ، خاصة فيما يتعلق بالحصول على المعلومات واتخاذ القرارات المناسبة حول دخول أسواق جديدة من عدمه، أو توفير المواد الأولية .

كما أن خبرة المبحوثة في المجال الإداري ساهم في فهمها للأسلوب الصحيح للتعامل مع اليد العاملة و هذا ما أسهم في استقرار علاقتها مع العمال و ارتفاع انتاجيتها من جهة أخرى .

بالإضافة إلى أن العمل السابق في الإدارات يضمن بشكل أو بآخر تشكيل شبكة علاقات اجتماعية ،تضمن الترويج للمشروع و جلب المتعاملين .

فالخبرة السابقة للمبحوثة فتحت لها باب التواصل مع المؤسسات والمنظمات الخاصة والتي كان لها دور في الترويج لمشروعها .

إذن من خلال ما سبق فإن معرفة هذه المبحوثة بحيثيات هذا المشروع هي عبارة عن حوصلة لذلك المزيج الخفي بين المعلومة العلمية التي حصلت عليها من خلال دراستها الجامعية والخبرة و مجموعة المدركات الحسية التي حصلت عليها من خلال العائلة و العمل السابق .

و هذا ما أفرز نموذج المرأة المقاولة العارفة بخبايا العمل المقاولاتي و الملمة بمختلف التطورات في مجال مشروعها .

جدول رقم(38) : عرض و تحليل المقابلة رقم 15 مع المبحوثة صاحبة ورشة خياطة.

تاريخ إجراء المقابلة :2018/04/11

السؤال	الجواب
ما هي أهم محطات مسارك و الخصائص التي تميزك ؟	-عمري 27سنة من مدينة سطيف ، غير متزوجة ، عندي مستوى نهائي (ثالثة ثانوي) ، و تكوين خاص بالخياطة في جمعية خاصة بترقية المرأة الماكثة بالبيت ، منخرطة في جمعية النساء الجزائريات رئيسات المؤسسات،عملت مدة ستة سنوات في ورشة خياطة خاصة ،بعد حصولي على بعض الخبرة قررت فتح مشروعي الخاص.
ما هي خصائص محيطك العائلي و الاجتماعي ،و هل هناك من معارفك و عائلتك من له تجربة ناجحة في المقاولة؟ هل ساندتك العائلة في هذا الاختيار؟	-والدي عامل في مصنع ، مستواه التعليمي بسيط والدتي كانت خياطة من المنزل (تعمل على الطرز و الفتلة و المجبود) ،لكن هي الآن تعمل معي في الورشة ، أنا بالأساس تأثرت بالسيدة التي كنت أعمل عندها هي جارتنا لهذا لم أتردد في فتح مشروع خاص بي. -ساندي أهلي كثيرا و تحمسوا للمشروع أكثر مني ، المشروع الآن أعمل فيه أنا و أمي و أختي ،ساعدني أبي و أمي كل مدخراتها منحتها لي.
طيب حدثيني عن مشروعك الآن هدفك منه و علاقتك بالعمال، فرص تطور العمل...الخ	-بعد العمل في ورشة للخياطة مدة ستة سنوات و نصف ،قررنا في العائلة انشاء ورشة خاصة بنا خاصة أن والدتي و أختي كذلك خياطتان ،كان المشروع بإسمي لأنني متحصلة على شهادة مهنية في الخياطة و الشهادة ضرورية في ملف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، بعد الحصول على القرض استأجرنا محل منذ 14 شهرا و اقتنينا بعض العتاد بين الجديد و المستعمل ، و بدأنا العمل، العمل الآن يسير بطريقة جيدة ، الخياطة تتطلب الإبداع و الإطلاع الواسع و كذلك إقناع الزبون ،لحد الآن كل المتعاملين مع ورشتنا راضون عنا .

ماهي المشاكل التي تواجهك؟	-الآن العائق المالي خاصة مع تسديد ديون الوكالة .

أبانت هذه المحادثة مع المبحوثة صاحبة ورشة خياطة عن نموذج المقاولة النسائية العائلية بامتياز ، و الدليل اشتغال أفراد عائلة المبحوثة في الورشة و تحمسهم للمشروع ، الذي يرون فيه ملكية عائلية أكثر من مشروع نسوي يخص فرد بعينه.

كما بينت المقابلة مع المبحوثة أن حرفة الخياطة مورث ثقافي عائلي ، مارستها الوالدة من قبل ،و قامت بتوريثها لبناتها حيث طالما كان فضاء الحرف العائلية الموروثة عنوانا لشخصية العائلة و هويتها ، و رمزا لها في ظل الصراعات الاجتماعية والثقافية التي تخوضها يوميا أمام الممارسات الجديدة .

من جهة أخرى فإن هذه الحرفة لا تتطلب تكوينا عاليا حيث بينت الدراسات أنه حتى اللذين لم يدرسوا في حياتهم بإمكانهم التعامل مع الآلات ، فقط ترتكز هذه الحرفة على حب العمل و الإبداع ، فالأصول الاجتماعية و المادية للعائلة جعلت المبحوثة على دراية تامة و خبرة واسعة بالنشاط، خصوصا وأن القطاع الخاص لا يركز على أهمية الشهادة بقدر ما يركز على جودة العمل و الإنتاجية.

كما أن انخراط المبحوثة في منتدى رؤساء المؤسسات ، يعتبر دليل على رغبة المرأة المقاولة في التواصل مع الشركاء الاجتماعيين ، لأن هذه الهيئات تضمن إقامة معارض دورية للتعريف بمختلف النشاطات المقاولاتية من جهة و الترويج للمنتوج المحلي من جهة أخرى .

كما يشكل هاجس تسديد ديون الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أهم المعوقات و المشاكل التي تواجهها هذه المبحوثة و غيرها من النساء المقاولات ،خاصة في ظل السياسات الردعية من قبل وزارة العمل ،أقلها تجميد العتاد.

جدول رقم (39): عرض و تحليل المقابلة رقم 16 مع المبحوثة صاحبة ورشة صناعة الحلوى التقليدية و الشرقية.

تاريخ إجراء المقابلة :2018/04/20

السؤال	الجواب
ما هي أهم محطات مسارك و الخصائص التي تميزك ؟	-عمري 30سنة من مدينة قسنطينة ، غير متزوجة ، متحصلة على ماستر في علم النفس التربوي ، اشتغلت بعقود ما قبل التشغيل لمدة سنتين في مدرسة ابتدائية، بعدها توجهت إلى مدرسة خاصة لتعلم الحلوى من أجل الحصول على شهادة تؤهلني لفتح ورشة لصناعة الحلوى التقليدية الجزائرية و الشرقية ، قبلها كنت أساعد والدتي في تحضير طلبيات الحلوى الخاصة بالأعياد و الأعراس في منزلنا.
ما هي خصائص محيطك العائلي و الاجتماعي ،و هل هناك من معارفك و عائلتك من له تجربة ناجحة في المقاولة؟	-والدي أستاذ فلسفة في الثانوية و الدتي متقاعدة من التعليم مختصة في تحضير الحلويات للمناسبات كانت تعمل من المنزل الآن هي معي في الورشة ، الكثير من زميلاتي في الدراسة فتحن مشاريع خاصة (روضات أطفال ، ورشات خياطة ، ...الخ)، و تجاربهن من شجعني لفتح مشروع خاص.
كيف جاءتك فكرة إنشاء مشروعك الخاص و من دعمك في هذا التوجه ؟	- الفكرة كانت موجودة و أنا طالبة في الجامعة ، كنت أساعد أمي في تحضير الطلبيات في المنزل، كنا نعمل بعتاد بسيط ، دعمتني عائلتي بقوة ، الدعم المادي و المعنوي أبي من تكلف بكل أمور تجهيز المحل(صباغة ، كهرباء ، خزان الماء،...الخ) و شراء لوازم العمل ،و أمي الآن تعمل معي بدون أي مقابل ، صديقاتي قمن بالدعاية للمحل سواء عن طريق الفايسبوك أو عن طريق علاقاتهن .
طيب حدثيني عن مشروعك الآن هدفك منه و علاقتك	- بعد التخرج اشتغلت ضمن عقود ما قبل التشغيل و صراحة شعرت أنها مضيعة للوقت و الجهد ، بعدها طرحت الفكرة على

بالعمال، فرص تطور العمل...الخ	والدي الذي تردد في البداية ، كان خائفا من القرض و عدم القدرة على التسديد ،كما كان رافضا لفكرة الفروض البنكية و نسبة الفائدة ، عندها قررت عدم اللجوء لوسائل الدعم و الاكتفاء بالقرض العائلي و من بعض المعارف ،ففي نفس الوقت عملت تكوين سريع في الحلويات في مدرسة خاصة لأجل الحصول على شهادة أقدمها لمديرية التجارة . هذا المشروع هدفه تحصيل دخل خاصة أني كنت تقريبا بدون عمل ،لأن عقود ما قبل التشغيل لا أعتبرها عمل ، و تشجعت لأن والدتي مطلعة جدا بكل ما هو جديد في مجال الحلويات ، الحقيقة الآن هذا المشروع يعتبر مصدر رزق لكل العائلة ،أما بالنسبة للعاملات في فترات ضغط العمل أوظف ، عاملة أو اثنين في ما عدا ذلك أشتغل أنا و أمي و أحيانا أشتغل لوحدي. و نعتمد على اللافتات التي وضعناها في مدخل الشارع للتعريف بمكان الورشة كما ننكر استخدامنا للفايسبوك و شبكة من العلاقات و المعارف التي تروج للمنتوج بالإضافة إلى المشاركة في مختلف المعارض على المستوى الوطني
ما هي المشاكل التي تواجهك؟	-مازلنا في البداية ، أنا أشتغل منذ ثمانية أشهر فقط ، مازال عندي مشاكل مالية لتسديد بعض الديون ، و هنا بعض العقليات غير الجادة ، يطلبون الطلبية ثم يلغونها ، أنا لا أتعامل بالعربون لكسب الزبائن لكن أحيانا أخسر كثيرا.

لا تختلف خصائص هذه المبحوثة عن غيرها من المبحوثات ،حيث شكلت أزمة البطالة و العمل غير المستقر ضمن عقود ما قبل التشغيل دافعا أساسيا للتوجه المقاولاتي لدى هذه المبحوثة كأحد أبرز الخيارات للحصول على دخل مادي .

فالبطالة و هشاشة العمل الغير القار طرحت نمطا جديدا في التفكير لولوج المقاولات على اختلاف أنواعها ، ولعل خبرة والدتها في مجال صنع الحلويات هي من وجهها لمجال

صنع الحلويات دون غيره ، فهي بذلك اختصرت طريقا طويلا لمعرفة خبايا و أسرار هذا المجال.

كما يمكن تفسير الدعم المادي الكبير الذي تلقته هذه المبحوثة من قبل العائلة ،برغبة هذه الأخيرة في أن يكون هذا المشروع عائلي و الاستفادة من مداخيله حتى و إن لم يصرحوا بذلك مباشرة.

كما أن النشاط الذي تمارسه هذه المبحوثة مرتبط بطبيعة وظائف المرأة في المجتمع لذلك مثل هذه النشاطات تلقى قبول و ترحيب في المجتمع ، لأنها تعتبر امتدادا لدور المرأة الطبيعي في المجتمع

و قد ركزت المبحوثة على الدافع المادي لاختيار هذا المشروع بالنظر لتصاعد عدد النساء العاملات خاصة في المدينة ،هذا الواقع فرض على الكثير منهن التعامل مع ورشات صناعة الحلويات خاصة في فترات الأعياد و المناسبات الاجتماعية .

جدول رقم(40) : عرض و تحليل المقابلة رقم 17 مع المبحوثة صاحبة روضة أطفال و محل لغسل السيارات.

تاريخ إجراء المقابلة :2018/04/25

السؤال	الجواب
ما هي أهم محطات مسارك و الخصائص التي تميزك ؟	-عمري 60 سنة من مدينة سطيف ، أرملة ، تقني سامي في الصحة العسكرية ، ، و ممرضة سابقة في المستشفى العسكري عين النعجة ، قوية الشخصية و أعرف ما أريد .
ما هي خصائص محيطك العائلي و الاجتماعي ،و هل هناك من معارفك و عائلتك من له تجربة ناجحة في المقاولة؟	-أهلي و عائلتي ميسوري الحال كلهم من الوالد رحمه الله إلى أصغر إخوتي أصحاب مشاريع و استثمارات في الترقية العقارية ، حتى أخواتي البنات صاحبات مشاريع ، و أبنائي نفس الشيئ كلهم أصحاب مشاريع ، زوجي كان في حياته طبيب ضابط عسكري ، لم يكن يميل كثيرا إلى القطاع الخاص.
طيب حدثيني عن مشروعك الآن و هل تلقيت الدعم من العائلة ما هدفك منه و علاقتك بالعمال، فرص تطور العمل...الخ	-في البداية كنت مقيمة بالجزائر العاصمة بحكم عملي و عمل زوجي ، بعد وفة زوجي أخذت تقاعد مسبق و عدت إلى مدينة سطيف أين يتواجد أهلي ، لم أستطع البقاء بدون عمل ، و بما أنني أملك سكن كبير في منطقة راقية بمدينة سطيف فكرت في إنشاء روضة أطفال آن ذاك كان عدد روضات الأطفال قليل جدا بالمدينة (سنة 2000)، لم ألجأ لأي قرض فتحت الروضة بمدخراتي الخاصة في الطابق الأول من السكن ، بدأت العمل ب 3 مربيات و أنا أدير العمل ، بعد تحقيق أرباح فكرت في استثمار آخر في المحلات التابعة للسكن ،خاصة و أن السكن يقع في شارع رئيسي بالمدينة ، ففتحت محل لغسيل السيارات ، ساعدني في البداية أبنائي ثم استقلوا هم أيضا بمشاريعهم. فيما يخص الدعم ، الدعم كان بالكلام فقط أنا من دعمت الجميع.

ماهي المشاكل التي تواجهك؟	-بالنسبة للروضة الأمور ماشية هناك بعض المشاكل الخفيفة فقط، لكن بالنسبة لمحل غسيل السيارات هناك مشاكل كبيرة متعلقة بعقلية الرجل الجزائري ،كل شهر تقريبا ابحث عن عمال الرجال لا يحبون العمل تحت سلطة امرأة ، حتى الزبائن لا يستلطفون العمل مع امرأة في هذا المجال.

من خلال المعلومات المحصل عليها من قبل هذه المبحوثة و هي صاحبة روضة أطفال و محل لغسل السيارات يظهر أنها استفادت كثيرا من خبرة وسطها العائلي خاصة إخوتها في مجال الأعمال الحرة ، و من خلال الملاحظات المسجلة حول هذه المبحوثة يظهر أنها سيدة قوية الشخصية لهذا صرحت أنها شقت طريقها بنفسها و عن علاقتها مع العمال فهي صارمة جدا و لا تعذر من لا يلتزم بالتعليمات.

فالذي يميز هذه المبحوثة قوة شخصيتها و صرامتها الشديدة و قد يعود هذا لعملها السابق في الصحة العسكرية ، و ما يفرضه هذا القطاع من نظام و حزم ،حيث أن شخصية المبحوثة الملفتة و المميزة جعلتها تفرض منطقها في التسيير و في علاقتها مع العمال ، فهي لا تقبل الشخصيات السلبية في عملها سواء كعمال أم زبائن .

و تعتبر الثقة بالنفس عامل مهم في نجاح العمل المقاولاتي بغض النظر عن جنس المقاول ، إلا أنها تشكل بالنسبة للمرأة نوع من الأمان الممنهج ، خاصة عند مواجهة مختلف المعوقات التي قد تعترضها .

كما يبدوا من خلال المحادثة مع المبحوثة أنها ميسورة الحال من عائلة ثرية (سواء عائلتها أو عائلة زوجها)،بالإضافة إلى راتب التقاعد ، إذن الربح المادي ليس بالضرورة هدفها الأول ،بل تحقيق المكانة الاجتماعية و إثبات ذاتها من خلال مبادرات اقتصادية، تكون من خلالها فاعلة اجتماعية و فرد منتج و ليس زائد في المجتمع .

جدول رقم (41): عرض و تحليل المقابلة رقم 18 مع المبحوثة صاحبة ورشة نجارة.

تاريخ إجراء المقابلة :2018/05/03

السؤال	الجواب
ما هي أهم محطات مسارك و الخصائص التي تميزك ؟	عمري 47 سنة ، عازبة ،من قصر الأبطال ولاية سطيف ، لم ألتحق بالدراسة يوما ، منذ صغري و أنا أمارس هذه الحرفة مع والدي ، و اليوم أصبحت أكون الرجال في هذا المجال .
ما هي خصائص محيطك العائلي و الاجتماعي ،و هل هناك من معارفك و عائلتك من له تجربة ناجحة في المقاولة؟	-والدي و إخوتي كلهم يعملون في مجال النجارة ، عائلتنا أصلا معروفة بهذه الحرفة .
طيب حدثيني عن مشروعك الآن هدفك منه و علاقتك بالعمال، فرص تطور العمل...الخ	-كما أخبرتك الم أدخل المدرسة في حياتي منذ الصغر و أنا أعمل في ورشة أبي ، أنا و إخوتي ، إخوتي فتحوا ورشاتهم الخاصة في مناطق مختلفة من ولاية سطيف ، و أنا بقيت مع والدي ،إلى أن توفي ، بعد العزاء مباشرة أعدت فتح الورشة لأننا مرتبطين بطلبيات ، و واصلت العمل ،حتى إخوتي لم يعترضوا و تنازلوا لي عن المحل و العتاد .
ما هي المشاكل التي تواجهك؟	-المشاكل التقنية موجودة عند كل الناس لكن في هذا المجال هناك مشاكل اجتماعية ،الناس يقولون مسترجلة ، الرجال يخافون حتى التقدم لخطبتي ، العمال لا يتقبلون بسهولة أن تأمرهم امرأة.

تحيلنا هذه المقابلة إلى مناقشة نموذج آخر من النماذج المتعددة للمرأة المقاولة في المجتمع الجزائري ، هذه الحالة تتعلق بالمقاولات اللواتي فضلن النجاح المهني على الأسري ،

و ما ينجر عنه من تحديات، فهذه المبحوثة من خلال المقابلة معها دافعت عن عزوبيتها رغم أنها جاوزت 47 سنة، فالزواج والإنجاب بالنسبة لهذه المبحوثة ليسا دائما محور حياة كل النساء، لكن ذلك يأتي مع النضج والتجربة واستعداد المرأة التي تعيش استقلاليتها.

فهذه المبحوثة لم تنكر فرص الزواج التي مرت عليها و فوتتها على نفسها شرط أن تضحي بمستقبلها المهني لأجل إرضاء المجتمع، من هنا يتبدى لنا أن النظرة الاجتماعية مازالت أبوية تجاه المرأة رغم ما حققته هذه الأخيرة من نجاح واستقلالية.

و في تصور هذه المبحوثة أن معظم الرجال الجزائريون يخافون الارتباط بالمرأة الناجحة و المستقلة لأن عدم حاجتها المادية إليهم ، حسب رأي نفس المبحوثة يرون فيها ندا لهم.

من جهة أخرى و حسب حالة هذه المبحوثة التي صرحت أنها دون مستوى دراسي أي لم تلتحق يوما بمقاعد الدراسة إلا أنها تعمل و تبدع و مرتبطة بمؤسسات كبيرة مختصة في التأثيث و مرد ذلك أنه قد ثبت في الكثير من المرات أنه لدى العديد من الأفراد - حتى الأميين منهم- القدرة على العمل أمام الآلات[1].

كما أن للخبرة في حالة هذه المبحوثة دورا هاما؛ فهي تساعد في التسيير و الإنتاج، و توفر القدرة على اختيار الأساليب التي تكفل الحصول على أكبر قدر من الكفاية الإنتاجية، حيث من الظاهر تأثرها بعمل والدها التي واصلت عمله بعد وفاته ، فالأصول الاجتماعية لها دور مهما في تحفيز النساء على المبادرة الاقتصادية سواء في إنشاء مؤسسة خاصة أو استمرار مؤسسة عائلية، و خوض التجربة دون خوف من الفشل،

كما أن هذه المقاولة تجد نفسها دائما في مواجهة الأحكام التي يطلقها المجتمع خاصة ما يتعلق الموروثات السائدة القائلة بتفوق الرجل على المرأة،بالنظر لأن ولوج المرأة لبعض النشاطات التي طالما صنفت أنها رجالية ، ما يزال يقابل في بعض الأحيان بالاستغراب أو الرفض، ويطلق على من تدخل هذا الغمار بـ "المسترجلة".

[1] محمد الجوهري و علياء شكري: <u>علم الاجتماع الريفي و الحضري</u>، د ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص426.

جدول رقم (42): عرض و تحليل المقابلة رقم 19 مع المبحوثة صاحبة مكتب استشاري في تهيئة المحيط

تاريخ إجراء المقابلة :2018/05/013

السؤال	الجواب
ما هي أهم محطات مسارك و الخصائص التي تميزك ؟	-عمري 29 سنة ، عازبة ،من مدينة سطيف ، مهندسة في المحيط و ليسانس علو تجارية تخصص تسويق ، عضو منتدى رؤساء المؤسسات ، ممثلة الفرع النسوي للمنتدى بسطيف ، و عضو في جمعية نساء في التجارة الجزائر ، إطار سابق في مؤسسة خاصة مكلفة بالتسويق.
ما هي خصائص محيطك العائلي و الاجتماعي ،و هل هناك من معارفك و عائلتك من له تجربة ناجحة في المقاولة؟	- والدي لديه مستوى جامعي و هو إطار بشركة عمومية ، والدتي أستاذة متقاعدة ، إخوتي أصحاب مشاريع و أعمال حرة ،لدي بعض الصديقات كذلك سيدات أعمال و هن من شجعني على هذا المشروع .
كيف جاءتك فكرة إنشاء مشروعك الخاص و من دعمك في هذا التوجه ؟	-كنت في عملي السابق قد اطلعت على النقص الموجود فيما يخص مكاتب تقييم المحيط ، خاصة و أن شهادة الخبير أصبحت ضرورية من أشهادة الإيزو بكل أنواعها ،من هنا و بحكم تخصصي الجامعي في هندسة المحيط فكرت في الموضوع و قمت بدراسة جدوى لأني كذلك مختصة التسويق درست الموضوع من كل جوانبه ،اقتنعت به ،ثم بدأت بالإجراءات، توجهت إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و بعد دراسة الملف تحصلت على تمويل ثلاثي و اقتنيت سيارة لأنها ضرورية للتنقل و العمل و بدأت العمل. دعمتني العائلة دعم كبير مادي و معنوي ، إخوتي يجلبون لي المتعاملين يعني الشركات المهتمة بتقييم الأثر البيئي للمنشآت الصناعية المحيط ، والدي و والدتي دعماني ماديا .

طيب حدثيني عن مشروعك الآن هدفك منه و علاقتك بالعمال، فرص تطور العمل...الخ	-من خلال هذا المشروع نقوم بتقييم المخاطر البيئية، و نقدم خدمات حول كيفية التخلص من النفايات الصناعية الصلبة و الخطيرة و خدمات الوقاية من التسممات و غيرها من الخدمات ، طبعا الدافع الرئيسي لمثل هذه الخدمات هو دافع مادي ، أنا ابحث عن الربح أولا كما أن هذا المجال فتح لي المجال للتعرف على رجال أعمال كبار ، و أصبحت لي مكانة في منتدى رؤساء المؤسسات ، في المكتب لدي موظفين اثنين تقنيين في المحيط ،إنشاء الله بعد تحقيق أرباح و تسديد ديون الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب نفتح مخبر تحاليل خاص تابع لمكتب الدراسات ،لأني حاليا أرسل العينات إلى مخابر في العاصمة و أحيانا خارج الوطن .
ما هي المشاكل التي تواجهك؟	-المشاكل عديدة أهمها المشاكل الإدارية البروقراطية التي تعطل العمل ، الرشوة و المحسوبية التي تلاحقنا في كل الإدارات .

نموذج هذه المبحوثة يشبه كثيرا بعض النماذج السابقة و اللاحقة في العينة من حيث الخصائص ، فالمبحوثة من المقاولات الشابات طموحة و ديناميكية ، و ما تعيينها كممثلة محلية للنساء المقاولات في منتدى رؤساء المؤسسات إلا دليل على حيويتها و رغبتها في تطوير تجارب العمل المقاولاتي و تنويع الخدمات من خلال هذا التكتل.

كما اتضح لنا مدى تأثر المبحوثة بوسطها الاجتماعي و العائلي، من خلال وجود نماذج ناجحة لمقاولين في محيطها ، ما جعلها تفكر في إنشاء مقاولة تتماشى و طبيعة تكوينها الجامعي ، و لأن هذه المبحوثة تملك استعدادات و مؤهلات كبيرة و جهتها إلى اختيار نوعي لمشروعها ، خاصة أن الدراسات المتعلقة تقييم الموارد المتاحة الطبيعية و الصناعية و كيفية الاستفادة منها و تقييم المخاطر البيئة و غيرها من الأمور التقنية أضحت من أبرز متطلبات التصنيف و المنافسة الاقتصادية.

رغم أن تحصيل الفائدة و تحقيق الاستقلالية المالية ، يعد هدف المبحوثة الأول

إلا أنها من خلال هذا المشروع خرجت من دائرة العمل لحساب الآخرين إلى العمل لحسابها الخاص ، خاصة و أن العامل في القطاع الخاص يشعر باستمرار بعدم استقراره و الإحساس الدائم بالخوف من الاستغناء عنه في أي لحظة ، بالإضافة إلى الهروب من سيطرة رب العمل و تحكمه الشديد بالموظفين ،كل هذه عوامل و دوافع للتوجه نحو العمل المقاولاتي.

و قد استفادت من تمويل ثلاثي ، فالتمويل ثلاثي يتدخل فيه البنك كشريك ثالث بتخفيض نسبي للفائدة على قرض يتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض، ويتغير الدعم في هذا الإطار وفق ثلاثة مستويات تتوقف على حجم ومناطق الاستثمار وطبيعة النشاط.

هذا وبعد قبول الوكالة للملف الإداري والمالي الواجب تكوينهما من طرف صاحبة المؤسسة يتهيأ هذا الأخير لإعداد دراسة تقنو-اقتصادية يقوم بها ممثل الوكالة بمساعدة خبير محاسبي، ليتوجه مباشرة إلى البنك الوطني -في إطار التمويل الثلاثي- لطلب قرض بنكي، حيث أن البنوك تركز أساسا على هذه الدراسة لتبيان مردودية وإمكانية نجاح المشروع وتقديم مخاطرته، كتقديم المعلومات المتعلقة بصاحب المؤسسة ومؤهلاته وأهداف المشروع وخصائصه ودور المؤسسة في التنمية الاقتصادية... الخ.

بعد ذلك مباشرة تحصلت صاحبة المؤسسة على قرض بدون فائدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، لتنتقل إلى المستوى الثاني المتمثل في التمويل البنكي.

أما من ناحية المشاكل و المعوقات فقد أشارت المبحوثة إلى العائق الإداري في مثل هذه المشاريع ، لأنها تتعامل بكثرة مع الإدارات خاصة مديرية البيئة، السكن، الصحة ،الصناعة ...الخ

جدول رقم(43) : عرض و تحليل المقابلة رقم 20 مع المبحوثة صاحبة مكتب دراسات لمتابعة و تطوير الصناعات الغذائية.♣

تاريخ إجراء المقابلة :2018/05/22

السؤال	الجواب
ما هي أهم محطات مسارك و الخصائص التي تميزك ؟	-عمري 38 سنة متزوجة و أم لولد ، من مدينة بجاية ، مهندسة في الميكروبيولوجيا ، عضو منتدى رؤساء المؤسسات ، عملت في عدة مخابر خاصة .
ماهي خصائص محيطك العائلي و الاجتماعي ،و هل هناك من معارفك و عائلتك من له تجربة ناجحة في المقاولة؟	-والدي و والدتي متقاعدان من التعليم ،زوجي طبيب خاص ، إخوتي كذلك أصحاب مكاتب خاصة في الهندسة المعمارية و المحاماة ،يعني كلنا في العائلة اتجهنا إلى عمل خاص، كما أن عملي السابق في المخار الخاصة شجعني على إنشاء مشروع .
كيف جاءتك فكرة إنشاء ط8مشروعك الخاص و هل تلقيت الدعم و التشجيع من العائلة و المحيط الاجتماعي؟ ؟	- لأني تعبت من العمل عند الخواص ، صحيح أصبحت عندي خبرة لكن لا يوجد أي أمل في الإرتقاء في المناصب ، ثم في الآونة الأخيرة زاد عدد الشركات الغذائية التي تحتاج إلى دراسات خبرة ففكرت بحكم تخصصي في الميكروبيولوجيا في إنشاء هذا المشروع. بالنسبة للدعم أجل طبعا ، أنا تشجعت لأن كل العائلة توجهت إلى الأعمال الخاصة من جهة و من جهة أخرى هم من اقترحوا علي التفكير في مشروع خاص ،عوض العمل في مخابر خاصة ، بالإضافة إلى الدعم المادي من والدتي و زوجي الذي تقريبا تكلف بكل شيئ، من توفير المقر إلى جلب العملاء إلى كل المعاملات الإدارية .

♣ أنظر الملحق رقم 04

طيب حدثيني عن مشروعك الآن هدفك منه و علاقتك بالعمال، فرص تطور العمل...الخ	-نقوم من خلال هذا المشروع بدراسات تقنية و اقتصادية لمن يطلبها في مجال الصناعات الغذائية بكل أنواعها الفلاحية و الصناعية و اللحوم البيضاء و الحمراء يعني كل ما يتعلق بهذا النوع من الاستثمارات ،لأن الاستثمار اليوم يقوم على الخبرة التقنية و دراسات الجدوى لهذا نحن نتكلف بهذا المجال أنا رفقة عاملين متخصصين في الصناعات الفلاحية و الغذائية ،العلاقة مع العمال طيبة لأنهم متخصصون .
ما هي المشاكل التي تواجهك؟	-المشاكل عديدة أحيانا نضطر للعمل إلى الليل كل هذا على حساب إبني و بيتي ، صحيح أننا في هذا المجال صنعنا إسم و مكانة لكن على حساب حياتنا الاجتماعية و العائلية .

يتضح جليا من خلال هذه المقابلة تأثير الوسط الاجتماعي و العائلي على التوجه المقاولاتي و المساهمة في إعادة إنتاج الاقتصاد العائلي عند المرأة ، و نتيجة لهذا التأثر توجهت هذه المبحوثة الشابة إلى نشاط يتماشى مع خبرتها السابقة و تكوينها الجامعي ، فالعمل للحساب الخاص يعتبر تقليد عائلي بالنسبة لهذه المبحوثة ، تخلت من خلاله عن تبعيتها لمؤسسات أخرى تتحكم من خلاله في أداء عملها بدون قيود ،خاصة أن العمل السابق للمبحوثة كان في مخابر تحاليل خاصة التي تصنف في عمومها إلى مؤسسات مصغرة ،لا يمكن فيها الارتقاء و الصعود في السلم الوظيفي.

و يصنف نشاط هذه المبحوثة في قطاع الخدمات ، حيث يعد الأكثر استقطابا للاستثمارات النسوية في الجزائر ، و قد أضحى يمثل أحد أهم الاتجاهات الحديثة للاقتصاديات المعاصرة ، بعد ما كان يعاني الإهمال و يرتب في المرتبة الثالثة لهذا يطلق عليه مصطلح (قطاع ثالثي)، لأنه لا يساهم في خلق الثروة بسبب منتجاته اللامادية ، لكن حاليا يعد هذا القطاع السمة الرئيسية للنشاط الاقتصادي المعاصر و قلب الاقتصاد المعاصر مثل ما كانت الصناعة قلب الاقتصاد الصناعي والزراعة قلب الاقتصاد التقليدي. خاصة في ظل العولمة و بروز الشركات المتعددة الجنسيات وتنافسها على الأسواق المحلية الجزائرية.

أما من ناحية المعوقات و المشاكل فالمبحوثة ربطت بين التزاماتها المهنية في مقاولتها و واجباتها المنزلية و العائلية ،حيث ترى بصعوبة التوفيق بين هذه الأدوار ، و إن حدث سيكون حتما على حساب راحة المرأة المقاولة .

جدول رقم(44) : عرض و تحليل المقابلة رقم 21 مع المبحوثة صاحبة ورشة خياطة.

تاريخ إجراء المقابلة :2018/05/26

السؤال	الجواب
ما هي أهم محطات مسارك و الخصائص التي تميزك ؟	- أنا من بني ورتيلان ولاية سطيف ،عندي 37 سنة مطلقة و أم لولدين ،عندي ستة أولى ثانوي ، أنشأت هذه الورشة بعد طلاقي سنة 2007 ، كنت في البداية أمارس الخياطة كهواية في المنزل زوجي السابق كان يرفض فكرة إنشاء مشروع أو العمل خارج المنزل .
ماهي خصائص محيطك العائلي و الاجتماعي ،و هل هناك من معارفك و عائلتك من له تجربة ناجحة في المقاولة؟	-أهلي ناس بسطاء والدي يملك حقل للزيتون يشتغل فيه مع إخوتي ، أنا اضطررت للعمل في هذا المجال لدعم أبنائي و مساعدة والدي .
كيف جاءتك فكرة إنشاء مشروعك الخاص و من دعمك في هذا التوجه ؟	-كنت أعمل في الخياطة قبل زواجي ، بعد الطلاق وجدت نفسي ملزمة بالعودة إلى هذا المجال ، وجهني بعض الأقارب للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ،و هكذا تحصلت على دعم الوكالة . أبي شجعني على العمل في الخياطة خاصة أني قبل الزواج كنت أعمل من المنزل .
طيب حدثيني عن مشروعك الآن هدفك منه و علاقتك بالعمال، فرص تطور العمل...الخ	-هذا المشروع مصدر رزق لي و لعائلتي و للعاملات معي ،الخياطة فن و موهبة ، أنقذتني من الضياع ، صحيح كنت أبحث عن الدخل المادي لمن مع الوقت أصبحت لي مكانة ،اشتريت سيارة أبنائي لا ينقصهم شيئ ، أنا مختصة في صناعة الفساتين القبائلية و أسوق منتوجي لمختلف الولايات ،أطمح لفتح محلات خاصة بي في ولاية

	سطيف و بجاية ،أستعين بالفايسبوك و بطاقات الزيارة للترويج للورشة . بالنسبة للعاملات هن مكونات لدي 3عاملات في الورشة و عند ضغط العمل أستعين بعاملات من المنزل (للحرج و التزيين)، مشكلتنا أنه لا يوجد عامل يبقى في عمله كلهم يعملون لفترة و يتركون العمل.
ماهي المشاكل التي تواجهك؟	-عانيت في البداية من بعض المشاكل الاجتماعية لأنني مطلقة و أعمل في منطقة نائية (بني ورتيلان)، في البداية لم يتقبل أهل القرية عملي و رفضوا أن تعمل بناتهم معي ،لكن مع مرور الوقت تقبلوا الأمر خاصة مع بروز وشات أخرى في منطقتنا.

تحيلنا هذه المقابلة لحالة المرأة الريفية و المطلقة في نفس الوقت ، مع كل ما يقع عليها من ضغوطات تفرضها العادات و التقاليد و غيرها من الإفرازات السلبية للوسط الاجتماعي حيال ظاهرة طلاق المرأة في الريف ، و قد يتأزم الأمر أكثر عندما تكون المرأة بدون عمل ، ولا تحوز على مؤهلات علمية يمكنها استغلالها و انعدام أي دخل تعيل به المرأة المطلقة نفسها و أبناءها ،خاصة إذا كانت عائلتها فقيرة.

هذا الواقع جعل المبحوثة تبحث مخرج لحالة القهر الاجتماعي الذي تعيشه ، يلقى قبول و مباركة الوسط الاجتماعي و العائلي ، فتوجهت بذلك إلى حرفة الخياطة التي تتقنها بامتياز ، فخياطة الملابس واحدة من المهن ذات الصيت الطيب والمحترم في كافة المجتمعات، و هذه الحرفة برغم بساطتها تحتاج لمهارات عالية وصبر ودقة، وتلعب الخبرة فيها دورا كبيرا في جذب الزبائن، معتمدة على دعم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ،لتصبح بذلك من أوائل النساء اللواتي أقمن مشاريع في تلك المنطقة .

حيث يعد هذا المشروع مكسب عائلي تمكنت من خلاه المبحوثة من توفير مصدر رزق لها و لأبنائها و كذا ،أخرجت عائلة والدها من الفقر ،كما صنعت من خلاله مكانة اجتماعية و نموذجا بالمنطقة ، رغم أنها لا تنفي استهجان سكان القرية لفكرة خروجها للعمل بعد طلاقها في البداية ،و وصل هذا الرفض إلى حد منع بناتهن من العمل في ورشتها ، لكن مع مرور الوقت تقبلوا الأمر ، بل و شجعوا بناتهن على الاستثمار.

جدول رقم (45): عرض و تحليل المقابلة رقم 22 مع المبحوثة صاحبة شركة تجارية مختصة في التصدير و الاستيراد.

تاريخ إجراء المقابلة :2018/06/03

السؤال	الجواب
ما هي أهم محطات مسارك و الخصائص التي تميزك ؟	عمري 46 سنة من مدينة سطيف لكن أصولي من مزلوق،متزوجة، مهندسة في الكيمياء ، إطار سابق بالشركة الوطنية للمياه ، عملت العديد من الدورات التكوينية في التجارة و التسويق داخل و خارج الوطن ،عضو الاتحاد الوطني للنساء الجزائرية و جمعية المرأة في التجارة الجزائر.
ما هي خصائص محيطك العائلي و الاجتماعي ،و هل هناك من معارفك و عائلتك من له تجربة ناجحة في المقاولة؟	-والدي ضابط شرطة متقاعد ، إخوتي كلهم يشتغلون لحسابهم الخاص و مع بعضهم البعض ، أما زوجي فهو كذلك مهندس دولة في الكيمياء الصناعية و كان زميل في الشركة الجزائرية للمياه، و هو الآن شريك معي في الشركة الخاصة ، و معظم أفراد عائلته يشتغلون كذلك لحسابهم الخاص.
كيف جاءتك فكرة إنشاء مشروعك الخاص و من دعمك في هذا التوجه ؟	-الفكرة كانت فكرة زوجي هو الذي أصر على الاستقالة و البدء في مشروع خاص ، أنا في البداية كنت مترددة ، بعد مشاورات مع إخوتي و مع خبراء قررت أنا كذلك الاستقالة تحصلت على دعم مادي من إخوتي و سجل المشروع باسمي .
طيب حدثيني عن مشروعك الآن هدفك منه و علاقتك بالعمال، فرص تطور العمل...الخ	-المشروع كان تقريبا الأول جهويا ، نحن أول من استورد آلات قراءة code bar الموجودة على أغلفة مختلف المواد على مستوى الشرق الجزائري ، أشتغل أنا و زوجي فقط العمال لتحميل السلع إلى المخازن و توزيعها على الزبائن .

ماهي المشاكل التي تواجهك؟	-حاليا بعد غلق مجال الاستيراد في كثير من المنتجات نعني كثيرا تقريبا لا نعمل، فيما سبق كانت الأمور أحسن .

تنحدر هذه المقاولة من عائلة معروف على أفرادها العمل لحسابهم الخاص بحكم تخصصاتهم الجامعية في الطب و الصيدلة ...الخ ،و كذلك الأمر بالنسبة لعائلة زوجها ، إذن هي محاطة بظروف المقاولة هذا ما شجعها على دخول عالم الاقتصاد من بوابة التصدير و الاستيراد.

و بما أن زوجها شريك معها في مكتب التصدير و الإستيراد فهو يدعمها بكل الطرق ،فالمشروع يعتبر عائلي ،هذا ما يفسر الدعم المادي و المعنوي ،و يعود تقبل الأزواج في هذه الحالة و انفتاحهم على فكرة المرأة المقاولة إلى استفادتهم من قسط كبير من التعليم ، فالمرأة المقاولة عندما تستعين بالرجال من العائلة بالذات تشعر بأنها استعانت بمن يساعدها حتى تكون أكثر حزما في المقاولة، إضافة إلى عنصر الثقة، و هذا ما أشارت إليه كل المقاولات اللواتي اعتمدن على عائلاتهن.

أما فيما يتعلق بعمالها فهي توظف عاملين فقط في المكتب علاقتها بهم جيدة و قد تحتاج إلا توظيف عمال حمالين عند وصول دفعات من السلع لتخزينها.

كما تبحث هذه المبحوثة من خلال مشروعها عن الربح و تحقيق المكانة الاجتماعية فهي دخلت هذا المجال بعد دعم زوجها لها ماديا و تسييريا باعتباره شريكا في المقاولة ، وهي الآن تفكر في توسيع دائرة الإستيراد من استيراد أجهزة قراءة code bar إلى استيراد و تصدير مواد أخرى لم تصرح بها ، رغم أن بيئة الاستثمار في الجزائر ليست بالمشجعة كثيرا حسب رأي هذه المبحوثة ،خاصة بعد غلق مجال الاستيراد في عدة منتوجات و فرض ضرائب عليها.

جدول رقم(46) : عرض و تحليل المقابلة رقم 23 مع المبحوثة صاحبة ورشة لصقل الأنابيب.

تاريخ إجراء المقابلة :2018/06/11

السؤال	الجواب
ما هي أهم محطات مسارك و الخصائص التي تميزك ؟	عمري 54 سنة متزوجة و أم لأربعة أبناء من مدينة قسنطينة ، متحصلة على ماجيستير في الهندسة الميكانيكية أستاذة سابقة بمعهد العلوم و التقنيات التطبيقية جامعة قسنطينة ، منتوري سابقا .
ما هي خصائص محيطك العائلي و الاجتماعي ،و هل هناك من معارفك و عائلتك من له تجربة ناجحة في المقاولة؟	-والدي كان تاجر أقمشة بقسنطينة ،والدتي ماكثة بالبيت ،أما زوجي كان أستاذ جامعي بدوره و الآن هو صاحب مشروع مستقل ، إخوتي منهم الموظف و منهم من يعمل لحسابه الخاص،الكثير من أصدقاءنا و أصدقاء العائلة من اختار تأسيس مشاريع خاصة عوض الوظيفة.
كيف جاءتك فكرة إنشاء مشروعك الخاص، و ما هو موقف العائلة ؟	-الفكرة جاءت عندما سافرنا إلى فرنسا أنا و زوجي في إطار أكاديمي لمدة ثلاثة شهور اطلعنا فيها على كل التكنولوجيات المتاحة في صناعة و صقل الأنابيب المعدنية ، بعد رجوعنا مباشرة قال لي زوجي لماذا لا نبعث مشروع في مجال صقل الأنابيب المعدنية ،في البداية كان زوجي شريك كعي ثم استقل بمشروعه الخاص ،فكرت في الأمر ثم قدمت استقالتي للجامعة و ركزت اهتمامي في هذا المشروع، بالنسبة لموقف العائلة ،زوجي كان و لازال معي في هذه الخطوة ،غير أن عائلتي صدموا حين قررت التخلي عن منصبي في الجامعة . والدي لم يتقبل إلى الآن فكرة أن ألبس بدلة العمل combinaison .
طيب حدثيني عن مشروعك الآن هدفك منه و علاقتك	-نقوم في مؤسستنا بعملية صقل و تلميع الأنابيب المعدنية لتسوية سطحها ،حتى لا يتآكل و لا تتشكل البكتيريا و العفن ، تستعمل هذه

بالعمال، فرص تطور العمل...الخ	الأنابيب في المطابخ و الحمامات ،لدي 3 عمال في الورشة أعتمد على المرونة في التعامل معهم ، هذا المشروع حقق بالفعل دخل مادي معتبر كما فتح ي المجال لأكون سيدة مجتمع أنا الآن أتلقى دعوات لحضور مختلف الفعاليات الاقتصادية و الاجتماعية المحلية ، الوطنية و العالمية، وقد تحصلت على عدة تكريمات وطنية .
ما هي المشاكل التي تواجهك؟	-هناك مشاكل إدارية ،كثرة الغرامات حتى تسويق المنتوجات يعتمد على المحسوبية و الكثير من المقاولين يطلبون رشوة .

حالة هذه المبحوثة هي من الحالات التي بدأت تظهر مؤخرا ، حيث أن ارتفاع المستوى العلمي و ما يتيحه من مكانة اجتماعية و فرص الارتقاء في المجتمع في إطار الوظيفة العمومية لم يعد يغري صاحبات شهادات الدراسات العليا ، فاللواتي يملكن فكر مقاولاتي و قدرة على المبادرة و المخاطرة يفضلن التوجه إلى المشاريع الريادية ، و التخلي عن امتيازات منصب الأستاذ الجامعي ، هذا المنصب الذي لم تنكر المبحوثة فضل التربصات الأكاديمية التي فتحت لها أفق البحث في مجال صقل الأنابيب والاستفادة من التجارب الغربية .

من ناحية أخرى فإن دعم الزوج و تشجيعه لزوجته على الولوج لعالم المقاولات و الاستثمار يعتبر اعتراف منه بدور المرأة في المجتمع و حقها في كسب الثروة .

و ترجع المبحوثة جودة علاقاتها مع عمالها إلى أنها تتعامل معهم حسب منطقهم و تفكيرهم ، لأن المرأة المقاولة هي قائدة للعلاقات الإنسانية داخل مقاولتها، فهي توجه تلك العلاقات لتفعيل العملية الإنتاجية، فطالما تحكمت العلاقات بين العامل و رب العمل في المردود الكمي و النوعي لأي مقاولة

حيث أشارت هذه المبحوثة إلى أنها تفكر في الاستثمار طويل الأمد من أجل مستقبل أولادها فيما بعد، و لتحافظ على مستوى أسلوب معيشتها، أو الوصول إلى مستوى أفضل، كما أنها من خلال مدخول مقاولتها ساعدت زوجها على فتح مشروعه الخاص.

جدول رقم(47) : عرض و تحليل المقابلة رقم 24 مع المبحوثة صاحبة مؤسسة تنظيم الحفلات *.

تاريخ إجراء المقابلة :2018/06/23

السؤال	الجواب
ما هي أهم محطات مسارك و الخصائص التي تميزك ؟	عمري 23 سنة من مدينة سطيف ، غير متزوجة، متحصلة على ليسانس إعلام و إتصال و تقني سامي في الإعلام الآلي ، منخرطة في جمعية نساء في التجارة –الجزائر- ، لم أعمل سابقا ،هذه المؤسسة هي أول تجربة لي في العمل .
ما هي خصائص محيطك العائلي و الاجتماعي ،و هل هناك من معارفك و عائلتك من له تجربة ناجحة في المقاولة؟	-والدي مهندس معماري و هو صاحب مقاولة في البناء بناء و إخوتي أصحاب مهن حرة ، يعني تقريبا الجميع في عائلتي أصحاب أعمال حرة حتى أعمامي و أخوالي تقريبا كلهم أصحاب مهن حرة.
كيف جاءتك فكرة إنشاء مشروعك الخاص و من دعمك في هذا التوجه؟	-والدي من طلب مني التفكير في مشروع بعد التخرج و أنتظر الوظيفة ، كنت قد سافرت عدة مرات لحضور حفلات في الجزائر العاصمة و قد لاحظت اعتماد العائلات العاصمية على شركات لتنظيم الحفلات ، درست الموضوع و طلبت منحة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و بدأت في العمل.
طيب حدثيني عن مشروعك الآن هدفك منه و علاقتك بالعمال، فرص تطور	-نقوم من خلال هذه المؤسسة بتحضير كل مستلزمات الحفلات حسب الطلب طبعا ابتداءا من توفير القاعة و الطباخين و العاملات و الحلويات التصوير الفوتوغرافي مكبرات الصوت...الخ ، نعتم طريقة

* أنظر الملحق رقم05.

العمل...الخ	المفتاح باليد أصحاب الحفلة يأتون كمدعوين و نقوم نحن بكل شيئ. رغم أنني لازلت في البداية فأنا اشتغل منذ 5 أشهر فقط ، وغم أن ثقافة تنظيم الحفلات لازالت غير منتشرة بكثرة في المجتمع السطايفي ، إلا أن هذا العمل منحني الثقة بنفسي فأنا لا أمل من الترويج لهذه المؤسسة سواء من خلال الفايسبوك، أو من خلال بطاقات الزيارة و المطبوعات التعريفية للمؤسسة ،حتى على مستوى الأسعار أعتمد على تنزيلات دورية لجذب الزبائن ،أما العمال أنا أجلب العمال حسب الطلب و الأجر يكون يومي و ليس شهري .
ما هي المشاكل التي تواجهك؟	-حاليا عندي مشكل مالي يتعلق بتسديد قرض الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ،خاصة و أن هذا النوع من المشاريع لا يعرف رواج كبير في المنطقة .

لعل اللافت في هذه المقابلة صغر سن المبحوثة التي أسست مقاولاتها منذ سنة و نصف أي عندما كان سنها لا يتجاوز 21سنة و نصف، أي مباشرة بعد تخرجها من الجامعة ، و تعذه التجربة ،تجربتها الأولى في العمل و تحديا كبيرا بالنظر لكون ثقافة هذا النوع من المشاريع لا تزال غير منتشرة على الأقل في المجتمع السطايفي .

يعتبر نموذج هذا المشروع النسوي من المشاريع الحديثة البروز في المجتمع الجزائري ، الذي تأثر بدوره بموجة العولمة و تغير الظروف الاجتماعية و تحسن ظروف معيشة الجزائريين كل هذه الظروف وغيرها ساهمت في بروز طقوس و بهرجة احتفالات جديدة في المجتمع الجزائري (قاعات الحفلات ، حلويات عصرية ، موسيقى مشغل أغاني(disque jockey)، سيارات فخمة ...الخ).

و يعتبر الدعم المعنوي و التشجيع العائلي مهم في هذه المشاريع الحديثة ذلك أن قلة الدعم و ضعف التشجيع المعنوي يجعل حماس المرأة المقاولة ونشاطها وجديتها في عملها هشا و ضعيفا في مواجهة الضغوط الاعتيادية في المشروع المقاولاتي ، ما يؤدي حتما إلى التراجع بسهولة أمام الضغوط و العقبات و الإحباطات و لا تستطيع أن تتحمل درجات

عالية من التوتر القلق والتوتر، و هذا راجع إلى حداثة عمل المرأة كمقاولة من جهة ، وإلى الضغوطات والمعوقات الاجتماعية المختلفة؛ إضافة إلى تركيبة المرأة الخاصة من حيث تأهيلها وتدريبها من جهة أخرى خاصة في مثل هذه المشاريع الحديثة على المجتمع الجزائري. وهذا ما يفسر عدم قدرة بعض النساء على الاستمرار في مقاولاتهن و غلقها أو الانسحاب من تسييرها و توكيل رجل من العائلة بدلهن.

جدول رقم (48): عرض و تحليل المقابلة رقم 25 **مع المبحوثة صاحبة معمل لصناعة الحلوى التقليدية.**

تاريخ إجراء المقابلة :2018/09/13

السؤال	الجواب
ما هي أهم محطات مسارك و الخصائص التي تميزك ؟	عمري 31 سنة من مدينة باتنة ،متزوجة و أم لثلاثة أطفال ، لم أنجح في شهادة البكالوريا فتوجهت إلى التكوين المهني حيث تحصلت على شهادة تقني سامي في إدارة الموارد البشرية و تقني صناعة حلويات ، اشتغلت في محل لصنع الحلويات مدة سنتين ، منخرطة في منتدى رؤساء المؤسسات منذ ثلاث سنوات .
ماهي خصائص محيطك العائلي و الاجتماعي ،و هل هناك من معارفك و عائلتك من له تجربة ناجحة في المقاولة؟	-والدي توفي شابا كان عامل في شركة الكهرباء و الغاز ، والدتي أستاذة علوم فيزيائية في المتوسطة، أنا أكبر إخوتي ، زوجي صاحب محل للحلويات كنت أشتغل عنده قبل زواجي ، كل عائلة زوجي معروفين في مجال الخبز و الحلويات.
كيف جاءتك فكرة إنشاء مشروعك الخاص و من دعمك؟	-بعد زواجي مكثت مدة في البيت كنت أصنع الحلوى في البيت لمحل زوجي ، ثم اقترح علي زوجي أن أستغل فرصة وجود صناديق دعم مشاريع الشباب ،بالفعل تقدمت بطلب و دراسة جدوى إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فور الحصول على القرص استأجرت محل و اشتريت العتاد و بدأت بالعمل.
طيب حدثيني عن مشروعك الآن هدفك منه و علاقتك بالعمال، فرص تطور العمل...الخ، و ماذا حقق لك؟	-المشروع عبارة عن ورشة لصناعة الحلويات التقليدية و العصرية أنا لا أتعامل مع الأفراد فقط بل حتى المحلات ، المقاهي ، المخابز...الخ ، نصنع مختلف أنواع الحلوى حسب الطلب و بدون طلب للعرض لدي عاملتين و في الأعياد اضطر إلى الاستعانة بعاملات

	أخريات ،العلاقة معهن مرنة مبنية التعاون و هن محبات للتعلم ، إذا حققنا أرباح كبيرة ممكن جدا أفتح مدرسة خاصة في تعليم الحلوى،نجاحي في هذا المشروع أعتبره نجاح لوالدتي التي لم تدخر شيئا لأجلنا .
ماهي المشاكل التي تواجهك؟	-في فترات ضغط العمل أضحي كثيرا و أضغط على نفسي خاصة و أن أبنائي صغار و يحتاجون إلى رعاية خاصة.

نموذج آخر من نماذج مساهمة المرأة في إعادة إنتاج الاقتصاد العائلي من خلال نشاط يعد امتداد لوظيفة المرأة الاجتماعية .

حيث توجهت هذه المبحوثة إلى مجال صناعة الحلويات العصرية و التقليدية بحثا عن الكسب المادي ، فمثل هذه المشاريع أصبحت مدرة للأموال بالنظر للإقبال الكثيف للزبائن عليها نتيجة تحسن المستوى المعيشي للمواطن الجزائري و خروج المرأة للعمل و كثرة التزاماتها بالإضافة إلى البهرجة الاجتماعية التي أضحت تتميز بها المناسبات الاجتماعية في المجتمع الجزائري ، فهي تنشط منذ 2016 و تعتمد على توزيع بطاقات الزيارة و صفحات الفايسبوك للترويج لمحلها ، كما لم تنفي هذه السيدة دعم زوجها و والدتها لها خاصة من خلال الاعتناء بأبنائها و مساعدتها على تحقيق توازن بين الواجبات المهنية و الواجبات الأسرية و الاجتماعية.

و تعمل هذه المبحوثة على الابتعاد عن الأسلوب الانفرادي في التسيير ، وأحيانا تصل إلى حد إشراك العاملات في صناعة القرار حتى يكن حريصات على تنفيذه. لأن إشراك العاملات في التسيير و اتخاذ القرار يشعرهم بأهميتهن و ينمي لديهن روح الولاء للمقاولة

كما أن اختيارها ممارسة نشاطها في المدينة يعود إلى تركز عدد كبير من النساء العاملات في هته المناطق، حيث في كثير من الأحيان لا تمتلك هؤلاء النسوة الوقت الكافي لصنع الحلوى بالبيت بالنظر إلى التزاماتهن المهنية و العائلية، بالإضافة إلى مظاهر البهرجة التي أصبحت تعرفها الأعراس في المناطق الحضرية من قاعات حفلات و تنوع المأكولات و الحلويات.

جدول رقم (49): عرض و تحليل المقابلة رقم 26 مع المبحوثة صاحبة ورشة لصناعة اللوحات الإشهارية .

تاريخ إجراء المقابلة : 2018/09/18.

السؤال	الجواب
ما هي أهم محطات مسارك و الخصائص التي تميزك ؟	19 سنة من مدينة سطيف تقني في الإعلام الآلي ، غير متزوجة و لم أعمل من قبل ، ردي رغبة كبيرة في العمل و النجاح و تعويض عن دراستي التي لم أنجح فيها، انخرطت مؤخرا في جمعية نساء في التجارة –الجزائر- .
ماهي خصائص محيطك العائلي و الاجتماعي ،و هل هناك من معارفك و عائلتك من له تجربة ناجحة في المقاولة؟	-والدي صاحب مشروع تربية النحل والدتي أستاذة في التكوين المهني ، إخوتي صغار ما زالوا متمدرسين ، أعمامي يعملون في أصحاب ورشات صناعة اللافتات .
كيف جاءتك فكرة إنشاء مشروعك الخاص و من دعمك في هذا المشروع ؟	-في الحقيقة هذه الحرفة هي حرفة أعمامي ، أبي من نصحني بالتوجه إلى هذا المجال ، هو من الأساس كان يعمل مع عمي ،لكن ليس له الإمكانية حتى يفتح ورشته الخاصة و لا يمكنه أخذ دعم لأنه استفاد من دعم فلاحي لتربية النحل ،فسجل هذا المشروع باسمي و أنا أعمل به مع والدي و ثلاثة عمال آخرين .
طيب حدثيني عن مشروعك الآن هدفك منه و علاقتك بالعمال، فرص تطور العمل...الخ	-نقوم من خلال هذه الورشة بصنع مختلك اللافتات الإشهارية الضوئية و المنقوشة بتقنية 3D ،نتعامل مع الأفراد و المؤسسات الخاصة و العامة ،لدينا ثلاثة عمل علاقتي معهم ليست جيدة على العموم ،لولا تدخل أبي لما استطعت التعامل معهم حاليا أبحث عن عاملات بنات .

	تمكنت من خلال هذا المشروع من استرجاع ثقتي بنفسي و تحقيق دخل خاص بي .
ما هي المشاكل التي تواجهك؟	-مثلما أخبرتك مشكل العلاقة بالعمال "يحقروا" المرأة ،لا يتقبلون توجهاتي حقيقة لم أجد أية طريقة للتعامل معهم .

نموذج آخر ملفت من نماذج المرأة المقاولة بالنظر لسنها الذي لا يتجاوز 19 سنة ، هذه المبحوثة تعد مثال في المثابرة خاصة و أنها جعلت من نجاحها في مشروعها تحديا لها يعوضها عن فشلها من امتحان البكالوريا، و غم أن المبحوثة لا تنكر مساندة و دعم عائلتها لها ،إلا أنها تعتبر هذه المساعدة مؤقتة لحين تعلمها أساسيات العمل ، بالنظر لصغر سنها و انعدام خبرتها و ما دعمهم و تشجيعهم لها إلا دليل على قبولهم لفكرة المقاولة النسوية .

فالمرأة الجزائرية و في ظل المتغيرات التعليمية و الاجتماعية و الاقتصادية و العمرانية كالاستقرار في مجمعات سكنية تحوي مختلف الخدمات الصحية و التعليمية و الاجتماعية...الخ، بالإضافة إلى دور المؤسسات التنموية بتقديم قروض صغيرة و متوسطة و فرص للتدريب و التأهيل لإنشاء المشاريع الاقتصادية أضحت تساهم من خلالها في دعم المدخول الأسري من جهة و تحقيق استقلاليتها المالية من جهة أخرى .

و على إثر ما سبق من عوامل متعددة برزت عدة نشاطات اقتصادية استثمرت فيها المرأة بمختلف مستوياتها العلمية ، منها هذه المبحوثة صاحبة ورشة صناعة اللافتات الإشهارية، هذه الصنعة التي أصبحت صنعة عائلية بالنسبة لهذه الحالة ، و منه يمكن اعتبار ورشة المبحوثة ورشة عائلية خاصة و أنها صرحت بأن والدها يعمل معها .

و من خلال المقابلة يبدوا لنا أن المبحوثة كانت وسيلة للحصول على قرض لأن الفكرة أساسا هي فكرة والدها الذي لا يمكن أن يحصل على دعم ، يمكن القول أن إسناد هذه المشاريع للنساء هو شكل من أشكال التهرب الضريبي ، لم تنكر المبحوثة هذه النية في البداية إلا أنها تبدوا مقتنعة و مبدعة جدا في العمل ، فهي تنتظر اكتساب خبرة حتى تباشر إدارة مقاولتها بنفسها.

جدول رقم (50): عرض و تحليل المقابلة رقم 27 مع المبحوثة صاحبة مؤسسة لتنظيم الحفلات

تاريخ إجراء المقابلة :2018/09/22

السؤال	الجواب
ما هي أهم محطات مسارك و الخصائص التي تميزك ؟	عمري 27سنة من مدينة سطيف غير متزوجة ، متحصلة ماستر في علوم الأرض و الجغرافيا ، هذه المؤسسة هي تحدي بالنسبة لي لأنها تجربتي الأولى في العمل بعد أربع سنوات من البطالة ،كما أني أسيير هذه المؤسسة رفقة والدتي خبرتها في مجال الفندقة ساعدتني كثيرا.
ما هي خصائص محيطك العائلي و الاجتماعي ،و هل هناك من معارفك و عائلتك من له تجربة ناجحة في المقاولة؟	-والدي والدتي كلاهما يشتغلان في مجال الفندقة ، الأب مسؤول إداري في فندق الهضاب و والدتي مسؤولة أعوان الاستقبال في نفس الفندق، أنا أكبر إخوتي و هذا المشروع يعتبر الأول في العائلة .
كيف جاءتك فكرة إنشاء مشروعك الخاص و من دعمك ؟	-الفكرة فكرة والدتي في البداية ، كونها متعودة على تنظيم الحفلات في الفندق ، و بالنظر لحالة البطالة التي كنت فيها اقترحت علي هذا المشروع ،للعلم مثل هذه المشاريع لازالت غير رائجة في مدينة سطيف ، تقدمت بطلب للصندوق الوطني للتأمين على البطالة ، استفدت من قرض بنكي بالإضافة إلى مدخرات والدي و والدتي لأن المشروع هو مشروع عائلي بالدرجة الأولى ، ثم بدأنا العمل ،طبعا اعتمدت على شبكة العلاقات التي يمتلكها والداي للترويج للمؤسسة بالإضافة إلى صفحات الفايسبوك .
طيب حدثيني عن مشروعك الآن هدفك منه و علاقتك	-هذا المشروع عبارة عن مؤسسة لتنظيم الحفلات و مختلف المناسبات ،نتعامل مع العائلات و مع المؤسسات من خلال تولي

بالعمال، فرص تطور العمل و ماذا حقق لك ...الخ	تنظيم الملتقيات و حفلات العشاء التي تقيمها بعض المؤسسات و المخابر ، عدد العمال يختلف حسب طلب الزبون و حجم المناسبة العلاقة معهم طيبة معظمهم طالبات و طلبة جامعيين ،آفاق تطير هذا المشروع كبيرة أطمح للإستقلالية التامة بمعنى تصبح المؤسسة من تحظر الحلوى و تصنع الطعام ...الخ ،هذا المشروع يعتبر عائلي حقق لنا مدخول عائلي محترم و وفر لي عمل قار.
ما هي المشاكل التي تواجهك؟	-ذهنيات الأفراد لا زالت لا تتقبل عمل المرأة بالليل لهذا أجد صعوبة في إيجاد عاملات للحفلات الليلية نتيجة رفض العائلات لعمل بناتهن ليلا مع أننا نقدم كل الضمانات .

إن خبرة أفراد العائلة خاصة المقربين يمكن أن يكون لها دورا حاسما في نجاح و استمرار المقاولات النسائية ، فالمعروف عن المرأة بشكل عام قلة خبرتها و تجاربها العملية و هذا ما يتطابق مع المبحوثة صاحبة مؤسسة في تنظيم الحفلات التي يلعب والدها و والدتها دورا هاما في توجيهها بالنظر لعملهما في مجال الفندقة ، فالمعروف على العمل في الفندقي تنظيم الحفلات و الفعاليات و مختلف الأنشطة ...الخ ، هذا ما اختصر على المبحوثة أشواطا كبيرة في البحث عن معرفة خبايا هذا المجال .

لعل ما دفع هذه المبحوثة إلى التفكير في خلق مؤسسة هو سنوات البطالة التي عاشتها على أمل إيجاد وظيفة تتماشى مع تخصصها الجامعي ، فالبطالة النسوية خاصة في المجتمع الجزائري أضحت ظاهرة تهدد مختلف المكتسبات التي حازتها المرأة من تعليم و تكوين و تشريعات ...الخ .

و رغم أن هذا فكرة هذا المشروع لا تزال حديثة في مجتمعنا ، إلا أن المبحوثة صاحبة طموح كبير في تطوير المؤسسة بحيث تحقق الاستقلالية في مختلف خدماتها ، بحيث تصبح المؤسسة من تنتج مختلف الخدمات دون الاعتماد على مؤسسات أخرى.

من خلال هذا المشروع الذي يعتبر مقاولة نسوية ذو غلاف عائلي ، تمكنت هذه المبحوثة من توفير عمل لها و لعمالها بالإضافة لاعتبار هذا المشروع مكسب عائلي تساهم من خلاله في توفير عمل ثانوي لوالديها من جهة و دعم المدخول الأسري من جهة أخرى .

تواجه هذه المبحوثة عدة معوقات منها صعوبة إيجاد يد عاملة مؤهلة أنثوية خاصة ، خاصة و أن العمل قد يستمر في كثير من الأحيان إلى ما بعد منتصف الليل ، الأمر الذي لا يتقبله المجتمع و العائلات الجزائرية ، بالرغم من تقديم ضمانات النقل .

جدول رقم (51): عرض و تحليل المقابلة رقم 28 مع المبحوثة صاحبة ورشة لصناعة الأغلفة الورقية.

تاريخ إجراء المقابلة :2018/10/03

السؤال	الجواب
ما هي أهم محطات مسارك و الخصائص التي تميزك ؟	42 سنة متزوجة و أم لأربعة أطفال مهندسة في الإعلام الآلي عملت بمؤسسة بريد الجزائر كإطار مدة 15 سنة ، لكن كانت عندي رغبة كبيرة و إرادة قوية في الاستقلال بعمل خاص يلبي طموحي في أن أكون سيدة أعمال و ليس مجرد موظفة.
ماهي خصائص محيطك العائلي و الاجتماعي ،و هل هناك من معارفك و عائلتك من له تجربة ناجحة في المقاولة؟	-والداي بسيطان والدي فلاح و والدتي ماكثة بالبيت أما زوجي فهو تاجر جملة في مجال الأدوات الكهرومنزلية ، إخوتي بدورهم تجار صديقتي المقربة هي بدورها صاحبة مشروع مكتب دراسات الإعلام الآلي و هي من وجهتني لمختلف أجهزة الدعم .
كيف جاءتك فكرة إنشاء مشروعك الخاص و من دعمك في الفكرة ؟	-كما أخبرتك ، كانت لي رغبة كبيرة في الاستقلال بعمل بعيدا عن ضغط الإدارة ، كما أن زوجي هو صاحب فكرة ورشة التغليف لكنه لا يستطيع أخذ قرض بإسمه ،فاقترح علي أن يسجل المشروع بإسمي و أقدم استقالتي من اتصالات الجزائر ، و هو من يقف إلى جانبي و يعمني ماديا و معنويا ، كما تدعمني عائلتي بالتشجيع .
طيب حدثيني عن مشروعك الآن هدفك منه و علاقتك بالعمال، فرص تطور العمل...الخ	-هذا المشروع عبارة عن صنع مواد التغليف لمختلف المنتوجات سواء علب ، أكياس ورقية ...الخ ،نتعامل من خلاله مع مختلف المؤسسات الغذائية و الصناعية لدي ثلاث عمال العلاقة معهم مقبولة ، طبعا الهدف من المشروع هو هدف مادي بالدرجة الأولى ،فالمستوى المادي هو الذي يحسن المستوى الاجتماعي للمرأة .

ما هي المشاكل التي تواجهك؟	- في الحقيقة هناك العديد من المشاكل منها الالتزامات العائلية خاصة و أن أبنائي لازالوا صغار و هم في مرحلة المراهقة، و منها ما هو تقني حيث في الصناعات الورقية لدينا مشكل غلاء المواد الأولية خاصة مع توقف الاستيراد بالإضافة إلى مشاكل التسويق ، طموحنا هو التسويق للخارج لكن المعوقات البيروقراطية تحول دون ذلك.

أبانت هذه المقابلة عن وجود مجموعة من المهارات و القدرات تتمتع بها هذه المبحوثة جعلتها تستغني عن الوظيفة العمومية ، رغم أنها كانت إطار في مؤسسة عمومية تجارية يحلم معظم الشباب بالانتساب إليها بالنظر للامتيازات التي تقدمها لعمالها ، إلا أن الطموح المقاولاتي و الرغبة في الاستقلال بمشروع خاص جلاها تستغني عن تلك الامتيازات و تتوجه نحو إنشاء مؤسسة مصغرة خاصة بالتغليف .

كما يبدوا تأثرها الشديد بتوجهات زوجها التجارية و المقاولاتية فهو من دعمها و شجعها على الاستقالة ، و تعد هذه الخطوة مؤشر هام على الوعي بأهمية مساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية ، و تعيق ثقة المرأة في قدراتها ما يحفزها و يدفعها للمبادرة و الإبداع ، و لعل مساندة الرجل للمرأة و تشجيعها على المبادرة الاقتصادية دليل على بداية زوال تلك النظرة التي ينظر بها الكثير للمرأة على أن مكانها هو البيت، و مؤشر على التطور الذي عرفته المجتمعات فيما يخص عمل المرأة.

كما تجدر الإشارة إلى التي تواجه المبحوثة أنّها تقوم بالعديد من الأدوار، وأنّ عليها التوفيق بين هذه الأدوار التي تتمثّل في: دورها المهنيّ في تسيير و إدارة المقاولة، ودورها كزوجة فعليها التواصل معَ زوجها خاصة و أن الرجل الجزائري غير مستعد للتنازل عن أي حق منحه إياه الشرع أو العادات أو التقاليد، ودورها كأم و مسئوليتها اتجاه أطفالها، إضافة إلى الواجبات المنزلية و الالتزامات الاجتماعية .

بالإضافة إلى المشاكل التقنية من ندرة المواد الأولية خاصة مع قرار الحكومة بمنع الاستيراد الذي أدى إلى الاحتكار و ارتفاع أسعار المواد الأولية و غياب النوعية ، كل هذه العوامل تؤدي بالضرورة إلى تراجع الاستثمار .

جـدول رقـم (52): عـرض و تحليـل المقابلـة رقـم 29 للمبحوثـة صـاحبة وكالـة سياحية.

تاريخ إجراء المقابلة :2018/10/19

السؤال	الجواب
ما هي أهم محطات مسارك و الخصائص التي تميزك ؟	عمري 31 سنة من مدينة سطيف غير متزوجة ، متحصلة على ماستر علوم الإعلام و الاتصال تخصص صحافة مكتوبة و تقني سامي في السياحة ، لم أشتغل من قبل عانيت كثيرا من البطالة ، منخرطة في منتدى رؤساء المؤسسات غير مهتمة تماما بالعمل السياسي .
ما هي خصائص محيطك العائلي و الاجتماعي ،و هل هناك من معارفك و عائلتك من له تجربة ناجحة في المقاولة؟	-والدي صائغي معروف بمدينة سطيف ، والدتي ماكثة بالمنزل إخوتي يشتغلون مع والدي ،و الآن يشتغل معي أحد إخوتي ، كما أن الكثير من معارفي أصحاب مشاريع في مختلف المجالات و هذا ما شجعني على فتح وكالة خاصة بي.
كيف جاءتك فكرة إنشاء مشروعك الخاص و من دعمك ؟	-في الحقيقة عانيت من البطالة لمدة سنوات بعدها توجهت إلى مركز التكوين المهني و تحصلت على شهادة تقني سامي في السياحة ، من خلال هذه الشهادة قررت فتح وكالة سياحية دعمني أهلي كثيرا خاصة و أنني لم أستفد من قرض لأنني عندما توجهت إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كنت أريد أن يدعموني بمحل و سيارة للعمل لكن لم يحدث ذلك فقررت التخلي عن القرض ، و اعتمدت على المساعدة و القرض العائلي فقط .
طيب حدثيني عن مشروعك الآن هدفك منه و علاقتك	-نقوم من خلال هذه الوكالة ببرمجة رحلات إلى مختلف أنحاء العالم نحجز الفنادق تذاكر السفر ، نتعامل مع الأشخاص الطبيعيين و

بالعمال، فرص تطور العمل ماذا حقق لك...الخ	المؤسسات ، طبعا الهدف الرئيسي هو الخروج من دائرة البطالة التي كنت فيها اليوم من خلال هذا المشروع وفرت مصدر رزق لي و لأخي لأنني أعمل رفقة أخي .
ما هي المشاكل التي تواجهك؟	- في البداية كانت موجودة مشكلة ثقة بين الزبائن و بيني لأنني امرأة ، لكن مع الوقت نقصت هذه المشكلة من خلال مصداقية عملي ، و لدينا كذلك مشاكل تقنية خاصة بانخفاض الوعي السياحي، بالإضافة إلى الحجز الالكتروني الذي قضى على وكالات السفر.

لا تختلف خصائص هذه المبحوثة الشابة عن خصائص غيرها من المبحوثات اللواتي هن في مثل سنها ،أو يقاربنه ، حيث كان للبطالة دور هام في توجيهها نحو ريادة الأعمال و إنشاء وكالتها السياحية ، فهذه الظاهرة السوسيو-اقتصادية التي تنتج عن اختلالات التوازن في سوق العمل الذي يعرف فائضا في الطلب مقارنة بفرص العمل الموجودة نتيجة انكماش دور الدولة في التوظيف و تراجع الإنفاق العام في السنوات الأخيرة كانت سببا مباشرا في تفكير المبحوثة في التوجه نحو الاستثمار الخاص .

و لعل خبرة إخوتها و الرصيد المقاولاتي –التجاري العائلي كان سببا آخر في ولوج هذه المبحوثة عالم المقاولات و اختيار انشاء وكالة سفر ، بالنظر لخبرة إخوتها في هذا المجال ، كما أن قلة الالتزامات العائلية لكون المبحوثة عازبة ، يعد من محفزات العمل المقاولاتي .

فالدعم المعنوي العائلي له أثر كبير على اتخاذ المبادرة، بحيث ليس من السهل على المرأة إنشاء مقاولة خاصة تتحمل فيها كل المسؤولية و تواجه كل الصعوبات، فهذه المساندة توفر لها الراحة و يحفزها على المخاطرة، و تخفف عليها وطأة الضغوط المجتمعية التي لا ترى في المرأة سوى كائن للإنجاب، وأنها مهما وصلت إلى أعلى المراتب العلمية ومهما حققت من نجاحات في ميادين العمل المختلفة إلا أن المجتمع لازال يعتبر أن المرجع الأهم والأوحد للمرأة سيظل دورها كأم وزوجة.

كما تعاني هذه المبحوثة من عدة مشاكل أهمها ،خوف المتعاملين و الزبائن من التعامل مع امرأة بالاضافة إلى المشاكل المتعلقة بمجال السياحة و المرتبطة بذهنية الفرد الجزائري و انخفاض الوعي السياحي والثقافي لدى المواطن الجزائري ، نتيجة عدم اهتمام

وسائل الإعلام بالتنمية السياحية و توضيح أهمية دور السياحة بالنسبة للتنمية الاقتصادية، والاجتماعية، وتعريف الجماهير بمناطق الجذب السياحي وكيفية الاستفادة منها، وطرق التعامل مع السائحين، وغيرها.

جدول رقم(53) : عرض و تحليل المقابلة رقم 30 مع المبحوثة التي تقوم بصناعة و تعليم صنع الحلويات من المنزل.

تاريخ إجراء المقابلة :2018/04/21

السؤال	الجواب
ما هي أهم محطات مسارك و الخصائص التي تميزك ؟	-38 سنة من ولاية بجاية متزوجة و أم لثلاثة أطفال ، أحمل شهادة ليسانس في علم النفس العيادي و عدة شهادات تكوين من مراكز التكوين المهني و مدارس خاصة في الطبخ و صناعة الحلوى ، لم تسمح لي الفرصة بالعمل بشهادتي الجامعية فتوجهت إلى صناعة الحلوى التقليدية من المنزل منذ 8 سنوات.
ما هي خصائص محيطك العائلي و الاجتماعي ،و هل هناك من معارفك و عائلتك من له تجربة ناجحة في المقاولة؟	-والدي متقاعد من الإدارة والدتي متقاعدة من التعليم ، زوجي شرطي في مدينة حاسي مسعود ، نحن عائلة موظفين قليلون هم الذين توجهوا للعمل الحر.
كيف جاءتك فكرة إنشاء العمل من المنزل و من دعمك في هذا التوجه ؟	-أولا أنا منذ الصغر مولعة بصناعة الحلوى و مبدعة في هذا المجال ، و لأنني بحثت كثيرا عن عمل بشهادتي الجامعية و لم أجد ، بدأت قبل زواجي في العمل من المنزل في مجال الحلوى ، ثم بعد الزواج و لأن راتب زوجي قليل خاصة مع مصاريف الأولاد و إيجار البيت ، قررت مواصلة العمل خاصة و أن الزبائن لازالوا يطلبون مني تحضير حلويات أفراحهم .
طيب حدثيني عن هذا العمل هدفك منه و علاقتك بالعمال، فرص تطور	-أقوم بتجهيز الحلويات التقليدية حسب الطلب طبعا ، أتعامل مع الأفراد و المحلات و المقاهي ،المطاعم...الخ، أشتغل في مرآب البيت لدي مساعدتين بالإضافة إلى المتربصات لأنني أقوم بدورات تكوينية

العمل...الخ	دورية للبنات و النساء ثمن الدورة 2000دج يتعلمن فيها ثلاثة أنواع من الحلوى.تمكنت من خلال هذا المشروع من تحسين المستوى المعيشي للعائلة كما تمكنت من تجهيز بتي بأثاث جديد .
ما هي المشاكل التي تواجهك؟	- هذا العمل يعد مؤقت لأنه يعتمد على الطلبيات هناك فترات أكون فيها عندي فائض طلبيات أضطر إلى توزيعها على سيدات أخريات عاملات من المنزل و فترات أخرى أبقى لشهور بدون عمل ، هذا المجال غير الرسمي غير مستقر .

تحيلنا هذه المقابلة إلى ظاهرة أخرى من ظواهر سعي المرأة لإعادة إنتاج الاقتصاد العائلي و هي ظاهرة العمل من المنزل في الإطار الغير الرسمي التي باتت تفرض نفسها كمسار جديد سلكته العديد من النسوة في الجزائر بالنظر لعدة عوامل محفزة و دافعة للعمل في هذا النمط دون غيره ، رغم عدم الانتفاع بأي حماية ما يضعهن في مفارقة أليمة فهم عاملون في الميدان عاطلون في الإحصاء و في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

و تعد الحالة قيد الدراسة نموذج عن هؤلاء النسوة ، حيث توجت المبحوثة إلى مجال صناعة الحلويات العصرية و التقليدية من المنزل ، و قد كانت البطالة من أهم أسباب هذا التوجه ، فرغم المستوى الجامعي الذي تحوزه هذه المبحوثة ، إلا أنها وجدت في صنع الحلويات من المنزل ضالتها .

و تشتغل هذه المبحوثة رفقة مساعدتين ، بوسائل بسيطة ،حيث تمكنت من خلال هذه الحرفة ضمان دخل لها و لعاملاتها ،حتى و إن كان هذا الدخل غير مستقر و غير مضمون بالنظر لموسمية الطلب على الحلويات في أغلب الأحيان .

كما تقوم هذه المبحوثة بتعليم الفتيات صناعة الحلويات مقابل مبلغ من المال ، كما لا تنفي هذه المبحوثة ان هذا المشروع حقق لها و لعائلتها دخل معتبر تمكنت من خلاله من تحقيق استقلاليتها المالية كليتا عن زوجها ، بالإضافة إلى دعم المدخول الأسري من خلال تجهيز البيت و توفير مصاريف الأبناء و المساهمة في دفع الفواتير ..الخ.

جدول رقم (54): عرض و تحليل المقابلة رقم 31 مع المبحوثة التي تقوم بصناعة و مختلف أنواع العجائن من المنزل .

تاريخ إجراء المقابلة :2018/06/16

السؤال	الجواب
ما هي أهم محطات مسارك و الخصائص التي تميزك ؟	عمري 53 سنة من مدينة سطيف ، لم أدرس كثيرا عندي مستوى رابعة ابتدائي ، تزوجت في سن 16 سنة ، توفي زوجي منذ 12 سنة ترك لي أربع بنات و ولد ، لم تمن لي أي تجربة في أي عمل آخر كل ما أتقنه هو العجائن .
ما هي خصائص محيطك العائلي و الاجتماعي ،و هل هناك من معارفك و عائلتك من له تجربة ناجحة في المقاولة؟	-والداي لم يتعلما ، والدي فلاح و أمي سيدة بيت،زوجي كان تاجر خضر و فواكه توفي بعد مرض خطير ، هنا في الحي الذي أقطن فيه (حي شعبي) كل النسوة تشتغلن من المنزل سواء في العجائن أو في الخياطة ...الخ.
كيف جاءتك فكرة إنشاء العمل من المنزل و من دعمك في هذا التوجه ؟	-بعد وفاة زوجي لم أجد أي معيل لأبنائي ، حتى زوجي لم يكن مؤمن اجتماعيا ، لم أجد حلا سوى العمل حاولت إيجاد عمل كمنظفة في البيوت لكن أولادي رفضوا ، بعدها بدأت بصنع الشخشوخة بكميات قليلة و أرسلها للمحلات للبيع ثم ازداد الطلب ، بعدها أصبحت أحضر الكسكس ،ثم أصبح الزبائن يقصدونني مباشرة ، منذ ذلك الوقت أي تقريبا 12 سنة و أنا تقريبا لا أتوقف عن العمل و أحيانا لا أستطيع تلبية كل الطلبيات و أغلق الهاتف.
طيب حدثيني عن هذا العمل هدفك منه و علاقتك بالعمال، فرص تطور العمل ماذا حقق لك...الخ.	-أعمل على تحضير مختلف أنواع العجائن الكسكس ، المسفوف، الشخشوخة ،الرقاق ،...الخ حسب الطلب ،في السابق كنت أشتغل لوحدي الآن أشتغل رفقة اثنان من بناتي ،من خلال هذا العمل وفرت مدخول معقول لعائلتي و أبنائي تمكنت من تدريسهم فكلهم

	جامعيون وفرت لهم وللبيت مختلف المستلزمات ، الآن ابنتي تفكر في فتح محل خاص بالعجائن المنزلية .
ما هي المشاكل التي تواجهك؟	-حاليا تعبت صحيا ،أعاني من عدة أمراض بسبب هذا العمل الروماتيزم و التهاب المفاصل .

إن تزايد الأعباء اليومية على المواطن الجزائري جعل مختلف الأطراف تشارك بتحمل جزء من الأعباء الحياتية ، و على إثر ذلك فهمت المرأة الماكثة بالبيت دورها في تحسين مستوى معيتشتها و معيشة أسرتها ، و توجهت إلى العمل من المنزل مثلما هو الحال مع هذه المبحوثة التي تقوم بصناعة مختلف أنواع العجائن من المنزل.

هذه المبحوثة أرغمتها ظروفها الاجتماعية (ترمل ، و محدودية المستوى العلمي ، العوز و الفقر ، و أبناء بلا معيل)، كل هذه ظروف دفعت هذه السيدة لإيجاد مخرج تعيل به نفسها و أبناءها .

ما يعني في هذه الحالة أن المرأة هي المسئولة مسئولية مباشرة عن إعالة أسرتها و أبنائها ما جعلها تفكر في العمل من المنزل بالنظر لمحدودية مستواها الدراسي و التأهيل والتدريب وقلة رأس مال جعلها تمارس أنشطة اقتصادية غير رسمية متمثلة في العمل من المنزل ، فالمرأة عادة هي المدبرة للأسرة و المسئولة عن بقائها.

فلم تجد إلا صنعة تتقنها باعتبارها موروث ثقافي و هي صناعة العجائن أو ما يعرف بـ "العولة" في المجتمع الجزائري و تشمل كل من الكسكس و المسفوف ،و الشخشوخة و التريدة ، و الرقاق ،الرشتة .

فقد أصبحت صناعة العجائن التقليدية المنزلية صنعة مربحة بالنسبة للماكثات في البيت، خاصة مع تزايد عدد النساء العاملات خارج البيت أو لضيق وقتهن، ، و قد بات الطلب على هذا المنتوج خلال السنوات الأخيرة كبيرا، باعتباره من أهم المكونات الرئيسية لأهم الأطباق التقليدية الجزائرية اليومية أو المناسباتية كالأعياد و الأعراس و غيرها من الاحتفالات .

تتطلب هذه الصنعة مجهود بدني معتبر، و لعل هذا من أهم المشاكل التي تواجهها المبحوثة و أهم سبب لعزوف السيدات عن تحضير مثل هذه العجائن .

جدول رقم(55) : عرض و تحليل المقابلة رقم 32 مع المبحوثة الخياطة من المنزل .

تاريخ إجراء المقابلة :2018/07/20

السؤال	الجواب
ما هي أهم محطات مسارك و الخصائص التي تميزك ؟	-عمري 48 سنة من مدينة سطيف متزوجة و أم لثلاثة أبناء، مستوى ثالثة ثانوي ،تقني سامي في الخياطة الرفيعة كنت أملك ورشة للخياطة الرفيعة و نظرا للأعباء الضريبية قررت غلقها و التوجه للعمل من المنزل .
ما هي خصائص محيطك العائلي و الاجتماعي ،و هل هناك من معارفك و عائلتك من له تجربة ناجحة في المقاولة؟	-أهلي بسطاء والدي تاجر و أمي خياطة سابقة ، هذه الحرفة توارثتها أنا و أخواتي الستة ، اثنين من أخواتي فتحن ورشتهما الخاصة أنا و ثلاث أخوات نعمل من المنزل .أما زوجي فهو رجل أعمال ميسور الحال .
كيف جاءتك فكرة إنشاء العمل من المنزل و من دعمك في هذا التوجه ؟	-أنا أمارس هذه الحرفة منذ صغري كنت أساعد والدتي أقوم بالحرج و التطريز ، بالنسبة لي الخياطة هي الهواية المفضلة التي لا يمكن الاستغناء عنها ، بعد زواجي فتحت ورشة و نظرا لكثرة الأعباء الضريبية قررت إغلاقها لمن زبائني بقوا على اتصال بي فعدت للعمل من المنزل أين خصصت غرفة كبيرة للعمل ، زوجي دعمني ماديا و تشجيعيا سواء في الورشة أو حتى في العمل من المنزل .
طيب حدثيني عن هذا العمل هدفك منه و علاقتك بالعمال، فرص تطور العمل...الخ	-أنا مختصة في خياطة اللباس التقليدي السطايفي بلمسة عصرية أعمل في المنزل منذ ستة سنوات لدي عاملتين تعملان معي بشكل يومي و أحيانا أضطر للاستعانة بعاملات أخريات من المنزل في فترة ضغط الأعراس يقمن بالحرج و التزيين وفق الرشمة التي أوزعها عليهن لا أفكر إطلاقا في إعادة فتح الورشة بشكل رسمي ، صدقيني

	العائد المادي من العمل غير الرسمي أحسن بكثير من العمل في ورشة رسمية على الأقل في مجال الخياطة.
ما هي المشاكل التي تواجهك؟	-كثيرة هي المشاكل في مجال الخياطة خاصة في هذه الفترة التي توقف معها الاستيراد ، معظم لوازم الخياطة مستوردة أحيانا أضطر للتوجه لعدة ولايات بحثا عن مواد الحرج و الخياطة.

المفارقة التي تطرحها هذه المقابلة مع هذه المبحوثة هي تحويل النشاط من مقاولة رسمية إلى عمل غير رسمي من المنزل ، حيث ترى هذه المبحوثة أن نسبة الربح في العمل غير الرسمي في مجال الخياطة على الأقل أعلى مما كانت تحصل عليه و هي على رأس روشة نظامية من حيث التكلفة والجهد اللذين تتطلّبهما إجراءات المقاولات الرسمية ، ما أدى بهذه السيدة التي كانت صاحبة مشروع مصغر أن تختار العمل في شكل غير نظامي من أجل تجنّب الالتزامات المتعددة والمعقّدة في كثير من الأحيان، والتي تفرضها اللوائح والتنظيمات الجاري العمل بها.

كما أن لعدم شفافية مناخ الأعمال، و في ظل بيئة استثمار منفِّرة غير جاذبة ، و فرص التمويل المشبوهة (الفوائد الربوية) الذي يمكِّن من تطوير المشروع وجعله ينتقل من وحدة مصغرة إلى مؤسسة من الحجم الصغير أو المتوسط، اختارت هذه السيدة اقتصاد الظل كبديل اقتصادي.

و من خلال المقابلة اتضح أن هذه الحرفة تعد حرفة عائلية متوارثة صقلتها الموهبة و الخبرة ، كما أن ارتباط المبحوثة بزوج صاحب أعمال يفسر تشجيعه لمبادرة زوجته في العمل الحر ، خاصة و أنها من خلال هذا العمل تحقق أرباح معتبرة تدعم من خلالها استقلالها المالي و مدخول الأسرة .

كما أن توجه هذه المبحوثة إلى العمل من المنزل قادها لتشغيل سيدات أخريات معها من منازلهن خاصة في فترات الذروة و ارتفاع الطلب .

صحيح أن العمل غير الرسمي لا يكفل أي حقوق من تأمين ، و عطل و...الخ، كما أن هذا القطاع يشهد تقريبا نفس المشكلات التقنية التي تعرفها المقاولات المصغرة الرسمية من بساطة العتاد ، علاء المواد الأولية و ندرتها كنتيجة لتوقيف الاستيراد ...الخ.

جدول رقم (56): عرض و تحليل المقابلة رقم 33 مع المبحوثة التي تقوم بالطبخ الجاهز من المنزل .

تاريخ إجراء المقابلة :2018/09/11

السؤال	الجواب
ما هي أهم محطات مسارك و الخصائص التي تميزك ؟	-عمري 52 سنة ، متزوجة و أم لخمسة أبناء ، من ولاية سطيف (العلمة) ، مستوى ثالثة ثانوي ، متقاعدة من التعليم ، مولوعة منذ الصغر بفن الطبخ ، منخرطة في العديد من الجمعيات النسائية كالاتحاد العام للنساء الجزائريات ، جمعية نساء في التجارة –الجزائر-.
ما هي خصائص محيطك العائلي و الاجتماعي ،و هل هناك من معارفك و عائلتك من له تجربة ناجحة في المقاولة؟	-الوالدان محدودا التعليم حيث كان والدي فلاح و الوالدة ماكثة بالبيت ، زوجي متقاعد من الجيش ، أبنائي طلبة جامعيين.
كيف جاءتك فكرة إنشاء العمل من المنزل و من دعمك في هذا التوجه ؟	-بدأت في البداية من خلال العمل في الأعراس كان هذا حتى قبل تقاعدي ، بعد التقاعد لم أستطع البقاء بدون نشاط فقررت تحضير وجبات و عرضها على أصحاب المحلات بشارع دبي بالعلمة ، هذه المبادرة لقت استحسان التجار الذين سئموا الأكل الخفيف ، ثم أنشأت صفحة في الفايسبوك أعرض فيها خدماتي على الأفراد و العائلات و المؤسسات .
طيب حدثيني عن هذا العمل هدفك منه و علاقتك بالعمال، فرص تطور	-أقوم بتجهيز أطباق يومية بأسعار معقولة من 350دج إلى400دج يتكون الطبق من سلطة وطبق رئيسي (سواء تقليدي أم عصري) و تحلية ، عادة كل يوم أحضر 50 طبق، و عندما تكون عندي طلبيات

العمل...الخ	كثيرة أشتغل رفقة بناتي ، أفكر جديا في فتح مطعم شعبي بشارع دبي بالعلمة ، هذا العمل حقق لي ربح معتبر دعيني أقول لك أن مدخولي من هذا العمل يتجاوز بكثير راتب التقاعد .
ما هي المشاكل التي تواجهك؟	- مشكلتي هي في العمل من المنزل بحد ذاته ، رائحة الأكل في كل أرجاء البيت لذلك أسعى لإنشاء مطعم شعبي.

إن تسارع التغيرات التي طرأت على حياتنا اليومية أدت إلى بروز نشاطات لم نكن في الماضي القريب نتصور أنها ستظهر و سيتفاعل معها الجمهور ، و من ضمن هذه النشاطات الطبخ الجاهز الذي يعتبر فكرة ذكية بدأت تظهر خاصة في سوق المقاولات غير الرسمية ، كما هو الحال بالنسبة للمبحوثة صاحبة مشروع الطبخ الجاهز من المنزل .

فكرة ذكية تقدم حلولاً عملية للكثير من أفراد المجتمع ،سواء في المناسبات أو في الحياة اليومية حسب الطلب ، حيث تتعامل هذه المبحوثة مع سيدات و عائلات و حتى تجار شارع دبي المعروف .

رغم أن هذه السيدة متقاعدة ن إلا أن الظروف أرغمتها على التوجه لعمل آخر تتمكن من خلاله استغلال أوقات الفراغ و تحصيل مدخول إضافي للعائلة ، و بالنظر لشغفها بمجال الطبخ و خبرتها في الطبخ في الولائم الكبيرة للعائلة و المقربين ، فقد كان أقرب مشروع بالنسبة لميولاتها هو الطبخ الجاهز خاصة و أنه يتميز بقلة تكاليف التأسيس حيث أن أغلب المعدات و الأدوات و وسائل تكون منطقيا متوفرة بأي منزل، كما أنه مشروع مدر للأرباح ، بدون حاجتها إلى مغادرة المنزل، و قد فتح لها عدة آفاق أخرى للعمل حيث أصبحت تطلب في قاعات الأفراح لتحضير الولائم هي و فريقها .

من جهة أخرى لا تنفي هذه المبحوثة حجم الأرباح الكبيرة التي تفوق مرتب التقاعد من التعليم بعدة مرات

إلا أنها أقرت بعدة مشاكل ابتداءا من العمل من المنزل الذي يشكل بعض الإزعاج لأهلها و كذا صعوبة التسويق وجذب الزبائن فهناك من الزبونات من ترفض التعامل عبر المنزل حيث يجدن حرج في ذلك .

جدول رقم (57): عرض و تحليل المقابلة رقم 34 مع المبحوثة التي تقوم بصناعة الحلويات التقليدية و العصرية من المنزل.

تاريخ إجراء المقابلة :2018/10/02

السؤال	الجواب
ما هي أهم محطات مسارك و الخصائص التي تميزك ؟	عمري 26 سنة من مدينة باتنة ،غير متزوجة متحصلة على ماستر في التاريخ ، و تكوين خاص في صنع الحلويات و المرطبات مركز التكوين المهني بباتنة ، للأسف لم أحظى بأي فرصة عمل في مجال تخصصي الأكاديمي ،في البداية اشتغلت في محل خاص بالحلويات و المرطبات ثم قررت العمل لحسابي الخاص من المنزل.
ما هي خصائص محيطك العائلي و الاجتماعي ،و هل هناك من معارفك و عائلتك من له تجربة ناجحة في المقاولة؟	-والدي أستاذ في التكوين المهني والدتي موظفة بالبلدية ،إخوتي لازال و طلبة بالجامعة ، خالتي و الكثير من معارفنا يشتغلون من المنزل في مجال الحلويات و العجائن.
كيف جاءتك فكرة إنشاء العمل من المنزل و من دعمك في هذا التوجه ؟	-أن من المولعات بصنع الحلويات منذ الصغر ، هذا ما جعلني أتوجه للتكوين المهني من أجل أخذ تكوين في التخصص كنت وقتها لازلت طالبة في الجامعة ، و لأنني لم أجد عمل بعد التخرج اشتغلت في محل حلويات و مرطبات مدة سنة بعدها قررت العمل من المنزل .
طيب حدثيني عن هذا العمل هدفك منه و علاقتك بالعمال، فرص تطور العمل...الخ	-أقوم بصنع حلويات حسب الطلب (تقليدية و عصرية) ، عندما تكون الطلبيات قليلة أشتغل لوحدي و عندما تكثر استعيد بقريباتي و أخواتي ،الهدف هو مادي طبعا صحيح أنني أشتغل برغبة و حب كبيرين لهذه الصنعة حيث ضمنت لنفسي مدخول مادي معقول

	خاصة في فترات الأعراس و المناسبات ،أحقق به استقلاليتي المادية و أساعد والدي في المصروف، الناس تعرفني من خلال صفحتي في الفايسبوك ،و أطمح إلى فتح محل خاص .
ما هي المشاكل التي تواجهك؟	-العمل من المنزل في مجال الحلويات مزعج لجميع أفراد العائلة ، حالة من الفوضى تسود المنزل خاصة في فترات الأعياد لهذا أطمح لفتح ورشة خاصة .

نناقش من خلال هذه المحادثة حالة شابة في مقتبل العمل ، دفعتها أزمة البطالة التي تعصف بالعلوم الإنسانية إلى البحث عن حل بديل تدفع به حالة العطالة التي تعيشها و بأقل التكاليف ، فما كان لها إلا أن تتوجه إلى مجال تملك في الموهبة و الرغبة في الإبداع.

كما أنها اعتمدت على تكوين مهني في المجال و هذا يؤكد ما أشرنا إليه في المقابلات السابقة عن دور التكوين في صقل المواهب و فتح آفاق جديدة للإبداع خاصة في وجود الموهبة .

من جهة أخرى يبدوا أن هذه المبحوثة متأثرة بنشاط قريباتها في مجال صنع الحلويات من المنزل ، حيث ترى المبحوثة أن تجربتهن إيجابية و ناجحة لهذا تشجعت على التأسي بهن في هذا المجال .

و تعتبر عملها من المنزل بداية مشوار فقط فالهدف الأساسي هو إنشاء محل مختص في الحلويات التقليدية و العصرية ، تبرز من خلاله بشكل رسمي و قانوني .

و تستخدم هذه المبحوثة وسائل التواصل الاجتماعي كوسيلة للدعاية و الترويج نشاطها و إدارة مبيعاتها ، و من جهة أخرى تتبع صدى الزبائن و رأيهم في أعمالها .

كما اعتبرت المبحوثة عائدات عملها جد مقبولة ،تمكنت من خلالها من تحقيق استقلاليتها و تجهيز نفسها و مساعدة أهلها في مختلف المصاريف .

أما من ناحية المعوقات فإنها مثل سابقتها تعتبر العمل من المنزل في مجال الطبخ و الحلويات مصدر إزعاج للعائلة خاصة من ناحية ضجيج وسائل المطبخ الإلكترونية أو حتى من ناحية توافد الزبائن إلى البيت خاصة و أنها تقيم في شقة من ثلاث غرف في عمارة ، بالإضافة إلى إشكالات التسويق و جذب الزبائن .

جدول رقم (58): عرض و تحليل المقابلة رقم 35 مع المبحوثة التي تقوم تنجيد و حياكة الزرابي من المنزل .

تاريخ إجراء المقابلة :2018/10/11

السؤال	الجواب
ما هي أهم محطات مسارك و الخصائص التي تميزك ؟	-عمري 29 سنة متزوجة و أم لولدين ، من مدينة الجلفة ، متحصلة على ليسانس في العلوم الإدارية و القانونية ، اشتغلت مع والدتي في نفس المجال قبل الزواج ، احترام رغبة الزبون و ذوقه من أهم المواصفات التي أتميز بها ،كما أن الإتقان و حسن اختيار مواد العمل من أهم عوامل النجاح في هذا المجال .
ما هي خصائص محيطك العائلي و الاجتماعي ،و هل هناك من معارفك و عائلتك من له تجربة ناجحة في المقاولة؟	-والدي موال بالمنطقة ،الوالدة تعمل في التنجيد و حياكة الزرابي من المنزل و هذه الحرفة تعتبر موروث عائلي ،حتى جدتي كانت تحيك في المنزل و لكن ليس بغرض تجاري مثلما أفعل أنا و والدتي، زوجي جامعي يشتغل كمتصرف إداري بالجامعة .
كيف جاءتك فكرة إنشاء العمل من المنزل و من دعمك في هذا التوجه ؟	-في البداية كنت أنا و أخواتي نساعد أمي في الحياكة ،بعد زواجي و نظرا لصعوبة ظروفنا المادية و لأنني لم أجد عمل بشهادتي الجامعية واصلت في التنجيد لحسابي الخاص من بيت زوجي .
طيب حدثيني عن هذا العمل هدفك منه و علاقتك بالعمال، فرص تطور العمل...الخ	-أقوم بحياكة الزرابي و تنجيد البساط كما أحيك البرنوس و قشابية الوبر حسب الطلب، تقريبا لدي طلبات كل العام أشتغل في غرفة خاصة بالمنزل مزودة بعتاد تقليدي (السداية) ،أشتغل بمواد طبيعية 100 % ،وهذا ما يجعل المنتوجات التقليدية غالية نوعا ما ،تشتغل معي فتاتان عندهما رغبة كبيرة في تعلم هذه الحرفة ،أتمنى تأسيس جمعية للمحافظة على هذا التراث .

ما هي المشاكل التي تواجهك؟	من خلال هذه الحرفة أساهم بقسط في دعم المدخول الأسري ، و تخليت تماما عن مصروف زوجي و حققت استقلالي المالي. -المشاكل هي غلاء المواد الأولية خاصة الصوف ، الوبر ،كما أن هذه الحرفة تتطلب مجهود بدني كبير.

ارتبط نشاط هذه المبحوثة بطبيعة المنطقة التي تنتمي إليها و عاداتها و تقاليدها من خلال إعادة إنتاجها لحرفة حياكة الزرابي التي تدخل في صميم الحياة اليومية للمجتمع الجلفاوي ، فليس من المستغرب أن نجد هذه المبحوثة الشابة ذات المستوى الجامعي تلجأ إلى هذه الحرفة كبديل عن الوظيفة التي لم تحصل عليها بشهادتها الجامعية ، خاصة و أنها تملك خبرة في العمل مع والدتها .

بالنسبة لهذه المبحوثة العمل من المنزل كان بدافع إحداث التوازن داخل الأسرة و تحمل المسؤولية اتجاه عائلتها من خلال مساعدة الزوج في تكاليف الحياة المعيشية من جهة ، فقد حققت المبحوثة من خلال العمل من المنزل الاستقلالية المادية عن الزوج،ما عزز ثقتها في نفسها ، ذلك أن المرأة المُنتِجة تستشعر أهمية ما تقوم به، مما ينعكس إيجاباً على قدرتها، في التعامل مع محيطها الاجتماعي.

يتعدى الهدف من هذا النشاط الكسب المادي إلى رغبة في المحافظة على التراث من خلال تصريح المبحوثة عن رغبتها في فتح جمعية ثقافية تهتم بإعادة انتاج التراث المتعلق بحياكة الزرابي و القشابية و البرنوس و غيرها من مقومات الهوية الثقافية الجزائرية ، خاصة و أن الآونة الأخير تعرف تراجعا للإنتاج الحرفي التقليدي نتيجة هيمنة التكنولوجيا و الآلات التي تسببت في صدمة ثقافية تحاول طمس الهوية التقليدية للشعوب .

كما أن المبحوثة أشارت إلى ارتفاع سعر منتوجاتها نتيجة ارتفاع تكاليف الانجاز و هذا ما أدخل هذه الحرف في حلقة من الصراع مع أنماط الإنتاج الرأسمالي الضخم ، الذي يضمن تقريبا نفس المنتوج أو أحسن منه بتكاليف أقل .

كل هذا يساهم دون شك في ضياع هوية الحرف المتوارثة ، و تضائل الطلب عليها ، مما يهدد المكاسب المادية للعاملين في هذا المجال ، وهذا ما يفسر تراجع عدد الحرفيين في مجال حياكة الزرابي على سبيل المثال لا الحصر ، و يفسر أيضا حالة العزوف التي يعرفها

الشباب اتجاه تعلم مثل هذه الحرف.

جدول رقم (59): عرض و تحليل المقابلة رقم 36 مع المبحوثة التي تقوم بصناعة حلوة الجوزية من المنزل .

تاريخ إجراء المقابلة :2018/10/17

السؤال	الجواب
ما هي أهم محطات مسارك و الخصائص التي تميزك ؟	عمري 27سنة من مدينة الخروب ولاية قسنطينة متزوجة بدون أطفال، متحصلة على ماستر في العلوم الإدارية و القانونية ، اشتغلت ضمن عقود ما قلا التشغيل في مكتب محاماة خاص ،توقفت عن العمل بعد زواجي .
ما هي خصائص محيطك العائلي و الاجتماعي ،و هل هناك من معارفك و عائلتك من له تجربة ناجحة في المقاولة؟	-أهلي عائلة موظفين ،زوجي صاحب مؤسسة خاصة في رسكلة المواد البلاستيك، أهل زوجي معروفين و مختصين في صناعة حلوة الجوزية على مستوى الخروب تعلمت منهم هذه الصنعة و بدأت بالعمل لحسابي الخاص من المنزل .
كيف جاءتك فكرة إنشاء العمل من المنزل و من دعمك في هذا التوجه ؟	-في الحقيقة زوجي ميسور الحال ، و أنا لما قررت العمل في هذا المجال كان لملأ وقت الفراغ ،في البداية لم أكن جادة في العمل أحضر هذه الحلوى فقط في المناسبات أو لتقديمها كهدية للعائلة ، بعد لاقت استحسان كل من تذوقها وضعت إعلان في صفحة نسائية في الفايسبوك كان هذا في رمضان ، جمعت عدد معتبر من الطلبيات ثم بدأ الطلب يزداد لحفلات الزفاف الختانة...وغيرها من المناسبات .
طيب حدثيني عن هذا العمل هدفك منه و علاقتك بالعمال، فرص تطور	-أصنع حلوة الجوزية المعروفة بها مدينة قسنطينة ، هي لا تتطلب مكونات كثيرة فقط متعبة نوعا ما ، لحد الساعة أشتغل لوحدي لكنني الآن في مرحلة دراسة جدوى لفتح ورشة خاصة و تصدير هذا

العمل...الخ	المنتوج إلى الخارج .
ما هي المشاكل التي تواجهك؟	-ليست لدي مشاكل كبيرة ،يوجد مشكل غلاء المواد الأولية فقط ما عدا ذلك ،أنا أشتغل حسب قدرتي و رغبتي ،صحيح أن زوجي متحفظ جدا على فكرة العمل من المنزل ، ماعدا ذلك لا توجد لدي مشاكل على الأقل حاليا.

أبانت هذه المقابلة عن نشاط منزلي آخر مرتبط بثقافة منطقة معينة و هي قسنطينة ، و رغم أن هذه المبحوثة لازالت شابة و ذات مستوى جامعي إلا أنها اهتمت بصناعة حلوة الجوزية المرتبطة بصميم الثقافة القسنطينية من جهة و لتأثرها بنشاط عائلة زوجها في هذا المجال ، و رغم أن بدايات هذه المبحوثة مع العمل بالمنزل كانت صدفة قادها إليها الفراغ و حب الاكتشاف فقط ،إلا أنها اليوم و من خلال ما لاحظناه أثناء المقابلة من كميات كبيرة من المنتوج.

من جهة أخرى المعروف على هذه الصنعة أنها متوارثة منذ أول ظهور لهذه الحلوى حتى خلطتها الأصلية كانت إلى وقت قريب سرية بين أفراد العائلات القليلة التي تصنعها

" يعود أصل هذه الحلوى إلى الحقبة العثمانية. لكن عكس ما قد يعتقده البعض، فالجوزية ليست تركية الأصل، بل هي حلوى تم اختراعها داخل قصر "الباي أحمد" الذي كان حاكماً على قسنطينة من العام 1826 لغاية العام 1837. استطاع طباخ قصره صنع حلوى ذات تركيبة سريّة سُمّيت "اللوزية" آنذاك. إذ كانت تُصنع بنفس الطريقة ولكن باستخدام اللوز بدل الجوز، قبل أن يتم اعتماد هذا الأخير الذي تبيّن فيما بعد أنه أفضل بكثير. وقد طلب "الباي أحمد" من الطباخ عدم الإفشاء بسر الخلطة لعامة الشعب، لتكون مادة خاصة بمائدته فقط.

و بقيت خلطة الجوزيّة سرّاً إلى ما بعد موت الباي بـ 163عاما تقريباً. إذ لغاية اليوم، ترفض العائلات التي تحمل السر أن تفشيه لأحد."[1]

إن نسبة الأرباح التي تحققها هذه المبحوثة جعلها تفكر جديا في فتح ورشة نظامية لصنع حلوة الجوزية و تصديرها بالنظر للطلب المتزايد على هذا المنتوج.

[1] جريدة العربي الجديد، يومية إلكترونية ،28نوفمبر 2014.

أما من ناحية المعوقات فهي تلخصها في غلاء المواد الأولية لصنع هذه الحلوى الجوز الذي يفوق سعر الكيلوغرام الواحد 3000دج و العسل الطبيعي الذي يتعدى سعره 5000دج للكيلوغرام ، و هذا ما يفسر ارتفاع سعر القطعة الواحدة ، بالإضافة إلى الجهد البدني و الصبر الذي يجب أن يتحلى به صانع هذه الحلوى .

بالإضافة إلى فكرة العمل من المنزل في حد ذاتها التي تحرج العائلة و حتى بعض الزبائن .

جدول رقم (60): عرض و تحليل المقابلة رقم 37 مع المبحوثة التي تقوم بصناعة لوازم الديكور من المنزل .

تاريخ إجراء المقابلة: 2018/11/06

السؤال	الجواب
ما هي أهم محطات مسارك و الخصائص التي تميزك ؟	عمري 24 سنة من مدينة سطيف غير متزوجة ، متحصلة على ماستر علوم التربية ، منذ صغري و أنا مبدعة في هذا المجال حتى أن حصة الأشغال اليدوية كانت المفضلة عندي ،و عندي الكثير من الأفكار في هذا المجال .
ما هي خصائص محيطك العائلي و الاجتماعي ،و هل هناك من معارفك و عائلتك من له تجربة ناجحة في المقاولة؟	-والدي محاسب في بنك والدتي أستاذة في الثانوي أخي الأكبر تاجر و أنا أعرض مصنوعاتي عنده في المحل و هو من يجلب لي الزبائن و الطلبيات ،أشتغل في هذه الصنعة رفقة صديقتي و زميلتي في الدراسة.
كيف جاءتك فكرة إنشاء العمل من المنزل و من دعمك في هذا التوجه ؟	-الفكرة مثلما أخبرتك قديمة منذ الصغر و أنا أصنع أشياء للزينة ،بعد التخرج من الجامعة لم أجد عمل في مجال تخصصي بدأت بتصنيع علب الصابون بأقمشة مختلفة و أعرضها في محل أخي (محل مواد التجميل) ، كان الإقبال كبير على هذا المنتوج بعدها أصبحوا يطلبونها بألوان مختلفة (العرائس) ، من هنا كانت بداياتي ثم استعنت بالفايسبوك و انستغرام للترويج للمنتوجات ،دعمتني والدتي في البداية خاصة في شراء المواد الأولية ،الأن حققت استقلاليتي المادية أشتغل من مالي الخاص.
طيب حدثيني عن هذا العمل هدفك منه و علاقتك	-اقوم بصنع مختلف ديكورات الحفلات و العرائس تزيين علب الصابون تزيين أكواب و صحون الخطوبة و الحنة ،صناعة علب

بالعمال، فرص تطور العمل...الخ	الديكور....الخ، أستخدم مواد طبيعية و غير طبيعية معضمها متوفر في الأسواق ، أشتغل أنا وصديقتي من المنزل نلتقي مرة في الأسبوع نشتري لوازم العمل و نتقاسم فيها العمل ، نحن نعمل بكمية قليلة أتمنى إنشاء ورشة و نصبح نصنع يالجملة، وبفضل مداخيل هذا العمل أقوم الآن بالقيام بدورات تدريبة في مدارس خاصة في مجال الديكور .
ما هي المشاكل التي تواجهك؟	-المشاكل بالنسبة لي عادة مرتبطة بعدم التزام الزبائن يطلبون ثم يلغون الطلب أو يقطعون التواصل تماما ،هذا ما يسبب لي خسائر.

تعتمد هذه المبحوثة على موهبتها في الديكور و إعادة التدوير المنزلي و تدوير البلاستيك، و مختلف الموارد المتاحة التي يمكنها تحقيق أقصى استفادة منها و استخراج منتوج آخر منها يستعمل في مجال الديكور .

تطورت ممارسة هذه الموهبة عند هذه المبحوثة من الهواية إلى مدخل رزق و مكسب ربحي معتبر ، فهي رغم صغر سنها و حداثة تخرجها من الجامعة لا تفكر في البحث عن وظيفة بقدر ما تبحث عن تطوير لهذه الموهبة التي ترى أنها انشلتها و أنقذتها من البطالة .

تشتغل هذه المبحوثة رفقة صديقتها في هذا المجال الذي يعتبر امتداد لاهتمامات المرأة حيث الشابتان مصنوعاتهما في محل شقيق المبحوثة و هذا يدل على دعم العائلة للأعمال التي تقوم بها ابنتهم ، كما تعتمد على صفحات الفايسبوك و الأنستغرام ، و قد تمكنت من جذب عدد معتبر من الزبائن معظمهم نساء و فتيات يحضرن لوازم الخطوبة و الزواج.

تعتبر مداخيل هذا النشاط مقبولة لحد ما خاصة أن المبحوثة صرحت أنها تشتغل بوسائل بسيطة فالأساس في هذا العمل هو الموهبة و الإبداع ، و لأن المبحوثة ذات طموح كبير فهي على تواصل بكل ما يمكن أن يستجد في هذا المجال من خلال الدورات التدريبية التي تقوم بها دوريا.

تعتبر هذه المبحوثة نشاطها الغير الرسمي في إطار العمل من المنزل بوابة و مرحلة مؤقتة لحين تكوين رأسمال و اكتشاف حقيقي لسوق العمل في هذا المجال ، بعدها تنتقل إلى تجسيد مشروعها بشكل نظامي و رسمي .

جدول رقم (61): عرض و تحليل المقابلة رقم 38 مع المبحوثة التي تقوم بالطرز من المنزل .

تاريخ إجراء المقابلة :2018/11/17

السؤال	الجواب
ما هي أهم محطات مسارك و الخصائص التي تميزك ؟	عمري 33 سنة من مدينة سطيف متزوجة ، تقني سامي في صيانة العتاد الطبي، إشتغلت في مصحة طبية خاصة قبل الزواج ، بعد زواجي توقفت عن العمل لأن زوجي يرفض العمل خارج المنزل ، عدت للطرز و مختلف أنواع النسيج التي كنت أتقنها بشكل جيد جدا منذ الصغر.
ما هي خصائص محيطك العائلي و الاجتماعي ،و هل هناك من معارفك و عائلتك من له تجربة ناجحة في المقاولة؟	- والدي متوفي والدتي خياطة ، كنا نساعدها منذ الصغر و عليها تعلمنا الطرز و الشبيكة و نسيج ...الخ ،كل أخواتي خياطات من المنزل ،زوجي تاجر بسيط.
كيف جاءتك فكرة إنشاء العمل من المنزل و من دعمك في هذا التوجه ؟	-أنا كنت منذ البداية أتقن هذا العمل و بعد توقفي عن العمل و نظرا لضعف مدخول زوجي قررت العمل من المنزل في مجال الطرز و النسيج ،اتصلت في البداية بمحلات بيع الأقمشة و لوازم الخياطة أعطيتهن رقم الهاتف و هم من وجه لي الزبائن ، بالإضافة إلى عرض بعض أعمالي في محلاتهم.
طيب حدثيني عن هذا العمل هدفك منه و علاقتك بالعمال، فرص تطور العمل...الخ	-العمل هذا متمثل في الطرز ،الشبيكة ، النسيج يعتمد على مواد عادة تكون متوفرة في الأسواق بأسعار مختلفة حسب النوعية أنا أشتغل رفقة فريق عمل مكون من سيدتين عاملتين من المنزل كذلك أوزع لهن الرشمة و مواد العمل خاصة عندما يكون عندي فائض

	عمل ،صراحة العلاقة معهن مبنية على الالتزام بالنوعية و الوقت و كل من لا تلتزم معي أستغني عنها .لا أفكر في فتح ورشة لأن زوجي يرفض عملي خارج المنزل ،كما أن العمل من المنزل مريح و مربح بالنسبة لي على الأقل . وفر لي هذا العمل مدخول معتبر ساعدت زوجي في مشروعه التجاري و أساهم بقسط في مصروف العائلة.
ما هي المشاكل التي تواجهك؟	-مشاكل وروتينية متعلقة بالتعامل مع الزبائن فقط، أنا من الناس التي لا تحب العمل تحت الضغط و بالتالي عندما أشعر بعدم ارتياح لا أعمل هي قضية ترتيب أولويات فقط.

إن ازدياد الحاجة لخلق فرص العمل في بلادنا أدي بالكثير من النسوة للاستثمار و إعادة إنتاج بعض المكتسبات الثقافية و الحرف التقليدية المتوارثة التي كان الكثير منها يدخل في تنشأة البنات سابقا ، ومنها الطرز و الشبيكة ، المسلول ...الخ .

حالة هذه المبحوثة لا تخالف عن حالات سابقاتها ،حيث دفعتها الحاجة و الظروف الاجتماعية و معارضة زوجها للعمل خارج المنزل ،كل هذه العوامل و غيرها ساهمت في توجيها نحو العمل من المنزل و الاستثمار في صنعة تقليدية تعتبر وراثية في محيطها .

والعمل في هذا المجال، بالإضافة إلى شغل وقت الفراغ الذي تعانيه هذه المبحوثة خاصة بعد توقفها عن عملها في مجال صيانة العتاد الطبي ، هدفت من خلاله إلى الانشغال بما ينفعها ويدر عليها بالأموال، بدلاً من حالة العطالة التي كانت تعاني منها، وكذا تخلصها من أن تكون عبئاً على زوجها خاصة و أن دخله كموظف يعد متواضع و لا يلبي كافة احتياجات الأسرة ، فقد أصبحت هذه المبحوثة من خلال العمل من المنزل يداً عاملة و منتجة ،و استطاعت أن تصنع لنفسها مهنة وحرفة جديدة.

لتكون مصدر رزق إضافي لها و لمن حولها، كي تحسن من مستواها المعيشي، و تدعم من خلالها الاقتصاد العائلي ، ولتساعد على استمرار عجلة الحياة فيها.

تشتغل هذه المبحوثة بالتنسيق مع فريق من النسوة يعملن بدورهن من المنزل يتقاسمن فيما بينهن الأعمال حسب تخصص كل سيدة ، حيث هناك من تهتم يالتفصيل

و أخرى الطرز و أنواعه و أخريات الحرج ...الخ .

و هذا ما يربط فكرة تقسيم العمل التي تقوم بها هؤلاء النسوة بشكل من أشكال التضامن الاجتماعي و هو التضامن الآلي الذي عادة ما يكون في المجتمعات البسيطة و المعمار الاجتماعي المتجانس ،فالمعروف عن التضامن الآلي أنه يخص المجتمعات البدائية أو التقليدية حيث يتميز هذا المجتمع بسمات اجتماعية خاصة إذ يغلب على السلوك الإنساني فيه التجانس الاجتماعي، من حيث الأفكار و المعتقدات والعادات والآراء ،و أنماط السلوك الفردي والجماعي،بالإضافة إلى حالة الولاء للضمير الجمعي من حيث مجموعة المعتقدات كالقانون والأخلاق والضبط الاجتماعي ، ما يعني بالضرورة أن معظم المشتغلات في هذا النموذج لديهن تقريبا نفس الظروف و نفس الدوافع.

و تعتقد هذه المبحوثة أن هناك بعض الآليات التي تساعد على خلق التوازن المطلوب في حياتها، و أهم هذه الآليات هي ترتيب الأولويات؛ وهي نصيحة يجب أن تدركها المرأة، وهي أنه لا يمكن تحقيق كل شيء في آن واحد، فالمرأة يجب أن تراجع أولوياتها في كل فترة وفقا لظروف أسرتها لتستطيع التوفيق بين العمل والأسرة وبعض الأنشطة الأخرى، ولتحقيق توازنها النفسي الذي بدونه لا تستطيع التميز في مشاريعها، إضافة إلى إتباع المنهج الكيفي وليس الكمي في الحياة، فالمهم هو كيفية تعظيم الاستفادة من أي وقت تملكه.

جدول رقم (62): عرض و تحليل المقابلة رقم 39 مع المبحوثة التي تقوم بصناعة الأواني الفخارية التقليدية من المنزل .

تاريخ إجراء المقابلة :2018/11/28

السؤال	الجواب
ما هي أهم محطات مسارك و الخصائص التي تميزك ؟	-عمري 56 سنة من مدينة بجاية (صدوق) ،أرملة و أم لسبعة أبناء ، مستوى ابتدائي ، أتقن الصناعة الفخارية منذ نعومة أظافري و أنا أمارس هذا النشاط و أبيع في المحلات و الطرق السياحية.
ما هي خصائص محيطك العائلي و الاجتماعي ،و هل هناك من معارفك و عائلتك من له تجربة ناجحة في المقاولة؟	-كلنا في هذه المنطقة نعمل في مجال الفخار و منتجات الزيتون أهلي و أهل زوجي كلهم يشتغلون في هذين المجالين ، الآن ابني فتح محل للصناعات الفخارية في مدينة تيشي ، اصنع له انا و بعض الأقارب الأواني و هو يشتري و يبيع .
كيف جاءتك فكرة إنشاء العمل من المنزل و من دعمك في هذا التوجه ؟	-كما قلت لك أنا أعمل في هذا المجال منذ تقريبا 48سنة ، كنت أصنع الأواني و زوجي يبيع في الطريق السياحي و قد ربيت سبعة أبناء بمدخول هذه الحرفة ، الآن أنا أصنع و ابني يبيع .
طيب حدثيني عن هذا العمل هدفك منه و علاقتك بالعمال، فرص تطور العمل...الخ.	-هذا العمل هو المدخول الوحيد لعائلتي أنا الآن علمت بناتي الصنعة نصنع مختلف أنواع الأواني (الأقداح ، القارورات ، الصحون الطواجن بأنواعها...الخ) ،بالإضافة لصناعات الديكور ، أنا الآن لا أفكر في تطوير العمل لأنني تعبت لكن أتمنى أن يهتم شبابنا بهذا النوع من الصناعات.
ما هي المشاكل التي تواجهك؟	-ندرة المواد الأولية ذات النوعية الجيدة و مشاكل التسويق هي أهم المشاكل التي نعاني منها .

تحرص هذه المبحوثة ،من خلال امتهانها لحرفة صناعة الأواني الفخارية من المنزل ،من جهة على المحافظة على صناعة الأواني التقليدية، باعتبارها تراثا لمنطقة القبائل ، و من جهة أخرى فهي تعتبر هذه الصنعة مصدر رزق لعائلتها خاصة بعد وفاة زوجها ، فالمبحوثة تملك خبرة تمتد لعقود بقدر عمرها تقريبا .

و من خلال المقابلة اعتبرت المبحوثة عملها من المنزل سبيلها الوحيد حتى اليوم في توفير احتياجات أسرتها ، فقد تمكنت من خلاله إعالة عائلة بأكملها ، و تدريس أبنائها ، حتى و إن كانت نسب الفائدة غير مستقرة .

فالعمل من المنزل في هذا المجال بالذات طالما ساهم في رفع الدخل و تحسين المعيشة في المناطق الجبلية ،على غرار توفير مناصب العمل و إنعاش الحركة التجارية و السياحية كونها تعبر عن حياة سكان المنطقة و نمط عيشها و أسلوب الحياة فيها.

لقد ساهمت عدة عوامل في دفع المبحوثة نحو الهمل من المنزل في هذا المجال ، فبالإضافة إلى كون هذه الحرفة مكون أساسي من مكونات الثقافة الأمازيغية ، حيث تعرف منطقة القبائل بهذه النشاطات منذ قرون مضت ،كان للفقر و الحاجة الدور الأكبر في دفع المبحوثة نحو هذا المجال ،خاصة بعد وفاة زوجها و انعدام أي مدخول آخر يمكن الاعتماد عليه .

يرتكز عمل هذه المبحوثة على توفر الطين و الصلصال من النوعية الجيدة حيث يتم خلطها بالرمل والماء بمقاييس مضبوطة ودلكها بالأرجل حتى يخرج الهواء من العجينة، وتشكيلها بالأيدي ، دون إدخال الآلة في عملية تشكيل الأواني المنزلية.

و على هذا فإن أهم إشكال يصادفها في هذا المجال هو ندرة المواد الأولية ذات النوعية الجيدة ، أو بالأحرى صعوبة الحصول عليها لأنها موجودة في الجبال و المناطق البعيدة .

جدول رقم (63): عرض و تحليل المقابلة رقم 40 مع المبحوثة التي تقوم بصناعة اكسسوارات الرضع من المنزل .

تاريخ إجراء المقابلة :2018/11/30

السؤال	الجواب
ما هي أهم محطات مسارك و الخصائص التي تميزك ؟	عمري 29 سنة من مدينة سطيف ،غير متزوجة، متحصلة على ليسانس في اللغة الفرنسية ، لم أعمل سابقا ، بدأت هذا النشاط قبل تخرجي ،كنت مولعة بكل ما هو ديكور ، ما جعلني أطلع كثيرا على مختلف الموديلات العالمية لصنع لوازم الرضع و الأطفال .
ما هي خصائص محيطك العائلي و الاجتماعي ،و هل هناك من معارفك و عائلتك من له تجربة ناجحة في المقاولة؟	-والدي متقاعد من وظيفة في الإدارة والدتي ماكثة بالبيت ، أنا البنت الثانية في العائلة و أنا الوحيدة التي توجهت إلى مجال العمل من المنزل.
كيف جاءتك فكرة إنشاء العمل من المنزل و من دعمك في هذا التوجه ؟	-منذ الصغر كنت مولعة بصناعات الديكور أصنع اللوحات من الخشب و العلب الخشبية لمستحضرات التجميل ...الخ، و أثناء دراستي الجامعية قمت بتربص في العاصمة في مدرسة خاصة و لأنني كنت أتقن الخياطة كذلك اقترحت على أحدى الأستاذات أن أركز على ديكور الأطفال من يومها و أنا أبحث في هذا المجال . أما في العائلة في البداية لم أتلقى دعمهم فالجميع كان يعتبر ما أقوم به مضيعة وقت ،و أنه كان علي الاهتمام بشيئ آخر ، حتى أن والدي في البداية لم يتقبل مجيئ الوبونات للبيت.
طيب حدثيني عن هذا العمل هدفك منه و علاقتك	-حيث أقوم بتزيين فرش ،ابتداءا من تزيين السرير و صنع البساط و صنع علب تخزين ملابس الرضيع ...الخ ، أشتغل لوحدي ،كما

بالعمال، فرص تطور العمل...الخ.	أشتغل بالقطعة ، أفكر في فتح ورشة أعمال الديكور وضعت الملف في الصندوق الوطني للتأمين على البطالة و أنتظر الرد حقق لي هذا النشاط الكثير من الأشياء ،استقلال مادي و عمل محترم و مكانة في العائلة حتى أنني أعلاقات اجتماعية لا بأس بها من خلال زبائني.
ما هي المشاكل التي تواجهك؟	-هذه الحرفة ليست سهلة تتطلب إبداع و جهد بدني و عقلي ، حاليا أعمل في البيت و هذا هو أصل المشكل بالنظر لخطورة بعض الوسائل خاصة في وجود الأولاد(الدبابيس ، المقص...الخ).لذلك أنا أنتظر بفارغ الصبر الموافقة من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة حتى أبدأ مشروعي خارج المنزل.

لا تختلف حالة هذه المبحوثة عن غيرها من المبحوثات الشابات اللواتي فرضت عليهن البطالة التفكير في حلول بديلة و البحث عن تطوير مواهبهن و استثمارها .

هذه المبحوثة التي تعتبر انشغالها بتجهير لوازم الديكور الخاصة بالأطفال و الرضع وضع مؤقت لحين إنشاء مقاولة نظامية ، تشتغل منذ ثمانية سنوات في مجال يعتبر الإبداع فيه نقطة الفصل .

لقد بات العمل من المنزل أحد الخيارات التي تفرض نفسها على الشابات المتخرجات للحصول على مكسب مالي في ظل انكماش دور الدولة في التوظيف ، و قد مثل طوق النجاة بالنسبة لهذه المبحوثة، بالنظر لمجموعة المكاسب التي حققتها من خلاله ، حيث تتعدى مزايا العمل من المنزل الجانب المادي إلى جوانب أخرى أهمها تعزيز المكانة في الأسرة بحيث أصبحت عضو مساهم و فعال .

و تكشف هذه المقابلة إلى ميول المرأة الجزائرية للاستقلال المالي فمن من بين أهم الأسباب التي تدفع النساء إلى امتهان هذه المهن هو حب معظمهن لعنصر المال وتوفيره بشتى الوسائل والطرق، وهو ما جعل الكثير من السيدات الماكثات بالمنزل في رحلة بحث دائمة عن وسيلة ما تمكنهن من تحقيق دخل مالي بالنظر لأن أغلب الحرف المنزلية لا تتطلب

شهادة أو تكوينا معقدا يؤهل صاحبته ممارسة مهنة ما ، و هو أحد أسرار التوجه الكثيف للمرأة الماكثة بالبيت إلى امتهان هذه الحرف.

من جهة أخرى تعتبر هذه المبحوثة أن العمل من المنزل قد يشكل خطرا في بعض الأعمال ، و هذا لغياب بيئة عمل آمنة و سليمة و قد عبرت عن خوفها الدائم من اقتراب الأطفال من غرفتها لتواجد وسائل العمل الخطير في غرفتها (المقص ، الدبابيس ، السكين القاطع....الخ).

و تعتبر مخاوف هذه المبحوثة في محلها فقد طرحت إشكالا يعتبر من أكبر سلبيات العمل من المنزل ، خاصة في انعدام حقوق التأمين الاجتماعي .

➢ ثانيا:مناقشة نتائج الدراسة:

1. -مناقشة نتائج الدراسة على ضوء الدراسات المشابهة:

بناءا على النتائج التي توصلت إليها الدراسة الراهنة ، و بالاستناد على الدراسات السابقة التي اعتمدنا عليها في دراستنا ، اتضح لنا من خلال عقد المقارنات و ملامسة أهم المفارقات و نقاط الاختلاف و التشابه و التي نناقشها و فق النمط التالي :

الدراسة المشابهة الأولى: مؤهلات و عوائق المقاولة النسوية، للباحثة يمينة رحو.

في البداية نشير إلى أن هناك اختلافات جوهرية بين الدراستين فدراستنا كان مفهوم المرأة المقاولة شاملا للنساء صاحبات المقاولات بشكل رسمي و أولئك اللواتي تعملن من المنزل بشكل غير رسمي سواء كأفراد أم في جماعات .

من جهة أخرى تطابقت نتائج دراستنا من حيث المعوقات التي تواجه المرأة المقاولة مع دراسة الباحثة يمينة رحو، فالدراسة السابقة خلصت إلى أن النساء المقاولات يواجهن معوقات أكثر من الرجال المقاولين، وهو الشيء الذي أكدته دراستنا؛ فبالإضافة إلى المشاكل الإدارية و المالية التي تعاني منها المرأة كما الرجل، إلا أن المرأة المقاولة تعاني إضافة إلى ذلك من مشاكل اجتماعية متعلقة بالتركيبة الذهنية لأفراد المجتمع الجزائري.

حيث مازالت تعاني من السيطرة الذكورية و أن تعليمها و تكوينها و خروجها إلى ميدان العمل الحر لم يغير كثيرا من النظرة السائدة حول المرأة ، فالأدوار داخل الأسرة مازالت غير متكافئة لذلك يصعب على المرأة المقاولة أن تتعامل و تتفاعل مع العالم الخارجي بحرية تامة.

- الدراسة المشابهة الثانية: بعنوان سياسة التشغيل في الجزائر المؤسسة الاقتصادية النسوية نموذجا ، للدكتورة ليليا بن صويلح

طابقت كذلك نتائج هذه الدراسة مع نتائج موضوع دراستنا؛ حيث توصلت كل من الدراستين إلى أن المحيط الاجتماعي و العائلي الذي تنتمي إليه المرأة الجزائرية (الوالدان الإخوة ، الزوج ....من جهة)، و (التكوين ، علاقات العمل ....الخ من جهة أخرى) ، تساهم في بلورة فكرة المقاولاتية عند المرأة ، فحسب الدراستين أضحت المرأة تملك المقومات الفردية، و الاجتماعية، و النفسية، و حتى الكاريزماتية، التي تجعلها قادرة على اتخاذ المبادرة، و إنشاء مقاولتها الخاصة؛ و من بين هذه الخصائص: التكوين، الخبرة، الدعم العائلي و المجتمعي، قوة الشخصية، السن المناسب... الخ.

إلا أن الدراستين تختلفان في فكرة أن سلطة أخذ القرار تتمركز في قمة البناء ممثل في شخصية المرأة المقاولة.فحسب الدراسة الحالية تبين أن للعائلة (الذكور خاصة) دور في

تسيير المقاولة النسوية على اعتبار أنها مقاولة لكل العائلة خاصة منها المقاولات الرسمية.

- الدراسة المشابهة الثالثة: المقاولة النسوية بين المساهمة الاقتصادية و المعوقات السوسيو-اقتصادية دراسة ميدانية لعينة من النساء المقاولات في الجزائر، للباحثة نعيمة دريس .

تشابهت الدراستين في اعتبار أن للتكوين و التعليم دور في توجه المرأة نحو النشاط المقاولاتي ما يشير إلى أن مستوى الوعي في ازدياد في وسط المجتمع الجزائري حيث أن المرأة المتعلمة و التي تملك شهادة تعليم عالي أو تكوين مهني متخصص هي الأكثر إتجاها إلى المجال المقاولاتي ، كما يعود السبب كذلك إلى مجال العمل نفسه، فأغلب المقاولات اليوم تتطلب مستوى علمي و تكوين متخصص لأنها تعتمد على وسائل و تقنيات تكنولوجية تتطلب المهارة الفنية و التقنية التي بدورها تعتمد على التعليم و التكوين.

من ناحية أخرى تطابقت الدراستين من حيث تحديد المعوقات التي تواجه المرأة أثناء المبادرة الاقتصادية فقد صنفتها الباحثة إلى معوقات سوسيو-ثقافية و معوقات تنظيمية أضفنا عليها في دراستنا معوقات تقنية.

-الدراسة المشابهة الرابعة : Entreprises et bourgeoisie d'industrie en algerie للباحث الجزائري جيلالي اليابس:

تعتبر هذه الدراسة موجها أساسيا في دراستنا حيث لا يمكن لرأس المال الخاص أن يعيد إنتاج نفسه دون استغلال قوة العمل و التي تتم بتشغيل النساء خاصة في البيوت لحساب ورشة خياطة أو حياكة مثلا.

كما أن التوجه المقاولاتي بحسب الدراستين لا يرتبط بالرغبة فحسب بقدر ما هو مرتبط برأسمال الاجتماعي و رأسمال العلاقات اللذان يتدخلان لبلورة الفكر المقاولاتي.

-الدراسة المشابهة الخامسة : رؤساء المؤسسات في الجزائر للباحث الفرنسي جون بيناف

صنف جون بيناف المقاول الجزائري إلى مقاول تاجر ، مقاول ،مقاول عامل و مقاول غير مسيير في حين في دراستنا الحالية و من خلال المحادثات التي قمنا بها توصلنا إلى تصنيفين للمرأة المقاولة على أساس الخصائص الشخصية و على أساس طبيعة المقاولَة حيث :

يتميز التصنيف على أساس الخصائص الشخصية بنموذجين :

- النموذج الأول: سيدات متوسطات في العمر، اكتسبن خبرة من أعمالهن السابقة

سواء في القطاع العمومي أو الخاص (كعاملات)، ثم فكرن في إنشاء مقاولاتهن.

- النموذج الثاني: شابات في مقتبل العمر، لم يزاولن أي مهنة من قبل، يعتمدن على وكالات دعم مشاريع الشباب، أعمالهن بسيطة.

و يتميز التصنيف على أساس المقاولَة بثلاث نماذج:

-النموذج الأول : سيدات أنشأن مقاولاتهن

-النموذج الثاني:سيدات ورثن مقاولاتهن

-النموذج الثالث : سيدات يعملن من المنزل بطريقة غير رسمية سواء كأفراد أم كجماعات.

-الدراسة المشابهة السادسة : الموسومة بـ: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لعمل المرأة في القطاع غير الرسمي :دراسة حالة في ثلاثة أحياء شعبية بالقاهرة الكبرى للباحثان حسنين كشك و عزة خليل ، تطابقت نتيجة هذه الدراسة مع جانب من دراستنا على اعتبار أن

المرأة العاملة (المقاولة /العاملة من المنزل في دراستنا) تسهم بعملها في توفير تكلفة الوجود الاجتماعي لأسرتها في غالبية الأسر.

إلا أننا نختلف في كوننا سلطنا الضوء على فئة محددة تبادر اقتصاديا في الإطار غير الرسمي من خلال العمل من المنزل ، ما يعني تغير ظروف العمل .

-الدراسة المشابهة السابعة : عمل المرأة في القطاع غير الرسمي (أوضاع، أسباب و آثار عمل المرأة في القطاع غير الرسمي) -مدينة وريف اللاذقية أنموذجا، للدكتورة نبال الجوراني.

اهتمت هذه الدراسة بالتركيز على خصائص المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي ، و قد تشابهت هذه الخصائص إلى حد كبير مع خصائص النساء العاملات من المنزل في القطاع غير الرسمي في دراستنا ، إلا أننا ركزنا على هؤلاء النسوة كربات أعمال و ليس عاملات عند غيرهن .

2. -مناقشة نتائج الدراسة على ضوء النظريات:

بعد المعالجة النظرية و الإجراءات الميدانية اتضح أن للموضوع الراهن " المرأة و إعادة إنتاج الاقتصاد العائلي" ، تأصيل نظري و سند مرجعي ترتكز عليه يندرج ضمن الاتجاهات السوسيو-اقتصادية لتفسير الفعل المقاولاتي .

فالدراسة الحالية تعتبر همزة وصل بين مختلف المقاربات السوسيولوجية ،حيث رافق ظهور المرأة المقاولة العديد من الممارسات و الظواهر التي ميزت النسق العام /المحيط الاجتماعي و الاقتصادي الذي تنتمي إليه هذه الأخيرة ، و قد حاولنا من خلال هذه الدراسة استعراض مختلف الاتجاهات السوسيولوجية المفسرة لظاهرة إقبال المرأة على العمل المقاولاتي رسميا كان أم خفي.

كما بين تالكوت بارسونز في هذا السياق على تأثير دور التوقعات والقيم و المعايير في تشكيل مناخ اجتماعي يمنح الشرعية للمقاول، فالنساء المقاولات متصلات بالآخرين جيدا، و بصفة خاصة بالثقافة و القيم التي يتقيدن بها، و الأهداف التي يسعين إليها.

فطالما كان للعادات والتقاليد دور كبير في تحديد الأدوار المجتمعية للمرأة بحسب تظريات النوع الاجتماعي ،بمعنى أن المناخ الاجتماعي الذي نشأت فيه المرأة المقاولة يمنح لها نوعا من الشرعية ، و هذا ما يفسر تأثر المبحوثات سواء بوالديهم، أو إخوتهم، أو أزواجهم، أو أقربائهم، أو حتى المحيط الاجتماعي الذي ينتمين إليه ، فتقسيم الأدوار هو من صنع المجتمع و ثقافته ، و أفكاره السائدة .

هذا ما يفسر حسب نتائج دراستنا رفض المجتمع لتوجه المرأة للاستثمار في بعض النشاطات التي كانت حكرا على الرجال حيث ما يزال يقابل في بعض الأحيان بالاستغراب أو الرفض، ويطلق على من تدخل هذا الغمار بـ "المسترجلة".

في حيث يداهن المجتمع و يرحب بالمبادرة النسوية ذات الأنشطة الأنثوية كالخياطة و الحياكة ،صنع الحلويات...الخ.

كما أن النظرية الاقتصادية الحديثة ترى بأن أدوار المرأة في التنمية الاجتماعية مرتبط بطبيعة البناء الاجتماعي القائم؛ و ما يطرأ على هذا البناء من تغيرات. و بالفعل فإن الدراسة التي قمنا بها بينت أن المرأة المقاولة لازالت تعاني من الأفكار و الذهنيات التقليدية السائدة في المجتمع؛ و هذا ما يفسر مختلف المعوقات الاجتماعية التي تعاني منها المرأة المقاولة.

حيث رغم التفتح الظاهر لازالت المرأة المقاولة تعيش في وسط مجتمع يمارس السلطة

الأبوية و الزوجية ،و في هذا الشأن نذكر ماكس فيبر الذي يعتبر السلطة الأبوية أحد الأشكال للسلطة السياسية و هي تعني الوضعية التي يمارس فيها شخص واحد السلطة داخل الأسرة ، و أهم سمات السلطة الأبوية إعتمادها على علاقات السلطة و الخضوع و تسلط الرجال على النساء ، و هذا ما يفسر حقيقة بعض المعوقات الاجتماعية التي تواجهها المرأة المقاولة في الجزائر كصعوبة التنقل للمشاركة في المعارض الوطنية و الدولية أو التكوين ...الخ، و المبيت خارج البيت بمفردها ...الخ.

كما بينت الدراسة أن الجانب الثقافي و الاجتماعي للمرأة يؤثر في توجهها المقاولاتي، و هذا ما يوافق التوجه الشومبيتري حيث يؤكد هذا الأخير على أهمية المناخ الاجتماعي و العوامل الثقافية لبروز المقاولين، سواء كانوا رجالا أم نساء.

كما أن دور المرأة يتحدد في التنمية الاقتصادية من خلال ما تؤديه من أعمال في مرحلة تاريخية معينة ضمن نظام اقتصادي محدد، هدفها الربح الاقتصادي و دعم المدخول الأسري ، هذا ما غير إلى حد ما أساليب تنظيم الحياة العائلية من خلال تغير مكانة المرأة في العائلة .

و ما نشير إليه أن الدراسة الحالية تشكل حقيقة نقطة تقاطع لعدد من التوجهات النظرية عرضناها في الفصول النظرية سابقا، إذ أثبتت النتائج الميدانية و الحقائق التي تم رصدها من خلال المحادثات مدى التشابك العلائقي بين الظاهرة محل الدراسة و الظواهر الأخرى خاصة ما ارتبط منها بالمحيط العائلي و الاجتماعي و بيئة الاستثمار في الجزائر بشكل عام .

على هذا فدراستنا تدخل ضمن الموضوعات التي توجد في الحقل المعرفي المتعلق بسوسيولوجيا التنظيم و العمل بشكل عام و دراسات المرأة و المقاول بشكل خاص،وكل ما ينتج عنهما من اتجاهات بحثية تندرج ضمن الأديبات العلمية المتعلقة بالفكر السوسيو-اقتصادي.

3- مناقشة نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات:

❖ **الفرضية الأولى: تمتلك المرأة المقومات الفكرية والبدنية و المادية التي تساعدها على إعادة إنتاج الإقتصاد العائلي.**

✓ **التركيبة العمرية و وضعية الحالة العائلية:**

من خلال الدراسة الميدانية سجلنا على مستوى التركيبة العمرية و الطبيعة الاجتماعية للفئة المستهدفة بأن العينة يتراوح عمرها بين 19-60 سنة، غير أن الفئة العريضة هي 28-43 سنة، معظمهن عازبات، تليها المبحوثات اللواتي يتراوح عمرهن بين 42-60 سنة في حين تمثل المتزوجات منهن نصف العينة محصورات في الفئة العمرية 24-57 سنة،11 مبحوثة منهن يشتغلن من المنزل في الإطار غير الرسمي بنسبة 27.5 %.

كما بينت الدراسة ارتفاع نسبة المبحوثات العازبات اللواتي توجهن نحو إعادة إنتاج الاقتصاد العائلي يعود إلى قلة مسؤولياتهن و التزاماتهن مقارنة بالمتزوجات، إضافة إلى تمتعهن بالنشاط و الحيوية و الطموح، كما يعود إقبال النساء العازبات على إعادة انتاج الاقتصاد العائلي إلى رغبتهن في مساعدة أسرهن و دعم المدخول العائلي ، خاصة عند فقدان العائل، أو عجزه حسب بعض الحالات التي اطلعنا عليها من خلال البحث، هذا من جهة، من جهة أخرى فإن إقبال المرأة العازبة على التوجه للمبادرة الاقتصادية سواء بطريقة رسمية أو غير رسمية حسب المقابلة التي قمنا بها تعود أيضا إلى الإحساس بالملل و الكآبة داخل البيت كما عبرت عنه العديد من المبحوثات.

والحال نفسه بالنسبة للمبحوثات كبيرات السن، كون هذه الفئة من المبحوثات كبيرات السن معظمهن من المتقاعدات، مما يعني أن لديهن معاش التقاعد، فليس السبب الأول إذن في عملهن كسب المال، بل الإحساس بالملل والفراغ والكآبة.

كما استنتجنا أن إقبال المبحوثات المتزوجات على إعادة انتاج الاقتصاد العائلي خاصة فيما يتعلق بالمقاولات الرسمية محتشما بسبب مسؤولياتهن و التزاماتهن العائلية (زوج، أولاد)، إلا أننا نشير إلى أن بعض المبحوثات المتزوجات توجهن إلى هذه الأنشطة خاصة العمل من المنزل بعد الزواج.

كما تبين أن معظم المبحوثات المتزوجات مرتبطات بأزواج أصحاب مشاريع، فهوية المرأة في مجتمعنا لازالت مرتبطة بهوية الرجل ،و لا يستطيع المجتمع رؤيتها ككيان منفصل.

أما بالنسبة للمبحوثات العاملات من المنزل في الإطار غير الرسمي فإن نسبة 15%

من العينة الكلية متزوجات ما يمثل 6 مبحوثات ويرجع ارتفاع هذه النسبة عند معظمهن لارتفاع تكاليف المعيشة وزيادة الأعباء الاقتصادية التي أجبرتهن على والمساهمة في زيادة دخل الأسرة و دعم الاقتصاد العائلي، رغم مسئولياتهن الأسرية لتعويض الفجوة بين دخل الأسرة و ارتفاع الأسعار وذلك لعدم كفاية دخل الزوج ، أو كبر سنة أو غيابه ، بالنسبة للأرامل و المطلقات اللواتي بلغت نسبتهن 7.5 % ما يمثل 3 مبحوثات (2 أرامل و 1مطلقة) ما يعني في هذه الحالة أن المرأة هي المسؤولة مسئولية مباشرة عن إعالة أسرتها و أبنائها ما جعلها تفكر في العمل من المنزل بالنظر لمحدودية مستوى معظمهن في التعليم والتأهيل والتدريب وقلة رأس مال جعلها تمارس أنشطة اقتصادية غير رسمية متمثلة في العمل من المنزل ، فالمرأة عادة هي المدبرة للأسرة و المسؤولة عن بقائها.

وقد بلغت نسبة العازبات العاملات من المنزل 5% أي 2 من أفراد العينة هدفهن الرئيسي مساعدة العائلة و الاعتماد على أنفسهن.

إن توجه المرأة المتزوجة خصوصا إلى إعادة إنتاج النشاطات الاقتصادية العائلية دليل على بداية حدوث تغير في التركيبة الذهنية الجزائرية، كما يشكل تحديا كبيرا من خلال ازدواجية الوظيفة بين الالتزامات العائلية و الالتزامات المهنية نتيجة تعدد دور المرأة بالإضافة إلى كونها ربة منزل وأم وزوجة، فلقد أضيف لها دور جديد بإرادتها ، وهذا الدور هو دور المرأة المقاولة؛ وهذا الدور الذي يفرض عليها أن تتواجد خارج المنزل لفترة طويلة، و هذا ما يدل على مخاطرة المرأة.

✓ الأصل الجغرافي:

بدا لنا هن خلال هذه الدراسة أن أغلبية المبحوثات ذوات أصول حضرية، في حين شكلت المقاولات ذوات الأصول شبه الحضرية حضورا معتبرا، أما ذوات الأصول الريفية فقد شكلن نسبة قليلة، حيث شكلت نسبة المبحوثات ذوات الأصول الحضرية و شبه الحضرية مجتمعة نسبة 92%.

إذن البيئة الاجتماعية بمختلف أنماطها و عواملها المباشرة و غير المباشرة لها تأثير في نمط التفكير و السلوك من أجل تكوين فرد قادر على العيش في النظام الاجتماعي، فهذه البيئة الاجتماعية أو الجغرافية تختلف عن غيرها في الخصائص نظرا للعوامل المشكلة لها.

و هذا ما يفسر إقبال سيدات من مناطق معروف عليها نشاطها الاقتصادي و نشاط الحركة التنموية فيها على إنشاء مقاولات أو حتى العمل من المنزل .

✓ **التكوين:**

فمعظم النساء المقاولات هن ذوات مستوى جامعي، و اللواتي لم يسعفهن الحظ في الدراسة استفدن من تكوين في مدارس خاصة، أو في مراكز التكوين المهني، أو في جمعيات، و هذا ما يدل على أهمية التكوين و العلم في بلورة أفكار المرأة المقاولة إذ بينت الدراسة أن النساء المقاولات استثمرن في مجالات تلقين فيها تكوينا، سواء جامعي أو تكوين مهني

كما توصلت الدراسة إلى أن النسبة الأكبر من ذوات المستوى الجامعي ينشطن في مجال الخدمات بنسبة كبيرة، في حين أن نسبة قليلة منهن ينشطن في المجال الصناعي ، معظم نشاطاتهن ترتبط بتكوينهن ، فبالنظر لطبيعة النشاط (مخبر تحاليل ، مكتب دراسات ، تصميم الديكور، مكتب تصدير و استيراد...الخ) ، يتضح أنها تتطلب مستوى تكوين عالي. نستنتج من هذا التنوع في مشاريع المرأة المقاولة ذات المستوى التعليمي العالي كون مفهوم التعليم في مثل هذه الحالات له تأثير كبير في تحديد وتنمية الجوانب النفسية والشخصية للفرد؛ أي بمعنى آخر أنه يعمل على إحداث التغيير في السلوك الإنساني وفقا لأهداف المؤسسات التي تشرف على هذه العملية، والمتوقع أن يكون هذا التغيير في الاتجاه الموجب الذي يخدم المجتمع.

و قد سجلنا وجود مبحوثات ذوات مستوى جامعي ينشطن ضمن العمل من المنزل غير الرسمي، حيث كانت البطالة و قلة الدعم المادي هي السبب لذلك بالإضافة لأسباب اجتماعية أخرى .

أما ذوات المستوى الثانوي فإننا نلمس ميولهن لما هو صناعة حلوى و خياطة الملابس؛ حيث أن معظمهن تابعن تكوينا خاصا سواء في مراكز التكوين المهني أو في جمعيات و مدارس خاصة.

بينما نجد أن ذوات المستوى الابتدائي، و اللواتي ليس لهن مستوى، ينشطن في مجال الصناعة (صاحبة ورشة للنجارة و صاحبة ورشة للخياطة ،أو العمل من المنزل في مجال العجائن ، الخياطة ، الحلويات...الخ).

و في نفس السياق المتعلق بالحديث عن التكوين نجد أنه حتى ذوات المستوى الثانوي استفدن من تكوين مهني، ما يدل على أهمية التكوين في بلورة أفكار المرأة و توجيهها نحو المبادرة الخاصة ، حتى أن اللواتي يعمل في اطار غير رسمي يعتمدن على التكوين و الاطلاع على كل ما هو جديد في الميدان مثل ما هو الحال مع المبحوثات اللواتي يصنعن الحلوى من بيوتهن ، و الخياطات ،...الخ

من هنا نستنتج أن تعليم و تكوين المرأة لا يكون من قبيل الترف أو تبديد الأموال و الجهد؛ بل هو استثمار بالغ الأهمية و المردود على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية السائدة في المجتمع.

فمن خلال النشاطات التي تمارسها النساء سواء بشكل رسمي أو غير رسمي يظهر أن إدماج المرأة في أي مجال من مجالات الاستثمار ينبغي أن يتركز على التخطيط العلمي لتدريب المرأة و تمكينها من استخدام مهاراتها و قدراتها على الوجه الأمثل لزيادة كفاءتها الإنتاجية، و يتيح فرصا أكبر لبروز النساء في الساحة الاقتصادية.

إلا أننا سجلنا في المقابل وجود نسبة ضئيلة من ذوات المستوى الدراسي المحدود الذي يتراوح بين أمي، ابتدائي و متوسط، تركزت نشاطاتهن أساسا في: (ورشات الخياطة، و صناعة الحلوى التقليدية و الشرقية)، حيث نجد أن صاحبات هذه الورشات اكتسبن الخبرة اللازمة من الموروث الثقافي للعائلة، فنجد أنها حرفة متوارثة.

فالأصول الاجتماعية و المادية للأسرة و العائلة جعلتهن على دراية تامة و خبرة واسعة بالنشاط، خصوصا وأن القطاع الخاص لا يركز على أهمية الشهادة بقدر ما يركز على جودة العمل و الإنتاجية.

✓ **المهارات التقنية:**

وهي تتمثل في الخبرة التي حازتها معظم المقاولات من خلال أعمالهن السابقة، والقدرة التقنية العالية المتعلقة بالأنشطة الفنية للمشروع في مختلف المجالات من إنتاج، بيع، تخزين، وتمويل؛ وهذه المهارات تساعد في إدارة أعمال المشروع بجدارة، ، إذ بينت الدراسة أن المبحوثات اللواتي اشتغلن سواء في القطاع الخاص أو العام يمتلكن خبرة في التعامل و القدرة على اختيار أفضل الأساليب للحصول على الكفاية الإنتاجية.

كما يبدوا من خلال إجابات المبحوثات يبدوا أن معظم النساء المقاولات لهن تجربة سابقة في العمل، سواء في القطاع الخاص، أو العام، أو حتى القطاع غير الرسمي، و الكثير منهن لم يعملن في نفس مجال مقاولاتهن.

و قد اتضح من خلال المعلومات المدونة في الجداول أن أغلبية المبحوثات المقاولات اللواتي كان عملهن السابق في مجال الصناعة بقين في نفس المجال.

كما أن هناك نسبة هامة من المبحوثات اشتغلن في القطاع العام، و قد استفادت المبحوثات اللواتي اشتغلن في القطاع العام من نسج شبكة علاقات مهنية و اجتماعية، خاصة في الإدارة، مما يعمل على تسهيل معاملاتهن الإدارية في مقاولاتهن ، أو حتى من خلال

العمل من المنزل .

كما تبين من خلال الدراسة طبيعة النشاطات التي تتوجه إليها النساء، سواء كمقاولات أو كعاملات من المنزل مرتبطة بطبيعة عملهن السابق، و ما وفره لهن من خبرات و إمكانيات في التسيير

كما أن فكرة عدم الاستقرار الوظيفي كانت من أهم أسباب توجه المرأة نحو المقاولاتية أو الأعمال الحرة ؛ إضافة إلى أن عمل المرأة في القطاع الخاص، ، يعرف تمييزا في الأجر، حيث تحصل المرأة على أجور أقل من أجر الرجل، كما أن معظم المناصب الهامة والحراك المهني والوظيفي كان من نصيب الرجل دون المرأة.

فللخبرة لدى بعض المبحوثات دورا هاما؛ فهي تساعد في التسيير و الإنتاج، فهي توفر لهن القدرة على اختيار الأساليب التي تكفل الحصول على أكبر قدر من الكفاية الإنتاجية.

- ✓ **الرغبة في الاستقلالية:**

ويقصد بها الاعتماد على الذات في تحقيق الغايات والأهداف، والسعي باستمرار لإنشاء مشروعات مستقلة خاصة عندما تتوافر لديهن الموارد المالية الكافية .

- ✓ **الثقة بالنفس:**

حيث تمتلك المبحوثات المقومات الذاتية والقدرات الفكرية على إنشاء مشروعات الأعمال سواء بطريقة رسمية أو غير رسمية ؛ وذلك من خلال الاعتماد على الذات والإمكانيات الفردية، وقدرتها على التفكير والإدارة، واتخاذ القرارات لحل المشكلات، ومواجهة التحديات المستقبلية، وذلك بسبب وجود حالة من الثقة بالنفس والاطمئنان لقدراتهن.

فالثقة بالنفس بالنسبة لهؤلاء المبحوثات هي نوعٌ من الأمان الداخلي المُمَنهج والمدروس يَعتمد على ثقتهن باستِعداداتهن وإمكاناتهن ومَهاراتهن، ومدى تَمكُّنهن من تنفيذ أهدافهن وثقتهن الذاتيّة بإمكانية تحقيقها، وبالتالي تَحقيق التوافق النفسي والاجتماعي،و هي أيضاً إدراكهن لإمكانيّة توظيف قُدراتهن ومؤهّلاتهن في مواجهة المشكلات والعوائق التي يُصادفنها بشكل فعّال وبنَّاء، بالإضافة إلى الاستجابات المُتوازِنة والتوافقيّة خلال تَعرُّضهن للمُثيرات المختلفة، كما أنّ الثقة بالنّفس تُعبّر عن الرضا والتقبل الذاتي والمجتمعي وإدراك الآخرين لقُدراتهن وكفاءاتهن.

- ✓ **مهارات القيادة :**

تمثلت أساسا في قدرة النساء المقاولات على مناقشة القرارات التي تصدرهن، و قدرتهن

على ضبط العملية الاتصالية داخل المقاولة ، و يظهر من خلال إجابات المبحوثات أن معظم المبحوثات يتوفرن على مواصفات قيادية مختلفة، و قد حاز التكوين على النسبة الأكبر بالإضافة إلى الإبداع و الخبرة و الشجاعة و الإقبال.

حيث تعتمد بعض المبحوثات على عنصر التكوين بالذات، كما أنهن ملمات بكثير من المعلومات و المعارف في مجال عملهن؛ بل أكثر من ذلك، فهن يعرفن متى و كيف يحصلن على ما يردن من المعلومات اللازمة من مصدرها، ولا ينتظرن أن تصل إليهن أو يزودهن أحد بها. فهؤلاء المقاولات يمتلكن القدرة على البحث و التنقيب و جمع المعلومات المتفقة مع العمل المقاولاتي الذي يمارسنه. فهن لهن القدرة على اكتساب المؤهلات التي تساعدهن على النجاح في إدارة مقاولاتهن.

وهذا دليل على أن المبحوثات يمتلكن الروح البحثية و يسعين للتجديد و الابتكار و الإبداع، فالإبداع و الابتكار يلزمهما شخص مبدع لكي يتطور.

و من مواصفات القيادة و التي تدخل ضمن المهارات التفاعلية التي لمسناها عند المبحوثات هي القدرة على الإقناع، فهذه الخاصية تتطلب صحة نفسية عالية و لباقة و حسن تعبير و جاذبية حيث يكمن نجاح الفرد وتقدمه في حياته الشخصية والعملية بقدرتهِ على إتقان مهارة إقناع الآخرين بما يريد، والذي يحتاج منه إلى درجةٍ عاليةٍ من الذكاء.

وقد بينت الدراسة أن نسبة معتبرة من المبحوثات يتحلين بديمقراطية كبيرة، و البعد عن الفوضوية أو التزمت، و الصرامة، و القدرة على وضع الخطط الواضحة و الممكنة التطبيق و المتجانسة مع الإمكانية و الموقف.

و التحلي بالصفات الفكرية الثاقبة و الضرورية و المتفقة مع المواقف التي تكون فيها لممارسة دورها القيادي البارز، بالإضافة إلى القدرة على وضع الخطط الواضحة و الممكنة التطبيق و المتجانسة مع الإمكانية و الموقف؛ حيث تتمتع بعض المبحوثات بالشجاعة، و القدرة على الحسم، و سرعة التصرف، مع القدرة على ضبط النفس و الاتزان؛ معنى ذلك أنهن يستطعن التحكم في عواطفهن و إدارة أنفسهن بعيدا عن العصبية و التهور.

و إضافة إلى ذلك نجد بعض المبحوثات يتميزن بالشخصية الإدارية القوية و القدرة على اتخاذ القرار في الأوقات العادية و الصعبة، حيث تجمع بين التنظيم و التسويق، و أحيانا تفويض السلطة.

فالقيادة تحتاج لشخص مسؤول يتمتع بالإنسانية والرحمة، لديه ذكاء اجتماعي،

وهذا علم يدرَّس الآن وتُجرى له الاختبارات والتدريبات اللازمة. فمعظم المبحوثات تستعملن علاقاتهن الاجتماعية لمصلحة مشاريعهن.

✓ الط2مشاركة المجتمعية و السياسية :

بينت الدراسة شبه عزوف عن المشاركة المجتمعية للمرأة المقاولة بسبب ضعف وعي المرأة المقاولة بأهمية العمل الجمعوي، إذ سجلنا 15 مبحوثة من مجموع 40 مبحوثة ينتمين إلى جمعيات مهنية ، واحدة فقط منهن تمارس السياسة من خلال انخراطها في حركة مجتمع السلم،رغم أن وعي المرأة بأهمية العمل الجمعوي يعتبر ضرورة ملحة من أجل بلورة ممارسة نسائية تتجاوز التهميش الذي تعرفه قضايا المرأة، و الالتحام بواقع النساء و مشاكلهن؛ من أجل إشراكهن في نقاش ذلك الواقع، و اقتراح أساليب تجاوزه و تغييره، رغم هذا سجلنا عدم وعي المرأة المقاولة بأهمية المشاركة بالنشاط المجتمعي؛ فهن ينتسبن فقط إلى جمعيات تخدم توجهاتهن المقاولاتية، وهي بعيدة عن السياسة، و هذا العزوف عن العمل السياسي هو نتيجة خلل ثقافي وتاريخي ومجتمعي عززته قلة الوعي، وعدم الفهم الصحيح لبعض مجريات الأمور السياسية، بما يؤثر في اتجاهات المرأة نحو العمل السياسي بشكل عام.

و قد اعتبرت بعض المبحوثات أن العمل الجمعوي يتطلب وقت و تضحية، و أنه ممارسة خاصة بالرجال، و هناك من تعتبره مجرد إطار لملئ الفراغ، في حين نجد شريحة نسائية، و هي تشكل نسبة قليلة جدا، تؤمن بأن العمل الجمعوي إطار حقيقي للدفاع عن قضية المرأة و النهوض بها.

◆ **نتيجة الفرضية الأولى:** من خلال ما سبق يتبدى لنا صدق الفرضية الأولى حيث **تمتلك المرأة المقومات الفكرية والبدنية و المادية التي تساعدها على إعادة إنتاج الإقتصاد العائلي.**

❖ **الفرضية الثانية: المحيط الاجتماعي و الثقافي و العائلي للمرأة يوجهها نحو إعادة إنتاج الاقتصاد العائلي سواءا عن طريق المقاولات أو عن طريق العمل من المنزل .**

جاءت نتائج الفرضة الثانية كما يلي:

✓ بينت الدراسة أن معظم المبحوثات هن مقاولات من الجذور، أي أنهن محاطات بظروف المقاولة منذ الصغر، سواء في العائلة أو في المحيط الاجتماعي:

لأن القدرة على التفكير الابتكاري لا تتم في فراغ اجتماعي، وإنما لا بد لهما من مسار

اجتماعي يحيط بالفرد في مراحل عمره المختلفة حتى ييسر ظهور و تنمية التفكير الابتكاري، والعائلة تعد من المجالات الرئيسية للمسار الاجتماعي الذي يساعد على بناء الثقة في النفس و تدعيم فكر المبادرة المقاولاتية، والتفكير الابتكاري، فبالنسبة للمبحوثات اللواتي أولياءهن يملكون مستوى تعليمي و ثقافي متوسط (بين الثانوي و المتوسط) كانوا يعملون كموظفين، وهم يملكون نظرة متفتحة عن عمل المرأة و استقلاليتها المادية، و قد حاولوا بكل الوسائل تشجيع بناتهن (المبحوثات) على العمل و الاستثمار، أما اللواتي أوليائهن يملكون مستوى ثقافي و تعليمي محدود، فقد أشرن أنهن عانين في فترات سابقة من بطالة الوالدين، و أن إقبالهن على الاستثمار كونهن يرين في أنفسهن العائل أو المنقذ للعائلة بالنظر لمستوى والديهن من جهة، و من جهة أخرى لم تنف المبحوثات تشجيعات الأمهات لهن ليكن مستقلات ماديا حتى لا يعانين مثلما عانت أمهاتهن و جداتهن؛ هذا الموقف عبرت عنه العديد من المبحوثات.

و بما أن الخلفية الثقافية للوالدين تعتبر طرفا مهما في معادلة نجاح المرأة المقاولة، فإن المبحوثات اللواتي يملك والديهم مستوى تعليمي عال قد أشدن بتفهم والديهم لأعمالهن و استثماراتهن و حتى تنقلاتهن لوحدهن.

و من خلال المقابلات يتبين لنا كذلك أن أزواج المبحوثات يملكون مستوى تعليمي بين المتوسط و العالي، منهم من اكتفى بمرحلة التعليم المتوسط، و منهم من وصل إلى الثانوي، و منهم من يملك تعليم جامعي، فكل الأزواج من جيل استفاد من فرص التعليم بالنظر لصغر سنهم.

حيث أن استفادة الأزواج من التعليم جعلهم أكثر انفتاحا على العمل الحر للمرأة، فكانوا بذلك متقبلين جدا لفكرة إنشاء المقاولة النسوية أو حتى للعمل من المنزل دعما لاستقلاها المادي، أكثر من ذلك؛ كما أن هاجس البطالة التي تؤرق الشباب جعلهم يتقبلون فكرة مبادرة المرأة و مخاطرتها في مشروع تملك فيه الامتياز؛ كما أشارت مبحوثة صاحبة ورشة خياطة.

- ✓ توجه المرأة لإعادة إنتاج الاقتصاد العائلي مرتبط بوجود نماذج لمقاولين ناجحين في المحيط الاجتماعي و العائلي للمرأة:

كما يتضح لنا من خلال المعلومات المستقاة من المحادثات أن معظم المبحوثات ينتمين إلى عائلة المقاولين، أو هن من اللواتي يوجد في محيطهن الاجتماعي و المنطقة الجغرافية التي ينتمين إليها مقاولون، كما لاحظنا نسبة معتبرة منهن متزوجات من أزواج مقاولين أو أن

عائلات أزواجهن لها باع في ميدان المقاولة.

حيث من الظاهر أن معظم المبحوثات متأثرات بأوليائهن سواء الأب أو الأم في مجال ولوج المقاولة أو العمل من المنزل.

لتليها فئة من المبحوثات المتأثرات بالأخوة و الأخوات، ذلك أنهن و بحكم الوسط العائلي الذي نشأن فيه اكتسبن قدرة على التمييز بين عيوب و مزايا المقاولة مما سهل عليهن الولوج في هذا الفضاء.

ففئة كبيرة من المبحوثات هن مقاولات من الجذور؛ أي أنها محاطة بظروف المقاولة منذ الصغر، فمثلا اللواتي أقمن مشاريع أو يعملن في المنزل في مجال الخياطة، كون هذه الحرفة عند جل المبحوثات اللواتي أجرينا معهن هذه المقابلة اكتسبنها عن طريق التوارث من الجدات اللواتي كن يمارسن الحياكة، ثم الوالدات اللواتي التجأن إلى الخياطة و لو في إطار غير مهيكل، إلى أن و صلت إليهن، و منهن من قام بالاستثمار في ورشات رسمية ، و منهن من لازالت تعمل من المنزل ، فهذا الاختيار يكون نتاج الوراثة، وعدد غير قليل من عوامل البيئة والثقافة والقوى الشخصية بما في ذلك الزملاء والوالدين و الطبقة الاجتماعية و الثقافية والبيئة الطبيعية.

كما هناك فئة أخرى من المبحوثات توجهن إلى هذا المجال بعد الزواج، و هن مرتبطات بأزواج مقاولين أو تجار شجعوا زوجاتهم على الاستثمار، و يعتبر هذا اعتراف من الرجل بدور المرأة في المجتمع و حقها في كسب الثروة.

ثم فئة أخرى متأثرة بجماعة الأصدقاء و الجيران و المحيط القريب من المبحوثة.

- ✓ تتلقى المرأة المقاولة مختلف أشكال الدعم من العائلة و المحيط الاجتماعي:

يعود هذا الدعم لاعتبارات اجتماعية مفادها أن المقاولة النسوية هي مقاولة لكل العائلة، و عن المساعدة العائلية فقد جاءت على شكلين الشكل المعنوي و نعنى به مجموعة النصائح التي تسدى للمرأة المقاولة سواء في بداية الفكرة وعند الإنشاء أو أثناء الممارسة ،و كمية المعلومات التي تفيدها و التشجيع المتواصل الذي يزيد في تنمية طموحها و نجاحها ، و قد احتوت العينة على مبحوثات حضين بتفهم عائلي و دعم معنوي كان نتيجة لبداية ظهور فكر جديد في أوساط العائلات الجزائرية سببه أن المرأة أثبتت جدارتها في مجالات متعددة كانت صعبة حتى على الرجال ،فاستطاعت بذلك أن تكسب ثقة أهلها ، السبب الذي جعل اليوم الكثير من العائلات يدعمنا بناتهن عند إتخاذهن للقرارات المهنية المهمة و كذلك بالنسبة للأقلية من الأزواج الذين يفضلون أن تكون زوجاتهم سيدات أعمال .

و الشكل المادي من الدعم كان من طرف الوالدين المقتدرين بالدرجة الأولى و الأزواج بالنسبة للمتزوجات .

إلا أن الأغلبية الغالبة للمبحوثات ينتمين إلى عائلات من الطبقة المتوسطة ، دخلها بسيط ليس بإمكانها المساهمة بمبالغ مالية كبيرة ، لهذا تلجأ معظم النساء المبتدئات في مجال المقاولة في الجزائر إلى القرض الرسمي المتمثل في هيئات الدولة و المؤسسات المالية المهيأة لذلك ،كالوكالة الوطنية للقرض المصغر و و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، و تلجأ أخريات إلى القرض الغير رسمي الذي يكون مصدره الأهل و الأصدقاء.

بينما العاملات من المنزل يعتمدن على إدخاراتهن و إدخارات عائلاتهن ،أو استدانة من المقربين.

كما بينت الدراسة أن الدعم العائلي المادي للمبحوثات غرضه دعم المدخول الأسري و الإستفادة من جزء من الأرباح حتى و إن لم يصرحوا بهذه الرغبة .

و خلاصة القول أن تلقي المبحوثات للدعم من العائلة، الزوج، أو أطراف أخرى كالأصدقاء، دليل كبير و مؤشر على وعي مختلف أفراد المجتمع بأهمية و دور المرأة في المساهمة في التنمية الاقتصادية، و الثقة في قدراتها و مواهبها، و مساندة لطموحاتها و آمالها، و بالتالي تحفيزها على المبادرة و الإبداع لتنمية هذه القدرات من خلال إنشاء مقاولات خاصة تنعكس نتائجها على الاقتصاد الوطني و عليها،كما إنه دليل على بداية زوال تلك النظرة التي ينظر بها الكثير للمرأة على أن مكانها هو البيت، و مؤشر على التطور الذي عرفته المجتمعات فيما يخص عمل المرأة.

فدخول المرأة لعالم المقاولة قد غير من تراتبية الأدوار داخل الأسرة، إذ ازداد نفوذها فيها نظرا للدور الاقتصادي الذي تعززت به القدرة الشرائية للأسرة، فهو يحررها بفعل استقلالها المادي، و بفعل تفتح شخصيتها على العالم الخارجي، لتحس بكيانها المستقل، إن على المستوى السوسيو-اقتصادي أو على المستوى البسيكولوجي، و من جهة أخرى أكسبتهن مقاولاتهن القدرة على التعامل مع الناس بجميع فئاتهم ومستوياتهم وأذواقهم، والقدرة على اكتشاف معادن الناس رجالا ونساء، وامتلاك مهارة الحوار والنقاش، وازدادت خبرتهن كل حسب نشاط مقاولتها، و كذا وجود عوامل اجتماعية؛ فالمرأة ترى أن عليها مشاركة الزوج ولو مشاركة رمزية، إلا أنه علينا أن نشير أن إقبال المرأة على إنشاء المقاولات ليس فقط للأسباب السابق ذكرها، وإنما من جانب التحدي، ولتظهر بأنها بمستوى الرجل، ولا تقل درجة عنه، و هذا ما يفسر وجود مقاولات في النجارة و الخراطة و التصدير و الاستيراد

ضمن العينة.

✓ توظيف العمال:

إن المرأة في هذه النشاطات لا تخلق فرصة عمل لنفسها فقط و لكن تخلق فرص عمل للآخرين؛ و بالتالي فالمقاولة النسوية تساهم في توفير مناصب الشغل، و في التنمية الوطنية، و في دعم النظام الأسري من حيث المدخول، و تخلق الثروات لصالح المجتمع.
كما بينت الدراسة أن بعض المبحوثات يفضلن اللجوء إلى توظيف أفراد من العائلة، حتى و إن كانوا غير مكونين، آخذين بعين الاعتبار العلاقات العائلية على حساب المصلحة المهنية، هذا من جهة، و من جهة أخرى نجد البعض منهن يوظفن عمال غير مكونين لانخفاض تكاليفهم مقارنة بالعمال المكونين.

✓ المبادرة في إعادة انتاج الاقتصاد العائلي تأخذ شكلين : مبادرة رسمية ، مبادرة غير رسمية :

*مبادرة رسمية : تندرج تحتها:

- إنشاء المقاولات النسائية: حيث مثلت نسبة من العينة نساء أنشأن مقاولاتهن في ميادين مختلفة سواء مرتبطة بطبيعة تكوين المرأة و ذات القيمة المضافة المرتفعة (صاحبة مكتب التصدير و الاستيراد،صاحبة مكتب استشارات المحيط ،مخبر تحاليل...الخ) وهذا ما يعني بروز جيل جديد من النساء اللاتي يتجهن نحو القطاعات العصرية.
أونشاطات مرتبطة بالتراث الاجتماعي الموروث من خلال إعادة انتاج نشاطات طالما ارتبطت بالمرأة (الخياطة، الحلويات،تنظيم الحفلات...الخ) ، فنسبة معتبرة من المبحوثات في هذه الفئة اتجهن إلى هذه المجالات لأنهن يمتلكن فيها امتيازا مطلقا بفعل معرفتهن بالحاجات المستجدة للنساء و العائلات، و بالتالي يكن مؤهلات بشكل أفضل للاستجابة إلى هذه الحاجات.
-إعادة بعث مؤسسات اقتصادية عائلية: كانت في معظمها ملك للآباء أو الأمهات ، بمعنى هي مقاولات من الجيل الثاني و الثالث ،تنشط في معظمها في نشاطات حرفية (ورشة خياطة،ورشة الحلي التقليدية،ورشة نجارة)، ورثتها المبحوثات نظرا للخبرة التي اكتسبتها من العمل فيها في السابق .
هذا الميراث جاء عن طريق وصية الوالدين بالنظر لظروفهن الاجتماعية(محدودية المستوى التعليمي للمبحوثات و عدم إتقانهن صنعة أخرى يقتتن منها،عدم الزواج...الخ) ،شرط أن

تستفيد العائلة من المدخول المحصل منها .

*مبادرة غير رسمية : من خلال:

-العمل من المنزل: يتسم العمل من المنزل بمجموعة من الخصائص حسب الدراسة التي قمنا بها كعدم الحاجة إلى رأسمال كبير لبدء النشاط ،و له موقع ثابت من المنزل بالإضافة إلى خصائص تنظيمية كانعدام الحماية القانونية عدم ثبات المدخول و ساعات العمل والإجازات و التأمينات وسن العمل، كما يتميز العمل من المنزل بضعف الإنتاجية بالإضافة إلى استخدام تقنية محدودة.

أما من حيث نوع النشاط فمعظم المبحوثات العاملات من المنزل يشتغلن في مجالات ترتبط باهتمامات و طبيعة المرأة، كالخياطة و النسيج و التنجيد من جهة و من جهة أخرى صناعة العجائن (الكسكس ، الشخشوخة بأنواعها ،العيش،أوراق الديول...الخ)،و صناعة الحلويات ،الأكل الجاهز.

كما يرتبط العمل من المنزل بالنسبة للمبحوثات بمجموعة القيم و العادات التقاليد السائدة في المجتمع؛ و هذا ما يفسر إقبالهن على مجال الخياطة و الحلويات التقليدية و الحلي التقليدية... الخ ، خاصة توجه النساء إلى النشاطات النسوية التي إلتصقت بالمرأة لسنوات عديدة و التي مارستها النساء منذ القديم في البيوت وهي ليست حكرا على مستويات إجتماعية دون أخرى إذ تمارسها المتعلمة و غير المتعلمة ، الفقيرة و الغنية ،ليبقى هذا النوع من النشاط يلقى إستحسانا كبيرا من طرف النساء و هذا لدليل واضح على أن هذا النوع من العمل من المنزل لازال مستحب و مرغوب فيه من طرف النساء. و يمكن أن نرجع سبب ذلك إلى رضا المجتمع على هذا النوع من النشاط ، كما قد يعود السبب إلى كونه مجال قابل للربح خاصة بالنسبة للمتمكنات من المهنة.

وقد توجهت المبحوثات إلى هذا النوع من الأنشطة الاقتصادية بالنظر لحجم أزمة البطالة التي عانين منها .

و يعد الكسب المادي و تدعيم المدخول الأسري أحد أهم أسباب توجه النساء للعمل من المنزل،و امتهان هذه المهن هو فحب معظمهن لعنصر المال وتوفيره بشتى الوسائل والطرق، هو السبب الرئيس الذي جعل الكثير من ربات البيوت في رحلة بحث دائمة عن وسيلة ما تمكنهن من تحقيق دخل مالي خصوصا وأن أغلب الحرف المنزلية لا تتطلب شهادة أو تكوينا معقدا يؤهل صاحبته ممارسة مهنة ما.

من جهة أخرى فقد تغير في الوقت الحاضر مفهوم المرأة الماكثة بالبيت، فلم تعد

تلك المرأة الجاهلة التي تقتصر مهامها على رعاية أبنائها والاهتمام بزوجها وكذا أشغال المنزل غيرها، بل تعدت ذلك، حيث أوجدت لنفسها مهنا كثيرة تعيد إنتاجها إذ أضحت تنافس بها المرأة العاملة وتدر عليها المال عوض أن تبقى مكتوفة الأيدي تنتظر راتب زوجها.، في إطار العمل من المنزل.

- ✓ الربح أبرز أسباب التوجه نحو المبادرة الاقتصادية

نلاحظ من خلال الإجابات المدونة في الجداول أن عامل الربح (الكسب) هو الدافع الأول لتحفيز المرأة للاتجاه نحو اتخاذ المبادرة ، يليه الحصول على المكانة الاجتماعية و تحقيق الذات، لتحل دوافع أخرى كالسلطة و طبيعة التكوين، و التأثر بمقاولين آخرين بنسب متفاوتة.

حيث أن السعي وراء الكسب يعود حسب معظم المقاولات إلى غلاء المعيشة الذي يستلزم عمل الزوجين (عند المتزوجات)، لأجل تدبير أمور المعيشة لهما و لأبنائهما، و حتى العازبات منهن أكدن أن هذا التوجه يكون بهدف مساعدة عائلتهن خاصة عند فقدان العائل أو عجزه.

كما أن اتجاه المرأة للاستثمار الخاص أصبح يشكل دعما قويا للأسرة، في ظل غلاء المعيشة.

- ✓ بينت الدراسة أنه من المبحوثات من كان القهر العائلي و وفاة الزوج (حالة المبحوثة

صاحبة ورشة خياطة) سببا واضحا في إتخادها لقرار إنشاء مقاولتها الخاصة لها من أجل أن تحرر نفسها من الضغط الذي يمارس ضدها من قبل العائلة فهي تحاول من خلال المقاولة أن تجعل لنفسها مكانة إجتماعية تحميها من هذه الضغوطات الإجتماعية . و منهم من كان الدعم المادي و المعنوي للعائلة السبب الرئيسي لبروزها في عالم المال و الأعمال حيث كانت العائلة دعامتها الرئيسية ، ومنهن من وجدت المساعدة من طرف الأب و منهن من كان الزوج أكبر دعما لها .

مع الإشارة إلى أن هذا النوع من المشاريع المصغرة لا يضمن في كثير من الأحيان تشكيل ثروة ضخمة بقدر ما يعتبر دخلا معقولا.

- ✓ من جهة أخرى اتضح لنا أن قطاع الخدمات يعتبر من أكثر القطاعات التي تستقطب

النساء للاستثمار يليها قطاع الصناعة .

- ✓ و من خلال الجداول السابقة يتبن أن المبحوثات لهن طموح مقاولاتي قوي، فجلهن

لهن أفق، و يأملن في تطوير مشاريعهن، و إيجاد منافذ أخرى لخلق الثروة و تطوير رأس المال، مع تسجيل حالات قليلة منهن لا تفكرن في تطوير مقاولاتهن حاليا، بسبب خشيتهن الفشل بسب عدم الخبرة الطويلة، و الخوف من المنافسة التسويقية.

- **نتيجة الفرضية الثانية:** من خلال ما سبق يتبدى صدق الفرضية الثانية حيث أن لنا أن **المحيط الاجتماعي و الثقافي و العائلي للمرأة يوجهها نحو إعادة إنتاج الاقتصاد العائلي سواءا المقاولات أو عن طريق العمل من المنزل ،**

❖ **الفرضية الرابعة: تعاني المرأة المقاولة من غياب بيئة للاستثمار.**

جاءت نتائج الفرضية الثالثة ، كما يلي:

✓ دلت الدراسة على أن المرأة المقاولة تعاني من إشكالات إدارية؛ تتمثل في

البيروقراطية، المحسوبية، الرشوة و "المعريفة"، كما يتبين من خلال المعلومات المدونة في الجداول أن المقاولات اللواتي ينشطن في مجال الخدمات يعانين من مشاكل إدارية، في حين أن اللواتي ينشطن في مجال الصناعة أغلبية مشاكلهن مالية.

✓ أظهرت لنا الدراسة على أن المرأة المقاولة تعاني من مشاكل مادية و مالية؛ تتمثل في

مشكل التمويل ، و مشكل غلاء المواد الأولية، و كذا مشكل العقار؛ ومشكل العتاد، حيث يتعلق بالمشاكل المالية، فبعض المقاولات أشرن إلى عزوف البنوك على دعم مشاريعهن سواء التوسعية أو التي توجد قيد الإنجاز، إضافة إلى مشاكل فوائد القروض، و إشكالية بطء البنوك في دراسة طلبات التمويل من قبل المقاولات.

كما تعاني المبحوثات من المصدر المساهم في تكوين رأس مال المشروع، ما أدى إلى الوقوع في مطب الديون، سواء مع الوكالة أو مع المصدر الممول الآخر (أب، أخ، أصدقاء... الخ).

✓ بينت الدراسة أن المرأة المقاولة تعاني من مشاكل اجتماعية تتمثل أساسا في

التركيبة الذهنية للمجتمع الذكوري الذي تنتمي إليه، وعدم تقبل الاستقلالية المادية للمرأة المقاولة، و رفض تواجدها في أنشطة ذكورية ، حيث تبقى النظرة الاجتماعية، و الأعراف السائدة خارج نطاق التشريعات المنظمة لأنشطة الأعمال، هي التي تضع مزيدا من المعوقات أمام النساء المشتغلات في الأعمال الحرة، فهي تحد من الفرص المتاحة أمامهن؛ مما يجعل عددهن قليل، سواء في مجال الخدمات، أو الصناعة، حيث أن بعض المبحوثات الناشطات في مجال الخدمات و هن صاحبات (مكتب التصدير و الاستيراد، الوكالة

سياحية، و مكتب دراسات المحيط ،مكتب دراسات الصناعة الغذائية)، فإن الأعراف الاجتماعية ترى أن "الرجال هم عائلو أسرهم الرئيسيون"، مما يؤدي إلى الإفراط في حماية ذلك الدور للرجل، و تفسيرات متحيزة لنوع الجنس خاصة في مثل هذه النشاطات.

كما سجلنا شبه إجماع لدى المقاولات أن تحركهن لازال محدودا، فمثلا لا يسمح لهن بالخروج ليلا للعمل، إضافة إلى ضرورة موافقة الزوج للسفر و استخراج جواز السفر و هو أمر ضروري لمزاولة أنشطة الأعمال.

أضف إلى ذلك أن ما يحدث هو أن نسبة كبيرة من الرجال مازالوا يرفضون الاستقلالية الكاملة للمرأة، وذلك لأسباب غريزية متأصلة في الرجل حول دور المرأة الاجتماعي والعائلي.

بالإضافة إلى إشكالية التوفيق بين دورها كربة بيت و مشروعها، فحسب المبحوثات، فإن التوفيق بين الأمرين ممكن؛ لكنه يتحقق عادة على حساب المرأة، لأن الرجال غير مستعدين للمساهمة في بعض الواجبات المنزلية، إضافة إلى عدم تنازل الرجل عن أي حق منحه إياه الشرع أو العادة أو التقليد، لذلك فهو يرفض القيام بأي عمل لا يتناسب مع تصوراته.

✓ تعاني المرأة المقاولة من إشكالات ثانوية تراوحت بين ضعف التوجيه و الاستشارة

التي تخص عدم توفر المعطيات الضرورية لضمان وضوح الرؤية لتقييم مدى قدرة مشاريعهن على المنافسة ،و تلك التقنية و تأهيل العمال و الاعتماد العمال الموسميين الذي يطرح إشكالا للطرفين، و مشاكل العقار، و ندرة المواد الأولية و غلائها و من بين المشاكل الأخرى التي تشغل بال معظم المبحوثات، سواء في الصناعة أو في الخدمات، مشكل التسويق، بالإضافة إلى الجهل بقوانين الاستثمار.

◆ **نتيجة الفرضية الرابعة:** أظهرت الدراسة أن المرأة تعاني حقيقة غياب بيئة استثمارية إذ تعاني من عدة معوقات (إدارية، مالية، اجتماعية، ومعوقات أخرى)، إلا أن المبحوثات يتميزن بإصرارهن على التغلب على هذه المعوقات و المشاكل.

❖ **الفرضية الرئيسية: تساهم العوامل الاجتماعية والعائلية و الاقتصادية و الثقافية في توجيه المرأة نحو إعادة إنتاج الاقتصاد العائلي .**

من خلال ما سبق يتوضح لنا صدق الفرضية الرئيسية، بالنظر للدور الذي يلعبه التكوين و الخبرة المهنية و العائلة و المحيط الاجتماعي في توجيه النساء إلى إعادة إنتاج الاقتصاد

العائلي.

الاستنتاج العام:

لقد حققت المرأة في المجتمع الجزائري المعاصر مجموعة من المكتسبات التشريعية و التعليمية و الثقافية ...الخ، جعلتها تلعب دورا بارزا في التنمية السوسو-اقتصادية،إذ كشفت لنا الدراسة الميدانية لموضوع المرأة و إعادة إنتاج الاقتصاد العائلي ، أن للمرأة دورا رائدا في سيرورة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمعات، فالقدرات الذهنية و العلمية، و خصوبة الأفكار الإبداعية، التي تحوزها المرأة أصبحت تشكل الرأسمال الأساسي للنمو الاقتصادي للمجتمعات.

فمركز المرأة الاجتماعي توسم بتغيرات ملحوظة ، خاصة بعدما أولت أهمية للتعليم؛ ، فضلا عن زيادة نسبة انخراطها في القطاع الاقتصادي كمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، لكن تبقى المبادرة النسوية الخاصة محتشمة حيث لا تتجاوز النسب الصرح بها رسميا 15% من مجموع المقاولات في الجزائر.

فمن خلال الدراسة الميدانية تبين أن النساء المقاولات (المبحوثات) يشتركن في جملة من الخصائص حيث: أن معظمهن مكونات إما تكوينا جامعيا أو حاملات لشهادات من مدارس متخصصة كالتكوين المهني و المعاهد الخاصة ، إضافة إلى أن أغلبيتهن من أصول حضرية أو شبه حضرية، كما أظهرت الدراسة أن متوسط عمرهن 38.7 بين 19 سنة و 60سنة ، غير أن الفئة العريضة منهن يتراوح عمرها بين 28-43 سنة بنسبة 50% من العينة ، معظمهن عازبات، مع تسجيل وجود مقاولات متزوجات و ربات بيوت، و معظمهن لهن تجربة سابقة في العمل ، سواء في القطاع العام أو الخاص أو حتى في المهن الحرة.

اشتملت العينة على 29 مبحوثة مقاولة نظامية أي مالكة و مسيرة لمقاولتها بنسبة72.5% ، منها خمس مبحوثات أعدن بعث مقاولات عائلية ، ما يعادل 17.24%،كما احتوت العينة كذلك على 11 مقاولة من المنزل ما يشكل نسبة 27.5 %.

كما بينت الدراسة أن المبحوثات يستثمرن في قطاعات يمتلكن فيها الخبرة و التكوين، بالإضافة إلى مخزون مهم من التراث العائلي و الاجتماعي و الثقافي خاصة فيما يتعلق بالنشاط التي تعتبر امتداد لدور المرأة في المجتمع .

و فيما يتعلق بمواصفات القيادة، فإن معظم المبحوثات لا يستغنين عن رجال من العائلة في توجيهن ، و يلعب التكوين دورا هاما في قدرتهن على التسيير، و قد تميزت

علاقاتهن بعمالهن عموما بالجودة.

و أغلبية المقاولات النظاميات استفدن من قروض أجهزة الدعم الوطنية كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ، و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

من جهة أخرى تبن من خلال الدراسة الميدانية أن المرأة تعيد إنتاج الاقتصاد العائلي من خلال ثلاث نماذج :

النموذج الأول : نساء أسسن مقاولاتهن أغلبها في مجال الخدمات و بدرجة أقل الصناعة و الصناعات الاستهلاكية على وجه الخصوص

النموذج الثاني : نساء أعدن بعث مقاولات عائلية، تنشط كلها في مجال الصناعة .

النموذج الثالث: نساء يعملن من المنزل قي الإطار غير الرسمي،في مجالات يملكن فيها الامتياز لارتباطها بطبيعة أدوار المرأة في المجتمع (خياطة ،ديكور ،عجائن ،حلويات....الخ)

كما كان للعائلة دور في دعم مختلف المبادرات النسوية (الرسمية و غير الرسمية) ، سواء ماليا أو معنويا على اعتبار أن معظم عائلات المبحوثات لديها تجربة في العمل الحر و المقاولة و التجارة حيث سجلنا 26 مبحوثة أي 65 % ينتمين إلى عائلات ذات تاريخ تجاري -مقاولاتي .

و قد بينت الدراسة الميدانية عزوف المبحوثات عن العمل السياسي ، في حين سجلنا حضور معتبر في الجمعيات المهنية بالنظر لدورها في تسهيل تداول المعلومات ،و بطهن بالواقع المهني.

و تواجه المرأة المقاولة سواء كانت صاحبة مشروع رسمي أو تعمل من المنزل صعوبات أخرى متفرقة، منها التقنية من قدم الآلات و ندرة المواد الأولية و غلائها إن وجدت،توقيف الاستيراد ، بالإضافة إلى غياب العقار الصناعي، و عدم تأهيل الموارد البشرية.

أما العوائق المالية فقد ارتبطت بتمويل المشاريع ، التي تبرز أكثر عند تفكير المقاولة في تطوير مشروعها، و هو في رأينا السبب في اقتصار المقاولة النسوية عموما على المؤسسات المصغرة و الصغيرة فقط لأنها ذات رأس مال بسيط اقتصاديا، من جهة أخرى إشكالية تسديد ديون وكالات الدعم.

و من العوائق ما هو اجتماعي مرتبط بذهنية الفرد الجزائري الذي لازال متشبث بتفوق الرجل على المرأة ، ما يجعل المجتمع يتحفظ على ولوج النساء لأعمال كانت حكرا

على الرجال ، و يرحب بالمشاريع المرتبطة بطبيعة المرأة و اهتماماتها.

تجدر الإشارة إلى أننا صادفنا عدة إشكالات عند إجراء هذا البحث، نوجز أهمها في:

- قلة المراجع التي تتناول الفكر المقاولاتي من منظور اجتماعي في الجزائر.
- صعوبة، إن لم نقل استحالة، الحصول على إحصائيات دقيقة حول النشاطات المقاولاتية النسوية.
- عدم تجاوب أجهزة دعم و تشغيل الشباب، و صندوق دعم القرض المصغر، و مديرية التجارة، مع بحثنا، إذ لم نتمكن من الحصول على أي إحصائية دقيقة متعلقة بالبحث، و يعود هذا لضعف التنسيق بين الجامعة و هذه الأجهزة.

و قد خلصنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من الإقتراحات:

* إجراء دراسات وأبحاث حول مبادرات المرأة الاقتصادية في كل القطاعات والقطاعات الفرعية الاقتصادية و الاجتماعية، مع إبراز الممارسات الجيدة وتثمينها.

*الاهتمام بموضوع العمل من المنزل كشكل من أشكال الاقتصاد العائلي.

*الاهتمام بالعمل من المنزل و العمل على هيكلته بطريقة تشجع النساء على الاستمرار في النشاط بالنظر ،لحجم الأرباح التي يحققها ،و نسبة اليد العاملة التي يحويها

* تشجيع التقارب بين منظمات النساء المقاولات والجامعات، و إدخال وحدات تدريسية حول المقاولة ومقاربة النوع.

* تعميق الدراسات حول المقاولات حسب نوعها من أجل الإحاطة باحتياجاتها الخاصة.

* إحداث بنك معطيات وطني حول المقاولات بشكل عام، و متابعة المقاولات النسوية بشكل خاص.

* تعزيز السياسات الاجتماعية والخدمات الاجتماعية التي تمكن المرأة من التوفيق بين الحياة المهنية والحياة العائلية.

خاتمة

خاتمة:

لقد مكنتنا هذه الدراسة الموسومة بالمرأة و إعادة إنتاج الاقتصاد العائلي من تسليط الضوء على واحدة من أبرز الظواهر التي اتسم بها المجتمع الجزائري المعاصر و هي إشكالية المبادرة الاقتصادية للمرأة ، و دورها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، حيث شكل مفهوم المرأة المقاولة ، محورا مفصليا في البحث، دارت حوله فرضيات الدراسة.

و يكمن الهدف الرئيسي لهذا البحث في إبراز العوامل التي توجه النساء نحو إعادة إنتاج الاقتصاد العائلي في المجتمع الجزائري ، في ظل الخصوصية الاجتماعية و الثقافية التي تحظى بها المرأة في المجتمع الجزائري .

و لأجل تقصي هذا الموضوع سلطنا الضوء من الناحية النظرية على الفكر السوسيو-اقتصادي للمقاول باعتباره محرك التنمية و المقاوَلة بالإضافة إلى منطق العمل من المنزل كنموذج آخر من نماذج مبادرة المرأة في إعادة إنتاج الاقتصاد العائلي في المجتمع الجزائري، دون إغفال الواقع الاجتماعي و الثقافي للمرأة الجزائرية في ظل تشريعات العمل و قانون الأسرة.

و قد تبين من خلال الدراسة الميدانية أن الذي ساهم في ظهور النساء المقاولات هو عديد المبادرات التشريعية و الاقتصادية و السياسية و الأجهزة المختلفة التي وضعتها الدولة من أجل إبراز المقاولين و المقاولات كطبقة جديدة في المجتمع، مغيرة بذلك البنية الطبقية للمجتمع الجزائري ، إلا أن الإجراءات التي اتخذتها الدولة لم تكن كافية للحد من المقاولة غير الرسمية ، حيث تعرف ظاهرة العمل من المنزل اتساعا و انتشارا ، بالنظر لمرونة هذا الشكل من المبادرات بالإضافة إلى الاعتماد على وسائل بسيطة قد تتوفر في أي منزل و كذا اعتماده على الموروث الثقافي أكثر من المستوى العلمي و الخبرة العملية التي تحتاجها في القطاع المهيكل .

و قد تميزت النساء المقاولات بمجموعة من الخصائص لعل أهمها هو استفادة معظمهن من التعليم و التكوين ، بالإضافة إلى خبرتهن في مختلف المجالات ، ما جعل معظم استثماراتهن مرتبطة بطبيعة تكوينهن و خبرتهن.

فالتعليم في بعض المشاريع له تأثير كبير في تحديد وتنمية الجوانب النفسية والشخصية للمرأة المقاولة ، أي بمعنى آخر أنه يعمل على إحداث التغيير في السلوك الإنساني وفقا لأهداف المقاوَلة ، والمتوقع أن يكون هذا التغيير في الاتجاه الموجب الذي يخدم المشروع.

و من جهة أخرى هن ينشطن في مجالات يمتلكن فيها خبرة اكتسبنها من خلال أعمالهن السابقة سواءا في القطاع المهيكل أو في القطاع غير المهيكل .

كما اتجهت المبحوثات إلى نشاطات اجتماعية تعتبر امتدادا لدورهن التقليدي في المجتمع .

إن بروز هذه الفئة من النساء المقاولات كان دليل على بداية حدوث تغير في التركيبة الذهنية الجزائرية.

و قد كان للعائلة دور مهم في توجيه و تشجيع و دعم المبادرة النسوية ، حيث استفادت معظم المبحوثات من دعم العائلة المادي و المعنوي ، حيث لعبت خبرة أفراد العائلة دور في توجيه المبحوثات نحو المبادرة الخاصة و نحو نشاطات بعينها.

و بينت الدراسة أن البطالة كانت من أهم أسباب توجه المرأة نحو العمل الحر ، بالإضافة إلى عدم الاستقرار الوظيفي، الذي ، كان من بين أقوى الدوافع التي تجعل المرأة تفكر في تكوين مشروعها الخاص؛ إضافة إلى أن عمل المرأة في القطاع الخاص، يعرف تمييزا في الأجر، حيث تحصل المرأة على أجور أقل من أجر الرجل، كما أن معظم المناصب الهامة والحراك المهني والوظيفي كان من نصيب الرجل دون المرأة.

و قد هدفت معظم المبحوثات من خلال مبادراتهن إلى الاستقلال المالي و دعم المدخول الأسري بالدرجة الأولى و بدرجة أقل الحصول على مكانة اجتماعية .

كما واجهت المبحوثات عدة مشاكل و معوقات تمحورت أساسا في غياب بيئة للإستثمار إذ تواجه المرأة المقاولة معوقات اجتماعية مرتبطة بالتركيبة الذهنية للفرد الجزائري من جهة و من جهة أخرى إشكالية التوفيق بين المشروع و البيت الأمر الذي يتطلب إعادة توزيع للأدوار الاجتماعية بالنظر للمكانة التي وصلت إليها المرأة في الجزائر.

كما تعاني من معوقات تمويلية مرتبطة ببطئ دراسة الملفات على مستوى الوكالات و البنوك و ضعف التمويل العائلي ، بالنظر لأن معظم عائلاتهن هي من الطبقة المتوسطة في المجتمع الجزائري.

أما المعوقات الإدارية فهي مرتبطة بالبروقراطية المرضية السائدة في الإدارات و المحسوبية و الرشوة ...الخ.

و يبقى مجال البحث فيما يتعلق بمساهمة المرأة في إعادة إنتاج الاقتصاد العائلي في الجزائر مفتوحا بالنظر لمكتسبات المرأة العلمية و القانونية و الاجتماعية ...الخ ، و تدعيم السياسات العمومية لهذا التوجه دون إغفال رغبة المرأة في تحقيق ذاتها و الاعتماد على

نفسها ،ورغبتها في المساعدة في تخفيف الأعباء المالية التي يتحملها الرجل حتى ولو تعلق الأمر بالعمل غير الرسمي من خلال العمل من المنزل .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

باللغة العربية:

1- إبراهيم توهامي وآخرون : العولمة والاقتصاد غير الرسمي ، مخبر الإنسان والمدينة ، جامعة منتوري قسنطينة ، مطبعة الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ،بدون طبعة ،

2- أبو جادو صالح محمد :سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،الأردن، 2006

3- إحسان محمد الحسن: مدخل إلى علم الاجتماع ، ط 1 ، دار النشر و الطباعة،بيروت ،1988

4- أحمد أبو زيد: المدخل إلى البنائية، د ط، المركز القومي للبحوث الاجتماعية، القاهرة، 1995.

5- أحمد زايد وآخرون: المرأة و قضايا المجتمع، ط 1، مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية، القاهرة 2002.

6- أحمد زيدان و آخرون :الأسرة و الطفولة ، دار المعرفة الجامعية ، ط1، القاهرة مصر

7- أحمد عادل راشد :الإعلان، دار النهضة العربية، بيروت، 1981

8- إسماعيل عرباجي: اقتصاد المؤسسة، أهمية التنظيم ديناميكية التنظيم، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.

9- إسماعيل قباري : أسس البناء الاجتماعي ، د ط ،منشأة المعارف ، الإسكندرية ،مصر

10- أميرة منصور يوسف علي :محاضرات في قضايا السكان والأسرة والطفولة، دار الفكر، الأردن،2005

11- أنتوني جيدنز: الرأس مالية والنظرية الاجتماعية الحديثة، تر: أديب يوسف شيش ، الهيئة العامة السورية للكتاب،سوريا

12- أنتوني جيدنز: علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 4، 2005.

13- أوسكار لانكة: الاقتصاد السياسي، ترجمة محمد سلمان حسن، ط 4، دار الطليعة، بيروت، دون سنة.

14- باسم الكيال: سيكولوجية المرأة، مؤسسة عز الدين للطباعة و النشر، 1983

15- بريجيت برجر: ثقافة تنظيم العمل، ترجمة محمد مصطفى غنيم، د ط، الدار الدولية للنشر و التوزيع، مصر، 1995.

16- بيار بورديو : أسباب علمية لأعادة النظر في الفلسفة ،تر: انور مغيث ،لبنان ، دار الأزمنة الحديثة،ط1 ، 1998

17- بيار بورديو : بعبارة أخرى محاولات باتجاه سوسيولوجيا انعكاسية، تر :أحمد حسان، ط1 ، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة،2002

18- بيار بورديو: أسباب عملية لإعادة النظر في الفلسفة، ترجمة أنوار مغيث، لبنان، دار الأمانة الحديثة، الطبعة الأولى، 1998.

19- بيار بورديو: الهيمنة الذكورية، تر: سلمان قعفراني، مركز دراسات الوحدة العربية، د ط،1996.

20- ثروت أنيس الأسيوطي: نظام الأسرة بين الاقتصاد و الدين، دار الكتاب العربي للطباعة و النشر، د ط، القاهرة.

21- جان ماري دانكان: علم السياسة ،ترجمة :محمد عرب صاصيلا ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و

التوزيع، بيروت،1997

22- جمال أحمد السيسي ،ياسر ميمون عباس : محاضرات في أصول التربية ، كلية التربية النوعية ، جامعة المنوفية ، 2007.

23- جورج فريدمان و بيار نافيل: رسالة في سوسيولوجيا العمل، ط 1، منشورات عويدات، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985.

24- جي روشيه: علم الاجتماع الأمريكي، دراسة لأعمال تالكونت بارسونز، ترجمة محمد الجوهري آخرون، القاهرة، 1981.

25- حافظ درية السيد: علم الاجتماع الاقتصادي، د ط، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1997.

26- حامد عبد السلام زهران: علم النفس الاجتماعي، ط 5، عالم الكتب، مصر، 1984.

27- حامد عبد السلام زهران: علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب، القاهرة، ط 5، 1984

28- حسين عبد الحميد أحمد رشوان : علم اجتماع المرأة، المكتب الجامعي الحديث، 1998

29- حسين عبد الحميد رشوان: علم اجتماع المرأة، د ط، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1998.

30- حسين عمر: الاستثمار و العولمة، د ط، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000.

31- حكمت أبو زيد: إمكانيات المرأة العربية في العمل السياسي، عن ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول المرأة، 1982.

32- حليم بركات : المجتمع العربي المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط3 ، لبنان بيروت 1986

33- خالد أبو القمصان: موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

34- خليل الشماع: مبادئ الإدارة، د ط، دار المسير للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1994.

35- درية السيد حافظ: علم الاجتماع الاقتصادي، دار المعرفة الجامعية، 1997

36- راشد أحمد عادل: الإعلان، د ط، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.

37- ربحي مصطفى عليان ، غنيم عثمان محمد: مناهج وأساليب البحث العلمي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2000

38- رمضان صديق محمد: الضمانات القانونية و الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998

39- ريمون أرون : المجتمع الصناعي، تر:فيكتور باسيل،دارعويدات للنشر، ط3 ،بيروت لبنات ، 1983

40- سامية خضر صالح : المشاركة السياسية للمرأة و قوة التغير الاجتماعي (التعليم، العمل، الوضع الاجتماعي)، الطبعة الأولى، الجزء الأول، الصدر لخدمات الطباعة، 1989

41- سامية صالح خضر: المشاركة السياسية للمرأة و قوة التغير الاجتماعي، ج 1، ط 1، الصدر لخدمات الطباعة، مصر، دون سنة.

42- سامية مصطفى الخشاب:النظرية الاجتماعية و دراسة الأسرة،دار المعارف،ط3،الاسكندرية،1987

43- سعاد عثمان و آخرون: المرأة و قضايا المجتمع، ط 1، مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية، القاهرة، 2002.

44- سعيد أوكيل: وظائف و نشاط المؤسسة الصناعية، د م ج، د ط، الجزائر، 1992.

45- سكينة بن حمودة: دروس في الاقتصاد السياسي، ط 1، دار الملكية للطباعة و النشر، دون بلد، 2006.

46- سمير محمد حسين :الإعلام والتنمية الوطنية في المملكة العربية السعودية،مؤسسة الأمير خالد 1977

47- سناء الخولي : الأسرة و الحياة العائلية، دار المعرفة الجامعية، الأزريطة،مصر ،1995

48- سناء الخولي: التغير الاجتماعي و التحديث، د ط، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1985.
49- سيد الهواري: الإدارة المالية-مدخل تحليلي معاصر، د ط، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1981.
50- سيد عبد الفتاح عفيفي: بحوث في علم الاجتماع المعاصر، الفكر العربي، مصر، 1996 .
51- السيد محمد الحسيني :النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم، دار المعارف، مصر، ط1 1975 .
52- شرابي هشام: النقد الحضري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،1990.
53- صالح بن حمد العساف: مؤشرات حول المساهمة الاقتصادية للمرأة العاملة في قطاع التربية و التعليم، مطبعة العمال المركزية، بغداد، 1986
54- صبحي محمد قنوس : دراسات في علم الاجتماع ، دار النهضة العربية ، بيروت، لبنان، ط 1 ،2000،
55- طاهر مرسي عطية :إعداد رسائل الماجستير والدكتوراه، دط، دار النهضة العربية القاهرة، سنة 2001
56- عادل أحمد حشيش : تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، 1974
57- عائشة التائب : النوع و علم اجتماع العمل و المؤسسة ،ط1 ، منظمة المرأة العربية ،2011
58- عائشة مصطفى المنياوي: سلوك المستهلك، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998
59- عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي : التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود ،ط1، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية ، مصر .
60- عبد الحميد كمال الزيات: العمل و علم الاجتماع المهني، د ط، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، مصر، 2001.
61- عبد الخالق محمد عفيفي:الأسرة و الطفولة أسس نظرية..مجالات تطبيقية، دار الكتب،مصر،1998
62- عبد الرحمان يسري: تطور الفكر الاقتصادي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999.
63- عبد العزيز الغريب صقر:الجامعة والسلطة دراسة تخليلية في العلاقة بين الجامعة والسلطة ، الدار العالمية للنشر والتوزيع، الاسكندرية،2005
64- عبد القادر الفقير: الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، ط 1، النهضة العربية للطباعة و النشر، 1999.
65- عبد القادر جغلول: الإشكالية التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند ابن خلدون، ط 2، دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع بالتعاون مع ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر-لبنان، 1981.
66- عبد اللطيف بن أشنهو: التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط (1962- 1980)، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
67- عبد اللطيف بن أشنهو: مدخل إلى الاقتصاد السياسي، ط 5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004.
68- عبد الله ساقور: الاقتصاد السياسي، د ط، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، الجزائر، 2004.
69- عبد المجيد مزيان : النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون وأسسها من الفكر الإسلامي والواقع المجتمعي، درا سة فلسفة واجتماعية، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب مع ديوان المطبوعات الجامعية،
70- عزمي بشارة: المجتمع المدني-دراسة نقدية- مع الإشارة للمجتمع العربي، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000

-71 علياء شكري :الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة ، دار المعارف الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 1992

-72 علياء شكري و آخرون: المرأة و المجتمع، وجهة نظر علم الاجتماع، د ط، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1998.

-73 عمرو علاء الدين زيدان :إدارة الشركات العائلية،خمس قضايا استراتيجية معاصرة،المنظمة العربية للتنمية الإدارية،القاهرة ،مصر،2009،

-74 غيردا ليرنر: نشأة النظام الأبوي، تر: أسامة إسبر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت،2013

-75 فادية عمر الجولاني: الأسرة العربية، مركز الاسكندرية للكتاب ،دط،مصر ،1998

-76 فايز جمعة صالح النجار ، العلي عبد الستار محمد : الريادة و إدارة الأعمال الصغيرة،ط1، دار الحامد 2006،

-77 فرج محمد سعيد :البناء الاجتماعي والشخصية، الهيئة العامة للكتاب، الإسكندرية،1980

-78 فريدريك انجلز :أصل العائلة و الملكية الخاصة و الدولة ،تر إلياس شاهين، دار التقدم ، موسكو

-79 فضيل دليو :تقنيات تحليل البيانات في العلوم الاجتماعية والإعلامية، ط1،دار الثقافة لنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2010

-80 فضيل دليو: أسس منهجية في العلوم الاجتماعية، د ط، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 1999.

-81 فلاح حسن الحسيني: إدارة المشروعات الصغيرة، مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط1، عمان، الأردن،2007.

-82 فهمي محمد سيد: المشاركة الاجتماعية و السياسية للمرأة في العالم الثالث، ط 1، دار الوفاء للطباعة و النشر، مصر، دون سنة.

-83 فوكو ياما فرانسيس: رأس المال الاجتماعي و الاقتصاد العالمي، مركز الإمارات للدراسات للبحوث الإستراتيجية، ع 5، أبو ظبي دولة الإمارات العربية المتحدة، 1994.

-84 فوكوياما فرنسيس: الثقة الفضائل الاجتماعية و تحقيق الازدهار، الراية ملف القرن العشرين، تر: عامر سلطان، العدد 6575، يناير 2000.

-85 فيروز زرارقة و آخرون: في منهجية البحث، ط 1، منشورات مكتبة اقرأ، الجزائر، 2007.

-86 فيليب جونز: النظريات الاجتماعية و الممارسات البحثية، تر:محمد ياسر الخواجة،مصر العربية للنشر و التوزيع،مصر،2010

-87 قادة بحيري: محطات اقتصادية من فكر مالك بن نبي، د ط، دار العرب للنشر و التوزيع، وهران، الجزائر، 2005.

-88 كامل بكري و آخرون: علم الاقتصاد، د ط، الدار الجامعية، بيروت، 1989.

-89 كاميليا إبراهيم عبد الفتاح : سيكولوجية المرأة العاملة، دار النهضة العربية و النشر، بيروت، 1984

-90 كمال عبد الحميد الزيات : العمل و علم الاجتماع المهني، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، 2001

-91 محمد أحمد بيومي ، ناصر عفاف عبد العليم: علم الإجتماع العائلي، دراسة المتغيرات في الأسرة العربية دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003

-92 محمد الجوهري : المدخل إلى علم الاجتماع ،دار الثقافة و النشر و التوزيع ، القاهرة،1974

-93 محمد الجوهري علي و علياء شكري: علم الاجتماع الريفي و الحضري، د ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999.

94- محمد سيد فهمي: المشاركة الاجتماعية و السياسية للمرأة في العالم الثالث، الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة و النشر، الإسكندرية، 2007

95- محمد سيد فهمي: مشاركة المرأة في مجتمعات العالم الثالث، المكتب الجامعي الحديث، د ط، الإسكندرية، مصر، 2012

96- محمد عبد الله شاهين محمد:أصول علم الاقتصاد و الحل الأمثل للمشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي،شركة دار الأكاديميون للنشر و التوزيع،دذس

97- محمد عبيدات وآخرون: منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات، ط2، دار وائل، عمان الأردن 1999

98- محمد علي جعلوك: أعمال المقاولات، ط 1، دار الراتب الجامعية، لبنان، 1999.

99- محمد محمد الهادي : أساليب إعداد و توثيق البحوث العلمية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة،مصر 1990،

100- محمود عودة : أسس علم الاجتماع ، دار النهضة العربية ، لبنان ، بيروت

101- محيا زيتون : المرأة والتنمية: مناهج نظرية وقضايا عالمية، المركز القومي للبحوث الإجتماعية و الجنائية، القاهرة ،2000.

102- مدني حرفوش: الشامل في الاقتصاد، د ط، مكتبة قصر الثقافة، الجزائر، 1999.

103- مشهور أميرة عبد اللطيف: الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، د ط، دار الإشعاع للطباعة، مصر، دون سنة.

104- مصطفى رشيد شيحة: الاقتصاد النقدي و المصرفي، كالدار الجامعية، الإسكندرية، 1985

105- معن خليل عمر:علم اجتماع الأسرة،دار الشروق،عمان،2000

106- منى الحديدي: الإعلان، ط 1، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1990.

107- موريس أنجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة محمد صحراوي وآخرون، ط 1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.

108- ميشيل توماسيلو: الأصول الثقافية للمعرفة البشرية، ترجمة: شوقي جلال، المجمع الثقافي، الطبعة 1، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2006

109- ميلود سفاري وآخرون: أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1999

110- ناجي سفير: محاولات في التحليل الاجتماعي، التشغيل- الصناعة- التنمية، ترجمة الأزهر بوغنبور ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

111- ناصر دادي عدون: إدارة الموارد البشرية و السلوك التنظيمي، د ط، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.

112- ناصر دادي عدون: اقتصاد المؤسسة، ط 2، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.

113- نورة صباح التركي ، برازويل ربيكا: صاحبات الأعمال في المملكة العربية السعودية : مقارنة اقليمية للخصائص والتحديات والتطلعات، مركز السيدة خديجة بنت خويلد، جدة،2010

114- هشام شرابي ، النظام الأبوي واشكالية تخلف المجتمع العربي، تر:هشام شريح ، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، 1992 .

115- الهواري عدي: الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي و الاجتماعي (1830-1960)، ترجمة جوزيف عبد الله، ط 1، دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، 1983.

116- يحي مزيودي: المقاولات علم و فن و إدارة ، الشركة العالمية للكتاب ،الطبعة1، 2003 .

➤ **باللغة الفرنسية**

1- Abdou (A) : Entrepreneurs et pme– approches algéro .françaises;l’harmattan ,paris ; France, 2004
2- ADDI (L) : De l’Algérie précoloniale à l’Algérie coloniale, , ENAL, Alger , 1985
3- ADDI (L): Les mutations de la société Algérienne, Ed: la découverte, Paris, 1999 .
4- Benatia (F): Le travail féminin en Algérie, Ed: SNED, Alger, 1970.
5- Benguerna (M): Djilali Liabès, La quête de la rigueur, Casbah, Alger, 2006.
6- Bennoune (M): Les algériennes victimes de la société néo-patriarcale, SNED, Alger, 1999.
7- Bensadoune (N): Les droits de la femme, des origines à nos jours, Casbah, Alger, 1999
8- BERNARD (Ch): Nouvelles logiques marchandes au Maghreb. , Éd. CNRS,paris, 1991
9- Bourdieu (P): Le capital social, notes provisoires in/Le capitale social, Edition la Découverte, Paris, 2006
10- Bourdieux (P) : sociologie de l'algerie, collection.qui sais je, puf , paris, 2015.
11- Boutenfouchet (M), la famille algerienne evolution et caractéristique recentes .2 edition .s.n.e.d.alger,1982.
12- Boutillier (S) ; uzunides D :Economie Sociale Et Solidaire: Nouvelle Trajectoires D’innovations , L’harmattan,paris, 2010
13- Boutillier (S), Uzundis (D) : L’entrepreneur.une analyse socio-économique, ECONOMICA,Paris,1995
14- Derras (O): Place du secteur privé industriel national dans l’économie Algérienne, N:1. CRASC. Oran, 1997
15- Djagloul (A): Huit études sur l’Algérie, ANAL, Alger, 1986.
16- Ecrément (M): Indépendance politique et libération économique -un quart de siècle du développement de l’Algérie 1962-1985, OPU, Alger.
17- Fayol (H): Administration industrielle et générale, ENAG, Alger, 2010.
18- fayolle (A) : Le métier de créateur d'entreprise, tome2, Éditions d’Organisation, 2003,
19- Gautier (B): Recherche sociale de la problématique à la collecte des, presse de l’université du Québec, Canada, 2003.
20- Gobe (E): Les hommes d’affaires égyptiens, Karthala, Paris, 1999.
21- Godelier (M): Rationalité et irrationalité en économie, La petite collection, Maspero,

Paris, 1971.

22- Golsene: Les décisions financières de l'entreprise, Dunod, Paris, 1984.

23- Grawitz (M): Méthodes des sciences sociales, 10eme édition, Dalloz, Paris, 2012.

24- Hisrish (R-O), Peter (M-P): Entrepreneurship lancer, élaborer, et gérer une entreprise; économica, Paris, 1991.

25- Jacques (E), Intervention et changement dans l'entreprise, Paris,Dunod, 1951.

26- Lambourdette (A): Théorie des organisations, PUF, 1992

27- Linton(R): De l'homme, Edition de Minuit,paris, 1968

28- Longatte (J), Muller (J) :Economie d'entreprise, Dunod, paris,2004

29- Machant (J-R): Réussir nos PME, Dunod, Paris, 1991.

30- MAHIOU (A): Où va l'Algérie, KARTHALA-IREMAM, Hommes et société,2001.

31- Marks(K): Le capital, Ed: Garnier, Paris, 1969

32- Mazouz (M) et autres: La société algérienne entre population et développement, Université Paris, France, 1998.

33- Mottez (B): La sociologie industrielle, PUF, Paris, 1975.

34- Oppetit (B), Sayag (A): Les structures juridiques de l'entreprise, collection Droit et Gestion, Paris, 1972.

35- PENNEF (J): Les chefs d'Enterprise en Algérie, in/Acte du colloque: «Entreprises et entrepreneurs en Afrique», Edition l'Harmattan, Paris, 1983.

36- Rabah (A): La minorité invisible, Casbah, Alger, 2007.

37- Schumpeter (J-A) M: Capitalisme, Socialisme, et Démocratie, 1ere partie, un document produit en version numérique par Jean-Marie Tremlay, 2002.

38- TRIKI (S), et autres : Le Travail des Maghrébines: l'autre enjeu; situation économique et sociale, Collectif 95 Maghreb- Egalité, GTZ, 2006

39- Vandevelde-Dailliere (H): Femme algérienne à travers la condition féminine dans le constantinois depuis l'indépendance, OPU, Alger, 1980.

40- Weber (M): L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme, Ed: Plan, Paris, 1921.

➢ **المجلات و الجرائد:**

-باللغة العربية:

1- إسحاق رحماني ، الطيب جاب الله:سوسيولوجيا المقاولات في الجزائر من المداخل الكبرى إلى الدراسات المعاصرة،مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات ، مجلد 01، عدد3، 2014.

2- أمال حيرش بغداد ليلى: مفهوم الجندر في الأطر النظرية،مجلة التدوين ، العدد 11،السداسي الثاني 2018

3- أنور مقراني ، حسان حامي:سوق العمل في الجزائر و وهم الهيمنة الأنثوية.الجندر في محك المخيال

الاجتماعي،مجلة العلوم الاجتماعية ،جامعة الأغواط،المجلد 07، العدد 29،مارس 2018
4- جاسم محمد أفراح ، سعد محمد علي حميد: الهابيتوس وأشكال رأس المال في فكر بيير بورديو، مجلة الأستاذ ، المجلد الثاني ،العدد 21 ،2014.
5- حنان مالكي : الخصائص السوسيولوجية للأسرة الجزائرية –التقليدية و الحديثة،مجلة العلوم الانسانية،جامعة محمد خيضر بسكرة،العدد22، 2011.
6- حياة مراح: إشكالية المقاول الجزائري الجديد،مجلة دراسات اجتماعية ،العدد3،الجزائر، 2010
7- خالد كواش ،بن قمجة زهرة:المقاولة النسوية في الجزائر الأهمية الواقع و التحديات(دراسة استطلاعية)،مجلة المناجير،العدد02،جوان 2015
8- صالح صالحي : أساليب تنمية المشروعات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 3، 2004.
9- صالح ياسر حسن: الليبرالية الخوصصة، برامج التكييف الهيكلي بين أوهام الخطاب الأيديولوجي و حقائق التبعية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوي، قسنطينة، عدد 12، 1999
10- صندرة سايبي:مقاربة نظرية حول تطور الفكر المقاولي،مجلة العلوم الانسانية،العدد40، ديسمبر2013
11- عبد الحفيظ عطار و آخرون:منطق و استراتيجية العمل المنزلي،; revue de Lareiid N1 ,SEPTEMBRE 2014
12- عبد الله شرارة جدي: أهمية تكامل الصناعات الصغيرة و المتوسطة مع الصناعات الكبيرة، مجلة آفاق اقتصادية، جامعة الجزائر، العدد 85، 2001
13- العياشي عنصر : الأسرة في الوطن العربي: آفاق لتحول من الأبوية الى الشراكة، عالم الفكر، العدد 3، المجلد 36، (يناير – مارس) 2008
14- عيسى أيت عيسى: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آفاق و قيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، دون ذكر السنة
15- فيروز زرارقة ، زهرة عباوي : المرأة المقاولة :أصولها الاجتماعية و الثقافية و نوعية مشاريعها-دراسة ميدانية لعينة من المشاريع النسوية المصغرة بولاية سطيف-،مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات،العدد 8،ديسمبر2016
16- لطيفة مناد ، صغيري فوزية:واقع العمل النسوي في الجزائر،مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية،العدد 29، جوان 2017
17- محمد الهادي مباركي : المؤسسة المصغرة، المفهوم و الدور المرتقب، مجلة العلوم الإنسانية، قسنطينة، العدد 11، 1999.
18- مصطفى عوفي: خروج المرأة إلى ميدان العمل و أثره على التماسك الأسري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد 19، جوان 2003
19- معطر بوعلام: أبجديات التسلط الثقافي من منظور بيار بورديو –المدرسة أنموذجا -، مجلة الحوار الثقافي، العدد 9 ،صيف 2016
20- مليكة زغيب: دور و أهمية قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 5، 2005
21- منيرة سلامي ، ببة إيمان:المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة،مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ،العدد03، 2013
22- منيرة سلامي ،قريشي يوسف :التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر ، مجلة الباحث ، العدد 08، 2010

23- نادية بوضياف بن زعموش ، جمال زهار:المرأة و العمل في المجتمع الجزائري ، مركز جيل البحث العلمي ،العدد 20 ، ماي 2016

24- ناصر محمد جودت ، العمري غسان ، قياس خصائص الريادة لدى طلبة الدراسات العليا في إدارة الأعمال الريادية (دراسة مقارنة)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية، الأردن، المجلد 27، العدد الرابع، 2011

25- نبال الجوراني : عمل المرأة في القطاع غير الرسمي (أوضاع و آثار عمل المرأة في القطاع غير الرسمي)-مدينة و ريف اللاذقية أنموذجا-،مجلة تشرين للدراسات و البحوث العلمية ،سلسة الآداب و العلوم الإنسانية ،المجلد39،العدد03، 2017

26- نرجس صفو:المشاركة السياسية للمرأة بين نظلم الاكوطة و تكريس الحق في المساوات ، مجلة جيل حقوق الانسان ،العدد 18 ، أفريل 2017،

27- نعيمة دريس: المقاولة النسوية بين المساهمة الاقتصادية و المعوقات السوسيو-اقتصادية دراسة ميدانية لعينة من النساء المقاولات في الجزائر،مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية،المجلد 5،عدد10.

28- مجموعة النصوص التشريعية و التنظيمية لجهاز دعم و تشغيل الشباب، مرسوم تنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 هـ الموافق لـ 8 سبتمبر 1996، يناير 2004.

29- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون 21 أوت 1982، أمر رقم 97/12 المؤرخ في 1997/3/19 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية.

-باللغة الأجنبية:

1- ADEL(F):Travail domestique ; insaniyat,N1, printemps 1997
2- Aliouat(B): Initiations stratégique et financiers de la PME-PMI, Revue des sciences économique et de gestion, Sétif: N3/2004 .
3- Allouche (J) et Amann (B) : l'entreprise familiale: un état de l'art, Finance, Contrôle, Stratégie, vol. 3 n°1, 2000
4- BOUNOUA (CH): Une lecture critique du secteur informel dans les pays du tiers monde , les cahiers du CREAD ,N°30, 1992
5- Chantal (R) : TRAVAIL À DOMICILE, SALARIÉ OU INDÉPENDANT. INCIDENCE DES NOUVELLES TECHNOLOGIES DE L'INFORMATION ET DE LA COMMUNICATION , revue innovation ,2001/1 ,n13
6- Lakjaa (A) :Le travail informel ; figure sociale à géométrie variable (le travail à domicile, insaniyat,N1, printemps 1997.
7- Liabes (D), Entreprises et bourgeoisie d'industrie en algerie, in les cahier du CREAD,CREAD, Alger, 1984.
8- Rahou (Y): Atouts et Difficultés de l'entreprenariat féminin, Enquête sur des femmes qui s'inscrit dans l'économie de production et de reproduction, Centre de recherche en anthropologie sociale et culturelle (Crasc), Alger, 2008.
9- Werneke (D): Le ralentissement économique et les possibilités d'emploi des femmes, Revue internationale du travail, Vol 117 N°:1, 1978

- **المجلدات و القواميس:**

- باللغة العربية:

1- أحمد حسين اللقاني و الجمل علي أحمد : معجم المصطلحات التربويّة المعرّبة في المناهج وطرق التدريس ، ط2 ،القاهرة ،عالم الكتب ،1999.

2- ريمون بودون و بوريكوف: المعجم النقدي في علم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، ط 1، ديوان المطبوعات، الجزائر، 1986.

3- زكي أحمد بدوي: معجم العلوم الاجتماعية، د ط، مكتبة لبنان، بيروت، 1984.

4- ستيفان شوفالي ، كريستان شوفيري :معجم بورديو،تر:الزهرة ابراهيم ،ط1،دار الجزائر،دمشق ،سوريا،2013.

5- عبد القادر طه فرج: معجم علم النفس، ط 1، دار النهضة العربية، بيروت، دون سنة.

6- عبد الناصر جمال: المعجم الاقتصادي، ط 1، دار المشرق الثقافي، الأردن، 2002.

7- علي محمد و آخرون: المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، د ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985.

8- محمد محمد علي و آخرون: المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985

9- محمود أبو النيل و آخرون: معجم علم النفس، د ط، دار النهضة العربية، بيروت، دون سنة.

10- مذكور ابراهيم :معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،1975

11- مسعود جبران: الرائد اللغوي الأحدث و الأسهل، ط 8، دار العلم للملايين، 2001.

12- المنجد الأبجدي ، دار المشرق، ط5،بيروت ، لبنان،1967

13- منجد الطلاب، الطبعة 22، دار المشرق، لبنان، 1978

14- ميتشيل دي كن: معجم علم الاجتماع، ترجمة ومراجعة، إحسان محمد الحسن، ط2 ، دار الطليعة، بيروت،1986

15- نبيه الغطاس: معجم مصطلحات الاقتصاد و المال و إدارة الأعمال، ط 8، مكتبة لبنان، 2002.

- باللغة الفرنسية:

1- Petit Larousse, librairie Larousse, Paris, 1986.
2- Lakehal (M): dictionnaire d’économie contemporaine et des principaux faits politique et sociaux ,édition 3
3- le petit Robert 1: Dictionnaire alphabétique et analogique de la langue Française, Le Robert, paris, 1991
4- Rey A et autres :Dictionnaire Le Petit Robert,Ed des 50 ans, Paris
5- Sumpf J et Hugues M : Dictionnaire de Sociologie, Larousse, Paris,1973

- باللغة الإنجليزية:

1- Webster’s institution collegiate dictionary, Nlg, 1954.

➢ الرسائل و الأطروحات:

1- صندرة: سايبي المقاولة وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2014

2- عبد الرحمن بن محمد النصبان :حوكمة الشركات العائلية و دورها في تحفيق التنمية المستدامة –دراسة ميدانية من وجهة نظر قيادات الشركات العائلية بالرياض،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإدارية،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض،2017

3- عبد الكريم بزاز :علم اجتماع بيار بورديو،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع،جامعة قسنطينة،2007/2006،

4- ليليا بن صويلح :سياسة التشغيل في الجزائرالمؤسسة الاقتصادية النسوية بعنابة نموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم اجتماع التنمية ،جامعة منتوري ،قسطينة ،2011/2010.
5- محفوظ جبار: البورصة، التسيير و خوصصة المؤسسات العمومية، دراسة حالة حول إتحاد المغرب العربي، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، 1996-1997.
6- محمد نجيب بوطالب:سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي،رسالة دكتوراه في علم الاجتماع،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،لبنان ،2002.
7- منيرة سلامي: دراسة و تحليل واقع المقاولة النسوية بالجزائر –دراسة ميدانية على عينة من المقاولات- ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم فرع العلوم الاقتصادية ، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ، الجزائر ، 2015.
8- ياسين ضيف: إعادة إنتاج المؤسسة الاقتصادية العائلية-دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات النمط العائلي بولاية تبسة-،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في علم اجتماع التنظيم و العمل،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ، الجزائر ،2011.

➢ مواقع الإنترنت:

1- http.//creation-pme.wallonie.be/1avant/ToutdAbord/QuiEntrepreneurcourte.htm. Qui est entrepreneur ? Existe t- il un profil type?.
2- http://dcwconstantine.gov.dz/index.php/
3- http://www.elaph.com/Web/ أيمن بن تهامي: المغرب؛ المقاولات النسوية ترتفع بأكثر من ألفين في 4 سنوات،
4- http://www.wilayadjelfa.dz/index.php/2016-01-07-09-41-37
5- https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%A7_%D9%87%D9%88_%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9%D9%8A غادة الحلايقية :ماهو النظام الاقطاعي،
6- www.ansej.org.dz
7- www.arabspine.net السيد جمعة سيد: التأهيل المهني
8- www.ecotechnics-int.com
9- www.gov.dz
10- www.projects-alecso.org/ المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم
11- www.setif.org/1-Siege-de-la-Wilaya Annuaire de la wilaya de setif
12- www.ulum.nl/c30.htm بودي عبد القادر و آخرون: دور الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب في الجزائر في تمويل المؤسسات المصغرة و رفع مستوى التشغيل و الاستثمار
13- جميل حمداوي : المفاهيم السوسيولوجية عند بيار بورديو ،مقال منشور على شبكة الألوكة ، رابط المقال :66 https://www.alukah.net/culture/0/83422/#ixzz5fthCX3CU
حساين المأمون: بيير بورديو :نحو سوسيولوجيا الكشف عن الهيمنة) الحقل التربوي نموذجًا، مجلة دليل الكاتب، بيروت المقال منشور على الموقع www.dalilalkitab.net/id=214
14- حسن اللحية: مآل المدرسة ،نهاية المدرسة، علوم التربية ،على الموقع:

https ://www.hassanlahia.com/2015/10/blog-post_0.html

15- خالد الخطيب : مبادئ تأثير الحوكمة على الشركات العائلية، موجودة على الموقع
www.kantakji.com/fiqh/Files/Companies/01021.doc

16- غني ناصر حسين القرشي : المداخل النظرية في دراسةالعائلة
،http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=8&depid=3&lcid=24826

17- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي: مشروع تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى و المتوسطة في الجزائر، الدورة العامة، 20 جوان 2002، ص 19، نقلا عن بودي عبد القادر و آخرون: دور الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب في الجزائر في تمويل المؤسسات المصغرة و رفع مستوى التشغيل و الاستثمار، الدراسة منشورة على الموقع الالكتروني: www.ulum.nl/c30.htm

➢مداخلات الملتقيات:

1- الطاهر بن يعقوب ،مراد شريف: المهام و الوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة، مداخلة في الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008.

2- عبد الباسط عبد المعطي ، اعتماد علام : العولمة و قضايا المرأة، أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات و البحوث و الخدمات المتكاملة بكلية البنات، جامعة عين شمس، 3-4 مارس 2002

3- عبد الرزاق مولاي لخضر: حوكمة الشركات العائلية ، الملتقى العلمي الدولي حو ل : آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، 25 -26 نوفمبر 2013.

4- محمد عبد الله عبد المجيد : البعد التنظيمي في الشركات العائلية ، ملتقى الشركات العائلية في الوطن العربي – الواقع وآفاق التطوير- 15-16 يناير،2002.

5- نوال براهيمي ، عبلة بزقراري :أثر خصائص المقاول في النية المقاولاتية لطلبة، ملتقى الدولي الرابع : المقاولاتية عند الشباب : تنوع فئات المتعاملين، إختلاف الظروف و محيطات، جامعة بسكرة 23/24/25 أفريل 2013

6- Bayad Mohamed et Malek Bourguiba, De l'universalisme à la contingence culturelle: Réflexion sur l'intention entrepreneuriale, 8eme CONGRES INTERNATIONAL FRANCOPHONE ET PME, "L'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriale", 25, 26, 27 Octobre 2006, Haute école de gestion (HEC) Fribourg, Suisse

➢ التقارير:

-باللغة العربية:

1- تقرير حول الوضع الوطني الجزائر: الحقوق الإنسانية للمرأة والمساواة على أساس النوع الاجتماعي ؛ تقرير منشور ضمن برنامج تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في المنطقة .- الأورومتوسطية (2011/2008) ، بتمويل من الإتحاد الأوروبي

2- سمير العيطة: التقرير الاقليمي العام العمل غير المهيكل الواقع و الحقوق ، 2017.

3- مشروع النوع الاجتماعي السلام و الأمن بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA):مسرد مفاهيم و مصطلحات النوع الاجتماعي،منشورات مفتاح2006

4- منشورات المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، القطاع غير الرسمي أوهام وحقائق ، الدورة العادية ، 24 جوان 2004.

5- وليد يغمور :تنمية ثقافة العمل الحر و المبادرة لدى المرأة العربية كصاحبة عمل،منظمة العمل العربية 2015،

-باللغة الفرنسية:

1- BUREAU DU CONSEIL ECONOMIQUE ET SOCIAL, Rapport sur « Le travail à domicile », Bruxelles, mai 1998
2- Bureau International du Travail : L'heure de l'égalité au travail, rapport global en vertu du suivi de la déclaration de l'OIT relative aux principes et droits fondamentaux au travail, Genève, 2003
3- CENEAP: Mutation des structures de la famille algérienne et ses implications sur les attitudes , les comportements et les pratiques courantes, CENEAP, Alger, 2003.
4- CNES, Rapport National sur le développement humain :Algérie 2006, Réalisé en coopération avec le Programme des Nations Unies pour le développement ,Algérie, 2007
5- ONS, ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE AU 4ème TRIMESTRE 2013,2012,2011,N°653-651-592.

الملاحق

ملحق رقم (01)

Blé croc
بلي كروك
جيد لنمو الأطفال ، ومناسب للنساء الحوامل، جيد للعبور المعوي، يستهلك مع الياغورت
Bon pour la croissance des enfants , convients au femmes enceintes
bon pour le transit intestinal
a consommer sans modération avec du yaourt
Good for growing children, suitable for pregnant women
good for intestinal transit
enjoy without moderation with yoghurt
Produit naturel
منتوج طبيعي
natural product
L'orge الشعير
L'orge : pauvre en matière grasse/ riche en fibres magnésium zinc cuivre vitamine B et fer/ régule le taux de cholestérol et lipides dans le corps/ bon pour les os car il contient du phosphore
الشعير: يحتوي على نسبة عالية من الدهون ؛ غني بالألياف ، المغنيسيوم والزنك والنحاس فيتامين «ب» والحديد ينظم الكوليسترول والدهون في الجسم جيد للعظام لأنه يحتوي على الفوسفور
Le Maïs الذرة
Le maïs : cocktail d'énergie/ contient 3fois plus de vitamine B/ fort en apport en vitaminr A/ perfetcteur de peau/ riche en potasium/ allié anti cholestérol
الذرة: كوكتيل الطاقة يحتوي على ٣ مرات أكثر فيتامين ب ؛ كمية عالية من فيتامين أ ؛ مفيد للبشرة ، غني بالبوتاسيوم ، مضاد للكوليسترول
Gluten Free
Le Riz الأرز
le riz : contribu a 50 % des apports énergétique journalier/ préviens contre de nombreuses maladies(cardiovasculaires- diabète.obésité et certains cancer)/ aide a lutter contre les troubles du transit/ aliment de choix pour les personne intolérante au gluten
الأرز: يساهم بنسبة ٥٠ من استهلاك الطاقة اليومي ؛ الوقاية من العديد من الأمراض «مرض السكري؛ القلب ؛ والسمنة وبعض أنواع السرطان» يساعد على مكافحة اضطرابات الهضم، الطعام الأفضل للشخص الذي لا يتحمل الغلوتين
Le Blé القمح
Le ble : aide de façon positive sur votre système immunitaire a lutter contre un certain nombre de maladie et d'affections/ source de protéine/ reducteur du taux de cholestérol/ annule les effets negatifs des acides gras oméga-6/ propriété anti age/ grossesse il est bon pour le nourisson / bon pour les diabétique
القمح: يساعد جهاز المناعة على محاربة العديد من الأمراض؛ مصدر البروتين يخفض الكوليسترول ، يتميز خاصية مقاومة للشيخوخة ، غذاء مفيد و جيد للطفل جيد لمرضى السكر

Blé croc
بلي كروك
طاقة
حيوية
نشاط
Grickalice
Produit par : Ets. HAMIDAT N.
95 Lots Ain Arnat - Sétif
E-mail : hamidatcereales_algerie@yahoo.fr
0673 32 11 11 / 0554 10 14 56
منتج من طرف :
مؤسسة حميدات ن.
95, قطعة عين ارنات - سطيف
Grickalice
Céréales Soufflées
نشاط
طاقة
حيوية

ملحق رقم (02)

Pâtes
عجائن
DHP

Gateaux DHP
Dessert
Chocolate

Pâtes
Panimix
Dessert
Chocolate

ملحق رقم (03)

PRODUITS COSMÉTIQUES
Le laboratoire est également agréé pour les analyses microbiologiques et physico-chimiques :
• Produits cosmétiques
• Produits d'entretien.
Pour les paramètres requis par la législation en vigueur.
NOS SERVICES
Outre l'important plateau technique de Catalyse-lab. balayant tous le secteur agricole et agro-alimentaire (de la fourche à la fourchette), ainsi que la qualité des eaux, nous développons au fil des années nombres de compétences pour accompagner les différents professionnels dans l'exercice de leurs activités :
• Expertise qualité.
• Circuit de collecte.
• Accompagnement HACCP.
• Dossiers techniques.
Le laboratoire parie sur la compétence de son équipe (biologistes, chimistes, ingénieurs agro-alimentaires, auditeurs et experts qualité), la performance de son matériel et la proximité avec ces clients pour réussir sa mission.
01, Rue Lemouissi Saïd (Ex Saint-Jean)
Constantine - Algérie
Tél/Fax : 031 92 53 23 Mob.: 0561 62 30 70
Email : contact@catalyselab.com
Site Web : www.catalyse-lab.com
CATALYSE lab.
– Agréé par l'état –
LABORATOIRE D'ANALYSES ET D'ESSAIS MICROBIOLOGIQUES & PHYSICOCHIMIQUES
La maîtrise scientifique au service de la qualité
Eaux & Environnement
Santé Animale
Agro-alimentaire

EAUX & ENVIRONNEMENT

Catalyse-lab. réalise pour vous l'analyse des eaux pour l'auto-surveillance.

Eau destinée à la consommation:

Les eaux contrôlées sont:

- Eaux de captage (eaux brutes avant traitement): puits, forage.
- Eaux mise en distribution (eaux traitées avant toute distribution) : réservoirs, citernes.
- Eaux au point d'utilisation (robinet du consommateur).
- Eaux de boisson minérale.
- Eaux de processe utilisées dans les industries.
- Eaux d'irrigation utilisées dans l'agriculture.
- Eaux de rejets industriels.

Les paramètres analysés sont ceux susceptibles de présenter un effet immédiat sur la santé qui font l'objet des limites de qualité (paramètres micro-biologiques et physico-chimiques fixés par les normes en vigueur).

Eaux de loisirs :

La qualité des eaux destinées au loisirs est suivie tout au long de l'année.

Pour les eaux de piscines, la qualité microbiologique et le dosage des désinfectants des eaux de bassins recevant le public sont suivis mensuellement.

Sont également analysées les eaux de chaudières et circuits de chauffages, pour leur dureté.

AGRO-ALIMENTAIRE

Santé animale

Agrée par le ministère du commerce et le ministère de l'agriculture et du développement mural, catalyse-Lab. effectue des analyses relatives au diagnostic de certaines maladies animales.

Bactériologie alimentaire

L'unité de bactériologie alimentaire effectue la recherche et le dénombrement de contaminants microbiologiques (bactéries, moisissures, levures) dans les éléments pour alimentation humaine et éventuellement animale.

Ces analyses sont effectuées à la demande des producteurs, artisans, industriels, collectivités ou particuliers dans le cadre de leurs auto-contrôle de production selon la réglementation en vigueur.

Des analyses sont également réalisées à la demande de la DCP dans le cadre des contrôles officiels.

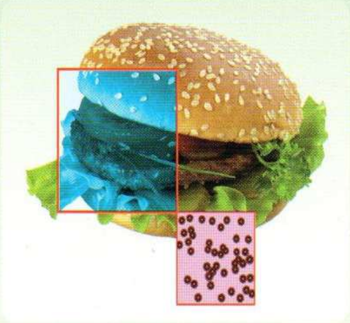

CHIMIE ALIMENTAIRE

L'unité de Chimie détermine les teneurs des principaux macroéléments (humidité, matière minérale, matière grasse, protéines, collagène...) sur matrices alimentaires et notamment sur produits carnés (produits animaux et d'origine animale) selon les méthodes de référence.

ملحق رقم (04)

SANS NIVEAU REQUIS

- Un éleveur : avicole, caprin ruminant

- Un Agent d'hygiène sécurité et environnement
- Un agent d'entretien
- Agent polyvalent de production

A la fin de chaque formation nous vous adressons une convention de stage établie selon les textes en vigueur et une attestation de qualification.

N'hésitez pas à nous contacter pour demander des informations complémentaires sur le programme, les horaires et les honoraires (cout de la formation)

Nous accusons également la réception de votre inscription par email

AGRO POLE

AGROPOLE SERVICES un cabinet de formation, étude et conseil AGREE spécialisé en agroalimentaire
Une alliance formation-emploi
Booster votre carrière par une palette de formations qualifiantes à la carte

20
17

Venez vite vous inscrire des réductions intéressantes sont offertes cette année

Adresse: Promotion des 44 logements(en face la CNEP EL KSEUR) Entre-sol du bâtiment A EL Kseur/ BEJAIA.
E-mail : agropoleformation@gmail.com
Mob : 07 94 15 81 17 / 05 49 45 75 70
Tel : 0 34 82 37 68 / Fax : 034 82 37 68

Vous voulez être formé pour une insertion professionnelle rapide, Agropole offre une palette de formations qualifiantes de courte durée qui vous permettent d'accéder à un métier d'avenir selon votre niveau.

NIVEAU UNIVERSITAIRE

- Laboratoire:
  Formation sur les analyses physico-chimiques des aliments
  Formation sur les analyses microbiologiques
  Formation d'un laborantin

- Formation en génie des procédés (base du génie industriel alimentaire)

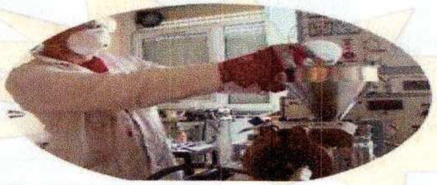

- Formation sur les procédés de fabrication des produits alimentaires
- Formation sur la gestion d'une entreprise agroalimentaire

- Formation sur le système de Management Qualité :
  Gestion de la Qualité
  Les Normes du SMQ : ISO 9001-2015 & ISO 22000, ISO 14001 & PRATIQUE D'AUDIT

- Formation HACCP, hygiène et sécurité des aliments
- Formation sur la réglementation alimentaire
- Emballage alimentaire
- Un superviseur HSE : Hygiène-Sécurité-Environnement

NIVEAU TERMINALE

- Fabrication d'aliments de bétail et volaille
- Fabrication Des pâtes alimentaire

- Formation d'un meunier

- Un conducteur de ligne de fabrication

ملحق رقم (05)

Offre De Service

ANAIS
ÉVÉNTS

Entreprise **ANAIS** vous propose un service de qualité pour un événement Haute de Gamme, professionnalisme, efficacité et service personnalisé s'allient afin que nous soyons le partenaire idéal pour la réussite de votre événement.
Pratique et esthétique, notre concept clé en main s'adapte a tout type d'événement : journée portes ouvertes, manifestation culturelle, congrès, foires, salons … en tout occasion,
Entreprise **ANAIS** est le partenaire idéal à la réalisation d'un événement mémorable
Entreprise **ANAIS** propose la location de Chapiteaux pour tous les différents évènements (professionnels ou personnels) au meilleur prix du marché… Une équipe professionnelle est toujours disponible pour vous écouter et vous conseiller, et ainsi vous proposer un service sur mesure pour toutes vos manifestations.

L'entreprise veille à la satisfaction de ses clients en proposant des chapiteaux selon vos besoins, avec des dimensions différentes pour mieux répondre à votre demande, et vous pouvez trouver également un parc de matériel et de mobilier professionnel.

Location, aménagement et décoration… l'entreprise est là pour vous écouter et vous accompagner dans la réalisation de vos évènements de petite ou grande envergure.

Coopérative El-Hoggar
Sétif

anaisevents05@gmail.com

+213 (0) 36.72.30.43

+213 (0) 550.286.873
+213 (0) 550.369.320

Entreprise des foires
Et expositions

ANAIS
EVENTS

ces professionnels pour vous accompagner dans vos différents projets.

Qu'il s'agisse de votre première exposition ou que vous soyez coutumier du fait, nous collaborerons avec vous pour réduire vos coûts et améliorer votre efficacité commerciale.

Nos Services :

1-Installation générale des stands pour différents salons et foires.

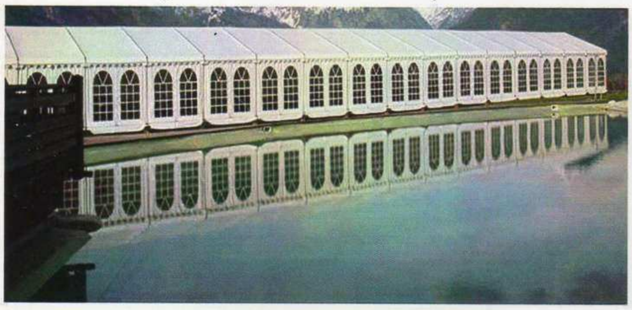

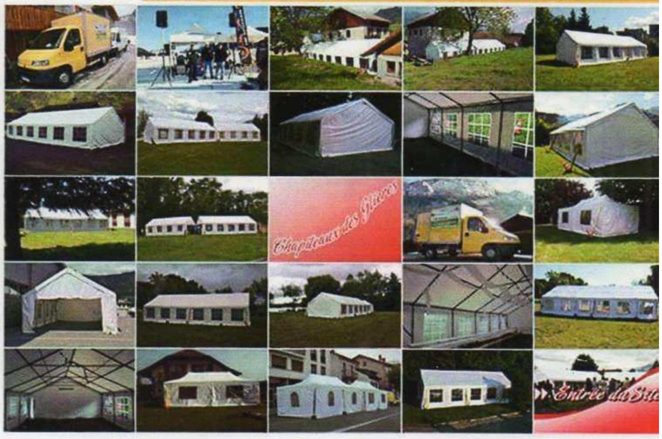

2-Conception et fabrication des stands personnalisés.

-Location de matériels d'exposition (Mobilier, moquette, rayonnage…)

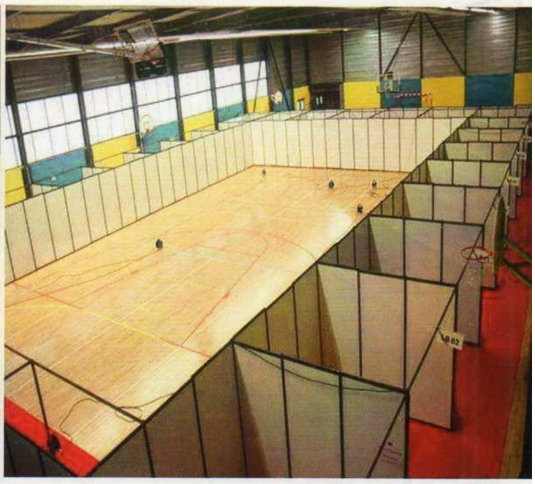

5-Location de chapiteaux de différentes dimensions

ملحق رقم (06)

Blé croc
بلي كروك

ALFAGOMMA

KR-Environnement

Catalyse
LAB
chemistry

ARTISANE
GALVANO-PLASTIE
NICKELAGE - ZINGAGE
LAITONNAGE - CUIVRAGE

OMEGADESIGN
Printing Services
Création
Print
Imprimerie
Maquette
Offset
CV
QR Code
Prepresse

emballage papier
OMEGADESIGN
KID'S HOUSE

Yelles voyages
PRIX - CHOIX
DISPONIBILITE

Orchidia
Consulting
Coaching
Mentoring

ANAIS
ÉVENTS
Entreprise des foires et d'expositions
et location de chapiteaux et rayonnages
Pack
On
Time

ملخص:

تروم هذه الدراسة تتبع المسار الذي قطعته المرأة في عملية إعادة إنتاج الإقتصاد العائلي ،و قد كان الغرض الأساسي منها تحديد العوامل التي توجه المرأة نحو إعادة إنتاج الاقتصاد العائلي .

و قصد الوصول بالبحث إلى غاياته ،ارتأينا أولا ، القيام بمراجعة الأدبيات و التراث السوسيو-اقتصادي الذي يعكس التنوع و التعدد في المضامين التاريخية و السوسيو-اقتصادية لمفهوم المرأة المقاولة و المرأة العاملة من المنزل ، كما انكب الجهد البحثي على عرض الإطار العام للدراسة من خلال تسليط الضوء على مختلف الأبعاد الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية التي أسهمت في برزو المقاولة النسوية .

و قد بينت الدراسة أن المرأة في الجزائر حققت مجموعة من المكاسب التعليمية و التشريعية و السياسية ...الخ ، دعمت بها رغبتها في الاستقلالية المالية ، دعم المدخول الأسري، و تعزيز المكانة الاجتماعية ...الخ ، ما أدى بالضرورة إلى بروز فئة النساء المقاولات.

كما بينت الدراسة أن المرأة المقاولة ذات التكوين العالي أضحت تستثمر في مشاريع ذات القيمة المضافة العالية ، أما ذوات التكوين المتوسط و المحدود فقد اتجهن إلى نشاطات تعد امتدادا لدور المرأة في المجتمع كالخياطة ، الحياكة ، الحلويات ...الخ .

و تعاني المرأة من عدة عوائق يمكن تلخيصها في معوقات اجتماعية و تمويلية، و إدارية بالإضافة إلى المشاكل التقنية .

الكلمات المفتاحية: المرأة المقاولة-المقاولة النسوية-إعادة الإنتاج-العمل من المنزل-الاقتصاد العائلي.

Résumé :
La présente recherche traite le parcours emprunté par la femme dans le processus de la reproduction de l'économie familiale ; Son objectif principal était d'identifier les facteurs qui guident les femmes vers la reproduction de l'économie familiale.
Et pour atteindre le but de l'étude, nous avons examiné le patrimoine socio-économique, qui reflète la diversité des implications historiques et socio-économiques du concept de la femme entrepreneure et les travailleuses à domicile.
L'effort de la recherche visait également à présenter le cadre général de l'étude en soulignant les diverses dimensions sociales, économiques et politiques ayant contribuées à la féminisation de l'entreprenariat.
L'étude montre que les femmes algériennes ont réalisé toute une série de gains éducatifs, législatifs, politiques, etc. ce qui a permis de renforcé leur désir d'indépendance financière, de soutien du revenu familial, d'amélioration du statut social, etc. , ce qui a nécessairement conduit à l'émergence des femmes entrepreneures.
L'étude a également montré que les femmes ayant fait des études supérieures investissaient dans des projets à forte valeur ajoutée, tandis que celles ayant une formation limitée avaient tendance à se consacrer à des activités allant au-delà du rôle des femmes dans la société telles que la couture, le tricot, les gâteaux , etc.
Aussi les femmes souffrent de plusieurs obstacles qui peuvent être résumés en problèmes sociaux, financiers, administratifs et techniques.
Mots clés : femme entrepreneure –entreprenariat féminin – reproduction – travail a domicile –économie familial.